



المجلد الثالث

مذكرات خالد العظم

إذا أعجبك الكتاب، فرجاءً حاول شراء النسخة الورقية
تذكر أن الكتاب العرب معترّون والكل يستوطني حيطهم
دعنا لهم يضمن استمرار عطائهم
(أبو عبدو)



الدار المتحدة للنشر

دمن

طبعة ثالثة

<http://abuabdoalbagl.blogspot.com>



أبو عبدو البغل

مذكراتُ خَالِدِ الْعَظَمِ



مذكرات خالدة العظمى

في ثلاثة مجلدات

المجلد الثالث

ط

الدار البيضاء للنشر ١٩٦٠

الطبعة الثانية
جميع الحقوق محفوظة
الدار للنشر والنشر
بيروت ١٩٧٢

محتويات الكتاب

المجلد الثالث

سورية قبيل الوحدة		الجزء الاول
الانكشافات الاقتصادية مع روسيا	٥	الفصل الاول
الاحزاب في سورية	٣٢	الفصل الثاني
الصحافة في سورية	٦٢	الفصل الثالث
الوحدة مع مصر		الجزء الثاني
مقدمة عامة	٧٧	الفصل الاول
وقائع سبقت الوحدة	١٢٠	الفصل الثاني
قيام الجمهورية العربية المتحدة	١٥٦	الفصل الثالث
سورية بعد الانفصال		الجزء الثالث
مقدمة عامة	١٩١	الفصل الاول
انقضاء ٢٨ ايلول ١٩٦١	١٩٦	الفصل الثاني
الانتخابات النيابية والاستفتاء	٢١٤	الفصل الثالث
انقلاب آذار ١٩٦٢ و ١٩٦٣	٢٦٤	الفصل الرابع
وزارتي الخامسة	٣٠٣	الفصل الخامس
موقفنا من لبنان والبلدان العربية	٣٥٠	الفصل السادس
علاقنا مع الدول الاجنبية	٣٧٨	الفصل السابع
العمل الوحدوي في عهد حكومتنا	٤٠٤	الفصل الثامن
	٤٤٧	فهرس الاعلام

الجزء الأول : سُورِيَّة قَبِيل الوَحْدَة

الفصل الأول

الاتفاقيات الاقتصادية مع روسيا

على اثر تسلمي وزارة الدفاع في مطلع ١٩٥٧ ، عقدت مع رئيس الاركان العامة ومعاونيه رؤساء الشعب عددة اجتماعات الاسباب الموجبة لطرق بحثنا خلالها - في جملة ما بحثناه - قضية المعدات العسكرية باب الاتحاد السوفيتي التي اشترتها الوزارة من الاتحاد السوفيتي وتشكوسلوفاكيا وبولونيا ، وما يلزمها من اسلحة اضافية ومستودعات تحفظ فيها الالآت الثقيلة ، كالدبابات والذخائر الحربية واللباس ، الخ . ، وما اقتضته زيادة افراد الجيش السوري من ثكنات ودوائر . وكانت الحاجة الى تلك المنشآت تزداد بنسبة زيادة مشترياتنا من الاجهزة العسكرية ، بحيث لم تعد الثكنات والمستودعات الحالية كافية لايواء العدد والعدة . واصبحت الكمية الكبيرة من المعدات والاجهزة والذخائر مودعة في الهواء الطلق ، تتعرض للفساد والانفجار ولغير ذلك من الاخطار ، عدا ان عددا كبيرا من افراد الجيش كان ينام تحت الخيام ، عرضة للبرد القارس او الحر الشديد .

ووصلت الارقام التقديرية لكلفة انشاء هذه الثكنات والمستودعات الى عشرات الملايين من الليرات السورية ، بل تعدت ذلك الى المئة وخمسين مليونا . ولم تكن موارد الدولة قادرة على مواجهة نفقات الجيش المتزايدة ، لا سيما ان الارقام التي ذكرتها لم تكن شاملة قيمة المعدات الحربية نفسها ، سواء منها ما كنا تسلمناه ولم نسدد بعد الاقسطا واحدا من اقساط قيمته ، او ما كانت الحاجة تقضي به مواصلة تداركه سنة بسنة . وهكذا اصبح مجموع متطلبات الجيش للسنتين العشر القادمة لا يقل عن ملياري ليرة سورية .

هذا العجز المالي كان يفرض علي - مع انني لم اكن بعد قد تسلمت شؤون وزارة المالية - التفكير عميقا بما يمكن ان يؤمن لنا تدارك هذا المال . ولم يكن الاقتصاد السوري ، في وضعه الحالي ،

الجزء الاول : سورية قبيل الوحدة

قادرا على اسعاف هذه المطالب الضخمة . ولم يكن من الميسور التفكير بفرض ضرائب جديدة او زيادة الضرائب الحالية ، اذ ان مجموع الميزانية السنوية العادية كان ٣٤٠ مليون ليرة . اما الميزانية الاستثنائية ، فلم يكن لها موارد حقيقية ، اذ ان ضريبة كضريبة الانتاج ، مثلا ، لم تكن تعطي اكثر من ١٥ مليون ليرة سورية سنويا . فكيف يمكن ان يعتمد على ضرائب ورسوم للحصول على ما يقابل هذه النفقات الهائلة ؟ هذا فضلا عن انه ، في السنين الاولى من برنامج العشر سنوات ، كانت النسبة السنوية للنفقات اكثر بكثير منها في السنوات الاخيرة .

هذه العوامل كلها جعلتني اقضي الساعات الطويلة في استنباط وسيلة تؤمن تدارك هذا المال ، دون اللجوء الى تخفيض النفقات اللازمة للدفاع عن البلاد . وانتهى بي التفكير الى ان الوسيلة الوحيدة هي زيادة الدخل القومي زيادة تجعله قادرا على مواجهة قسم من هذه النفقات وايجاد موارد جديدة للدولة ، لا عن طريق الضرائب والرسوم ، لكن عن طريق مشاريع زراعية وصناعية تدر على الخزينة موارد كبيرة يستطيع تكريسها لسداد هذا العجز . ولم تكن سوريا فقيرة في الامكانات . فهناك الاراضي التي تملكها الدولة ولكنها لا تستغلها لنقص الري فيها . وتقدر مساحة تلك الاراضي بمئات الوف الدونمات . وهناك مواقع عديدة يمكن فيها انشاء سدود نهريّة تخزن ما يكفي من مياه الشتاء لارواء مساحات كبيرة من الاراضي التي يملكها الافراد ليزيد دخلهم العام ومورد الدولة من هذه الزيادة . وهناك صناعات عديدة تحتاج اليها البلاد تمكن الدولة ، اذا قامت بها ، من الحصول على موارد كبيرة ومن الحفاظ على جزء من المال كان يذهب الى الخارج .

والى جانب ذلك ، كانت الخطوط الحديدية في البلاد لا تؤمن حاجة النقل بشكل منتظم ورخيص ، مما كان يجعل قبية منتوجاتنا الزراعية تثن تحت وطاة اجور النقل الغالية ، فتخسر اسواقا عالمية عديدة .

وفوق كل هذه الامكانات ، ثمة معادن ثمينة لم تستغل ، واهبها النفط .

كل هذه المشاريع لم اكن وحدي الذي فكر فيها . لكن احدا لم يتوصل الى استنباط الوسيلة لتدارك المال اللازم للقيام بها . فمراس مال الامراء والدولة لم يكن ليواجه هذه المتطلبات . بل ان

احدى الحكومات فكرت باللجوء الى البنك الدولي للاستقراض منه ما يكفي بعض المشاريع . الا ان هذه المؤسسة ما كانت تهتم الا بالمشاريع التي تفيدها منها سياسة الدول الغربية ، ناهيك بالشروط التعسفية التي كانت المؤسسة تفرضها ، سواء من حيث مراقبة الانفاق او تحديد الشركات التي يعهد اليها العمل او حتى كيفية استثمار المشاريع بعد اكمالها . وهذه الشروط القاسية حالت دون انجاز المشاريع التي كانت الحكومات المتعددة تقدمت بها ، كما جعلت هذه الحكومات لا تجرؤ على اقتراحها على مجالس النواب .

اما الولايات المتحدة التي كانت تبعثر الاموال يمنة ويسارا باسم مساعدة الدول المتأخرة ، فلم تعرض على الحكومة السورية اية مساعدة مالية ، علما منها بأن اية حكومة سورية لا تقبل او لا تجرؤ على قبول شروط تلك المساعدة ، ورغبة منها في اخضاع السوريين وارغامهم على اللجوء الى قبول مساعدتها مع تلك الشروط التي كان من شأنها تسيير سياسة سوريا تبعاً لسياسة الولايات المتحدة ، كما اضطرت الى ذلك تركيا والعراق والسعودية ولبنان ، وغيرها من الدول العربية او سائر الدول في العالم .

فأمام هذه الاحتمالات وصعوبة اللجوء اليها او استحالتها لم يبق امامنا سوى طرق باب الاتحاد السوفييتي والسعي للحصول منه على مساعدة مالية واقتصادية وفنية دون ان يكون اي شرط سياسي او غيره مقرونا بتلك المساعدة .

ولا شك في ان صفقات الاسلحة التي اشترتها سورية من الاتحاد السوفييتي وتشكوسلوفاكيا كانت نوعاً من المساعدة ، لا من حيث مجانية الصفقة ، لكن من حيث رخص السعر وطول آجال دفع الاقساط . ولا يستطيع منصف ان يدعي ان سورية ومصر ، بعقدتهما هذه الصفقات ، تنازلتا عن جزء من سيادتهما او انهما ارتبطتا مع احدى هاتين الدولتين بأي التزام او تعهد من اي نوع كان .

وكان الخير كل الخير في هذه العقود التي رفعت قوة الجيشين السوري والمصري الى درجة اعلى كثيراً من قبل . ولم يكن لهذه الصفقات نقطة ضعف سوى اثاره الغرب علينا وانتقاله فجأة من موقف المسائر المنتظر وقوعنا في شباكه بدون عنف الى موقف المخاصم المهاجم المتآمر علانية .

لكننا كنا نقيس بميزان الثقل والحكمة ارجحية سلوك احد

الطرق الآتية :

- ١ - سلوك سياسة الحياد بين المعسكرين .
 - ٢ - الانضمام الى المعسكر الغربي .
 - ٣ - الانضمام الى المعسكر الشرقي .
- اما بشأن تدارك الاسلحة والحصول على المساعدات الاقتصادية ، فلم يكن امامنا سوى :

- ١ - التعاقد مع المعسكر الشرقي .
 - ٢ - تجريد وضع الجيش بعدم شراء الاسلحة ، لان الغرب كان يرفض بيعنا ما يلزمنا ويحيل الدول المحايدة على سلوك مسلكه ، وتجريد برامجنا الانشائية ايضا .
- فأما الاتجاه السياسي ، فقد اتفقنا عليه وحددناه في مؤتمر باندونج . وتبعاً لذلك رفضنا الانضمام الى حلف بغداد ، وإلى حلف شرقي البحر المتوسط ، وإلى اتفاق الدفاع المشترك . اذ كانت هذه كلها من اختراعات الغرب واساليبه العديدة الاشكال لربط الشرق الاوسط بعجلة سياسته . وهكذا قطعنا اي صلة كانت تصلنا بدول الغرب .

واما عن الانضمام للكتلة الشرقية ، فيجب ان يذكر ، بادئ ذي بدء ، ان سورية لم يعرض عليها ولم يطلب منها ، في اي وقت ، الارتباط باية دولة اوروبية شرقية بأي رباط او حلف او معاهدة او غيرها من انواع الاتفاقيات الشفهية او المدونة التي تربط دولتين او اكثر في السياسة الخارجية والاجتماعية او الاقتصادية ، بما يؤدي الى تشابك مصالحها والدفاع عن تلك المصالح المشتركة .

وعلى الرغم من ذلك ، فلم يكن لدينا في الاصل رغبة او تقبل لاي ارتباط بالدول الشيوعية يجعل سياستنا الخارجية والداخلية والاجتماعية مرهونة بسياستها الخاصة .

فكنا ولا نزال نؤمن بالعروبة ولا ننظر الى الحوادث العالمية الا من حيث اثرها على كياننا واستقلالنا وقوميتنا . اما المذهب الشيوعي ، فليما عدا المؤمنين به ، لم يكن في سورية من يقول به ، لا الاقطاعي ولا الاشتراكي ولا المتمسك بأي مذهب آخر .

واما التعاقد مع احدى الدول للحصول على مساعدات اقتصادية تمكنا من تحقيق انعمائ بلادنا ، فلم يكن امامنا سوى الاتجاه صوب الاتحاد السوفيتي ، بشرط الا تقتزن هذه المساعدات

باي تدخل في شؤوننا او التزام سياسي يضعف استقلالنا وحريتنا .
وكان من جراء تفكري العميق في هذه الامور ، ان رايت
ضرورة البحث مع اركان الحكومة السوفييتية ، عسانا نحصل منها
على مساعدة اقتصادية تراقق صفقات الاسلحة التي كان لا بد
لنا من الاستمرار على شرائها للحفاظ على قوة الجيش وتزويده
باسلحة عصرية قوية .

ففاتحت سفير الاتحاد السوفييتي وطلبت اليه تبليغ حكومته
رغبتني في السفر الى موسكو لبحث امكانية الحصول على مساعدات
اقتصادية ولتبادل الراي في شؤون تتعلق بتزويد الجيش بمعدات
عسكرية .

وتأخر الجواب اكثر من شهرين ، حتى اتاني السفير في احد
ايام حزيران ١٩٥٧ وابلغني ترخيص حكومته بزيارتي وطلبها
الاتحاد السوفييتي
يرحب بزيارتي له
الاطلاع على تفصيل المسائل التي سألها في موسكو . فاجبته بان
التفاصيل هي من شأن الخبراء والموظفين ، اما انا فاجيتي الحصول
على الموافقة المبدئية على الخطوط العريضة للمساعدة الاقتصادية .
وفي سبيل ذلك ، ارى ضرورة اجراء الاتصالات الرسمية في
موسكو .

وجاء الجواب في اواخر حزيران بالموافقة على الاجتماع في
موسكو . وحددنا الموعد في الاسبوع الاخير من تموز المقبل .

عندئذ عرضت الامر مفصلا على مجلس الوزراء وذكرت انني
سأنتهز فرصة المرور ببراغ للاجتماع الى اركان حكومتها ، رغبة في
الحصول على تمديد آجال دفع ثمن صفقة الاسلحة الى عشر سنين ،
تلك الصفقة التي كانت الخزينة تئن من حمل اعباء اقساطها
الاربعة ، بسبب فقدان الاعتمادات اللازمة لتسديدها .

ووافق مجلس الوزراء على الفكرة ، لكنه لم يتخذ اي قرار
مكتوب ، رغبة في ابقاء خبر الرحلة سرا . واتفقت مع وزير الاشغال
العامة والمواصلات السيد فاخر كيالي على اعداد الدروس الموجودة
في وزارته لاخذها معنا الى موسكو .

وفي اليوم الرابع من تموز سافرت الى روما لقضاء فرصة
العيد والاستجمام في الربوع الإيطالية ، على ان اجتمع في اليوم
الثالث والعشرين من تموز في براغ الى رئيس الاركان العامة اللواء
توفيق نظام الدين وبقيّة اعضاء الوفد العسكري الذي سيرافقني
الى موسكو .

الجزء الاول : سورية قبل الوحدة

وبه نفس الطائرة التي اطلقتني الى روما ، كان السيد صلاح الدين البيطار مسافرا الى بلغراد عن طريق روما . ومكثنا في عاصمة ايطاليا اربعة ايام اجتمع فيها وزير خارجيتنا السيد البيطار الى وزير خارجية ايطاليا ورئيس جمهوريتها . وفي اليوم الثامن من تموز توجهنا، البيطار وانا، الى الفاتيكان لمقابلة البابا . وكان يرافقتنا السيد انور حاتم وزير سورية المفوض .

وكان استقبال البابا لنا وديا . فتكلمت عن الحالة في سورية وعن خطة حكومتنا بالتزام جانب الحياد . وشرحت للبابا اسباب هذا الاتجاه وفوائده . ثم انتقلت الى ذكر الوثام المستقب بين سائر الطوائف في سورية ، وذكرت قضية فلسطين وضرورة التآزر بين المسيحيين والمسلمين فيها . ودامت المقابلة نحو نصف ساعة ، انتقلنا بعدها الى مكتب وزير خارجية الفاتيكان ، حيث التقينا الوزير الذي تسلم الحديث معمرا عن شعوره وشعور البابا بشأن قضية فلسطين . ثم ذكر ان الكرسي الرسولي لا يستطيع التظاهر في هذا الشأن ، لكنه يبذل كل جهده لدفع اذى اليهود عن المسلمين والمسيحيين على السواء .

مقابلتي البابا
مع صلاح البيطار

وخرجنا من هاتين المقابلتين غير قانعين بان الفاتيكان قائم بما يوجه عليه امر الدفاع عن الاراضي المقدسة ، بل انه يحمي الامريكيين ويتحاشى الظهور بمظهر قد يحرمه المساعدات المالية الكبرى التي يعتمد على وصولها اليه من كندا والولايات المتحدة . وايقنت بان لا فائدة ترجى منه لمساندة القضية الفلسطينية ، اذ انه يمالئ السياسة الامريكية ولا يريد الخروج عما ترسمه من خطط .

وفي اليوم التالي بارح السيد البيطار روما قاصدا بلغراد بدعوة من الحكومة اليوغسلافية . وتلقيت فيها بعد كتابا مقه يطمئني بان الرئيس تيتو ابدى له استعداد حكومته لبذل كل مساهمة سورية لتنفيذ برنامجها الانشائي، ووعدته بارسال الخبراء الفنيين .

وبدا السيد البيطار في كتابه متحمسا لهذه المحادثات التي لا شك في انها اثرت على عقله وجعلته لا يتحمس للاتفاق مع الاتحاد السوفييتي ، بل يسعى في الخفاء الى عرقلته . ومن يعرف ان حزب البعث يخاصم الشيوعيين يتبين له سبب موقف البيطار في الحوادث التي ادت الى اعلان الجمهورية العربية المتحدة . وسيجيء ذكر ذلك في حينه .

الفصل الاول : الانقذات الاقتصادية مع روسيا

ثم بارحت روما الى بون ، عاصمة المانيا الغربية ، واجتمعت الى الامين العام لوزارة الاقتصاد . فسررت له ما تحتاج اليه سورية في الحقل الاقتصادي من قروض او مساعدات مالية وفنية لتقوم بتنفيذ المشاريع الزراعية والصناعية والسكك الحديدية . وبينت له اننا نقبل ان نلتقى رؤوس الاموال الاجنبية على شكل قرض طويل الاجل ، او على شكل مساهمة بحصة في الشركات التي تتولى تحقيق هذه المشاريع . فاهتم الامين العام ومساعدوه كثيرا بالامور التي اوردها ، لكنهم اظهروا عدم استعداد حكومتهم لاقتراضنا ، بحجة ان اصحاب رؤوس الاموال الالمان لا يفكرون في الاشتراك مع اصحاب رأس المال السوري . لكنهم مستعدون لبيعنا ما نريد من الآلات باقساط لا تتجاوز مدتها سنة واحدة . وكان طبيعيا ان اتلقى هذا الجواب السلبي . فأمريكا التي تسيطر على سياسة المانيا الغربية ، واليهود الذين يسيطرون على اقتصادياتها ، لا يسمحون بمساعدة سورية وتفريج كربتها ، اذا هي لم تخضع لهذين النفوذين .

ثم اوضحت للامين العام ان سورية تصدر سنويا كميات كبيرة من الحبوب الى المانيا . اما في السنة الحالية ، فلم تر اقبالا منها على استيراد حبوبنا . وطلبت اليه العمل على شراء كمية من القمح ، وكان ميسره عامئذ جيدا في البلاد .

فاجاب الامين العام بانه تقرر ان يسمح للتجار الالمان بان يشتروا من سورية ثلاثين الف طن . فاجبته بانهم كانوا يشترون في السنوات الماضية ما يزيد على مئة وخمسين الفا ، وبان الترخيص وحده لا يكفي لحملهم على الشراء . لذلك اطلب الى الحكومة الالمانية ان تحملهم عليه . فاعطى الامين العام اسفه لانه لا يستطيع ان يفعل اكثر من ذلك .

وهكذا خاب املي بامكان التعاقد مع المانيا الغربية . واضفت هذا الرغص الى ما سبق ان عايناه من سياسة التطويق الاقتصادي التي بدأت الدول الغربية بتنفيذها ضدنا ، والى ما لمسته في ١٩٥٥ من رفض فرنسا بيعنا الاسلحة والذخائر الا بشروط تمس سيادتنا والى امتناع الولايات المتحدة وبريطانيا عن تجهيزنا بالمعدات العسكرية ، والى ما كنا نواجهه من مشاكل ومحاكمات لدى سائر الدول الاوروبية ، بحيث اصبح جيشنا مهددا بنضوب الذخائر والاسلحة ووقوفه في وجه اسرائيل وقفة ضعيف تجاه مقتدر .

خية املي من المانيا
الغربية وزيارتي براغ

الجزء الاول : سورية قبيل الوحدة

ومت ، بعد هذا الفشل في محاولة اقناع المانيا الغربية بمساعدتنا ماليا واقتصاديا ، لا ارى امامي سوى الاتحاد السوفييتي الذي مدنا بالسلاح في المرة الاولى وقام بمساندتنا في المجال السياسي العالمي ، دون ان يشترط اي شرط سياسي واقتصادي .

وغادرت بون الى هامبورغ حيث زرت في جوارها ممعلا لتصفية النفط تملكه شركة كونكورديا التي كانت حصلت على رخصة تنقيب عن البترول في سورية . وفي حفلة الغداء التي اقامها رئيس الشركة احتفاء بي ، اوضحت ان سورية ترحب برؤوس الاموال الاجنبية وتفتح امامها سبل العمل في سورية ، بشرط ان لا تكون هذه الاموال مطية للاستعمار وخادمة لاغراضه . واوضحت ايضا ان سياسة الحكومة الحاضرة في سورية هي سياسة اشتراكية غير تسويقية . فاذا تعاقدنا مع الاتحاد السوفييتي او مع اية دولة شيوعية ، فلا يعني ذلك اننا اقتبسنا نظامها الاجتماعي وسرنا على خطتها السياسية . فنحن لا نتبع الا مصلحتنا القومية ، ولا نقيم في بلادنا من الانظمة الاجتماعية الا ما نراه مناسباً لحاجتها ، ومنشطاً لانتاجها وانعاشها الاقتصادي العام .

وعدت من هامبورغ الى ميلانو وابرقت الى دمشق مستعلما عما اذا كان لم يطرا اي تعديل على برنامج السفر الى براغ ، موسكو ، فجاءني الجواب بان الموعد لا يزال كما كان .

ووصل من دمشق السيد فاخر الكيالي في طريقه الى بلجيكا . فماتحتني بقضية الملك سعود والازمة التي حصلت بينه وبين الحكومة السورية على اثر التصريح الذي ادليت به لاحدى الجرائد بدمشق . ملنى هذا الحديث هزات بموقف الملك سعود وموقف الملك حسين ، وابنت اننا يعملان لمصلحة الاستعمار . وسافرنا لهذا الموضوع فصلا خاصا اذكر فيه بالتفصيل تطور علاقات سورية مع المملكة العربية السعودية .

وبارحت ميلانو بعد ظهر ٢٣ تموز ، فوصلت الى مطار براغ في الساعة ٢٢ . وكان في استقبالني وزير التجارة الخارجية ، ورئيس اركان الحرب ، وعدد من الوزراء والسفراء ، والوزير الكيالي ، ورئيس اركان حرب الجيش السوري اللواء توفيق نظام الدين ومرافقوه العسكريون ، ووزيرنا المفوض السيد (٤) .

وكان الاستقبال رسميا ، اذ عزفت الموسيقى النشيديين الوطنيين السوري والتشكوميونماكي . وبعد ان استعرضت حرس

الفصل الاول : الانفجارات الاقتصادية مع روسيا

الشرف حسب الاصول ، بارحنا المطار الى فندق اكرون ، حيث تناولنا الامور واستمعت الى آخر اخبار الوطن .

وفي اليوم التالي اقام وزير التجارة الخارجية حفلة غداء على شرف الوفد في الفندق نفسه . فتمعنا الى عدد من الوزراء وبحثنا معهم مبدئيا الشؤون التي نريد معالجتها . ثم تواءمنا على استكمال البحث مفصلا ، عند رجوعنا من موسكو .

وفي الساعة السابعة عشرة من ٢٤ تموز امتطينا بمن الطائرة الروسية الجبارة من طراز (٤) وبارحنا براغ متوجهين الى موسكو . وهذه الطائرة هي اعظم طائرة نفثة في العالم ، فيها ٧٢ مقعدا ، منها ١٦ مقعدا وثيرا والباقي كمقاعد الطائرات العادية . وتبلغ سرعة هذه الطائرة ١٠٠٠ كيلومتر في الساعة حتى علو ١٢٠٠٠ متر . وفعلنا ، كان ارتفاع الطائرة في هذه السفرة على علو ١٠٥٠٠ متر ، وكان معدل السرعة ٥٨٠ كيلومترا في الساعة . والظريف فيها انها عندما ترتفع فوق اعلى طبقات الغيوم التي تسمى سيروس لا يشعر الانسان باي اهتزاز او باي ضيق في النفس او باي غثيان . ومهما كانت حالة الطقس ، فالطائرة ترتفع فوق مناطق المواسف وتسير في جو هاديء مشمس ، بينما الامطار والزوابع تجعل الطائرات الاخرى تهوج وتموج وترتفع وتسقط وتعرض لاططار كثيرة . وحقا ان اختراع هذه الطائرة دليل على عظمة الانتاج السوفييتي وتقدمه على انتاج اية دولة اخرى في العالم . اذ ان هذه الطائرة النفثة بدأت تسير على الخطوط العادية منذ ١٩٥٦ ، بينما لن توضع الطائرات النفثة المائلة من انتاج الولايات المتحدة في السفر العادي الا في ١٩٦٠ .

ووصلنا الى موسكو بعد ساعتين وربع الساعة من مباحثتنا براغ . وكان في استقبالنا في المطار وزير الدفاع جوكوف ، ونائب رئيس الوزراء كوزمين ، وعدد من الوزراء والسفراء ، وسفيرنا السيد جمال الفرا ، وموظفو السفارة السورية ، وكثير من الضباط والموظفين ، وغريق من الشبان السوريين الذين حضروا الى موسكو للاشتراك في مهرجانها . وبعد نزولنا من الطائرة ومصافحتنا المستقبلين ، صعدت مع وزير الدفاع الى منصة يعلوها العلمان السوري والسوفييتي . وعزفت الموسيقى التشيدين الوطنيين ، ثم استعرضت مع الوزير الجنود المصطفين وتعرفت باعضاء السلك السياسي العربي ، وبعد ان ودعنا المستقبلين ، اتجهنا الى الدار

الجزء الاول : سورية قبل الوحدة

المخصصة لاتاميننا بشارع تولستوي ، وهي دار اعدتها وزارة الخارجية للضيوف ، تحتوي عدة غرف للنوم ، وابهاء ، وغرف للطعام والسينما والبيارد . ووضعت هذه الدار لاضافتنا ، الوزير الكيالي وانا مع عقيلتي . اما الضباط ، فقد حلوا في فندق ستانفسكايا ضيوفا على الحكومة السوفيتية .

واجتمعت فور وصولي الى دار الضيافة بالسفير سولود الذي كلفته وزارة الخارجية بمرافقتنا . وهو صديق قديم تولى مفوضية الاتحاد السوفيتي في دمشق في ١٩٤٤ ، ثم عين سفيرا في القاهرة ، حيث اجتمعت اليه في ١٩٥٥ وطلبت منه ، انا والزعيم شوكت شقير رئيس اركان الجيش السوري ، الاتصال بحكومته وابلاغها برغبتنا في شراء اسلحة روسية .

وقد سررت لاختيار السفير سولود مرافقا لوفدنا في موسكو ، نظرا لمعرفتي بحبه لبلادنا ، ولأنه ودانة خلقه .

ووضح لي السفير سولود ان مباحثاتنا سيتولاها عن الجانب الروسي السيد كوسيفين ، نائب رئيس الوزراء ، وهو من الشبان المقدر لهم احتلال احسن المراكز في المستقبل . وخشيت ان يكور ذلك دليلا على عدم اهتمامهم بامرنا ، فسألته لماذا لا يتولى المباحثات المارشال بولغانين او خروشوف ، فقال بان البروتوكول لا يجيز لهما الاشتراك في مفاوضات لا يتولاها من الجانب الاخر من يصادلها رتبة ، اي رئيس حكومة . واضاف قائلا ان الحكومة ، بتكليفها احد نواب رئيس الوزراء برئاسة الوفد الروسي — مع اننا انا والكيالي لا نعدو كوننا وزراء — تعدت البروتوكول ، لظهار اهتمامها بنا .

وقد عجبت من تمسك هؤلاء القوم بهذه الامور التي نحن في سورية ، لا نقيم لها وزنا . فترئيس الجمهورية عندنا يجتمع مع كل من يأتي من الخارج ويستقبله بنفسه ويعالج معه الامور ويتيم على شرهه المآدب .

وعلى اي حال ، لم اجد ما يوجب ابداء الملاحظة . لكنني اصررت على ضرورة الاجتماع الى الزميين المشار اليهما ، لمعد بالعمل على توفير الوقت المناسب .

وبدأت زيارتنا وابحاثنا في صباح اليوم التالي ، حيث زرنا نائب رئيس الوزراء السيد كوسيفين في مكتبه . وجرت العادة عندهم على ان يجلس المندوبون الى جانبي طاولة طويلة ، بحيث يحتل رئيس الوفد اول مقعد على احد الجانبين ويجلس الى جانبه مرافقوه ،

رهلمى لكوسيفين وبيتي
في جلسة المباحثات الاولى

الفصل الاول : الاتفاقات الاقتصادية مع روسيا

بحسب مراتبهم . اما رئيس الوفد السوفييتي او اكبر اعضائه مقاما ، فيجلس امام هذا الوفد والى جانبه ، على التابع ، سائر الحاضرين . وياخذ المترجم مكانه على رأس الطاولة ، كانه يدير الجلسة .

وجرت العادة ايضا على ان توضع على الطاولة انواع المياه المعدنية والمشروبات والفواكه والحلويات والسجائر .

بدأت الحديث بشكر الحكومة على ترحيبها وحسن استقبالها ، وقلت ان الامور التي نريد بحثها تتناول ناحيتين : الاولى اقتصادية ، والثانية عسكرية . ثم طلبت الموافقة على فصل الموضوعين وتأليف لجنيتين نبحث كل ناحية على حدة . فاجاب كوسيفين بشكر الوفد على زيارته، واطنّب في مديح موقف سورية الحر، واعلن عن استعداد حكومته لبحث الامور التي نريدها ، بكل عناية . ثم وافقنا على ان يتولى الضباط بحث الشؤون العسكرية مع وزارة الدفاع ، وان نتولى ، انا والوزير الكيالي والسفير جمال الفرا ، الناحية الاقتصادية مع كوسيفين والسيد نيكتسين ، نائب رئيس المجلس الاقتصادي الخاص .

ثم شرحت غرضنا من المجيء الى موسكو وقلت : « كلفنا رئيس الحكومة السورية ان نحمل اليكم الشكر والامتنان العظيمين على الموقف الودي الذي وقفته حكومة الاتحاد السوفييتي من القضايا العربية بصورة عامة ومن المسائل المتعلقة بسورية على وجه خاص . فهذا الموقف يجعل كل مواطن سوري وكل فرد عربي يشعر بروح المنة والاخوة تجاه شعب الاتحاد السوفييتي ، كما يجعله مدينا له بالوفاء والشكران . وهو لا ينسى الايام السود التي مرت بها الامة العربية ابان ازمة قنّاة السويس ، ولا ينسى الدعم القوي الذي لقيه من جانب حكومة الاتحاد السوفييتي ، وخاصة رئيسها الكبير المارشال بولغانين ، هذا الدعم والتأييد اللذان نعتقد انهما كانا العنصرين الاساسيين في ردع الاستعمار عن غاياته ، وهي ضرب الفكرة العربية ، والتطويع بالحكومات العربية الحرة ، والاستيلاء على الشرق الاوسط . واننا لفخورون بحمل هذه الرسالة الاخوية اليكم ، معبرين فيها عن شكر حكومتنا وشكرنا الخاص . والى جانب رسالة الشكر هذه ، كلفنا الحكومة السورية بان توضح لكم الموقف في الشرق الاوسط حاليا، وبصورة خاصة في سورية، سواء من حيث السياسة العامة او من حيث الدفاع عن كياننا او من حيث الوضع

الاقتصادي والمالي عندنا :

« تركز سياسة الحكومة السورية الحاضرة ، والى جانبها الحكومة المصرية ، على مقاومة الاستثمار والصهيونية والدفاع عن كياننا واستقلالنا وحرقتنا وسلامة اراضيها تجاه من يقصد بنا الشر . وتلاقي الحكومة السورية الحالية ، بصورة خاصة ، ضغطا شديدا فعاليا ، رغم اعلانها عن التزامها بسياسة الحياد الايجابي في موقفها الخارجي . اذ ان الدول الاستثمارية تعتبر هذه خطة معاكسة لمطامحها في الشرق ، وهي لا تالو جهدا في السعي للاطاحة بهذه الحكومة واستبدالها بحكومة تعدل سياسة سورية الخارجية ، كما حصل في الاردن مثلا .

« وقد سعى الاستثمار للوصول الى اغراضه هذه بطرق شتى ، منها المؤامرات الداخلية وبث الجواسيس والجنّة لارتكاب اغتيلالات ضد بعض الشخصيات السياسية . لكنه خاب كل مرة ، بفضل العيون الساهرة على الامن ، والاحكام الشديدة الصادرة بحق المتآمرين .

« والى جانب هذه الانواع من الوسائل التدميرية ، بث الاستثمار جماعته لنشر الذعر في الاسواق التجارية والواسط الاقتصادية ، مظهرا الخطر الذي يهدد سورية من سد ابواب التصدير امام منتوجاتها الزراعية والصناعية ، ومن الكساد الذي سوف يعم الاسواق من جراء ذلك .

« كما اوعز بمزاحمة اسعار المحصولات الزراعية السورية في الاسواق الخارجية ، فضاعت علينا فرص عديدة لم نتمكن من استثمارها لتصدير القمح . كما اوعز الى بعض الحكومات الاوروبية بعرقلة شراء هذه المحصولات .

« واننا لا نزال ننتظر نتائج التصريح الذي تلقته سورية من حكومة الانحساد السومبيتي بانها اوعزت الى الدول الاوروبية الشرقية بالاقدام على شراء القمح السوري . والحكومة السورية غير آبهة لهذه المشاكسات . وهي سائرة قدما في سياستها ، رغم كل هذه العراقيل . ولا يسمنا الا التصريح باننا لا نظن ان الدول الغربية سوف تعاود بنفسها الى سياسة الهجوم المباشر على سورية ، لكننا لا نستطيع ان نطمئن الى موقف اسرائيل التي هي في الواقع آلة صماء يحركها الاميريكون كما يشاؤون . ولذلك ، ماننا سائرون قدما في زيادة تسليح الجيش السوري بما يجعله قادرا

على الدفاع عن الاراضي السورية تجاه اية محاولة صهيونية .
واننا ننتهز هذه الفرصة لنشكر لحكومة الاتحاد السوفييتي فضلها في
بذل المعونة الطيبة ، كبيعنا معدات عسكرية كان لها الشأن الاعظم
في بناءة الجيش السوري .

« ان سورية ، رغبة منها في الدفاع عن كيانتها وحريتها . تنكب
نفقات لا تتناسب في الواقع مع امكاناتها المالية . فقد بلغت قيمة
المعدات الحربية التي تعاقدنا عليها والاموال المخصصة للجيش في
١٩٥٦ نحو ٥٥ مليون ليرة سورية ، اي ما يعادل ثلث الدخل
القومي . وبلغ هذا الرقم في العام الحالي ٢٣٠ مليون ليرة سورية .
في حين ان مسائر ابواب الميزانية العادية السنوية لا تزيد عن ٧٠٠
مليون ليرة سورية .

« وقد انفق في هذا السبيل جميع المدخر من الاموال
الاحتياطية ، لكن اثمان المشتريات من الاسلحة والمعدات بقيت دينا
يتوجب علينا تسديده في سنين قليلة . وتلقت الحكومة من وزارة
المالية تقريرا ماليا يوضح الصعاب التي سوف تلاتيها الخزينة
بسبب الديون الكثيرة الناشئة عن صفقات الاسلحة ، مما يجعل هذه
الخزينة تنوء تحت ثقل هذه المستحقات ، كما انها توقفت عن الانفاق
على المشاريع العمرانية (المائية والزراعية وغيرها) الملحوظة في
الميزانية الاستثنائية .

« ولا شك في انكم تدركون ان البلاد لا تستطيع الاكتفاء بفسليح
جيشها والاستغناء عن المشاريع التي تدر على الخزينة موارد مالية
كبيرة وعلى الاقتصاد السوري الخير العميم .

« كما اننا نلحظ ان الدعاية الاجنبية المبينة بدأت الان تسعى
لزعزعة ثقة المواطنين بحسن اتجاها السياسة الخارجية التي
تنتهجها الحكومة . وذهبت الجرائد المأجورة تعمل على بث روح
الذعر في النفوس ، مقارنة بين الشدة التي يعانيها الاقتصاد
السوري والميزانية السورية وبين الرخاء الذي يعيش فيه العراق
وبعض الدول العربية . وهي تعمل على اظهار هذا الفرق كأنه ناتج
عن سياسة سورية الحيادية الحالية وعن انتهاج العراق وغيره
سياسة التفاهم مع الامريكيين ، وفق مبدا ايزنهاور والمساعدات
المالية .

« والحكومة السورية العاملة بالاغراض البينة التي تنطوي
عليها هذه الدعايات لا تتأثر بها ، بل تسير بخطى ثابتة في اتجاهاها

السياسي الحر .

« على ان الحكومة السورية تخشى ان تتسع دائرة الدعاية الاجنبية ، فتصل الى غرضها بتحول الراي العام الساذج والبريء عن مساندة السياسة السورية المتحررة ، لا سيما اذا اضطرت الحكومة الى فرض ضرائب ثقيلة لمواجهة الازمة المالية . وهكذا تستثمر الدعايات الاجنبية المبيتة هذا الامر ، فتضع الحكومة امام صعوبات تضعضع مركزها ، مما يحلها اما على التوقف عن الدفع ، واما على الانسحاب . فتاتي بعدها حكومة تبدل من الاتجاه السياسي السليم الحاضر ، فتدخل سورية في منظمة جديدة يحاول الغرب ، منذ مدة ، الوصول الى اقامتها تغطية لمآربه الاستعمارية . »
والحكومة السورية ، امام هذه المشاكل ، تخشى تحول الوضع في الشرق الاوسط الى ما لا يتلاءم مع الرغبة في حفظ السلام والاستقرار في هذه المنطقة الدقيقة .
« ونحن نرى ان الحلول المؤدية الى مقاومة المساعي الاستعمارية هي :

- « اولا - الاستمرار في تقوية الجيش السوري ومده بما يلزمه من معدات وابنية للثكنات والمستودعات والمستشفيات وغير ذلك .
- « ثانيا - القيام بالمشاريع العمرانية التي تزيد الدخل القومي وتزيد رفاهية ابناء الشعب .
- « ثالثا - العمل على فتح ابواب الاسواق الخارجية لقتمكن سورية من تصدير منتوجاتها .
- ولا بد لنا لتحقيق هذه الحلول من الاعتماد على مؤازرة الاتحاد السوفييتي في الامور الآتية :
- « ١ - اطانة امد الاستحقاقات (صفقات الاسلحة الروسية والنشكية والبولونية) الى عشر سنوات .
- « ٢ - تنفيذ المشاريع العمرانية (سكك حديدية) : سدود وغيرها ، بالاتفاق على انشائها بالتقسيم .
- « ٣ - تنفيذ مشاريع ابنية الجيش بالتعاون على التعسديد مقسما .

« ٤ - مساعدة الحكومة السورية في التبادل التجاري مع بلاد شرق اوربوا ، وخاصة في بيع محصولاتها الزراعية . فاذا وافقت حكومة الاتحاد السوفييتي على المبادئ العامة عملنا على دراسة

الحلول المؤدية
الى مقاومة الاستعمار

التفاصيل بواسطة خبراء .

« وفي الختام ، اود ان اقول ان سورية تقف نجاه التهديدات والمخاطر مؤقتا صامدا ، لا تتراجع عنه مطلقا . وهي تعتمد على الصداقة الروسية — العربية للذود عن الحريات العامة في جميع اقطار العالم ، والدفاع عن السلام ، والوقوف في وجه الاستعمار واغراضه . »

فاجاب السيد كوسيفين بأنه ، مع تصريحه المبني برغبة حكومته في تقديم ما يمكن من المساعدة ، يرى ان لا بد من دراسة المواضيع مفصلا ليستطاع اعطاء الجواب القطعي . فقلت له اننا لم نرفق معنا خبراء واخصائيين ، بل اتينا لبحث الامر من حيث المبدأ . الا انه يمكننا اعطاؤكم بيانا مقتضيا عن المشاريع التي نرغب في تحقيقها . وسرد الوزير الكيالي ما لديه من البيانات مع بعض الاحصاءات التي استصحبها معه .

ثم اجتمعنا اجتماعا ثانيا مع هيئة مؤلفة برئاسة السيد نيكتين في وزارة العلاقات التجارية الخارجية واستأنفنا ابحاثنا المبدئية . وكان الفريق الآخر يوجه اسئلة فنية عديدة لم تكن قادرين على الاجابة عليها ، فاكثفينا بتعداد المشاريع . وطلب الوفد الروسي مهلة خمسة ايام لدرس الموضوع ، ثم يقدمون بعدها جوابهم .

وكان وفدنا العسكري في اثناء ذلك يبحث مع وفد من الخبراء العسكريين ما جاء من اجله بشأن صفقات الاسلحة والذخائر والغرض من انشاء الابنية العسكرية . ولم اشترك في اجتماعاتهم .

وابلغنا السفير سولود انهم اعدوا لنا رحلة للتفرج على بعض المدن الروسية وبعض المشاريع الكبرى ، واقترحوا ان نذهب الى طشقند ، ثم الى ستالينغراد ، ثم الى كييف ، فلنينغراد . فطلبت ان يستغنى عن الرحلة الطويلة الى طشقند ، فوافقوا وخصصوا لنا طائرة خاصة من نوع اليوشن اعدت خصيصا للرحلات الرسمية . وهي تحتوي بهوين ، في كل واحد منهما عدة مقاعد وثيرة وطاوله . وهي تسع ثمانية ركاب فقط . وفي الطائرتين اللتين وضعنا تحت تصرفنا ، كنت مع زوجتي ، والكيالي وزوجته ، ومخري البارودي — الذي التقيناه صدفه في موسكو ، فاحببت ان يرافقنا في هذه الرحلة الاستطلاعية — والسيد نيكتين ومضيفه . اما سائر المرافقين ، وهم سولود وجنرال وموظفون من الخارجية ومترجمون ، فرافقونا في الطائرة الثانية .

الجزء الاول : سورية قبيل الوحدة

وبارحنا موسكو صباحا ، فوصلنا ستالنغراد قبل الظهر . ثم زرنا امين البلد وتجولنا في شوارع هذه المدينة التي هدمت عن بكرة ايها ايام هجوم الجيش الالماني في ١٩٤٢ ، بحيث لم يبق منها سوى بناية واحدة اقيت على ما هي عليه من آثار الضرب بالقنابل ، كذكرى دفاع المدينة الباسل .

وبعد الظهر ركبنا باخرة نهريّة سارت بنا في نهر الفولغا العظيم الى احد السدود الكبرى التي ينشئوها الاتحاد السوفييتي لتوليد الكهرباء . وهذا السد اعد لتكوين ٢٢ توربينا مائيا يولد كل واحد منها ١٠٠.٠٠٠ كيلووات . وكان عدد العمال المشتغلين بهذا العمل الجبار يقارب خمسين الفا ، انشئت من اجل سكناهم مدينة خاصة بالقرب من السد . واعجبنا بمشاهدة احدى الفوهات الاربع والاربعم التي ستمر فيها المياه لتحريك التوربين الواحد (بمعدل موهتين لكل توربين) فاذا هي معدة لمرور سبعمائة متر في الثانية . وكان اعجابنا ناشئا عن مقارنة كمية الماء هذه بما يجري في نهر بردى بدمشق ، اي بمعدل ثلاثة امتار في الثانية .

وبالرغم من عدم ارتفاع منسوب المياه الجديد بعد اتمام انجاز السد ، وهو ثلاثة امتار ، فان البحيرة — او بالاحرى البحر — الذي سيشكل قبل السد سيبلغ طوله ستمائة كيلومتر بعرض اربعين كيلومترا .

وذكر لنا مرافقونا ان هذا السد هو احد السدود السبعة التي بدا انشاؤها . وقد تم بعضها وسيتم البعض الآخر في غضون سنتين .

ثم زرنا احد معامل صنع الجرارات الزراعية . وركب الكيالي على احداها وقادها من العمل بين تصفيق العمال والعاملات الذين كانوا يحيون العرب وسورية .

وفي اليوم التالي زرنا قبر الجندي المجهول على قمة احدى الروابي المطلّة على ستالنغراد ، حيث وقعت مصادمات دموية عفيفة بين الروس والالمان ، قتل فيها مئات الالوف من الجنود . وقد اعيد بناء المدينة على الطراز الروسي العصري الذي يتألف من شوارع عريضة جدا ، في وسطها حدائق تحف بها على الجانبين ابنية للسكنى لا يزيد ارتفاعها عن ثلاثين مترا .

وبعد تناول الغداء ودعنا المحتلين بنسا وركبنا الطائرة الى مدينة سوتشي الواقعة على الضفة الشرقية للبحر الاسود . فوصلنا



اقيمت للوفد السوري في موسكو مأدب رسمية تبودلت فيها الخطب الودية.
ويرى خورثشوف الى اقصى اليمين.



كان خالد العظم اول مسؤول عربي يزور موسكو طلبا للمساعدة الاقتصادية
والتسلح. ولدى وصوله الى مطار موسكو، استقبله كبار الزعماء السوفييت،
وعلى رأسهم ميكويان، الواقف الى يمينه.



في هذه الزيارة التاريخية الى موسكو، عقدت جلسات عديدة مع كبار المسؤولين السوفييت. وهذه الجلسة حضرها خروتشوف (الى اليسار) وغروميكو.



وحضر بولغانيين احدى الجلسات ايضا. ويرى امامه خالد العظم، وفاخر الكيالي، وخليل الكلاس، وحسن جباره.



وتبودلت الانتخاب. هنا مع الجنرال جوكوف.



ومع خروتشوف نفسه.



وكترت المصافحة بالايدي. هنا يصافح خروتشوف، يحيط به الجنرال جوكوف وبولفانين.



ويصافح بولفانين. وترى بينهما عقيلته. ووقف وراءه الكلاس.

طشقند ، ثم الى ستالينغراد ، ثم الى كييف ، فلننغراد . فطلبت ان هذه المسافة بالسيارات ، في طريق من اجمل الطرق . وهي تخترق الغابات البديعة على التلال الموازية لشاطئ البحر .

وفي سوتشي مياه معدنية كبريتية . وهي تعتبر من اجمل المدن الاصطيافية التي يرتادها الروس لقضاء عطلتهم الصيفية . فيحلون ضيوفا في البنائات العديدة التي يسمونها مصحات ، وهي بالاحرى فنادق ، وذلك دون اجرة . وقد خصصت كل بناية لفريق من الناس . فثمة مصحح السكك الحديدية مثلا ، حيث ينزل الموظفون والعمال المشتغلون في هذه السكك . كما ان ثمة مصححا للجيش ومصححا للبحرية ، وهلم جرا .

وقد اضافونا في دارة كبيرة خصصت لضيوف الحكومة . ولهذه الدارة على شاطئ البحر جزء خاص لا يستحم فيه الا هؤلاء الضيوف . والشاطئ طويل جدا — ربما يبلغ طوله عشرين كيلومترا — لكنه غير رملي . فالاحجار الكروية الملونة تزعج المستحمين لصعوبة الجلوس عليها .

وزرنا الحمامات المعدنية ، فاذا هي مجهزة بأحدث المعدات والادوات الطبية ، لا سيما ما اختص منها بأمراض الانف والحلق . وتفرجنا ليلا على سيرك ، فشاهدنا الالعاب البهلوانية والجناسيكية الرائعة ، وحركات الحيوانات المروضة ترويضاً عجيباً .

وفي اليوم التالي ركبنا الطائرة وتوجهنا الى كييف ، عاصمة اوكرانيا . فاستقبلنا في المطار وزير الخارجية وكبار القوم ، ثم تناولنا طعام الغداء في دار الضيافة التي كانت في عهد القيصرية تقصراً لاحد اغنياء المدينة . ثم قمنا بنزهة في المدينة وضواحيها ، فوجدناها من اجمل المدن الروسية .

واكملنا رحلتنا الى لنينغراد بالطائرة ، فوصلنا اليها مساء ، اي قبل ان يصبح الظلام دامساً ، وكانت الساعة تشير الى العاشرة . واضافونا هناك في احد قصور الضيافة الذي كان ايضا لاحد الامراء الاغنياء . وهو قصر جميل جدا على شاطئ نهر النرغا .

وصباح اليوم التالي زرنا احد المعامل الكبرى ، الذي كان قبل الحيب العالمية الثانية ملكا لشركة سيمنس الالمانية ، والذي تصنع فيه الآن العنفات المائية العظيمة المعدة لسد ستالينغراد ، وكل منها يولد ١٠٠.٠٠٠ كيلوات/ساعة . ثم زرنا القصر القيصري الذي كان يسمى « قصر الشتاء » ، ويسمى الآن متحف ارميتاج . وهو

يعتبر من اجمل قصور العالم . والمتحف يحوي ارووع الصور الزيتية لمشاهير الرسامين العالميين . ويأسف القائمون عليه الآن على الكثير من روائع الفن التي باعتها الحكومة السوفيتية في ١٩٣٠ من الامريكيين الاثرياء ، ثم انتقلت فيما بعد الى المتحف الوطني بواشنطن .

ولم استطع ، لمعزي عن السير كثيرا ، مشاهدة جميع الابهاء المليئة بالاثار النفيسة ، من نابلويات وقطع اثرية اخرى . فاكفيت بما قدرت على زيارته من الابهاء ، مستعينا بالكروسي النقال الذي كنت اجلس عليه ، كلما شعرت بالتعب الشديد .

وبعد الظهر ، ذهبت الى القصر الذي شاده بطرس الاكبر ، غربي لننفراد . وقد احرقه الالمان وبدا الروس الآن باصلاحه . ولم نستطع زيارته ، فاكفينا بالنزهة في الحدائق الغناء المحيطة به ، ومشاهدة نوافير الماء البديعة . ومن الامور الغريبة التي شاهدها في الحديقة متعد خشبي تحت شجرة ، ما ان يجلس الانسان فيه ، حتى تتساقط عليه المياه من تلك الشجرة . فيهرب بسين ضحك المتفرجين ودعابتهم .

وبعد ذلك ذهبت الى زيارة المدينة الصغيرة المسماة الآن باسم بوشكين ، الشاعر الروسي الشهير . وكانت قبلا تسمى بـ (؟) وفي هذه المدينة قصر كان يسكنه القيصرية ، وآخرهم نيقولا الثاني الذي ذهب منه الى الجبهة الحربية ، ثم اعلنت الثورة وهو هناك . فكتب تنازله عن العرش لشقيقته ميشيل . لكن هذا الاخير رفض التاج ، فانتهى بذلك عهد القيصرية في روسيا .

وكان القصر تهدم عند حصار لننفراد في الحرب العالمية الثانية ، وحتى الآن لم يشرع باصلاحه . الا ان الحدائق الواسعة المحيطة به من اجمل حدائق العالم . وهي تحوي بحيرة من الماء كبيرة جدا . اما الازهار فيها فيمتلئ بها كل العناية .

وزرنا قصر البلدية ، وهو اجمل بناية خصصت لبلدية في العالم . وكان قصرا لشقيقة احد القيصرية . وهو يحوي من الابهاء المفروشة بانواع الرخام الملون ما يخلب النظر .

وفي المساء توجهنا الى محطة السكك الحديدية ، حيث امتطينا القطار الليلي متوجهين الى موسكو . وفي هذا القطار نحو خمس وعشرين عربة نوم تفوق اجمل العربات الاوروبية ، من حيث التزيين والرماء . الا ان سير القطار بطيء ، بحيث قطعنا المسافة بين

لننغراد وموسكو ، وهي ٦٠٠ كيلومتر ، في عشر ساعات .
وهكذا انتهت رحلتنا في الاتحاد السوفييتي ، وعدنا الى
العاصمة لتتابع مباحثاتنا مع اركان الحكومة .

وعقدنا مع السيد كوسيفين ورفاقه عدة اجتماعات تناولنا
فيها بحث المواضيع التي يهمنا ايجاد حل لها . فوافقوا على تصدير
المنسوجات القطنية والفزل القطني من سورية الى الاتحاد
السوفييتي ، كما وافقوا مبدئيا على موضوع المشاريع الاقتصادية
التي طلبنا مساعدتهم المالية والفنية للقيام بها ، على ان يذكر
بالتفصيل عدد المشاريع ، في البيان المشترك الذي سنوقعه قبل
مغادرتنا موسكو . واعلمونا بان تسديد قيمة هذه المساعدات المالية
سيكون في غضون ١٢ عاما ، وبفائدة ٢.٥ ٪

وبدانا ببحث صيغة البيان المشترك ، فطلبوا ان يضموا
مشروعا يعرضونه علينا . فكان ذلك . ثم اجرينا تعديلات في
المشروع ، على حسب ما رايناه متفقا مع مصلحتنا ، فوافقوا عليها .
ثم ترجناه الى اللغة الانجليزية ، تمهيدا لتوقيعه .

وفي مساء الاول من تموز دعينا الى قصر الكرملين لحضور
الحفلة الختامية على شرف ملك الافغان ، فوقفنا في البهو الكبير
المخصص لاعضاء السلك السياسي . ولما دخل الملك مع خروشوف
وبولغانين ، طافوا على الحاضرين الواقفين في اطراف البهو الاربعة
وحيوهم . وتحدث الملك مع بعضهم ، ثم دخل الجميع الى القاعة
الكبرى ، حيث وقف سائر المدعوين . فذهبنا نتحدث معهم ونتعرف
اليهم . وقدمني سفيرنا السيد جمال الفرا الى الملك ، فصافحني
وتحدث معي عن سورية واطهر اعجابه بها وبنهضتها . واستمرت
الحفلة اكثر من ساعتين ، القيت فيها الخطب الرسمية . ثم تناول
المدعوون الطعام وانصرفوا .

وفي مساء الخامس من تموز اقمنا في فندق « سوفتيسكايا »
حفلة وداعية على شرف الحكومة السوفييتية حضرها بولغانين
وخروشوف وجوكوف ، وزير الدفاع ، وسائر الوزراء ، واعضاء
السلك السياسي ، وكبار الموظفين . والقيت خطبا مكتوبا هذا
نصه : -

« يسعدني ان ارحب ، باسم وفد الحكومة السورية الى
الاتحاد السوفييتي وباسمي ، بحضرات الذين لبوا دعوتنا الى هذه
الحفلة الوداعية التي حرصنا على ان تضم ، الى جانب اصدقائنا

خطابي في الحفلة
السوداوية

السوفييتيين ، نخبة مختارة من ممثلي الدول الشقيقة والصديقة .
« اننا نحمل تحية سورية ، تحية الود والسلام — نحملها بايد مفتوحة بخلاص للذين يرغبون في هذا الود والسلام عن نية سليمة خالصة من اي غرض . فنحن نؤمن بالود والسلام بين الشعوب ، ونسعى لاداء قسطنا من العمل في سبيلهما .

« تحية سورية للدولة الصديقة التي فتحت لنا ابواب مصانعها الحربية ومكتننا من الحصول على اسباب الدفاع عن انفسنا ، فيما كانت الدول الاخرى تتنعم عن ذلك . فلم يعد مستغربا ان نفتتح للدولة الصديقة قلوبنا ، وان نمد لها يد الصداقة ، وان نسوق اليها شكرنا العميق واعترافنا بالجبل .

« نحن نحمل اليكم رسالة الشكر هذه على موقفكم النبيل ، ايها الاخوان السوفييتيون ، في تلك الايام الحالكة التي بلغ فيها موقف العرب من الحراجة حدا قصيا ، حين كان اصحاب النوايا السيئة ينفذون الخطط الاستعمارية التي دبروها للقضاء على العروبة ولللاستيلاء على الشرق الاوسط العربي — ذلك الموقف الحاسم الذي انفضنا من الوقوع في ايدي المعتدين اصحاب الاساطيل والجيوش القوية ، فانتصر الحق بفضل دفاعكم عنه ورجع الطامعون بالخزي والعار ، يتراشقون التهم ويكيلون الشتائم ، بعضهم لبعض .

« ومع ذلك ، فلا يزال العرب يعانون الامرين من جراء وقوفهم في وجه الاستعمار ، وكفاحهم المستميت ضد من يريد ايقاعهم في احابيله . وقد رفضت سورية دخول حلف بغداد ، كما رفضت الانتساب لمنظمة الدفاع المشترك وعارضت المشاريع المختلفة الاسماء وامتنعت عن قبول المساعدات المالية التي لا تمنح ، في الواقع ، الا بشروط علنية او سرية تتعارض مع مبادئ الاستقلال .

« وكان رفضنا هذه الاحلاف والمشاريع عائدا الى اننا نأبى ان نكون مطية لمصالح بعض الدول ، ولاننا لا نقبل ان نعود الى ما كنا عليه قبل تحقيق استقلالنا ، ولاننا نعتقد ان اعداء العرب الوحيدين في العالم هم المستعمرون والصهيونيون . فكيف نمد يدا للاتفاق مع اعدائنا او مع من يدعمهم وبمدهم بالمال والسلاح ؟

« اننا نناهض الادعاء بان ثمة فراغا في الشرق الاوسط . فبعد ان اضطرت دول الانتداب الى الانسحاب منه ، ملانا نحن هذا الفراغ السياسي والاقتصادي باستقلالنا وتمتعنا بحريتنا التي سلبت منا لقرون عديدة خلت . فعلى الدول ذات المطامع المعروفة

ان تصرف نظرها عن اعادة السعي للتمتع بنفوذ زال ، وعن العمل للحصول على نفوذ جديد .

« فليس في الشرق الاوسط مكان للمستعمر ، او اداة للاستعمار ، او صديق للاستعمار . بل ان فيه افئدة وصدورا مفتوحة للصدافة البريئة المغيبة عند الشدائد ، المدافعة عن حقوق الشعب وحرية فحسب .

« نحن واياكم ، ايها الاخوان السوفييتيون ، ننشد السلام في العالم ونعمل ما بوسعنا لنشره وتوطيده . لكننا نقاوم من يفهم السلام نظاما يتسلط فيه القوي على الضعيف ، فيعلي عليه ارادته وفقا لمصلحه الخاصة . فنحن نفهم السلام نظاما يتمتع فيه كل شعب بحريته كاملة ، وباستقلاله ناجزا ، ويتعايش مع الشعوب الاخرى على قدم المساواة والواجبات . وهذا ما اقتره مؤتمر باندونغ الذي نتمسك بمقرراته ومبادئه ، ونحيي المشتركين فيه والمؤيدين له .

« ونحن واياكم مضطرون لزيادة قوانا الدفاعية ، لان الآخرين يعملون من جهتهم على زيادة قواهم للفتك بنا . ولا يرضيهم تسليحنا ، لان مناعة دفاعنا تحول دون توسعهم الجغرافي ، وبسط نفوذهم ، واستغلال ثروات بلادنا ، وحجز حريتنا .

« واستطيع ان اصرح ، باسم الحكومة السورية ، باننا عازبون على الدفاع عن بلادنا وحریتنا تجاه كل من يعتدي علينا عسكريا او اقتصاديا او سياسيا ، وبأننا سوف نقاوم — ولنا بمقاومتكم المجيدة خير درس وعبرة — حتى آخر قطرة من دماننا ، معتبدين على ايماننا بحقنا ، وعلى قوانا الذاتية ، وعلى تضامن الشعوب الحرة التي ترفض ان تعود الدنيا مرتعا لخيول الفزاة الطامعين .

« وسوف نعمل معكم ومع الشعوب الحرة الاخرى في سبيل استتباب السلام في العالم ، وتوطيد دعائمه على اسس صحيحة وممتينة تبصم الاطمئنان في الشعوب من خطر الحروب ، وتهب الهناء ورغد العيش لكل فرد من افراد تلك الشعوب .

« هذا الاطمئنان وذلك الهناء بوطدهما جيش قوي منيع الجانب ، واقتصاد متين تستثمر فيه مرافق البلاد العامة ، الصناعية والزراعية والتجارية ، بما يضمن الاستقلال والحرية .

« وعلى ذلك ، فقد اتينا اليكم مستهدفين تميتين عرى التعاون

في الحقول التي ذكرتها ، وتوسيع مدى التبادل التجاري بين قطرينا .
وقد لقينا عندكم التفهم العميق لوضعنا من جميع اوجهه ، ورغبة
صادقة في التعاون البريء من النوايا السيئة . وانا موقنون بأن
هذا التعاون الصحيح سوف يصلح حالنا ، ويبعد عنا كابوس الضغط
الاقتصادي الخارجي الذي بدا يرافق الضغط السياسي الشديد .

« وقد زرنا بعض انحاء الاتحاد السوفييتي وشاهدنا ،
باعجاب ، الجهود العظيم الـذي تبذلونه في الميدان الصناعي
والزراعي ، مضاعف ذلك ايماننا بمناعتكم في جميع الحقول . ولقينا
في موسكو ، وفي سائر المدن التي زرتها ، الحفاوة الكريمة
التي تفوق تكريم الضيف الصديق . بل هي تعادل الترحاب الصميمي
بين افراد عائلة واحدة ، تجمعها المحبة والمصالح المنسجمة .

« ولم تقتصر هذه الحفاوة على اشخاصنا فحسب ، بل شملت
جميع افراد الوفود العربية المشتركة في مهرجان موسكو ، بحيث
كنا كلنا نحسب انفسنا في بلادنا وبين اهلنا ، فبوركت لكم هذه
المواطف الكريمة التي نقابلها بالشكر والامتنان .

« واني اطلب منكم المعذرة لاطالتي عليكم كلامي . لكنها كلمة
حق ، حرصت على التصريح بها ، وكلمة شكر ومنة أردت تسجيلها
للشعب السوفييتي الصديق الكريم .

« والان ارجوكم ان ترفعوا كؤوسكم لنشرب نخب الاتحاد
السوفييتي وشعبوه الكريمة وقادته المخلصين لوطنهم .

« ونخب الجيش السوفييتي المجيد .

« ونخب الصداقة السوفييتية - السورية التي لن تفصم
مراها .

« ونخب الصداقة والسلام . »

واجابني السيد كوسيجين بخطاب مكتوب لم يتطرق فيه الى
ما جاء في خطابي في شأن الاستعمار ومقاومته .

وخلال تناول الطعام ، اعطى المسرح فريق من الموسيقيين
السوريين الذين كانوا حضروا الى موسكو ، لمناسبة الاحتفالات التي
كانت مقامة فيها ، وانشدوا بعض الاناشيد الوطنية ذات الطابع
السوري الخاص ، فلقيت استحسان المستمعين . وكان الصفاء
مخيمًا على المدعوين والداعين ، يتبادلون الانخاب بكل حماسة ،
ومما لما الفه الروس .

وفي اليوم التالي دعينا الى احد القصور المتخذ دارا للاستقبالات المهمة ، وكان في الماضي لاحد الامراء . وعند اكتمال عدد المدعوين ، توجهنا الى القاعة التي اعدت فيها مأدبة عليها نسختان من البيان المشترك . فجلست في احد المقعدين وجلس السيد كوسيفين في المقعد الآخر . وبعد ان تبادلنا التواقيع تحت اضاء المصورين ، دوت القاعة بالتصفيق . ثم تصافحنا مهنيين مغتبطين ، وسرنا الى مقصف فاخر . فالتقى السيد كوسيفين خطابا حماسيا ندد فيه بالاستعمار ، ذي المطامع في الشرق . واعلن ان الاتحاد السوفييتي يدافع عن الحرية والسلام في العالم ويقدم للدول المحتاجة المساعدات الاقتصادية ، بدون اي شرط او الزام .

فأجيبته بخطاب ارتجالي ، هذا نصه المترجم ، كما سجله الموظف السوري :

« حضرة رئيس مجلس الوزراء
حضرة نائب رئيس مجلس الوزراء
سيداتي سادتي .

« يسعدني ان ابدأ كلمتي بالشكر العميق لحضرة نائب رئيس مجلس الوزراء على هذه الحفلة الكريمة التي دعانا اليها ومكنا من الاجتماع الى نخبة ممتازة من الوزراء واعضاء السلك السياسي والهيئات والشخصيات الاخرى . ولو كنت اريد ان التي كلمة مطولة هذه الليلة لآخذت من حضرة نائب رئيس الوزراء الخطاب الذي كتبه وتلاه علينا وتلوته انا بنفسي ، لانه هو نفس الكلام الذي يجول في صدري وفي صدر اخواننا العرب اينما كانوا . ولذلك ، فانني اكتفي بكلمات قليلة تعليقاً عليه .

« منذ ان جلا الاستعمار عن بلادنا ، والحكومات العربية تعمل على دعم هذا الاستقلال ، وعلى احياء اقتصادها لتتمكن من ان تعيش وان تحمي هذا الاستقلال .

« لكن هذا الاقتصاد ، او بالاحرى هذه السياسة الاقتصادية الحرة ، كانت تتصادم مع السياسة الاقتصادية لبعض الدول الاخرى . لان المصالح كانت متعاكسة . لذلك عشنا هذه المدة الطويلة باقتصاد ناقص ، مع ان امكانياتنا في بلادنا عظيمة جدا ، كما يعلم الجميع . لكننا فضّلنا ان نبقى ، كما نحن ، في عجز اقتصادي نسبي على ان نقبل مساعدات اقتصادية او مالية مشروطة او تنطوي على شروط غير معلنة — شروط تهمس بكرامتنا القومية

الجزء الاول : سورية قبيل الوحدة

وباستقلالنا وبحريتنا . وظل الامر كذلك ، الى ان قويض الله لنا دولة صديقة تفهمت وضعنا الحقيقي على ما هو عليه . ولم يرافق تفهمها هذا طمع في اقتصادياتنا او ثروتنا ، او رغبة في التأثير على سياستنا الخارجية باسم المساعدة الاقتصادية . فكانت فاتحة ادت الى مباحثات ومفاوضات اجريناها منذ وصول الوفد السوري الى عاصمة الاتحاد السوفييتي . وان المبادئ التي اتفقنا عليها في الحقل الاقتصادي هي المبادئ الحرة التي تقبل اية دولة كبيرة او صغيرة ان تتعاقد على اساسها مع اية دولة اخرى . ذلك لانها تنطوي على مساعدة سخية وبريئة وخالصة من اي طمع ، مساعدة الصديق للصديق ، مساعدة الاخ للاخ ، لاتقاذه من حالة مالية صعبة وفتح المجال امامه لاستثمار ثروته وموارده . فهذه الاتفاقات جرت على هذه الاسس ، مهما تكن التفسيرات التي قد تعطى لها . انها اتفاقات اقتصادية في مصلحة البلدين ، سورية والاتحاد السوفييتي . وهي سوف تقضي ، كما اعتقد ، على الحالة الاقتصادية غير الحسنة الموجودة في هذا القسم من الشرق الادنى . وبلغ من سوء الحالة اننا لم نجد بدا من اللجوء الى الاتحاد السوفييتي الصديق ، موضحين له حقيقة الوضع في سورية ، ومبينين وطأة الضغط الاقتصادي الذي بدانا نشعر باثره ، بعد ان كنا لا نشعر الا بالضغط السياسي .

« اننا متيقنون انه بفضل هذه المؤازرة الفنية والاقتصادية القائمة على هذا الاساس الذي ليس فيه الا منفعة متبادلة بريئة من اي غرض او اي غاية غير حسنة ، سوف تعزز اقتصادياتنا على نحو لا يبقى في الشرق مجال للخوف بان هناك امة متاخرة تحتاج الى مساعدة . وهكذا يقضى على كل الدعايات السيئة التي كان يراد الاستفادة منها لمصالح خاصة ، فننعم سورية ، على ما نعتقد ، بنعم الحياة الاقتصادية الرغيدة — هذه النعم التي سوف يشعر بها كل مواطن سوري اينما كان قاطنا ، وايا كان عمله ، سواء في الزراعة او الاقتصاد او الصناعة او التجارة او اي ناحية من نواحي الحياة .

« لقد عزمنا على انتهاج هذه السياسة مع الاتحاد السوفييتي ، موافق على ذلك .

« وستنعدم كل المحاولات التي كان يراد منها ابعاد الاتحاد السوفييتي عن الشعوب الحرة في الشرق الادنى . وسوف يتحقق

الفصل الاول : الاتفاقات الاقتصادية مع روسيا

لبعض الافراد في بلادنا ان هناك سياسة يمكن ايضا ان تعتمد على غير الدول التي يعتمدون عليها ، اغنسي الاتحاد السوفييتي ، لينهضوا باقتصادهم ، دون ان يعرضوا استقلالهم لخطر الانعدام . وانه سيكون مصدر اعتزاز لي في حياتي السياسية في بلادي ان اكون اول من باحث رجال دولة الاتحاد السوفييتي في هذه المواضيع ، واتفق معهم على الاسس التي اتفقنا عليها .

« اظن انني اطلت الكلام وكنت عازما على الاختصار . لكفني القيت امس خطابا مكتوبا ، والخطب المكتوبة تكون دائما مدروسة بالقلب والعقل معا . اما الخطب التي تلقى ارتجالا ، فتكون ، في غالب الاحوال ، منبعثة من القلب . ومع ذلك ، فانا الآن اتكلم بلغة العقل لا بلغة العواطف . واني ، عندما اعود الى بلادي ، سأفعل اليها ما لقيته في الاتحاد السوفييتي من تفهم ومن نية حسنة . وسيثبت للملأ ، مرة اخرى ، ان الاتحاد السوفييتي ليس عدو العرب ، بل صديق للعرب ، وانه يريد صداقتهم ويريد نعمهم دون ان يريد بهم شرا . فنحن نتمسك ايضا بمبدأ السلام ولا نريد الا الدفاع عن بلادنا . ومصر الشقيقة ونحن اعطينا البرهان للعالم كله على اننا محبون للسلام ، واننا لا نطمح الا الى الدفاع عن بلادنا وحريتنا ، في حين ان كثيرا او قليلا من الدول ، حتى الكبيرة منها ، اظهرت انها غير ذلك ، وانها تطمح في بلادنا وتريد ان تقضي على حياتنا واستقلالنا . وهذه مناسبة طيبة لنشيد بما لقيناه من الاتحاد السوفييتي من الدعم القوي ، السياسي خاصة ، والمعنوي في كل ما كان يعرض بلادنا للخطر والانهيار . من ذلك موقفه الذي كان له الاثر الاكبر في وقف العدوان واعادة السلم والسلام الى ربوع الشرق الادنى . واننا نعتد عليكم ، ايها الاخوان السوفييتيون ، عليكم انتم ايضا يا ابناء الدول الحرة في سائر انحاء العالم ، لتكون كلنا يدا واحدة للدفاع عن السلم وعن الحريات وعن الرغبة في العيش بسلام .

« وختاماً ، ارجوكم ان تحملوا معنا الكأس لشرب نخب الاتحاد السوفييتي وشعب الاتحاد السوفييتي وقادته وجيشه وجميع الدول التي نحن وياكم معها في هذه الخطة السلمية ، وفي الصداقة العالمية ، والسلام . »

ثم جرى تناول الطعام وما يتخلله ، عادة ، من انخاب . وكان الجو اكثر الفة وحماسة من الحفلة السابقة . ولعل ذلك كان

ناجما عن الارتياح الذي قوبل به الخطبان اللذان التقيتهما في الحفلة ، وعن اطمئنان اعضاء الحكومة الى صدق نوايانا ، وصراحة اقوالنا ، وتمسكنا باستقلالنا وعزمنا على صون حريتنا وسيادتنا تجاه كل من يطمع بالنيل منا .

ولعل الروس كانوا ينظرون الينا نظرتهم الى افراد الطبقة الارستقراطية التي تخشى الشيوعية فتحاربها ولا تقبل حتى الاتصال بحكومة الاتحاد السوفييتي . لكنهم وجدوا فينا جماعة لا تنظر الى ماضي اسرها ، بل الى حاضر جيلها ، وتعمل على الترفيه عن بني قومها بطريقة لا تشبه طريقتهم الشيوعية ، لكنها مخلصه للطبقة الفقيرة والمتوسطة ، وتريد الخير لها . وسرهم ، بدون شك ، موقفنا المنسجم مع موقف الحكومة النيابية في سورية ، من حيث شد او اصر الصداقة مع الدول الاشتراكية والاعتماد عليها لدرء اخطار الدول الغربية واحباط مؤامراتها .

ضرورة التعاون مع
الروس ومائدته

وليس الروس ، بطبيعة الحال ، في حاجة الى دول صغيرة كسورية في نزاعهم مع امريكا واتباعها . لكنهم يفضلون ، ولا ريب ، ان لا يكون الشرق الاوسط مرتعا ومقاما لجيوش الدول الغربية ، او قاعدة لنفوذها ومنطلقا لهجماتها على القوقاس . وهم يدركون اننا ، اذا ندنت مقدرتنا المالية والاقتصادية ، لا نستطيع مجابهة الاجنبي . فلا بد لنا عندئذ من الوقوع عند اقدامه طالبين المساعدة لنعيش . ولذلك اقدم الاتحاد السوفييتي على مد يد المساعدة لنا ، حتى لا نقع في هذا المازق الاقتصادي ، كما امسح لنا في المجال لاهراء الاسلحة والاعتدة لتقوية جيشنا ، حتى نستطيع ان نقف ضد كل محاولة للقضاء على استقلالنا وكياننا .

ونحن ، ماذا اعطينا السوفييتيين لقاء ذلك ؟ اننا ، في الواقع ، لم نعطهم شيئا ، ولم نرتبط بهم بأي حلف او اتفاق عسكري او سياسي . وقد اخذنا منهم سلاحا بأسعار مخفضة وبانقساط محتملة ، وتعاقدنا معهم على المساعدة الاقتصادية بانقساط عديدة وبمائدة قليلة ، دون ان نرتبط بأي شرط . واذا قارنا هذا بما كان البنك الدولي اشترطه علينا من شروط والتزامات ، تحقق لنا البون الشاسع بين مساعدة هذا ومساعدة ذاك .

وكان طبعيا ان نتعاقد مع الاتحاد السوفييتي على مساعدتنا اقتصاديا ، انسجاما مع سياستنا العامة ، وهي تدارك حوائج جيشنا من معامل الدول الاشتراكية ، والاعتماد على مساعدتها

الفصل الاول : الاتفاقات الاقتصادية مع روسيا

سياسيا في نزاعنا مع الاستعمار الطامع في بلادنا . ولم يكن ذلك الا بعد ان لمسنا خطر الحصار الاقتصادي الذي اقامته الدول الغربية حولنا لاجبارنا على الخضوع لها فهل كان ممكنا ان ننال اية مساعدة اقتصادية من احدى تلك الدول ؟ فأمريكا تمنح اسرائيل ما تطلب ، وترفض منح اية مساعدة لمصر . وبريطانيا وفرنسا تمدان اسرائيل وتحاربان معها . فهل كان بإمكاننا ان نأمل بمساعدتهما ؟ والمانيا وايطاليا وبلجيكا وسائر دول اوروبا كانت تقف موقف امريكا وبريطانيا ، وترفض مساعدتنا ولا تبيعنا ما نحاج اليه من سلاح .

الفصل الثاني

الاحزاب في سورية

ما كانت الاحزاب السورية ، في الواقع ، سبيلا الى جمع اصحاب العقيدة الواحدة او حتى العقائد المتقاربة من اجل العمل على تنفيذ مبادئ معينة او سياسة معينة . ولئن شذ حزب البعث الاشتراكي ، في بادئ عهده ، عن التشبه ببقية الاحزاب ، الا انه لم يكن يحوي من اصحاب العقيدة الصحيحة سوى نفر قليل . اما الآخرون ، فقد التصقوا به وانتسبوا اليه عن طمع وطموح .

واذا درسنا تاريخ هذه الاحزاب واسباب تأليفها ، وجدنا انها كانت مجرد تجمعات حول شخص او بضعة اشخاص ، كنواة تبدأ بالتضخم ، ثم تنتهي ، في غالب الاحيان ، الى الزوال .

هكذا تآلف حزب الشعب ، وكان قطباه رشدي كيخيا وناظم القدسي . تسمى هذان الى ايجاد كتلة من النواب حولهما ، فاستطاعا ان يضموا اولئك النواب الشباب الطامحين الى الظهور والوصول الى المراكز الوزارية ، مثل عدنان الاتاسي وميضي الاتاسي وهاني السباعي وغيرهم . وظلت هذه الكتلة تكبر حتى بلغ عدد نوابها سبعة عشر نائبا . فالفوا حزب الشعب واسسوا قاعدته في حلب . ثم فتحوا له مروجاً في سائر المدن .

واما الحزب الوطني ، فكان مؤلفاً من فلول الكتلة الوطنية والشبان الطامعين بالوصول الى النيابة . وقد تجمعوا ، بناء على دعوة السيد نبيه العظمة ، وعزموا على تأليف حزب سياسي انضم اليه لطفي الحفار ومبري المسلي ومخايل البان والدكتور عبد الرحمن كيالي ونجيب البرازي واسعد هرون وغيرهم .

اما الحزب التعاوني الاشتراكي ، فقد اسسه فيصل المسلي وجعل تنظيماته على نمط الاحزاب الفاشستية او الهتلرية ، وصار يجرن اعضاءه على اطلاق الرصاص . وكان المسلي يأمر وينهى كانه قائد عسكري فينفذ الاعضاء « ارادته » بدون جدل ، حتى انهم

الفصل الثاني : الاحزاب في سورية

كانوا يتلقونها وقوفا بالتحية . وراح يجمع الاموال من مرديه وينفقها على اهوائه وملذاته . فافلس عدد من اتباعه ، بعد ان باع ما يملك من اراض وعقارات . وكان الرئيس القونلي يعتمد على هذا الحزب في ١٩٤٨ ، فاستخدمه في الفترة التي سبقت تجديد رئاسته في ذلك العام . ثم لم يلبث ان طرده من جنته وسمى الى القضاء عليه .

اما كتلة العشائر التي تألفت في مجلس النواب . فكان الحافز الى تأليفها حماية مصالح رؤساء اولئك القوم . اذ اني لا اشك في ان للمملكة العربية السعودية يدا ، او بالاحرى ايدياء ملبنة بالليارات السورية وزعت على اعضاء تلك الكتلة . وقد سلكت هذه الهيئة سلوكا معاكسا لسياستنا المتحررة من الاستعمار ، فكانت تخدم مصلحته من حيث ارادت او لم ترد .

واما الكتلة الدستورية ، فقد سعى بولادتها منير العجلاني وامثاله من الذين وجدوا غضاظة بالانضمام الى الكتلة العشائرية ، رغم اتفاتهم معها على الاهداف وقطف المنافع . وضمت هذه الكتلة عددا من النواب ، كسهيل الخوري وامثاله .

ولم تشذ كتلتنا الديموقراطية عن الهدف الذي تألفت من اجله سائر الكتل ، من حيث التجمع حول شخص ، فتسانده في البرلمان . ثم تحاول ايصاله الى سدة رئاسة الجمهورية او الوزارة ، وبذلك يفيد اعضاؤها من فئات الموائد .

واذا صح هذا القول على مجبوع الاحزاب والكتل ، فلا يصح على بعض افرادها طيبي القلب ، خالصي النية ، طاهري اليد ، ممن اشتركوا في هذه المجموعات . غير انهم ما كانوا سوى اقلية ضئيلة لا تستطيع تبديل الحال ، وتغيير الطباع ، وتخفيف الشراة والطمع .

اما عن المبادئ السياسية والاجتماعية ، فكان حزب الشعب يزعم بانه حارس الديموقراطية وحاميها الامين . وكم من جلسة من جلسات النواب قفز الشعبيون فيها واعتلوا المناضد وراحوا يملأون القاعة ضجيجا وعويلا وندبا على الحريات والدستور . وكم من وزير كالوا له التهم بمخالفة الدستور وانتهاك حرمانه المقدسة ! وكم طالبوا بتأليف لجان تحقيق برلمانية للكشف عن سرقات ومساوىء الصقوها بالآخرين عن حق او عن ظلم وانغراء .

على ان معظم وزرائهم كانوا لا يترددون في ارتكاب افعال مماثلة للتي كانوا يؤخذون خصهم السياسي عليها ، فيعملون على مسايرة اعضاء حزبهم والمنتسبين اليه . وكانوا لا يكتفون بذلك ، وانما يجبرون كل الموظفين على الانخراط في الحزب ، والا فلا ترفيع ولا مكافأة ، بل ابعاد وتسريح . وعلى ذلك ، كان حزب الشبيب يرفض دائما اعادة الحصانة الى الموظفين حتى لا يفلت من يده السيف المسلط على رؤوسهم . واما اصحاب المصالح وارباب الشكاوى ، فكانت قضاياهم تحل على يد مسايرة الوزراء . وكثيرا ما اضطر موظف الى دفع راتب شهر لقاء ترفيعه ، او ادى طلب وظيفة ولو صغيرة — كدركي او شرطي — دفعة لا تقل عن خمسين ليرة سورية لقاء تعيينه .

واما اتجاه الحزب السياسي، فكان يتأرجح حسب الظروف ، ووفق ما يراه زعماءه ضمن لبقائهم في الحكم واستئثارهم به . فلجا بعضهم الى العراق ، مناديا بالاتحاد معه في سبيل الوصول الى الحكم . وسكت آخرون عن انقلاب حسني الزعيم ، لانه انقذهم من شكري القوتلي ومن المجلس الذي كان ضدهم ، وتقبلوا الحكم من يد الحناوي ، لانه منحهم السلطات بكاملها . وآثروا الانضمام الى حلف بغداد الاستعماري وعارضوا الاتفاق مع مصر والسعودية ، لان نوري السعيد كان يغذي اكثرهم بالمال والوعود . وتمنوا غلبة الانكليز على مصر ، ايام العدوان الثلاثي ، ثم انتوا على الوحدة مع مصر ، مضحين باستقلال سورية تخلصا من التجمع القومي الذي كان يهدد نفوذهم السياسي ، ومن الجيش الذي كانوا يخشون ان يكشف مؤامراتهم فيلقبهم في غياهب السجون ، كما فعل بعدنان الاتاسي وامثاله .

ولم يكن الحزب الوطني اقل من حزب الشعب ميوعة وتذبذبا . فقد بدأ خيائه بدعم شكري القوتلي وطرز حكمه ، ثم عارضه في الخفاء حينما لم يلق منه سندا في انتخابات ١٩٤٧ في حلب . ثم انضوى تحت لواء الزعيم حسني الزعيم ، وكاد صبري العسلي ان يؤلف الوزارة لو لم يقتل الزعيم في ١٤ آب ١٩٤٩ . وعمل الحزب نظامه الاساسي ليصبح الحكم في سورية ملكيا لا جمهوريا ، وذلك تمهيدا للاتحاد مع العراق . ووجد جهوده مع حزب الشعب لتحقيق ذلك ، ثم رجع الى النظام الجمهوري ومائى الشبكي حينا ، حتى انقلب عليه . واتفق مع سائر الاحزاب

الحزب الوطني

العمل الثامن : الاحزاب في سورية

على المطالبة بالحياة الدستورية ، بعد ان قبض زعماءه الاموال من العراق . وتكتف الحزب الوطني مع حزب الشعب على الاشتراك في العمل الوزاري في ١٩٥٤ . ثم لم يلبث ان سحب وزراءه ، فاستقط الوزارة وعقد تحالفا جريئا معنا ومع حزب البعث الاشتراكي . وانسحب على الاثر فريق من اعضائه ، بينهم لطفي الحفار وسهيل الخوري وحبيب كحالة . ثم ايد ترشيح القوتلي لرئاسة الجمهورية ، مع ان الاحلام عادت تدغدغ خيال العسلي لاقتناص الفرصة واصطياد ذلك المنصب . ولم يقف في سبيله سوى زميله الحبيب مخائيل البان الذي كان متآمرا مع العراق والدول الاستعمارية على انجاح القوتلي . اما موقف الحزب من حلف بغداد فكان مدار الاستهزاء والاستنكار . فالعسلي يقاومه ظاهرا ، لكنه لا يجرؤ على الخروج على رأي البان . فانقسم الحزب قسمين ظلا يتعالمجان ويتماحكان حتى انتهى عمر الوزارة . فزال سبب الخلاف وعاد الاعضاء متفاهمين . ولم يدم هذا الاتفاق طويلا ، اذ انه تعرض لهزة قوية جديدة عند اكتشاف المؤامرة العراقية — البريطانية في خريف ١٩٥٦ (وقد نظمت المؤامرة لقلب الحكم في سورية ، في الوقت الذي يبدأ فيه العدوان الانكليزي — الفرنسي على مصر) . فهرب مخائيل البان الى بيروت وتخلص صبري العسلي من تأثيره ونفوذه عليه . وبدانا نجمع صفوف النواب لتنظيم التجمع القومي واقالة الحكومة التي ظهر هزالها بسبب وزرائها الشعبيين . واختلف اعضاء الحزب الوطني على الاتجاه الجديد الذي كان صبري العسلي يريده لحزبه ، فانسحب منه بدوي الجبل وليون زمريا وغيرهما .

وهذا الموجز لتاريخ الحزب الوطني يدل على تأرجح سياسته ، ذات اليمين وذات اليسار . فهو تارة جمهوري ، وتارة اخرى ملكي . وهو مرة عراقي ، ومرة اخرى مصري . وكان فترة اشتراكي النزعة ، وفترة اخرى محافظا رجعيا !

واما حزب البعث الاشتراكي ، فقد اوضحت رأيي فيه وفي اعضائه عند بحث الوحدة بين مصر وسورية . ولا بأس من تلخيصه بالنقول انه في الاصل لا يختلف عن الحزب الشيوعي في المبادئ والنظريات الاجتماعية ، كما انه لا يختلف عنه في السياسة الخارجية . الا ان كل واحد منهما كان يريد ان يسيطر على الساحة ، وان تكون القيادة بيده . فهذا الخلاف وحده هو الذي فرق بين قادة الحزبين

وادى بهما الى التباعد، ثم العداء، ثم التنكيل، واحدهما بالآخر .
وقد تعاون حزب البعث الاشتراكي مع الحزب الشيوعي
مدة طويلة في جميع الميادين ، الى ان بدا الحوراني وجماعته يخشون
غلبة بكداش وانصاره . فراحوا يحاربون الشيوعيين ويهاجمونهم ،
وذلك في اواخر ١٩٥٧ . وقد دعا الفريق عفيف البزري زعماء
الفريقين ، بحضوري ، الى الاجتماع والتصافي . فظهر مصطفى
امين صدق عزمه على حل الخلافات المحلية ، وشكا هجوم جماعة
البعث على جماعته في كل بلد . اما الحوراني ، فكان يراوغ . ولما
اقترح البزري تأليف لجنة من معتمدي الحزبين للذهاب الى كل بلد
وازالة سوء التفاهم بين اعضائهما ، لم يتقبل الحوراني هذا
الاقتراح ، الا لكي لا يقال عنه انه يرفض التصافي . على ان
الحاضرين لمسوا عدم رغبته فيه .

وكان حزب البعث الاشتراكي في الاصل حزبين : الاول يدعى
حزب البعث العربي ، والثاني الحزب الاشتراكي . وكان حزب
البعث اسمه شباب مثقفون في دمشق ، وانحصرت جهودهم في
ميادين الطلاب ، وضمن حلقة تعنى بالنظريات الفلسفية . ولم
يكن لهذا الحزب قوة سياسية في دمشق ، وهي مركزه . وبدل
على ذلك ان رئيسه ميشيل عفلق لم ينجح في انتخابات الجمعية
التأسيسية في ١٩٤٩ ، مع انه كان عضوا في الحكومة التي اشرفت
عليها . وكان هذا الحزب هدفا للهجوم المستمر والحملات العنيفة
التي كان علماء الدين ، بجماعاتهم ورابطاتهم العديدة ، يشنونها
ضده وضد اعضائه ، متهمينهم بالزندقة وبمحاربة الدين .

واما الحزب الاشتراكي، فكان قطبه اكرم الحوراني الذي ألف
الحزب رسميا في ١٩٤٩ ، حينما كان وزيرا في حكومة هاشم
الاتاسي . قبل انتخابات الجمعية التأسيسية . وكان منشأ الحزب
رابطة سياسية انشأها بعض الشباب في مدينة حماه ، باسم رابطة
الشباب ، وذلك في اوائل الحرب العالمية الثانية . وحينما دعيت
البلاد الى انتخاب مجلس نواب في صيف ١٩٤٣ ، واخذ شكري
القولتي وانصاره يؤلفون القوائم في كل بلد ، شعر الحوراني بحرج
موقفه الناجم عن عدائه العلن للطبقة الغنية والاسر المعروفة
في حماه . فلنجا الى سعد الله الجابري الذي اخذ على عاتقه حمل
زعيم حماه ووجيهاها المعروف فريد بك العظم على عدم معارضته .

الاشتراكية اكرم الحوراني
وسياسته

الفصل الثاني : الاحزاب في سورية

مذهب ودخل عليه، دخالة عرب، ورفض تناول القهوة ما لم يلب صاحب الدار طلبه. وهكذا تمكن الحوراني من الفوز بالنيابة عن تلك المدينة بفضل تمسك فريد بك بالعادات والتقاليد العربية العليا، مضحيا في سبيل ذلك بأرائه الشخصية ، وقاديا امواله واموال اولاده وابناء عمه وسائر اغنياء حماه لاجل ارضاء سعد الله الجابري . اذ ظهر الحوراني ، فيما بعد ، انه العدو اللدود لفريد بك واولاده وابناء عمه ، وجميع اثرياء حماه وغيرها من المدن . فقد كان يجد لذة في افطار الاثرياء وكسر نفوذهم واذلالهم .

وكانت الصلات بين الحوراني وضباط الجيش السوري متينة جدا ، لا لسبب الا لوحدة اتجاههم السياسي والاجتماعي . وقد تمكن الحوراني بمعونة اولئك الضباط من السيطرة على مدرسة حمص العسكرية التي كانت تخرج كل سنة عددا من الضباط الشباب ، لا يقل عن المئة . والغريب ان اكثرية الطلاب الراسيين في مدارس التجهيز كانوا يهرعون الى المدرسة العسكرية التي كان يرتادها كل طالب كسول يستطول مدة الدراسة في المدارس العادية ، من تجهيزية وجامعية . فكان لا يواظب سوى سنتين ، يتخرج بعدها ملازما ثانيا ، ثم يقفز المراتب بسرعة خيالية ، بحيث لا تمضي عشر سنوات ، حتى يصبح عقيدا او زعيما . وكانت تبهره بظاهر اللباس العسكري ، فيمشي الخيلاء متكبرا على رفاق الدراسة الذين ما يزالون يجلسون على مقاعد الدراسة الخشبية ، بينما كان هو يتصدر المجالس ، ويحتل المقاعد الوثيرة في مركز القيادة ، ويأتمر بامر عدد لا بأس به من الجنود والضباط .

على ان كل ذلك لم يكن شيئا اذا ما قيس بالمنصب الذي حصل عليه الضابط في قيادة شؤون بلاده السياسية وتوجيهها في الحقلين الداخلي والخارجي . وقد زاد شوق الناس للانتساب الى المدرسة العسكرية بنسبة عدد الانقلابات العسكرية التي كانت تعاني منها البلاد الامرين ، لكنها كانت تعود على الضباط ، كل مرة ، بسلسلة من الزفريعات التي لا يحلم بها اي ضابط في جيش منظم ، ناهيك بالنفوذ والسلطان .

وكانت جهود الحوراني منصرفة الى حشد اكبر عدد ممكن من الشبان المنتسبين اليه في المدرسة العسكرية ، والسعي لحمل بقية طلابها على الانخراط في حزبه . وكان يلاقي العون والمساعدة من رؤساء المدرسة ومعلميها ، ومن اركان قيادة الجيش نفسه .

ولم تمض فترة سبع او ثماني سنوات ، حتى كان معظم الضباط مفتسبين لحزب البعث الاشتراكي .

وعلى ذلك ، اعتمد الحوراني في دعم حزبه على ثلاثة عوامل :

١ - ضباط الجيش ، ٢ - الطلاب ، ٣ - الفلاحون .

اما الضباط ، فقد ذكرنا منشأ ارتباطهم بالحزب . واما الطلاب الشباب ، فكانوا ينخدعون بكل قول ، صادق او كاذب ، ينادي بالاستقلال وبمحاربة الصهيونية . لذلك كانوا يلتفون حول الزعيم المغوه الذي يعدهم باكتساح فلسطين وتخليصها ، لا سيما بعد ان تحققوا من كذب بعض الزعماء الآخرين وشمعوثهم .

واما الفلاحون فكان الحوراني يملأ بطونهم الجائعة وعودا باعطائهم اراضي الاقطاعيين ، وبازالة كابوسهم عنهم .

ولم يكن ، والحالة هذه ، مستغربا ان ينجح الحوراني في استمالة العناصر الثلاثة الآتفة الذكر . فهو انما كان يعد بما ليس عنده ، ويمنح ما ليس يملكه : الرتب والسلطة للضباط ، وفلسطين والتقدمية للطلاب ، والاراضي للفلاحين . وهذا كله لم يكن من مخلفات والده ، ولا من كسب يديه . فكيف لا يكيل الوعود بدون حساب ، وكيف لا يستشري به الامر الى حد انه لم يعد قادرا على الوقوف هنيئة ، لياخذ نفسا ، وليرتاح قليلا !

على ان كل هذه الوعود الرخيصة لم تكن كافية لايصال الحوراني الى مركز القيادة والسيطرة الكاملة على شؤون البلاد ، فيتصرف بها وبمقدراتها حسب اهوائه ومشيئته . ذلك ان سياسته كانت تصطدم بالعناصر التالية : (١) اصحاب رؤوس الاموال . (٢) الاحزاب السياسية الاخرى . (٣) الدول الاجنبية . (٤) رجال الدين .

ولم يكن مستغربا من اصحاب رؤوس الاموال وقوفهم ضد الحوراني . وهو الذي يناصبهم العداء ، وينادي بالغاء الملكية او تحديدها في الاراضي والمساكن ، ويحرض العمال ضد اصحاب المعامل . الا ان اولئك الاثرياء كانوا من البخل وعدم الادراك على جانب عظيم . فلم يوحدوا صفوفهم ، ولم يجمعوا الاموال لمحاربة خطر وصول الحوراني الى الحكم ، بل اعتمدوا على سنتهم يطلقونها في الشتم والسباب ، واهمين ان المعركة بينهم وبينه تكسبها اقدر نة على السباب والشتم .

ويلومني البعض بانني ، مع كوني من اصحاب رؤوس الاموال ،

المجلد الثاني : الاحزاب في سورية

لم احاربه . وانما حملته على كتفي الى اعلى مراتب الدولة ، وهي رئاسة مجلس النواب . كما انني ساندت حزبه في انتخابات ١٩٥٤ ، وافتت معه التجمع القومي ، واعنته على خصومه . وجوابي على هذا القول اني دخلت الساحة السياسية في ١٩٤٣ ، وشكري القوتلي وسعد الله الجابري وجميل مردم وامثالهم من قادة البلاد، يتجاذبون اكرم الحوراني ومن شاكله . وذلك على الرغم من كونهم من الطبقة المحافظة ومن اصحاب الاراضي ورؤوس الاموال . ومع ذلك فاني لم اسير الحوراني حتى ١٩٥٤ ، حين شعرت بان مقاومته في غلوه لا تكون بالعنف والشدة . وذلك لانعدام العناصر المستعدة لهذا النوع من المعالجة . وتبين لي ان احسن وسيلة لتخفيف حدة تطرفه هي السير الى جانبه ، والسعي لتوجيه نشاطه ، والاكتفاء بتحقيق ما يقتضي من الخطوات الايجابية الوئيدة في التقدم الاجتماعي ، بحيث تنتقل البلاد من اوضاعها الرأسمالية السيئة الى اوضاع اسلم واضمن لمصلحة صاحب رأس المال والعامل ، وذلك بمراحل مدروسة ، لا بفزوات طائشة وانهالات جذرية . فكنت ، اذن ، من القائلين بالتطور التدريجي الوئيد المطرد الذي لا يعيق الانتاج ، بل يزيد في الدخل القومي عن طريق تحسين التوزيع . ولم اكن من القائلين بالثورة الاجتماعية ، لانني كنت اخشى منها على الانتاج ان يتوقف نشاطه وعلى الاموال ان تتسرب الى الخارج ، فتحرم البلاد منها .

وعلى ذلك رافقت الحوراني منذ ١٩٥٤ حتى اواخر ١٩٥٧ ولم امكنه من تحقيق اية نزوة من نزواته الخطرة . فهو لم يستطع تنفيذ اي بند من بنود سياسته الا في عهد الوحدة عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ حينما ناصر عبد الناصر ، فتجاوبت مبادئها واهدافها . واستفاد الحوراني من جهل عبد الناصر بواقع الحال في سورية ، فافراه بالتفاف الفلاحين جميعهم حوله . فامر بالاصلاح الزراعي واهمل المشاريع الاقتصادية الكبرى التي لو حققت كما رسمتها في ١٩٥٧ ، لمكنت الفلاح من الحصول واقعيا على ارض مروية كافية لنشاطه في الوقت الذي يبقى صاحب الاراضي القديمة غير محروم منها .

فكنت اذن اسير مع هذا السيل الجارف واعمل على توجيهه في المسالك غير المضرة بالمجموع ، حاسبا حساب طفيلانه وخطر اتساعه ، عاجلا على مراقبة سيره واتجاهه .

اما في السياسة العربية والخرجية ، فكان حزب البعث العربي هو الحزب الوحيد الذي اتفقت آراؤه مع آرائي على صعيد واحد . ولم يكن يدور في خلدي اي شك في صحة عروبة الحوراني والبيطار وفي مقارعتهما الاستعمار العربي ووقوفهما من اسرائيل الموقف العربي النبيل . وهذا العامل السياسي كان الرباط الوثيق الذي شددنا به تحالفنا ومساعدتنا المشتركة .

وكانت طبيعة الاوضاع هذه تزيد علاقتنا وثوقا وتبعدنا عن الشاطئ الذي يربط فيه كل من حزب الشعب والحزب الوطني واولئك العملاء الاجراء من النواب الذين باعوا انفسهم للمستعمر وصاروا عنده كالعبيد .

وميثاق التجمع القومي الذي وضعناه في خريف ١٩٥٦ كان البرنامج الاساسي الذي اتفقت عليه مع حزب البعث الاشتراكي والذي اسهم فيه من آمن به من نواب الحزب الوطني وغيرهم من النواب المستقلين . وكان هذا الميثاق - لو استمر تنفيذه على يد حكومة كحكومة صبري العسلي في بدء نشأتها - كفيلا بدفع الاقتصاد السوري خطوات كبيرة الى الامام وبرفع الدخل القومي الى سوية يفيد منها الغني ومتوسط الحال والفقير . هذا بالاضافة الى انه كان ضمن لسورية المقام العالي في الشرق الادنى والمركز المرموق بين الدول العربية ، ذلك المقام وهذا المركز اللذان بدأت جميع الاوضاع السياسية في الداخل والخارج تعترف به لسورية منذ منتصف ١٩٥٧ ، اي بعد اتفاقنا مع الاتحاد السوفييتي على المعونة الاقتصادية والفنية وعقدنا معه الصفقات الكبيرة لشراء الاسلحة والذخائر .

ميثاق التجمع القومي

واني لفخور بانني كنت من العاملين على توجيه خطى الجمهورية السورية في هذا السبيل ورفع شأنها الى الدرجة السامية ، بحيث اصبحت سورية صاحبة المركز المرموق تتسلط عليها الانوار الكثيفة ومحط آمال بعض الدول وسبب تخوف وذعر البعض الآخر . ولو اقتصر الامر على حقد الدول الاجنبية لمحسب ، لهان الامر وسهل . لكن المصيبة حلت بنا من جراء غيرة بعض الدول العربية مما سمت اليه سورية ، حاجبة شمس الخير عن سائر تلك الشقيقات . ويا ليتن فرحن بما آل لشقيقتن ، ليفدن من بعضه . فاخواننا في مصر عز عليهم ان تحتل سورية الصغيرة مقام الصدارة وان تنعم هي بخبرات المساعدات الاقتصادية . وخافوا ان يفقدوا ما بدأوا به من سياسة القبض يمنة ويسارا ، حاملين لافتة « الحياذ الإيجابي »

الفصل الثاني : الاحزاب في سورية

لستر خططهم ولاستجلاب الاموال من الشرق والغرب معا . وكانوا يمتنون الدول الطامعة انهم زعماء العرب ومسيرو سياستهم وموجهو خطاهم . . . وكانوا يظهرن التفاف الشعوب العربية حول مصر في ايام محتنتها في قناة السويس ، كمظهر من مظاهر تعلق العرب بعبء الناصر ، رسول العروبة ، وقبلتهم الثالثة . وبذلك يساومون على ظهر الشعوب العربية وينالون الفوائد على حسابها .

فكيف لدولة صغيرة كسورية ان تشق لنفسها طريق المجد والعلو ، غير مكترثة بالشقيقة الكبرى ، الوصية على الشقيقات ؟ وكيف تقدم حكومة سورية على التعاقد مع الاتحاد السوفييتي مباشرة ، فتحصل على المساعدات الاقتصادية والفنية الكفيلة بانعاش اقتصادها وازدهاره ؟ وكيف تحقق ، بدون ضجيج وبدون طنطنة ، مشروع السد على الفرات الذي يضاهاى ، من حيث سعة الاراضي المستفيدة منه ، سعة الاراضي التي سيرويها السد العالي الذي اقامت مصر الدنيا واقعدتها من اجله ، والذي اوقع العالم في خطر حرب عالمية ضروس ؟

وماذا يعمل ، اذن ، في دمشق سفيرهم محمود رياض ، المفوض السامي ؟ وكيف اجازت الحكومة السورية لنفسها الاقدام على تلك الخطوة بدون الحصول على موافقة الشقيقة الكبرى ؟ وما هو هذا الباب الذي ستدخل منه سورية الى العالم الخارجي ، دون وصاية رائد العروبة ، ودون ان تمسك يده ليدلها على الطريق ؟

فاذا استقلت سورية بسياستها الخارجية ، وانعدم نفوذ مصر عليها وتحررت من سائر القيود ، وازدهرت سياسيا واقتصاديا وماليا ، فكيف يتسنى لمصر الشقيقة ممارسة وصايتها عليها والدخول مع الدول الاجنبية بمفاوضات تكون سورية فيها احد عناصر تبادل المذايع ؟ والبتزل اذا بقي في الاراضي السورية تحت نفوذ حكومتها المتحررة ، فما مائدة قناة السويس وتمطيل الملاحه فيها ؟ فيجب ، اذن ، ان يكون البترول السوري ووسائل ايصاله الى البحر المتوسط تحت يد الحكومة المصرية ، سواء بانابيه المعدنية او بمره البحري عبر القناة ! وهذا سلاح ماض يمكن استخدامه كوسيلة للهجوم والدفاع ، وكعنصر اساسي على مائدة المفاوضات والمساومات ! وتلك الحكومة في دمشق التي تجرؤ على الخروج على الطاعة ، وتبدأ السير في طريق مؤد الى التحرر من النفوذ العربي . . . هذه

الحكومة يجب ان تزول ، والعنصر الفعال فيها ، خالد العظم ، يجب ان يتوارى او ان يوارى ! ليس هذا هو السر في حمل محمود رياض البعثيين الاشتراكيين على مقاطعة الانتخابات البلدية في ١٩٥٧ ، لانها كانت ستضعفهم وتقوي اصدقاء خالد العظم ؟ اليس هذا هو منشأ حملة محمود رياض على فكرة خالد العظم في حزب جديد ، لنلا يشتد ساعده ويسيطر على المجلس التشريعي في ١٩٥٨ ؟ اليس هذا ايضا هو السر في موقف البعثيين العدائي من حليفهم خالد العظم ، وهم الذين كانوا اتباعا لمحمود رياض ، يتلقون منه التوجيه والايحاء ؟ لقد خافوا على انفسهم ثم خافوا على مصر ، فراحوا يجتمعون سرا برشدي الكيخيا ، وببعض رجال حزب الشعب ، ليخذلوا التجمع القومي ويقيموا محله جبهة بعثية اشتراكية شعبية وطنية يدور في فلكها سائر العملاء واجراء الاستعمار ! ذلك لان الشعبين والوطنيين يؤثرون الانقياد لاكمر الحوراني ولمصر على التعاون مع خالد العظم ، رغم انه انتقذ حياة بعضهم من حبل المشنقة الذي كان يمسك باطرافه اكرم الحوراني وعفيف البزري . لكن مصلحة بريطانيا ومصصلحة الولايات المتحدة هي في ان يبعد عن ميدان السياسة كل من نادى بالصدائقة مع الدول الشرقية ، دون الدول الغربية ! اما اكرم الحوراني ، رغم مشاركته هذا الرأي ، فهو عدو الشيوعية لا من حيث مبادئها ، بل من حيث الجماعات القائلة بها في سورية . وهو ، اذن ، حليف طيب ، ريثما يتم التغلب على التجمع وعلى الضباط ، «بيفرجها الله !» وكان تورط اكرم الحوراني ضدّي وضربه التجمع القومي عرض الحائط ، ثم انخراطه في صفوف العاملين للوحدة مع مصر ، ناشئا عن ان تلك الوحدة حققت ما عجزت الاحداث الاخرى عن تحقيقه ، وهو قلب نظام الحكم في سورية ، وكما الامواه فيها ، وتحريف سياستها في اتجاه السياسة الغربية .

هكذا كان شأن بعض الدول العربية الشقيقة ، مما يحمل المرء على تذكر البيت المليء بالحكمة والموعظة :

وظلم ذوي القربى اشد مرارة على النفس من وقع الحسام المهند
واما الدول الاجنبية فانقسمت شطرين : في الاول ، الدول
الاشتراكية في اوروبا وآسية وفي الثاني الدول الغربية الاستعمارية
واتباعها .

وقد رحبت الدول الاشتراكية بالصدائقة بينها وبين سورية

الفصل الثاني : الاحزاب في سورية

وراحت تزيد في تأييدها في اوساط الامم المتحدة وتمد لها يد المعونة الاقتصادية والفنية وتعينها على تصريف المحاصيل التي تمنعت الدول الغربية عن شرائها ، جريا على قاعدة الحصار الاقتصادي . واستمرت هذه الدول الاشتراكية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي وتشكوسلوفاكيا ، على توريد الاسلحة والذخائر وارسال الخبراء في الامور العسكرية والفنية . ثم انها اعلنت استعدادها لدعم مخططات سورية ومشاريعها الاقتصادية والاجتماعية بالمال ، يسدو على اقتساط ذات آجال طويلة وبفائدة زهيدة . وجاء الخبراء الروس الاخصائيون بشتى انواع المشاريع ودرسوا اقتراحات خبرائنا وقاموا بجولات في انحاء البلاد . وشملت المشاريع التي اعلن السوفييت عن استعدادهم لتمويلها وتزويدها بالمعدات والخبراء في بناء السدود على الانهر بحيث تزيد مساحة الاراضي المروية نحو ثمانية ملايين دونم من اطياب الاراضي واخصبها . هذا بالإضافة الى بناء السكك الحديدية الموصلة بين البحر ومطارح الانتاج ، ناهيك بالدراسة الجيولوجية لوضع خريطة مفصلة عما تحت الارض ، وبالمعامل العديدة واحمها معمل انتاج السماد الكيميائي ، وبمحطات توليد الكهرباء وغير ذلك من المشاريع ، سواء منها ما اكتملت دراسته او ما يحتاج الى دراسة جديدة .

وطار صواب الدول الغربية من هذه المعونة المالية والفنية التي حصلت سورية عليها من الاتحاد السوفييتي ، وتبين لها ان هذه البلاد لم تعد تلك البلاد الفقيرة المحتاجة الى قرض يمنحه البنك الدولي بفوائد لا تقل عن ٦٪ وبشروط تمسقية لا يقبل بها الا المكوي على نار الفقر والفاقة ، والى خبراء افرنسيين او بريطانيين يحتفظون بالحقائق ويخدعوننا بالاكاذيب والدراسات والاستنتاجات الخاطئة قصدا وايهاما . هذا فضلا عن ان سورية ما عادت بحاجة الى مبالاة مصالح هذه الدولة او تلك ، حتى تشتري منها عشرين الف طن من القمح ، او عشرة الاف طن من القطن !

والاعمق من هذا وذاك ان الدول الغربية تيقنت انه لم يعد في سورية سياسي يجرؤ على اظهار علاقته بها او تقديره لها او ترجيحه التعامل معها . وبات القائلون بالصدقة والتعاون مع الدول الشرقية اسياذ الموقف في مجلس النواب وفي الجيش وفي الاوساط الشعبية . وصار عملاء الاستعمار واتباعه ومحاسبيه ودعائنه يلامسون الجدران اذا مشوا في الشوارع ، ويركبون الى

الزوايا المظلمة اذا دعوا الى حفلة ، ويلوذون بالصمت المطبق في المجالس والنوادي . فاذا تحدثوا همهمسا ، واذا حيوا همطرتي الرؤوس . وان هم هجعوا في اسرهم ليلا ، تكاثرت عليهم الاوهام وسطا عليهم الذعر . هكذا كان ليلهم في خوف ونهارهم في وجل ، وكان خيالهم يوههم في كل ساعة ان يد الشرطي اطبقت على اكتافهم لتقودهم الى السجن !

فحزب الشعب المتآمر ، باكثريته ، تنخفض اصوات اعضاءه ويهجر رئيسه دمشق ومجلس النواب ويقع في داره بطلب . والحزب الوطني يهرب زعيمه مخائيل اليان تحت جنح الليل في صندوق سيارة رئيس الوزراء هربا من الحبس والفضيحة . اما الآخرون ، ممن لانوا من الغنية بالفرار ، فهرعوا الى بيروت يتفيؤون فيها تحت محاطف العراقيين ويتقبضون الرواتب ثمنا لخيانتهم . واما من التي عليهم القبض وزجوا في سجن المزة ، فقد حوكموا وحكم عليهم بشتى درجات العقوبة ، من الحبس الى الاعدام . ولولا شفقتي على عيالهم لتهاوت اجسادهم على اعواد المشائق في ساحة المرجة .

الا ان هذه النكسات المتتالية التي لحقت بسياسة الدول الغربية ، وخاصة فشلها في احتلال مصر وفرض سيطرتها عليها وعلى سائر الدول العربية وفي مقدمتها سورية ، لم تفت في عزم الاستعمار ولم ترجعه عن غيه . فظل يحيك المؤامرة تلو المؤامرة مضحيا بمن يكشف امره فيها من عملائه واجرائه ، مفدنا الاموال بسخاء لشراء الضمائر وخداع البسطاء وفوي المطامع الدنيئة ، لعله في النهاية يجد النجوة التي يستطيع الولوج عبرها الى احتلال قلعة المروية والاستيلاء على قلبها الخفاق . لكنه ، ولله الحمد ، كان يصطدم في كل مرة بعقبة او بعقبات كاداء تحول بينه وبين اهدائه ، فيعود بالخزي والفشل ، تاركا في الساحة الاسرى والمؤن . فالاجراء ينزلون السجون ، والاموال تهلا جيوب من يكون اداة اكتشاف المؤامرة ، حين يوههم المستعمرين بانهم معهم ، فيقبض اموالهم ويطلع على اسرارهم وعلى اسماء عملائهم فينقل الامر الى رؤسائه . وهكذا تقع الرؤوس في الشبكة وتتم فصول تلك الرواية المخجلة المضحكة ... الى ان يرتفع الستار عن تمثيلية جديدة ، اذا اختلفت عن تلك في تكوينها ، فهي مثلها في الغاية والمصير .

ويقول البعثيون اليوم — بعد ان استقلوا من الوزارات في

الدول الاستعمارية
ما تزال تحك المؤامرات

الفصل الثاني : الاحزاب في سورية

مطلع ١٩٦٠ — ان الولايات المتحدة ، بعد ان اخفقت مؤامراتها
العديدة لابعاد الساسة التقدميين عن مركز الحكم في سورية وخاب
املها بنجاح اية مؤامرة في المستقبل ، لم تر امامها سبيلا سوى
اللجوء الى عبد الناصر واغرائه بزعامة الوحدة العربية . فمهدت
له السبيل لدى الفئات التي تتلقى التوجيه السياسي منها واوعزت
لها بحمل العسكريين المناوئين لحزب البعث على المطالبة بالوحدة
بين سورية ومصر . فكانت هذه ، على زعم البعثيين ، اكبر خديعة
سياسية وقعت سورية في حبالها . اذ كانت النتيجة اقضاء اولئك
السياسيين الذين نهضوا بسورية واوصلوها الى ذروة المجد
والقوة ، وانقطاع دبل الصداقة بين سورية والاتحاد السوفيتي ،
والقضاء على الاحزاب السياسية ، وتشريد الشيوعيين وسجنهم ،
بحيث زالت من الميدان العام ، ومن ادارة شؤون الدولة وسياستها ،
الفئات التي كانت تقف للولايات المتحدة بالرصاد ، وتقاوم سياستها
الرامية الى التدخل في شؤون الشرق العربي وبسط نفوذها على
الشرق الادنى بكامله .

هذا هو رأي البعثيين الاشتراكيين ، بعد ان نفضوا يدهم من
الوحدة وانسحبوا من الحكم . فهل تبلور هذا الرأي عندهم بعد
الاستقالة او قبلها ؟ لقد عملوا ، عند تأليف الحكومة الاولى للوحدة ،
بكل جد ونشاط على اقصائي ، ثم على محاربة الشيوعيين وسجنهم
وتشتيتهم . فلما عيس عبد الناصر بوجههم واتصاهم — فيما عدا
الوزراء منهم — عن الاتحاد القومي ، قنعوا بان الامر لن يستتب لهم
كما ارادوا ، وان الولاية على سورية والتصرف بشؤونها لن تكون
من نصيبهم ، فقررروا الاعتكاف . ولست ادري اذا كان ثمة اسباب
او مؤامرات اخرى حملت القوم على نفذ يدهم من الوحدة التي
طلبوا لها وزمروا ، ثم نادوا بخيانة كل من يعمل لها او يؤمن بها .

اما الحزب التعاوني الاشتراكي ، فقد انه زعيه فيصل
العسلي من شباب مهووسين ، جميعهم من بيئات قباية المشارب
والافكار ، مختلفة في المنشأ والثقافة ، واكثرتهم ممن ينساقون وراء
قائد جريء ، يستفز فيهم شعور الطبيعية والغريزية للتهويز
والشغب ، ويدفعهم في مسالك وعرة تؤدي بهم في كثير من الحالات
الى الضرب والجرح والقتل والتعدي والحرق وغيرها من انواع
العنف . وكان كل ذلك ، لا في سبيل مبدأ سياسي او هدف اجتماعي
لا يرى اصحابه ان الوسائل السلمية كافية لتحقيقه ، فيعمدون الى

العنف والقوة لقلب النظام المشتكى منه واقامة نظام جديد متوافق مع غاياتهم !

ولئن شابحت الوسائل التي كان يستخدمها حزب فيصل العملي تلك التي كان يستعملها الفاشيون والنازيون وغيرهم من الحزبيين المنفيين ، فالفارق كان ظاهرا في الاساس ، اي في ان اولئك الفاشيين والنازيين كان لهم برنامج واضح يعملون على تنفيذه . واما التعاونيون ، فالمبادئ التي تستروا بها كانت عبارة عن نظريات مقتبسة من شتى النظريات الاجتماعية العالمية ، اعتقادا منهم انها كافية لاطهار حركتهم بمظهر التقدمية الاشتراكية . في حين ان رئيسهم العملي لم يكن سوى شاب احتار في اي الطرق يسلك ليصل الى الحكم ، كما احتار في اي الدول يتبع ليكسب منها المال والتأييد . فقد كان عطشانا للشهرة وجائعا للشعبية ، فاراد ان يشبع شهوته منهما باية وسيلة كانت .

فبعد ان حصل على شهادة كلية الحقوق بدمشق ، عين في القضاء وتولى النظر في قضية قتل ، فراح يصرح في الصحف ويكبر الامر ، متهما الابرياء على نحو يرمي فيه الى اظهار نفسه اكثر من اظهار الجاني . ثم عين في مديرية الاعاشة مفتشا ، فوظف شباب حزبه وجعل منهم زمرة تهاجم المدن والقرى ، تمهيدا للمعركة الانتخابية النيابية المقبلة .

ثم انتسب الى شكري القوتلي وصار يدعو الى تجديد رئاسته في ١٩٢٨ . وسار مرة في تظاهرة صاخبة وراء نعش مارغ ، ادعى انه يحوي واحدا من اتباعه قتله رجال الشرطة . لكن النعش انقلب وظهرت الفضيحة .

وهاجم المخازن التجارية فنهبها هو واتباعه وحرقها . ثم قتلوا شابا في عرض الطريق . وجرى هذا كله تحت بصر الحكومة وسمعها فلم تتحرك . ثم ما لبث ان انقلب على شكري القوتلي ، فطلب مني المشار اليه توقيعه وزجه في السجن ، لا لانه قتل الشاب المذكور ، بل لانه قام باعمال سياسية لم ترق للرئيس !

وكان من اخلص اصدقاء حسني الزعيم . ثم لم يلبث ان خاصمه وهاجمه في مجلس النواب ، متهما اياه بالخيانة العظمى . وكان هذا التهم في مقدمة العواويل التي حملت حسني الزعيم على القيام بانقلابه في ١٩٢٩/٣/٢٠ . فاعتقل العملي وزجه في سجن المزة .

الفصل الثاني : الاحزاب في سورية

ثم التفت فيصل حول ابن عمه صبري العسلي وخدعه بالعمل معه في انتخابات ١٩٥٤ ، فاناد من اصوات الوطنيين ولم يمنحهم في الحقيقة اي سند .

ثم قبض اموالا وافرة من سفير مصر بدمشق ، فصار عميلا مصريا يتصدر الاستقبالات والحفلات للمصاغ صلاح سالم ويدعو الى الاتفاق مع مصر . ثم انقلب عليها في ١٩٥٦ ، قبيل العدوان الثلاثي ، ورافق من اشترك بالؤامرة الانكليزية - الاميركية في سورية حتى انتهى به الامر الى الهروب من سورية .

وساند حكومة صبري العسلي في ١٩٥٥ ، بغية اقتطاف ثمرة اتباعه كرسيا وزاريا . فلما لم يفز به ، صار من اخصامها الالاء .

وكان فيصل ينتقل هو وعشيرته كما ينتقل رئيس العشيرة مع امرادها وجمالها وبعيرها . وكان يقبض ثمن الولاء ، كما يقبض رئيس العشيرة ثمن اندفاعه . لكن فيصل لم يكن يكتفي بما يقبضه من الرؤساء المحليين والسفراء الاجانب ، بل كان يغزو رجال حزبه الاغنياء والمنوسطي الحال بما يفرضه عليهم من دفعات متتالية ، كان ينفقها على ملذاته وعلى شراء دار له في لبنان ، فرشها بالاثاث الفاخر .

وجار على اصحابه حتى اوصلهم الى الفقر ، وفي مقدمتهم عصام الدالاتي وعلي الايوبي وغيرها .

وكانت له سلطة على اتباعه لا تتفق مع كرامة اي مثقف . فكان اتساعه المثقفون وغير المثقفين يتبعون نظاما عسكريا ويذهبون الى الكهوف للتمرن على اطلاق النار . واذا اصدر الزعيم امرا لاحدهم ، وجب عليه تلقيه واقفا بالتحية . وكان عليه تنفيذ الامر بدون مناقشة .

وانفرط عقد الحزب عندما هرب زعيمه في اواخر ١٩٥٦ . وراح الاعضاء يمرضون انفسهم على الاحزاب ، فاسرع الحزب الوطني الى ضمهم الى صفوفه . وانتخب هذا الحزب احدهم ، رشيد الدقر ، رئيسا لفرع دمشق . ثم انتهى بهم الامر الى الخروج على طاعة صبري العسلي واثارة المشاكل داخل الحزب الوطني ، مما زاد في متاعبه واسباب هزاله . وظل الامر كذلك الى ان حلت الاحزاب بعد اعلان الوحدة ، فانطفت شعلة هذا الحزب نهائيا .

اما الحزب السوري القومي ، مؤسسه انطون سعادة الذي اشتغل لحساب المانيا ، ثم لحساب الولايات المتحدة الامريكية . وقد نجح في جمع عدد كبير من شبان سورية ولبنان المتقنين حوله ، ياتمرون بامرہ ويخضعون لقيادته خضوع المنتسبين للحزب الفاشية وائفازية . وكانت مبادئ الحزب واهدافه ترمي الى اقامة دولة موحدة في سورية ولبنان والاردن ، نافية صبغة المروبة عن هذه البلاد . وسار سعادة في ركب حسني الزعيم واخذ منه الاموال والعناد للقيام بثورة في لبنان واقامة حكومة ترتبط بسورية على مبادئ الحزب . الا ان رياض الصلح وبشارة الخوري كانا على علم بالخطر واستعداد لمواجهة ، فقمعا الحركة بشدة . وحين هرب سعادة ولجا الى دمشق ، لم يسلم من خيانة حسني الزعيم . اذ سلحه الى الحكومة اللبنانية لقاء وعود وشروط . وحوكم في ليلة واحدة ، محكم عليه بالاعدام ونفذ به الحكم رميا بالرصاص في الصباح الباكر .

الا ان زوال الزعيم لم يطح بالحزب ، بل ضعفه مدة . ثم ما لبث ان رفع اعضاؤه رؤوسهم مجددا واشتدت سواعدهم . وصاروا يعملون في الخفاء ، متآمرين ضد سورية بالتعاون مع العملاء الامريكيين . فقتلوا العقيد عدنان المالكي في الملعب البلدي بدمشق ، فكان هذا الاغتيال مقدمة لضعفة الجيش واركائه . الا ان المؤامرة لم تنجح في خطواتها التالية اذ التي القبض على المشتركين فيها ، فاعدم منهم ثلاثة ، وسجن الباقون . واقصى جميع الموظفين المنتسبين لهذا الحزب عن وظائفهم ، بحيث لم يبق للحزب كيان ذو شأن في سورية .

اما الحزب الشيوعي ، فلم يكن عدد ممثليه في مجلس النواب — خالد بكداش فقط — متناسبا مع عدد المنتسبين اليه في البلاد . وكان مرد ذلك الى عدم تقبل مجموع الناخبين للفكرة الشيوعية من جهة ، ومن جهة ثانية الى عدم استطاعتهم تبادل الاصوات مع اية مجموعة اخرى في البلاد كما كان يفعل سائر المرشحين . وكان ذلك لان الجميع آثروا الابتعاد عن كل ما يؤذيهم انتخابيا ، وكانت الارتباطات القائمة بين الحزب في سورية وبين الاحزاب الشيوعية العالمية ، ثم الاعتقاد ان الاحياء ياتيه من موسكو ، حافظا حمل جمهور الناس على عدم انتخاب المرشحين الشيوعيين .

وكان الشيوعيون يدركون هذه الحقائق ، فلم يتقدموا للانتخابات الا في دمشق وحلب ، حيث يكثر المثقفون والعمال

الحزب الشيوعي

الفصل الثاني : الاحزاب في سورية

المنتسبون اليهم . وكان يقاومهم ارباب الشعائر الدينية ويصرونهم بالاحاد كما كان الاشتراكيون يزاحمونهم في اوساط النقابات العمالية وفي البيئات المثقفة .

وفي عهد الانتداب الفرنسي كان الحزب الشيوعي يقاوم الاستعمار ويعمل في الخفاء بنشاط كبير . لكن هذا النشاط توقف مؤقتا من الشيوعية حين تسلم الوطنيون الحكم ، ثم بعد الجلاء . لكنه عاد الى سابق عهده عندما عاد خطر الاستعمار يهدد البلاد من جديد . فتضافرت قوى الحزب الشيوعي مع القوى المتحررة الاخرى على الوقوف صفا متراصا ضد هذا الخطر . وكان موقف الحزب هذا هو الذي قربني منه ، على ما بيننا من تباعد في البرامج الاجتماعية . فهم يتبنون الطريقة الثورية ، وانا التزم جانب التطور والتقدم بخطى ونيدة تتناسب مع قدرتنا على السير الى الامام . اذ كنت مؤمنا بان تطبيق اي نظام حكم ، كالنظام السائد في الاتحاد السوفييتي ، سيؤدي في سورية او في اي بلد عربي الى انتشار الفوضى والانحيار الاجتماعي والاقتصادي . كما انه سيقضي على استقلال سورية . فالذي نحتاج اليه في الشرق العربي هو الجهاز العالي والوسط لادارة سياسة الدولة وتوجيه خطاها . ذلك لان مفاهيمنا وعقلياتنا لاتزال منطبعة بطابع النظام الموروث منذ قرون عديدة . فاذا اضفنا الى فقرنا في هذه النواحي فساد الاخلاق والطمع الفردي، تحقق لدينا خطر اقامة نظام لم يتم في الاتحاد السوفييتي الا بعد مضي اربعين عاما على الثورة ، وبفضل رجال امثاذا مثل لينين وستالين وهبتهم الطبيعة لروسيا . وانا ، مع اعترافي بان النظام الشيوعي النافذ الان في الاتحاد السوفييتي اوصل تلك البلاد الى ذروة المجد والبأس ، الا انني كلما امعنت النظر في الامر وتفتحت عيني امام مكاسب جديدة نالها السوفييت ازداد قناعة باننا نعرض بلادنا الى الهلاك اذا اتبعنا نظاما مماثلا ، لا سيما ان اطباع دول الاستعمار ما تزال قائمة ومستمرة في بلادنا .

وقد جربنا في سورية سياسة التوجيه الاقتصادي ، ففشلت في معظم الاحوال عندما انتقلت الى مرحلة التنفيذ المباشر . وهي لم تنجح الا حينما اقتصرنا على حماية النشاط الزراعي والصناعي من المزاخمة الاجنبية ، تاركة للأفراد القيام على حسابهم بالمشاريع الاقتصادية .

ولا اقول ، طبعا ، بفتح المجال امام الاحتكار واستثمار الحباية

الجزء الاول : سورية قبيل الوحدة

الجبركية لتوفير الربح لصاحب المشروع على حساب المستهلك ، بل اقول بان تكون المشاريع التي يتجاوز رأس مالها مئة الف ليرة سورية ملك شركات مساهمة — لا كالشركات المساهمة السورية التي يلجأ الى تأسيسها بعض الممولين فيشركون ابناءهم وبناتهم واقرباءهم ويولونهم الادارة والعمل — يسهم فيها عمال العمل ، اولا ، وسواهم من الذين يملكون مالا لا يستطيعون استثماره بانفسهم ، اما لجهلهم او لقلة مالهم وعدم كفايته . وهذا نوع من اشراك المجموع في المشاريع العامة يترك للذين يربحون من اعمالهم الخاصة او يوفرون من رواتبهم فرصة استغلال هذه الاموال لزيادة دخلهم الخاص . وهم بذلك يلقون مكافأة على جهودهم ونشاطهم . اما في البلاد الشيوعية ، فلا يسمح لهؤلاء بالافادة مما يوفرونه . اذ انهم مضطرون ، بحكم الواقع ، الى انفاقه . وهذا الانفاق يكون ، في الغالب ، على الكماليات . ذلك ان اسلوب التوفير لمواجهة الظروف القاسية غير متمسر لهم ، الا اذا اختزنوا المال نقدا متداولاً . وهذا المال قد تنخفض قيمته او تزول كلها .

صحيح ان الخلاف في هذه الامور يعود ، في الاساس ، الى كيفية النظر الى حق الملكية التي ادعمها ويشجعها الشيوعيون ، والذي اعتبر الشعور بها وبشرعيتها حامزاً لزيادة الجهد ولزيادة الدخل الفردي ، طبعاً بالتنعم به وبتوريثه . اما اذا اعتبر الناس جميعاً انفسهم موظفين في شركة كبرى اسمها « الدولة » ولم تكن من نصيبهم الخاص نتائج نشاطهم الاضافي ، فلا ريب في ان همتهم وعزمهم لا يتجاوزان الحد الأدنى الذي تتطلبه الوظيفة والعمل ، لا سيما اذا رأوا ان ما ينالونه من ترفيع في الرتب وزيادة في الراتب يقتصر عليهم ولا يعود منه على اولادهم اي نصيب .

ولرب قائل بان نظرية الملكية والارث هي من اسباب المنازعات بين الناس ، وبأنها من مخلفات الماضي التي لم تعد صحيحة الآن ومن رواسب العادات التي فيها الاغنياء المالكون ، بدليل زوالها من عقلية المواطن في الاتحاد السوفييتي . نكن الرد على ذلك ليس بعسير . فنزعمة التملك لم تنقرض بتاتا في الاتحاد السوفييتي وخصوصاً في الاموال المنقولة . ويكتفينا ان ندعو مواطناً منهم الى خارج بلاده ليقارن بينها وبين البلاد الاجنبية . فما ان يشاهد الفرق في سوية العيش ، حتى يميز بين ما في بلاده وبين هناءة العيش في مجتمع حر ، يستثمر فيه الفرد جهوده بنفسه ، وينعم بلذة العيش

الفصل الثاني : الاحزاب في سورية

كما يشاء ويهوى ، ويقتني من مباحج الحياة ما يريد دون التقيد بما يصنع في بلاده من المصنوعات ، ويعيش في الكون حيثما طاب له العيش ، دون شعور بانه مسجون ضمن حدود دولته .

ومن جهة ثانية ، فان النظام الاشتراكي الشيوعي قضى على الفقر والموز . فلو سرت في شوارع اي بلد شيوعي لا تشاهد متسولا بائسا يستعطفك كما في العديد من شوارع البلاد غير الشيوعية . وانت لا ترى عاطلا عن العمل ، يلتاع من خلو ذات يده مما يشتري به طعاما يسد به رمقه ورمق عائلته . جميع الناس يعملون ، رجالا ونساء ، كأنهم آلات . وهم كلهم موظفون وعمال في الشركة الكبيرة : « الدولة » ، دون ان يتعبوا انفسهم بالتفكير في ما يتعلق بمستقبلهم . فلو عجزوا عن العمل ، لمرض او لشيخوخة ، فإياهم دور العجزة . اما عن مستقبل اولادهم — وهي معضلة تشغل بال العائلات كثيرا في النظام غير الشيوعي — فالشركة تتمهد بتوظيفهم وتشغيلهم . وهكذا نرى ان وسيلة العيش مضبونة لهم ولاولادهم واحفادهم . وما اسعد قوم يخلو بالهم مما يتعبه من تحري وسيلة العيش لهم ولابنائهم رجالا ونساء ، ومن الحصول على الطب والعلاج اذا ما مرضوا ، ومن اسباب التعليم لاولادهم . فماذا يبقى ، بعد كل هذا ، من النفقات المطلوب من رئيس العائلة تأمينها ؟ الاكل ؟ فهو رخيص . والسكن ؟ فهو ايضا موفور بأجور زهيدة . واللباس ؟ فهو كذلك بخس الثمن .

واما ما يلي هذه النفقات فهو كماله ، يؤمنه الفائض من الدخل .

فالشخص الذي لا يتطلب العيش في نعميم ، او في الاستزادة من وسائل الترف ، يكتفي بهذا القدر اللازم لحياة عادية بسيطة متكاملة في الحاجات الاساسية . لكن ، هل الناس كلهم او اكثرهم يقنعون بهذا القدر ، ام انهم بطبيعتهم الفريزية توافقون للعيش بسوية اعلى وابهج من تلك الحياة المتوسطة ؟ وهل يكتفي الانسان بالاكل والشرب واللباس والمأوى ويتنازل ، مقابل ذلك ، عن حريته الفردية والسياسية ، فيطبق همه اذا ملأوه طعاما واو لذيفا ، على قاعدة « اطعم الغنم تستحي العين » ؟ ان طبيعة الانظمة المبنية على نظرية تولي جهاز الحكومة ادارة شؤون الرعية قسرا وبدون مشورة ، تقضي بان يتنازل الفرد عن حريته لقاء ما يوفر له من وسائل العيش التي ذكرناها . فمن الناس من يقبل بذلك طوعا وكسلا ، ومنهم من يرفضه ويفضل اللقمة غير المكفولة ، شرط تمتعه بنعم الحريات !

كل ما اسلفنا لا يخرج عن دائرة المناقشات والمجادلات النظرية ، اذ ان لكل نظام حسنات ومساوىء . وترجح حسناته على مساوئه او على العكس ، بحسب الزمن والبيئة ، وسوية الحاكم والمحكوم العلمية والاجتماعية والسياسية ، والمعادن التي كرسها التاريخ المشترك . فليس هنالك نظام هو المثل الاعلى ، وليس هنالك نظام سيء من جميع الوجوه . فمن يندد بالشيعوية ويقتذفها بانعكس الوصمات جائر ، ومن يتهم الراسمالية بانها سبب تعاسة البشر مبالغ . فالحقيقة هي بين اليمين واليسار ، في نقطة وسط تقرب من هذا المحور او ذاك بنسبة ما يحتويه كيان الامة من عوامل ذكرنا بعضها واهملنا البعض الآخر . وهذا المحور نفسه لا يمكن ان يكون مستقرا دائما ، فهو دائب الحركة لان عوامل الحياة هي ايضا غير مستقرة على حال . وهكذا يخطيء من يظن بان اي نظام هو ثابت الاركان لا تزعزعه سوى الثورات . فاي نظام هو نظام سيء اذا كان على درجة قصوى من الركود والصلابة امام التيارات المتجاذبة . فبقدر ما يكون النظام مرنا قابلا للتعديل والتطوير ، يكون نظاما حيا مكتوبا له طول البقاء مع مراعاة سنة التطور طبعا . وهو كالجسم الانساني ، اذا لم تغلب عليه البيئة الخارجية ولم تنفذ الى داخله الميكروبات ، يكبر ويترعرع ويتقوى حتى تاتي دورة النوقف ثم دورة الهزال ثم دورة الزوال . ولا يطول عمر الجسم الا بنسبة بنيته الاصلية ومئاته اعضائه وانسجام عمله والاحتياطات المتخذة لمنع دخول الفساد ولجعله قادرا على تحمل المتاعب ومواجهتها . اما اذا كان صلبا كالعمود اليابس ، فلا يقطع من الطريق الا شوطا قصيرا .

وكذلك ، فاية فائدة من الجدل حول منافع هذا النظام او ذاك . فليست القناعة ، ثم الاختيار الحر ، من وسائل تثبيت اقدام الانظمة في دولة ما . وهل الشعب بمجموعه هو الذي يختار النظام الذي يريده لنفسه ، ام ان جماعة ما هي التي تتولى الاختيار والفرض ؟ اما الشعوب ، فتصرفها ينحصر بالسالب ، اي بتعطيم المروش وازاحة الكراسي وقلب الامور راسا على عقب . ويأتي بعد هذه الفترة الصاخبة المهدامة من يفرض نفسه : شخص او جماعة يتناحرون في البدء ويتزاحمون على من منهم يناله شرف خدمة الامة وتوجيه خطاها في الصراط المستقيم . فيضرب بعضهم اعناق البعض الآخر ولا يرتوون من الدماء الا بعد ان تفص الساحة بالقتلى والجرحى . فينتصب ، عندئذ ، من كان اقوى من سواه ، يدا او

تفكيراً ، ويمسك بزمام الزعامة وينادي بأنه خادم الأمة الطمع ، ويعمد بالعمل للصالح العام دون الصالح الخاص . فتصدقته الجماهير وتصفق له ، لان الجماهير تحب ان تصفق وان تسير وراء زعيم قوي الحنجره يطلق منها الصيحات المدوية ، ولانها كسولة في طبيعتها . فهي تفضل ان تترك مسؤولية اختيار سلوكها وقيادتها لمن تمنحه ثقتها وتوليها حبها او حتى عبادتها . وهكذا يلتف فوراً حول القائد جماعة من اصحاب الاغراض السامية ، والاهداف البريئة ، كالزعيم تباهاً ، ويرفعون من شأنه دعاية وتهويلاً . ذلك لان بقاءهم منوط ببقائه ، وانتفاعهم معلق على استمرار زعامته . فتؤلف الجمعيات التشريعية ، او مجالس الثورة ، او الندوات الوطنية ، وتعمر الرؤوس لاختراع احسن واوفى وارفع نظام يكتل للشعب الهشاة والسؤدد والحرية والنعيم ! فتجري الانتخابات ، او لا تجري فتتلا المجالس بالتعيين . ويبدأ النظام الجديد خطواته الاولى بدق الطبول وحرق البخور في مدح اسمه واظهار محاسنه . ثم تأتي الاحصاءات يرصفها الخبراء ، فاذا الخير عالم ، والعدل سائد ، والناس في بجموحة وارتياح يقارنون ما هم فيه من نعيم بها كانوا عليه من شظف العيش . وتنادي الابواق بمبقرية الزعيم ، او الرئيس او الملك ، الذي اختاره الشعب وحمله عبء المسؤوليات ، فأتى بالمعجزات وادى الامانة . ليعش .. يعش ... يعش !

اما الذين لم يقتنعوا النظام وسيلة لاشباع نهمهم ، فيوحدون صفوفهم مع من ساءهم الفساد الذي استشرى - ولا بد للفساد ان يستشري كلما طال عهد الحكم . اذ انهم لم يجدوا تطابقاً بين النظام وبين ما يعتقدون انه ملائم ليلدهم . وهكذا تتحد القلوب جميعها وتتضافر الجهود على اختلاف اصحابها ، مشرباً وعقلية ومركزاً ، فتبدأ المعارضة جهراً اذا كان الحكم ديموقراطياً ، وسراً اذا كان دكتاتورياً . فيصير الابيض اسود ، والخير سيئة . وفي بعض الحالات تكون المعارضة على حق ، فتنتشر مخازي رجال الحكم وتسود وجوههم - وهذه هي الطريقة المتبعة عادة لتقويض الحكم نفسه - وتطلق الحكايات والشائعات المغرضة او المخلفة ، مع ذكر وقائع مدعومة بارقام وباسماء . وتشتد الحركة شيوعاً ثم عنفاً ، حتى يصبح الراي العام مختعراً ومستعداً للثورة . وعندئذ تخلق الحادثة التي يطفو بها الكأس - اختلافاً او حقيقة - فيثور الشعب ويهدر في الشوارع هدير الماء المخزون وراء سد متين ، فينسب في الطريق والوديان ، جارفاً كل ما يقف في وجهه .

واما الحاكم الذي قامت الثورة ضده ، فلما ان يهرب ويكني الناس شره وخيره ، واما ان يقاوم فينهز عليه صرح الحكم ، مقتولا او سجيناً . فيتداعى معه النظام الذي خلقه او ورثه عن آيائه واجداده .

وهكذا تتجدد الحكاية . فباتي زعيم جديد ، ويصدق الشعب قوله الجديد !

والتاريخ كما يقولون ترديد مستديم ، تختلف فيه الاسماء وتتنوع الحوادث ، لكن الاصل هو هو : شعب محكوم ورئيس حاكم . والرئيس اما فرد او جماعة . فاذا كانوا مدنيين سموا انفسهم حزبا ، او عسكريين ادعوا انهم سياج الامة وحماة الديار !

لقد افترضنا ، فيما سبق ، ان الامر محصور ضمن حدود الدولة بين فئتين تواقيتين للحكم في شعب آمن . لكن لا يغرب عن بالنا ان ثمة دواعي لزحزة المتريعين على كراسي الحكم واقامة نظام جديد ، لا تمت الى الوطن بصلة . فهي مصالح دولة اجنبية تملك شركاتها اراضي زراعية تفرسها اشجارا مثمرة ، كشركة الفواكه الامريكية ، او مناجم وآبار بترول تستثمرها ، او مصارف وبيوتات تجارية ومراعى وما الى ذلك من المرافق الاقتصادية . وليس امر الدولة المستعمرة محصورا في احتلال بلاد اخرى واستثمارها لمحسب ، بل يكون ايضا كيانا اقتصاديا يعيش ويتربع ههنا كالمعلق . اما الدولة ذات الفكرة الاستعمارية فتعتبر نفسها وصية على مصالح رعاياها وشركاتهم . وهي لا تكنف بالقيام بالمساعي الحثيثة لايصالهم الى حقهم اذا مس ، بل هي تهدد باستعمال القوة ، برا وبحرا وجوا ، كما حصل بشأن قناة السويس في ١٩٥٦ . اذ حشدت الاساطيل وانزل المظليون لاحتلال مصر وارغامها على صرف النظر عن تامين قناة السويس . وما الانقلابات التي منيت بها سوريا منذ ١٩٤٩ حتى الوحدة سوى شواهد ظاهرة للعيان على نوع من انواع التدخل الاجنبي لطلب انظمة الحكم التي لا يساير صاحب السلطان فيها سياسة تلك الدولة الاجنبية . فتعمل بوساطتها المتعددة على ابعاده عن الحكم واقامة من تتوسم فيه الخير .

اسباب الانقلابات
خارجية ايضا

وفي هذه الحال لا تستمد الانقلابات سلطاتها من صميم رغبة الامة ، بل يكون مرده الى مزاج المتزعم الجديد والى الغاية التي يهدف الاجنبي اليها في اثارته الفتنة وطلبه النظام السابق .

واذا التفتنا حولنا وراجعنا احداث الاربعمين عاما في البلاد

العربية ، اي منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى واقامة الحكومات والدويلات المستقلة ، او شبه المستقلة ، في ظل الانتدابين الفرنسي والبريطاني الى الوقت الحاضر ، لبسدت الحقائق التالية امامنا بوضوح :

الأردن : بعد ان كادت مصر تضع يدها على مقدراته في ١٩٥٧ مفتوز بخلع الملك حسين واقامة جمهورية موالية لسياستها ، كسر الملك الطوق الذي اوشك ان يخنقه . فعزل قواد جيشه المتآمرين مع المصريين والسوريين ، واخرج القوات السورية من بلاده . وهكذا استعاد سلطته وابعد الخطر الجاثم . وهو بهذه الانتفاضة كان معتمدا على العون والدعم البريطاني - الأمريكي ، كما تايده عمليا حينما شعر بخطر اطباق العراق والجمهورية العربية المتحدة عليه اثر الثورة العراقية ، فجاثته القوات الانكليزية محبولة بالطائرات .

العراق : ان الانقلابات العديدة التي حصلت فيه لم تكن بريئة من تدخل البريطانيين ، كلما شعروا بان نظام الحكم والقائمين عليه لم يعودوا ياتمرون بأمرهم . واجلى مثال على التدخل الاجنبي هو الذي قامت به القوى العسكرية الانكليزية ضد حكومة رشيد عالي الكيلاني في ١٩٤١ ، حين اقصته عن الحكم واعادت الوصي عبد الله ونوري السعيد . ولم تبد بعد خفايا الانقلاب الذي قام به الزعيم عبد الكريم قاسم في ١٩٥٨ - هذا الانقلاب الذي اطاح بالعائلة الهاشمية الماكة وادى الى قتل افرادها ونوري السعيد . لكننا لا نستطيع انكار تدخل الجمهورية العربية المتحدة ضد نظام الحكم في العراق ، وذلك في ثورة الموصل . اذ شجعت عبد السلام عارف ورشيد عالي الكيلاني على النرد ، ثم عملت على اغتيال عبد الكريم قاسم . وما هذه الحوادث الا امثلة على انواع تدخل الدول الاجنبية ، ولو كان بينها دولة عربية شقيقة .

لبنان : وعانى لبنان من تدخل حسني الزعيم في شؤونه وسمه الى اثاره الفتنة على يد انطون سعادة لقلب حكومة رياض الصلح وبشارة الخوري المعادية لفرنسا . وما الثورة التي اشتعلت نازها في صيف ١٩٥٨ ، الا صفحة من صفحات تدخل دولة مجاورة في شؤون جارتها لحملها على الرضوخ لها والارتواء تحت اقدامها . فاطيح بحكم كميل شمعون المالىء لسياسة بريطانية والولايات المتحدة وجيء باللواء فؤاد شهاب وبحكومة رشيد كرامي الموالي للرئيس عبد الناصر . ولم تنفع الضحايا التي وقعت بالملئات او

الخسائر التي بلغت الملايين من الليرات في حفظ استقلال لبنان كاملا . فالحكم الجديد الذي ولد بعد انتهاء عهد شمعون ليس بالاراضخ مئة بالمئة لمشينة عبد الناصر . لكننا لا نستطيع اعتباره متحررا نهام التحرر من اي نفوذ مصري !

وظهر ، فيما بعد ، ان ما كان يؤخذ على شمعون ، اي مسابירתه للغرب ، لم يكن السبب الحقيقي لاثارة الفتنة عليه . وذلك بدليل مسابيرة مصر للولايات المتحدة فيما بعد ، في محاربة الشيوعيين والتفكيك بهم اكثر مما فعله شمعون او ما تجرأ على فعله نوري السعيد نفسه . لكن الهدف الحقيقي كان حمل لبنان على الدخول في الوحدة باسم الاتليم الغربي ، او القبول على الاقل بالوصاية والائتمار بأوامر القاهرة في سياسته وذلك وفقا لخطة جمع الشرق العربي باكملة تحت قيادة رجل واحد .

المملكة الحجازية : هذه المملكة اسسها المرحوم الشريف حسين بن علي ثم انتقل عرشها الى ابنه الاكبر الملك علي . وبعد ان قامت بالدور الذي ارادته بريطانيا ، وهو اثاره الفتنة في ١٩١٥ ورمع راية العصيان ضد امير المؤمنين وخليفة المسلمين ، لم تتمش على الخطة التي رسمها لها ساسة لندن . اذ راح الملك حسين بن علي يطلق التصريحات عن المعاهدة التي يدعي انه ابرمها مع ماكهاون ويطالب لنفسه بعرش مملكة عربية تضم كل الاراضي الهاشمية بالعرب في شبه الجزيرة العربية ، ومن جبال طوروس الى عدن ، ومن حدود العجم الى البحر المتوسط ، بما في ذلك لبنان وفلسطين . وكانت بريطانيا منحت لبنان وسورية لفرنسا واعطت لليهود وعد بلفور المشهور . ولم يستمع الامير فيصل بن الحسين الى قصائح بريطانيا بالاتفاق مع الفرنسيين . فتردد في عرض ما تفاهم عليه مع كليمنمو ، وذلك تحت ضغط جماعة حزب الفتاة المسيطرين على سورية في ١٩١٩ - ١٩٢٠ ، ثم نادى بنفسه ملكا على سورية في ٨ آذار ١٩٢٠ . وبذلك قطع جبل التفاهم مع فرنسا وبريطانيا . وانتهى الامر بالحسين بن علي ان اخرج من دياره ونفي الى قبرص ، حيث مكث مدة . ثم عاد الى عمان ، وهناك قضى نحبه منزلا القلعات على بريطانيا وساستها الكذابين .

واما ابنه فيصل ، فاخرجه الفرنسيون من سورية اثر احتلالهم دمشق في ٢٤ تموز ١٩٢٠ . ملجأ الى الانكليز الذين انتشلوه من الهاوية التي وقع فيها ، بتنصيبه ملكا على العراق ، الى ان توفي

في ١٩٣٤ بالسلم الذي يزعم البعض ان الانكليز دسوه له .
ولم ينج الملك علي بن الحسين ، بعد ان انتقل العرش اليه ،
من الدسائس البريطانية . وظل يمارك صروف الزمن ويقاوم سلطان
نجد ، عبد العزيز بن سعود ، حتى هزمت جيوشه واضطر للابحار
من جدة ، تاركا بلاده الحجاز التي انضمت الى نجد واصبح اسمها
المملكة العربية السعودية .

ايران : وما كانت ايران بمنجى من التدخل الاجنبي . وما
انقطعت الفتن والثورات الا بعد ان اتفقت روسيا وبريطانيا على
تقسيم البلاد الى منطقتي نفوذ ، وذلك في ١٩٠٧ . وظل الامر هكذا ،
رغم جلاء النفوذ الروسي بعد ثورة ١٩١٧ ، الى ان قام الجنرال
رضا بهلوي بانقلابه الذي اودى بالعائلة الغاجارية المالكة ، ثم
نصب نفسه امبراطورا . وحين لم يسر في الحرب العالمية الثانية
ومق رغبة بريطانيا ، في اعلان الحرب على المانيا ، خلعه عن
العرش وارسلته منفيا الى جزيرة سيشل حيث توفي مقهورا .

اما وثبة مصدق الوطنية ، فكانت ضد النفوذ البريطاني الذي
قسا على ايران ولم يترك لها حتى حصة صغيرة من مورد النفط .
فنامم مصدق ينادي ببيع البترول ومصابيه ، لكنه خسر معركة بيعه في
الاسواق الاجنبية . اذ اصدرت لندن اوامرها الى سفنها الحربية
بتوقيف اية باخرة تحمل نفطا ايرانيا ومصادرته . وتجمع النفط في
الابار والخزانات ، فاصبح مصدق كالغني الذي يملك خزائن مليئة
بالجواهر ولا يستطيع بيعها والتصرف بها والانتفاع بثمنها . وساعت
الامور الاقتصادية في ايران الى ان تدخلت الولايات المتحدة الامريكية
واثارت على مصدق فتنة عسكرية قادها الجنرال زاهدي . فالتى
التبض على الزعيم الوطني وزجه في السجن وحاكمه وحكم عليه .
وقبضت امريكا ثمن تدخلها حصة في شركة النفط الجديدة ، تعادل
الربع !

تلك كانت امثلة على التدخل الاجنبي في الشرق الاوسط ، في
القرن العشرين . اما ما حصل في القرون السالفة ، وفي بلاد عديدة
اروبية وآسيوية وافريقية وامريكية ، فهو يخرج عن نطاق هذه
المذكرات . ويكفي القارئ مراجعة كتب التاريخ للاستزادة من
الحوادث العجيبة المثيرة .

وفي اكثر الاحوال نشم رائحة البترول تفوح بعد كل انقلاب ،

وخاصة انقلاب حسني الزعيم في ١٩٤٩ ضد الحكومة التي ما استطاعت حمل المجلس النيابي على تصديق اتفاقية امرار البترول السعودي في الاراضي السورية . وكان موقف المجلس هذا من الاسباب الرئيسية لتدخل الولايات المتحدة بتشجيع حسني الزعيم على انتزاع السلطة . وثمة من يعتقد حتى اليوم ان انقلابه كان ضد مساويء الحكم ، في حين انه جاء ، في الواقع ، ضد الحسنة الوحيدة التي بدت من ذلك المجلس النيابي .

واما موقفني من تلك الاتفاقية فكان في الحقيقة سلبياً ، رغم اني قدمتها الى المجلس وطلبت التصديق عليها . اذ اني كنت مطمئناً الى ان المجلس سوف يرفضها حتماً ، وبذلك اتجنب معارضة تمسك شكري القوتلي بعرضها على المجلس ، واثقاً بأنه سيوافق عليها .

ومصيبة هذا الشرع الأدنى هي في وفرة النفط في اعماق ارضه ، وفي انه واقع في المنطقة الاستراتيجية الحساسة التي يرنو اليها كل ذي طموح . فقتل عبد الناصر كان هنالك الامرسيون والبريطانيون والروس والامريكان ، وقبل هؤلاء غليوم الثاني ونابليون الاول والثالث ومحمد علي باشا ، حتى الغزاة الاقدمين ، كلويس التاسع وتيمورلنك والاسكندر ، وسواهم ممن يطول بنا تعدادهم .

وقد جاء جميع هؤلاء الغزاة الى الشرق العربي ، كان في ارضه مغناطيساً يجذب نفوساً خيولهم . لكنهم جميعاً — مهما طال بهم او بجماعتهم المقام — عادوا ، في آخر الامر ، مخذولين ، خائبين . وذلك ليس لان البلاد حاربتهم واخرجتهم بنفسها فحسب ، بل لان التنافس الدولي على هذه المنطقة جعل كل محتل يبدو في نظر الآخر غاصباً متمدياً يجب اخراجه منها .

واليكم الامثلة من حوادث جرت في عصرنا الحاضر والعصر السابق :

استهدف نابليون امبراطور فرنسا احتلال الهند والحلول محل الانكليز فيها . لكن مصر استهوتها ، فظل فيها بعد ان حاول اغتصاب سورية . لكنه فشل في محاولته هذه للمقاومة الطويلة التي ابدتها عكا . فدفعه طمعه بالسيطرة على فرنسا الى الاسراع في العودة . فترك جيشه يجابه المصاعب ، حتى انحسر الغزو الفرنسي عن مصر نهائياً ، بفضل مقاومة بريطانيا له .

ثم حاول محمد علي وابراهيم باشا الحاق سورية بمصر . وبعد ان دحرت قواهما الجيوش التركية واستقام الامر لهما احدى عشرة سنة ، اضطرا الى الانسحاب تحت ضغط الانكليز . وحاول نابوليون الثالث ، ابن اخ نابوليون الاول ، مد اصابعه الى سورية في ١٨٦٠ ، متذرعاً بحماية المسيحيين اثر الفتنة التي نشبت بينهم وبين الدروز الذين كانت بريطانيا تعتبرهم زبائنهم ، فانزل قوات عسكرية الى لبنان وسجل اسمه على لوحه حجرية الى جانب اللوحات العديدة التي نقشها الغزاة عند مصب نهر الكلب . الا ان بريطانيا لم تمكنه من تحقيق هدفه واضطرته الى الانسحاب .

وانتهى القرن التاسع عشر دون ان يحقق الاستعمار سوى انتصارات حزئية . فاحتلت بريطانيا جزيرة قبرص والحققتها بيمتلاكاتها ثمناً لاستمدادها للدفاع عن سلامة الامبراطورية العثمانية . ثم احتلت عدن وجنوب الجزيرة العربية ونصبت فيها امارات عربية خاضعة لسلطانها .

وبسطة نفوذها على الكويت وعلى جزيرة البحرين .

ابا في مطلع القرن العشرين ، فلم تتمكن اية دولة من الدول الطامعة في الشرق الأدنى ، وهي روسيا وفرنسا وبريطانيا ، من تحقيق احد اهدافها الى ان اعلنت الحرب الكبرى في ١٩١٤ ، فعقدت هذه الدول فيما بينها اتفاقية ظلت سرية حتى انشأ امرها الروس بعد ثورة ١٩١٧ . وبمقتضى هذه الاتفاقية ، كانت استانبول ، كما كان مضيقا البوسفور والدردنيل وجزء من الاراضي التركية المتاخمة لروسيا ، حصة روسيا . اما كيليكية وسورية ، بما فيها لبنان والموصل ، فكانت نصيب فرنسا . واحتفظت بريطانيا لنفسها بالعراق وبالجزيرة العربية . الا ان انهيار روسيا وانسحابها من جبهة الحلفاء وانشغالها بتركيز دعائم ثورتها ، ازال عن تركيا خطر صيرورة حاصمتها في يد الاجنبي . ثم عقدت معاهدة سايكس - بيكو بين فرنسا وبريطانيا ، احتفظت فيها الدولتان بالمناطق الآتية الذكر على ان تبقى فلسطين دولية .

وعندما انتهت الحرب الكبرى في ١٩١٨ ، واجتمع كليمانصو ورئيس وزارة فرنسا مع لويد جورج رئيس وزارة بريطانيا ، تمكن هذا الاخير من استخلاص منطقة الموصل ، بما فيها من آبار نفط ، وضربها الى العراق . كما حصل على موافقة فرنسا على قلب

الجزء الاول : سورية قبيل الوحدة

وضع فلسطين من منطقة دولية الى منطقة تحت الانتداب البريطاني ، لقاء قبول بريطانيا بانتداب فرنسا على سورية ولبنان وحملها الامر فيصل على القبول به والاتفاق مع كليمانصو على ذلك .

الا ان هذا التفاهم لم يدم طويلا ، فنشبت ثورة جبل الدروز بسورية في ١٩٢٥ . ودعم البريطانيون هذه الثورة سرا . وظلت السياسة البريطانية في سورية ، ثم في لبنان ، تناوئ وجود فرنسا فيهما ، حتى ارغبت فرنسا على الجلاء عن البلاد في ١٩٤٥ .

وقبل ذلك ارغبت بريطانيا فرنسا على التخلي عن جزء من سورية ، وهو لسواء الاسكندرون ، الى تركيا . وكان ذلك ثمنا للمعاهدة التي عقدت بين هذه الدول الثلاث في ١٩٣٩ ، انحازت فيها تركيا الى الجانب البريطاني - الفرنسي . فظلت على الحياد في مطلع الحرب العالمية الثانية الى ان قاربت على الانتهاء . وعندئذ اعلنت الحرب على المانيا ، حين لاحت تبائس انتصار الحلفاء عليها . ولم يكن موقف فرنسا العدائي من حلف بغداد ، عند تأسيسه ، مثنيا من حرصها على ابعاد دول الشرق العربي عن الاحلاف ، بل لانها لم تدع للاشتراك فيه . فسعت الى احباطه ، وعلى الاقل ، الى اقامة العثرات في طريقه ، انتقاما من موقف بريطانيا العدائي منها في ١٩٤٥ ، حين اضطررتها الى الانسحاب من سورية ولبنان . ولولا قيام مصر بتأميم قناة السويس ، لظلت فرنسا تساندنا ، نحن ومصر والسعودية ، على معارضة حلف بغداد . لكن التأميم كان ضربة قاسية اجبرتها على التوقف عن معارضة سياسة بريطانيا في الشرق الادنى والاتفاق معها على مهاجمة مصر واسقاط حكم عبد الناصر المناوئ لها ولبريطانيا .

وثمة عدد من المؤلفين يؤكدون ان الولايات المتحدة كانت تدفع عبد الناصر في الخفاء لتغيير الوضع الحقوقي لقناة السويس واقامة شركة عالمية جديدة تسهم الولايات المتحدة فيها ، بعد ان تكون الهيئة الفرنسية - البريطانية قد ازيلت عن شركة قناة السويس التي يملك معظم اسهمها البريطانيون والفرنسيون . وسواء كانت هذه التاكيدات مؤلفة مع الحقائق ام لا ، فالنتيجة بعد انتهاء ازمة القناة كانت الغاء امتياز الشركة المذكورة وقيام الادارة المصرية .

واما جلاء القوات البريطانية عن مصر ، فمصر مدينة للولايات المتحدة الاميركية بجزء كبير من اسباب حصولها عليه .

الفصل الثاني : الاحزاب في سورية

ولا ريب في ان امور الشرق الادنى لم تكن لتسير وتتبدل وتتطور كما حصل ، لولا اختلاف الدول الكبرى . فطمع بريطانيا وفرنسا وتنازعهما المستمر وتدخل الولايات المتحدة ضدهما باسم معارضة الاستعمار وقلع جذوره — ولكن في الحقيقة للحلول اقتصاديا محلها — ثم اظهار الاتحاد السوفيتي قوته ودفاعه عن الدول الصغرى ومساعدتها على الوقوف ضد الاستعمار ، ممكن الدول العربية في الشرق الادنى من الحصول على استقلالها ومن امتلاك وسائل الدفاع عنه .

واما شعوب افريقيا المسلمة وغير المسلمة ، العربية منها وغير العربية ، فقد اناذت ايضا من هذه الخلافات الدولية . فنالت كل من ليبيا وتونس والمغرب وغينيا وغانا واكثر مستعمرات فرنسا استقلالها ، وباتت غيرها على وشك الاستقلال ، كقبرص ومالطة والجزائر والكونغو البلجيكي .

والاستعمار الذي تفشى داؤه وترعرع كيانه في القرن التاسع عشر ، بفضل تنافس الدول الكبرى على اقتسام مناطق النفوذ في العالم ، عاد يلهم ذيوله ويتقلص في اواخر النصف الاول من القرن العشرين . والامل معقود على ان لا ينتهي العقد السابع منه حتى تزول آخر ركيزة منه في العالم ، فتصبح الشعوب كلها حرة غير مستعبدة ، وتبذل جهودها ليس في معركة الدفاع عن استقلالها بل في معركة الحياة الرغيدة ، حيث يعم الرخاء ويؤمن لكل فرد القوت والصحة والعلم في ظل الحرية والسلام .

الفصل الثالث

الصحافة في سورية

الوسائل والطرق التي يستخدمها عملاء الدول الاجنبية وممثلوها في البلاد التي يريدون توجيه سياستها الخارجية او قلعها ، او دعم الحكم القائم او ابعاده ، تختلف بالنوع والكيفية اختلافا كبيرا . وقد جربتها في بلادنا جميع الدول العربية ، باستثناء ليبيا والسودان . ونحن في المقابل (اعني الجمهورية العربية المتحدة) لم نقصر في رد التحية باحسن منها ، ان لم تكن نحن البادئين بها . ولا تنفرد سورية بهذا الامتياز ، فقد ورثته عن تركيا حينما كانت تابعة لها . ففقتصلا بريطانيا وفرنسا كانا جاهدين في تشجيع الشبان العرب على المطالبة بالاصلاحات الداخلية ، وبنوع من الحكم اللامركزي ، او حتى بنعمة احتلال الجيوش الامرنية لسورية ! وقد لاقى هذه الدعوة اذانا صاغية لدى المجتمع السوري الناهض ، فاندفع اكثرهم من نية حسنة الى الانتهاء الى الجمميات السرية والعلنية . واستغل بعضهم هذه النهضة ليقبض من الامرنسيين والبريطانيين مبالغ من المال انفقها على اللذات وطاولات القمار . وانتهى الامر بشنق هؤلاء واولئك في حملة القمع التي تولاهما جمال باشا في سورية ولبنان في اوائل الحرب العالمية الكبرى . وغالبا ما يكون رئيس منظمة التجسس والدعاية الاجنبية سفير الدولة او قنصلها . وقد يكون شخصا آخر اوكل اليه هذا العمل .

فاول عمل يقوم به ما يسمى بـ « العميل » هو ايجاد حلقات تربطها شبكة من الوسطاء . ويختلف عدد العاملين في كل حلقة من الواحد الى العشرات . اما تسبب خلق هذه الحلقات ، فهو اولا الخوف على الاجراء ان يقوموا كلهم في فخ واحد ، فيفتضح امرهم دفعة واحدة ويفقدهم العميل . واما اذا كان العدد مفردا او ثلاثة ، فيقتصر الضرر على هذا العدد اذا اكتشف امر الحلقة . ومن جهة

يتمسك بمصل
شبكة العملاء والوسطاء

الفصل الثالث : الصحابة في سورية

ثانية ، فان لكل حلقة عملا خاصا في ناحية ما لا يدري المنتسبون للحلقات الاخرى ماهيته . وقد يعين شخص ما ليكون همزة وصل مع زيد من الزعماء او النافذين او فريق من الناس كالموظفين او الضباط او العمال .

ويكون العميل هو المركز الذي تتصل به الشبكات ويتلقى منه الاجراء او الوسطاء الاوامر والتعليمات والتوجيه ، لتكليف دعايتهم ونشرها في الاماكن المخصصة لهم .

وقد لا يتصل الاجير بالناس مباشرة ، او لا يكون بينه وبين زعيم ما اية معرفة او اي اتصال مباشر . ويكون ذلك اذا كان الاجير معروفا باتصالاته المشبوهة . لان من غير المستحسن دفعه في مسالك تعرضه للفضيحة ، فتنعدم بذلك فائدته ، فهو يتصل بشخص آخر ، وهذا الاخير يتصل ايضا بشخص ثالث . وفي كل اتصال تخف الشبهة حتى تصل الحلقة الى شخص موثوق به يتلقى الايعاز ببساطة فيعمل به ، دون ان يخطر في باله انه سائر بايحاء اجنبي ، وانه ينقل بهذه الصورة ما يراد نقله من دعايات وتوجيهات يتلقاها الناس كأنها صادرة عن قلبه الطيب وشعوره الوطني السليم .

وهكذا تنتشر الاشاعات المغرضة التي يطلقها عميل الاجنبي ، فتعمل لدى الامراء ، وحتى لدى الزعماء ، عملها المقصود ، دون ان ينتبه احد لمصدرها .

ومهمة الاجراء تشمل ايقاع الضفينة بين الناس او بين الزعماء . وكم من مرة انقلب الجمهور ضد زعيم وتوترت العلاقات بين فريقين من الناس او الاحزاب او الزعماء . ومرد ذلك كله الى الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس ! ومن جهة ثانية ، كم عمل الاجراء على ازالة ما بين الزعماء والاحزاب من فرقة ، تهيدا لايجاد تكتل يعمل لمصلحة الاجنبي . وياتيك الاجير او الوسيط ويحمل اليك الانباء التي لا تستطيع فرز الصحيح منها عن المغشوش ، والصادق منها عن الكاذب ، الا اذا اكتسبت في العمل السياسي مرانا وصارت اذنك كالمنخل الدقيق ، وعينك تاديرة على سبر غور مخاطبك والنفاذ الى اعماق قلبه . وانك لا تقدر على التخلص من المصيدة الا اذا كانت عواطفك واعصابك لا تتهيج لاقول اثارة ، وعقلك لا يتأثر بالمغري من الاقوال والمسؤول من الالفاظ ، ورقبتك طويلة كعنق الزرافة لا يجتازها الكلام فيصل الى

الحفجرة — كما يقولون — الا بعد مدة كافية للتفكير فيه . وقلة الكلام افيد للسياسي من وفرته . ولا فائدة من تدويخ الجماهير بالخطب التي تمتد ثلاث ساعات او اربع — كما يفعل احد الزعماء . فالمراد هو اقناعهم وتحسيسهم والهاب مشاعرهم ودفعهم في الطريق المقصود ، لا انامتهم وتخدير اعصابهم ونسيان مطلع الكلام حين الوصول الى منتهاء ...

وقلما غاب عني قصد الاجير او الوسيط المبعوث الي ، والينبوع الذي يستقي منه التوجيه ، والعمل الذي سيؤدي اليه نتائج مهمته او لمفعول دعايته مع الآراء التي ينتزعها من مخاطبه . لكنني كنت في بعض الاحيان اخطىء في عدد المراجع مربوط بها ذلك الوسيط ، وفي عدد الدول التي يعمل لحسابها . اذ ان الاجير والوسيط غالبا ما يكونان معلقين بحبال متعددة ، اجنبية ووطنية .

مايك ان تقع في الفخ وتستترسل في ذم او مدح دولة ما امام اجير مزدوج . فهو ينقل كلامك هذا ، على غير ما اردت ، الى الدولة الثانية .

اما البيئات التي يسمى فيها العميل واجراؤه ووسطاؤه ، فهي المدارس والاطراف الشعبية والنقابات والاحزاب ، وبصورة اجمالية كل تجمع . فينتدب للتجمع الثقافي واحد او اكثر من المثقفين انفسهم . اما التجمع الشعبي النقابي ، فينتدب له زعيم محلي او مهني .

وتختلف اللهجة المستعملة في هذه الاوساط باختلاف اللغة التي يستعملها افراد كل منها ، او العقلية السائدة فيها . ولا يكتفي العميل بارسال موفديه ، بل يدعو الناس الى ارتياد الندوة التي يؤسسها باسم مكتب اخبار ، او ناد لتعليم اللغة والرسم . فيتجمع هناك الشبان الحائرون ، شبان العصر الحاضر ، الراكضون دائما وراء هدف في الحياة ، او زعيم تتشوق حناجرهم للهتاف له ، او مذهب اجتماعي جديد يمشرون فيه على شيء حديث لم يقرأوا عنه ، او لم يلمهوه . فهم لو لمهوه ابتعدوا عنه . ولكل جديد عندهم بريق يبههم ويجذبهم ، كمذهب الوجودية ، فيتظاهرون بالانتساب اليه ويردون اللباس الذي يرتديه مريدوه ، ويرددون اسم سارتر دون قدرة على فهمك ما هي الوجودية وما هي مبادئها والقواعد

المجلد الثالث : الصحافة في سورية

المنبئة عليها — هذا اذا كان لها ثمة مبادئ او قواعـد . فـيؤـلاء الشـبـان مثـلـهم مـثـل العـطـاش ، يـقـبـلـون عـلى اى مـاء و يـعـبـون مـتـه عـبـا . و حـظـلـهم هـو الـذي يـخـدـمـهم اذـا كـان المـاء نـقـيـا طـهـورا ، و هـو الـذي يـسـيـء اليـهم اذـا مـا كـانـت الجـرائـم مـعـشـشـة فـيـه .

اـمـا النـواـدي الـتي ذكـرناـها ، فـاغـلـبـها ، ان لـم تـكـن كـلـها ، مـن النـوع الـثـانـي . اذ ان فـكـرة عـمـل الخـير للـخـير نـفـسـه ، او الحـسـنة لمـجـرد الـانـسـانـيـة او الفـن ، لا تـجـد فـي قـلوب الـاجـانـب العـامـلـين فـي بـلادنا مـكانا تـاوي اليـه . اذ ان هـنـاك مـن سـبـقـها الى اثـفـال هـذا المـكان و اقـصـاها عـنـه . . . مـن شـيـاطـين الطـمـع ، و الغـرض ، و الـاسـتـيـلاء عـلى بـلاد الغـير ، و فـرض السـلـطـان و النـفـوذ .

و ما عـطـف السـفـراء و القـناصـل عـلى النـواـدي الرـيـاضـيـة او الثـقـافـيـة الـاـهـلـيـة و تـقـديـمـهم لـها الكؤوس و الجـواـئـز و الـكـتـب و المـجـلات الـا نـوع مـن الدـعـايـة و وسـيـلة مـن و سـائـل التـقـرب الـتي بـها يـزـيد ذـلك السـفـير او المـثـل فـي عـدد المـجـيـن لـدولـته . و ما الدـعـوات الـتي تـوجـه الى الصـحـفـيـين و غـيـرهم لـزـيـارة البـلاد و الطـواف بـمـعـالمـها الـا صـنـارة يـلقـيـها المـثـل فـي الـانـواء لـيـصـطـاد بـها . فـحـيـنا تـعـود بـالـفـريـسـة ، و حـيـنا آخـر تـعـود خـالـيـة خـائـبة .

و كـانـت الصـحـف و المـجـلات ، و ما زـالـت ، صـاحـبة المـركـز الرـمـيـع

الـرمـوق . ذـلك لـانـها الـآلـة المـفـضـلة لـلدـعـايـة و نـشـر الـاخبار و تـوجـيـه الـرـاي العـام و فـتـح عـيـون النـاس و اغـماضـها . و هـي السـلك الـذي يـمر كـوسـيـلة لـلنـائـر و النـفـط بـه الكـهـربـاء بـيـن الحـاكـم و المـحـكـوم ، و بـيـن العـمـيل و الـرـاي العـام .

و فـيـما مـضى كـان الـاتـصـال بـيـن الحـاكـم و الرـعيـة قائـما عـن طـريـق الخـطـب الـتي يـلقـيـها امـر المـؤمـنـين ايام الـجـمـعة عـلى النـاس ، فـيـوجـه امـورهم و امـكـارهم نـحو الـاـهـداف الـتي يـريـدها لـهم . اـمـا الـيـوم ، فـقـد زـالـت فـوائـد هـذا النـوع مـن الـاتـصـال ، اذ زـاد عـدد المـؤمـنـين زـيـادة لـم يـعـد بـوسـخ امـرهم ان يـسـمـعـهم جـمـيعـهم صـوتـه . لـذـلـك عـمـد الى الـايـعـاز الى عـمـالـه بان يـتـولـى كـل مـنـهم عـنـه تـزويـد الرـعيـة بـالكـلام الصـالح ، دـون ان يـوجـه كـل خـطـيـب الى ما يـجـب ان يـتـناوـله فـي خـطـبـته . فـما صـبـحت هـذه الخـطـب مـحـصـورة بـدائـرة التـوجـيـه الـديـني فـحـسـب ، دـون التـوجـيـه الدنـيـوي . و تـناقـصـت فـوائـد هـذه الخـطـب نـفـسـها ، حـيـن لـم يـعـد بـاسـتـطـاعـة كـل مـؤمـن حـضـور صـلاة الجـمـاعـة . و هـكـذا تـضـاعـل الـاتـصـال بـيـن صـاحـب السـلـطـان و امـرـاد رعيـته ، حـتى كـاد يـضـمـحـل تـمـاها .

الجزء الاول : سورية قبيل الوحدة.

وفي اواخر القرن التاسع عشر واول القرن الحاضر ، بدأت حركة في سورية ولبنان لخلق صحافة تقوم بالتبشير او تروي الحوادث مجردة عن التعليق . ثم نمت الصحافة المصرية على يد اصحابها اللبنانيين ، فتأسست الاهرام والمقطم . لكن سرعان ما ظهر ان الاولى تدافع عن سياسة فرنسسا ، بينما التزمت الثانية جانب السياسة البريطانية . وهكذا وقعت كبرتا الصحف العربية ، منذ يوم ولادتهما ، تحت النفوذ الاجنبي ، بوجهها كيفما شاء ، ويؤثر على الراي العام العربي بواسطتهما .

ولم يكن السلطان عبد الحميد يشجع الصحافة ، ذلك لانه كان يخشى ان تتسرب عن طريقها الدسائس الاجنبية . فهو لم يسمح الا بعدد قليل من الجرائد المحلية ، شرط خضوعها للمراقبة الشديدة . اما الصحف الاجنبية ، فكان لا يرد منها الا ما ليس له علاقة بالسياسة .

واما في سورية فقد ولدت الصحافة فيها مع قيام اول حكم وطني في سورية في ١٩١٨ ، في ظل الامير فيصل بن الحسين . واستمرت تنعم بالحرية في كل مرة كان الحكام وطنيين احرارا . اما عهد الانتداب والعهود العسكرية الانتقالية ، فشنت حربا ضروسا على الحرية الصحفية ، بل حتى على الصحف نفسها . فكم ذاقت هذه الصحف ويلات التعتيل الاداري ، او الاغلاق النهائي ، او زج اصحابها في السجن . ذلك ان حرية القلم امر لا يتقبله الا من تشبع بفكرة الحريات العامة ، واعتمد دستوروا للدولة يسمح للناس بممارسة حقوقهم الانسانية والتعبير عما يسود في خلدكم بالكلام وبالكتابة وبالاكتفاءات العامة وبالتظاهرات السلمية ، فضلا عن طريق الاحزاب السياسية او مجلس النواب . ومن يعتقد ان هذه الحريات ليست هي الاصل ، بل هي منحة يتكرم بها الحاكم على المحكوم ، لا يستطيع التعايش مع الصحافة في جو حر تسوده العدالة والمساواة ، ويحكم فيه الشعب نفسه بنفسه بواسطة وكلاء يختارهم في انتخابات لا تزييف فيها لارادته .

واذا احببنا ان نمثل ببلد حر ينعم فيه اهله بالحرية كاملة ، تعبيرا وممارسة ، فليس امامنا سوى بريطانيا التي تستحق ، فعلا ، لقب « المعظمى » لمعظمتها في هذه الناحية وانفرادها بتبوء هذا المقام الرغيع بين الدول .

ويا ليتها استطاعت ان تحرر حكوماتها وساستها من فكرة

الفصل الثالث : الصحافة في سورية

الاستعمار . فهي لو فعلت لانتحت امامها الرؤوس احتراماً وتبجيلاً ،
والتهبت لها الاكف تصفيقا واستحسانا . لكن الكمال في اي شيء
امر مستحيل .

قلنا ان الصحافة هي الوسيلة الفعالة التي يتمنى كل عميل
ان يستخدمها للوصول الى اهدافه . فهو يمدّها باخبار شركات
بلاده ، تلميحا او توجيها او احياء او دسا ، ويزودها كذلك بالصور
الفوتوغرافية تزين بها صفحاتها ، كالحسناوات اللاتي يتبارمن
برصف صدورهن واعناقهن واصابعهن وآذانهن بما يبهر العيون من
الجواهرات الحقيقية او المقلدة . ولا يخلّ العميل — كالعاشق
الولهان — في تقديم الهدايا والعطايا التي تعين على تحمل اعباء
العيش . من ذلك اعلانات عن جودة مصنوعات البلد الذي يخدمه ،
بما في ذلك فوائد النفط ، واشتراكات عديدة تساعد الشعب على
التلذذ بمطالعة تلك الصحيفة الفذة ، او اموال مخبأة في ظرف مغلق
تصل الى صاحب الصحيفة في مطلع كل شهر ، وعطايا — كلها ،
طبعاً ، ضمن ظرف مختوم يلتقى في الجيب بحركة خفيفة لا يشعر بها
احد — تغدق في مختلف المناسبات او في اسفار يتعلم فيها العميل
نفسه الشيء الكثير عن البلد الذي يخدمه ، وذلك بفضل الوصف
الدقيق الذي يسطره هذا الصحافي او ذاك ، عقب عودته من احدى
تلك الاسفار .

كل هذه المساعدات المالية تقدم في الخفاء وتحاط بالسرية
التامة . الا ان الامر وصل في سورية ، في الآونة الاخيرة ، الى ان
الكثيرين من ارباب الصحف ، ان لم نقل كلهم ، لم يعودوا يكثرثون
بطابع البكارة لصحفهم . فاصبحوا يتحرشون بالعملاء ، لا بعميل
واحد ، لقبض اتاوات شهرية ومساعدات استثنائية . كما اصبحوا
لا يستحون من عرض صفحات صحفهم للايجار او البيع ، حتى
صارت مهنة الصحافة في مقدمة المهن التي يجني اربابها منها
ايرادا ضخماً .

ولا يقتصر هذا الامر على كبارهم فحسب، اذ ان للخبر الصغير
اثرا في الحياة العامة كائسّر المقالة المدبجة المستفيضة . وازداد
التسابق بين ارباب الصحافة على مكاتب السفراء والعملاء الاجانب
والعرب ، وعلى من كان يجلس صباحا في غرفته ، كمخائيل البان ،
في لفندق امية ويجتمع مع الشرذمة التي اشترتها من الصحفيين .
فيلقي عليهم التوجيه اليومي ويرسم لهم الخطوط الهجومية

والدفاعية . ثم تخرج الجرائد التابعة له محشوة بالمقالات المسمومة وبالاخبار الملفقة ، وفق خطة معينة تستهدف كلها غرضاً سياسياً تتوق بريطانيا الى تحقيقه . وتصل هذه الدعاية الى القارئ ملفوفة باطار الوطنية البراق ، حاملة الحملات الشعواء على زيد او عمرو من السياسيين ذوي الاتجاه المغاير لاتجاه مخائيل اليان ، وهي كلها محشوة بالكذب والتضليل ، سداها الشتم البذيء ولحمتها الاختلاق القذر . ويكون الابيض فيها اسود ، والاسود زاهيا لاما . وهي لا تقتصر على حدود العمل العام ، بل تنفذ الى الحياة الخاصة ، فتسم اعداءها بأشنع النهم ، وتنسج خيوط الافتراء عليهم نسجاً محكاً يستولي على النفوس . ثم انها لا تتورع عن ذكر المحارم على نحو ينال من كرامة الخصم ويحمل الراي العام عن الابتعاد عنه .

وقد غفل مخائيل وامثاله الذين اتبعوا خطة مماثلة لضرب خصومهم عن ان الراي العام الذي يقصدون اثارة عواطف الشرف والعفة فيه ، لا يتقبل هذه الدعاوى الا بعد تحصيلها . ذلك انه مزود بقدر كاف من عدم التصديق ، عالم بان هذا الكلام هراء مبني على الغرض ، فيعرض عن صاحبه وعن جريدته . وحتى لو قرأ الخبر على سبيل التسلي ، انهاء بضحكة استهزاء بكاتب الخبر وبدافع ثمنه على السواء .

وكننت ، وما ازال ، اعتقد ان هذه الحملات بعينها ، وان اثارت في النفس كوامن الغيظ والكره ، فهي لا تفيد في حمل الناس على الابتعاد عن زعيم سياسي شهدت له اعماله ومواقفه المشرفة . ولطالما كننت هدف اعنف الحملات المفرضة التي تناولت حياتي الخاصة والعامة ، بحيث كنت اخشى مغبة هذا التركيز علي في الصحف والمجالس والاوراسط . وكان ذلك في اشد معركة انتخابية اشتركت فيها ، دون ان تساندني جماعة او يعضدني حزب . بل لم يرافقني فيها سوى مواقف الطيبة ودفاعي العنيد عن مصالح بني قومي ، وسوى طهارة يدي وحسن تفكري وتقديري للامور في الحاضر والمستقبل ، فضلاً عن تشددي في ايصال الحق الى صاحبه وعدم التزامي جانب صديق او نسيب . وفي تلك المعركة الانتخابية ، احتارت العقول الخبيثة في اختيار وسائل تهديمي واختلاق العيب فيّ وفي ما يتعلق بحياتي الخاصة . فالصقت المناشير على الجدران ، وكتبت المقالات في بعض الصحف ، والقيت الخطب في الحفلات ، وسرت الوشوشات من الامواه الى الاذان ، كما لو كنت الوحيد

الذي يشكو من هذه المساوئ ، هذا على افتراض صحتها .

لكني سلمت من تلك السكاكين المسمومة ، فخرجت من المعركة ظافرا بأكبر عدد من الاصوات ناله مرشح في سورية بعد السيد معروف الدواليبي في حلب ، وفيها من السكان اكثر مما في دمشق . فاثبتت الشعب ان الترهات ليس لها سبيل الى عقله ، وان الدعايات المغرضة تتكسر على الصخور تحت قدميه . فهو يختار من الاخبار ما يعتقد بصحته وبخلوه من الغرض ، وينفذ بالباقي تحت قدميه ويدوسه باشمزاز . ولا يخلو الحال من وجود من يستلطف هذا الاسلوب من المجون . لكنه ينهي قراءته بضحكة بريئة ، ثم يلقي الجريدة في سلة المهملات .

ولو اقتصر الامر في هذه الحملات على ابناء الوطن ، تشفيا لحقدهم وحسدهم ، لكان الامر ولغفر لهم . لكن المؤلم ان يستعمل هذا السلاح عملاء الاجانب واجراؤهم ، الى ان شاع هذا الفساد في خلق الصحفيين ، فراحوا يفتحون اعمدة جرائدهم لهذا الاسلوب في حرب الاعصاب وحرب التهديم والتخريب . وغاب عنهم ان طريقة الشتم والقذف طريقة بخسة يستعملها اوباش الشوارع ، ولا تليق الاهانة الا بصاحبها .

ومرت على الصحافة السورية في السنين الخمس التي سبقت اعلان الوحدة اسود فترة في تاريخها . اذ هبطت سويتها الى الحضيض ، بعد ان اضعفت شعلتها الوطنية طريق النضال ضد الارمنسيين ، وبعد ان اسهم قدامى ارباب القلم في المعارك العديدة ضد الاجنبي . لمسجن منهم من سجن ، واغلقت جريدته مرارا وتكرارا ، لكنه ظل رافع الرأس ، حاملا الرسالة ، لا يفريه مفر ولا يحيد به عن الطريق المستقيم تهديد ووعيد .

وبلغ من سوء الحال ان امسى اصحاب الجرائد كلهم يتقبضون الاموال من الحكومة الحليفة ، ومن عميل او اكثر من العملاء الاجانب ، ومن الشركات الكبرى ، ومن المصارف ، ومن الاحزاب ، ومن كل من سولت له نفسه مهاجمة خصم سياسي او شخصي . فكنت ترى الحملات يتردد صداها بين جريدة وجريدة — وكان بين بعضها اتفاق وانسجام كالالات الموسيقية في فرقة يديرها قائد ماهر — والاخبار المختلفة تروى بدون حياء ، والمقالات المسمومة تنم عن المقاصد السيئة التي يحملها كتابها والموعزون بها تحت ستار الغيرة على الوطن ومصلحه .

وتصورا الاثر الذي يتركه في النفوس ما يقدم صباح مساء من المقالات والاعخبار والدساتيس ومن التضليل والتخدير . فهل يستغرب ان يفقد الشعب ثقته بزعمائه وقادته ، وان يعتبرهم اسوا من يمشون به الى الهاوية ؟ ومع ذلك كله ، فلم يصب الشعب بزعة قاتلة ولا باضمحلال ثقته بالمستقبل . لكننا هل نستطيع التاكيد من ان هذه الدعاية اليومية لم تضعف من عزيمته البتة ؟ كلا . فمنح نشعر بالارتخاء في الشعور العام وبشيء من رغبة في التبديل — تبديل كل شيء : النظام ، والحكام ، والاحزاب ، والمجالس ، والحكومات ، والوجوه والاسماء . فلما اعلنت الوحدة في مطلع ١٩٥٨ ، ظن الناس ان الحال ستتبدل الى احسن . ولم يدر في خلدكم ان الامور ستزداد سوءا اكثر بكثير من ذي قبل ، الا في حقل الصحافة ، حيث الفى امتياز اكثر الصحف وفرض على القليل الباقي منها نوع من الرقابة لا تشبه اية رقابة في العالم . فزال عن الجرائد صفتها واصبحت صحفا بيضاء مطبوعة بالحبر الاسود ، لو تركت ووزعت بدون طبع ، لتمكن الناس من استعمالها والاسادة منها اكثر مما فعلوا وهي مشوهة بالحبر ! على ان الفائدة الوحيدة التي نالت البلاد من النظام الصحفي في عهد الوحدة هي التخلص من المهاترات والشتائم ، ونضوب الدس والتوجيه الاجنبى . الا ان مضار هذا النظام يتجلى في تخديره الراي العام واخذاء الحقائق عنه وتركه يتخبط في بحر الشائعات التي لا تطالها المراقبة ، وفي حرمان الشعب من مرافقة التطورات العالمية والاطلاع على ما يجري في البلاد الاخرى . فلي هذا من المضار ما لا ينكر . اذ اننا الان اشبه ما نكون بمرضى يعزله اهله عن تلقي الاخبار عما يجري حوله في العالم القريب والبعيد ، وذلك بداعي الخوف على صحته من فوران اعصابه ! وها ان جرائدنا المنتشرة في دمشق الان لا تفرق كثيرا عن زميلاتها التي كانت تصدر في اللاذقية او حماه ، بل هي ادنى منها سوية من حيث التوجيه الوطنى !

والان لنعد الى موضوعنا الاول ، وهو ان الصحافة وسيلة يستخدمها الاجنبى ، لنختبه بكلمة اعتذار للاصدقاء العديدين من المحررين واصحاب الصحف الذين ايدوا سياستي وحلوا معي لواء معارضة الاحلاف الاجنبية، وساعدوني في توجيه الراي العام نحو ما فيه مصلحته . فقد ذكرتهم مع سواهم، رغم الفوارق بينهم في الاخلاق والطباع . لكنهم مع الاسف كانوا مضطرين في بعض الايام العصية

الى غض النظر عن مصدر الاموال التي كانت تسد فجوة العجز عن ميزانية صحفهم .

ويلوم البعض الحكومات المحلية على انها قصرت في فتح مدارس صحفية ، كانوا المدارس تعلم الصحفيين حسن الخلق والنزاهة والعفة وسمو الادراك والوعي القومي ، او انها ترشدتهم الى التنظيم المالي الذي يؤمن للصحفي الربح بدل الخسارة في مهنته .
فهذه المدارس لا تنفع طلابها الا من حيث الطرق الكفيلة بالحصول على الاخبار واستنباط النتائج التي تسفر عنها الاحداث .

فعلة الصحافة عندنا في قلة مواردها الناجمة عن نقص عدد القراء وما يؤدي اليه من نقص المطبوع وندره الاعلانات . وقد يجيبك القارئ بأنه لا يجد في الجريدة ما يشفي غليله ويستحق الانفاق عليه ، ويتذرع التاجر او الصانع بقلّة انتشار الجرائد فلا يطلع على اعلاناته الا العدد اليسير بحيث لا تتكافأ اجورها مع ما تستجلبه من زبائن .

والحقيقة انها حلقة مفرغة : البيضة من الدجاجة او الدجاجة من البيضة ؟ فضعف الجرائد من حيث عدد محرريها ومخبريها ومراسليها ناشيء عن قلة موردها من البيع وهذا ناشيء عن فقر مواد الجريدة وعدم احتواء اعمدتها الابحاث والاخبار التي تستجلب القارئ .

فهل من وسيلة لربط هذه الحلقة والخروج بصحف غزيرة بالمواد ، وايجاد العدد الكافي من القراء والمعلنين لسد حاجة الصحيفة وحماية اصحابها من اغراء العميل الاجنبي او صاحب الغرض المحلي ؟ فمما لا شك فيه ان عدد الجرائد في سورية وصل الى حالة الاشباع او اكثر . ولو اقتصر هذا العدد على ثلاث او اربع جرائد في دمشق ومثلها في حلب وتمكن اصحابها من تاليف شركة او شركتين تأخذ على عاتقها اصدار هذه الصحف وتأمين موارد كافية لاصحابها ، لبات الرجاء معقودا بانتهاء هذه المعضلة التي لا ينحصر اذائها بمالكسي الجرائد ومحرريها ، بل يصيب سواد القراء والرأي العام ، وبصورة غير مباشرة ، الاخلاق ومستقبل البلاد السياسي .

وقد راينا ان هذه المهنة انتسب اليها عدد ممن لم ينجحوا في الحياة ، فجعلوا اصدار الصحف موارد رزق حلال او حرام . ثم اخذوا يهددون الناس بنشر ما خفي من اسرار حياتهم ، او حتى بسلوك

طريق الاختلاق ، وذلك ليقبضوا الاموال من المسكين الذي يقع في شباك سيدهم اليومي .

وما الفرق ، بالله ، بينهم وبين قاطع طريق يستترد احد الناس في ليلة ظلماء على طريق موحش ، فيستل خنجره ويهدده بالقتل اذا تمنع ذلك المسكين عن اعطائه ما يحمله من مال ؟

وكثيرا ما علق الوزراء والموظفون تحت مخالب ذلك الخفر من الصحفيين الجشعين الذين لا يردعهم ضمير — وكيف ذلك وليس لهم ضمير — من اختلاق الاكاذيب والافتراءات . وكان على الوزير او الموظف ان يختار اهون الشرين ، فيضحي بماله لحفظ سمعته من ان تلوكها حتى الاكاذيب . اذ ان الكذب المتواصل يفعل كالحقيقة . فهو يترك اثره ولو خثشا وضعفصة . وقد قال الوزير عبد القادر حاتم في احدى المحاضرات التي القاها في المعهد الصحفي بالقاهرة : « اكذبوا . اكذبوا . فلا بد من ان يعلق شيء من الكذب في آخر الامر ! »

وقد سار حكام القاهرة على هذه الخطة ، وهي الكذب على الناس . فملأوا خطبهم وحقول الصحف التي يشرفون عليها بالاخبار الملفة والدعاية لمشاريع وهمية ، حتى كاد الناس في المدة الاولى يظنون ان البلاد سوف ترفل بنعيم لا يعادله نعيم الدنيا والاخرة ، وحتى اعتقد الوزراء انهم اذا تعرضوا لهجوم الصحافة فمرد ذلك الى الوظيفة التي يشغلونها وليس لاشخاصهم صلة بها . وذهبوا الى جواز دفع غوائل الصحفيين من صندوق النفقات السرية ، ومنح ارباب القلم عطايا الدولة ورخصها وما الى ذلك من الفوائد ، كثرء الكتب السخيفة والعدد الوفير من « الدليل السوري » الذي كان يؤلفه او يجمعه محلي او مجموعة من الصحفيين . وكم من حملة قاسية وجهت الى وزير او مدير بسبب رفضه شراء هذه الكتب وتحميل خزينة الدولة ثمنها الغالي .

القاهرة وسيلة الكذب
على الناس

ولم يكتف اصحاب الصحف ببيع كتبهم وقبض الاشتراكات المروضة بمعد وانر ، بل راح بعضهم يعمل بالتجارة فيفوزو وزارة الاقتصاد الوطني ورئاسة الوزراء بطلبات رخص الاستيراد ، ووزارة المالية بالقطع النادر يبيعه فوراً في السوق السوداء . هذا ناهيك بالتنافس على الحصول على اكبر عدد من اعلانات الدولة . و اضاف بعض الصحفيين على تخصصهم مادة جديدة وينبوعا جديدا ، الا وهو انهم بحسب درجة صداقتهم او زلفاهم لدى الوزراء وكبار

الموظفين وصغارهم صاروا يراجعونهم من اجل قضايا فردية يقتضون من اصحابها اجرا لقاء مساعهم لدى ذلك الوزير او حتى ذلك الموظف . ويا ويل الوزير او الموظف الذي يرفض الشفاعة ويرد الطلب . فوزارته او دائرته تتفشى فيها الفوضى ، وتفوح منها روائح الرشوات ، ويداس فيها القانون . ولو كانت القضية التي جاء من اجلها ذلك الصحفي صحيحة وقانونية لما احتاجت الى تدخله ، بل كانت سارت سيرها العادي على ما يرتضيه صاحبها . لكن الالتباس يرد حينها يكون ثمة خروج على الحدود القانونية . وهو التباس مدعوم بتدخلات من له عند الوزير او الموظف حظوة من المحامين او زعماء الاحياء او الصحفيين او الاصدقاء او الاقارب . والغريب في طباع اكثر الناس في سورية انهم يفضلون ان تستقبلهم بوجه بشوش وان تكيل لهم الوعود الكاذبة وان تماطلهم وتسوف في قضيتهم على ان تصارحهم بالحقيقة ، من اول مرة ، وتفهمهم استحالة تلبية طلبهم لمخالفته القانون والنظام . وقد قال احد الاصدقاء عندما ابديت له اسفي لعدم اجابة طلب له : « اني صدمت بهذا الرفض ! » فسأله : « هل تفضل ان اعدك كذبا وان اماطلك ؟ » فقال : « نعم ! » فقلت : « لكنك ستعلق املك على اجابة الطلب وهو صائر الى الرفض في النهاية ، فتفوت عليك فرصة تشبيك باية صفقة قد تعود عليك بالربح اذا كانت ضمن الامكانات ! »

فاجابني بصراحة : « اننا نفضل المواربة والخديعة وجميع المواعيد الكاذبة على صراحتك القاسية . » فقلت له : « سواء لدي رضيت او غضبت . فانت حر في موقفك ، وانا حر في التقيد بمبادئ وعاداتي . »

الجزء الثاني، الوحدة مع مصر

الفصل الأول مقدمة عامة

عادت العروبة تدغدغ الازدهان وتملا الافكار وتشغل الدول الاوروبية بعد ان اندثرت على اثر غلبة الترك واستيلائهم على البلاد العربية وقضائهم على الدويلات التي بقيت من الامبراطورية العربية العظيمة . وكانت هذه العودة في مطلع العصر العشرين الحالي ، ترافقها في اولى خطواتها نزعة دينية اسلامية قام بحمل لوائها الشيخ جمال الدين الافغاني والايستاذ محمد عبده واتباعهما . الا ان هذه الرفاقة لم تدم طويلا ، فتأخر التائلون بالتدين واستمر اللاييك (العلمانيون) في طريقهم .

اما العوامل التي دفعت فكرة العروبة الى النشاط والتحرر من ربة الاثراك ، فاهمها بنظري تطور حالة العلم في البلاد العربية وانتشاره في المدارس ، وخاصة منها الفرنجية ، حيث كان الشباب يقرأون التاريخ فيطلعون على مفاخر اجدادهم العرب ومفوحاتهم واخبار دولهم التي رفعت لواء المدنية الاسلامية القريبة من سواحل المحيط الاطلسي حتى سهول الهند والصين . وكانوا في الوقت نفسه يتصفحون كتب التاريخ فيطلعون على حوادث واخبار الاقوام الاخرى التي بلغت من كاهلها نير العبودية فاصبحت مستقلة حرة . اصف الى ذلك انباء الجمعيات السرية التي اُسست في اوربا ، كالماسونية والكاربونارية وغيرها من المنظمات التي جاهدت في سبيل تخليص الشعب من ظلم الحكام المستبدين ، سواء كانوا مواطنين او غرباء .

وهكذا عمل هذا كله على انتشار فكرة التجمعات السياسية للسعي الى تخليص ابناء البلاد من الظلم والاستبداد .

ويدعي البعض بان بعض الدول الاجنبية وخاصة منها بريطانيا وفرنسا لعبت دورا ذا شأن في خلق هذه الروح . وهم يذهبون الى اكثر من ذلك ، فيزعمون ان جهودا واموالا صرفت

لحمل بعض القادة العرب على القيام بتلك التثبيثات . وينقصنا الدليل الساطع لتصديق هذه الادعاءات بمجموعها ، سوى ما تواتر من عطف الافرنسيين على الشبان السوريين واللبنانيين الذين كانوا يعتقدون الاجتماعات في باريس ويتصلون برجالات الافرنسيين السياسيين لنيل دعمهم للحصول على استقلال سورية ولبنان ، وسوى الجمعيات العربية التي قامت في مصر بنشاط ملموس ضد تركيا لنيل اللامركزية ، فلم يقابلها البريطانيون بالمعارضة او عدم الرضى .

ولنكتف ، اذن ، بالقول بان مصلحة بريطانيا ومصلحة فرانسا كانتا في جانب المطالب القومي العربية ، اذ كان تحقيقها يؤدي الى انهيار الكيان العثماني وتفتت تلك الصخرة الى كتل صغيرة يسهل على الطامعين فيها اقتسامها في ما بينهم . وهذا ما يفسر الدعم والمساندة اللتين كان يلتقاها بعض الشباب العرب في مساعيهم وجهودهم . واذا عدنا بالتاريخ الى مطلع القرن العشرين وجدنا ان الجهود المبذولة لهدم الكيان العثماني لم تكن مقتصرة على تلك الدولتين ، تحقيقا لمطامعها الاستعمارية في سورية ولبنان ، وفي العراق ومصر ، بل كانت ثمة منظمات اخرى تعمل في نفس السبيل وفي مقدمتها الصهيونية التي لم تنل من السلطان عبد الحميد الثاني ما كانت تطمح اليه من « وعد بلفور عثماني » بالسماح لها بشراء الاراضي في فلسطين وادخال المهاجرين اليهود اليها . ولا شك في ان للصهيونية ضلعا كبيرا في الثورة التي نشبت في بلاد الروم (مكدونيا) وقادها نحو النصر بعض رجال الجيش التركي والشباب الاتراك المنفقون . ولا ريب في ان نجاح جمعية الاتحاد والترقي التركية في الانقلاب الذي خلص تركيا من نير استبداد السلطان عبد الحميد كان في جلة العوامل التي دفعت بالشباب العرب الى سلوك السبيل المائل لتخليص بلادهم من حكم الاتراك .

ويقال ان بعض الزعماء العرب كان على اتفاق مع بعض زعماء الانقلاب العثماني على توحيد الجهود لقلب نظام الحكم السائد في الامبراطورية العثمانية ومنح الشعوب الراحة تحت علمها لامركزية واسعة تجعل من تركيا دولة اتحادية مؤلفة من الاجزاء العربية والارمنية والبلغارية . ويؤيد هذا القول ان احدى المنظمات العربية الكبرى العاملة في الحقل العربي ، اعني « جمعية اللامركزية العثمانية » ، لم يكن في برنامجها الاساسي اي تلميح

الى استقلال البلاد العربية ، وانما اقتصر على اللامركزية الادارية .
ولا يسعنا ان نؤاخذ اولئك المجاهدين على قصر آمالهم على
استجداء نوع من الحكم الذاتي لا يشبه مطلقا الاستقلال ، ولا ان
نحمل على اولئك الزعماء الذين كانوا يكتفون بالمناصب الوزارية ،
والمقاعد في مجالس الاعيان او النواب ، والوظائف من الدرجة
الثانية في دوائر الدولة . فمن يعرف ما كانت عليه قوة العرب في
ذلك الحين وقلة استعدادهم لحمل اعباء استقلال بلادهم والدفاع
عنه ، يدرك ان ذلك التواضع في المطالب والتنفذ لم يكن سوى
مرحلة من مراحل الجهاد في السعي الى قطف ثمراته النهائية ،
بعد ان تكون اللغة العربية عادت للانتشار في المدارس والدوائر
الحكومية ، وبعد ان يتغلب الشباب في المناصب الحساسة . اذ
بهذا يتاح القبض على الوسائل العملية لتحقيق الاهداف العليا .

ويجب ان لا يسهى عن بالنا ان نذكر ان في جملة العوامل الهامة
في دفع العرب الى المطالبة بحقوقهم والمناذاة بعروبتهم هو طور
الظلم والاستبداد الذي عاشت فيه الدولة العثمانية طوال فترة ارتقاء
السلطان عبد الحميد الثاني عرش الامبراطورية العثمانية . اذ ان
الفكر لا تشحذه الا الحاجة الى الحرية التي لا يعرف لذتها الا من
ذاق الظلم والاستبداد . وفضل عبد الحميد في ذلك كله انه سام
ابناء شعبه انواع العذاب ، فحبلهم على الثورة . ولو كان ساس
بلادهم بروح طيبة خيرة ، فارضى الناس واسعدهم ، لما كانوا قاموا
في وجهه ولظل العرب ، ربما حتى الان ، ضمن الحدود التركية .

رغبنا في الرجوع الى الامس الذي بزغت فيه شمس العروبة
بعد ليل طويل ، لنحلل الظروف والملابسات التي رافقت ذلك
الاشرار ، دون ان نسمى الى تعداد الاحزاب والجمعيات التي
كان لكل منها النصيب الخير في ذلك ، وما قامت به كل واحدة منها .
فهذا شأن الذين اسهموا في ذلك العمل ، اذ انهم ادرى بذلك واعلم
من سواهم .

على انه لم يكن لنا بد من هذه العودة الى مطلع العصر
الحاضر لنذكر كيف تطورت فكرة العروبة من المطالبة باللامركزية ،
الى المطالبة بالوطن العربي ، الى المناذاة بالوحدة العربية بعد ان
تفرقت البلاد دولا وامارات، ثم الى تحقيق الوحدة بين مصر وسورية .

العروبة من المطالبة
باللامركزية المنسية
الى المناذاة بالوحدة

فبعد ان دب اليأس في نفوس الشبان العرب من امكان التفاهم مع سادة الامر في استانبول على منح البلاد العربية حكما ذاتيا ، وبعد ان انفجرت الحرب العالمية الاولى ، وشفق الاتراك من شنقوا من الزعماء العرب وشردوا عائلاتهم الى بلاد الاناضول ، بدأت البقية الباقية تعمل على استقلال البلاد العربية . وكان ذلك على الاخص ، بعد ان قام الشريف حسين ، صاحب الحجاز ، بثورته المعروفة في ١٩١٥ واعلن نفسه ملكا على العرب وتبادل مع « ماكماهون » البريطاني تلك الكتب التي اعتبرها الملك وثيقة الاعتراف بملكه وباستقلال العرب حتى كليكي . وجرى ذلك بينما كان سايكس وبيكو يعقدان المعاهدة المعروفة باسميهما ، القاضية بتقسيم البلاد العربية الى مناطق نفوذ لكل من بريطانيا وفرنسا .

وانتشرت فكرة الاستقلال في البلاد العربية انتشارا ساعد في انتصار الحلفاء على الاتراك ودخول الامير فيصل الى سورية واستلامه زمام الامر فيها . الا ان الفرنسيين لم يقبلوا التسليم بما كان يطالب به الامير وتحججوا بمعاهدة سايكس - بيكو ، مطالبين بلبنان كمناطق نفوذ مباشر وبسورية كمطقة انتداب . وساند الانكليز الحسين ووعدوه بما وعدوا ، ثم اهلوه بعد ان قضاوا وطهرهم منه ، فلم يعد ذا مائدة لهم . وهكذا فعلوا بالامير فيصل . اذ ظلوا يحمونه على المطالبة باستقلال سورية حتى حصلوا من كليمانصو على التنازل لهم عن الموصل . فبرد حماسهم نحو فيصل ، واوصوه بالتفاهم مع كليمانصو ، واضطروه الى قبول اتفاق يتضمن انتداب فرنسا على سورية .

الا ان الامير فيصل لم يتمكن من الحصول على موافقة الساسة السوريين على اتفاقيته مع كليمانصو ، فعدل عنها وبدأ بمناوشات عقيمة مع الجنود الفرنسيين ، الى ان تلقى ذلك الانذار المشؤوم الذي وجهه اليه الجنرال غورو في الرابع عشر من تموز ١٩٢٠ . وسمى فيصل لحمل الناس على الرضوخ ، الا ان الحماس الشعبي المتأجج منعه للمرة الثانية من سلوك سبيل اهون الشرين ، فاضطر الى حشد الجنود على الحدود السورية - اللبنانية ، بشكل جماهير غير منظمة ينقصها السلاح والقيادة ، فكانت كارثة ميسلون التي قضت على فكرة الاستقلال طوال خمس وعشرين سنة .

وهكذا انتهت الحرب العالمية الاولى بانتهيار الامبراطورية العثمانية وتقسيم البلاد العربية الى اجزاء عديدة . فكان نصيب

البريطانيين مصر وفلسطين وشرق الاردن والعراق ، حيث بسطوا نفوذهم مباشرة ، الى جانب عمان والمحميات والكويت التي تركز نفوذهم فيها اكثر من ذي قبل . اما الافرنسيون فاكثفوا بسورية ولبنان ، بعد ان تنازلوا عن الموصل وكليكي ارضاء للانكليز والأتراك . وظل الحجاز ونجد تحت سيطرة الهاشميين والسعوديين في ظل النفوذ البريطاني ايضا ، الى ان ابتلع القوي الضعيف فزال عرش الهاشميين في الحجاز . وبعد ان اتفق العرب من الفيبوبة التي اصابتهم على اثر كارثة استيلاء الدول المستعمرة على بلادهم واقامة نظام الانتداب ، اصبح شغلهم الشاغل وهدفهم القريب اعادة توحيد هذا الكيان ، ظنا منهم ان في الاتحاد قوة ، وان العرب لا يقدرّون على الوقوف تجاه الاجنبي الا عن هذا السبيل . وهكذا قامت فكرة الوحدة العربية .

ثمة رجال من كبار مفكري العرب لا ينظرون الى الوحدة الا كسلاح يحاربون به المستعمر والاجنبي . وهم يظنون ان الظرف الحاضر خلّو من النزعات الاثلية الضيقة التي تجعل السوري ، مثلا ، يعالج اية قضية عامة من حيث الوجهة السورية فحسب ، بينما يعالجها العراقي او المصري او اللبناني من زاوية خاصة لا تماثل غيرها . وهم بذلك ينسون ان ربع قرن من السنين التي قضتها البلاد العربية تحت نير الانتداب والنفوذ الاجنبي ، خلقت في كل بقعة عربية شخصية خاصة يختلف طابعها وطرز تفكيرها وصالحها الاقتصادي ورتبتها وعلمها عن مثلتها في كل من الاقطار العربية الاخرى . فجمع هذه المتناقضات والاختلافات على صعيد واحد ، يطبق فيه على كل فرد نظام واحد في الحقوق والاقتصاد والتربية ، لا يؤدي الى نتيجة سارة . ومثل ذلك كمثل قيادة جيش اوصت لافراده بلباس ذي قياس واحد ، بحيث ان الجندي البدين لا يسهه اللباس الصغير ، واما الجندي النحيل فلبسه فضفاضا مضحكا .

لكن من يعارضون هذا الرأي لا يستهدفون الوحدة نفسها . فهم يرون ان الاحوال ليست مهيأة لها بعد ، بحيث يخشى على الوحدة من ان تصاب بصدمة تزعزع اركانها وتفقد ثقة الناس بها . لذلك فهم يفضلون الانتظار ، ريثما يتقارب ابناء الاقطار العربية في ما ذكرناه من الفوارق ، الى حد لا يعود الخطر كبيرا . حتى اذا ما وصل شعبان عربيان الى نقطة التلاقي ، عمدا الى الاتحاد فورا . وهكذا

تتحقق الوحدة الكاملة على التوالي ، دون هزات ومخاطر .

أما اصحاب الراي الآخر ، فيؤثرون الاسراع في التنفيذ . وهم يعتقدون ان الانتظار يؤلف خطرا اكبر ، وان الافضل ان تتحد الدول العربية ، رغم تلك الفوارق . ذلك ان الزمن كفيل بازالتها وبتأمين الاستقرار على نحو ما ، وكيفما كان الحال .

ولكل من الرايين وجاهته وحججه الصحيحة . الا انني شخصا من القائلين بالراي المتشد ، على ان يكون الاتجاه العام في كل دولة عربية يرمي الى ازالة الفوارق وتقريب التباعد ، حتى تصل المجموعة العربية في اسرع ما يمكن الى الوحدة الصحيحة الكاملة .

غير ان هنالك ، الى جانب اصحاب هذين الرايين ، من يرون ان في تحقيق الوحدة بين بلدين عربيين تخلصا من حكم يشكون من شدته عليهم . فهم يفضلون الاندماج بالبلد الآخر ، ولو زالت معالم سيادة بلدهم وانصوت تحت سيادة البلد الآخر . وهناك آخرون يتسلحون بفكرة العروبة تحقيقا لمطامع ذاتية في السيادة والسلطان ، سواء ساءت حالة البلاد ام تحسنت . ولا يعدم الامر مريقا من الخونة خدام الاجنبي لا راي لهم خاص ، غير ما يوحى به اليهم او يؤمرون بتبنيه . وهؤلاء اشد خطرا على البلاد من سواهم .

ثم ان في العرب من يقول بان الافضل للبلاد العربية ان يكون اجتماعها عن طريق الاتحاد الفدرالي الذي يحفظ لكل قطر شيئا من شخصيته وطابعه وسيادته ، الا في الاجزاء التي لا يمكن فصلها كالسياسة الخارجية والجيش .

أما انا فاري ان تترك الحرية الصحيحة لكل شعب عربي في اختيار الوحدة او الاتحاد ، الى ان يكفل الزمن تطور العلاقات بين شعوب الامة العربية على النحو الذي ينسجم اكثر من سواه مع مصلحتها ومؤددها .

ومهما كان الامر ، وسواء اتحدت الامة العربية في وحدة كاملة او اتحاد فيدرالي ، او في مزيج من النوعين معا ، فالهم هو ان يكون الحكم فيها ديموقراطيا بضمن الحريات العامة ، ويستتبط الحلول من واقع الحال ومصلحة البلاد ، بعيدا عن الاستبداد والظلم ، وان يدعمه مجلس نيابي ومجلس اتحادي لا يسود انتخابهما تزوير او اكراه .

المصل الاول : مقدمة عامة

وعلى اي حال ، لا يجوز لنا ان ننسى الاصابع الاجنبية التي تلعب . فالدول الكبرى لا تنظر بعين الارتياح الى قيام دولة عربية كبرى في ادق مركز استراتيجي في الشرق ، تملك منابع النفط العنية وتسيطر على طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية . ومصيبة العرب مع اولئك الاتوام ، هي انهم مقيمون في هذه المنطقة ، فلو انهم كانوا ساكنين في مجاهل افريقيا او آسيا او استراليا ، لكان الامر على حكام الدول الكبرى ولتركوهم وشأنهم . لكن كيف يطبقون ان يأتي رجل كعبد الناصر ، فيستولي على شريان التجارة الرئيسي في اوربا وآسيا واستراليا ، وهو قناة السويس ، وكيف يتقبلون ان يجرؤ سوري على منع تدفق النفط من العراق الى الساحل السوري ، فتعاني اوربا ازمة محروقات خانقة ؟ وكيف يسكتون عن استمرار الدول العربية على مساندة الثورة الجزائرية التي تهدد فرنسا بحرمانها من النفط الذي اكتشفته فيها ؟ وكيف لا يعارضون حكومات عربية اختطت لنفسها سياسة الحياد وعدم الدخول في احلاف عسكرية وتحرم الدول الغربية من حق استخدام بلاد الشرق الاوسط كقاعدة عسكرية في حربها مع الاتحاد السوفييتي ؟

فذلك الدول لا تكف عن خلق المؤامرات ضد كل حكومة لا تقع فريسة احابيلها . فهل يعقل ان لا تقاوم تلك الدول فكرة الوحدة العربية التي اذا ما تحققت كانت اكبر خطر على نفوذها وسياستها ، باعتبار ان الدولة العربية الكبرى لا يمكن ان تنحاز الى احد الفريقين العالميين المتنازعين ، بل هي تهدد الفريق الذي يعادياها بالعمل ضده . صحيح ان مستر ايدن شجع ، في الحرب العالمية الثانية ، تأسيس وحدة عربية ودفع النحاس باشا الى عقد سلسلة من الاجتماعات مع اعضاء الحكومات العربية لجس نبضهم والاطلاع على آرائهم ، فولدت جامعة الدول العربية الكسيحة المشوهة التي كانت عالة على العرب ، واحد اسباب فشلهم المتصلة الحلقات .

اما ان يكون ايدن مخلصا للعرب في نصحه ، فهذا امر تنتقسه البراهين . فبريطانيا لم تخلص يوما لدولة او لقوم . فهي تنظر الى الامور بحسب ما يتفق مع مصلحتها . وكان ايدن يعلم ضعف العرب ويعلم ان جمع الضعفاء لا يجعلهم منهم قوة (نظرية جمع الاصفار) . لكنه اراد ان يبدو في موقف المؤيد لاهداف العرب القومية ، الدافع عن حقوقهم ومصلحتهم . فاذا تحققت فكرة الوحدة ، اشرف عليها وسيطر عليها ، بعد ان يكون ابعد النفوذ

الافرنسي عن سورية ولبنان . وبذلك يستتب الامر لبريطانيا على مجيوع البلاد العربية ، من مصر الى السعودية واليمن وفلسطين والاردن وسورية والعراق ولبنان .

واكتفت السياسة البريطانية ، حينئذ ، بتأليف جامعة الدول العربية ، مقتنعة بأن حكام الدول العربية ، ملوكا وامراء ورؤساء جمهوريات ، هم جميعا تحست نفوذها : فاروق ، وعبد العزيز السعود ، وامام اليمن يحيى ، والامير عبد الله ، والوصي عبد الله ، وشكري القوتلي ، والشيخ بشارة الخوري ، ناهيك بامراء الامارات العربية الصغرى كالكويت والبحرين وغيرهما .

ولم تطلب بريطانيا ، في ذلك الوقت ، من الحكومات العربية توقيع معاهدة دفاع مشترك ، لا خوفا من الرفض — فالحكام الذين عددهم كانوا كلهم في قبضة يدها — وانما اكتفاء منها ميولاتهم المعروف ، الذي كان يعززهم على عروشهم وكراسيهم . اضف الى ذلك ان خطر الاتحاد السوفيتي لم يكن ظاهرا كما هو الآن . وهكذا قنعت بريطانيا وارتضت ببقاء جنودها وقواعدها العربية في مصر والاردن وفلسطين والعراق والامارات العربية الصغرى ، وبخيلة سان جورج في سائر الدول العربية .

وكان اطمئنانها يزداد قوة بما كانت تدسه بين الرؤساء العرب من الفساد ، وما تقيمه بينهم من اسباب الكراهية المتبادلة ، وما تبخره من بذور الشقاق كالحلاف المائلي الهاشمي — السعودي ، وفكرتي سورية الكبرى والهلل الخصب . فهذه الانشغالات كانت كذيلة بعدم جمع كلمة الزعماء العرب ضدها ، ومؤدية الى ارتعائهم على اعتبارها ، ناشدين السند والمعونة .

وقد اضاع العرب في ١٩٤٣ فرصة لا تعوض لتحقيق فكرة الوحدة العربية . ولم يكن سبب ذلك سوى الكره المتبادل بين القوتلي ونوري السعيد وعبد الله ، وبين عبد العزيز السعود وآل هاشم ، وطبع فاروق بالخلافة والسيطرة على زعامة العرب ، وحلم عبد الله بالعودة الى مكة لاستعادة ملك ابيه الذي اختصه السعوديون ، ومناورات رياض الصلح وعبد الحميد كرامي ومبالأتهما المسيحيين للحفاظ على مركزيهما في لبنان .

وكان القوتلي يخشى فكرة سورية الكبرى لانها تسلبه رئاسة الجمهورية السورية ، كما كان يقاوم فكرة الهلال الخصب للسبب نفسه . وهكذا قس على سائر الملوك والرؤساء .

محبية الامة حكامها

والآن ، في ١٩٥٨ ، لم يبق على سدة الحكم احد من الذين ذكرناهم . فقد حل محلهم عبد الناصر والملك سعود والامام احمد وعبد الكريم قاسم والملك حسين والرئيس فؤاد شهاب . وهكذا تبدلت الوجوه كلها ، باستثناء امراء العرب الثانويين كأمير الكويت ، فهل تبدلت العقلية عند هؤلاء الجدد ؟ اللهم لا ، بل سادت النوايا وظهرت الخلافات علانية وتبدل الصراع السلمي الى صراع حربي بين الدول العربية . فارتاحت الدول الاجنبية واطمأنت اسرائيل الى ان اعداءها في شغل شاغل عنها ، يأكلون بعضهم بعضا كسباع الغاب . وهل تبشر هذه الاحوال بقرب تحقيق الوحدة المنشودة ؟

اما الامة ، فوالله ان طينتها طيبة وقلوب ابنائها عامرة بالوطنية . فقد قابلت نداء الزعماء في السنين الاربعين الماضية بكل اندفاع وتфан . وهي كذلك حتى الآن ، غير انها اصبحت مرات عديدة بصدمات نفسية وبخيبة آمال ناجمة عن انحراف الزعماء الذين اسلمت لهم قيادتها ، وسوء سياستهم وادارتهم ونزعاتهم الخاصة واسترسالهم وراء اهوائهم . فلم يعد عجيبا ان ترى عند القوم ثقة مقيدة وانكاشا وحيرة .

ومن عاشر الاندفاعات الشعبية منذ ١٩١٨ حتى اليوم ، يجد فرقا ملموسا بالحماس الذي كان تلقائيا آنذاك ، فاصبح اكثره منظما ومدفوعا الآن . واذا كان لا يزال ثمة حناجر تصيح هاتفة باسم زيد او بكر ، في اثناء خطاب يلقيه ، فانك لا ريب تلحظ ان تلك الهتافات تستمر بدون توقف ، لملا تكثر بسباع محوى الخطاب وادراك مراميها !

وكثيرا ما نسمع في الاذاعة صوت الزعيم يسترسل في خطابه ، والقوم غير واعين ، يرسلون الهتاف تلو الهتاف ، والصيحة تلو الصيحة ، كأن الزعيم ساكت متوقف عن الكلام . ويدلنا ذلك على ان الناس مدفوعون بقوة متحركة سابقا لم تفقد بعد قوة دفعها . والحقيقة ان الشعب زادت فيه الناحية العلمية وتناقصت الامة قدرا محسوسا . اما من حيث الخلق الحميد ، فلم يسمح له الانتداب ، او عدم الاستقرار السياسي بعد الاستقلال ، بان تزداد مبادئه . وعلى كل حال ، فان الشعب العربي افضل من حكامه . ولم يكف الاستعمار بتقسيم البلاد العربية الى دول وامارات ، فقامت لفرنسا بتجزئة سورية الى دول ومقاطعات . فباستثناء لبنان الذي شطرته عن سورية وضمت اليه اربعة اقصية كانت تابعة

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

لولاية الشام ، اوجدت في دمشق دولة لها علم خاص وحاكم سوري . وكذلك الامر في حلب . اما في جبل الدروز وفي جبل العلويين ، فاسست في كل منهما ادارة مستقلة يرأسها حاكم امريسي . وبعد ان كان العرب ينشدون وحدتهم الكبرى ، اصبحوا يجهدون لاعادة وحدة الجزء الواحد . وقد استمر هذا الجهد لاعادة الوحدة السورية منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٤٥ ، حينما زالت المعالم الاخيرة لهذه التجزئة .

ولئن ظهرت في ١٩٣٢ حركة لتوحيد العرشين ، اي عرش الاردن وعرش العراق ، برئاسة الملك فيصل ، فلم تكن تلك الحركة الا ومضة برق لم تلبث ان انطفت .

وفي ١٩٤٨ ، بدأت فكرة الهلال الخصيب تنتشر بفضل دعم البريطانيين . فبرز المشروع نوري السعيد ونادى به ، ثم اخذ يعمل له بالاتفاق مع جماعة حزب الشعب في سورية ، على اساس ضم سورية والعراق في اتحاد فيدرالي . وبعث رشدي كيخيا وناظم القدسي نائبا لحلب ورفاقهما مذكرة الى شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية يطلبون منه فيه العمل على تحقيق فكرة الاتحاد . وعندما عسدت من باريس في كانون الاول ١٩٤٨ ، مكلفا بتأليف الوزارة ، اعتذر ناظم القدسي وعدنان الاتاسي عن الاشتراك فيها باسم حزبهما ، لاني رفضت ان ادمج هذه المذكرة ببرنامج الوزارة . وفي ١٩٤٩ ، قدم القدسي ، بصفته وزيرا للخارجية ، مذكرة الى الجامعة العربية دعا فيها الى اقامة اتحاد فيدرالي بين سائر الدول العربية .

الهلال الخصيب
والاتحاد السوري
العراسي

واستمر ابرز رجالات حزب الشعب ، بالاتفاق مع اركان الحزب الوطني الذي عدل دستوره وجعله ملكيا ، يعملون على تحقيق الوحدة او الاتحاد بين العراق وسورية حتى ١٩٥٦ ، حينما سبق اكثرهم الى المحاكمة وحكم عليهم بالاعدام . وقد خففت هذا الحكم ، شفقة منى على المحكومين وعائلاتهم .

وقد كشفت المحاكمات التي جرت في بغداد في ١٩٥٨ المؤامرات التي كادت تقع سورية فريسة لها ، على يد نوري السعيد واتباعه ، وبعض النواب السوريين وكبار رجال السياسة فيها .

ولم نأخذ على هؤلاء الا انهم كانوا اجراء للاستعمار ، واقامهم كانوا سيؤدون بسورية الى الانضواء مع العراق تحت نفوذ بريطانيا . ولولا ذلك لما كان لنا اعتراض على اقامة اتحاد او وحدة

الفصل الاول : مقدمة عامة

مع العراق ، بعد ان يكون قد نفّض عن كاهله كابوس المعاهدة البريطانية وقضى على نفوذ الانكليز فيه . واذا سبرنا غور اغراض رجالات حزب الشعب لا نجد في صميمهم ، عندما سمعوا الى الوحدة مع العراق وعندما قبلوا بالوحدة مع مصر ، الا الرغبة في التخلص من رجال الحكم في سورية ومن نفوذ قادة الجيش فيها ، هذا الجيش الذي كانوا يعتبرونه عثرة في طريق وصولهم الى كراسي الحكم . فلم تكن العروبة ، اذن ، ولا الحرص على امانتي البلاد العليا الهدف الحقيقي لتشبثاتهم ، بل كانت الكراسي الوزارية والمنافع الشخصية التي حرموا منها ، فراحوا يلتمسونها من العراقي والمصري . وهكذا قبلوا بتنازل سورية عن كيائها وقضوا على ما وصلت اليه من ازدهار ورفعة ، حتى يبعدوا عن الحكم اشخاصا اعتبروهم اعداء لهم ، وحتى يقصوا رجال الجيش السوري عن التدخل في سير الامور السياسية . وبذلك يزيلون العقبات التي كانت تقف في وجه الخطط الاستعمارية ومؤامرات بريطانيا والولايات المتحدة لسيطرت نفوذها على الشرق الاوسط . وقد اعترف امامي كثير منهم بصحة هذه الاقوال ، وخاصة رشاد جبيري الذي اعلن في زيارة كنت اقوم بها لدولة جيميل مردم ، انهم تخلصوا من التجمع ومن نفوذ العسكريين . اما التجمع الذي تصده ، فهو التكتل النيابي الذي اوجدناه في ١٩٥٧ من نواب الحزب الوطني وحزب البعث الاشتراكي والنواب المستقلين ومن النائب الشيوعي خالد بكداش . وذلك لكي نبعد عن الحكم جماعة حزب الشعب المتأمرين مع الاجنبي ونقصيهم عن المراكز التي كانوا يخاصمون بها حلفنا مع مصر والسعودية ويعملون على ايقاعنا في احابيل نوري السعيد وعبد الاله . حتى اذا ما تم لنا ذلك سارت الدولة على سياسة الحياد الايجابي وابتعدت عن سياسة التبعية للدول الغربية .

وكان رشدي كيخيا ، زعيم حزب الشعب ، اعلن عن استقالته من مجلس النواب وظل متواريا عن اجتماعات المجلس اكثر من شهرين ، الى ان كانت جلسة ٥ شباط ١٩٥٨ التي وافق فيها المجلس على الوحدة مع مصر . فجاء رشدي كيخيا وتبوأ مقعده اظهرا لتأييده الوحدة التي لم ينسجم معها الا لاعتقاده انها الطريق الوحيد لتخليص حزبه من برائن الجيش ومن البقاء في المعارضة ، وذلك رغم ما يكنه هو وجماعته من كراهية لمصر ولعبد الناصر ، وما كان يعمل له من الوحدة مع العراق منذ ١٩٤٨ .

ولم يكن الاخوان المسلمون اقل من جماعة حزب الشعب تحمسا للوحدة ، وذلك للسبب نفسه وللأغراض نفسها . وهكذا قتل عن اكثر رجالات الحزب الوطني وجماعة العشائر ومن يلوذ بهم .

ولا ريب في ان الانقلاب الذي قام به حسني الزعيم قيلة
كانوا مقدوا الامل في تصديق مجلس النواب على مشروع مد انابيب شركة « التابلاين » عبر البلاد السورية . اما الافرنسيون فكانوا يريدون التخلص من حكم اجلاهم عن سورية ويرغبون في اقامة عهد برناسة زعيم آخر كحسني الزعيم يستطيعون شراءه بالمال لتنفيذ اغراضهم السياسية والاقتصادية .

مصر تقاوم الاتحاد

وارد الانكليز ان يجربوا حظهم مع حسني الزعيم ، لعلهم يجروه الى الاتحاد مع العراق ، فيحققون بواسطته ما فشلوا في تحقيقه مع شكري القوتلي . فبعثوا بنوري السعيد الى دمشق ، بعد يومين من قيام الانقلاب ، لكن ارتباطات حسني الزعيم مع الامريكيين والافرنسيين كانت اوثق مما ظنه البريطانيون . فرجع نوري السعيد الى بغداد خائباً .

وفي الوقت نفسه ، بعث الملك عبد الله برسالة ودية الى حسني الزعيم مع عبد القادر التل ، يستدرجه فيها الى تبني فكرة سورية الكبرى . الا انه فشل ، بدوره ، لان الافرنسيين كانوا يعارضون هذه السياسة .

اما الملك فاروق ، فاسرع الى دعوة حسني الزعيم اليه ، واخما تحت تصرفه طائرة خاصة . ثم استقبله بنفسه في مطار انشاص واركبه معه في سيارته التي قادها بنفسه . ولينصور القاريء عنجهية حسني الزعيم واعتزازه بنفسه ، عندما وجد نفسه الى يمين ملك مصر ، كئد له . حسني الزعيم هذا ، الذي ظل ثمانين سنين يشكو العوز والفقر ، ويلبس الحذاء بدون جرابات ، والذي كان يلعب القمار فيخسر ما في جيبه . فليسحب مسدسه ويهدد اللاعبين ويسترجع امواله .

نعم ، تصوروا هذا الوصولي وهو يجلس امام فرعون مصر ويبحث معه شؤون سورية . ثم يقضي ليلته في احد الاسرة الملكية في انشاص ، محتلى به احتفاء الملوك ، وقد محضه فاروق الصطف الاخوي ووهبه مختلف انواع العطايا والاحسان . وكان هذا كله

الفصل الاول : مقدمة عامة

لكي يحصل فاروق وحكومته على وعد الزعيم بعدم الارتواء في احضان الوحدة مع العراق . وهكذا نامت هذه الفكرة طوال حكم الزعيم الذي دام حتى الثالث عشر من آب ١٩٤٩ .

الا ان فكرة الاتحاد نامت ظاهرا . ذلك ان الانكليز لم يغفلوا عنها وظلوا يسمعون لدى ضباط الجيش السوري حتى تمكنوا من الحصول على تأييد فريق منهم ، هب في صباح الثالث عشر من آب ١٩٤٩ الى الهجوم على دار حسني الزعيم ، فدخلها عنوة واقتاده بقميص النوم - كما امر الزعيم في الانقلاب الاول باقتيادي - الى المزة ، حيث اعتمد مع رئيس الوزراء محسن البرازي رميا بالرصاص . وتنفس الناس الصعداء حين سمعوا في اذاعة الصباح نبأ الانقلاب واعدام الزعيم . وظن اكثر القوم بأن ذلك لا يخرج عن كونه تحريرا للبلاد من ظلم الطاغية واعادة الحياة الدستورية والحرية . ولم يخطر ببالهم ما انطوى عليه الانقلاب من مسمى بريطاني لازاحة الرجل الذي رفض ان ينصاع لسياستهم ، بل اتبع سياسة مناوئتهم .

وقد تناولت عهد الحناوي - اي اللواء الحناوي الذي خلف حسني الزعيم في قيادة الجيش وكان الآلة المفضلة للضباط ولزعماء حزب الشعب الذين سيطروا على الحكم حتى انقلاب الشيشكلي الاول - ببحث مستفيض في مكان آخر من هذه المذكرات . فاكثني هنا بذكر الحوادث الهامة التي بدت للعيان حتى اواخر كانون الاول من العام نفسه :

رفض رجال الحزب الوطني الاشتراك في الحكم بسبب امتناع الشعبين عن اعادة مجلس النواب المنتخب في ١٩٤٧ مع الاوضاع السياسية كما كانت عليه قبل انقلاب حسني الزعيم . وكانت حجتهم في ذلك واهية ، اذ انهم اشتركوا في الاستفتاء الذي اجراه حسني الزعيم ، وانتخبوه رئيسا للجمهورية عن رضى وقبول ، ومنحوه حق اصدار دستور جديد . فكيف يجوز لهم بعد ذلك المطالبة باوضاع سبقت كل تلك الحوادث ؟ انهم ادركوا مصيرهم الخاسر في انتخابات جديدة ، بعد ان اتضح للشعب سوء ادارتهم قبل الانقلاب وممالاتهم حسني الزعيم . ولذلك تشبثوا بعودة ذلك المجلس النيابي الذي كانت تدین لهم اكثريته ، فلا يتعرضون لفشل محقق في انتخابات جديدة . الا ان جماعة حزب الشعب رفضوا طلب الحزب الوطني ، فايدتهم في هذا الراي واشتركت معهم في

مثل حزب الشعب
في محاولات الاتحاد
مع العراق

الحكومة التي فيها هاشم الاتاسي .

وسرعان ما ظهرت نوايا رشدي كيخيا وناظم القدسي بشأن الاتحاد مع العراق . وايدهم في ذلك هاشم الاتاسي ، رئيس الحكومة ، والوزراء عادل العظمة وميضي الاتاسي وميشيل عفلق وسامي كباره ، اي ما عدا اكرم الحوراني الذي كان يشترط إلغاء المعاهدة العراقية - البريطانية . وكان ضباط الجيش النافذون يؤيدون هم ايضا الاتحاد ويعملون للاسراع في تحقيقه .

وذهب ناظم القدسي الى القاهرة لحضور اجتماع مجلس الجامعة العربية . وهناك حاول مع نوري السعيد ان يحصل على تأييد مندوبي الدول العربية . الا ان المصريين والسعوديين واللبنانيين تكللوا ضده وسعوا لعرقلة مساعيهم باقتراح مشروع الضمان الجماعي . فمن شأن هذا المشروع ان يسد في وجه القدسي ونوري السعيد باب التخوف من اسرائيل . ذلك لانه ينص على وجوب تعاون الدول العربية في سبيل الوقوف تجاه اي اعتداء يهودي . وقال اصحاب المشروع للقدس : « ما بالك لا تقبل مشروع الضمان الجماعي الذي يجعل كل الدول العربية الى جانبك وترجح مشروع الاتحاد مع العراق الذي لا يضمن لك سوى العراق ؟ » وقد رويت في فصل سابق من مذكراتي هذه كيف دعي مجلس الوزراء السوري الى الاجتماع لقرار مشروع الاتحاد والابراق لناظم القدسي بابلاغ ذلك الى مجلس الجامعة العربية ، وكيف اني عارضت ذلك وعرضت استقالتي من الوزارة ، فطوي البحث وعاد القدس من القاهرة بعد ان اضطر الى الموافقة على تأليف لجنة لدرس مشروع الضمان الجماعي .

وهكذا فشلت فكرة الاتحاد مع العراق حتى في العهد الذي اقيم خصيصا لتحقيقها . فلم يسع الضباط والشعبيون الا ان ينتظروا الانتخابات العامة التي قرروا اجراءها لتأليف جمعية تأسيسية تضع للبلاد دستورا جديدا يفسح المجال للاتحاد مع اية دولة عربية ويبيح للحكومة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك ،

وجرت الانتخابات - رغم مقاطعة الحزب الوطني لها - وحاز الشعبويون ، بطبيعة الحال ، على الاكثية التي ينشدونها . فوضعوا مشروع دستور مؤقت يحوي ، على الاخص ، مواد مختصرة منها :

١ - ايجاد منصب رئاسة الدولة . وهم لم يسموها جمهورية

لأنهم كانوا في الواقع يريدون القضاء عليها بتحويلها الى ملكية يهدونها الى الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق .

٢ - منح الحكومة صلاحيات التشريع . وهم بذلك قبلوا ما كانوا في السابق يعارضونه ، وهو استيلاء السلطة التنفيذية على حقوق السلطة التشريعية ، خصوصا في ١٩٤٦ . والمضحك في ذلك انه لم يخطر في بالهم ان هذه الصلاحيات التشريعية المعطاة للحكومة سوف تستعملها الحكومة التي ترأستها . ذلك ان الحكومة التي الفوها - عقب انتخاب هاشم الاتاسي لرئاسة الدولة - برئاسة ناظم القدسي اصطدمت في اول يوم ولادتها بالضباط الذين رفضوا التعاون معه ، وذلك اثر الانقلاب الذي تزعمه اديب الشيشكلي . ولم يكن من سبيل للخروج من الازمة الا اختياري لتأليف الوزارة ، باعتباري محايدا . هذا مع العلم بانني لم اكن كذلك ، وانما كنت معارضا لفكرة الاتحاد مع العراق ، كما كان معروفا لدى الجميع . وكان هدف الحركة العسكرية التي التقت القبض على الحناوي ومعاونيه الحؤول دون الانضمام تحت قيادة الجيش العراقي .

ويمكن ان يقال ان للفرنسيين ، وربما للامريكيين ايضا ، ضلعا في اثارة ضباط الجيش على الحناوي وجماعته ومعاكسة مشروعهم الاتحادي . ولم تشبه حركة الشيشكلي حركة حسني الزعيم ، في السنين الاولى على الاقل الا في السياسة الخارجية ، من حيث دعم الجانب الفرنسي - الاميركي لحسني الزعيم واديب الشيشكلي ، ودعم الجانب البريطاني للحناوي وحزب الشعب .

وقد انتقم العراقيون والبريطانيون من اديب الشيشكلي عندما اثاروا عليه في ١٩٥٤ حركة معادية في جبل الدروز ، وراحوا يمدون رجال الحزب الوطني وحزب الشعب وبعض النواب المستقلين وبعض الضباط بالمال والذخيرة والاسلحة لاثارة الفتن وابعاد الشيشكلي عن الحكم المعادي لهم . فقبض مئات الالوف من الليرات السورية كل من عدنان الاتاسي وصبري المسلي ومعروف الدواليبي وحسني البرازي وسامي كباره ومنير المجلاني وغيرهم من الكبار والصغار ، مدنيين وعسكريين . ووضع هؤلاء مذكرة بالمطالبة بالحياة الدستورية وبمجلس ١٩٤٩ . واتفق شكري القوتلي مع هاشم الاتاسي ، فتنازل الاول للثاني عن رئاسة الجمهورية واعترف بدستور ١٩٥٠ . ولم يبق في البلاد الى جانب الشيشكلي سوى عدد ضئيل من النقباء في الجيش وجماعة حزب

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

التحرير الذي انشأه وانضم تحت لوائه المستوزرون وطلاب الوظائف والوصوليون .

ولا ريب في ان الشيشكلي ، لو اراد الصمود تجاه هذه الحركة ، لقضى عليها بسهولة . لكنه جبن او هو اراد تجنب سفك الدماء ، فظهر بمظهر الضعيف ، مع ان الجراءة لم تكن تنقصه . والتجأ الى لبنان ، ومن هناك سافر الى سويسرا حيث يقيم على نفقة الملك سعود ، ويتقاضى منه راتباً ضخماً .

وبهروب الشيشكلي من دمشق تمكن هاشم الاتاسي من اعلان نفسه رئيساً للجمهورية ، رغم كتاب الاستقالة الذي كان بعث به الى الشيشكلي في كانون الاول ١٩٥١ . ثم دعا صبري العسلي الى تاليف وزارة اشترك فيها الحزب الوطني وحزب الشعب ومنير المجلائي والامير حسن الاطرش وغيرهم . وكان هؤلاء كلهم من رجال السياسة الذين عاهدوا العراقيين على الاقدام على توحيد سورية مع العراق وتبضوا الاموال من اجل ذلك . ويقال ان عدنان الاتاسي الذي كان عميل العراق الرئيسي هو الذي امر على تعيين صبري العسلي رئيساً للوزارة ، بعد ان تعهدا على تنفيذ فكرة الاتحاد . وصبري العسلي ، سواء لديه اي شرط ما دام يوصله الى الحكم ورئاسة الوزارة . حتى اذا تم له ذلك ، اعتبر نفسه غير مقيد بذلك الشرط . وهكذا دفعه عدنان الاتاسي الى رئاسة الوزارة في ١٩٥٢ ، بتخطيا من هو احق منه . ثم دعمه مختار البان في ١٩٥٥ فتولى الرئاسة . وفي هاتين المرتين لم يتبع السياسة التي تعهد بالتمسك بها ، مما جعل البان ينصرف عنه ويرشح لطفي الحفار لتولي الحكم في تموز ١٩٥٦ ، وذلك تهديدا للخطة الاستعمارية التي وتبها البريطانيون . وهي تقضي برفع جماعتهم الى مناصب الحكم في سورية وقلب نظام الحكم في مصر بالهجوم على بور سعيد والقناة . وفي صيف ١٩٥٦ وصل النشاط العراقي - البريطاني الى اوجه ، وراح العقيد الداغستاني والعقيد السامرائي ، الملحق العسكري السابق في سورية ، يجتمعان مع النواب السوريين ورجال السياسة الميادين فيها الى السياسة الغربية، نفكر منهم على سبيل المثال ، لا على سبيل الحصر : مختار البان ، ومجد الدين الجابري ، ومنير المجلائي ، وحسن البرازي ، وعدنان الاتاسي ، وسامي كباره ، وحسن الاطرش ، وفيصل العسلي ، وغيرهم ممن هم في الدرجة الثانية من الاهمية . وكان

هؤلاء يسعون جهدهم لابعاد النواب المعارضين لهم عن عضوية اللجان النيابية ورئاستها والعمل على تدبير مؤامرة مسلحة للاستيلاء على الحكم مدنيا وعسكريا . وبذل العراقيون الاموال بسخاء ، وارسلوا الاسلحة الى جماعتهم في سورية من رؤساء العشائر الموالين لهم . وقد انتفضت كل هذه المؤامرات في المحاكمة التي جرت في اواخر ١٩٥٦ وانتهت بالحكم على كثير منهم بمختلف الاحكام ، من السجن الى الاعدام . فاصدرت عفوا على من حكم منهم بالاعدام وجاها ، استغافا عليهم وتجنبنا لارادة السماء . في حين انهم ، والله ، لو كانوا محلي لما عملوا ما عملت . ومن جهة اخرى ، جاءت محاكمات بغداد في اواخر ١٩٥٨ تؤيد ما جاء في محاكمات دمشق من حوادث المؤامرة وتفضح نواحي اخرى جديدة . وكانت هذه المحاكمات بمجموعها برهانا ساطعا على تدخل البريطانيين والامريكيين في شؤوننا الداخلية والسياسية ، كما اوضحت عمق هذا التآمر الذي اشتركوا فيه ودعموه وعلقوا عليه الامل . وبفضح هذه المؤامرات والحكم على بعض المشتركين فيها بالسجن ، وهرب البعض الآخر الى خارج سورية ، انعدمت العوامل الفعالة في الساحة ولم يبق سوى الزعماء الذين يعملون من وراء الستار ، امثال رشدي كيخيا وناظم قدسي واغناطيوس . غير ان هؤلاء بطبيعة خلقهم ، اضعف من ان يرفعوا رؤوسهم بالمطالبة بالوحدة او الاتحاد مع العراق ، بعد ان اصاب زملاءهم ما اصابهم من حبس وتشريد . ولذلك يمكن القول بان فكرة الاتحاد مع العراق على الشكل الذي اراده الانكليز وحزب الشعب قد دفنت في مطلع ١٩٥٧ ، بانكشاف المؤامرة المذكورة واتضاء المشتركين فيها عن ساحة العمل .

وهكذا باءت مساعي رشدي كيخيا بالفشل الذريع ، وتحطمت احلامه نهائيا ، وشعر بانفراده في الساحة بعد ان ابعد عنها اركان مؤامراته — حسني البرازي وعدنان الاتاسي ومخايل اليان ومنير العجلاني وغيرهم — ولمس مدى حقد اركان الجيش عليه وعلى جماعته الباقية .

وسبر الكيخيا غور تضامن التجمع القومي فوجده منيعا يحول دون عودة حزيه الى سدة الحكم في تلك الظروف والاضاع . وحين ثبت عنده ان حزيه آخذ بالانهيار رويدا رويدا ، وان من بقي من افراده يتحينون الفرصة المناسبة للخروج من الحزب ، كما تبين له ان اية انتخابات بلدية او نيابية تجري بعد

ذلك سوف تتركس فشله وتطمس حزبه وتحرمه من زعامة حزب الاكثرية ، لم يجد بدا من القبول مكرها بفكرة الوحدة او الاتحاد مع مصر . وكان محمود رياض ، سفيرها في سورية ، قد اكد له انها ستقضي على التجمع القومي ، وانها ستؤدي الى ابعاد الجيش عن السياسة . وحاول رشدي كيخيا ان يعرف مدى مساندة المصريين له ، وذلك عندما اعلن عن مقاطعة حزبه لانتخابات مجالس البلدية التي حددت الحكومة موعدها بعد صدور القانون الذي اشترك هذا الحزب في وضعه والتصويت عليه . فھر ، بعد ان يتقن من فشل حزبه في هذه الانتخابات ، كما ذكرنا آنفا ، طلب من محمود رياض ان يحمل حزب البعث الاشتراكي على تأجيل تلك الانتخابات . فالحلح المشار اليه على اكرم الحوراني وصالح الدين البيطار ، فصدعا الامر وصارا يعملان مع النواب الآخرين على مطالبة الحكومة بالتأجيل . ومالت اكثرية التجمع الى قبول الفكرة ، الا انني اصررت على اجرائها مطلنا عزمي على الاستقالة في حالة التأجيل . ثم التزمت داري مدة اسبوع شعر بعدها صبري المسلي بما يهدد الوزارة من تصدع قد يؤدي بها الى الاستقالة ، فنضيع عليه الرئاسة . لذلك راح يلتمس مني ايجاد مخرج للارزمة . واقترح الاكتفاء باجراء الانتخابات في المدن الكبرى وتأجيلها في غيرها من المدن الصغرى والقرى ، فنزلت عند رايه معتبرا ان هذا حل وسط لا يفسر بالخضوع لحزب الشعب . وحين اقر التجمع هذا الحل وصدر المرسوم بذلك ، اذا بنا نفاجأ ذات يوم ببيان من حزب البعث الاشتراكي يعلن فيه انسحاب مرشحه من المعركة . فأتقنت ان في الجو غيوما ، وان ثمة مؤامرة بين حزبي الشعب والبعث . وازددت يقينا عندما وقف اكرم الحوراني يطلب علنا من التجمع القومي (ويعمل سرا لدى اعضائه) عدم قبول استقالة رشدي كيخيا ، وذلك بعد ان كان يقول بقبولها فورا عندما قدمت الى المجلس . وهذا الموقف كان ايضا من جملة خطط محمود رياض الذي كان يسمى لاستجلاب جميع الاحزاب والفئات الى فكرة الاتحاد مع مصر . فكان لا بد له ان يساير جماعة حزب الشعب وجماعة الاخوان المسلمين ليضمن الاجماع . اذ انه كان « واضعنا في جيبه » ، نحن والبعثيون والجيش ، اي انه كان غير حاسب حساب معارضتنا للفكرة بامتنارنا العائلين بالتفاهم مع مصر على اي نحو تشاء : حلف او اتحاد او وحدة . ولذلك فلا يعقل ان نقف في وجه اي تقارب مع مصر . اما الشعبيون والاخوان المسلمون ورجال

الفصل الاول : مقدمة مائة

العشائر واعضاء الجبهة الدستورية ، فكان موقفهم المعادي لنا ناشئا عن موقفنا هذا من مصر .

وفي الجلسة السرية التي عقدها مجلس النواب عند بحث الاتفاق العسكري مع مصر ، اصر نواب حزب الشعب على ان لا ينفذ هذا الاتفاق الا في حالة العدوان الاسرائيلي ، فلا يشمل اي عدوان تقوم به تركيا او العراق او اية دولة اجنبية . فكانوا في موقفهم هذا كأنهم على علم بما كانت تنويه بريطانيا وفرنسا من الاعتداء على مصر بقصد احتلال القاهرة واسقاط الحكم القائم واقامة حكومة اكثر اعتدالا نحوها . وبرهن حزب الشعب في هذه الجلسة على الارتباطات المتينة بينه وبين كل من العراق وتركيا والدول الاستعمارية ، وذلك بمحاولته تحديد مفعول ذلك الاتفاق العسكري . وقد نجح في ذلك ، اذ الحقته به رسالة سرية تحدد مفعوله وتقصره على حالة العدوان الاسرائيلي فقط . وهؤلاء السياسة السوريون هم الذين كان محمود رياض يسايرهم ويسندهم ويوصي بالتفاهم معهم .

وهكذا سارت سياسة رجال الثورة في مصر : التقرب من اخصائهم ومسايرتهم والتباعد عن اصدقائهم وعدم الوفاء لهم . ولئن رافق هذه السياسة النجاح بعض الحين ، فهي تصير الى الخسران في النهاية .

وفي صيف ١٩٥٦ تهللت وزارة سعيد الغزي حتى ادى بها الهزال الى السقوط . ولم تخل المناورة التي ادت الى استقالة رئيسها من رائحة المؤامرة الاجنبية ، اذ اقدم رئيس الجمهورية على تكليف السيد لطفي الحفار بتأليف الوزارة ، وهو المعروف بميوله نحو العراق . وقد فضحت امره محاكمات بغداد ، فيها بعد ، وجاء اسمه في عداد الرجالات السوريين الذين كانوا يقبضون راتباً شهرياً من سفير العراق . وبذل مخايل البان جهده لحمل صبري المصري على قبول منصب نائب رئيس الوزارة ، ثم تأليف الوزارة من النواب الآخرين المرتبطين مع العراق ارتباطاً وثيقاً . وقد فضحت محاكمات بغداد ودمشق ايضا اسماءهم وارتباطاتهم مع اتباع نوري السعيد . الا ان محمود رياض سفير مصر بدمشق كان من جهته يعمل ما بوسعه لاحباط تأليف الوزارة على الوجه المذكور . فابلق شكري القوتلي وجوب سحب التكليف ، ثم سعى لحمل المصري على رفض نيابة الرئاسة ملوحاً له بالرئاسة ، وذلك عن طريق وسيطه

وزارة قسومية
برئاسة صبري المصري

وعمله فاخر الكيالي . فطبع المسلي وترك ساق نيابة الرئاسة وامسك بساق الرئاسة ، فكانت له !

وامر القوتلي على ان تكون الوزارة الجديدة قومية ! اي تشترك فيها جميع احزاب المجلس وكتله . فاشترك حزب البعث بصلاح البيطار وخليل الكلاس ، والحزب الوطني بالمسلي والكيالي واسعد هرون ومجد الدين الجابري ، وحزب الشعب باحمد قنبر ورشاد جبري .

ولم يشأ حزب الشعب ان يستلم وزارة الخارجية خشية الاصطدام مع القاهرة . واقترح قنبر نفسه ان يتولاها صلاح البيطار ، فطار عقل هذا الاخير من الفرح ولم يظن ان في الامر دسيسة . فهو لا يستطيع ، على اي حال ، ان يتجه بسياسة لا يوافق عليها مجلس الوزراء الذي كانت اكثرية اعضائه من الشعبيين واتباعهم . فكيف لا يطير عقله ، وهو الذي لم يكن يحلم قبل سنتين بالوصول الى كرسي النيابة عن دمشق . لكنه راح يرتمي على بابي وباب سامي كبرة ، فحملناه على اكفنا والقيناه في الندوة النيابية بعد ان طال به المقام على كرسي متواضع في دكان بسيطة يعطي دروسا للطلاب الراسبين في الشهادة الابتدائية لقاء خمس ليرات سورية عن الدرس الواحد . وانا لا اقول ان التدريس عمل مزر ، لكنني اقول ان من ينتقل فجأة من هذا الكرسي الى كرسي النيابة ، لكرسي وزير الخارجية ، يطير صوابه ويفقد اتزانه .

البيطار وزير خارجية للمرة الاولى

واني اعترف بانني كنت من المرحبين بتسليم البيطار مقاليد شؤوننا الخارجية ، اعتقادا مني انه ينسجم في سياسته العربية والاجنبية مع ما ادين به من مبادئ ، وان وجوده على رأس وزارة الخارجية ضمان لعدم انحراف الوزارة عن تلك المبادئ والخطط . والى جانب ذلك ، الم اكن متضامنا مع حزب البعث الاشتراكي منذ انتخابات ١٩٥٤ ؟ الم نكن صفا واحدا في وجه جماعة بغداد ضد ذلك الحلف المشؤوم ؟ الم نكن يدا واحدة في الاتفاق مع مصر والمملكة السعودية ؟ والحقيقة ان كل من لا تمتحنه التجارب ، يبقى لغزا ، فلا يسبر غوره . ثم انه يظل تحت تأثير الثقة وحسن الظن او بين بين . وقد كنت ممن يحسنون الظن بالبيطار ، غير عالم بان حزبته تعمي بصيرته ، وبان حقدا اسود يملا مفأده . وما كان يدور في خلدي ان سفرة واحدة الى الولايات المتحدة واجتماعا واحدا مع احد اركان وزارة الخارجية الامريكية كانا كامين لتغيير وجهة نظره في

تلك الدولة ، فيصرح لشخص في طريق عودته بأن لا مصلحة لسورية بمعاكسة الولايات المتحدة .

وما كنت لاتصور انه يصرخ يوما بكل قحة في وجهي قائلا : « اذا كان خالد بك يريد استلام وزارة الخارجية فليتفضل . فاما ان تسير شؤوننا الخارجية وفق سياستي واما فليستلمها غيري ! » والامر الذي اهاج غضب البيطار لم يكن سوى ان رئيس الاركان عفيف البزري هتف لي قائلا : « جاعنا خبر من اللاتقية بأن عدة بوارج حربية امريكية تمر امام المرفأ ، فهل تصدر بلاغا بذلك ام لا ؟ » وادف قائلا : « اني عند صلاح ، فهل لديك مانع من اطلاق الراي العام على هذا التحدي ؟ » فاجبته : « كلا . » وظننت انه عنى صلاح البيطار نفسه ، في حين انه كان يعني صلاح الطرزي ، الامين العام للخارجية . وعندما اعلن البلاغ على لسان ناطق عسكري في الاذاعة ، كان الوزراء مدعوين الى حفلة . فوجم القوم وسالوا البيطار عن صحة الخبر ، فساءه ان لا يكون قد اخذ رايه قبل الاذاعة ، او انه ابى ان ينشر ما يزيد في تعقيد الامور بيننا وبين الولايات المتحدة . فنهول الى مجلس الوزراء وقال ما قال . ولم اجبه الا بالاستيضاح عما اذا كانت له سياسة غير التي تسير عليها الحكومة منذ تاليفها . واضفت قائلا اني لا ارى موجبا لهذا الموقف ولا اقبل هذه اللهجة غير الودية . واستغرب الوزراء عصبية البيطار في البدء وسكوته المطبق بعد جوابي . وهذه الحادثة اوجدت في نفسي شكاً في البيطار وتقلباته .

وروى لي احد الاطباء في مستشفى المجتهد بدمشق ان صلاح البيطار كان دخل ذلك المستشفى في ١٩٥٧ لاجراء عملية . وبيتما كان لا يزال تحت تأثير المخدر ، اخذ يردد هذه العبارات : « آه منك يا خالد العظيم ... انك الخصم اللدود .. انني ساعرف كيف اعالج الموقف معك ! » وكان يتنهّد ويصرخ ويهذي بكلمات غير مفهومة ، ثم يعود الى ترديد العبارات ذاتها .

هذا هو الحقد الاسود الذي كان ياكل جنان صلاح البيطار ، في الوقت الذي كان يظهر تجاهي كل مودة وتعاون . وظل يتروّد علي يوميا في مطلع استلامه وزارة الخارجية لياخذ راياي في الشؤون الطارئة ويسالني ما يجب عمله ويستفسر مني عما يجب سلوكه حتى في الامور البسيطة . فقدت خطواته الاولى بخبرتي في شؤون وزارة الخارجية ، لكنه سار فميما بعد على حسب ما قاله الشاعر :

علمه الرماية كسل يوم فلما اشتد ساعده رمائي

ولنعد بعد هذه النزهة في حقل المفاركات والفرائث الى حديثنا عن اختلاف الوزراء حول البيان الوزاري وهل يحتوي جملة تتعلق بالاتحاد مع مصر او لا . وقد هدد الوزيران البعثيان بالاستقالة اذا جاء البيان خلوا من مقرة بهذا الموضوع ، وامر الشعبويون على رفض ذلك مهددين بتركهم كراسي الوزارة جانبا . وظلوا بدورون ويتحايلون على الالفاظ والمعاني حتى توصلوا الى حل وسط ، وهو ان يخلو البيان من اية اشارة ، شرط ان يرد رئيس الوزارة على ملاحظات النواب بكلمة يرد فيها ما يفيد ان الوزارة ستعمل على مباحثة الحكومة المصرية لاقرار الاتحاد بين القطرين الشقيقين .

خلاف الوزراء حول
فكر الاتحاد مع مصر
في البيان الوزاري

ويتضح جليا من هذه المناورات ان حزب الشعب لم يكن جادا في تحقيق الاتحاد او الوحدة مع مصر ، وانه لم يرتض هذا الشكل الاخشية من سقوط الوزارة واضطراره عندئذ الى مواجهة الجيش والى ما يعقب ذلك من تفاعلات يحرص الحزب المذكور على تجنبها . وفي الوقت الذي كانت الاحزاب في سورية تتصارع في سبيل الوحدة او الاتحاد مع مصر ، هل كانت الحكومة المصرية تتجاوب مع صوت سورية المدوي ؟ الجواب على ذلك ليس عميرا عند المطلعين على حقائق الامور . اما الراي العام ، فكان مأخوذا بالنصاريح الوطنية والنداءات المعسولة بالتفاني في سبيل العروبة والوحدة . ومن قسرا ما ذكرته عن « البيان الثلاثي » في هذه المذكرات ، يكون اطلع على المشروع الذي كنت قدمته للحكومة المصرية كاساس للعلاقات بين سورية ومصر . ولسم يكن هذا المشروع وحدة فعلية ولا اتحادا فيدراليا بمفهومهما العلمي ، لكنه كان خطوة في طريقهما . فقد اقترحت توحيد الجيشين وايجاد ميزانية واحدة لهما تساهم فيها سورية ومصر بعشر ميزاتيتيها السنويتين . كما اقترحت ان ارتباط احدى الدولتين مع دولة اخرى يجب ان يخضع لموافقة المجلس الاعلى للشؤون الخارجية ، على ان ينفذ هذا الارتباط على الدولتين . اما في الحقل الاقتصادي ، فاقترحت انشاء لجنة اقتصادية تفعل على توطيد الانسجام بين القطرين ، تمهيدا لتوحيد الخطط والاسس في المستقبل .

ولشد ما كان استغرابي عندما رفض الرئيس عبد الناصر هذا المشروع وابرق للامير فيصل بالحضور الى القاهرة فوراً لمساعدته على اتفامي بسحب هذا المشروع والعودة الى ما جاء في

البيان الثلاثي ، وفيه من الامور ما لا صلة له بمشروعي ولا هو يؤدي الى تحقيق ما جاء فيه .

ولست ادري ما هي العوامل التي منعت مصر من الاقبال على الوحدة في ١٩٥٥ ، وما هي تلك التي جعلتها تقدم عليها في ١٩٥٨ . هل صحيح ما يقولون ، وهو ان الراي العام المصري تطور تفكيره في هذه السنين الثلاث ، بدليل ان نسبة الموافقين على الوحدة في الاستفتاء الذي جرى في ٢١ شباط ١٩٥٨ بلغت ٩٩،٩٠ / ؟ نحن نعلم كيف تحوّر النتائج العددية في الاستفتاءات التي تجربها الحكومات الدكتاتورية ، كما نعلم من جهة ثانية ان ليس في مصر راى عام بالمعنى الصحيح .

وهل ثمة ملاسات دولية وظروف حالت دون الوحدة في ١٩٥٥ ، ثم دفعتها الى الامام في ١٩٥٨ ؟ انني لا استبعد ذلك . ام ان عبد الناصر شعر بضرورة توسيع نطاق نفوذه وتكبير المسرح الذي يلعب عليه دوره العالمي والتاريخي ؟ وذلك على الاخص ، بعد ان كانت مؤامرة العدوان الثلاثي تؤدي الى انهيار حكمه وزواله من الوجود ؟ ا يكون انه عكف على تكبير اللقمة حتى لا يسهل ابتلاعها ؟

ام ان البراهين توافرت لديه على ان الظروف كانت مؤاتية لجمع البلاد العربية كلها تحت سلطانه فبدأ بالدولة التي كانت اقرب من سواها الى تقبل هذا الوضع التوحيدي ؟ ويعزز ذلك ان ما عرضه عليه الضباط ، عندما ارتموا على اقدامه ليقبل الوحدة ، كان عرضا مغريا . كيف لا ، والنظام الذي اقترحوه عليه نظام رئاسي ينيط به الحكم والتشريع ، لا سيما سن الدستور ، ويجعلهم يتنازلون عما كانوا استولوا عليه من سلطان منذ ١٩٤٩ في الشؤون العامة ؟

وسواء كان هذا العامل او ذاك هو الذي حقق في ١٩٥٨ ما فشلنا في تحقيقه في ١٩٥٥ ، فان التاريخ كغليل في المستقبل يكشف ما خفي في الوقت الحاضر .

لم تكد وزارة العسلي تتسلم مهماتها ، حتى اعلن الرئيس عبد الناصر في ٢٦ تموز ١٩٥٦ تأميم قناة السويس . وبدأت المعركة بين الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا تساندهما اسرائيل وبين مصر تساندها الدول العربية — البعض قلبيا والبعض الآخر

ظاهريا - فضلا عن الدول الاشتراكية . اما الولايات المتحدة ، فكان موقفها متراجعا بين مساندة بريطانيا وفرنسا واسرائيل حلفائها وبين عدم السماح بفشل عبد الناصر في مشروع التاميم الذي تتواتر الآراء على انها شجعت عليه . غير ان اجماع الدول الاعضاء في الامم المتحدة على شجب العدوان وعلى اقرار اقتراح سحب الجيوش المعتدية على مصر ، يدلنا على ان الولايات المتحدة ذات النفوذ المعروف لدى اكثرية الاعضاء كانت الى جانب مصر . وهكذا لم تجرؤ اية دولة في العالم - مهما كانت حقيقة نواياها وعواطفها - على الجهر بمسايرة الاستعمار في وسائله واقرار استعمال العنف لحل الخلافات بين الدول .

وجاء انتصار عبد الناصر غير المنتظر ، سواء بانسحاب القوى المعتدية او بتحمل الامم المتحدة نفقات انتشار البواخر التي كانت الحكومة المصرية اغرقتها في القناة لتعطيل الملاحة فيها ، يعززه فوزه في معركة المرشدين . اذ لم ينقطع عبور البواخر في القناة بفضل العدد الوهمي من هؤلاء المرشدين الذين تطوعوا لخدمة مصر . وبذلك ازالوا خطر تحجج الدول بعدم قدرة مصر على تولي ادارة القناة بدون مساعدة الشركة الدولية وخبرائها . وهذا التوفيق الذي حالف عبد الناصر جعله يشمخ بانفه ويعتمد على حظه المؤاتي في كل خطوة يقدم عليها ، ولو لم يتخذ لها من وسائل الحيلة والحذر ما يكفل لها النجاح .

ولا ريب في ان عبد الناصر لو كان على راس الحكم في القرن التاسع عشر وعمل معشار ما عمله متحديا الدول الكبرى ، الواحدة تلو الاخرى ، لما طال حكمه الا بضعة اشهر . لكن حظه السعيد خدمه حتى في اختيار العصر الذي جاء فيه ، وهو عصر انشطار فيه العالم الى شطرين قوين يحسب كل فريق منهما حساب الفريق الآخر ، خوفا من انفجار بركان حرب عالمية ثالثة . فبفضل ذلك اصبحت دول صغيرة كمصر او سورية تتجرا على الصمود في وجه الدول الكبرى ، غير مكترثة بتهديداتها . وما ذلك الا لعلها بان هذه الدول الكبرى عاجزة عن تنفيذ هذه التهديدات . وهكذا قل عن شعوب ضعيفة تطالب باستقلالها وتحارب دونه كالعرب في الجزائر، واليونانيين في قبرص، وغيرهم من الامم الاسيوية والافريقية .

وكثرت في هذا العصر الميادين التي تصارع فيها الدول المستعمرة الدول الاستعمارية . من ذلك انه اصبح من السهل على

اي زعيم سياسي ان يحظى بمعطف تلك الشعوب اذا ما راح يرنح الصوت عاليا مؤيدا نضالها بالاقوال دون ان يحوجه الامر الى بذل اية معونة مالية او مادية .

وكذلك كانت محطة صوت العرب في القاهرة تخصص موجاتها القصيرة لتشجيع قبائل الماو الماو ، وتثير حماسة الشعوب ذات الوجه الاسود في افريقيا ، وتدعم جماعة ايوكا اليونانيين في حربهم ضد الاتراك والبريطانيين في جزيرة قبرص . ولم تبخل مصر على اي شعب ثائر او مستكين بتثقيطها المستمر له ، تحمله موجات الاثر ، آنساء الليل واطراف النهار ، باللغات المحلية والاجنبية المتعددة . فذاع صيت مصر وشاع اسم عبد الناصر في جميع الامصار واصبح اسمه مرادفا لاسم بطل يقارع الدنيا صونا لكرامة الشعوب المستضعفة ودفاعا عن حقوقها وحرياتها . فاذا جمعتك الظروف بشعب مناضل رايت اسم عبد الناصر الى جانب اسم الزعيم المحلي الذي يقود ثورة ابناء بلده بنفسه ، كما رايت راسيها يختالان زهوا فوق هامات المتظاهرين او ملصوقين على شبابيك السيارات او اعمدة الهاتف .

وكما كانت الشعوب المستعبدة تردد اسم ناصر صباح مساء ، حتى لكانها تشركه مع انبيائها وزعمائها ، كانت الدول الاخرى تتزاحم بملوكها ورؤسائها على ابوابه وتكيل له المديح والثناء ، سواء في ذلك الدول المستعمرة او الدول الاخرى . فالاولى سميا لتخفيف حملاته على سياستها الاستعمارية ومداراة له عساه يقتل من اثارته لسكان تلك المستعمرات ، والثانية رغبة في التقرب اليه لعلها تنال شيئا مما بناله من العناية والمعطف لدى الدول الكبرى .

فكان خروشوف يستقبله ، المرة تلو الاخرى ، باسمي واكرم وسائل الضيافة . وكذلك نهرو زعيم الهند ، وشو آن لاي الزعيم الصيني . وهؤلاء الثلاثة وحدهم يتزعمون ما يزيد على مليار من الناس . اضف اليهم رئيس اندونيسيا سوكارنو ، ورئيس يوغسلافيا تيتو ، اللذين كانا يتبادلان معه الزيارات الودية . وكان يهرع اليه من وقت الى آخر سكرتير الامم المتحدة همرشولد ويكيل له المديح سميا وراء ارضائه . وكان رئيس البنك الدولي بلاك يروح الى القاهرة ويعود منها وحقيته مليئة بالاموال ، راجيا اقراضها مصر . وراحت بريطانيا المتعالية تبذل ماء وجهها لكي يتنازل عبد الناصر ويقبل اعادة العلاقات الدبلوماسية معها .

فهل هنالك مخلوق واحد لا يأخذ العنفوان والتكبر والاستعلاء امام هذه المظاهر ؟ ام ان عبد الناصر مخلوق شاذ ليس كغيره من البشر ، فلا تزداد شراسته امام انواع الاطعمة التي تقدمها له في مسحون من ذهب وقضة جوقة من كبار الناس . ولم تلومونه اذا اعتقد انه كالوالد المدلل ، يكفي ان يطلب غرضاً ما حتى يسرعوا الى تلبية طلبه ؟

ان اكبر ميزة يملكها عبد الناصر هي جراته واقدامه . فهو يعلم ان هذا العصر هو عصر الجراءة والاقدام والمغامرة وعدم المبالاة بالمخاطر ، اصف الى ذلك اتقانه من ارضاء مخاطبه وعدم الثبات على رأي او التمسك بحبل الوفاء .

اما علم الدعاية لنفسه وللسياسة التي يتبناها ، ولو تغيرت بين يوم وآخر ، وحسن انتقاء من يحسنون هذا الفن ، فأمر أمتاز به عبد الناصر على غيره من قادة الشعوب . حتى أصبح اسمه بعد الباري تعالى والرسول المعظم ، أكثر الاسماء انتشاراً وترداداً لدى كل مسلم وعربي . ولقد شاهدنا وسمعنا وسائل الدعاية التي يستعملها لجعل الناس يعتقدون انهم يعيشون في جنة النعيم وفي ظل الحرية الظليل . فالسعادة تكتنفهم من كل جانب ، وامورهم الدنيوية المادية على احسن ما يرام ، والذهب يتدفق في نهر ، والنفط يتدفق في نهر آخر ، والارباح تفجرها المعامل والمصانع التي شيدها او التي رسم مخططها . والتجار حائرون أين يكتنزون ارباحهم الطائلة ، والزراع ينعمون بنعمة اصلاح الزراعي ، والفلاحون يشيرون تحت عجلات الجرارات غبار الذهب الوهاج . . اما العمال واولادهم فيرفلون بنعمة البجوحة ، ووفرة العلاج الطبي والعلم واللباس والمأكل . والصحافة حرة طليقة بيدي اصحابها ما يمن لهم من انتقاد او تحييد دون رقابة او ايعاز . والذاس احرار يتنادون للاجتماع في اي مكان للتشاور في امرهم دون مانع . وسجن المزة يخلو اليوم من الضيوف المكرمين . والموظفون مطمئنون الى مصيرهم وعدم مزاحمة الحزبيين لهم في مناصبهم . والقضاة يسهرون على العدالة في ظل الضميمة القضائية . ومشاريع الخطوط الحديدية والسدود وميوت التمكن المسجية والطرق وغير ذلك من آلاف المشاريع المبرانية والوطنية والزراعية تنتظر ان يتمكن الرئيس من العثور على وقت فراغ لتدشينها . ولسم يات يوم كانت فيه الثقة منتشرة بين جميع الناس كهذا اليوم . اما الحزبيات ، فقد اندثرت ولسم يعد

الدعاية المصرية
تغلب الحقائق

ثمة جماعة يضمها حزب يعمل لاقتناص المنتسبين اليه من طلاب الوظائف او اصحاب المصالح. والكفاءة والنزاهة أصبحتا العنصرين الوحيديين اللذين يشترط على طالسب الوظيفة توفرهما لديه : لا القرابة ولا الصداقة ولا الحزبية . والامطار تنحبس شتاء وتهطل في موسم الحصاد فيفسر ذلك وزير الزراعة احمد الحاج يونس بأنه نعمة من الله ارسلها لانعاش الآمال (نفعنا المولى بطولمه) . والمصححات العديدة انقذت حياة مئات الالوف من الفئسم بعد ان تجرات الطبيعة على انزال الثلوج دون مراعاة صحتها وراحتها . ورخص الاسعار وصل الى درجة حملت دوائر البلدية على التدخل للوقوف دون هذا التدهور الذي يعرض كرامة البضائع والمنفوجات للاهانة . ووزارة الاقتصاد الوطني ساهرة على سلامة البلاد الاقتصادية ، فهي لا تتورع عن اصدار قرارات منع الاستيراد لصنف معين صباحا حتى تقصر المنع ظهرا على بعض اجزائه ، ثم لا تلبث ان تعمد قبل انتهاء مواعيد الدوام الى الغاء القرار كله ، وذلك خدمة للمصلحة العامة ، طبعاً ، وحتى لا يشاع ظلماً وافتراء ان بعض اقرباء الوزير او وسطائه استفادوا من المنع او الاباحة !

هذه هي الحال ، لكن الصحف المأمورة والاذاعات الموجهة تنشر اخباراً مسرة ومنشطة كالتي ذكرناها . والقوم يقرؤون ويسمعون هذه الدعايات ويقولون في انفسهم : « فباي آلاء ربكنا تكذبان . »

وقد ياخذ علي بعض القراء جنوحى ، في بعض الاحايين ، الى التوقف في اثناء ذكر حوادث معينة عند بعض الوجوه ، فابتعد . ^{دعائى من اسلوبى} ^{الخاص بكناية مكراني} عن الجادة واسير في الطريق الصغير . وعذري في ذلك انني ارى ان ليس هنالك طريق صغير . فشبكة الطرق ، عريضها وضيقها ، تؤلف مجموعة واحدة . وقد يسهل تفهيم الوقائع الكبيرة وتعليلها وايراد مسيبياتها ونتائجها بايضاح الوقائع الصغيرة ووصف الشخصيات - ونحن في الطريق - وتعداد محاسنها ومواطن ضعفها ليتسنى القارئ ان لا يكون امامه الحادث التاريخي ، وحسب ، بل الآلة والمحرك والفاعل والمفعول به ايضا . وبذلك تكون الصورة مجسمة على قدر الامكان .

وقد لا يعجب اسلوبى البعض ويحسبه تطويلاً . اما انا فمراه اقصر مما كنت اريد . والقارئ حر في رايه ، كما انا حر في رأيي . ولا انا اجبره على قراءة ما اكتب ، ولا هو يجب ان يجبرني

على كتابة ما يريد . وقد لا يستسيغ البعض ما اذكره عن بعض الرجال . اما انا فلا استسيغ اعمال اولئك الرجال اكثر مما لا يستسيغه القارئ في اسلوبى . واني اكتب مذكراتي لا مذكرات ذلك القارئ الناقد ، كما اني اعبر عما شعرت به تجاه الحوادث ورجالها لا عما يشعر به كل قارئ . ولو اردنا اجتناب كل ما يمس برجال السياسة لكانت هذه المذكرات صفحات بيضاء ليس فيها سطر !

والقارئ عندما يشتري هذا الكتاب او يستعيره مدعو للاطلاع على الحوادث من الزاوية التي رايتها منها . واذا كان له رأي آخر ، فمرد ذلك الى اختلاف الزوايا او اختلاف العقليات . ولست اطمح بان تدرس هذه المذكرات جبرا في المدارس — رغم ادعائي بان فيها درسا عميقا يفيد منه الجيل الناشئ . فان لم تجد ، ايها القارئ العزيز ، ضالتك في هذا السفر ، او لمست فيه ما لا ياتلف مع طبعك او عقيدتك ، فאלقه جانبا ، لعل غيرك يقرأه فيمجبه .

والتاريخ كما اراه ليس مجرد سرد الوقائع المادية ، بل هو مجموعة من الحوادث الواقعة يقدم لها المؤرخ ، ثم يصفها ، ثم يعللها ، ثم يضيف اليها ما جرت به من حوادث متتالية وما لالحقته بمصلحة قوم من نعم او ضرر . ويجب ان يتسم ذلك بالطابع الشخصي الذي يتميز به كل مؤرخ عن سواه . ويكفي ان نقرأ عددا من كتب التاريخ لنرى الاختلاف في سردها او تحليلها او تحبيذها او نقدها . ولا بد للمدقق من ان يتصفح مجموعة من كتب التاريخ ليستخرج منها كلها رأيا خاصا . ولو سمح الانسان لنفسه بان لا يقرأ الا ما يمجبه ، لجاز للحكومات ان تشرف على تسجيل التاريخ حسب مصلحتها ، كما تشرف على الاذاعات اللاسلكية .

استمرت المساعي بشأن الاتحاد بين سورية ومصر . هذهبت استمرار المساعي بشأن الوفود النيابية الى القاهرة واجتمعت مع حكامها وتبادلت معهم الاتحاد مع مصر الخطاب الملبث بالمشاعر القومية . لكن عبد الناصر لم يصدر اي تصريح واضح عن مدى الاتحاد وموعد تحقيقه . وكذلك جاء الوفد النيابي المصري دمشق ، فتمددت في مجلس النواب جلسة تراس جزءا منها السيد انور السادات ، بينما جلس النواب المصريون بين صفوف النواب السوريين . والقيت الخطاب الحماسية ، لكن دون ان يتخذ قرار ذو مفعول واقعي . ولم ينقص حفلة مجلسنا النيابي،

اذا قيسست بحفلة المجلس المصري، سوى المسرحية التي قام بتمثيلها نائب حلب احسان الجابري ، حين حمل وسادة طوى عليها العلم السوري وقدمها بكل رزاة الى رئيس المجلس المصري ، بعد ان طبع على العلم قبلة تمثيلية . ولا يستغرب عن احسان الجابري هذا الاخراج المسرحي ، وقد ترعرع في قصر يبلدز العثماني وشهد الحفلات التي كان المنافقون يقيمونها تقريبا من السلطان ونفاقا له .

وروي لي ان هذا العلم كان في حوزة نائب حلب الشيخ معروف الدواليبي ، وهو عضو في الوفد النيابي . ولما حان موعد الجلسة ، جاء الجابري ليتسلم العلم باعتباره رئيسا للوفد ، لكنه لم يجد الدواليبي في الفندق . وعبثا فتش غرفته عن العلم ، فأصدر امره بكسر اقفال حقائق الدواليبي ، واحدة واحدة ، حتى وجد ضالته المنشودة . فتنفس الصعداء وحمل الوسادة وعليها العلم وسار بها الى السيارة . وظل يحملها بين يديه حتى سلمها في الجلسة المذكورة الى رئيس مجلس النواب المصري .

وكم كنت اود ان اشاهد الجابري بطربوشه العثماني وردنغوته الاسود ، وهو يحمل الوسادة وعليها العلم ، كانه يحمل اوسمة رجل ميت في جنازة رسمية . ثم ينحني لتقبيل العلم ورفعه بحركة سينمائية الى سدة الرئاسة . حقا ، انه منظر يؤسفني انني اضاعته . وتعود بي الذاكرة الى ١٩٢٠ ، حينما كان الجابري رئيسا للتشريعات في بلاط الملك فيصل بدمشق . فأتخلبه ينزل على السلم امام الملك ، ثم يقف وقفة مسرحية ويصرخ ببلء صوته : « جلالة الملك ! » واذ ينحني الى الارض ، يتهادى العاهل نزولا على السلم ليصالح المدعويين !

وبعد ان اجبر الملك فيصل على النزوح عن سورية ، ثم تبعه رجال سياسته في ذلك المهد ، اختار الجابري مدينة جنيف . فقام هناك مع الامر شكيب ارسلان ورياض الصلح على العمل لمصلحة سورية، باسم «وفد اللجنة المركزية للمؤتمر السوري - الفلسطيني» الذي كان مركزه مدينة القاهرة ويراسه الامير ميشيل لطف الله . وبعد ان حصلت سورية على استقلالها ، عاد الجابري الى بلده وراح يعمل في الحقل الوطني . الا ان بريق المرحوم سعد الله الجابري كان يحجبه ، الى ان انتقل الى رحمة ربه في ١٩٤٧ . فسمى احسان الى حمل لواء امرته ، حين جرب حظها في الانتخابات النيابية منتسبا للحزب الوطني . الا ان التحاسد بينه وبين الدكتور

كيالي اصاب عليه النيابة حتى ١٩٥٤ ، حين فاز هو وفشل حاسده .
فدخل مجلس النواب ، حاسبا ان اسمه ، باعتباره مجاهدا تعديا
واخا لسعد الله الجابري ، سيكسبه المركز الرموق . لكنه فوجيء
باول خيبة ، عندما هذا النواب بنبا تكليفه تاليف الوزارة في مطلع
الدورة . فعاد الى الصفوف حاقدا على حزبه الذي لم يسنده .
ثم انشق عنه واعلن انسحابه منه ، حينما اشتد الخلاف بين اعضاء
الحزب بسبب الاتفاق الثلاثي مع مصر والسعودية . وظللنا مدة
غير قصيرة نتساءل عن حقيقة اتجاهه : هل هو معنا او مع العراق
وزبائنه . فكان يزور الوزراء ويسالهم بالحاح عن مجرى الحوادث ،
دون أن ينجح احد منهم في اكتشاف سرائره . وبعد مدة طويلة ،
بدأ الجابري يلقي الخطاب في المجلس بتأييد مصر ، فاتضح لنا انه
كان على صلة وثقى بسفيرها محمود رياض . واستمر به الحال
هكذا ، الى ان تجلى الامر واضحا في حفلة وسادة العلم وتقبيله
اياها كما وصفناه فيما سبق . وقد كوفئ احسان الجابري ، بعد
الوحدة ، بوظيفة رئيس مجلس الاتحاد الذي انشئ في القاهرة بين
الجمهورية العربية المتحدة واليمن ، كما كوفئ السيد فاخر الكيالي
بمنصب وزير دولة ، بعد ان سحبت منه وزارة الخزنة . وكان
المنصان هذان مخربين ، لا تعب ولا مشقة في اي منهما . فكان
الرجلان يتناولان الرواتب ويدعوان للسلطان بالنصر !

بعد ان تالفت وزارة العسلى في مطلع ١٩٥٧ ، طلب الوزراء
البعثيون من مجلس الوزراء المثارة على تحقيق الاتحاد مع مصر
وفتح باب المباحثات الرسمية معها . واقترحوا ان يتوجه الى القاهرة
وفد مؤلف منى ومن البيطار ومن الكيالي . فمقات انى لا ارى مانعا
من السفر ولا من فتح باب المفاوضات الجديدة ، بشرط التاكيد من ان
الحكومة المصرية تتبنى الفكرة وتريد الدخول في بحثها جديا ، لا على
سبيل ارضاء الامة من جهة ، واقامة المقبات والتعقيدات من جهة
ثانية ، كما حصل في ١٩٥٥ .

وبينما كنا نفكر في كيفية الحصول على راي القادة المصريين
الصحيح ، جاعنا فرصة انتهزناها فوراً . وهي ان الملك سمود عزم
على السفر الى واشنطن للاجتماع الى الرئيس ايزنهاور الذي دعاه
ليحمله على العمل على جمع شمل العرب وتزعم الحركة التي حاول
فيها الامريكيون اعادة مصر وسورية الى حظيرة الغرب وابعادهما
عن الاتجاه نحو موسكو . فاراد الملك ان يجتمع الى القوتلي وعبد

مواصلة السيرة
للانحد مع مصر

الناصر في طريقه الى الولايات المتحدة . الا ان القوتلي كان عازما على السفر الى باكستان والهند ، فاجتمع سعود والقوتلي في الرياض وبحثا الموضوع بينهما على حدة . ثم توجه سعود الى القاهرة ، فدعى العسلي الى حضور الاجتماع المنوي عقده بين سعود وعبد الناصر . فأوصينا العسلي بأن يسير غور عبد الناصر في موضوع الاتحاد ويأتينا بالجواب الحاسم ، حتى اذا رأينا الجو قابلا للبحث المجدي اتجه الوفد الى القاهرة .

وبعد انتهاء اجتماع الرؤساء الثلاثة في اوائل كانون الثاني ١٩٥٧ ، عاد العسلي يحمل الينا اخبار ما دار في ذلك الاجتماع . اما ما كان من امر الوحدة ، فنقل الينا العسلي رأي الرئيس عبد الناصر ، وهو ان الشعب المصري لا يزال بعيدا عن تقبل الاتحاد او الوحدة ، وان من الخير تمهيد السبيل بعقد اتفاقات عسكرية او ثقافية او قضائية او اقتصادية من شأنها ان تقرب بين البلدين في هذه النواحي ، حتى اذ سارت الامور تدرجا نحو التقارب ، عمد البلدان عندئذ الى درس الامكانيات !

فقلت للوزراء بأننا اصبنا في عدم الاستعجال . فلو كنا ذهبنا ، كما اراد اخواننا البعثيون ، الى القاهرة لعدنا خائبين ، ولحصلت لدى الامة ردة فعل غير مستحبة .

وقد ذكرت في محفل آخر نتيجة سفر سعود الى واشنطن ، وكيف انه عاد حاملا رسالة ايزنهاور . كما سردت ما دار في الاجتماعات التي عقدت في القاهرة بين الوفود السعودية والمصرية والسورية برئاسة الملك سعود وعبد الناصر والقوتلي ووزراء هذه الدول الثلاث . ومما يجدر ذكره هنا هو ان بحث الاتحاد لم يأت على لسان احد من المندوبين ، سواء في الاجتماعات الرسمية او في الاحاديث الخاصة وراء الكواليس . وهذا دليل جديد على ان حكام مصر لم يكونوا يفكرون في مطلع ١٩٥٧ بامر الاتحاد او الوحدة على نحو جدي وعملي . والا لكانوا انتهزوا هاتين الفرستين لانجاز ما يمكن انجازه في ذلك الظرف .

على انهم ، في الواقع ، كانوا لا يهتمون ذكر كلمة الاتحاد في الخطب ، وذلك على سبيل استبقاء هذه الفكرة في التداول ، الى ان ياتي يوم يمكن تحقيق الاتحاد على نحو ياتلف مع مصلحة مصر . اذ انهم كانوا قانعين بان الظروف لم تكن حتى ذلك التاريخ تضمن لهم قيام الاتحاد او الوحدة على ما يؤمن لمصر السيطرة والهيمنة

بحيث تصبح الدولة الموحدة او المتحدة تحت سلطة قادة مصر
يسمكون زمام قيادتها بيدهم ، دون ان يشاركهم في ذلك احد - وهم
لم يقدموا على تنفيذ الوحدة الا عندما تيسرت امامهم السبل
واستجدى ضباط الاركاب عبد الناصر ، راضين بجميع الشروط
التي فرضها عليهم . ثم دانت له الرقاب وتسارعت رجال الاحزاب
الى تعفير الجباه امامه والاندفاع في تمجيد الاسلوب الذي اشترطه
الرئيس عبد الناصر ، من حيث تسليم الامر اليه بكليته ، دون رقيب
او حسيب ، ومحو كيان الجمهورية السورية محوا كاملا من العالم .

وكننت في اثناء اشتداد الازمة بيننا وبين تركيا ، اتساما كيف
يمكن ان تمحو دولة دولة اخرى من الوجود كما جاء في المذكرة
التركية . نجاء الجواب في مطلع ١٩٥٨ ، حين ازال دولة مصر
دولة سورية بشطحة قلم . لكنني ، على اي حال ، لم اكن اتصور
ان يحصل ذلك من قبل دولة صديقة ، وذلك باسم الوحدة العربية
وتحت ستار القومية العربية .

ذكرت فيما سبق ان النتيجة التي توصلت اليها من مباحثاتي
مع الرئيس عبد الناصر وجماعته في ١٩٥٥ وهي انهم كانوا بعيدين كل
البعد عن فكرة الوحدة او الاتحاد الفيدرالي او حتى عن اية فكرة
تربط مصر وسورية برابط وثيق ويوجب على كل من البلدين ان لا
ينفرد عن الآخر في سياسته الخارجية وفي التعاقد مع الدول الاجنبية .
ومقومات هذا الاعتقاد في نفسي قد اوضححتها في النصل الخاص
بمباحثات الحلف الثلاثي التي دارت في ١٩٥٥ .

لماذا رفض عبد الناصر
الوحدة في ١٩٥٥
لم قبلها في ١٩٥٨ ؟

نما الذي حمل المصريين على تعديل موقفهم وتبديل خططهم
والاسترسال في ما كانوا يرغبونه قبلا ؟ ان الجواب على هذا
السؤال ليس بالامر اليسير . فرجال الحكم في مصر يتكلمون ولا
يبوحون لخطابهم بخفايا نواياهم مهما بلغت بهم روابط الثقة ووحدة
الاتجاه السياسي متانة وقوة . لكننا نستطيع تعداد بعض العوامل
التي نظن ان لاحدها او لمجموعها اثرا في ذلك :

جعلت الحملة الانكليزية - الافرنسية - الاسرائيلية على مصر
في ١٩٥٦ رجال مصر يفكرون في مصيرهم ، اذا ما تجدد العدوان مرة
اخرى . ولم تكن الظروف مؤاتية لهم كما كانت في ١٩٥٦ ، لذلك
اعتقد عبد الناصر ان توسيع رقعة دولته يجعلها لقمة كبيرة يصعب
التهامها . وهذا يكون بتحقيق الوحدة بين مصر وسورية والاردن

كخطوة اولى ، ثم ضم العراق والسودان وسائر الدول العربية الاخرى في المستقبل . ولما كانت مصر هي اكبر عضو في هذه الوحدة مساحة ونفوسا وثراء ، فهي صاحبة الحق في فرض مرشحها لرئاسة الدولة الموحدة وفي اخضاع اجهزة تلك الدول لجهاز موحد تسيطر عليه مصر ، كما تسيطر على جهاز الجامعة العربية في القاهرة .

والعامل الآخر الذي نفترضه هو ان سورية اخذت في النصف الثاني من ١٩٥٧ تنتهج سياسة جريئة رفعت اسمها الى الارجح في الاندية السياسية العالمية وجعلت الساسة الغربيين يخشون ان تنساق سورية من الحياد الايجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي الى الانحياز الى الاتحاد السوفياتي ، فتخلق للغربيين في الشرق الاوسط منطقة خارجة عن سيطرتهم . وهكذا جربوا وسيلة المؤامرات السياسية والمسكرية لاعادة الحكم الى الايدي التي اشتروا اصحابها بالدرهم والى شركائهم وحلفائهم . ولم تنجح هذه التجارب ، بل ضاعفت الحقد عليهم . وراوا ان يستخدموا وسيلة اخرى ، هي ممالة عبد الناصر والتفافهم معه ، لعله بنفوذه الشخصي لدى السوريين ، يحملهم على العدول عن توطيد علاقاتهم مع روسيا . لكن كيف لعبد الناصر ان ينجح في رد سادة الحكم في دمشق عن خطواتهم وخططهم اذا لم يتسلم بنفسه الحكم في سورية ، فينزاع الوزراء عن مراكزهم ويضع فيها من هم اكثر طاعة وخضوعا له منهم ؟ وانتهى به البحث الى ان الامور في سورية سائرة الى توطيد سياستها الاقتصادية والدفاعية المرتكزة على الصفقات المعقودة مع الاتحاد السوفياتي ، والى ان الانتخابات النيابية المقبلة ستضمن النجاح لرجال هذه السياسة ، لا سيما بعد ما شاع في دمشق عزيمى على ايجاد حزب جديد ظنوا انه سيطغى على سائر الاحزاب الموالية لمصر . وهكذا تصبح الامور في سورية غير مضمونة من حيث انسياقها وراء السياسة المصرية بدون اعتراض ولا مخالفة . فنامرغ المصريون الى الاغادة من الفرصة السانحة التي لن تدوم طويلا ، وهي وجود احزاب أصبحت تفضل الارتقاء بين قدمي عبد الناصر على ان تبقى خارج الحكم وتحت خطر الابعاد عن مجلس النواب . وهذه الاحزاب والكتل (حزب الشعب — الكتلة الدستورية — شيوخ العشائر) بعد ان كانت سائرة في طريق الاتحاد مع العراق — لعوامل عديدة — القت بنفسها في احضان المصريين تخلصا من التجمع القومي ومن اركان الجيش السوري وقبيلت طي الوجود السوري ورجحته

على طي وجودها في العالم السياسي في سورية . وخشيت جماعة مصر ان لا تعود سورية تقبل الانضمام تحت اللواء المصري ، اذا انتهت الانتخابات النيابية باقصاء هذه الاحزاب والكتل عن المنتدى النيابي .

ولا نستطيع الجزم بان الامريكيين هم الذين حملوا عبد الناصر على تحقيق الوحدة ، لاننا نجهل ما كان يدور بينهم وبينه . الا ان الترحيب الشديد الذي قابلت به الاوساط الرسمية وغير الرسمية هذه الوحدة في واشنطن يدل على ان ساسة الولايات المتحدة لم ينظروا اليها نظرة التخوف وعدم الرضى ، كما ان الصحف الامريكية لم تعلق عليها كما كانت تعلق على اتجاه سورية نحو التعاقد مع الاتحاد السوفييتي فتحمل عليه حملات شعواء مستمرة .

والامريكيون ، بعد فشل محاولاتهم المتكررة لعقد حلف مع الدول العربية وتناعتهم بان حلف بغداد نفسه لم يعط الثمرات المرجوة منه ، انتهى بهم الامر الى الاكتفاء بالتفاهم مع رجل عربي يستطيع ان يتزعم البلاد العربية فيوجهها بصورة ناعمة في السبيل الذي ترضيه الولايات المتحدة . وهكذا سمت السياسة الامريكية الى دفع احد رجالات العرب الى الامام وتنصيبه على كرسي الزعامة . فنجرت الامر مع الملك سعود ، فلم تفلح . وفشل الحسين ملك الاردن ، كما فشل شمعون في بلده ، فلم يبق في الساحة سوى عبد الناصر الذي كان يملك بنفسه من المؤهلات ومن تعلق العرب به ما يجعل النجاح معه مضمونا . وبالطبع ، لم يكن موضع البحث او التفكير حمله على عقد تحالف مع الامريكان ولا مطالبته بمنحهم قواعد عسكرية ، لان هذين الامرين كافيان لاسقاطه عن عرش الزعامة في اية دولة عربية . ولذلك اكتفى الامريكيون بان يحصر صاحبهم الحملة في قمع الشيوعية الموالية ، او بالاحرى التابعة للاتحاد السوفييتي ، وفي الحؤول دون التقارب المتزايد بين العرب والاتحاد السوفييتي . فاذا نظرنا الى السياسة التي اتبعها عبد الناصر في ١٩٥٩ ، سواء في ذلك زج الشيوعيين في السجن والقضاء عليهم او في «تبريد» العلاقات مع الاتحاد السوفييتي ، صرنا اقرب الى تصديق القول بان اتولايات المتحدة كانت الدافعة نحو الوحدة . ومع اننا نستبعد ان ينساق زعيم كمبد الناصر في خدمة مصلحة دولة اجنبية ، الا ان ذلك لا يمنع من الاعتقاد ان الوحدة خدمت مصلحة الولايات المتحدة ، من حيث لم يرد القائلون بها .

وثمة عامل آخر قد يكون له اثر في تحقيق الوحدة ، وهو ان مصر شعرت بخطر تزايد السكان وقلة امكانياتها الزراعية ، فعمد حكامها الى التفكير في تصنيع البلاد وتأمين سوق لمنتجاتها ، لا بالاتمانات الاقتصادية ، وانما بطريقة تضمن هذه الاسواق بصورة فعالة . وهذا لا يتم الا بالسيطرة على البلدان التي تؤلف هذه الاسواق . وقد لمسنا بعد تحقيق الوحدة كيف بدأ الاقتصاد المصري يستولي تدريجاً على الاقتصاد السوري . من ذلك فتح الباب للانتاج الصناعي المصري الذي زاحم ، بنجاح ، الانتاج السوري ، لانخفاض اجرة اليد العاملة في مصر . ولم يقتصر الامر على هذا التزامم الصناعي ، بل جاءت الشركات التجارية المصرية العاملة في الحقل المصري والعمراني وما اليه ، ونجحت في فتح الابواب امامها بفضل التشريعات التي صدرت في القاهرة والتسهيلات التي اعطيت لها . وهكذا يصح القول بان الوحدة افادت الاقتصاد المصري على نحو يجعلنا لا نستبعد كون التسرب الاقتصادي احد العوامل الاساسية في حمل مصر على السير في طريق الوحدة .

والى جانب هذه العوامل المفترضة ، يجب ان لا ننسى العلاقة المثينة بين عبد الناصر والمريشال تيتو ، رئيس الجمهورية اليوغسلافية . فهل يكون المريشال في جملة من دفع الرئيس المصري لتحقيق الوحدة رغبة في السيطرة على السياسة السورية وتحويل اتجاهها . ومن يعلم درجة انسياق تيتو في مخاصمة الاتحاد السوفياتي وسلوكه مسلماً يحاذي مسللك الولايات المتحدة ، لا يستبعد كون تيتو في عداد العاملين على تهيئة الجو للوحدة ، وذلك طمعاً في توسيع نطاق الدول التي تدعي الحياد الايجابي مثل دولته التي هي في الحقيقة والواقع ليست سوى دولة مذبذبة تتظاهر مرة بمخاصمة موسكو لتقبض من الولايات المتحدة قروضا مالية وتحصل على مساعدتها المادية ، ثم لا تلبث ان تتجه الى الاتحاد السوفياتي ، فتسرع واشتغل الى مد يد المساعدة مرة اخرى ، خوفاً من عودة تيتو الى احضان الشيوعية ، وهو دعائها . ويستمر الرئيس تيتو في سياسته هذه ، يحيي ويبتسم مرة للشرق ومرة للغرب ويقبض في الحالتين .

وبخشى الناس عندنا هذه السياسة لانها ، على فرض جدواها لمدة معينة ، لا تلبث في النهاية ان تبعث في الفريقين الملل من صاحبها . وثمة عامل آخر ربما كان له اثر في تطوير الحوادث ، وهو ان المصريين شعروا بان سيطرتهم على قناة السويس وتهديدهم

الغربيين بسدها وتوقيف عبور البواخر المحملة نفطاً ، لا يكفيان وحدهما لتخوينهم اذا بقيت انابيب النفط تؤمن وصوله عبر الاراضي السورية ، لا سيما بعد تجربة تخريب هذا الخط بنسف مؤسسات ضخ النفط في سورية في ١٩٥٦ ، بناء على طلب الحكومة المصرية . وخشيت مصر ان لا توافق سورية على اعادة الكرة ، فترفض طلب مصر بنسف انابيب النفط ومؤسسات ضخه . وهكذا يفلت الامر من يدها . لذلك ارادت عن طريق الوحدة ضمان هذه الناحية وادخال سورية ليس في اتحاد فدرالي لا يؤمن سيطرة مصر الكاملة على اوضاع سورية ، بل في وحدة تجعل مقاليد الامور كلها في يد حكومة القاهرة .

ولرب معترض على تعدادي هذه العوامل المفترضة ، دون ذكر الدافع القومي في جعلتها ، فأجيب بانني لا اريد ان استبعد عن رجالات مصر الحاكمين الآن فيها هذه الروح . ولكن لا يسعني الا ان اذكر ان ابجائي معهم منذ ١٩٥٥ لم توطد في قلبي الاعتقاد انهم يريدون الوحدة او اي ارتباط يحد من سلطانهم ، وانما يحرصون على توجيه سياستهم بحرية تامة دون الاضطرار الى استشارة دولة عربية ثانية والعمل المشترك معها . وظل الناطقون باسم مصر يفتخرون هذا الاعتقاد في نفسي حتى آخر يوم بحثت فيه مع احدهم موضوع الوحدة . فقد اكد لي محمود رياض ، سفيرهم ، في حديث معي - في الوقت الذي كان الضباط السوريون برئاسة اللواء عفيف البزري يضمون مع عبد الناصر اسس الوحدة - استبعاده امكان تحقيق الوحدة قبل ان تزال من طريقها العقبات الاقتصادية والعسكرية على الاخص . وكان عبد الناصر - كما ذكرت آنفاً - طلب في مطلع ١٩٥٧ تأجيل سفر الوفد السوري الى القاهرة للبدء في المحادثات الرسمية من اجل الاتحاد الفدرالي بداعي عدم اختبار هذه الفكرة لدى الراي العام المصري . فكيف تمت عملية الاختبار بين ليلة وضحاها ، حينها اجتمع الرئيس عبد الناصر مع عفيف البزري ورفاقه الضباط السوريين ؟ وما هي اسباب هذا التفاعل الفوري الذي حصل ؟ وهل صحيح ان مصر لم تقبل الوحدة الا عندما اعلن هؤلاء الضباط ، باسمهم وباسم كافة زملائهم ، عن عزمهم الاكيد على الاخلاص للنظام الجديد ، وعن تلبية شرط عبد الناصر ، وهو ابعاد الجيش عن السياسة ، فيدخل من يدخل من الضباط في الوزارات ويسرح من الجيش من يسرح ، واتامة نظام رئاسي في البلاد يعطي الصلاحيات غير المحدودة للرئيس ، وحل المنظمات الحزبية

ويقتصر النشاط السياسي على ما اسموه « اتحادا وطنيا » ؟
لا شك عندي في ان مصر لم تكن لتقبل اتحادا فدراليا او اي
نظام آخر يجعل الحكم في البلدين خاضعا لقواعد واسس لا تضمن
لها السيطرة الكلية على الحكم والانفراد به .

وهل يعقل ان يقبل رجال الثورة في مصر ، وهم الذين قلبوا
اوضاع بلادهم رأسا على عقب ليمسكوا بزمام الامر دون ان يكون
ثمة مجلس نيابي او دستور يقيد حريتهم في ادارة شؤون البلاد ، ان
يتراجعوا الى الوراء ويخلقوا نظاما فيدراليا من طبيعته ايجاد مجلس
اتحادي يسيطر على الشؤون العامة ولا يستطيع اعضاؤه اتخاذ
اي قرار الا بالاتفاق بينهم جميعا ؟ اين تكون في حالة كهذه حريتهم
في التنقل من غصن الى غصن في السياسة الخارجية ؟

وكيف يتسنى لهم في ظل مثل هذا النظام ان يصدروا التشريعات
والقوانين دون ان يحصلوا على موافقة زملائهم السوريين على
تلك التشريعات والقوانين التي تخضع الاقتصاد السوري لمصلحة
الاقتصاد المصري ؟

انني على ضوء الابحاث والتجارب التي مرت بها استطيع
ان اؤكد ان الرئيس عبد الناصر لم يكن ليقبل الاتحاد الفيدرالي
« على وجه البت والقطع » وحده ، وهو اذا قبل الوحدة فبفضل
الشروط التي اشترطها وقبلها الضباط وارغموا الحكومة السورية
على قبولها .

فهناك اذن نوعان من العوامل : زمنية وموضعية ، والترجيح
بينهما يعود الى ما سيكشفه المستقبل من مخبرات .

ويجدر بي ، في سياق هذا البحث ، ان اطرح السؤال الاتي :
هل بذلت مصر جهدا في سبيل الوحدة ام انها جاءت عفا ؟
ان الخطاب التي كان يلقيها الرئيس عبد الناصر قبل الوحدة ،
داعيا فيها الى تحقيق هذه الوحدة ، لم تكن في الواقع مطبوعة على
الحباسة التي رافقت خطبه بعد اعلان الوحدة واجراء الاستفتاء .
وكان عبد الناصر نفسه يقول انه بحاجة الى اقناع المصريين بتقبل
الاتحاد وحبلهم على تفهمه .

واذا دققنا في الامر مليا وجدنا ان السوريين هم الذين كانوا
كالجياذ يضربون الارض بحوافرهم للقفز والاسراع في الوصول الى
الهدف . اما اخواننا المصريون ، لمكانوا بيتسمون ويصفقون للخطب
التي كان يلقيها النواب السوريون وللمقالات التي كانت تدبجها اقلام

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

الصحافيين السوريين . وكانوا يقابلون هذه المساعي الحثيثة بخطب وبيانات ليس فيها ، بالطبع ، رفض واحكام ، لكنها لا تنطوي على الحماسة والاسترسال في التأييد .

اما في الحقل الرسمي ، فقد ذكرت كيف قبول اقتراحي المقدم ، في ١٩٥٥ ، تمهيدا لتحقيق نوع من التضامن والاتحاد ، وكيف انه لم يلق لدى المصريين الترحيب ، بل اثار الرغبة عندهم في اقصائي عن طريق رئاسة الجمهورية ليقينهم انني رجل لا يخضع لمشيتهم . فكان ان دعموا شكري القوتلي الذي حضنوه ست سنوات وارضعوه الولاء لهم ودربوه على الامتثال لاوامرهم ، بعد ان اصبح مدينا لهم وللسعوديين بالحياة الرغدة في مصيفه بالاسكندرية . وليس في هذا القول افتئات عليه او تجن . فالقوتلي رجل محدود الثروة ، يعلم ابناؤه بلده وقريته انه لا يملك سوى بضعة عشرات من الفدادين في قرية بغوطة دمشق ، وبنائية يؤجرها مقهى وفندقا في شارع السنجدار بدمشق ، احترقت في ١٩٢٥ ثم اعاد بناءها شركة مع من دفع نفقات البناء . وورث من اخيه واهله ما لم يزد في ثروته الا قليلا . ومن راقب ما كان ينفق طول حياته السياسية ، وخاصة بعد ١٩٤٣ ، وما كان يجود به من منح وعطايا ويتحمله من نفقات سفر الوفود الى ممره بالاسكندرية ، ثم يقابل هذا الانفاق بمورده الخاص ، يتحقق لديه انه اما عثر على كنز ، او انه اتفق مع من يفتح له خزائن الدول على مصراعها . واذا شاء احد الاعتراض على ما اقول ، فعليه بشاهد من اهله ، هو صبري العسلي يروي عن ذلك قصصا غريبة عجيبة .

بدأت مساعي مصر عن طريق رجالاتها في القاهرة او عن طريق

مسامي مصر في سورية ممثلا في سورية محمود رياض على جبهتين : الاولى ضباط الجيش ، والكسب القلوب لا للوحدة والثانية الاحزاب السياسية . وكانت هذه المساعي تهدف الى التقارب واكتساب القلوب ، دون التعرض لبحث الوحدة او الاتحاد .

وقد ارتضى حزب البعث الاشتراكي ، منذ اول وهلة ، في احضان محمود رياض . ووصلت بوزرائه الحال الى لعب دور التابع . فكانوا ينقلون الى السفير المصري ما يدور في مجلس الوزراء ويلتزمون الراي الذي يمليه عليهم . وكانوا يهددون بالانسحاب من الوزارة ومهرط التجمع القومي اذا لم يقبل مجلس الوزراء هذا الراي او ذاك .

واستمال المصريون ايضا فيصل العسلي في ١٩٥٥ ، فصار ينظم

لهم الجماهير لتهتف لهم ، ويدعو الى الالتفاف حول الصاغ صلاح سالم عندما جاء الى دمشق في مطلع ذلك العام . لكن فيصلا لم يلبث ان انشق عن المصريين والتحق بصف معارضيه من جماعة حزب الشعب والنواب الآخرين المتحالفين معه ، كمنير العجلاني وحسن الاطرش ومخائيل البان الذين صدرت عليهم فيما بعد وعلى العسلي الاحكام القاسية بتهمة التآمر مع العراق والاجنبي .

وكان رجال الحزب الوطني منقسمين متفككين لا تجمعهم جامعة ولا يوحدهم رأي . واذا رجعنا الى تاريخ هذا الحزب نجده مؤلفا من عناصر مختلفة جمعتها الظروف . فقد تأسس الحزب في ١٩٤٧ بإشارة من القوتلي ، ثم لم يلبث ان سار في طريق لا يتألف مع اهواء المشار اليه ، فصار يكافحه حتى اسقط زعماء الحلبيين ، كمخائيل البان والدكتور كيالي ، في الانتخابات النيابية في ١٩٤٧ . فوقعته الوقعة بين هؤلاء والقوتلي الى درجة انهم اسرعوا الى الانضمام الى حسني الزعيم ، بعد القيام بانقلابه المعروف . وكاد صبري العسلي ، رئيس الحزب ، يتولى رئاسة الوزارة لو لم يعاجل الموت حسني الزعيم . فبقي الحزب في المعارضة طوال عهد حزب الشعب اي من ١٩٤٩ حتى آخر ١٩٥١ . وكذلك في عهد الشيشكلي الذي استمر حتى شباط ١٩٥٤ ، حين تألبت الاحزاب ضد الشيشكلي وتوفقت الى اسقاطه استفادا الى بعض ضباط الجيش واموال العراق ومؤامراته .

وكان الحزب الوطني قد ابدل نظامه الداخلي في ١٩٤٩ وادخل فيه مادة تنص على الملكية في سورية ، تمهيدا للاتحاد مع العراق . وعندما جرت الانتخابات النيابية في ١٩٥٤ ، لم ينل الحزب الوطني من المقاعد النيابية سوى ١٣ مقعدا . ولم يخوله هذا العدد القليل المطالبة بمقام الصدارة ، فاكتمى بالاشتراك في وزارة فارمس الخوري ، بعد ان رفض الدخول في الوزارة القومية التي جريت تأليفها .

وقد ذكرت في فصل سابق ما كان من امر المباحثات التي دارت بيني وبين العسلي والبان والهوراني والبيطار لاستقاط وزارة الخوري وتأليف كتلة من حزبي البعث والوطني والكتلة الديمقراطية . ولم نجد هذه الابحاث قبولا وارتباطا لدى بعض اعضاء الحزب الوطني ، فانشق منه كل من لطفي الحفار وبدوي الجبل وسهيل الخوري ، ممن لم يكن يروق لهم التفاهم مع حزب البعث . وقد يكون ثمة سبب

آخر غير هذا حمل الحفار على معارضة العسلي ، وهو ارتباطه بحكومة العراق التي كانت ترغب في استمرار التعاون بين الحزب الوطني وحزب الشعب وبقية الكتل المناصرة له .

ومن يقل العراق ، يقل بريطانيا ، باعتبارها الموجهة لسياسة نوري السعيد والامير عبد الله .

الا اننا لا نجد تعليلا صحيحا ومعتولا لاختلاف لطفي الحفار مع مخائيل اليان ، وكلاهما ضالعين في مسامرة العراق ، الا في الكره الشديد الذي كان يتآكل قلب مخائيل اليان ضد رشدي كيخيا وسائر امراء حزب الشعب . فهل وصل الكيد والحقد بمخائيل اليان الى حد الخروج على ارتباطاته مع العراق ، وعن ميوله الشخصية ، وعن كراهيته لآكرم الحوراني ، والانحياز اليان ضد رفائقة وحلفائه ؟ انني حتى الساعة حائر في تفسير موقف اليان . وانا ما ازال اتساءل كيف مشى معنا ، ونحن معروفون بمناهضتنا لسياسة العراق ، واسقط الحكومة التي كانت تلتزم جانب العراق ضد مصر . فاذن صح ان الكيد وحده هو الذي املى على مخائيل هذا السلوك ، فيكون ذلك اقصى درجات الكيد والنكابة !

لكن المضحك في الامر — اذا جاز الضحك فيها يتعلق بالامور العامة ذات النتائج الخطيرة على البلاد — ان العسلي ومخائيل اليان ما لبثا ان اختلفا ، ولم يمض على تأليف الحكومة شهر واحد . فبينما سار العسلي في صفنا واندمج معنا في سياسة التقرب من مصر ودعمها ونبذ حلف بغداد ، ثار ميخائيل على زميله وعارضه في سياسته وعكف على جذب بعض الاعضاء البارزين في الحزب للحصول على اكثرية تحول دون استمرار العسلي في خطته او تحمله على الانسحاب من الوزارة . لكن فاتته ان العسلي يضحي بكل شيء حرما على البقاء في رئاسة الوزارة ، وانه بعد ان اقتنع بان لا سبيل له الى الاحتفاظ بكرسيها الا بالتعاون معنا دون حزب الشعب ، لم يعد بالامكان جره الى سياسة اخرى تبعده عنها .

ولم يكن لدى اعضاء اللجنة المسيطرة على شؤون الحزب الوطني التي كانوا يسمونها « المرجع الاعلى » من المثانة الخلقية والرسوخ في المعتقدات الحزبية ما يجعل حلفاء الحزب مطمئنين الى مناساة التضامن معه . فكنا كلما سمعنا ان « المرجع الاعلى » مجتمع ، نمسك قلوبنا بايدينا من الخوف على مصير الوزارة ، وبالتالي على سياسة الدولة من انحياز بعض اعضاء الحزب الوطني الى مخائيل

اليان وتأليفهم اكثرية عددية ضد العسلي وفاخر الكيالي . وكانت الاصوات في تلك اللجنة منقسمة بين مؤيد للعسلي ومخالف له . وبلغ من تقارب عدد الفريقين ان تغيب عضو او عضوين يقلب الاكثرية اقلية وبالعكس .

الا ان عين السفير السعودي - وما كان يسيطر بواسطتها على بعض اولئك الاعضاء - وعين السفير المصري كانتا ساهرتين على مقررات « المرجع الاعلى » ومقررات الوزارة التي كانت تعضد مصر والسعودية ، اعتمادا على وسائلهما ومفريتهما لضبط الحزب الوطني في الطريق السوري .

وهكذا توطدت اواصر المحبة والتعاون بين المصريين وبين صبري العسلي وفاخر الكيالي . وظل هذان مختلطين لمصر ، رغم الصلات الوثقى بين العسلي والعراقيين ، تلك الصلات التي كشفت محاكمات بغداد في ١٩٥٨ عن حجمها ونوعها .

اما حزب الشعب فكان معروفا بميله الى العراق في سياسته ، فكيف انقلب رجاله من معارضين للتحالف الثلاثي مع مصر ومنادين بالاتحاد مع العراق الى مؤيدين للوحدة مع مصر ، بتلك الحماسة التي ظهرت جليا عند اجتماع مجلس النواب في ٥ شباط ١٩٥٨ ، وذلك بحضور رشدي الكيخيا الذي كان استقال من النيابة وانقطع عن المجيء الى دمشق رغم اللاحاح الشديد عليه من جميع الاحزاب ؟

فهل كان موقف الكيخيا كموقف مخائيل اليان من حيث تغلب الكيد في قلبه على ما تحمله جوانحه من محبة العراق ؟ وليس بمستغرب ان يكون اقدام الكيخيا على تأييد الوحدة ناجما عن رغبته في رؤية اركان الجيش السوري مبعدين عن الحكم ، فضلا عن رغبته في رؤية التجمع القومي منهارا ، هو وزعمائه ، الى الحضيض . وقد تحقق له رؤية زعيمين من زعمائه ، بكداش وانسا ، مبعدين عن الحقل السياسي . وكان ينتظر ابعاد الحوراني . وقد تاكد لكيخيا ان حزبه لم يعد له نصيب من الحكم اذا استمرت الامور على الوجه الذي كانت عليه في ١٩٥٧ . ثم انه كان ، من جهة ثانية ، رجلا ضعيف الارادة يهرب من المسؤولية ولا يعطي رايه الصريح في اي امر .

وكانت هذه حاله ، سواء كان حزبه في الحكم او في المعارضة . وكان رفاته واعضاء حزبه يشكون من انه ليس الزعيم الذي يقود

موقف حزب الشعب
وزعيمه الكيخيا

جماعته بحزم وايمان . لكنهم لم يجرؤوا على الخروج من تحت نفوذه ، خوفا على حزبهم من الانهيار .

وكان الكيخيا يعارض سياستنا المبنية على مصارعة الاستعمار وجماعته ، والتفاهم مع الاتحاد السوفياتي . فهل لهذه الامور علاقة بتفسير سياسة الكيخيا نحو مصر ؟

وقد استدعاه عبد الناصر في اواخر ١٩٥٧ واجتمع اليه ، فماذا جرى بينهما ؟ لا احد يستطيع ان يعلم شيئا عن الحديث الذي دار بينهما . لكن النتيجة الظاهرة هي ان رشدي الكيخيا جاء دسحق وخضر اجتماع مجلس النواب وايد الوحدة واطهر ، بشكل واضح ، فرحه بانهاء الدور السابق للوحدة وتخليص البلاد منه .

ولم يقدر الكيخيا على كبت ما في قلبه من حقد ، اذ قال لي في احد اروقة مجلس النواب : « لو يطلع بايدك كنت قطعت رؤوسنا » وكان ذلك على اثر اصداري العفو عن الاتاسي ورفاقه الحكوميين بالاعدام . ففوجئت بقوله هذا واجبته : « بلى ، يا سيدي ، طلع بايدني وعفوت ! » وسمع النواب هاتين الجملتين ، فتدخلنا بيقتنا . لكنهم اشمازوا جميعا من كلام الكيخيا .

ولم يخف كثير من اعضاء حزب الشعب فرحهم عند اعلان الوحدة ، بقولهم : « خلصنا منكم ومن الجيش ! » واعترف لي بعضهم ، بعد مضي سنة على انجاز الوحدة ، بانهم كانوا مخطئين بتضحيتهم سورية لاجل التخلف من التجمع والجيش .

اما سائر النواب اعضاء الكتلة الدستورية وكتلة العشائر موقف رجال السياسة التي كان جل اعضائهما مرتبطين بالولاء اما لحزب الشعب واما وهباط الجيش مباشرة للدول الاجنبية — الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا — فكان تأييدهم للوحدة امرا مفروغا منه .

واما غير النواب ، اي رجال السياسة والاقتصاد ، وارباب المهن الحرة ، والشباب جميعهم ، فكانت الوحدة في نظرهم ، بل جميع شمل العرب ، هدفا طالما ساروا او بالاحرى ، ركضوا اليه ، واما حلوا طالما حلموا به ، وكان اعلان الوحدة مفاجأة اخذت الناس على حين غرة ، فلم يروا فيها الا الامل المنشود . وتغلبت مشاعرهم على عقولهم ، فراحوا يطبلون ويزمرون ويهللون لها . وكانوا في ذلك كالقلميع الذي يرمى بنفسه في البحر انسياقا بعضه وراء بعض . وكان ضباط الجيش منقسمين الى فئات متعددة . وكان اكثرهم منقسمين الى هذا الحزب او ذاك من الاحزاب السياسية .

وعندما ازيح توفيق نظام الدين عن رئاسة الاركان وجيء بالعقيد عفيف البزري محله ، بدت الخلافات بين الرؤساء الخمس : النفوري والسراج وعبد الكريم ومصطفى حمدون وعفيف نفسه ، حتى ان احدهم لم يكن يحضر الي ، سواء استدعيته او جاء من نفسه الا ومعه الاربعة الاخرون . وذلك لكي يكونوا شهودا ، بعضهم على البعض الآخر .

ولست ادري اذا كان هذا الخلاف وحده هو الذي حملهم على جمع كلمتهم في امر تسليم البلاد وامورها الى عبد الناصر ، ام ان مؤامرات اجنبية توصلت الى اقناعهم — ولو عن طريق غير مباشر — بان البلاد سائرة الى الانهيار اذا لم يتدارك الامر عبد الناصر بنفسه . وعلى اي حال ، فلم يمض وقت طويل بعد على انجاز الوحدة ، ولم يدب الخلاف ديبه حتى الآن بين اولئك الضباط لنستطيع معرفة حقيقة ما جرى وما حملهم على هذا السلوك . لكن الامر المغرغ منه هو انه لولا هؤلاء الضباط الخمسة لما تمت الوحدة بين سورية ومصر . بعد هذه التوطئة التي اردت بها وصف الجو الذي ولدت فيه الوحدة وابراز ما تبين لي من مواقف رجال السياسة بهذا الشأن ، لا بد لي ، في الفصول التالية ، من سرد الوقائع والحوادث التي سبقت الوحدة ورافقتها وتلتها .

الفصل الثاني وفتاع سبقت الوحدة

عند عودتي من موسكو وجدت الجو مكهريا ضدي ، فعمسرت ذلك بما حصل قبل سفري من الخلاف حول الانتخابات البلدية وتأجيلها وما نشأ عقب ذلك من البرود بيني وبين زعماء حزب البعث الاشتراكي . على انني لم آبه لهذا الجو المضطرب واستمررت في العمل الوزاري العادي .

وفي هذه الآونة زارني فريق من النواب المستقلين الذين كانوا ممساي لتأليف حزب محي في الكتلة الديمقراطية وايدوا لي اشتباههم بأن حزب البعث يفكر في تقديم مشروع قانون يقضي بمنع غير المنتسبين الى حزب سياسي معترف به رسميا من دخول الانتخابات النيابية ، وبأنهم يقصدون من وراء ذلك ابعاد كل من كان مثلي غير منتم الى حزب عن مجلس النواب ، حتى يستقر لهم الامر ويفوزوا بأكثرية تضمن لهم الاستيلاء على الحكم . واخذ هؤلاء الرفاق يلحون علي في الاقدام على تأليف حزب يجمع فئة مختارة من الشباب ورجال السياسة النضليين ، يعمل ضمن مبادئ التجمع القومي العامة في سبيل استقرار الامور وعدم جنوحها نحو التطرف الحزبي والمبادئ المتطرفة .

وكانت الفكرة العامة لمبادئ الحزب المقترح انشاؤه تجمع بين التقدمية المثدة والتطور الاجتماعي الذي يضمن رخاء الطبقات ، وذلك برفع سوية الاهلين عن طريق وضع مشاريع زراعية وصناعية وعمرانية ضخمة تزيد في الانتاج القومي وتيسر للفلاحين والعمال حياة سعيدة رغدة ، دون اللجوء الى ما كان يفكر به الشيوعيون والاشتراكيون من وضع اليد على اراضي الناس واملاكهم بقصد توزيعها على الفلاحين او العمال . فالليسور استصلاحه من الاراضي المتروكة وغير المروية كان كافيا من حيث المساحة والجودة لتوزيعه على الفلاحين بنسبة مرتفعة .

ويظهر ان الاجتماعات التي عقدت في داري والابحاث التي نقلت اخبارها لم تنزل منزلة الرضى في قلوب جماعة حزب البعث او سواهم — حتى سفير مصر نفسه ، على ما بلغني فيما بعد — فخشوا ان ياتي مزاحم لهم في سوقهم . ثم انهم لمسوا لدى العديد من الفئات ارتياحها لتأسيس حزب جديد عرف عن مؤسسه الاتدام على تنفيذ المشاريع الاقتصادية المفيدة ، فراحوا ينشرون في الصحف — وخاصة في جريدة الراي العام التي كان صاحبها احمد عسه تابعا لمحمود رياض ، سفير مصر ، ولاكرم الحوراني — عن الحزب الجديد وعن الاعضاء المؤسسين ما يفصح كيدهم والحقد الذي يتأكل صدورهم . وقال لي احد الاصدقاء انه لا يستبعد ان يكون العزم على تاليف هذا الحزب سببا من اسباب الاستعجال في انجاز الوحدة للتخلص منه .

اما الاشخاص الذين اقتضرت عليهم في اجتماعاتي للبحث في امر تاليف الحزب وما اذا كانت الضرورة تقضي بانشاءه ، من حيث الظروف الداخلية والخارجية ، فكانوا السادة اسعد المحاسني ، سفيرنا في الرباط والوزير السابق ، وهاني السباعي ، نائب حمص والوزير السابق ، والسيد رثيف الملقى ، نائب حماء والوزير السابق ، والسيد هاني الرئيس ، محافظ حلب السابق ، والسيد الدكتور جورج شلهوب ، نائب دمشق والوزير السابق . ولست اعدو الحقيقة والواقع اذا شهدت بان وطنية هؤلاء الاخوان وحسن سمعتهم ومقدرتهم كانت تفوق المعدل الوسطي لسمعة زعماء الاحزاب الاخرى بكثير . وانشصر موضوع هذه الاجتماعات على اقرار مبدا تاليف الحزب والقيام بتحضير برنامجه . وقد توقف البحث حين اقرار مبدا الوحدة وسفرنا الى القاهرة لاعلانها .

وكنا على سابق عادتنا نجتمع في داري مرة او اكثر في الاسبوع اجتماعا سياسيا يحضره العسلي ، والحوراني ، والبيطار ، والكيالي ، ورؤساء الشعب الخمسة في الجيش ، وخالد بكداش . وكانت هذه الاجتماعات تمثل الفئة الحاكمة في التجمع القومي والجيش . وكنا ندرس الامور السياسية ونقرر الاتجاه العام .

وفي احد هذه الاجتماعات قال البيطار بان الشعب لم يعد يفهم كيف اننا فنادي بالاتحاد مع مصر ولا نقوم باي تثبيت لتحقيقه . فاجبته باننا لم نقصر في هذا المخبر ، وذكرته باللجنة التي تقرر تاليفها وتكليفها بالسفر الى القاهرة للبحث مع الحكومة المصرية بهذا الشأن ، وكيف اشار الرئيس عبد الناصر على العسلي بعدم

الاستمجال وانتظار الفرصة المؤاتية . فقال البيطار بأن هذا لا يمنع من ان نجدد التشبث . فقلت له انك وزير الخارجية ، فباستطاعتك الاتصال بالحكومة المصرية وسبر غورها . فاذهب الى القاهرة وارجع الينا بما تكشفه لك محادثتك مع الاخوان المصريين . فأجاب بالموافقة والاستعداد للسفر . واضاف قوله بأنه يرى ان يكون الاتحاد على اساس رئيس واحد ومجلس واحد ووزارة خارجية واحدة وجيش واحد . فقلت له لا تستعجل الامر قبل ان تفهم من المصريين الى اي حد هم يسرون معنا في هذا الاتجاه ، وذكرته بما جرى في ١٩٥٥ من اختلاف بيننا وبينهم على امور تشابه هذه .

فقررنا بالاجماع ايفاد السيد البيطار ليجتمع الى الرئيس عبد الناصر ويفهم منه الحد الأدنى من الاتحاد الذي تقبل به الحكومة المصرية . وكان القرار شفهيًا ، لكنه على كل حال لم يكن فيه تفويض بالاتفاق مع مصر على اي امر ، خلافا لما جاء به البيطار عند عودته من القاهرة ، وهو بيان اتفق عليه مع الرئيس عبد الناصر ليكون اساسا للوحدة المقترحة .

مجلس الوزراء يقرر
ايفاد البيطار الى القاهرة
لجس نبض مصر

وسافر البيطار وانقطعت عنا اخباره . وفي اليوم التالي زارني محمود رياض ، فسألته عن رايه في الموضوع . فقال ان الامر يحتاج الى وقت والى دراسة . ففي الناحية العسكرية لا يمكن توحيد الجيشين ، بل قد يعمد الى زيادة الروابط . اما في الناحية الاقتصادية ، فالامور والمشاكل صعبة الحل الا تدريجا وفي وقت طويل . ولم المس عند السفر المشار اليه اية بادرة تدل على انه ينظر الى الوحدة كامر مبنوت به ، او كامر يمكن تحقيقه على الاقل في الوقت الحاضر .

وكان في دمشق في ذلك الوقت ضابط اظن اسمه اللواء عامر ، موفد من وزارة الحربية المصرية . فاجتمع مع ضباط الاركان اجتماعات عديدة ، ثم جاؤوا جميعهم - حسب العادة - وهو معهم ، الى مكنتي في وزارة الدفاع الوطني واطلعوني على محاضر اجتماعاتهم وما وصلوا اليه من نتائج . فقرأتها ، فاذا هي مشروع اتفاق يقترح اضافته الى الاتفاقية العسكرية التي اقراها مجلس النواب . وينص هذا الاتفاق على اضافة القطعات البحرية السورية وبعض وحدات الطيران الى القيادة المشتركة التي يتولاها الفريق عامر وزير الحربية المصرية . فقلت بعد تلاوة المشروع ان سورية ترغب في ان يكون ثمة جيش واحد ، وهي لا تعتبر هذا المشروع خطوة كبيرة في هذا السبيل . فبدأ اللواء المصري يدي ملاحظاته ،

الفصل الثاني : وقائع سقت الوحدة

وخلاصتها انهم بحاجة الى وقت غير قصير لتحضير الانظمة الموحدة ، وتهيئة الوسائل اللازمة لدمج الجيشين ، حتى ان اسماء الرتب العسكرية نفسها ليست متشابهة في كل من القطرين . فبينما نحن نقول زعيم ، يقولون هم اميرالاي ، وهلم جرا . ثم شرح ما يجب مراعاته من الظروف والحالات التي لا تمكن قيادة الجيشين من توحيد قواتهما ودمج وزارتي الحربية والدفاع في وزارة واحدة . واسهب في القول ، وهو يتطلع الى وجوه الضباط السوريين كأنه يطلب اليهم العون والسند وهم لا ينبسون ببنت شفة . وانهى الحديث اللواء غنيف البزري قائلاً ان هذه المرحلة سوف تلحقها مراحل اخرى توصل في النهاية الى الغاية التي تشيرون اليها .

وفي صباح ١٢ كانون الثاني ١٩٥٨ ، جاء مكثبي في وزارة المالية الزعيم امين نفوري وقال لي ، وعلى فمه ابتسامة لم ادرك معناها : « اجتمع الاخوان — وهو يقصد زملاء رؤساء الشعب ورئيس اركان الجيش — وبحثوا قضية الاتحاد الفدرالي مع مصر ، فوجدوا ان الافضل ان يكون الاتحاد على اساس الوحدة الشاملة . وهكذا الفوا وهذا من الضباط برئاسة البزري وسافروا بعد منتصف الليل الى القاهرة ليجعلوا قرارهم الى الرئيس عبد الناصر . ثم سلمني مذكرة مطبوعة على الآلة الكاتبة تحوي مطالب الضباط وقرارهم وهذا نصها الحرفي :

الاسباب الموجبة : منذ ان عرف التاريخ شعبا باسم « العرب » في « الجزيرة العربية » كان « العرب » في التاريخ القديم خصائص طبعية مختلف الانظار التي تكلمت العربية بطابع واحد هو طابع النخس والتمرد والاستقلال عن نفوذ الامبراطوريات القديمة .

وكانت الدولة التي خرجت من الجزيرة بعد توحيدها بدولة واحدة وعقيدة انسانية واحدة والتي امتدت خلال قرون طويلة عبر الجزيرة العربية واستقرت ما بين الخليج العربي وجبال فارس شرقا والاطلسي غربا وما بين طوروس شمالا والمحيط الهندي جنوبا قد رسخت اصول هذه الامة ترسيخا ابديا وخطت في تاريخ البشرية صفائح بارزة من حضارة انسانية ابدعتها هذه الامة وقدمتها دانية القلوب لمختلف الشعوب .

وتمتعت موحات هجينة متعددة ونكابت لتعطيم هذه الحضارة الانسانية وازالة كيانها خلال عشرة قرون . وكان يعمل ذلك ان تمزقت هذه الامة الى دويلات كثيرة مختلفة ولكن بقيت حضارتها في نفس كل من ابنائها على اختلاف سويهم الفكرية والاجتماعية وبقيت في وجدان كل منهم فكرة ثابتة لا تصحى من ذاتيتها الماضية وامقيها الحيلة .

مذكرة الضباط بالمطالبة
بتحقيق الوحدة مع مصر

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

وقد كان للنضال والتحرر في تاريخ العرب الحديث اثر فعال في تحقيق هذه الفكرة في نفوس الملايين من العرب . وكان استقلال وتحرر بعض الشعوب العربية تحريرا كاملا حافظا لانتفاضة عربية في اماكن اخرى من الوطن العربي وبعثا على النضال لشعوب اخرى تشد الاستقلال والتحرر تحقيقا لتلك الفكرة المستقرة في وجدان كل عربي .

مما سبق تبين ان الوحدة بين مصر وسورية ان هي الا ضرورة قومية مستمدة من ماضي وحاضر ومستقبل مشترك ما بين افراد امة واحدة عربية وذلك تحقيقا لوحدة شاملة واحدة في مصر الحديث ومساعدة في القضاء على الاستثمار في العالم لبقاء الانسانية وترسيخا لرسالتها . وقد عبر القطران عن ارادتهما في الوحدة الكاملة في شتى المناسبات القومية وخاصة في سبيل تلك معارك خارية ضد الرجعية الداخلية والاستعمار الخارجي حتى توصلا الى هذه المرحلة التي تمكنا فيها من اعلان ارادتهما رسيا على لسان ممثلهما في كلا القطرين في الجلسة التاريخية المتقدمة في دمشق ، في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ .

وكان هذا النصر للقومية العربية بعد صراع رهيب دام مع الاستثمار خافسه الشعب العربي اثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وخلال الحقبة الاستعمارية الامريكية - التركية - الصهيونية على سورية عام ١٩٥٧ .

وقد زلزل هذا القرار التاريخي كيان الاستثمار فأخذ يجمع شمله في مؤتمرات متتابعة مقدما مع احلافه في انقرة وباريس وبغداد وطهران ويجند عملاء واعوانه ويكثفهم وينسج الخطط لهم للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار .

ولما كانت الظروف الحالية التي نشأت من جراء انتصار شعبنا العربي في مصر وسورية قد ربطت بين قضيتنا العربية وبين السلم العالمي الى حد بعيد والسحت المجال لنا لكي نخطو خطوات ايجابية سريعة تتناسب واهمية انتصاراتنا ، ونظرا لاحتمال تغير هذه الظروف والمناسبات وخاصة اذا تمكن الاستثمار من انهاء استعداداته للجهازفة بخوض حرب شاملة او محلية بسبب تعرض مصالحه التي يعتمد عليها في حياته الانسانية في وطننا العربي الى الزوال ، فالتنا دعو الى ضرورة الامراع بالقرار الاساسي للوحدة الشاملة مع مصر والمباشرة بتنفيذه فوراً وتخطي جميع العقبات المصطنعة من دستورية او سياسية او اقتصادية . ونحن نعتبر ان كل استمرار للاوضاع المحلية اصبح امرا غير طبيعي لا يعتمد في بقائه الا على المبررات الاستعمارية الموروثة والامتيازات الرجعية والانتهازية التي لا يمكن الاعتراف بها بعد ان اقر الشعب باجمعه الوحدة غير المنقوصة .

شكل الوحدة : من اجل ذلك نرى ان تكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى

التالية :

١ - دستور واحد يعلن انشاء الجمهورية العربية الجديدة ويرسم نظام

الفصل الثاني : وقائع ميثاق الوحدة

الحكم فيها ويلسج المجال لاتضمام بقية الشعوب العربية التي مستحضر .

٢ - رئيس دولة واحد .

٣ - سلطة تشريعية واحدة .

٤ - سلطة تنفيذية واحدة .

٥ - سلطة قضائية واحدة .

٦ - علم واحد وعاصمة واحدة للدولة العربية .

٧ - تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة

استنادا الى هذا الدستور الواحد .

الوحدة الدفاعية : اما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فنرى ان تقوم على

الاسس التالية :

١ - قائد اعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية

الاتحادية) .

٢ - مجلس دفاع اعلى .

٣ - قيادة عامة للقوات المسلحة .

٤ - قوات مسلحة ا برية - بحرية - جوية (موحدة التنظيم والسلاح

والدريب والتجهيز توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على

مساحات العمليات في اراضي الدولة الاتحادية .

٥ - موازنة واحدة .

والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية شعورا منها بمسؤولياتها

القومية ودورها التاريخي وولاء منها للشعب العربي في سورية الذي حملها مسؤولية

الدفاع من بقائه وسلامته لتعلن ان كل وحدة لا تبني على هذه الاسس المارة الذكر

ليست الا تحالفا بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين . ذلك لان متطلبات الدفاع

وسلامة الامة وحفظ كيانها في عصرنا الحاضر تقتضي دمج الشعوب العربية المنصورة

في كيان واحد لتساهم في تحرير بقية الوطن العربي وتقوم بواجباتها لصون السلم

العالمي . كما تعلن القيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة انها على اتم استعداد

لتحمل جميع الواجبات الدفاعية التي تقتضيها الوحدة الثورية وتعتبر نفسها منذ الان

ملتزمة بتنفيذ كل ما تتطلبه من اوامر وتوجيهات تعطى اليها من القيادة العامة الموحدة

مهما ترتب على هذا التنفيذ . وفي الوقت نفسه تحيل كل حكومة او فئة تهاون في تنفيذ

هذه الوحدة خطورة ونتيجة عملها تجاه الشعب العربي بأسره وتجاه الاجيال العربية

المساعدة .

القائد العام للجيش والقوى المسلحة

دمشق في ١١/١/١٩٥٨

بعد ان تلوت هذه المذكرة قلت للزعيم النفوري : « اما كان
الاجدر ان تطلعوا الحكومة على قراركم وتبحثوا الامر معها قبل ان

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

تذهبوا الى القاهرة ؟ » فاجاب بثلثم : « هذا ما جرى ! » فقلت في نفسي هذا آخر انقلاب يقوم به الجيش ، فلما ان يقبل عبد الناصر هذا الاقتراح فتزول سورية من الوجود ، ولما ان يرفضه فيحتل الجيش دوائر الدولة ويضع يده على الامور ويتسلمها فيبعد الحكومة والمجلس معا .

نهتفت للعسلي فأكد لي انه استلم صورة عن المذكرة واننا سنبحث الامر ليلا في داره .

واجتمعنا مساء في دار العسلي . وحضر من اعضاء الوزارة انا والكيالي ، ومن النواب الحوراني وبكداش ، ومن الاركان النفوري وحمدون والسراج واحمد عبد الكريم . واطلع الحاضرون على المذكرة ، لكنهم لم يميروها الاهتمام الذي تستحقه ، لعلمهم بان عبد الناصر لا يقتل بالوحدة . وكنت قبل يومين اجتمعت الى رئيس الجمهورية وقلت له ان البعثيين ينادون بتوحيد رئاسة الدولة ووزارتي الخارجية والدفاع . ثم استطلعت رايه ، فقال لي بعصبية ظاهرة : « لا . لا . لا شيء سوى ما اقترحته انا من اتحاد فدرالي . لا . لا . لا ... »

فقلت له بانني اظن ان عبد الناصر نفسه لا يوافق على الوحدة الشاملة ، فأكد لي ذلك .

غير انني بعد الموقف الصريح الذي اتخذته الجيش ، سألت نفسي : هل يبقى القوتلي على رايه ، ام يوافق على راي الاركان ؟ وقد تحقق ما ظننته . فحينما اجتمعنا في اليوم التالي مع الرئيس شكري القوتلي واطلعناه على مذكرة الجيش ، راح يمدح الوحدة ويذكر انه امضى اربعين سنة من حياته في العمل على تحقيقها ، وانه مؤيد لفكرة الوحدة الشاملة وتحقيقها نمورا .

ومضت الايام بعد هذا الاجتماع دون ان يصلنا اي خبر من البيطار او من وفد الضباط الذين لحق بهم السراج ايضا ، حتى كان صباح اليوم الثاني والعشرين من كانون الثاني . ففي هذا التاريخ جاءني الضباط ، وفي مقدمتهم البزري ، فرحبت بهم ورجوئهم اعلامي ماذا تم معهم ، فاطلعوني على خلاصة الابحاث . واضاف البزري الى ذلك قوله بان البيطار يحمل مشروعا اتفق عليه مع عبد الناصر وسيمرضه على مجلس الوزارة . وعندما ابدت اعتراضي على الاتحاد القومي وتخوفي من ان يؤدي ذلك الى مرط التجمع القومي واثراك الاحزاب الاخرى في الحكم ، تلك الاحزاب التي ثبت خيانة

بعض رجالها مُحكِمت عليهم المحكمة العسكرية نفسها ، اكد البزري ان شيئاً من ذلك لن يكون ، وان التعاون سيكون مع اركان التجمع القومي نفسه . فقلت بأنني انتظر المشروع لاطلع عليه وايدي ملاحظاتي ان كان ثمة ما يستوجبها . ولم اترك الفرصة نفوت دون ان اعلق على سفره بدون اخباري . فاعتذر بأن الوقت لم يسمح بذلك ، اذ انهم ركبوا الطائرة في منتصف الليل . لكنهم كلفوا النفوري بتبليغي ما تم بينهم في اولى ساعات الصباح . فابتنمت وسألته : « ألم يكن في المستطاع تأجيل السفر لليوم التالي ؟ » فلم يجب فوراً بل فكر قليلاً وقال : « هكذا صار ! » وبالطبع ، لم تكن ندرتي ما حصل بين الضباط في تلك الجلسة الليلية ، وما اذا كان الامر وصل بهم الى المشادة العلنية في ما بينهم ، كما يدعي البعض ، مما حملهم على الارتقاء في احضان عبد الناصر .

وفي المساء اجتمع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية وحضور اكرم الحوراني رئيس مجلس النواب ، وعفيف البزري رئيس الاركان ومعاونيه الاربعة : امين النفوري وعبد الحميد السراج واحمد عبد الكريم ومصطفى حمدون . ولم ينبس هؤلاء الضباط الاربعة ببنت شفة طيلة الاجتماعات العديدة التي عقدت في القصر الجمهوري لبحث الوحدة ، واكتفوا بحضورهم اياها لاثبات دعمهم وللضغط على من تسول له نفسه من الوزراء الاعتراض او عدم الموافقة على مشروعهم . على ان رئيسهم عفيف البزري كان يكليهم مؤونة الكلام بما كان بيديه من التأييد ، بلغة ولهجة قاسيتين .

وافتح رئيس الجمهورية هذا الاجتماع بحديث حشاه بكلمات العروبة والعرب والمجد والسؤدد ، والى آخر ما هنالك من تعابير كان معتاداً على استخدامها لاملاء خطبه الفارغة .

ثم تبعه صلاح البيطار ، فتسلا محضر المباحثات التي دارت في القاهرة ، مدعياً انه توصل اليها ، مع ان الصحيح هو انه اشترك في آخر اجتماع عقد بين عبد الناصر والضباط السوريين ، حيث اتفق الجميع على الصيغة الآتية :

تم الاتفاق على النقاط التالية خلال الاجتماعات المشتركة التي عقدت بين سيادة الرئيس جمال عبد الناصر وسيادة وزير الخارجية السورية السيد صلاح البيطار والمؤوض من قبل الحكومة السورية بموجب قرار متخذ من مجلس الوزراء لبحث توحيد القطرين العربيين مصر وسوريا :

اولاً - شكل الاتحاد : يكون نظام الحكم في الدولة العربية المتحدة جمهورياً

مجلس الوزراء يبحث
برئاسة القوتلي مشروع
الاتفاق مع عبد الناصر

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

رئاسيا ويتولى السلطة التنفيذية رئيس الدولة بعاونه وزراء معينون من قبل الرئيس .
ويتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد ينتخب انتخاباً حراً مباشراً من قبل الشعب .

ثانياً - المراحل التنفيذية المقترحة لتوحيد البلدين : المرحلة الاولى :

(١) بمقد اجتماع بين الرئيس وممثلين من الحكومتين لاعلان قيام الدولة العربية المتحدة . واستنادا الى قرارات المجلسين التشريعيين في مصر وسوريا ، يجتمع المجلسان التشريعيان في وقت واحد في دمشق والقاهرة لاصدار القرارات الآتية :
(ا) قيام الدولة العربية المتحدة ، (ب) ترشيح رئيس الدولة العربية المتحدة ، (ج) تفويض رئيس الدولة العربية المتحدة باصدار دستور مؤقت يمارس ونقه سلطاته لحين وضع الدستور الاتحادي الدائم .

٣ - استفتاء الشعب في مصر وسوريا على القرارات التي اصدرتها المجالس التشريعية .

٤ - على ان ظهور نتيجة الاستفتاء يعلن الرئيس الدستور المؤقت ويباشر سلطاته محورا .

المرحلة الثانية : (١) وضع دستور دائم للدولة العربية المتحدة . (٢) تكوين الاتحاد القومي . (٣) اجراء انتخابات وفقا للدستور . (٤) العمل على توحيد مرائق الدولة .

وقد بني هذا المحضر على الكذب لان مجلس الوزراء السوري لم يكن اتخذ قرارا بتفويض البيطار لبحث الوحدة وانما كلفه بالسفر الى القاهرة واستمزاز رأي الرئيس عبد الناصر فيها . ولست ادري اذا كان البيطار هو صاحب هذا الاختلاق لاعلاء شأنه بنظر مخاطبيه المصريين ام انهم هم الذين شأؤوا ذلك .

وعلى اي حال ، فبعد ان انتهى البيطار من تلاوة هذا المحضر شرع الحوراني والمصلي وسائر الوزراء بتجديد الوحدة وبتأييد الاتفاق المفقود في القاهرة . ولما انتهوا كلهم من كلامهم ، طلبت تأجيل الجلسة ريثما يستطيع درس المحضر وبيان الملاحظات عليه . فبدأ الاستغراب على الوجوه ، واستغربت انا بدوري ان يقدم مجلس الوزراء على اقرار مشروع ضخم كهذا يقضي بهدم كيان سورية ، دون ان يسمح للوزراء بالوقت الكافي للدراسة واستطلاع رأي احزابهم وجماعاتهم والنواب واصحاب الرأي في البلاد . وقلت لهم افنا نؤجل البحث في مواضيع تافهة بالنسبة لهذا الامر ، ثم اصررت على التأجيل . مدار جدل طويل اقترح خلاله الحوراني تأجيل الجلسة الى صباح اليوم التالي . فقلت ان الوقت المتروك بين انفضاض

الفصل الثاني : وقائع مبعث الوحدة

هذه الجلسة وانعقادها في الصباح لا يتسع لغير النوم . وانتهى الامر. باترار التاجيل الى المساء . وانفرط العقد بعد ان لحظت ان في الجو شيئا من التفاهم السابق بين الحاضرين فيما عداي ، حتى ان التقارب والتودد بين البزري والبيطار كانا باديين على وجهيهما وظاهرين في حركاتهما المصطنعة وضحكاتهما ونكاتهما التي كانا يطلقانها .

وتضيت الليل بتلاوة مشروع الوحدة وبحث تفاصيله ومخباته واغراضه ونتائجه ومخالفاته للدستور السوري وللعقائد الديموقراطية ، فخرجت من هذه الدراسة بملاحظات سجلتها في مشروع كتاب عنوانته باسم رئيس مجلس الوزراء ، وانتهيت به الى عرض استقالتي اذا كان المجلس لا يشاركني في آرائي ويسير في الخطة الموضوعية .

وكنت عالما بان موقفي هذا سوف يقيم علي الدنيا ويقعدها ، وبأنني سوف اتهم بمعارضة الوحدة في الاساس ، في حين ان اعتراضاتي كانت منصبة على الشكل الذي يراد به توحيد القطرين وعلى نظام الحكم المقترح . وكنت اخاف من زوال عهد الحرية والديموقراطية الذي ظفرت به سورية بعد محن استمرت القرون المعديدة تحت حكم الاتراك والافرنسيين ، اذ انني لم اكن اشك مطلعا في ان النظام الجديد سوف يكون نظاما ديكتاتوريا بوليسيا او « ثوريا » كما يصفه المصريون .

واجتمعت في الصباح الى بعض الاصدقاء الذين حضروا الي لدراسة مشروع نظام الحزب الذي كتبا عاملين علي تأليفه . فقلت لهم ان الامر انقلب راسا على عقب ولم يعد موضوع البحث تأليف حزب ، بل التذاكر في مصير سورية . وقرأت عليهم المحضر واخبرتهم بموقف الحكومة ، فشاركوني في الرأي . وابدى احدهم ، وكان وزيرا ، استعداده لتأييد ملاحظاتي في مجلس الوزراء . لكنهم جميعا استبعدوا فكرة استقالتي . ثم تلوت عليهم نص الملاحظات التي دونتها ، فأثروها وحثوني على الثبات في الدفاع عنها .

واليكم هذه الملاحظات التي ابديتها في مجلس الوزراء ، لا بصفة مذكرة ، بل على سبيل الملاحظات . وقد اوردها فقرة فقرة ، بحسب تقدم البحث وتناوله المواضيع المتعددة :

الى رئاسة مجلس الوزراء ...

في الجلسة المعقودة ظهر امس برئاسة مخامة رئيس الجمهورية

ملاحظاتي من مشروع
الوحدة في مجلس الوزر

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

واشترك فيها رئيس مجلس النواب والوزراء ومعاون رئيس الأركان العامة ورئيس الشعبة الأولى في الأركان العامة ، تلا وزير الخارجية محضراً بنتيجة الأبحاث التي دارت أخيراً في القاهرة بينه وبين سيادة الرئيس جمال عبد الناصر . وقد أبدى الحاضرون باجماعهم ارتياحهم إلى قبول مصر مبدأ الوحدة كأساس للعلاقات الجديدة بينها وبين سورية . وأوضح أن لي بعض الملاحظات على ما جاء في البيان من خطط واقترحت عقد جلسة أخرى يستطيع الوزراء فيها أن يبدوا رأيهم في الموضوع بعد أن تكون نسخ المحضر المذكور قد وزعت عليهم وتمكنوا من دراسة النقاط بشكل مفصل . وتقرر بعد المناقشة تحديد موعد الاجتماع القادم بعد ظهر اليوم .

وقد درست هذا المحضر على قدر ما سمح به الوقت القصير لامعان النظر في أخطر أمر تقدم عليه البلاد في الحقبة الأخيرة من حياتها ونضالها . وما أني أقدم لكم نتيجة هذه الدراسة لعرضها على مجلس الوزراء ، راجياً أن تحوز بعد درسها موافقتهم .

إنها لا شك بادرة عظيمة أن تقدم مصر على قبول مبدأ الوحدة أساساً للعلاقات بين القطرين العربيين مصر وسورية ، ونرجو أن تكون نواة لوحدة عربية كاملة سليمة الأساس تحقق بين سائر الأقطار العربية — هذه الوحدة التي حملها كل سوري هدفاً أسمى في مقدمة أهدافه ، والتي نص دستورنا على وجوب العمل على تحقيقها . إلا أن لنا بعض الملاحظات الأساسية والفرعية على المشروع المعروض على مجلس الوزراء يتلخص، من حيث الأجمال، بالأمور التالية :

١ — اتجه المشروع إلى جعل نظام الحكم جمهورياً رئاسياً يتولى رئيس الدولة فيه السلطة التنفيذية بمعاونة وزراء مسؤولين مباشرة أمامه ، وهذا جنوح ظاهر عن النظام الذي تدرجت سورية في الوصول إليه ، أي النظام الديموقراطي النيابي الذي يجعل السلطة فيه من الشعب وللشعب .

٢ — أما مراحل التنفيذ التي اقترحتها المشروع فهي في الأصل تستهدف القيام بعمل لا يتألف مع الدستور السوري إطلاقاً ، من حيث تغيير قاعدة الجمهورية السورية ونظام الحكم فيها وانتخاب رئيس جمهورية واحد للقطرين والتنازل عن صلاحية مجلس النواب الأساسية بتعديل الدستور ومنح هذا الحق لشخص واحد ، وغير ذلك من الأمور التي نص دستورنا على عدم جواز التنازل عنها إطلاقاً .

٣ - لنن جاء في المشروع ان ثمة رجوعا الى الشعب نفسه وهو صاحب السلطات اصلا ، فلا بد من الاشارة الى ان هذا الاستفتاء سيجري حصرا على القرارات التي اصدرتها المجالس التشريعية اي على :

(ا) قيام الدولة العربية المتحدة ،

ب) ترشيح رئيسها ،

ج) تفويض رئيس الدولة باصدار دستور مؤقت يمارس بموجبه سلطانه ، لحين وضع الدستور الاتحادي الدائم .

وقد اخرج بذلك عن موضوع الاستفتاء الدستور المؤقت نفسه . وبعبارة اوضح ، سوف لا يدعى المواطنون السوريون والمصريون الى ابداء رأيهم في الدستور المؤقت نفسه ، بل في امر التفويض بوضعه ليس الا . وهذا يعني انهم لا يكونون تجاه نصوص واضحة يطلب رأيهم فيها ، فيملكون مصير حياتهم الديمقراطية الدستورية وحقوقهم الاصلية وكيفية سير امور الدولة ، والى آخر ما هنالك من الشؤون التي تتضمنها الدساتير في سائر البلدان .

فالامر الواضح بهذا الاقتراح هو ان الشعب سوف يدعى لابداء ثقته بفرد ومنحه حق تقرير مصير الشعب العربي الخاطن في مصر وسورية وادارة زمام اموره مدة من الزمن حتى صدور الدستور الدائم .

ونعتقد ان هذا الاصول المقترح الذي يستند الى المبادئ الفردية يتنافى مع المبادئ الجماعية ، لا سيما في عصر لم يعد الامراء يتحكمون بالمجموع الا بنتيجة ثورة او اجتياح . ولسنا نحن بهذا الصدد ، وانما نحن جاهدون لتحقيق اهدافنا القومية العليا بالطريقة الجماعية المتقابلة مهما كانت الثقة عظيمة بالاشخاص المنتظر تسليمهم مقدرات البلاد .

ونحن نفضل ان يكون المواطنون في القطرين - عندما يدعون لابداء رأيهم في الامور - ان توفر امامهم معالم الامور جملة وتفصيلا حتى يتحمل كل فرد مسؤولية الراي الذي يبديه في نصوص مكتوبة وجليّة ، فلا يدعي يوما ما بأنه سلم امره لزيد من الناس ، فهو غير مسؤول عما استنه زيد برأيه المفرد .

{- يستنتج من كل ما سبق ان البلاد السورية والمصرية ستحكم - طيلة مدة تنفيذ الدستور المؤقت والى ان يوضع الدستور الدائم بوقت لم يحدده المشروع - بادلهب لا يمكن ان نطمئن الى

انه سيكون ديموقراطيا ، لا سيما انه اشترط للحكم ان يكون رئاسيا . وعلى وجه العموم ، ستكون هذه الفترة من تاريخ البلاد لا حدود فيها لحقوق الامراء وواجباتهم ولا لكيفية ادارة الحكم الا بالقدر الذي يسمح به رئيس الدولة ويراه مؤتلفا مع المصلحة بمفرده دون ان يشاركه احد في تحمل المسؤولية العظيمة التي يجدر ان لا نلقيها على عاتق فرد واحد لا يمكن تصحيح خطاه - اذا حصل - الا بثورة وقلب نظام الحكم او ابعاده عن منصبه قسرا . وهذه هزات كبرى يجب علينا تجنب امكان حدوثها .

فالطلوب ، اذن ، ابداء الراي في نظام لا يقتصر باعتباره رئاسيا على منح رئيس الدولة صلاحية واسعة في ادارة شؤون الدولة ، بل يذهب بعيدا عن الديموقراطية الى حد تسليم شخص واحد مقدرات البلاد باعطائه صلاحية وضع الدستور (ويدخل بذلك تعديله) وهو يستطيع ان يكيفه على حسب رايه دون التقيد باية اسس او قواعد . وهذا الامر من الاهمية الكبرى بما لا يمكن قبوله اصلا . اذ انه دكتاتورية سافرة لم تجزها دساتير سورية المتتالية وابعدها الدول الديموقراطية عن انظمتها الاساسية . وقد اثبتت سورية ، بصورة خاصة ، مقاومتها لها في التجارب المتكررة التي وقعت فيها في الماضي القريب .

٥ - اما المرحلة الثانية المقترحة في المشروع فلنا ملاحظة على كل بند منها نوضحها فيما ياتي :

(ا) المفروض ان واضعي المشروع قصدوا بالفقرة الاولى ان تؤخذ موافقة الشعب على الدستور الدائم . ولكن ذلك يحتاج الى وضوح تام والى تحديد موعد لذلك ، والا فيكون القصد الضمني اطالة امد تطبيق الدستور المؤقت دون حد زمني واباحة استمرار حكم الفرد دون استشارة الشعب بحسب مشيئة رئيس الدولة وحده .

(ب) المفهوم من الفقرة الثانية ان القصد هو ان يجري في سورية مساجري في مصر ، وهو ايجاد اتحاد قومي ينفرد الحاكم باختيار اعضائه ويسمح لمن يشاء منهم بترشيح نفسه للانتخابات العامة .

ولا بد لنا هنا من مقارنة الحالة في مصر عند قيام الثورة فيها وما قامت به من اعمال تخطت بها الوضع السائد اذ ذاك وتدرجت في تحقيق اهداف الشعب بعد ان نحت من الحكم الاحزاب التي كانت

العمل الثاني : وقائع سبقت الوحدة

تتعارض مبادئها مع ما نفذته الثورة في الحقل الداخلي وما سارت عليه من اتجاه سياسي . فالثورة في مصر انتت ضد الاحزاب والهيئات التي كانت مسيطرة اذ ذاك على الحكم وخلقت الآن كتلا جديدا مؤمنا بالمبادئ وبالسياسة التي قامت عليها الثورة وسارت عليها . واما عندنا في سورية فالامر يختلف تماما عما هو في مصر . فالسياسة المتبعة في سورية هي سياسة الفئة الحاكمة او بالاحرى سياسة الاحزاب والهيئات المتجمعة . وما حققته سورية حتى الآن في الميادين الاجتماعية هو وليد التدرج بالاصول الدستورية والقانونية التي لم تحتج سورية الى ثورة كثورة مصر لتحقيقها ، اذ ان الاحزاب والهيئات المذكورة هي المينة لهذا التقدم التحرري والنشطة في تسييره بنجاح . فالحاجة التي املت على اصحاب الامر في مصر وجوب ايجاد كتل جديد تنصهر فيه مبادئ الثورة ، لا حاجة اليه في سورية التي يوجد فيها هذا التكتل الذي اخذ على عاتقه بموجب الميثاق القومي توجيه الامور في سورية على السياسة التحررية داخلا وخارجا .

فاذا قصد واضعو المشروع تثبيت الامر في سورية على ما هو عليه ، فهذا لا يحتاج الى ايضاح جديد . واما اذا كان القصد هو ايجاد كتل يحتاج الى عناصر موجودة في التجمع الحالي ويدخل عليه عناصر جديدة من التي كانت تقاوم هذا التجمع في تكوينه وفي سياسته على ما هو معلوم من حوادث السنين الماضية ، فهذا امر لا نستطيع اقراره على اي وجه ومهما كانت الاسباب التي يتذرع بها . اذ اننا لا يمكن ان نتصور ان البلاد تفيد من ادخال عناصر جديدة من التي سبق محاربتها لاسمى قواعد سياستها التحررية ، وابعاد عناصر مؤمنة فيها وعاملة باخلاص ونشاط على تحقيقها بما ياتلف مع مصلحة البلاد العليا ويخالف مصلحة الاجنبي المستعمر .

ونحن وان كنا لا نعلم كيف وعلى اي اساس سوف تحقق لمكرة الاتحاد القومي ، وهل ان المخاوف التي ابديناها يمكن حصول ما يسببها ، فاننا في الاصل نخالف من حيث المبدأ منح شخص او جماعة حق اختيار وانتقاء العاملين في النشاط الحزبي وحصص هذا النشاط بهم ، ونتمسك بمبادئ الديمقراطية التي تجيز التكتلات الحزبية التي يعمل على ايجادها المواطنون بكل حرية والتي ترحب بوجود معارضة ولا تجيز اطلاقا ان تطبق في سورية وعلى الاحزاب والهيئات التي قامت على اكتافها النهضة التقدمية والسياسية

التحررية ما طبق في مصر على الاحزاب المعارضة لمبادئ الثورة .
هذا اذا صح التجاوز عن المبادئ الاصلية التي تعطي لكل جماعة
حق التكتل والنشاط الحزبي .

ونحن نعتقد ان الشعب نفسه هو الذي يمنح ثقته لهذا الحزب
او ذاك ويسلبها منه ، وهو الذي يختار بين العاملين في الشؤون
العامة من يسلمه ادارة اموره ضمن الحدود الدستورية والقانونية
المعروفة . واما ان يعهد الى فرد او جماعة الوصاية على الشعب
من حيث تحديد حريته باختبار من يعملون في الحقل العام ، فهو
ادعاء بعجز الشعب عن التقدير وحسن الاختيار وبكونه لا يزال
قاصرا ومحتاجا الى وصي يرشده الى الصراط المستقيم .

واذا كانت الحالة في مصر حملت المسؤولين فيها على الانتقال
من عهد الثورة وطراز حكمه الى عهد الاستقرار وتوطيد دعائم الحكم
الديموقراطي على سنة التدرج ، واجازوا لانفسهم ايجاد ذلك
الاسلوب الذي استبعد عن الترشيح للانتخابات من لم يرتضيه ،
واقاموا اتحادا قوميا يؤيد المبادئ التي قامت الثورة على اسسها ،
فنحن في سورية غير خارجين من ثورة ، واحزابنا وهيئاتنا السياسية
المتجمعة هي التي دفعت سورية في هذه السياسة التحررية التقدمية
الحالية ، كما ان الحياة الديموقراطية موطدة عندنا ولسنا في صدد
الوصول اليها . فالحالة عندنا اجمالا وتفصيلا لا تشبه الحالة في
مصر ولا تستدعي اللجوء الى تدبير استثنائي هو بحد ذاته منافي
للقواعد والمبادئ الديموقراطية الحرة التي نتمسك بها باعتبارنا
عاملين في سياسة تحررية تقدمية تنقل البلاد خطوة فخطوة الى
الامام لا الى الوراء ، والى استعادة ما حصل عليه الشعب من حقوق
ديموقراطية موطدة .

(ج) واما ما جاء في الفقرة الثالثة بصدد الانتخابات التي تعقبت
وضع الدستور ووفقا لنصومه ، فنستنتج منه على حسب الخطوط
العامة للمشروع انها تجري في ظل قانون انتخابات لا يشترك الشعب
مباشرة بواسطة ممثليه في وضعه . وفي ذلك من الغموض ما يشبه
الغموض في اسس الدستور ووضع البلاد .

(د) واما الفقرة الاخيرة فيكتنفها غموض تام يتناول الاسس
الحامية التي ستوحد مرامق الدولة عليها . وهذا يتناول بالطبع ما له
علاقة بالشؤون العسكرية والاقتصادية وغيرها . فنحن نرى ان
الاجدر ان يعهد سريعا الى توحيد الجيشين او على الاقل ان يذكر

العمل الثاني : وقائع سبقت الوحدة

ذلك صراحة ، ونرى ان توضع الاسس العامة في توحيد الشؤون الاقتصادية في نفس الوقت الذي يتوحد فيه القطران سياسيا، سواء كان على شكل حاسم ينفذ مع تنفيذ التوحيد السياسي ، او على مراحل تأخذ بنظر الاعتبار اختلاف الاوضاع في البلدين .

واننا حرصا على هذه الوحدة التي اقسمتنا على العمل على تحقيقها — ونحن حريصون على البر بقسمنا — وحرصا على ان تكون هذه الوحدة خالية من الشوائب التي يمكن ان تصيبها سواء في البدء او في العمل المستمر ، وحرصا على ان يكون الشعب في البلدين مقدما على هذه الوحدة واسسها واضحة جلية لا تترك سبيلا للغموض والابهام ، وحرصا على ان يكون النظام الاساسي للدول العربية الجديدة نظاما ديمقراطيا تقدما تحرريا لا يجعل الشك يتسرب الى النفوس بانه نظام يتخلى فيه الشعب عن مكاسبه في الحرية والديموقراطية ولا يترك المجال لدعاية المستعمرين بهذا الشأن ، نرى ان تكون المراحل التنفيذية للوحدة التي نتقبلها بملء ارادتنا وحريتنا ، كما يأتي :

١ — يقرر مجلسا النواب في مصر وسورية ان تكون الوحدة اساسا لتوحيد القطرين .

٢ — تؤلف لجنة تضم ممثلين عن الجانبين لوضع المشاريع التالية :

(ا) مشروع اعلان الوحدة وتأسيس الدولة العربية المتحدة ،
(ب) مشروع دستور هذه الدولة على ان يحدد فيه : (١) نظام الحكم السياسي والاداري على قاعدة اللامركزية الواسعة . (٢) اسس الشؤون الاقتصادية والمالية والانمائية في كل قطر . (٣) قواعد توحيد الجيشين .

(ج) مشروع قانون انتخابات للمجالس التشريعية والمحلية .
(د) يعدل الدستور السوري والدستور المصري وفقا لاحكام كل منهما . (هـ) يقر المجلسان النيابيان مشروعيا الانتخابات وتوحيد الجيشين . (و) تجري الانتخابات في وقت واحد في القطرين وتعتبر نتائجها استفتاءا على الدستور الجديد . (ز) يجتمع المجلس ويعلن تأسيس الجمهورية العربية المتحدة وينتخب رئيس الجمهورية .
(ح) يدخل الدستور الجديد في دور التنفيذ .

وختاما لا بد من الاشارة الى ان النص الذي قرأ في مجلس الوزراء يؤكد وجود تفويض من قبل الحكومة السورية لوزير

الخارجية ، في حين ان الامر لا يتعدى تكليف الوزير المشار اليه باستطلاع رأي الحكومة المصرية بالحدود العليا والدنيا لنوع الرابطة بين البلدين .

ومن جهة ثانية ، نرى ان المشروع يجب ان لا يقتصر عرضه على مجلس الوزراء وحده ، بل على سائر الشخصيات السياسية المشتركة في التجمع النيابي الحالي الذي هو اساس ومرجع الحكومة السياسي ، وذلك رغبة في تبادل وجهات النظر قبل الاقدام على اتخاذ اي قرار في الموضوع .

واليكم تفاصيل ما دار في الجلسات المعقودة والتي كانت تحضرها الشخصيات التي اشتركت في اول اجتماع :

١- عندما ابديت ملاحظتي بأن الاسلوب المقترح سلوكه لا يتلف مع الدستور السوري ثار علي « علماء » الوزراء : الحوراني والسلي والكريبي والكيالي ، وتبعهم الوزراء الآخرون ورئيس الاركان ، وكلهم يستند في حججه الى ان العمل هو « ثوري » أكثر منه « فقهي » . فسألته عن الداعي الى الاستعجال ، فأجاب رئيس الاركان بأن ثمة خطراً يهدد البلاد لا نستطيع تداركه الا بالوحدة . فقلت بأن الاخطار على حد اقوالكم معشر الضباط تعاقبت على سورية منذ سنين عديدة وهي لا تزال سلبية ، فهل الخطر الآن اكبر من الماضي ؟ وما هو كنهه ومن اين مبعثه ؟ فلم يجر احدهم جواباً ، لكنهم ظلوا يرددون : الخطر كبير .

تطبيق الوزراء على
الملاحظتي بشأن الوحدة

٢- ابديت اعتراضي على جعل نظام الحكم رئاسياً وابدت مخاوف من ان يجر ذلك الى زوال الحكم الديموقراطي النيابي وصيرورة البلاد دولة يحكمها فرد بطريقة ديكتاتورية . ثم اضفت تولي بأن هذا النوع من الحكم قد جرب في بلاد عديدة وفشل فيها كلها واودى بها الى الهاوية . فتطوع الوزراء بمجموعهم للرد على ملاحظاتي ، كل بدوره ، كأنهم يتسابقون لتأييد المشروع باقوال تنقل الى الرئيس المعتمد ليرضى عنهم سلفاً . وفي جملة ما اورده ان الولايات المتحدة يحكمها رئيس يتمتع بنفس السلطات المقترحة . فأجبتهم بأن سلطات الرئيس الاميركي واسعة ولكنها على اي حال محصورة في نطاق الجيش والسياسة الخارجية وبعض الامور الاخرى ، في حين ان كل ولاية مستقلة في شؤونها بادارة حاكم تتناول سلطاته جميع الشؤون ، عدا تلك المنوطة بالحكومة المركزية . وقلت ان سلطة الرئيس نفسه مقيدة في بعض الشؤون بموافقة مجلس

موافقون ، في حين ان احد الذين اشرفوا على الاستفتاءين اللذين جريا في سورية في ١٩٤٩ و ١٩٥٣ اكاد لي ان عدد المشتركين في الاول لم يتجاوز ١٥٪ من المسجلين وفي الثاني لم يتجاوز ٥٪ . حتى ان مجلس الوزراء الذي كلف ، برئاسة الامير عادل ارسلان ، بتدقيق الارتام الواردة من المحافظات وجد ان مجموع تلك الارقام يفوق عدد الناخبين انفسهم ، فاضطر الى تنقيص عدد الناخبين الى ٩٨٪ !

واضفت قولي بأن اكرثية الاهلين لم تصل بعد الى الحد الذي يؤهلها ابداء الراي في الدستور . فهي تؤخذ بالعاطفة وتتساق مع التيار ، فتصوت بالموافقة على اي دستور يعرض عليها . وهذا يعني ان المكلف بوضع مشروع الدستور يستطيع املاء ارادته وتكييف نظام الحكم القادم على حسب ميوله واتجاهاته . ورجحت فكرة انتخاب جمعية تأسيسية تعكف على وضع الدستور ، فيشارك في هذه الصياغة من لهم خبرة واطلاع وتنصهر الآراء والنظريات المتعددة بصيغة اقرب الى مشيئة الشعب .

ولم تجد هذه الملاحظات فتىلا . وزاد التحمس والاندفاع في ابداء محاسن نظام يضع اسمه شخص حاز على ثقة مجوع الشعب .

٤ - ابنت ان الاتفاق المعقود بين البيطار والرئيس عبد الناصر لا ينص على كيفية التصديق على الدستورين ، المؤقت والدائم ، سواء من حيث عرضهما على جمعية تأسيسية او مجلس نواب ، او باستفتاء شعبي . وهذا يدل على ان النية منصرفة الى اعتبارهما نافذين منذ صدورهما ، دون الرجوع الى اية هيئة ، مما يجعل هذا العمل اكثر جراءة وخروجاً على قواعد الديموقراطية .

وجواباً على بياناتي ، لم يتورع احد من الوزراء من الرد عليها ، كل على طريقته . لكنهم كانوا مجمعين على ان كل الخير في المشروع المقدم الذي استمرت المباراة في تعداد ميزاته ومضائله .

٥ - ثم وصل بنا البحث الى تكوين الاتحاد القومي ، فسالت الحاضرين عما يقصد به : هل هو جمع الامة كلها في صعيد واحد او اختيار اللاتين بالعمل السياسي وجمعهم في منظمة واحدة ، وما هو السبب في الغاء الاحزاب السياسية؟ فانبرى العسلي الى تبيان مضار الاحزاب وكيف انها لم تقم بالدور السياسي المطلوب منها ، وكيف كانت الحكومات تعاني الصعوبات من وجود فكرة الحزبية ومن

سيطرة هذه الاحزاب على سياسة الدولة واتجاهاتها . ثم عدد المشكلات التي كان الوزراء يعانونها من مطالب رجال الاحزاب ونوابها التي لا صلة لها بالامر العام ، بل كانت ترمي الى غايات خاصة ومنافع شخصية . واسسبب الحوراني في تأييد العسلي وايضاح فكرته الرامية الى الاستغناء عن الاحزاب والحزبيات بكل شدة والحاح . وتبعهما سائر الوزراء ، كأن الاتفاق كان معقودا سلفا فيما بينهم ، او كأن الامر لا يخرج عن كونه تمثيلية حفظ كل منهم دوره فيها وراح يؤديه بكل امانة ودقة .

فأجبتهم بأن الامور اذا كانت جرت في سورية على الوجه السيئ الذي ذكروه ، فمرد ذلك الى سوء قيامهم بقيادة احزابهم وسوء تفهمهم فكرة الحزبية السامية وتفسيرها بأنها اداة لتوزيع الوظائف والمنافع على المنتسبين اليهم . وقلت له انهم اجرموا بعملهم هذا ، ليس بحق بلدهم فحسب ، بل بحق فكرة الحزبية نفسها . فجعلوا الناس لا تنظر اليها الا نظرتهم هم اليها . لذلك فما هم جديرون بتسلم الامور العامة ، لان البلاد سوف يكون لها مجالس نيابية على كل حال . فاذا كانوا سيستمرون على سلوك هذه الطرق والوسائل في اكتساب عطف النواب والناس وتأييدهم ، فانهم سيسيئون في المستقبل كما اساءوا في الماضي . واما الاتحاد القومي فلن يقف في طريقهم ، وسيستعملون مع اعضائه نفس الاسلوب لكسب تأييدهم في سبيل تسلم دفة الامور والحفاظ عليها .

واضفت الى ذلك قولي بأن احدا لا يستطيع اقتناعي بأن فكرة الاحزاب هي فكرة مغلوطة او بائدة ، لان الشعب منقسم بطبيعته الى اتجاهات سياسية او اجتماعية لا يمكن انكارها . اما جمع الامة كلها في صعيد واحد ، فأمر ظاهره خير ، لكنه فاشل عند التطبيق . وذلك ان تلك الاتجاهات لا بد من ظهورها حتى ضمن الحزب الواحد او في الاتحاد القومي ، وهي تؤدي الى انقسام داخل التكوين الواحد . ثم ما الضرر من بقاء الاحزاب تعمل علنا وصراحة ، فينضم اليها كل من يرى في مبادئها واتجاهاتها تطابقا مع ميوله وعقيدته ، ثم تختار الامة في كل انتخاب نيابي النائب بحسب عقيدته وشخصيته وسمعته . وهكذا تنتقل هذه الاتجاهات المتباينة الى مجلس النواب ، حيث يعلن كل فريق رايه الواضح في كل امر . عندئذ تفوز الاكثرية في رايها وتتحمل مسؤولية التوجيه في البلاد .

واما اذا جرت الانتخابات على طريقة الاتحاد القومي ، كما جرت في مصر ، حيث استبعد الحكام من لم يرضوه مرشحا ، فان الفوز معقود حتما لانصار الحكومة . وبذلك لا يستطيع الادعاء بان ثمة انتخابا صحيحا قد جرى ، بل ان الحكومة اختارت بنفسها من سراقبها ويحاسبها . مهل هذه هي الديمقراطية التي تدعون ؟ ولم اكن لاتصور الموقف الذي وقفه رجل كأكرم الحوراني من هذا الموضوع ، وهو الذي امضى شبابه في الحزبية الضيقة وبنى مجد اسمه على دفاعه عن الحريات ومواقفه المتعددة في المجالس النيابية ، حيث كان الاتهام بالمخالفة الدستورية يجري على لسانه ويلصق بكل وزير مجرد مخالفة قانونية بسيطة ، صحيحة كانت ام مختلفة .

واما الصلي ، فكان يضرب على الطاولة بيده الفليضة حتى كاد يكسرها ، وهو يقسم الايمان المتنوعة بان رجالات الاحزاب ، وهو في مقدمتهم ، اساءوا التصرف بحزبياتهم ، وان ما تعانيه البلاد وما سوف تعانيه ليس الا نتيجة تلك التصرفات اللعينة ! ولحق الوزراء برئيسهم وبالحوراني في التأييد والدعم . وكنت انظر الى كل واحد من هؤلاء الذين قدر الله لهم ان يكونوا سادة الحكم في هذا الزمن . ثم تذهب بي الذاكرة الى مطاردتهم الفواب المستقلين لارغامهم على الانتساب الى حزبهم ، وكيف كانوا يهددون النائب المتردد او الرافض ، او يعدونه بالمنافع وبتأييدهم له في هذا الطلب او ذاك .

ثم التفت الي الحوراني متسائلا عن سبب دفاعي عن الاحزاب ، في حين انني لست منتسبا الى احدها ، فضحكت وقلت له : « جريا على خطتكم في الماضي » ، واضفت قلبي هازنا : « ولانكم لم تقبلوني في حزبكم ! » فاجاب : « استغفر الله . لنا الشرف ! » وكان يدور في خلد الوزراء ، بدون شك ، ان حمسي للدفاع عن الاحزاب نائشيء عن انني كنت مزما على تأليف حزب جديد ، في حين ان تشبثي بتأليفه كان جوابا على سعيهم الى عدم السماح لغير المنتسبين الى حزب بالاشتراك في الانتخابات النيابية القادمة .

لكن الحقيقة كانت ان الرئيس عبد الناصر اشترط على الضباط الذين ذهبوا الى القاهرة لمطالبته بتحقيق الوحدة ان ينسحب الجيش من السياسة ، وان يؤلف اتحاد قومي . وقد نال الرئيس

الفصل الثاني : وقائع سبقت الوحدة

المشار اليه بغيته بهذين الشرطين اللذين اسرع الضباط الى قبولهما . فهما يمكنان النظام الجديد من العمل بحرية ، دون ان يقف في وجهه ضباط طموحون او مدنيون حزبيون . وهكذا ضرب عبد الناصر عصفوريين بحجر واحد ، او بالاحرى اصاب منثأً عدم الاستقرار في سورية اصابة قاتلة .

ولا ريب في ان الملاحظات التي ابدتها اثرت في نفوس الحاضرين . كما كان لها ، عند نقلها الى الرئيس عبد الناصر ، الاثر الظاهر في المشاريع التي قدمها اليها عند اجتماعنا معه في القاهرة . الا ان الوزراء ما ترحلوا قيد انملة عن النص الذي جاء به البيطار من مصر ، لا ايماناً منهم بأفضليته كما هو ، ولكن خوفاً من ان يبدو منهم ما يزعج خاطر المصريين فيقتصونهم عن المناصب . وهذا الذي سردته حتى الان لم يدر في جلسة واحدة ، بل في الجلسات العديدة التي كان يعقدها رئيس الجمهورية في قصره ، يوماً بعد يوم ، ويحضرها رئيس مجلس النواب والضباط الخمسة ، بالاضافة الى الوزراء .

وفي احدى هذه الجلسات اقترح احد الوزراء ان تعلن الوحدة في نفس اليوم الذي يجتمع فيه اعضاء حلف بغداد في انقرة . وبعد اخذ ورد ، تقرر ان يؤخذ رأي مصر في الامر . وجاء الجواب في اليوم التالي بان الافضل ان لا تتخذ خطوة يمكن اعتبارها تحد لحد . فصرف النظر عن الاقتراح . وفي آخر جلسة قال القوتلي بعد مقدمة طويلة : « لقد ضحيست بمركزي وتنازلت عن رئاسة الجمهورية ، فاريد منكم ايها الاخوان هدية مقابل هذا التنازل » . فاشترابت الاعناق نحوه لمعرفة كنه البديل الذي يطلبه القوتلي . ثم اردف قائلاً : « زارني اليوم مخامة هاشم الاتاسي ، فابكاني حزنه وقلقه على ابنه عدنان المحكوم عليه بالاعدام ، ثم استبدل بالاشغال الشاقة المؤبدة . وقد طلب الي ان تكون فاتحة العهد الجديد صدور العفو عنه وعن رفاقه » . ثم اسهب القوتلي في الموضوع مكرراً ومعيداً مظهر الحزن العميق بتهديدات محرقة ، كأنه يقوم بدور تمثيلي في رواية محزنة . ثم بعد الانتهاء من الاخراج ، بدأ بسؤال الحاضرين عن رأيهم . فاجاب الحوراني والعسلي بالموافقة ، اما انا فقلت اني اري ان لا يرمق اعلان الوحدة بهذا العفو ، بل يترك للمستقبل . واما الوزراء الآخرون ، فاجابوا بالموافقة ، عدا الكلاس الذي كان جالسا بين الضباط وهم يتهايمسون معه ، والذي اعلن بصوت

اثر ملاحظاتي على الوزراء
ثم على عبد الناصر

القوتلي يطرح قضية
العفو عن عدنان
الاتاسي ورفاقه

جمهوري قائلا : « اذا قرر مجلس الوزراء العفو ، فاني مستقيل هذه الساعة من الوزارة » . واما البزري ورفاقه الضباط ، فاظهروا استمزازهم من اقتراح الرئيس . ولما طلب اليهم رأيهم اجابوا بان الوقت غير مناسب . واسهب البزري في ذكر الاثر الذي سيتركه حتما هذا العفو الذي يرافق اعلان الوحدة ، فضلا عن التفسيرات والتأويلات المتعددة التي سيقابل بها مما يترك مجالا للظن بان سياسة الدولة الجديدة هي مغايرة للسياسة التي كانت تتبعها سورية ، الى آخر ما هنالك من المبررات لعدم الاقدام على اي عمل من شأنه فتح السبيل امام تخرصات الاعداء .

لكن القوتلي عاد الى الاصرار على ضرورة العفو من الوجهة الانسانية عن ولد بلغ حزن والده عليه مبلغا عظيما . وقال ان هاشم الاناسي قدم للبلاد خدمات جلى تؤله للمطالبة بمكافأة تبرىء جرحه وتشرح صدره .

ثم وقف الرئيس وقال اني ساترككم تتدارسون الامر ، واني انتظر قراركم في غرفتي . وخرج من قاعة الاجتماع .

ودار الحديث بين الحاضرين مجددا . وتشبث كل براهيه ، عدا الحوراني الذي عاد الى صف المعارضين . ولما رأى الوزراء ان الضباط مصررون على رأيهم ، سكتوا بدورهم . وكلف الحوراني والبزري وانا ببلاغ الرئيس رفض طلبه ، فذهبنا اليه وقتلنا له ان المجلس اتفق على ان الظرف غير ملائم لتحقيق الرغبة التي ابديتها . ولم يجب القوتلي الا بلا حول ولا قوة الا بالله ، وكانى به رمى من كتفه هذا الحمل . ولست ادري اذا كان القرار اغضبه فعلا ، ام انه خلف عنه عبء مواجهة الاناسي بوضع مسؤولية رفض طلبه على عاتقنا .

ثم عدنا الى المذاكرة في موضوع الوحدة ، فهاشار الرئيس بكتابة محضر بنتيجة الابحاث . فكتبه العملي ودعمه هو والحوراني الي لتوقيعه . فقلت اني مخالف لما قررتموه ومتحفظ بالملاحظات التي ذكرتها ودونها السيد (٤) لكنني لا اريد ، من جهة ثانية ، ان احدث ازمة سياسية باستقالتي من الحكومة في هذا الظرف ، ولذلك لماني اوقع هذا المحضر متحفظا . والله اسأل ان يبدد في المستقبل تشاؤمي وان يحقق الفوائد التي مددتموها . ووقعت المحضر وتبعني الجميع بالتوقيع ، لكن بدون رأي متحفظ . وفي الفترة التي مرت على الوزراء وهم يوقعون المحضر خطر في بالي ما قلته في آخر

العمل الثاني : وقائع سبقت الوحدة

الكلمة التي القيتها في مجلس النواب على اثر فوز القوتلي برئاسة الجمهورية ، وهو الدعاء الى الله تعالى ان يحفظ سورية . وها قد تحقق تشاؤمي خذلت سورية من الوجود برئاسة القوتلي !

وقبل ان ننهي الاجتماعات ، جرى البحث فبين سينوب عن الحكومة بالذهاب الى القاهرة وتوقيع محضر الوحدة . واقتراح احد الوزراء ان يكون الوفد مؤلفا من الوزراء الذين يرغبون في السفر الى القاهرة ، فوافقت على هذا الاقتراح ، على ان لا يتجاوز العدد ثلاثة وزراء . لكن الرئيس قال : « لا . يجب ان نذهب كلنا ! » فقلت : « وهل يصح ان تنتقل الدولة بمجموعها في طائرة واحدة وتترك البلاد بلا حكومة ؟ » فقال الحوراني : « ابقى انا » . وقال السراج : « وانا » . فقرر في النهاية العمل بهذا الرأي ، بانتظار رأي القاهرة . ثم انفرط عقد الاجتماعات .

وكان الحوراني رئيس مجلس النواب ، في هذه الفترة ، يؤجل جلسات مجلس النواب ، مرة تلو مرة ، فلم يعقد المجلس اية جلسة طوال هذه المدة . فلما الحوراني دعا النواب الى الاجتماع ، ولا النواب طلبوا عقد اجتماع ، للاستماع على الاقل الى بيانات الحكومة عما تجر به من ابحاث ومفاوضات مع مصر . فكان الخور وضياح الامل سادا افكار ممثلي الامة . فكانوا يشاهدون النزاع الاخير لبلدهم ، وهم غافرو الفم .. مشدوهون .

ومضت فترة يومين دون حدوث اي جديد . وفي مساء الخميس في ١٩٥٨/١/٣٠ قيل لي عند عودتي الى الدار ليلا بان اللواء البزري مر في الساعة التاسعة فلم يجدني ، فقال انه سيعود الى القاهرة لتوقيع الليلة . لكنه لم يات ، بل هتف قبيل منتصف الليل قائلا ان السفر تقرر في الصباح الباكر . فحزمت امتعتي وتهيأت للمرحيل ، الى ان جاءت سيارة عسكرية نقلتني الى دار رئيس الجمهورية ، حيث تواجد الوزراء . ثم امتطينا السيارات الى مطار المزة ، حيث ركبنا طائرة عسكرية اقلعت بنا في الساعة ٦،٤٠ . وكان القوم فرحين مستبشرين الا انا . اذ كنت كمن يساق الى عمل شاق .

ومعنا حلفت الطائرة لاحظت انها تطير باتجاه الشرق الجنوبي ، وليس الغرب ، حيث الطريق الجوي المألوف . فسألت من السبب فقال البزري : « اننا نخشى ان يتعرض اليهود لطائرتنا بسوء ، فيقتضون على الحكومة السورية باسرها » . فقلت في نفسي ليتهم يفعلون . واضاف البزري قائلا بان الاحتياطات اتخذت وسوف

نظر فوق الاردن والسمودية . وهكذا امتدت بنا الرحلة اربع ساعات ، حلقنا فيها فوق السهول والوديان . واذا بنا نشاهد في اقصى اليمين مدخل خليج العقبة ، ثم البحر الاحمر ، ثم سهول ووديان ، ثم القاهرة .

وهبطت الطائرة في مطار الماطه العسكري ، فاقبل الرئيس عبد الناصر يستقبل القوتلي . فتعانقا ، ودموع تسيل من العيون — دموع الفرح بالعرش الجديد ، ودموع الاسى لفقدان كرسي الرئاسة . واختلط الحابل بالنابل . وتعانق الوزراء ، وكل يبارك لزميله الخطوة الجريئة . وكتبت اشعر بان كلمات التهئة التي وجهت الي كانت مزوجة بشيء من الحقد والبرود .

وركب كل واحد منا سيارة خاصة اوصلتنا الى قصر القبة ، حيث اختلى الرئيسان . وبقينا نحن مع الوزراء المصريين نتناول القهوة والمرطبات في جو مشبع بالفرح والسرور . ثم قيل لنا ان الاجتماع المشترك سيمقد في قصر القبة في الساعة السابعة مساء ، فانصرف كل منا الى ناحية . اها انا فذهبت الى دار سفرنا السيد عبد الرحمن العظم في حي الدقي ، حيث قررت الاقامة بدلا من قصر القبة الذي حل به الرئيس والوزراء السوريون .

واستوضحت من مضيبي عن الحال في القاهرة وعما يطلمه بشأن الوحدة ، فروى لي اخبار الاجتماعات التي عقدها الضباط مع الرئيس عبد الناصر واشترك في آخرها صلاح البيطار . وكانت هذه الاخبار لا تخرج عما كان وصل الى علمنا . ثم جاء للسلام علي فريق من ابناء عمي ، فوجدتهم مستبشرين فرحين . ولما سألتهم عن سبب هذا الشعور ، قالوا ان البلاد سوف تتخلص من البعثيين الاشتراكيين ومن التجمع . فقلبت لهم بانني اشك في امكان ابعاد هؤلاء عن الحكم القادم . وعلى فرض تحقق ذلك ، فهل يبادل التخلص من اخصائهم السياسيين زوال دولتنا واستقلالنا وحرماننا ؟ لكن العداء في نفوسهم ضد الاشتراكيين كان يحجب عن عيونهم رؤية الحقائق مجردة .

وفي الموعد المحدود حضرت الى قصر القبة ، فوجدت الرئيس القوتلي والوزراء كلهم منتشرين في الشرفات المحيطة بالقصر ، يلتمسون دفء الشمس وينتظرون صدور ارادة الرئيس عبد الناصر للمثول لديه . وبعد مضي نصف ساعة ، ادخلنا القصر يتقدمنا القوتلي . فسلمنا على عبد الناصر وتوجهنا مع الوزراء المصريين

الفصل الثاني : وقائع سبقت الوحدة

الى قاعة مسيحية توسطتها مائدة طويلة . وجلس الرئيسان متقابلين في منتصف الطاولة ، وجلس الوزراء المصريون الى يمين عبد الناصر ويساره ، بينما احاط الوزراء السوريون بالقوتلي . وتبارى الرئيسان بذكر مجد العرب وتاريخهم ، واشادا بمدح الاجداد . وكانت المروبة والوحدة المسألتين اللتين ترددتا على لسانهما بدون حساب .

وكنت اذكر ، وانا اسمع كلام الرئيس عبد الناصر ، ما كان يردده في ١٩٥٥ من ان مصر ليست مستعدة بعد لتقبل الوحدة ، وكيف كان يرفض المشروع الذي قدمته اذ ذاك بتوحيد الجيشين وتنسيق اعمال وزارات الخارجية وربطهما بقيود صميمية ، والكلام الذي قاله لصبري المسلسي في مطلع العام المنصرم من ان مجيء الوفد السوري الى القاهرة لبحث اسس الاتحاد الفيدرالي سابق لاوانه لان مصر لم تنزل بعيدة عن تقبل فكرة الاتحاد ! اما الان ، فحدث الله في قرارة نفسي على ان مصر فتحت عيونها منذ العام الماضي واصبحت تنظر الى الوحدة ، لا الاتحاد فحسب ، بعين الرضى والارتياح !

ثم تسابق الوزراء المصريون والسوريون ، كل بدوره ، في تبيان محاسن الوحدة وتعداد حسناتها .

واستمر الاجتماع اكثر من ثلاث ساعات لم يبق في ذاكرتي ما جرى فيه من حيث التفصيل . غير اني اذكر ان الرئيس وزع على الحاضرين صورة عن الدستور المؤقت وصرح بأنه يعرضه علينا لبيان الراي . وكان عنوانه : « الدستور المؤقت للدولة العربية » .

الباب الاول : الدولة العربية

مادة (١) : الدولة العربية جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الامة العربية .

مادة (٢) : تتكون الدولة العربية من جمهوريتي سوريا ومصر .

مادة (٣) : الجنسية في الدولة العربية يحددها القانون . ويعتبر عربيا كل من يحمل الجنسية السورية او المصرية او يستحق ايا منها بموجب القوانين والاحكام السارية في سوريا ومصر عند العمل بهذا الدستور .

الباب الثاني : المقومات الاساسية للجمعية العربي

مادة (٤) : التضامن الاجتماعي اساس للجمعية العربي .

مادة (٥) : ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

- المعادلة الاحتمالية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .
مادة (٦) : الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون اداء وتقليتها الاجتماعية
ولا ينزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تمويض عادل وفقا للقانون .
مادة (٧) : المعادلة الاجتماعية اساس الضرائب والتكاليف العامة .

الباب الثالث : الحقوق والواجبات العامة

- مادة (٨) : العرب لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات
العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة .
مادة (٩) : لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا عقاب الا على الاعمال
اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها .
مادة (١٠) : تسليم اللاجئين السياسيين محظور .
مادة (١١) : الحريات العامة مكفولة في حدود القانون .
مادة (١٢) : الدفاع عن الوطن واجب مقدس واداء الخدمة العسكرية شرف
للحرب والنجنيذ اجباري وفقا للقانون .
مادة (١٣) : الانتخاب حق للعرب على الوجه المبين في القانون ومساهمتهم في
الحياة العامة واجب وطني عليهم .

الباب الرابع : نظام الحكم

الفصل الاول

- مادة (١٤) : رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويباشر اختصاصاته على
الوجه المبين في هذا الدستور .

الفصل الثاني : المجلس التشريعي

- مادة (١٥) : ينشأ مجلس يسمى المجلس التشريعي يشكل من مائة وخمسين
عضوا على الاكثر .
مادة (١٦) : اعضاء المجلس التشريعي غير قابلين للمزل ويصدر باختيارهم
قرار من رئيس الجمهورية .
مادة (١٧) : يشترط في عضو المجلس التشريعي ان يكون من بين اعضاء
مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري .
مادة (١٨) : يختص المجلس التشريعي بالنظر في مشروعات "قوانين ولا يصدر
قانون الا اذا اقره هذا المجلس .
مادة (١٩) : اذا امتنع رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده الى المجلس
في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه ، فاذا لم يرد مشروع القانون
في هذا الميعاد اعتبر قانونا واصدر . واذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم الى
المجلس واقره ثانية بموافقة ثلثي اعضائه اعتبر قانونا واصدر .
مادة (٢٠) : انشاء الضرائب العامة او تعديلها او إلغاؤها لا يكون الا بقانون

الفصل الثاني : وقائع سبقت الوحدة

ولا معنى احد من ادائها في غير الاحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا في حدود القانون .

مادة (٢١) : لا يجوز منح احتكار الا بقانون والى زمن محدود .

مادة (٢٢) : يتولى المجلس التشريعي مراقبة اعمال الوزراء عن طريق توجيه الاسئلة ومناقشة المسائل العامة التي تدخل في حدود اختصاصهم وابداء الترغبات والاقتراحات في شأنها .

مادة (٢٣) : يجب موافقة المجلس التشريعي على المسائل الآتية :

١ - عقد قرض او الارتباط بمشروع يقترب عليه اتفاق جبالغ من خزانة الدولة لسنة او لسنوات مقبلة .

٢ - الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة والملحقة .

٣ - الحساب الختامي لميزانية الدولة والميزانيات المستقلة والملحقة .

٤ - اعلان الحرب .

٥ - معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يقترب عليها تمثيل في اراضي الدولة او التي تتعلق بحقوق السيادة او التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية .

٦ - اعلان حالة الطوارئ .

مادة (٢٤) : مقر المجلس التشريعي مدينة القاهرة ، ويجوز دعونه للانتقاد في جهة اخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية .

مادة (٢٥) : جلسات المجلس التشريعي علنية ، ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية او ثلاثة من اعضاءه ، ثم يقرر المجلس ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح امامه تجري في جلسة علنية او سرية .

مادة (٢٦) يكون للمجلس التشريعي لائحة تتضمن حقوق الاعضاء وواجباتهم والاموال المحرمة عليهم والتواعد والاجراءات الخاصة بتنظيم كيفية اداء المجلس لاعماله . وتصدر هذه اللائحة بقرار من رئيس الجمهورية ، ولا يجوز تعديلها الا بموافقة المجلس التشريعي . ويكون لهذه اللائحة قوة القانون .

الفصل الثالث : السلطة التنفيذية

مادة (٢٧) : يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .

مادة (٢٨) : اذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصه انايب عنه احد الوزراء بعد موافقة المجلس التشريعي عليه .

مادة (٢٩) : في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية يتولى رئيس المجلس التشريعي رئاسة الجمهورية .

مادة (٣٠) : يحين رئيس الجمهورية الوزراء ويمليهم من مناصبهم .

مادة (٣١) : يتولى كل وزير الاشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

السياسة العامة التي يضمها رئيس الجمهورية ، ويجوز تعيين وزراء دولة ونوابا للوزراء .

مادة (٢٢) : لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة او تخفيضها ، اما العفو الشامل فلا يكون الا بقانون .

مادة (٢٣) : رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة .

مادة (٢٤) : القوات المسلحة في الدولة العربية ملك للشعب ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة اراضيها وامنها .

الفصل الرابع : القضاء

مادة (٣٥) : القضاء مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شؤون العدالة .

مادة (٣٦) : يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصاتها .

مادة (٣٧) : جلسات المحاكم علنية ، الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام او الآداب .

مادة (٣٨) : تصدر الاحكام وتنفذ باسم الامة .

الباب الخامس : احكام عامة

مادة (٣٩) : مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية .

مادة (٤٠) : يبين القانون الملم الوطني والاحكام الخاصة به ، كما يبين القانون شعار الدولة والاحكام الخاصة به .

مادة (٤١) : لا تصري احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها ، ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة اغلبيه اعضاء المجلس التشريعي .

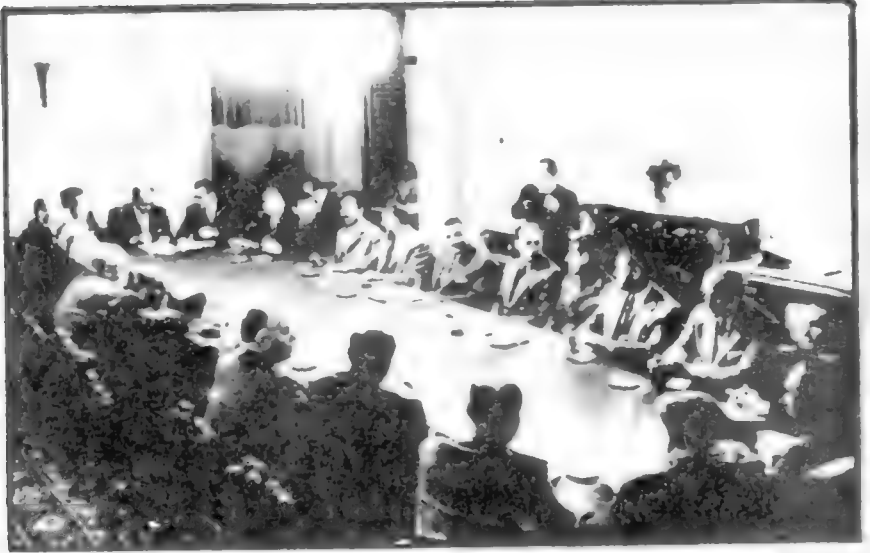
مادة (٤٢) : تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويميل بها بعد عشرة ايام من تاريخ نشرها ويجوز مد هذا الميعاد او تقصيره بنص خاص في القانون .

الباب السادس : احكام انتقالية وختامية

مادة (٤٣) : كل ما قرره التشريعات المعمول بها في سوريا او في مصر عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول في النطاق الاتليسي المقرر لها عند اصدارها. ويجوز الفناء هذه التشريعات او تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور .

مادة (٤٤) : لا يترتب على العمل بهذا الدستور الاخلال باحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الاجنبية وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الاتليسي المقرر لها عند ابرامها ووفقا لقواعد القانون الدولي .

مادة (٤٥) : الى ان يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة تصدر



في هذه الجلسة التاريخية تم الاتفاق على مشروع الوحدة بين مصر وسوريا، باسم الجمهورية العربية المتحدة، وجلس الوفدان السوري والمصري وجها لوجه يتوسطهما من الجانب السوري شكري القوتلي وخالد العظم وصبري العسلي، ومن الجانب المصري جمال عبد الناصر وزكريا محي الدين وعلي صبري.

(الوحدة) في علم جليلي

بأنه التقريب ١٨ آذار ١٩٦٤ كان في الوا
جرب عبد الناصر الذي يقيد الوحدة بواسط
ما يعمل مع المختلفين كما يعمل مع بعضه لض
ما فشل المختلفين ومعاذ الله كل الميضي والرفاق
والأولوية على السيد باتجاهه وقدر أولئك
فصلًا ^{الفيزي} ~~الخطي~~ ورفاقه عن القيادة وإبصارهم فابرو
عنه من الضباط في صلب بمحاولة إعلانه الوحدة
و بالسيف عثموني على في بيروت كما أوضحت
في مدته بطلوع يوم ١٩٦٤ وحركة عن الضباط
الاعدام " عند انه القدار المعارضة للوحدة و
بدون عنه الوفوي بشدة تلك الوا رات غير أنه
في صفوف الضباط حيث لم يعد شيئاً
إعلانه رفضه الوحدة رفضاً قاطعاً و
في الملتقى وتدار ذكر الوحدة كفاية و
المدح رئيس جبهوية عالمي القديس منه أكثره
يستبعد فيه الوحدة وكذلك الفتا
لا ، ثم جاءت وزارة بشرفهم ولم
اسم صدر بوصفهم حبيبه وشقيقه و
بت والإدعاءات

الأحرار محالمة بالفرصة والإبراهيم عن صدر و
سياسيه اعفاء، فلهذا

على هذه الصفحة والتي تليها نموذج من مذكرات العظم، كما كتبت بخط يده.

الحمد لله الذي / عبد الكريم خياصه / عبد الوهاب هو
جنتي / محمد مبارك / منزه / لا اله الا هو / آمين

آت هذه الاستاذ دانا في يدوت ففرت العوده
بكمه الاصدقاء . ودعا في ريش جبهه للفداء غده
في اسوء العام دونه ان يفتح لي بصميم رايه
في ان تفتح اليه مشروعا للوده ليقرضه
لذلك دعانا ريش جبهه لستاد غده وكننا به
ل . سيد الذي ، بيهبوط ، اكرم حوران /
نذاضهم ثقافه بشا وبيه صلاح اليه
ان اد القوي . ولم اضيق عن مضط ما اذا
صول الى نتيجة اي بيك ام انهم يريد الحوار
واعلمه بيه اعفاء اليه رفضهم لا شراك
لها من الخرب غدا رعي القدسي اعفاء الى
م يحد سوى عدد لا يجوز السبعه . وحرف
نظم .

فيرا ان بيه نظم ظن بطله البيانات والضاير
لما ايام وزارته صه صفه في الغامر يتوابع بارز
مظاهره تلك الفترة ما اسوء (الخصاسي النادر)
نقد القاسم وعبد الوهاب هو . ورايت كمال
عبد الصمد الفتيحي



الصورة التاريخية لاعلان الجمهورية العربية المتحدة من شرفة قصر الرئاسة
بدمشق في ١٩٥٨. جمال عبد الناصر وشكري القوتلي يرفعان يديهما
المتشابكتين تحية للجماهير، ووراءهما خالد العظم وصبري العسلي.

الفصل الثاني : وقائع سبقت الوحدة

الى جانب ميزانية الدولة ميزانية خاصة يعمل بها في كل من النطاق الاتطبي العالي لكل من سوريا ومصر .

مادة (٤٦) : يتم ترتيب المصالح العامة والنظم الادارية القائمة عند العمل بهذا الدستور معمولا بها في كل من سوريا ومصر الى ان يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات رئيس الجمهورية .

مادة (٤٧) : يجري الاستفتاء على هذا الدستور المؤقت يوم من شهر سنة ١٩٥٨ .

مادة (٤٨) : يجري استفتاء لرئاسة الجمهورية يوم من شهر سنة ١٩٥٨ . ويباشر رئيس الجمهورية مهام منصبه من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء .

مادة (٤٩) : يشترك في الاستفتاء كل من له حق الانتخاب في كل من سوريا ومصر وفقا للقوانين المعمول بها في كل منهما . وتتسم الموافقة باغلبية الاصوات الصحيحة للمشاركين في الاستفتاء في كل من سوريا ومصر على حدة .

مادة (٥٠) : يعمل بهذا الدستور المؤقت من تاريخ اعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء الى حين اعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي . ويتولى رئيس الجمهورية اعداد الدستور النهائي وعرضه للاستفتاء الذي يجري بذات الطريقة المتبعة بالنسبة للدستور المؤقت . وتتسم الموافقة باغلبية الاصوات الصحيحة للمشاركين في الاستفتاء في الجمهورية العربية .

والقيت نظرة عاجلة ابانت لي ان هذا المشروع يختلف عما جاء في محضر اجتماع عبد الناصر - البيطار ، وان فيه كثيرا من الامور التي طلبتها بدلا عن المثبتة في ذلك المحضر . فطلبت تأجيل البحث لكي يتسنى لنا دراسة المشروع دراسة مستفيضة ، فاجيب طلبي . ولا بد من الاشارة الى الروح السخية التي كان الرئيس عبد الناصر يتقبل بها ما يرد من اوجه النظر المخالفة لرايه ، فيناقش الامر بهدوء وبرغبة ظاهرة في اقناع مخاطبه بلهجة رقيقة والبسمة تعلق شفثيه . فقلت في نفسي : ليت زملائي يجرؤون على بيان رأيهم الصميمي بعد ان لمسوا الجو الودي الذي كان يسود الاجتماع ، فيعبرون عما يخالج ضميرهم دون خوف ووجل . لكنهم لم ينتهزوا الفرصة وظلوا صامتين يهزون الراس تاييدا لما يقوله الرئيس عبد الناصر . ولم يشذوا عن هذه الخطة الا عندما اعلن الرئيس المشار اليه ترجيحه الاستغناء عن كلمة « الوزير » والاستعاضة عنها بسكرتير عام . فهب الوزراء كلهم وفي مقدمتهم القوتلي معترضين على هذا اللقب المستبدل . فضحكت وقلت بانتي

ملاحظاتي على
المستور المؤقت

أخالف القواعد المألوفة بأن يكون أعضاء الفريق الواحد منسجمين بحيث لا يخلف أحدهم ما يقوله المجموع . فانا أؤيد فكرة الرئيس عبد الناصر ، خلافا لراي رئيس جمهوريتي . اذ انني اشعر بأننا اصبحنا فريقا واحدا ولم نعد فريقين . الا ان الرئيس عبد الناصر لم يشأ التثبيت براه ، فألقى في فم الوزراء المعارضين لقمة الهتهم عن سائر اللقم التي احتفظ بها لنفسه . وهكذا وافق على استبقاء لقب « الوزير » ، فنزل كلامه رطبا على نفوس وزرائنا ، واستراحت ضمائرهم . صحيح انهم اضاعوا شخصية الجمهورية السورية واستقلالها ، لكنهم ربحوا منصب الوزارة واحتفظوا لوطنهم ولولادهم واحفادهم بهذه الغنيمة الغالية !

واستأنفنا البحث في اليوم التالي بعد ان كنت قضيت الليل في درس المشروع الجديد . ومما استرعى انتباهي :

١ - ما جاء في المادة الاولى من الاقتصار على نعت الدولة العربية بالديموقراطية محسب ، دون ما كان ذكر سابقا من انها رئاسية . والامر لم يختلف في الجوهر لان المادة (٣٠) ذكرت ان الرئيس يسمى الوزراء ويعزلهم .

٢ - ما جاء في المادة (٦) من ان الملكية الخاصة مصونة ويانها لا تنزع الا مقابل تعويض عادل .

٣ - ايجاد مجلس تشريعي يختار الرئيس اعضاءه من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري .

٤ - يجري الاستفتاء على هذا الدستور يوم (لم يذكر) من شهر (لم يذكر) سنة ١٩٥٨ .

٥ - يتولى الرئيس اعداد الدستور النهائي وعرضه للاستفتاء .

٦ - خلو المشروع من ذكر الاتحاد القومي .

ورابت عدم امادة الاعتراضات التي سبق ان ابديتها في دمشق ، اذ انها ولا ريب عرضت على الرئيس واطلع عليها ولم يأخذ باكثرها . ولذلك حصرت ملاحظاتي على النقاط التالية :

اولا : طلبت المباشرة باجراء انتخابات نيابية جديدة بدلا من اختيار بعض النواب الحاليين في القاهرة ودمشق لاملأ مناصب المجلس التشريعي ، مدار جدال طويل لم يؤيدني به احد من زملائي السوريين .

ثانيا : طلبت تحديد المدة بين الدستور المؤقت والدستور النهائي بما لا يتجاوز الشهر فوجم الرئيس وقال : « شهر واحد ؟ » فقلت : « نعم . هذا ما اتفقتنا عليه بدمشق . » ونظرت الى الزملاء مستنجدا بهم ، فاطرقوا برؤوسهم الى الارض وظهرت بلاغتهم في السكوت . فقال الرئيس : « فترة الانتقال دي مش ممكن تكون اقل من خمس سنين . لربما عشرة . » ولم استطع ، رغم الاعتراض الملح ، ان اثني الرئيس عن رايه ، فأنهيت ملاحظتي بالتصريح بأن بقاء النواب الحاليين مدة طويلة قد تمتد على راي الرئيس عشر سنين لا يأتلف مع موجبات الحياة الديموقراطية الصحيحة التي توجب الرجوع الى الشعب في مدة لا تتجاوز اربع سنين او خمس . وقلت اني اصر على ان حرمان البلاد من مجلس نيابي منتخب لا يلاقي من سورية قبولا حسنا !

وكان زملائي السوريون ينظرون ، بعضهم الى بعضهم ، ويتهايمسون عن جرأتي في مخالفة الرئيس برأيه ، كأن المخالفة خروج على المعقول والممكن ، بل عن الوطنية او ربما حتى عن العروبة . ولم يخرجهم عن سكوتهم المطبق استنجادي بهم بالاشارة والهمز !

اما الاتحاد القومي ، فلم اجيء على ذكره لان الدستور جاء خلوا منه . وخشيت ان انا اثرت الموضوع ، فتحوا للاتحاد بابا خاصا في مشروع الدستور وادخلوه فيه .

وانحصرت ملاحظات الوزراء الاشتراكيين في الاعتراض على عرض مشروع الدستور المؤقت على الاستفتاء واقترحوا ان ينص الاستفتاء على منح الرئيس المنتخب صلاحية نشر الدستور المؤقت . فقرر تاليف لجنة لتلخيص المبادئ العامة التي احتواها المشروع لتدرج في بيان الرئيس امام مجلس النواب . فاختلى بعض الوزراء في قاعة اخرى ، ثم عادوا بعد مدة طويلة وتلوا الصيغة التي اتفقوا عليها بحيث اضافوا مقرة تتعلق بالاتحاد القومي . واليكم نص مشروع اللجنة :

اولا - سيتوم نخامة الرئيس شكري القوتلي في المجلس النيابي السوري يوم الاربعاء الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ بترشيح السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة . وفي نفس الوقت تصل رسالة من نخامة الرئيس شكري القوتلي الى رئيس مجلس الامة المصري ، تتضمن ترشيح نخامته للسيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة ، ليقولها السيد رئيس

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

مجلس الامة المصري على الاعضاء .

ثانياً - يتلو كل من الرئيسين شكري القوتلي وجمال عبد الناصر امام كل من مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري المبادئ التالية : (١) الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الامة العربية . (٢) الحريات العامة مكتولة في حدود القانون . (٣) الانتخاب العام حق للمواطنين على الوجه المبين بالقانون ومساوئهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم . (٤) يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الامة ، ويشترط ان يكون نصف الاعضاء على الاقل من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري . ويحدد عدد اعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية . (٥) يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية . (٦) الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تمويش عادل وفقا للقانون . (٧) انشاء الضرائب العامة او تعديلها او إلغاؤها لا يكون الا بقانون ، ولا يعنى احد من اذائها في غير الاحوال المبينة في القانون . (٨) القضاء مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شؤون العدالة . (٩) كل ما قرره التشريعات المعمول بها في سوريا وفي مصر تبقى سارية المفعول في النطاق الاتليبي المقرر لها عند اصدارها . ويجوز إلغاء هذه التشريعات او تعديلها وفقا للنظام الجديد . (١٠) لا يترتب على العمل بهذا النظام الاخلال باحكام المعاهدات والالتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الاجنبية . وتظل هذه المعاهدات والالتفاقيات سارية المفعول في النطاق الاتليبي المقرر لها عند ابرامها ووفقا لقواعد القانون الدولي . (١١) يستمر ترتيب المصالح العامة والنظم الادارية القائمة عند العمل بهذا النظام معمولا به في كل من سوريا ومصر الى ان يصاد نظامه وتوجيهه بقرارات من رئيس الجمهورية . (١٢) يكون المواطنون اتصافا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف القومية ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواهي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية . (١٣) يتولى رئيس الجمهورية اعداد دستور الجمهورية العربية المتحدة وعرضه للاستفتاء وتم الموافقة بالغلبة الاصوات الصحيحة للمشتريين في الاستفتاء .

واصر الاشتراكيون على إلغاء الفقرة الأخيرة ، فاستبدلت بالنص التالي : « يعمل بهذا الدستور المؤقت الى حين اعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة . » وهكذا سرنا بعد الطعام مباشرة في موكب مؤلف من عشرات السيارات الى قصر شويكار . ولاحظت ان التهافتات الموجهة تنادي بناصر والقوتلي وفي بعض الاحيان بصبري العسلي . وعندما

وصلنا الى القصر دعينا الى توقيع محضر اعلان الوحدة ، فوقعناه جميعنا واتجهنا الى الشرفة المطلة على باحة جانبية اجتمع فيها ما يقدر بالنفي شخص يحملون اللافتات ويصرخون باعلى الاصوات ما امروا به من تحية العروبة والوحدة وعبد الناصر والقوتلي دون الانتباه للخطب والاقوال التي كانت تذهب ادراج الرياح . وخطب الرئيس عبد الناصر وتبعه القوتلي ورفعنا يديهما متشابكين . وظهرت في الصور الفوتوغرافية خلفهما ، والكابة تعلو وجهي . وقد لاحظ احد الخبثاء فيما بعد ان اساريري كانت تنم عما يخالغ فؤادي من معارضة للوحدة .

وبعد انتهاء الخطباء امسك عبد الناصر بيد العسلي ودفعه الى ناحية الميكروفون وناوله محضر الاجتماع بالمناداة بقيام الجمهورية العربية المتحدة . ففرح العسلي ايما فرح بهذه اللفتة السامية وقال : « انه لشرف عظيم يا سيادة الرئيس . » فاجابه : « انه تقدير لخدماتك الجللى . » واليكم هذا النص الذي قراه العسلي من شرفة قصر شويكار بالقاهرة ، في ١٩٥٨/٢/١ :

في جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة في القاهرة في ١٢ من رجب سنة ١٢٧٧هـ الموافق اول فبراير سنة ١٩٥٨م ، اجتمع بمخامسة الرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر بممثلي جمهوريتي سوريا ومصر السادة : صبري العسلي ، عبد اللطيف البغدادي ، خالد العظم ، زكريا محيي الدين ، حامد الخوجة ، حسين الشافعي ، مأمون الكزبري ، انور السادات ، اسمع هارون ، عبد الحكيم عامر ، صلاح الدين البيطار ، كمال الدين حسين ، خليل الكلاس ، نور الدين طراف ، صالح عفيل ، فخري رضوان ، عفيف البزري ، محمود فوزي ، كمال رمزي استينو ، علي حبري ، عبد الرحمن العظم ، محمود رياض .

وكانت غاية هذا الاجتماع ان يتداولوا في الاجراءات النهائية لتحقيق ارادة الشعب العربي ولتنفيذ ما نس عليه دستور الجمهوريتين ، من ان شعب كل منهما ، جزء من الامة العربية . لذلك تذكروا ما قرره كل من مجلس الامة المصري ، والمجلس النيابي السوري ، من الموافقة الاجماعية على قيام الوحدة بين البلدين ، كخطوة اولى ، نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، كما تذكروا ما توالى في السنين الاخيرة من الدلائل القاطعة على ان القومية العربية كانت روحا لتاريخ طويل ساد العرب في مختلف اقطارهم ، وحاضرا مشتركاً بينهم ، ومستقبلاً مأمولاً من كل فرد من امراءهم .

وانتهوا الى ان هذه الوحدة التي هي ثمرة القومية العربية هي طريق العرب

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

الى الحرية والسيادة ، وسبيل الانسانية الى التعاون والسلام ، ولذلك فان واجبه
ان يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الامني الى حيز التنفيذ ، في عزم ثابت وامرار
قوي . ثم خلس المجتمعون من هذا كله الى ان عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين
السورية والمصرية واسباب نجاحها قد توافرت بعد ان جمع بينهما في الحقبة الاخيرة
كفاح مشترك زائد معنى القومية وغوحتها واكد انها حركة تحرير وتعمير وعقيدة
تعاون وسلام .

لذلك رأى المجتمعون ان يملنوا اتفاقهم التام ، وايمانهم الكامل ، وتقدم
المبيلة ، في وجوب اتحاد سوريا ومصر ، في دولة واحدة ، اسمها الجمهورية
العربية المتحدة .

كما راوا ان يملنوا اتفاقهم الاجماعي على ان يكون نظام الحكم في الجمهورية
العربية ديموقراطيا رئاسيا ، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء
يعينهم رئيس الدولة ، ويكونون مسؤولين امامه .

كما يتولى السلطة التشريعية في هذه الجمهورية مجلس تشريعي واحد ،
وسيكون لها علم واحد ، يظل شمعا واحدا ، وجيشا واحدا ، في وحدة يتساوى
فيها ابنائها في الحقوق والواجبات ، ويدعمون جميعا لحياتها بالانفس والمهج والارواح ،
ويتسابقون لتثبيت عزتها وتأكيد منعتها . وسيتقدم كل من نخاسة الرئيس شكري
القونلي وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر ببيان الى الشعب يلقي امام المجلس
النهائي السوري ومجلس الامة المصري ، في الاربعة ١٦ من رجب سنة ١٢٧٧ الموافق
٥ من ابرابر سنة ١٩٥٨ ، ببسطان فيه ما انتهى اليه هذا الاجتماع من قرارات
ويشهران اسس الوحدة التي تقوم عليها دولة العرب الفتية .

كما سيهدى الشعب في مصر وسوريا الى استثناء خلال ثلاثين يوما على اسس
الوحدة وشخص رئيس الدولة .

والمجتمعون ، اذ يملنون قراراتهم هذه ، يحسون باعق السعادة واجل الوان
الفخر ، اذ شاركوا في الخطوة الايجابية ، في طريق وحدة العرب وتضامنهم ، تلك
الوحدة التي عاشت ليلا للوب العرب كامل مرموق ، وهدف عظيم ، حقبة بعد حقبة
وجبلا بعد جبل . والله نسأل ان يكلا هذه الخطوة ، وما يتلونها من خطوات ، يعين
رعايته السامرة ، وبفضل عنايته السابقة ، وان يكسب للعرب في ظل الوحدة ،
الحرة والسلام .

القاهرة في ١٢ من رجب سنة ١٢٧٧ هـ الموافق اول ابرابر سنة ١٩٥٨ م
وبعد ان انتهت التلاوة بدا العناق والمصافحة بين الحاضرين
— بحسب علاقتهم — بعضهم مع بعض — للتعبير عن شعور الاقتباط
بهذا الدمج .

ثم دفعنا وسط هذا الزحام الفليظ الى قاعة تصدرها عبد

الناصر ، حيث اخذ يوزع علينا الاوسمة التي منحونا اياها - وهي وسام النيل للوزراء وقلادة الجمهورية لرئيس الوزراء صبري العسلي . وبذلك قبضنا ثمن موافقتنا على رغبات مصر .

وكان الناس حولي ينظرون الي شزرا كأنها اقترفت جرما . فاذا كلمني احد فتكلفا ، وان ابتسم فتصنعا . وكان الترحيب شديدا بالعسلي وبالبيطار . اما سائر الوزراء فكانوا يندسون في الصفوف ويستعطفون ويستجدون ، او بالاحرى يستجدون ابتسامة صفراء على وجه احد الوزراء المصريين . وكانوا يطلقون النكات استدراجا لتهمتهم ، اذ كانوا عالمين بان المصريين ارباب نكتة . وكان اكثر القوم اظهارا لانسجامهم هما صلاح البيطار والبزري . فكانا يروحان ويجيئان في الابهاء ، وايديهما متشابكة ، والابتسام ينفر من شديقيهما . وكنت اتساءل كيف تعمقت جذور هذه الصداقة والمحبة بين الرجلين ، وانا اعرف شعور البزري نحو البيطار ! على ان هذا الرباء المصطنع من الطرفين لم يدم طويلا . فعندما اعفي البزري من قيادة الجيش الاول ، ولم يكن مضي على تأليف الحكومة الجديدة سوى خمسة عشر يوما ، كان البزري جالسا في بهو فندق شبرد بالقاهرة لمشاهدة البيطار من بعيد . وبدلا من ان يقبل عليه ويظهر له اسفه لتسريحه ، تهرب من مواجهته متسللا خلف العواميد !

الفصل الثالث

قيام الجمهورية العربية المتحدة

نقل الي ابن عمي عبد الرحمن العظم ، سفيرنا في القاهرة ، ان النيار ضدي شديد جدا ، وان الجميع يعتقدون اني ضد الوحدة . وكنت اجيبه بانني لست كذلك كما يزعمون ، فالوحدة العربية الشاملة هدف سميئا اليه من زمن بعيد . لكنني ضد ما يريدون تحقيقه من الحاق سورية بمصر والقضاء على كيائها وعلى ما حازته في الآونة الاخيرة من رمة وسبو . فاصبحت الدول تنظر اليها كسيدة الموقف في الشرق الادنى ، يسمى البعض لازالتها من الوجود والقضاء على حريتها وسلوكها السياسي ، ويسمى البعض الآخر لاكتساب عطفتها ومحبتها . فبينما الفريق الاول ينفق الاموال جزافا في سبيل اشارة الفتن وخلق المؤامرات وتاليب جميع الدول العربية ضدنا ، نرى الفريق الآخر ينفق علينا القروض والمساعدات الفنية والاسلحة والفخائر كي نستطيع الصمود تجاه من يريد القضاء على استقلالنا وحرينا .

واني اجزم بان العداء الذي كنت اشعر به في قلوب المصريين نحوى نأشء ليس من معارضتي كيفية تحقيق الوحدة والاساليب التي يرغبون فيها ، ولكن من انني كنت القائل بالصدافة مع الاتحاد السوفييتي وبلاعتقاد عليه لمحاربة امريكا وسائر الدول الاستعمارية . واما هم فكانوا في الحقيقة اقرب شعورا الى امريكا واميل السى التفاهم معها : الا ان موقف الولايات المتحدة من اسرائيل وعدم بيعها الاسلحة للمرب كانا السد الحاجز الذي لم يكن من السهل تجنب الاصطدام به . ولولا خوفهم من ان يتهمهم الناس بالاعتراف باسرائيل وقبولهم الصلح مع اليهود وما يؤدي اليه ذلك من انهيار الشعبية الكبرى التي حازها عبد الناصر في المحيط العربي ، لكافوا اقدموا على مصادقة الولايات المتحدة علنا والوقوف من الاتحاد السوفييتي الموقف العدائي الصريح .

الفصل الثالث : قيام الجمهورية المتحدة

الا ان المصريين ، رغم ادعائهم الحياد الايجابي ورفضهم الارتباط باي حلف عسكري مع امريكا او بريطانيا فقد ارضوا الامريكيين بمحاربة الشيوعية وملاحقة اتباعها في مصر وسورية ، تماما كما كان يفعل نوري السعيد في العراق . واما منح القواعد العسكرية وعقد المحادثات ، فقد صرف الامريكيون النظر عنهما نهائيا لانهم تأكدوا من انهم اذا الحوا على عبد الناصر واتبعوه بقبولها ، فانه يفقد شمببته ثورا ويصبح كنوري السعيد ، آلة غير مجدية . لكنه الآن يحقق لهم هدفهم بمنع انتشار الشيوعية في الشرق الادنى واحلال البرود في العلاقات بين سورية وروسيا محل الود والصداقة . وقد ارتضى الامريكيون ذلك خوفا من ضياع كل شيء من بين ايديهم .

وقد سعى دالاس فيما سبق الى دعم الملك سعود ورفعته الى زعامة الامة العربية . فدعاه ايزنهاور بمطلع ١٩٥٧ الى واشنطن ووافق بينه وبين الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق . ثم جاء الملك سعود الى مصر واجتمع مع عبد الناصر والملك حسين والقوتلي ووزرائهم . غير انه فشل في محاولته تزعم الجبهة العربية التي كانت تعمل الولايات المتحدة على ايجادها . اذ رفض عبد الناصر تأليف تلك الجبهة والتفاهم مع الامريكيين ، لان عبد الناصر كان يريد هو نفسه ان يتزعم هذه الجبهة وان يتصرف بمقدرات سورية والاردن والسعودية ويساوم عليها . وهذا ايضا ما جعله يحارب حلف بغداد اذ شعر ان قيادة الدول العربية التي ستشترك في هذا الحلف سوف تكون للعراق ونوري السعيد لا له .

ثم ان هذا السبب نفسه هو الذي جعل عبد الناصر يتبنى فكرة الوحدة مع سورية . فقد تراسى عند قدميه المدنيون والعسكريون وسلموه زمام بلدهم وارتضوا بحو كيان سورية . وكان من قبل يدعي بان الشعب المصري مازال غير متفهم ومتقبل للوحدة ، وذلك عندما كان المتفاوضون معه من الوزراء السوريين يحتفظون لسورية بكيان خاص وبلا مركزية واسعة ، بحيث لم يكن بإمكانه المساومة على سورية تجاه الامريكيين وغيرهم .

وكان هذا كله من اسباب عدوله عن جعل الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية نيابية وتمسكه بان تكون رئاسية . ثم اصدر الدستور المؤقت ومنح نفسه حق التشريع في غياب مجلس النواب ، كما انه لم يدع البلاد الى انتخابات نيابية وقد مضى على اعلان

الوحدة نحو سنتين . كل ذلك لكي يضمن لنفسه حرية التصرف ، ليس بمقدرات سورية محسوب ، بل بمقدرات مصر ايضا ، دون رقابة نيابية . وتبع هذا التثبيت ما قام به من اثاره الفتنة في لبنان لتهديم كيانه واقامة حكم يسير في ركاب سياسته ، وما قام به من اشغال الثورة في العراق لقلب نظام حكم عبد الكريم قاسم ، مشجعا الكيلاني وعبد السلام عارف على استلام الحكم توطئة لاعلان انضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة . وبذلك تتم مناورته للاستيلاء على هذه المناطق الاستراتيجية الهامة ولوضع اليد على منابع البنزول وانابيه من العراق حتى البحر المتوسط . فاذا اضفنا الى ذلك تسلطه على قناة السويس كان له ، حسب برنامجه ، رقعة كبيرة يحكمها كالسيد المطلق ويساوم عليها ما شاعت له اهوؤه .

وعندما كنت انا متوليا معارضة حلف بغداد كان الرضاء عني في القاهرة عظيما . ويشهد الله انني لم اتبع هذا الاتجاه بغية ارضاء عبد الناصر ، بل ارضاء لضري وما كنت اخشاه من الخطر المحيقي بسورية من جانب الدول المستعمرة وعملائها . لكن عندما قدمت مشروعي لتوحيد بعض المرافق السياسية والعسكرية مع مصر واصطدمت بمعارضة المصريين ، تبين لهم انني عنيد لا ارضخ الا لما اجده مؤتلفا مع مصلحة بلدي . لذلك فاني لم اتنازل عن مشروعي رغم المفريات التي لوحوا بها . فكان انهم عاكسوني في انتخاب رئيس الجمهورية السورية وسندوا القوتلي المطواع . ثم انهم لمسوا هذه المرة ايضا اني شديد المراس لا اطاطيء الراس امامهم كما يفعل زملائي .

وقبل ان تظهر معارضتي للوحدة بدا السفير المصري في دمشق ، محمود رياض — والمضحك انني انا الذي رشحته لهذا المنصب والحجت على عبد الناصر في تعيينه — يحرض الجرائد والاحزاب ضدني عندما بلغه انني مقدم على تاليف حزب سياسي جديد . فهو في ذكائه ومعلنته استنتج ان النصر سوف يكتب لهذا الحزب وان الانتخابات النيابية القادمة سوف تمنحه اكثرية كبيرة في مجلس النواب تجعل منه الحزب المسيطر على مقدرات البلاد . فخشي ، لموتفي الحر المستقل ، ان لا اسلس لمصر القيادة في توجيه سياسة سورية . وهكذا بدا يمبىء ضدني ما استطاع ان يعبئه من حقد النواب وحسد رجال الاحزاب الاخرى . فنجح في ايقاع الفرقة بيني وبين اكرم الحوراني وجماعته ، بعد ان لوح لهم بان مصيرهم الاندحار

والإبعاد والانتفاء ، اذا ما تم لي النجاح في الانتخابات المقبلة .

وفي المساء اقام الرئيس عبد الناصر على شرف الوفد السوري حفلة مشاء كبرى في قصر عابدين حضرها ما يقرب من مئة مدعو . حفلة عبد الناصر على شرف الوفد السوري . وعندما عدنا ، عبد الرحمن وانا ، الى داره قرب منتصف الليل هتف القوتلي له طالبا ان تقيم السفارة في الليلة المقبلة حفلة عظيمة في حديقة الدار . فاطهر السفير صعوبة تحقيق هذه الرغبة سواء من حيث دعوة المدعوين او تحضير الصيوان والطعام . لكن القوتلي اصر اصرارا شديدا . ثم بدا السفير يتصل بالمحلات المختصة بهذه الولايم . ولم ياوي الى فرائسه حتى انجز توصية جميع اللوازم . وقتلت في نفسي : يا ليت القوتلي ابدى جزءا من هذا الاصرار في محادثات الوحدة ، لكن خفف قليلا عن سورية . لكنه كن يهتم بالولايم ومظاهر الابهة والعظمة اكثر من اهتمامه باي شيء آخر .

وكانت الحفلة حافلة بحسن الذوق في الترتيب وجودة الاطعمة . وقد لبى الدعوة اكثر من الف شخص . والذي جلب النظر هو انه قبل موعد حضور المدعوين ، جاءت هيئة من قسم المباحث وطلب افرادها من السفير ان يجوبوا غرف السفارة ، واحدة واحدة . وسألهم عن السبب وعما اذا كان ثمة ما يستوجب هذا التدبير المخالف للعرف الدبلوماسي ، فاجابوه بانهم يخشون ان يكون احد الناس قد اختبأ في مكان ما فيطلق على الرئيس قنبلة او طلقات نارية . ثم طلبوا منا ان نترك الغرفة التي كنا ننتظر فيها قدوم الرئيس ، فامتلئنا صاغرين . وفتشوا الغرفة وغيرها من الغرف والممرات تفتيشا دقيقا واحتلوا الدار ووضعوا في كل زاوية منه حارسا . وكان وجه السفير يحمر شعورا بالانفعال الذي انتابه . فمروحت عنه وقتلت له : « هذا بدء الاحتلال والسيطرة ! وبعد اعلان الوحدة لن تبقى سفير دولة مستقلة بل احد رعايا الامبراطورية . »

وكنا قد عقدنا اجتماعا مع الرئيس والوزراء المصريين في الساعة الحادية عشرة ، انتهينا منه في الساعة الثالثة بعد الظهر . وبذلك ماتنا تناول طعام الغداء عند السيد جميل مردم بك الذي ظل هو ومدعووه ينتظرون حتى الثانية .

وفي هذا الاجتماع قرا الرئيس عبد الناصر نص برقية وردته من امام اليمين يعلن فيها رغبته في الانضمام الى مصر وسورية باتحاد فيدرالي ، فاعتبط الحاضرون وصلقوا . لكن ماتهم ان يلحظوا ان

امام اليمن نفسه لم يقترح ان ينضم الى وحدة كالتى نحن نقيمها بين مصر وسورية ، بل رجح الاحتفاظ بكيان دولته وسيادتها المحلية . واعلن الرئيس انه سيجيب بالموافقة وبدعوته الى الحضور بنفسه الى القاهرة لتثبيت النصوص وتوقيع الاتفاق ، او الى ارسال وفد مفوض . ولم يبد الرئيس رغبته في ان يشترك احد من السوريين في هذه المباحثات . وكانت هذه اولبادرة منه بابعاد السوريين عن القضايا الاساسية وبافتتاح سياسة التسلط والانفراد بالحكم . وعقد الاتفاق شيئا بعد على ايجاد « الدولة العربية المتحدة » التى تشترك فيها الجمهورية العربية المتحدة واليمن ويرئس اتحادها مجلس ثنائي مؤلف من رئيس الجمهورية العربية وامام اليمن ، ويرعى شؤون مجلس مؤلف من مندوبين متساوين في العدد من كل فريق ، الى آخر ما هنالك من الشروط والقيود التى جعلت الاتحاد وهيبا اكثر منه امرا واقما وعمليا . ولم تمض سنة على توقيع الاتفاق ، حتى اعلن الامام سخطه على الاسلوب المصري . فبردت العلاقات واصبحت اجتماعات مجلس الاتحاد محل تنذر للناس ، لا سيما ان رئيسه كان السيد احسان الجابري !

ولم اعد اذكر كل ما دار في هذا الاجتماع ، اذ انى كنت قطعت الامل بتعديل اى فقرة من مشروع الوحدة . ولم اكن ادري ان هذا المشروع نفسه سوف يتقلص في نص جديد قضى على الحسنات القليلة التى كان يحويها .

وفي اليوم التالي اجتمعنا في قصر القبة وتوجهنا الى مطار المازة حيث ودعنا الرئيس عبد الناصر ووزراؤه واعضاء السلك السياسي العربي وكبار رجالات العرب المقيمين في القاهرة ، مثل الحاج امين الحسيني والامير عبد الكريم الخطابي . وتمائق الرئيسان وتصافحت الابدى . وكان ذلك آخر وداع لرئيس دولة سورية المستقلة .

ودة الوفد السوري
الى دمشق

وبعد ان اقلمت الطائرة اخبرونا بان ثمة احتياطات وتدابير اتخذت لصيانة الطائرة وركابها من الوقوع في قبضة الصهيونيين . فلم نكد نظير من القاهرة حتى هبطنا في مطار صوير ، قرب السويس . وهناك ادخلونا في « هنكر » كبير مخصص لايواء الطائرات . وذن من الالومنيوم ، وكان البهو يحتوي كراسي وموائد خشبية متعددة . فجلسنا وقارنا بين قاعة الطعام الانيقة التى خصصوها لنا في قصر القبة وبين هذه الموائد المدة لصغار الطيارين من الضباط . وجلبوا

لكل واحد منا صحنا مملوءا بالارز واللحم ، فوقه رغيفان من الخبز .
ودار علينا الجنود باقداح الماء والاباريق ، فنظرنا ، بعضنا الى بعض
نظرة الاستغراب من هذه الحفاوة المدة لرئيس جمهورية . صحيح
ان كرسيه زال من تحته ، لكنه لا يزال حتى الساعة يتمتع بامتيازاته
وبحق المطالبة بالمعاملة اللائقة على الاقل . وكان غفيف البزري
يقول : « هكذا يأكل الضباط ، وهنا يجلسون » . فقلت : « هناك ،
على كل حال ، قاعات للجنود يجلسون فيها ويأكلون ، وليتهم
يجعلوننا نشاهدها ! »

وبعد الانتهاء من تناول الطعام ركبنا الطائرة من جديد ،
فتوجهت بنا نحو الساحل . ولما وصلنا اليه ، لاحظت اننا نقرب من
البحر هبوطا . ولم تمض برهة حتى اصبحنا على علو عن الماء لا
يتجاوز المشرة امتار ، فظننا ان عطبا طرا على محركات الطائرة .
لكن البزري انبرى يطمئننا ، فقال بان هذا هو الاحتياط الذي اتخذوه .
فالمطائرة عندما تكون على ارتفاع قليل عن سطح الماء لا تستطيع
اجهزة الرادار التقاط اثرها ، وبذلك تنجو من المراقبة . وظللنا
نطير على هذه النحو ، حتى اقتربنا من الساحل اللبناني ، فارتفعت
المطائرة واجتازت جباله واوصلتنا الى دمشق بسلام .

وفي اليوم الخامس من شباط اجتمع مجلس النواب في الساعة
الحادية عشرة صباحا . وبعد ان تلقت رسالة رئيس الجمهورية
رفعت الجلسة الى بعد الظهر ، حين تلقت المضبطة التي وقعها
النواب باعلان الوحدة وبترشيع الرئيس عبد الناصر لرئاسة
الجمهورية وباجراء استفتاء لانتخاب الرئيس ومنحه صلاحية اصدار
الدستور . ولم يتغيب عن الجلسة سوى النائب الشيوعي خالد
بكداش ، اي ان بعض النواب الذين كانوا يهملون حضور الجلسات
بانتظام لم يتأخروا عن الحضور هذه المرة ، بل اثبتوا وجودهم .
وفي مقدمة هؤلاء نائب حلب السيد رشدي كيخيا الذي كان استقل
من النيابة ورفض حضور الجلسات منذ اكثر من اربعة شهور .
لذلك كان اشتراكه في هذه الجلسة برهانا على دعم حزب الشعب
للوحدة مع مصر ، بعد ان فقد الامل بتحقيق الاتحاد مع العراق .
ولملمهم اعتقدوا ان الوحدة معناها ابعاد الجيش عن السيطرة على
شؤون البلاد الداخلية والخارجية .

وبعد ان طرح الحوراني ، رئيس الجلسة ، المضبطة على
التصويت وقوبلت بمعاضة من الهتاف المتواصل ، نهض النائب

سهيل الخوري وصعد على طاولته صائحا بهلء شديقه : « يعيش الرئيس عبد الناصر ... يعيش ... يعيش ... تعيش الوحدة .. تعيش .. تعيش ! » فاستغرب النواب هذا الهمثاف الذي يشبه الهمثافات في الحفلات الشعبية ، لاسيما انهم يعلمون ان الخوري الصغير كان الى زمن قريب عدو مصر ، يعارض التصريح الثلاثي والتفاهم مع مصر والسعودية ويدافع عن حلف بغداد !

ورفعت الجلسة واعيننا تجول في انحاء قاعة الاجتماعات ، قانعين بانها المرة الاخيرة التي نجلس فيها بين جدرانها المزركية . وعادت بي الذاكرة الى ما شاهدته هذه القاعة من صدام بين الجبهتين الوطنية والاستعمارية ، وكيف كنا نهزم مؤيدي حلف بغداد ونشن عليهم الحملات الشديدة . وخيل الي انني اقرا من فوق المنبر خلاصة المذكرة الامريكية ، كاشفا بها القناع عن نوايا الاميركيين الحقيقية وعن اطماعهم في الشرق الادنى . وتذكرت الجلسة التي مثلت بها في انتخاب رئاسة الجمهورية ، وكيف ان حزب الشعب والحزب الوطني والكتلة الدستورية وكتلة العشائر وحدوا جهودهم واجتذبوا الى جانبهم فريقا من زملائي نواب الكتلة الديمقراطية ، يؤيدهم بذلك رئيس الاركان الزعيم شوكت شقير وتساندهم كل من مصر والسعودية ولبنان والعراق والولايات المتحدة وبريطانيا وحتى فرنسا . نصرفت الاموال ، وبذلت الجهود الجبارة لمقاومة نجاحي . وهكذا سقطت في معركة كان خصمي فيها كل تلك الدول العربية والاستعمارية ومعظم الاحزاب . على ان الذي اثلج صدري هو ان القوتلي لم يحز الاكثرية في الدورة الاولى وفاز في الدورة الثانية بتسعين صوتا مقابل واحد واربعين صوتا حرا . واخيرا عادت بي الذاكرة الى آخر جملة قلتها بعد ظهور نتيجة الانتخاب وفوز القوتلي ، وهي حفظ الله سورية !

ولم يشأ الرئيس القوتلي ان تنتهي مدة ولايته القسرية الا باحتفالات وولائم ، جريا على عادته وطبعه بحب الظهور ، فتوالى الدعوات ظهرا ومساء في نادي الشرق . اذ كان يرسل الى الهيئات ان تقيم له حفلة يتصدرها ، فتلقى الخطب في مديحه ، وبذلك يحسى مرارة انتزاع كرسي الرئاسة من تحته . وكان يجيب الخطباء بما لا يخرج على ما اعتاد عليه من الاسلوب الفارغ من المعاني . لكنه كان محشوا بمبارات العروبة والوطن الاكبر والوحدة والجهاد .. ولا ينقصه في الختام الا ان يحيي نفسه بنفسه ، نتيجة المديح المخطى

القوتلي يقيم الولائم

الذي كان يكيّله لها . ثم انتهى القوتلي موسم الحفلات بوليمة اقامها على شرف الوزارة . ولاحظنا انه لم يحتفل بنا حينما ولينا الحكم في العام الماضي ، وذلك لانه كان غير راض عن الوزارة . اما الآن ، فانه اقام لنا تابينا لا تكريما !

ثم فوجئت بزيارة اللواء بزري لي بعد ان كان انقطع عني منذ جرى بحث الوحدة . وقال لي : « ستقيم الاركمان حفلة غداء لمناسبة انتهاء مهمتك كوزير للدفاع . » فشكرته وقلت له بان لا لزوم لهذه الحفلة . لكنه اصر مدعيا بان العادة جرت على اقامة حفلة لكل وزير يفادر وزارة الدفاع . ولم اشأ الاصرار على الاعتذار حتى لا يفسر ذلك تفسيرات شتى . وفي هذه الحفلة خطب اللواء البزري مادحا اياي حسب العادة ، فاجبته بأن تلك كانت المرة الخامسة التي تسلمت فيها وزارة الدفاع وتركتها لك في هذه المرة فرح بهذا الترك ، لان ما كنت اسمى اليه بكل قواي ، وهو توحيد الجيشين السوري والمصري ، قد تحقق ولله الحمد . والتقت الي محمود رياض الجالس عن يميني واحنى راسه . فقد كان مطلعا على ما جرى بحضوره من مناقشات بيني وبين عبد الناصر والصاغ صلاح سالم ، كنت اطالب فيها بايجاد صندوق مشترك يؤدي الى توحيد الجيشين . لكنهما كانا يرفضان ذلك .

ثم اعدت المدة لاجراء الاستفتاء الذي حدد مواعده في الحادي والعشرين من شهر شباط . وجاءت قسائم الانتخاب من مصر مطبوعة جاهزة ، ووزعت على اللجان . وفي صباح اليوم الموعد اجتمعنا في دار رئيس الجمهورية ، حيث تقرر ان يسير الوزراء وضباط الاركمان بقافلة من السيارات الى مركز الانتخابات في حي الشاغور ، مسقط رأس الرئيس القوتلي .

فيسارت القافلة مسرعة . وبينما كنت الهو بالنظر الى الجهة اليمنى من الشارع ، اذا بصدمة شديدة تلقيني على الجدار الحاجز بين مقعدي ومقعد السائق . فوقعت نظارتاي على الارض وارطم رأسي بالزجاج وجرحت يدي وارتميت في ارض السيارة على غير وعي . وكانت سيارة فاخر الكيالي هي السبب في تصادم سيارتي بالسيارة التي كانت تسير امامها والتي يستقلها هاني السباعي وزير المعارف ، فارتطم رأسه بالزجاج الخلفي وسال منه الدم . وقلت في نفسي هذا مال غير حسن . ثم لحقنا الموكب ، فاذا الازدحام في سوق مدحت باشا يوقف رتل السيارات على مسافة تزيد على المئة

الاستفتاء على مشروع
الدستور الموقت واتقراره

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

متر . ولم يكن ثمة سبيل لوصول سيارتي امام مركز الانتخاب ، فأشرت على السائق بأن يذهب بنا الى مركز سوق ساروجه ، حيث سجل ولادتي . وهناك لم اجد اثرا للزدحام المصطنع امام مركز الشاغور . فكان الموظف جالسا وراء مكتبه ينتظر المقترعين على غير جدوى . فنظرت الى السجل الذي يشطب فيه اسم كل مقترح عند قيامه بهذا العمل ، فرأيت ان المشطوبين لا يتجاوز عددهم العشرة . ولما خرجت من المركز لم اجد على الباب الخارجي احدا ما عدا جنديا جاء لحراسة الصندوق !

وفي المساء وردت الينا نتائج الاستفتاء ، فاذا بها تشير الى ان ٩٩٫٢٥٪ من اصحاب الحق في الاقتراع قاموا بواجبهم . حتى ان نتائج بعض المدن كانت تدل على ان جميع اصحاب هذا الحق اشتركوا في التصويت . وفي جملة هذه المدن ، تلك التي كان يفترض فيها احد الوزراء فاخر الكيالي . وهذا اقتراح في مركز الشاغور مع زملائه ، فهل اقترحوا بالنيابة عنه ؟ والحقيقة ان نسبة المقترعين لم تتجاوز ٥٪ من اصحاب الحق فيه ، لكن الصناديق ملأت اوراقا زادت في بعض المراكز على عدد المسجلين . وذلك تماها كما تم في التصويت العام الذي جرى في ١٩٤٩ لانتخاب حسني الزعيم ، وفي ١٩٥٣ لانتخاب الشيشكلي . وهكذا كانت النتائج واحدة كلما اشرف الجيش على حماية الصناديق .

وفي اليوم الثاني قدمت الحكومة كتاب استقالتها لتفسيح المجال امام الرئيس المنتخب ليضع موضع التنفيذ الدستور المؤقت وليؤلف الحكومة الجديدة . فجاء الرد من القاهرة بان تستمر الحكومة في تصريف الشؤون العامة .

وفي صباح ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٥٨ هتف لي احد الاصداقاء عبد الناصر في دمشق بان الرئيس عبد الناصر وصل قبل قليل الى مطار المزة وتوجه توا الى دار القوتلي ، فانتظرت ان يردني طلب بالحضور اليه . لكن الانتظار طال دون جدوى ، فعزمت على الذهاب ، وهناك رأيت الحشود بدأت تتجمع امام الدار ، فلم اتمكن من الدخول الا يمشي النفس . وكان عبد الناصر والقوتلي والعسلي وعامر وسائر الوزراء والضباط واقفين على الشرفة فوق المدخل يحبون الجماهير وتحييهم ويتناوبون الخطب . وظلت الجماهير تتجمع حتى غصت الشوارع المحيطة بالدار وبمصر الضيافة . ثم نزل الرئيسان والوزراء الى البهو الكبير ينتظرون ان تتمكن قوى الامن من شق طريق لسيادة

الرئيس . وفي جملة ما قاله عبد الناصر حينذاك : « لم اكن اظن ان الشعب المصري يتقبل الوحدة بهذه النسبة الكبيرة . اذ كانت نتائج الاستفتاء في القطر المصري كما اعلنت تدل على ان ٩٩٨ من اصحاب حق الاقتراع اشتركوا فعلا . وهذه اكثر من النسبة المعلنة في دمشق عن النتائج في القطر السوري . فقلت في نفسي : اذا كانت الحكومة المصرية اتبعت الطريقة نفسها التي اتبعتها الدوائر الرسمية في سورية ، فالامر غير مستغرب !

ولما طال بنا الانتظار على غير طائل اخذ عبد الحميد السراج على عهدته ايمال الرئيسين الى دار الضيافة تحت حراسته . وحين خرجا من الباب تدفقت الجماهير على السيارة المكشوفة التي استقلاها . ورغم وقوف الحرس الخاص على رغارف السيارة وفي مقدمتها ومؤخرتها فقد كادت الجماهير ان تطبق على الرئيسين ! وقد ظهر في الجريدة السينمائية كيف اوشك نفس القوتلي ان ينحبس ، فامتنع لونه وصار يلوح بيديه كالغريق المشرف على الهلاك .

وبعد ساعتين تمكنت السيارة من اجتياز المسافة بين دار القوتلي ودار الضيافة التي لا تتجاوز مئة وخمسين مترا . وظلت الجماهير المحتشدة ملوفا او غصبا محيطة بالقصر مائة الساحة والشوارع المجاورة حتى ساعة متأخرة من الليل ، وهي تهتف وتهتف دون الانتباه لما كان يلقيه الرئيس بين فترة واخرى من خطب حماسية يشاركه في بعضها القوتلي والهوراني والعسلي والبزري . وكان الناس باكثريتهم فرحين بتحقيق الوحدة التي ظللنا ندعو اليها عشرات السنين . وكان اكثر الشباب حماسا البعثيون الاشتراكيون والشيوعيون . وفي آخر الامر وصلت جماهير القرويين التي بعثت دوائر الدرك باستجلابهم ، فجاءوا بخيولهم وطبولهم وزمورهم وراياتهم يهتفون ويهزجون ويرقصون الدبكة . واخذ القوم ببهجة توحيد القطرين العربيين وراحوا يعطون النفس في مضمار الحرية والديمقراطية ومحاربة الاستعمار والصهيونية بقوى اعظم من ذي قبل .

ثم عاد الوزراء الى بيوتهم ، ما عدا من التصق منهم بحاشية الرئيس ، كالبيطار والكزبري والكيالي .

وفي صباح اليوم التالي اعلن الرئيس انه يستقبل وفود المهنيين بادئا برئيس مجلس النواب وبعضاء الحكومة . وحضرنا في الوقت

المعين ، فوجدناه واقفا في صدر البهو الكبير وخلفه السراج الذي ما ابتعد عن الرئيس لحظة واحدة منذ وطأت قدماه ارض الشام ، لكي يحرسه ويحفظه من الاذى . ومررنا امام الرئيس الذي اكتفى بمصافحتنا . ورحنا ننظر الى العسلي لنرى ما سيفعله واذا بأحد مرافقي الرئيس المصريين يدلنا على باب الخروج . فخرجنا وسط الجواهر المحتشدة كالامس وسرنا مسافة طويلة حتى عثرنا على سيارتنا . وذهب كل منا الى داره ، واذا بالعسلي يهتف لي بان الرئيس ابلغه اسفه لما حصل وانه يدعو الوزراء الى العودة الى القصر . فسالت العسلي : « الاجل الوقوف خلفه الى جانب الحاشية ؟ » فاجاب : « اظن ذلك ! » فقلت له : « اني باق في الدار . » لكن العسلي والوزراء ذهبوا وبقوا ثلاثة ايام واقفين على اقدامهم خلف الرئيس حتى تمت مراسم التهنئة . ثم عاد منهم الى داره بن عاد ، وبقي من بقي بغية التزلف .

ولم يستقبل الرئيس ، بقصد التشاور معه ، سوى القوتلي والهوراني والعسلي ، بناء على الحاح الكيالي في عدم اغفال العسلي . وكان المنتظر ان يستدعي الرئيس الجديد رجال السياسة كلهم لاخذ رأيهم والتشاور معهم ، لكن ظهر فيما بعد ان الامر مبني ، وهو الاكتفاء بالعسلي والكيالي والهوراني والبيطار وبعض الضباط الذي سهلوا له مهمة وضع اليد على سورية . واكتفى من العسلي بالاجتماع اليه في مكتبه مستطلعا ، وكان الشيء الوحيد الذي فاتحه به عبد الناصر هو انه يشفق عليه من ان يعينه رئيسا للمجلس التنفيذي لان المهمة في اول الامر شاقة ، حتى ان البغدادي نفسه رفضها قائلا : « تريد ان تحرقني ؟ » واستمرت الخلوات بين الرئيس والهوراني ومحمود رياض طوال العشرة ايام التي سبقت اعلان الدستور المؤقت وتاليف النظام الجديد . ولم استغرب عدم دعوتي والبحث معي ، اذ اني كنت متاكدا من ان ليس لي دور في العهد الجديد . الا انني استغربت ان لا يدعى آخرون من سائر الاحزاب والفئات . وكنت اظن ان عفيف البزري سوف يكون رئيس المجلس التنفيذي ، غير ان المستقبل القريب برهن على ان مسaire الجماعة له لم تكن الا للامادة من مركزه لدى بعض الضباط حين اعلان الوحدة ، لكي لا يشذ احد من قبولها ، على ان يخرج من الحلقة بالتدرج هو وكل سياسي وكل ضابط له مركز مرموق . وهكذا اقصى البزري ، ثم تبعه كثير من الضباط ثم لحقهم العسلي . اما جماعة حزب الشعب والاخوان المسلمون وغيرهم من المستقلين فابتعدوا عن المراكز وجرى

اطفاء اسمائهم ، بحيث لم تعد اية صحيفة تكتب عنهم ولو خبرا عن سفرهم او مرضهم او ما شابه ذلك .

واكتفى الرئيس بالعناصر الموالية له في الجيش ، وبجماعة حزب البعث الاشتراكي . فاعتمد عليهم في تنفيذ خطته ، وولاهم المراكز الحساسة في الدولة . اما اشتراك العسلي والكيالي وجومد ، فلم يكن الا تغطية للحقيقة وطمسا لها .

ووصل الى المسامح ان الحوراني والبيطار والكلاس لم يتركوا احدا من رجال السياسة الا اتهموه بشتى التهم الحقيقية او الكاذبة . وقيل ان الكيالي ايضا لم يخل في هذا المضمار . واذا كان الامر صحيحا ، فانه عمل مخز .

وسألني احد الاصدقاء سؤالا فيه الكثير من الدقة والانتباه . قال : « لم يكن البعثيون الاشتراكيون داعين الى الوحدة مع مصر في اول الامر ، وكانت جهودهم مقصورة على المطالبة بالاتحاد معها اتحادا فدراليا ، حتى ان هذه الجهود نفسها كانت تتنازعها فترات من الفتور والسكوت المطبق . فكيف انقلبوا بين عشية وضحاها فاصبحوا يعتبرون عدم الموافقة على الوحدة خيانة قومية ؟ »

فاجبت صديقي : « لنفرض في البدء امرا لا شك عندي فيه ، وهو انهم في مجموعهم قوم وطنيون قوميون بلا مراء . لكن الى جانب هذا الشعور السامي تستحوذ عليهم نزعة الى السيطرة على الحكم وتكليف اتجاهه وسياسته حسبما يشاؤون . وهم لذلك لا يتأخرون عن اعتناق اي مذهب او مبدء سياسي او طريقة حكم . يرون فيها الطريق الموصل الى هدفهم . فكانوا ينادون بالديمقراطية وبالحياة الدستورية حينما كانوا يرجون منها ان توصلهم الى الحكم او السيطرة عليه . وهاك محاضر جلسات مجلس النواب من ١٩٤٣ حتى اوائل ١٩٤٩ ، ومن ١٩٥٤ حتى مطلع ١٩٥٨ ، فهي تشهد عليهم كلها . فغيرتهم على الدستور وعلى الحريات العامة كانت مترافقة في اقوالهم مع نقيمتهم وتهجمهم على المخالفات الدستورية وما كان يرتكبه الوزراء — حقيقة او ظلما وافتراء منهم — من خروج على القانون والنهاس للاصدقاء والاقرباء . وقد ابوا الاشتراك في الحكم وتحمل مسؤولياته حينما لم يقتنعوا بانهم سائرون به حسب اغراضهم . لكنهم في كل وثبة قام بها احد الضباط الطموحين كانوا يسمون للتسلط عليه وتوجيه خطواته وسلوكه . ثم لا يلبث هذا الطوق الخائق ان تنقطع حلقاته ، فيفلت الدكتاتور من قبضة يدهم

لماذا دما البعثيون
الى الوحدة بدل الاتحاد

وبيعدهم عنه . وعندئذ يرتمون في احضان المعارضة ويشتركون في المؤامرات المعدة لقلب النظام الذي اقصوا عنه . «
وهكذا التف الحوراني حول حسني الزعيم صبيحة انقلابه المشهور وصار له مكتب خاص في دائرة اركان الجيش ، الى ان اقماه زعيم الانقلاب . وعندما انقلب الزعيم الحناوي على حسني الزعيم واستلم قيادة الجيش والسيطرة على شؤون سورية ، اشترك الحوراني في الحكومة التي فيها هاشم الاتاسي كوزير للزراعة ، وذلك حتى اليوم الذي ثار فيه فريق من الضباط واعتقلوا الحناوي ورفاقه الضباط ، حين اصبح الحوراني ملازما للشيشكلي الذي عقد له لواء القيادة الفعلية . وظلت العلاقات طيبة بين الحوراني والشيشكلي الى ان شعر الاول بانه غير واصل الى اهدافه عن طريق الشيشكلي ، فقلب له ظهر المجن وبدأ يتآمر ضده . فنفاه الدكتاتور الى بيروت ، ثم عمل على ابعاده عن لبنان . فهرب الحوراني الى روما بصحبة البيطار وعلق .

والمرة الوحيدة التي اخلف الحوراني فيها لنظام الحكم ومسيده اخلاصا حقيقيا ، كانت اثر اعلان الوحدة . وما كان هذا الاخلاص مرتبطا بعتيدة ثابتة ، وانما خلقته وغذته السلطة غير المحدودة التي منحها عبد الناصر لجماعة البعث الاشتراكي في ادارة شؤون الدولة وتكييف سياستها الداخلية والاجتماعية . ثم انه اطلق يدهم في ضرب خصومهم الضربات القاسية ، وفي املاء دوائر الدولة بالمنتسبين لحزبهم وتمكين محاسبيهم واقربائهم من الاثراء والانتفاع وتخصيصهم بعشرات الالوف من الدونمات في اراضي الغاب ، بينما حدد قانون اصلاح الزراعي لكل فرد مع عائلته ١٢٠٠ دونم فقط .

وهكذا اثبتت التجربة ان الحوراني وانصاره من البعثيين ومن الاشتراكيين هم كلهم انتهازيون للفرص ، يقتنصون لانفسهم ولمحاسبيهم الغنائم والمزايا ، ويسكتون عن انحطاط الحكم وتدهور البلاد ، ويرفضون الازمات الاقتصادية ولو هي عمت جميع الطبقات عدا طبقتهم — ولا يعترضون على قيام الحكم الفردي البوليسي الدكتاتوري ولو زج في السجون الوف الناس وقتل منهم من قتل وهذب من عذب وشرد من شرد ، ما دام ان القائم او القائمين بهذه الاعمال الشيعة شركاؤهم في الحكم .

اما اذا ولى الحاكم وجهه عنهم وقص اظافرهم وقطع ايديهم وابعدهم عن التسلط على البشر ، فيا ويله منهم . فهو دكتاتور

مستبد ، وطاغية يستحق الشفق . مساوئ عهده لا تحصى ،
مفاسده وعوراته لا تعد .

وما العروبة والوطنية المتطرفة والديمقراطية الدستورية الا
ملاءات يلتف بها هؤلاء اخفاء لهزالهم الوحشي ، وقتاعا يسترون
به وجههم الشيطاني ، وذلك خداعا للناس وتخويفا لهم ، فلا
يقاومونهم . حتى اذا ما كثر عديدهم وقويت سواعدهم ، القوا هذه
البرامع وهجوا على فريستهم هجوم الذئاب على النعاج يعملون
فيها تهشيمًا واكلا .

وقد خدعنا بهم قبلًا ، واستهوتنا اقوالهم المصولة ، وبهرتنا
حميتهم وغيرتهم على الوطن ، وصفقنا لخطبهم الرنانة ، واقتربنا
بما روي لنا عن بسالتهم في حرب فلسطين التي تطوعوا لها ، فظننا
بهم الخير وكان هو الشر بعينه . فاتفقنا معهم وحالفناهم ضد
اصدقاء لنا واقرباء ، اعتقادا منا اننا نحالف قوما شرفاء مخلصين
للوطن ، اعداء للاستعمار ، فاذا بهم يقلبون لنا ظهر المجن حينما لم
يعد التحالف معنا مفيدا لهم ، ويلتحقون بصف الوحدة دون الاحتفاظ
لبلدكم بما يضمن له كيانه وحقوقه ومعاليمه . وهم لم يكتفوا بتركنا
وشائنا ، بل دابوا على محاربتنا وتهشيمنا وطلي اسمنا في سجل
النسيان .

وهكذا ، فلم يعد خالد العظيم ينظرهم ذلك الرجل الذي كانوا
يستجدون به في الملأ ، يشدون ازهرهم به كما كان الامر في
الانتخابات النيابية في ١٩٥٤ وفي الجمع بينهم وبين الحزب الوطني
لضمان تأليف حكومة تعارض اتجاه حزب الشعب في السياسة
الخارجية وفي انتخابات رئاسة الجمهورية في ١٩٥٥ ، حين ادى
وقوعه في المعركة الى تجنب حزب الشعب تقديم مرشح عنه ، وفي
معارضة المشروع الذي قدمته الحكومة لاستلام مهمة اصدار النقد
من المصرف السوري ، وفي جمع الكلمة لدعم الجمهورية المصرية
على اثر تأميم قناة السويس ، وفي تأليف التجمع القومي في مجلس
النواب الذي اتاح لهم الاشتراك عمليا في الحكم والتغلغل في دوائر
الحكومة ، وفي الوصول الى منصب رئاسة مجلس النواب . . .
لكن خالد العظيم حاول ان يؤلف حزبا سياسيا ، وهذا الحزب
سوف يكتب له النصر في الانتخابات النيابية القادمة ، فيجتمع حوله
عدد من النواب يبطلون سحر الاحزاب الاخرى وياخذون زمام الامر
بيدهم . ولو كانوا مطمئنين الى ان الجيش سوف يقف الى جانبهم ،

لهان الامر عليهم . ولكنهم ظنوا انه سيكون الى جانبي ، فيتم التضامن بين الاكثرية النيابية والقوى المسلحة . وبذلك لا يبقى في البلاد سوى القوى الشعبية من عمال وفلاحين ، وهم مع الشيوعيين فيها على تنازع وتصارع . وهذا خالد بكداش زعيم الشيوعيين الذين يحاربونه وحزبه ، فهو سيدعم جبهة خالد العظيم بذلك يتم جمع عناصر الامة كلها تحت زعامة العظيم وسيطرته على شؤون الدولة والسياسة الخارجية ، فضلا عن زعامة عفيف البزري للجيش وزعامة خالد بكداش للقوى الشعبية . وهذه هي الطامة الكبرى . فلا حوراني ، ولا عسلي ، ولا قدسي ، ولا مبارك ، ولا عجلاني ، ولا قوتلي ، بل العظيم وشركاؤه .

وقد وصل بهم الخوف الى حد توهمهم ان ثمة مؤامرة حكمتها مع البزري وبكداش لقلب نظام الحكم واستلام زمامه والتحالف مع الاتحاد السوفييتي . وراحوا يشيعون هذا الامر همسا كانه خبر سري قد اكتشفوه . فاثروا بذلك على عقول البسطاء ، وخاصة على الذين كانوا اذا ما ذكرت كلمة الشيوعية على مسامعهم ارتعدت مرائصهم خوفا على ممتلكاتهم وحرصا على مراكزهم السياسية او الاجتماعية من ان تفتصبها الكتلة الجديدة وتنتزعها من ايديهم .

ولم يكن محمود رياض سفير مصر اقل منهم نشاطا في الدس محمود رياض يولب علي في كل الاوساط ، لانه كان يرمي الى ايجاد جبهة تسير خلف الناس ضدي عبد الناصر . وسواء كانت مثل هذه الجبهة على تفاهم قليل او كثير ، الا انه يكتفيها تفاهمها ضدي وضد سياستي الخارجية الرامية الى الاعتماد على صداقة الاتحاد السوفييتي ومساعداته العسكرية والفنية والمالية التي كان يقدمها لسورية ، وذلك لكي تستطيع الصمود في وجه اسرائيل والدول الاستعمارية بزعامة الولايات المتحدة . وهذا التفاهم السلبي تمكن محمود رياض من خلقه ضدي بتوحيد صفوف حزب الشعب واعضاء الكتلة الدستورية النيابية والعشائر والحزب الوطني وحزب البعث الاشتراكي . اذ قال لبعضهم : الوحدة مع مصر تقضي على نفوذ الجيش وتهدم اركان التجمع القومي . وهكذا عدل حزب الشعب وحلفاؤه من الدعوة الى الاتحاد مع العراق وانساق مع الدعوة الى الوحدة مع مصر . وقال للاخريين : الحزب الجديد الذي سيؤلفه خالد العظيم سيؤمن له الاكثرية في المجلس النيابي الجديد ، وبذلك تطير رئاسة الوزراء من يد الحزب الوطني . وهكذا طار صواب العسلي واتباعه . وقال للاشتراكيين :

العظم متحالف مع الشيوعيين ، فجمد الدم في عروقهم !
وكانت الاتهامات بانني شيوعي تنصب كالفيث في السنة
الماطرة ، فتفسل ما في قلوب الاخصام من غل ونقمة . فتنضافر
الجهود وتصفى القلوب وتتجه الافكار كلها بتلف وشوق الى صاحب
الرسالة الذي بعث به الله لينقذ سورية مما كان سيجريها اليه
خالد العظم ، وهو جسيم الشيوعية والابتعاد عن الدول الساعية
الى الحرية والسلام : الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى !
وكان منهم القومي العربي المتلف الى جمع كلمة العرب ،
والاقطاعي الخائف على ارضه من توزيعها على الفلاحين ، وصاحب
المعمل الخائف على مصنعه من ان يتسلمه عماله ، وصاحب العقار
الوجل على ممتلكاته من ان تصبح مئسرا للعموم ، والتاجر الحريص
على حرية التجارة والعمل الحر ، وصاحب الثقافة الامريكية
والانكليزية والافرنسية المشبع بفكرة الحريات ، وعملاء هذه الدول
الاستعمارية واجراؤها ، سواء منهم من تغمست يده في المؤامرات
العديدة التي جربت تلك الدول خلقها واثارة الفتنة بها او المحكومون
من قبل المحاكم العسكرية لاشتراكهم بتلك المؤامرات .
وكان منهم البسطاء الذين خدعهم سراب العروبة والوحدة
العربية ، والرعاع الذين تحملهم سيارات الجيش والدرك من الاحياء
والقرى الى المدينة بسيوفهم ورماحهم يهزونها ويلعبون بها هازجين
هاتفين كأنهم في عرس الضيعة .

كل هؤلاء خدعوا في اول الامر ، وراحوا يهتفون للوحدة ولعبد
الناصر ، ويحمدون الله على انتقاذهم وانتقاذ اموالهم واملاكهم من
خطر الشيوعية ، وذلك على يد عبد الناصر ، وبفضل الوحدة .
اما خالد العظم ، فقد خلصوا منه ومن انصاره في الجيش وفي
الاحزاب . واما سجن المزة ، فسيمش في اليوم بمد اليوم
وتنسج المنكبوت خيطانها بين جدرانها . وهكذا تنجو النفوس من
ظلم المكتب الثاني وزبائنه ، وينعم الجميع بنعمة الحرية والرخاء ،
وتهرع بقية الدول العربية الى الانضمام بعضها الى بعض ، فمدق
اسرائيل مرارة سوء المصير !

فباني آله ربكما تكذبان ؟

لكن لم تكن مرت على اعلان الوحدة ستة شهور ، حتى بدا
الناس يفتحون عيونهم ، ويصحون من سباتهم طائفة طائفة ، وموجا
بعد موج . وكان اول من صحا ، فوجد نفسه ملقى في الشارع ،

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

عفيف البزري . فقد حلم انه تسلم قيادة الجيش الاول ، وانه تسلم رئاسة المجلس التنفيذي ، وبذلك اجتمعت في قبضة يده الشؤون العسكرية والمدنية ، فاصبح حاكم سورية المطلق ، يسوسها ويدير امورها كما ساس وادار المحكمة العرفية بدمشق . لكن فاته ان عبد الناصر كان يضحك منه ، فرمى به ارضا ، كما يرمي المرء بقشرة الليمون بعد ان يعصرها ويأخذ لبابها .

ثم كانت استنفاة طبقة الزراع من اهل حماه — من اهلي ومن سواهم — على عراء اجسادهم مما كانوا يملكون . وانصبت غضبة رجال الحزب الاشتراكي عليهم ، فنفذوا قانون الاصلاح الزراعي في حقهم بكل شدة ، حتى بالخروج على نصوصه تشفيا وانتقاما . والله يشهد اني كنت على خصام مع ابناء عمي ، الومهم على معاملتهم القاسية للفلاحين . لكنهم ما كانوا ليرتدعوا ، لاسيا ان رجال الحكومة كانوا يساعدونهم — على الاخص منهم صبري العسلي — فظنوا ان عجلة الدهر لا تدور ، وان كل حال لا يزول .

واما التجار ، فبدات صحتهم بنسبة ما كان يصدر عن وزارة الاقتصاد الوطني من قرارات تبيح الاستيراد وتمنعه ، وتزيد التعريفات الجمركية صعودا بدون ترو ، وتصدر القرارات وتلغيها وتمود اليها فتعديها ، وفقا لمشينة الوزير ومصلحة اصدقائه او ملتحميه من اصحاب العلاقة .

واما اصحاب المعامل ، فكفت ايديهم عن ادارة شؤون المعامل كما يفرضه قانون العمل . اذ اخذ الحكام يملون عليهم ارادتهم بتميين الموظفين والعمال وبعدم السماح لهم بتسريحهم ، ولو وفقا لقانون العمل نفسه . وهكذا تكدست لديهم المنتوجات بسبب عدم تصريفها الى البلاد العربية المجاورة التي اقلت حدودها في وجهها نظرا للعلاقات السيئة بفضل سياسة حكامنا !

واما اصحاب الاموال ، فقد ارميتهم القوانين الصادرة ذات المفعول الرجعي ، فاخذوا يخرجون اموالهم الى لبنان وسويسرا ، خوفا من ان نصل اليها يد الطامعين .

وتدهورت قبة الاراضي المعدة للبناء والابنية بصورة عامة لعدم الاطمئنان الى المستقبل ، وخشية صدور تشريع جديد ينص على تأميم العقارات والبيوت والدكاكين ، كما فعل تيتو .

واما الموظفون من مدنيين وعسكريين ، فمسرح منهم المئات ،

الفصل الثالث : قيام الجمهورية المتحدة

وبات غير المسرحين غير مطمئنين الى بقائهم في الوظيفة . وجيء من القاهرة بالموظفين المصريين ، فحشدت بهم الدوائر واصبحت تسع بهم عجيجا .

ونقم الطلاب للتدخل في انتخابات رابطتهم . ثم هاجوا عندها صدر القرار بالغاء شهادة الدكتوراه في الطب والاقتصار في منحها على جامعة القاهرة .

واما الفلاحون الذين ظنوا انهم اصبحوا يملكون الارض التي كانت لابائهم واجدادهم على حد اقوال وزير الاصلاح الزراعي ، فقد لمسوا لمس اليد الفرق بين التدجيل والتنفيذ ، اذ لم تتغير حالهم عن ذي قبل . وجل ما هنالك انهم صاروا يسلمون الى مصلحة الاصلاح الزراعي ما كانوا يسلمونه الى صاحب الارض حصة معينة من المحصول ...

ولم توزع عليهم الاراضي ولم يخصص لاحدهم شبر منها . اما الاوراق التي وزعها عليهم شكري القوتلي وعبد الناصر وتيتو ، فظنوها سندات تملك بما سيوزع عليهم من الاراضي . فبدأوا يتساعلون اذا كان نفعها في الماء وشربه يعود عليهم بأية فائدة . واما رجال الاحزاب فقد منعوا عن العمل السياسي ، فانقطعت عنهم جماعاتهم ، الا رجال حزب البعث الاشتراكي الذي مارس في الخفاء نشاطه الذي كان يمارسه في العلن . فدخلت في عداده الانواع ، لا ايمانا ببيادته المغرية ، لكن طمعا في الحصول على وظيفة ، او احتفاظا بمنصب معرض للزوال !

وبالاضافة الى اسباب نفقة هؤلاء جبيعا ، ما كان من سلب الجرائد حرية الكتابة ، وفرض نشر المقالات التي يكتبها المحررون في دوائر الدعاية ، وهي تارة مع الشرق وطورا مع الغرب ، وتارة تمدح زيدا وطورا تشتمه . ناهيك بالقانون الذي صدر بتخيير اصحاب الصحف بين الاستمرار على اصدار صحفهم في هذه الاوضاع وبين اسقاط امتيازها وقبض التعويض الذي قدر بما يعادل مطالب موظفي ادارات الصحف وعمالها فقط ، بحيث لم يبق منه شيء لصاحب الصحيفة .

على ان الطامة الكبرى نزلت على رؤوس الرجال الذين تولوا قيادة سياسة سورية منذ اربعين عاما ، يلتون الدروس في الوطنية والعروبة ويوجهون خطى بلادهم نحو الحرية والاستقلال . اذ اصبحت العروبة بازا يتصيد به الحكام الجدد . فساعت العلاقات

بيننا وبين كافة الدول العربية بسبب المؤامرات التي حيكت والحروب الأهلية الداخلية التي اثيرت في بلادها ، وذلك بقصد إلحاقها بالجمهورية العربية المتحدة أو إرغامها على التبعية لها .

وتردت الامور في سورية في السياسة الخارجية وفي الحكم البوليسي وفي الشؤون الاقتصادية والمالية والمعمارية ، بحيث صار الناس يشكون من الوحدة كأنها هي السبب في هذه المحن . ولما انهم ان سوء معالجة الامور هو الدافع لهذا التردى .

وهذا ما جعل دعاة العروبة والوحدة العربية الكاملة يخشون ان يسفر عن هذه الخطوات ما يؤثر في عقلية المجوع ، ليس في سورية محسب بل في لبنان والعراق وسائر البلاد العربية ، فيحجمون عن الالتحاق بالركب ويتخوفون من الوحدة العربية ، كما كانوا يخوفون من الاستعمار والانتداب .

وكنيت في الملاحظات التي ابدت ، وفي الدفاع عن المبادئ التي رغبت في جعلها اساسا للوحدة حريصا على ان تكون هذه الوحدة ، او بالاحرى هذه التجربة الجديدة كالمغناطيس يجذب العناصر العربية الاخرى للانضمام اليها . وكنيت اخشى من النتائج . وقد تحقق مع الاسف ما كنت اخشاه . فتباعدت الامة العربية ، بعضها عن بعض ، في كل قطر . وبسات السوريون انفسهم غير راضين ، نيا للتماسة !

شدذت من ايراد الوقائع بتسلسلها التاريخي ، وابتعدت عن ذكر تتابعها بدافع السبق الى ذكر النتائج قبل ان ينتهي سرد الحوادث . فلنعد الى متابعة التطور في اخراج الوحدة الى الوجود .

عندما وصلت الى دار السيد شكري القوتلي لحضور المائدة التي دعا اليها احتفاء بالرئيس عبد الناصر وصحبه ، وجدت الناس يهمسون بمؤامرة اكتشفت . ولم نفهم الحقيقة الا عندما اعلنت الخبر محطة الاذاعة بدمشق . وهو يتلخص في ان الملك سعود تولى بنفسه القيام بمؤامرة ترمي الى اغتيال الرئيس عبد الناصر ، وذلك باسقاط الطائرة التي سيمطئها وهو راجع الى القاهرة ، املا في عرقلة تحقيق الوحدة بين مصر وسورية . وسردت محطة الاذاعة كيف ان النائب عزيز عباد اجتمع مع الملك سعود ، فاعطاه شكات بمبلغ اجمالي قدره مليونان من الجنيهات الاسترلينية باسم عبد الحميد السراج . وذكرت ارقام هذه الشكات بما لا يترك مجالا للشك في صحة الخبر .

مؤامرة ضد عبد الناصر

والحقيقة لا تخرج عما ذكر من حيث الوقائع . لكن ما لم يذع هو ان السراج نفسه بعد ان جاءه من يجس نبضه ، اراد توريط الملك فبعث عباد الى الرياض لينقل الى الملك اشعزاز الجيش من الوحدة ويبين له ان في الامكان ايجاد عناصر في الجيش نفسه تتولى القيام بانقلاب عسكري يحول دون تنفيذ مشروع الوحدة ، وان الامر متوقفه على تخصيص المال اللازم للنفقات الضرورية ولتأمين تأييد بعض الضباط . وقد صدق الملك ما نقل اليه . والمضحك في ذلك هو ان يدخل في روعه ان السراج نفسه هو الذي سياخذ الامر على عاتقه .

فصدرت اوامر الملك بمنح المال لعزيز عباد ، وذلك شكات بمليونين جنيهه ، علق منها في جيب عباد مئة الف على سبيله السهو والغلط !

وعلق الملك سعود في هذه الاحولة . فاضطر الى الاعتكافه وتسليم زمام الامور الى اخيه الامير فيصل .

اما السراج ، فقد كسب بذلك شعبية كبيرة . كيف لا ، وقد ضحى بعشرين مليون ليرة سورية في سبيل امانته وولائه لعبد الناصر والوحدة . وكان الملك سعود اول رئيس دولة يتناوله عبد الناصر بالطمع والشتم في الخطب العديدة التي القاها واذاعها من محطات دمشق والقاهرة الاذاعية . ولحقه فيها بعد الملك حسين وخروشوف وعبد الكريم قاسم وابو رقية وكميل شمعون وسامي الصلح ونوري السعيد وماضل الجمالي ، بخطب قاسية اختلط فيها الغضب والشتم بالتهديد وايغار الصدور والاثارة . وقامت على اثر هذه الخطب ثورات وفتن في لبنان والعراق ذهب ضحيتها مئات القتلى والوف الجرحى . ثم قتل نوري السعيد وسجن الجمالي واقصي الصلح ولم تجدد ولاية شمعون وجرح عبد الكريم قاسم في محاولة اغتياله . اما الملك حسين فمصد للتحدي والهجوم وقضى على المؤامرات التي حيكت ضده . اما خروشوف فلم يزل حيا يذرع الدنيا جيئة وذهابا ، لكنه لمس تباعد العربية المتحدة عنه وتقربها الى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا . ولم يزل ابو رقية حيا يبرزق ، رغم ما يزعمه من محاولة قتله بيد غزتها مصر بالسلاح .

ودرج الرئيس عبد الناصر على هذا الاسلوب الذي سبقه اليه هنتر عند ما كان يهاجم بنيش رئيس جمهورية تشكو سلوفاكية ، لانه كان يرفض اخضاع بلاده لمشينة المانيا . وقد جرب الرئيس عبد الناصر هذه الطريقة لالهاب الجماهير حماسا وتقديرا لجرأة

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

زعيمها ، لمسخ من اخصامه ووسعهم شتما وتحقيرا : دالاسي ، وبلاك ، عند تأميم قناة السويس ، وغي موله ، وبينو ، وانطوني ايدن عند العدوان على بور سعيد . وكان اول رئيس دولة عربي يستلمين بالقضاء على اخصامه بالثتم والسياب ، تهيدا للقتال معهم . لكن القدر كان حريصا كل مرة على استجابة سؤال عبد الناصر ، فيهمز اعداءه قبل ان تصل يده اليهم . وهكذا نرجو ان نرى زوال اسرائيل من الوجود ، بفضل الهجوم بالاذاعات على بن غوريون واعوانه اليهود !

كفت قبل ان يعلن الرئيس عبد الناصر الدستور المؤقت ويؤلف الحكومة الجديدة اقضي الوقت الطويل في مكتب العسلي نتبادل وايا ما يصل الى علمنا من الاخبار . ولم يكن المشار اليه مطلقا على نوايا عبد الناصر . وكنا ننتظر على اخر من الجبر اعلان تأليف الحكومة ، هو للاطمئنان على الاشتراك فيها ، وانا للخلاص من اعبائها . وعند انتهاء الدوام الرسمي ، ظهر الخميس ٦ آذار ٥٨ ، ١٩٥٨ ، عدت الى الدار ، واذا بالسيد صالح عقيل وزير الدولة المشرف على الدعاية والانباء يوافيني باول خبر صحيح منذ توليه شؤون المطبوعات وهو ان الوزارة الجديدة تألفت ولم يشترك فيها ، بالاضافة الي ، كل من اسعد هرون ، وصالح عقيل ، وهاني السباعي ، ومأمون الكبري ، وحامد الخوجة . وكان هو بالطبع متأثرا من اغفال اسمه بين الوزراء الجدد . وقد انتهى به هذا التاثر الى اصابتة بنبوذة قلبية اودت بحياته ، رحمه الله . فقد كان رجلا طيب السريرة ، حسن السمعة ، عفيف اليد واللسان .

وكان ناليف الحكومة الجديدة على الوجه الآتي : عبد اللطيف البغدادي ، والمشير عبد الحكيم عامر ، واكرم الحوراني ، وصبري العسلي : نوابا لرئيس الجمهورية . وعبد الحميد السراج : وزيرا للداخلية في الاقليم الشمالي ، عبد الوهاب حومد : وزيرا للدولية ، امين النوري : وزيرا للمواصلات ، احمد عبد الكريم : وزيرا للشؤون البلدية ، فاخر الكيالي : وزيرا للمالية ، حسن جبارة : وزيرا للتخطيط ، صلاح الدين البيطار : وزيرا للدولة ، خليل الكلاس : وزيرا للاقتصاد .

وتعين عفيف البزري مريقا وقائدا للجيش الاول . وكان تعليق العسلي على تأليف الوزارة هو انه احسن ما يمكن ان عمله الرئيس . اما الاوساط الاخرى ، فقد استفكرت السيطرة

تأليف اول حكومة
في عهد الوحدة

الفصل الثالث : قيام الجمهورية المتحدة

البعثيين الاشتراكيين على الوزارة ، والاقتصار على بعض الضباط وبعض الشخصيات الضعيفة .

وفي الوقت نفسه اعلن الدستور المؤقت وكان على غير ما جاء في المشروع الذي عرض علينا في القاهرة . وفيما يأتي نص الدستور المؤقت الذي اذاعه الرئيس عبد الناصر من دمشق في ٥ آذار ١٩٥٨ :

الباب الاول : الدولة العربية المتحدة

مادة ١ - الدولة العربية المتحدة جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الامة العربية .

مادة ٢ - الجنسية في الدولة العربية المتحدة يحددها القانون ويتمتع بجنسية الدولة العربية المتحدة كل من يحمل الجنسية السورية او المصرية او يستحق اياها منهما بموجب القوانين والاحكام النارية في سورية ومصر عند العمل بهذا الدستور .

الباب الثاني : المقومات الاساسية للمجتمع

مادة ٣ - النضمان الاجتماعي اساس للمجتمع .

مادة ٤ - بنظم الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

مادة ٥ - الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون اداء وظائفها الاجتماعية ولائزج الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تمويض عادل وفقا للقانون .

مادة ٦ - العدالة الاجتماعية اساس الضرائب والتكاليف العامة .

الباب الثالث : الحقوق والواجبات العامة

مادة ٧ - المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة .

مادة ٨ - لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون . ولا عقاب الا على الانفعال

اللاحقة

مادة ٩ - تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة ١٠ - الحريات العامة مكولة في حدود القانون .

مادة ١١ - الدفاع عن الوطن واجب مقدس واداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين والتجنيد اجباري وفقا للقانون .

الباب الرابع : نظام الحكم

مادة ١٢ - رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا الدستور .

الفصل الثاني : السلطة التشريعية

مادة ١٣ - يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الامة يحدد عدد

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

اعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ويشترط ان يكون نصفهم على الأقل من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري .

مادة ١٤ — يتولى مجلس الامة مراقبة اعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور .

مادة ١٥ — يجب الا تقل سن عضو مجلس الامة عن ثلاثين سنة ميلادية .

مادة ١٦ — مقر مجلس الامة مدينة القاهرة ويجوز دعوته للانعقاد في جهة اخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية .

مادة ١٧ — يدعو رئيس الجمهورية مجلس الامة للانعقاد ويلغى دورته .

مادة ١٨ — لا يجوز ان يجتمع مجلس الامة ، دون دعوة ، في غير دورة الانعقاد والا كان اجتماعه باطلا وتبطل بحكم القانون القرارات التي تصدر منه .

مادة ١٩ — يقسم عضو مجلس الامة امام المجلس في جلسة علنية ، قبل ان يتولى عمله ، اليمين الابدية : القسم بالله العظيم ان احافظ مخلصا على الجمهورية العربية المتحدة ونظامها ، وان ارمى مصالح الشعب وسلامة الوطن ، وان احترم الدستور والقانون .

مادة ٢٠ — ينتخب مجلس الامة في اول اجتماع عادي له رئيسا ونائبا .

مادة ٢١ — جلسات مجلس الامة علنية . ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية او عشرين من اعضاءه ، ثم يقرر المجلس ما اذا كانت المناقشة في الموضوع امامه تجري في جلسة علنية او سرية .

مادة ٢٢ — لا يصدر قانون الا اذا اقره مجلس الامة . ولا يجوز تقرير مشروع قانون الا بعد اخذ رايه فيه مادة مادة .

مادة ٢٣ — يضع مجلس الامة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية ادائه لاهماله .

مادة ٢٤ — لكل عضو من اعضاء مجلس الامة ان يوجه الى الوزراء اسئلة واستجوابات وتجري المناقشة في الاستجواب بعد سبعة ايام على الاقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

مادة ٢٥ — يجوز لعشرين من اعضاء مجلس الامة ان يطلبوا طرح موضوع هام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شرح وتبادل الراي فيه .

مادة ٢٦ — لمجلس الامة ابداء رغبات او اقتراحات للحكومة في المسائل العامة.

مادة ٢٧ — انشاء الضرائب العامة او تعديلها او إلغاؤها لا يكون الا بقانون ولا يحل احد من اداائها في غير الاحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا في حدود القانون .

مادة ٢٨ — ينظم القانون القواعد الاساسية لجباية الادوال العامة واجراءات

صرها .

الفصل الثالث : قيام الجمهورية المتحدة

- مادة ٢٩ - لا يجوز للحكومة عقد قرض او الارتباط بمشروع يتربط عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة او سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة .
- مادة ٣٠ - لا يجوز منح احتكار الا بقتون والى زمن محدود .
- مادة ٣١ - يعين القانون طريقة اعداد الميزانية وعرضها على مجلس الامة ، كما يحدد السنة المالية .
- مادة ٣٢ - يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الامة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة اشهر على الاقل لبحثه واعتماده . وقر الميزانية بايا بابا . ولا يجوز لمجلس الامة اجراء تعديل في المشروع الا بموافقة الحكومة .
- مادة ٣٣ - يجب موافقة مجلس الامة على نقل اي مبلغ من باب الى آخر من ابواب الميزانية وكذلك على كل مصروف غير وارد بها او زائد على تقديراتها .
- مادة ٣٤ - الميزانيات المستقلة والملحقة تجري عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة .
- مادة ٣٥ - ينظم القانون الاحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الاخرى .
- مادة ٣٦ - لا يجوز في اثناء انعقاد دورة مجلس الامة وفي غير حالة التنبس بالجريمة ان تتخذ ضد اي عضو من اعضائه اية اجراءات جنائية الا باذن المجلس . وفي حالة اتخاذ اي من هذه الاجراءات في غيبة المجلس يجب اخطاره بها .
- مادة ٣٧ - لا يجوز اسقاط عضوية احد من اعضاء مجلس الامة الا بقرار من المجلس باغلبية ثلثي اعضائه بناء على اقتراح عشرين من الاعضاء ، وذلك اذا فقد الثقة والاعتبار .
- مادة ٣٨ - لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الامة ، لماذا حل المجلس وجب تشكيل المجلس الجديد ودعوته للانعقاد خلال ستين يوما من تاريخ الحل .
- مادة ٣٩ - اذا قرر مجلس الامة عدم الثقة باحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة . ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير الا بعد استجواب موجه اليه . ويكون الطلب بناء على اقتراح عشرين عضوا من اعضاء المجلس . ولا يجوز للمجلس ان يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة ايام على الاقل من تقديمه . ويكون سحب الثقة من الوزير باغلبية اعضاء المجلس .
- مادة ٤٠ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولي الوظائف العامة . ويحدد القانون احوال نظم الجمع الاخرى .
- مادة ٤١ - لا يجوز لاي عضو من اعضاء مجلس الامة ان يعين في مجلس ادارة شركة في اثناء مدة عضويته الا في الاحوال التي يحددها القانون .
- مادة ٤٢ - لا يجوز لاي عضو من اعضاء مجلس الامة في اثناء مدة عضويته ان يشتري او يستأجر من اموال الدولة او يؤجرها او يبيعها شيئا من امواله او ان يقايضها عليه .

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

مادة ٤٢ - يتقاضى اعضاء مجلس الامة مكافأة يحددها القانون .

الفصل الثالث : السلطة التنفيذية

مادة ٤٤ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور .

مادة ٤٥ - لا يجوز لرئيس الجمهورية ، في اثناء مدة رئاسته ، ان يزاول مهنة هرة او عملا تجاريا او ماليا او صناعيا او ان يشتري او يستأجر شيئا من اموال الدولة او ان يؤجرها او يبيعها شيئا من امواله او ان يقايضها عليه .

مادة ٤٦ - لرئيس الجمهورية ان يعين نائبا لرئيس الجمهورية او اكثر ويعفيهم

من مناصبهم .

مادة ٤٧ - يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم . ويجوز تعيين وزراء دولة ونوابا للوزراء . ويتولى كل وزير الاشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية .

مادة ٤٨ - لا يجوز لנائب رئيس الجمهورية او للوزير ، في اثناء مدة توليه منصبه ، ان يزاول مهنة هرة او عملا تجاريا او ماليا او صناعيا او ان يشتري ، او يستأجر من اموال الدولة او ان يؤجرها او يبيعها شيئا من امواله او ان يقايضها عليه .

مادة ٤٩ - لرئيس الجمهورية وللمجلس الامة حق اعادة الوزير الى المحاكمة مما يقع منه من جرائم في تافئة اعمال وظيفته . ويكون قرار مجلس الامة باتهام الوزير بناء على اقتراح مجرم من خمس اعضائه على الاقل . ولا يصدر قرار الاتهام الا باغلبية من اعضاء المجلس

مادة ٥٠ - لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والامتراش عليها واصدارها .

مادة ٥١ - اذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده الى مجلس الامة في مدى ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اباه . فاذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا واصدر .

مادة ٥٢ - اذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم الى المجلس والمرتة ثانية بموافقة ثلثي اعضائه اعتبر قانونا واصدر .

مادة ٥٣ - لرئيس الجمهورية ان يصدر اي تشريع او قرار مما يفصل اصلا في اختصاص مجلس الامة اذا دعت الضرورة الى اتخاذ في غياب المجلس على ان يعرض عليه لمسور انعقده . فاذا اعترض المجلس على ما اصدره رئيس الجمهورية باغلبية ثلثي اعضائه سقط ما له من اثر من تاريخ الامتراش .

مادة ٥٤ - يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة ويعرف على ادارتها .

مادة ٥٥ - رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة .

الفصل الثالث : خيام الجمهورية المتحدة

مادة ٥٦ - رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الامة ، وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة . على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يقرب عليها تعديل في اراضي الدولة او التي تتعلق بحقوق السيادة او التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الامة .

مادة ٥٧ - لرئيس الجمهورية حق اعلان حالة الطوارئ .

مادة ٥٨ - تتكون الجمهورية العربية المتحدة من القليبين هما مصر وسورية ، ويشكل لكل منهما مجلس تنفيذي يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويقوم بدراسة وبحث الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة في الاقليم .

الفصل الرابع : القضاء

مادة ٥٩ - القضاء مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شؤون العدالة .

مادة ٦٠ - القضاء غير قابلين للعزل وذلك على الوجه المبين بالقانون .

مادة ٦٢ - جلسات المحاكم علنية ، الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام او الآداب .

الباب الخامس : احكام عامة

مادة ٦٣ - تصدر الاحكام وتنفذ باسم الامة .

مادة ٦٤ - مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٦٥ - يبين القانون العلم الوطني والاحكام الخاصة به . كما يبين القانون شعار الدولة والاحكام الخاصة به .

مادة ٦٦ - لا تسري احكام القانون الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يقرب عليها اثر لها وقع قبلها ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة اغلبيه اعضاء مجلس الامة .

مادة ٦٧ - تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد عشرة ايام من تاريخ نشرها ويجوز مد هذا الميعاد او تقصيره بشئ خاص في القانون .

الباب السادس : احكام انتقالية وختامية

مادة ٦٨ - كل ما قرره التشريعات المعمول بها في كل من القليبي مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها منذ اصدارها . ويجوز الفاء هذه التشريعات او تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور .

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

مادة ٦٩ — لا يترتب على العمل بهذا الدستور الاخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سورية ومصر وبين الدول الأجنبية وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الاتفيي المقرر لها عند ابرامها ووفقا لقواعد القانون الدولي .

مادة ٧٠ — الى ان يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة، تحصر الى جانب ميزانية الدولة ميزانية خاصة يعمل بها في كل من النطاق الاتفيي الحالي لكل من سورية ومصر .

مادة ٧١ — يستمر ترتيب المصالح العامة والنظم الادارية القائمة عند العمل بهذا الدستور محمولا بها في كل من سورية ومصر الى ان يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٢ — يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف القومية ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٣ — يعمل بهذا الدستور المؤقت الى حين اعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة .

جمال عبد الناصر

وهناك فروق اساسية بين هذا الدستور المؤقت وبين مشروع الدستور الذي بحثناه في القاهرة ، كما اثبتته بنصه في الفصل السابق من هذه المذكرات . وهذه هي :

فروق اساسية بين
هذا الدستور ومشروع
الدستور الاول

١ — لم يحدد الدستور المؤقت عدد اعضاء مجلس الامة بل تركه لرئيس الجمهورية، وهذا يتناقض مع مبادئ الديمقراطية.

٢ — اجاز الدستور المؤقت للمجلس التشريعي ان يستط عضوية احد النواب ، وهذا ايضا غير جائز في النظريات الدستورية .

٣ — اجاز الدستور المؤقت لرئيس الجمهورية اصدار ما هو داخل في اختصاص البرلمان من تشريعات في غياب المجلس ، واشترط لالغاء هذه التشريعات اتفاق ثلثي الاعضاء . وفي حالة الرد يبقى تنفيذ التشريع المردود صحيحا في المدة المنقضية بين اصداره والاعتراض عليه . وهذا كله مخالف لمبدأ عدم جواز تخطي السلطة التشريعية من صلاحية التشريع للسلطة التنفيذية . وهو يحل رئيس الجمهورية صفة الدكتاتور ، ليس على الشؤون التنفيذية فحسب ، بل على الشؤون التشريعية .

٤ — لم يوضح الدستور المؤقت كيفية انتخاب رئيس جديد

الفصل الثالث : قيام الجمهورية المتحدة

إذا شغل منصب الرئاسة قبل اصدار الدستور النهائي ، الا اذا اعتبرنا ان نائب الرئيس يقوم بالمهمة حكما . في حين ان المشروع منح الرئاسة لرئيس المجلس التشريعي . وارى ان المبدأ الذي ورد في الدستور المؤقت افضل مما جاء في المشروع .

٥ — حرم الدستور المؤقت الشعب العربي في مصر وسورية من حق ابداء موافقتهم على الدستور المؤقت . وهذا خلاف ما كان اقره مجلس النواب السوري .

٦ — سلط الدستور المؤقت يدرئيس الجمهورية على البرلمان من حيث دعوته للانعقاد ومضى اجتماعاته ، وبهذا خروج على مبادئ الدساتير النيابية البرلمانية التي حصرت هذا الحق بالمجلس نفسه . ويمنح الدستور المؤقت النواب من حـق تعديل مشروع الميزانية الذي تقدمه لهم الحكومة ، وهذا خرق صريح لحقوق النواب الاساسية . اذ انه ، في هذه الحالة ، تصبح الميزانية التي تحضرها الحكومة نافذة بدون تعديل .

٧ — منح الدستور المؤقت لرئيس الجمهورية حق اعلان حالة الطوارئ ، بدون استشارة مجلس النواب ، خلافا لما جاء في المشروع . وهذا ايضا مخالف للمبادئ الدستورية التي لا تجيز اعلان هذه الحالة الا في حالة الحرب او الاضطرابات العنيفة ، وبشرط موافقة مجلس النواب . ذلك لانها توقف مفعول جميع المواد الدستورية المتعلقة بحرية الافراد وبصيانة المساكن وغير ذلك من اطلاق يد الحكومة اطلاقا كاملا .

٨ — احسن الدستور المؤقت بذكر الحصانة القضائية ، لانها من مستلزمات الحياة العامة في الدول الحرة .

٩ — لم ينص الدستور المؤقت على عرضه على الاستفتاء الشعبي واكتفى بالتصريح بعرض الدستور النهائي على الشعب .

هذه هي المسائل التي ظهر فيها الفرق واضحا بين ما جاء في المشروع الذي وزعه علينا الرئيس عبد الناصر في اجتماعات القاهرة في اواخر كانون الثاني ١٩٥٨ ، اي قبل اعلان الوحدة ، وبين ما جاء في الدستور المؤقت . وغني عن البيان ان المشروع ، بحد ذاته ، افضل من الدستور المؤقت ، هذا اذا صرفنا النظر عن ذكر المسائل التي هي في الاصل مخالفة للحياة النيابية الصحيحة .

وقد رايت ان اثبت هنا نص الملاحظات التي ارسلت الى عبد الناصر ، عن طريق احد رجال مخابراته بدمشق ، في ١٩٦١ :

١ — موقفي من الوحدة لم يتغير ، وقد عملت مع كل من سمى لتوحيد كلمة العرب وجميع شئانهم ، وسأظل مؤيدا للوحدة وداعيا لجمعها شاملة كل الاقطار العربية . وسبق ان ابديت عدم ارتياحي لاستبدال الوحدة باتحاد فدرالي . وعندما جرت المباحثات بشأن الوحدة في مطلع ١٩٥٨ ابديت في مجلس الوزراء ملاحظات على التفاصيل والاساليب سجلت بمحاضر تلك الاجتماعات في دمشق والقاهرة .

ملاحظات ارسلتها الى
عبد الناصر بشأن
الحالة في سورية

٢ — لدي آراء في شأن ما يجري منذ ذلك الحين ، سواء بتأييد بعض الخطوط العامة والقرارات او بابداء ملاحظاتي عليها عندما يبدو لي انها غير مؤلفة مع المصلحة العامة . وهذه الملاحظات الايجابية السلبية لا تستهدف سوى الخير العام ، بل هي تدعو صاحب الامر الى الاستمرار في خطته او تعديلها او الرجوع عنها . وذلك كله حرصا على سلامة الوحدة ، لان الناس هنا وفي سائر البلاد العربية يظنون ان الوحدة مسؤولة عن الاخطاء . وهذا ما يجب ان يحال دونه . وجل من لا يخطئ . فالحكم قد يخطئ والناقد قد يخطئ ، وبارك الله بمن يخلصك النصح ويسدك الرأي البريء ، وقبح الله من يجعل ديدنه التهليل والتكبير ويخفي عنك الحقائق ويقودك بنفاقه الى سوء العاقبة ، والشكر مرة لمن يخلصك القول ولو اخطأ ، ومرتين اذا اصاب .

٣ — لا ريب في ان كثيرين من الناس مشغزون اليوم من سوء الحال وعمق بعض التدابير التي افترض فيها معالجة الامور . وقد زاد سوء الموسم في السنين الثلاث الماضية في الضيق الذي يشكو منه المزارع والتاجر وغيرهما . ولو كان بعض المسؤولين في دمشق يستطيعون معالجة الامور بالتدابير الصحيحة ، ولو كانوا الناس ائثال التصاريح غير الصحيحة بقصد التطين واغفال الحقائق ، لهان الامر واتخذت تدابير من شأنها التخفيف عن الناس وهم بذلك الازمات المالية الشديدة . غير ان الخبرة تنقصهم ويفشى نظرهم الغرور والاعتداد بالنفس .

٤ — كثيرون من المسؤولين المصريين ، ان لم يكن غالبهم ، يجهلون واقع سورية الاقتصادي والاجتماعي . وهم معزورون بذلك ريثما يكتسبون الخبرة الكاملة . وقد غشهم من اعتمدوا عليهم من

الفصل الثالث : قيام الجمهورية المتحدة

السوريين ، فساروا على ارشادهم في طريق لا تؤدي الى توطيد قواعد الوحدة واستجلاب القلوب .

٥ — اجتمعت قبل عامين بالسيد كمال رفعت في القاهرة وابدت له ملاحظات عديدة . وكان يتجنب شيوع خبر اجتماعنا . واني المس نفس الشعور الآن . فهل ثمة فائدة من هذه الاتصالات ؟

٦ — سيادة الرئيس لا يجتمع مع احد في سورية عدا الوزراء ، ويكتفي بما يقوله له هؤلاء . وثمة آخرون في سورية ممن خدموا البلاد في السابق واحسنوا تصريف شؤونها واصلوها الى الذروة يستطيعون ان يخدموا هذا العهد ايضا برايمهم المخلص ولا ينشدون اية مكافأة ولا يطلبون اية وظيفة مهما سمت . فلاستماع الى رايهم — ثم الاخذ بما يرى موافقا للمصلحة — من شأنه اطلاق الرئيس على الآراء العامة بمختلف وجوهها . واما الجنوح الى الحصول على هذه الآراء عن طريق اشخاص لا يفهمون في اكثر الاحيان ما هو السؤال ولا يستطيعون نقل الجواب كما هو ، فذلك لا يؤدي الى الغرض نفسه . فالاتصالات المباشرة افيد واضمن .

٧ — لقد وثقت البلاد كلها بالرئيس ولا تزال عند حسن ظننا به . وهي تطلب منه تحقيق آمالها به ، من حيث اقامة حكم محبب الى القلوب واستبعاد النظام الارهابي . والقلوب لا تستجلب بالشدة والقسوة ، بل بالرفق وحسن المعاملة . ونحن نضن على الوحدة ان تكون قائمة على التخويف ، بينما القلوب جاهزة لرعايتها والحفاظ عليها . ولو كانت الوحدة وليدة الضغط والارهاب لجاز صيانتها بالقوة . اما وقد نشأت عن رغبة عامة وترحيب كامل ، فما معنى الحرص على سلامتها بالشدة والعنف ؟

٨ — لا حاجة لتأكيد الاحترام والولاء للرئيس ، فهذا امر مغروغ منه . وقد لاقيت في هذا السبيل ، منذ ١٩٥٥ ، الشدائد على انواعها . ولا يزال مقامه عندي كبيرا ورجائي له عظيما بالنجاح ، لا سيما ان اي فشل سيعرض البلاد لكارثة . واما التعاون معه ، فمتى رفضته ؟ وما هو التعاون الذي يستطيع معه ؟ وانا على اي حال حاضر لابداء رأيي في كل ما يطلب مني . او يعرض علي . غير انني لم استشر في مطلع قيام الوحدة بأي امر ولم يعرض علي شيء رفضته .

٩ — ارى الفائدة كبيرة في ازالة الحجاب بين الرئيس والمرؤوس ، وفي اطلاق حرية القول وعدم مؤاخذة احد على كلامه او

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

رايه ضمن حدود القانون . فبذلك يستطيع المسؤول معرفة رأي الناس ، فيأخذ منه ما صفا ، ويفرج عن الناس ضيقهم وتذمرهم ، ويضمن لهم ايمصال شكواهم الى مرجعها . اما منع الناس من الاجتماع بعضهم مع بعض ، ومضايقتهم بشتى الوسائل — كبخش اطارات السيارات والشتم والمضايقة — فليست هذه الوسائل من شان الدولة التي تخدم نفسها . وكذلك الحؤول دون الكتابة الحرة في الصحف (مع امكان احوالة الكاتب الى المحكمة وفقا للقانون) اذا كان القصد منه اسكات الناس بالتهديد والوعيد . فهو انما يخلق الكبت والضغط ويثير التذمر وعدم الرضى .

١٠ — الدولة مكلفة بحماية الناس من تعدي بعضهم على بعض . اما اذا عمد المكلفون بحماية الناس الى ارتكاب نفس الاعمال التي يجب عليهم مكافحتها ، فالى من المشتكى ؟ وهل ترتفع سمعة الدولة التي يقدم بعض موظفيها على هذه الاعمال ولا يمنع فاعلها والامر بها عن الاستمرار في فيه ، على الاقل ؟ واذا دام الامر كذلك ، فمن يضمن انه لا يزيد في غلوائه فيتعرض للارواح وللأموال بالإذى الممنوح شرعا وقانونا ؟ ونحن الان معذورون بعدم الاطمئنان ، لكن ايماننا بأن حياة الانسان في يد ربه ورهن القدر المحتوم يجعلنا لا نعلق اهمية كبرى على اي تهديد . ولا نخشى الموت لاننا واثقون ايضا بأن المسؤول الاول لا يرتضي لمهده ان تصطبغ نهايته بالدم البريء .

١١ — يشيع بعض الافئاب هنا ان جهاز الحكم المحلي سيتغير قريبا ، وان الجهاز الجديد ، بفضل رئيسه المرتقب ، سيوقف الاتجاه الاشتراكي في سياسة الدولة . وقد اخذت بعض الاوساط التجارية والصناعية تطمئن وتتقبل هذه الشائعة تقبلا حسنا ، كما راحت جماعات تسمى لاقامة حفلات تكريمية ، توطئة لخطبة مكتوبة يستفيد منها البعض .

١٢ — واما الاشتراكية فادين بها واريدها تطويرية توافق امكانيات البلاد وحاجاتها وتستهدف زيادة الدخل الضروري والعام . و اخرى بأن يحدد لكل من القطاعين العام والخاص حدودا تتناسب مع الضرورة وامكانيات الدولة والامفراد ، فلا يقضى على النشاط الضروري الذي اوصل البلاد الى الرنمة . كل ذلك وفقا لمخطط عام يحضره ، بالاشتراك والفهم ، خبراء السدولة واصحاب رؤوس الاموال .

١٣ — لا خوف من السوريين ان يقوموا بثورة ضد الوحدة وهم قد ارتضوها . وهم لا يطلبون من الرئيس سوى اصلاح الحال . اما محاولة حمل الرئيس على ظن السوء بزيد وعمرو ، فما هي الا للإيقاع بالناس وحماية المراكز والمناصب .

١٤ — الشخصيات السياسية السابقة لا يتكون للرئيس اية ضغينة ، بل كل احترام وتبجيل . واجزم بأن الاجتماع معهم فرادى وجماعات يتيح للرئيس سماع ما يخفيه عنه من له مصلحة في احتكار اذن الرئيس . وعلى اي حال ، فهذه الاجتماعات تزيل من قلوب هؤلاء القوم شعور العزل والابعاد . ومن جهة ثانية ، فان ثقة الناس — قلتهم او كثرتهم — بهم لما تزال قائمة — هزلت او زادت — ولا يصدقن الرئيس ما ينقل اليه من ان شعبية زيد او بكر قد انخفضت الى الحضيض ، والا فما معنى تخوف اولئك منهم ومن اجتماعاتهم والسعي للحؤول دونها ؟ وهذه الثقة تخدم الوحدة ، لان الناس — عدا ما يبس مصالحهم الخاصة — يستوحون ما بيديه اولئك السياسيون من آراء او توجيهات . ولا يفترن احد بزوال فكرة الحزبية حتى الآن . وعلى سبيل المثال نذكر الاثر الناتج من الدعم العلني الذي يبديه احد كبار الساسة السابقين . فلو كان سائر الساسة يسيرون على غرارهِ ويظهرون للملا ما يعتقدون بصلاحيته ، لخدمت دسائس عمال الاستعمار ضد الوحدة وانجلت امور كثيرة بما فيه الخير العام . لكن هؤلاء الساسة مبعدون او مبعثرون . هم محاطون بهالة من الشك وسوء الظن يخلقها عدم الاتصال بهم مباشرة ، والاكتفاء بما ينقله الجواسيس المرتزقة عن لسانهم .

١٥ — استبشر الناس خيرا بقدم شخصية مصرية كبرى ، كالمشير عامر ، الى دمشق لمعالجة الوضع ، باعتباره حياديا في الخلافات التي كانت سائدة من قبل . وقد ادت مهمة المشير احسن الثمرات ، وبدأت امارات الارتياح تظهر . لكنها ما لبثت ، مع الاسف ، ان خدمت برجموه الى القاهرة وابقائه فيها .

١٦ — اردنا بهذه الملاحظات تهديد السبيل وايضاح حقيقة رايانا في بعض الامور . وقد نكون اخطانا في بعضها وعذرنا في ذلك اخلاصنا . فاذا لقيت هذه البادرة قبولا حسنا ، سواء من حيث محتواها او اسلوبها ، فنحن على استعداد ابيان التفصيل والاجابة على كل ما نسال ، وذلك في محادثات واجتماعات لا يخيم عليها جو

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

الخفاء والتستر .

١٧ — بيان ما يجيش في الصدر لا يسعه كتاب ، ولا أفيد من مقابلة يستطيع المتحادثون فيها ان يسردوا رأيهم وان يجيبوا على ما يطرح عليهم من اسئلة وملاحظات تؤدي — ما دامت النوايا طيبة — الى تفاهم . وبقدر ما تكون الشخصية كبيرة ، تقترن نتائج الاجتماع بالنجاح .

١٨ — اما المضايقات التي الاقيها ، وعدم رعاية احكام القرارات الصادرة عن الرئيس نفسه في قضايا الحقوقية ، فأمر اتركه الى حين اصلاح الامور بصورة عامة . فمسير امور الدولة على وجهها الصحيح يكفل زوال اسباب هذه الشكاوى .

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

الفصل الأول

مقدمة عامة

عندما راجت فكرة الاتحاد الفدرالي بين سورية ومصر واصبحت تشغل الرأي العام ، وعندما اصبح حديثها على كل لسان ، كنت اظن بأنها لم تكن الا نتيجة لتخض آراء الناشئة الجديدة وتحريها عن فكرة تتبلور بها الغايات والاهداف .

فقلة العمل له اثر على الناشئة ، من حيث ان بطلتهم تسوقهم الى الاجتماع في النوادي او المقاهي ، وليس لديهم ما يتداولونه سوى ابحاث نظرية يغلّب عليها الطابع السياسي .

مخطط الولايات المتحدة في الشرق الاوسط

وبطبيعة الحال ، كان موضوع الوحدة العربية مدار تفكير كل عربي منذ ان تولى شباب العرب احياء المملكة العربية وبعثها من جديد في جميع الاقطار العربية المشهولة آنئذ بحكم الاتراك . ولم تكن هذه الاقطار قد انقسمت الى دول ومقاطعات ووزعت على فرنسا وبريطانيا ، بموجب قرار جمعية الامم ، باسم الانتداب . فتجسّمت في كل مقاطعة عربية فكرة الاستقلال ورسخت قواعد اقتصادها ونظام حكمها ، بأشكال مختلفة ، بحيث اصبح اليوم عسيرا توحيدها مجددا ، وذلك لاختلاف مذاهب السياسة الخارجية والدستورية والديموقراطية والاجتماعية التي تطورت في كل بلد فأصبحت غير مؤلفة ، بعضها مع البعض الآخر . غير انه ثبت فيما بعد ان ثمة مخططا سمعت الى تنفيذ حكومة الولايات المتحدة ، وهو يرمي الى خلق دولة عربية كبيرة تتولى اقصاء النفوذ الشيوعي — او بالاحرى نفوذ الاتحاد السوفيتي — عن منطقة الشرق الاوسط وتماشى سياستها العامة ، بما فيها عقد صلح بين العرب واسرائيل .

وكان ذلك بعد ان فشلت الولايات المتحدة في الانقلابات التي اثارها في سورية ، كانقلاب حسني الزعيم وانقلاب اديب الشيشكلي . اذ انها ، رغم نجاح هذه الانقلابات ، لم تحصل على مقاصدها . ذلك ان زعماءها لم يتمكنوا من الثبات في مراكزهم

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

وتحقيق السياسة الاميركية . فكانت النتيجة ان انصرف الامريكيون الى دعم زعامة رجل عربي يتولى هو بنفسه قلوب انظمة الحكم تحت ستار الوحدة العربية وهياؤا له اسباب النجاح بالمال ووسائل الاعلام التي وضعوها تحت تصرفه بدون حساب .

ومن هنا نفهم سر مساندة الولايات المتحدة لعبد الناصر في ازمة قناة السويس . فالحقيقة التي لا غبار عليه هي ان انقاذ مصر من تلك الورطة لم يات على يد بولغانيين وتهديداته ، بل على يد الولايات المتحدة التي حشدت اصوات جميع دول العالم الغربي ضد بريطانيا وفرنسا . وما كان لهذه الاصوات ان تحتشد لولا موقف امريكا . فهي دائما تسير خلفها كالظل غير المغارق .

وعرضت الولايات المتحدة حلفها مع انكلترا وفرنسا لخطر الانهيار . الا انها آثرت ان تنفذ مخططها في الشرق الاوسط على ان تترك مصر تركع امام هاتين الدولتين . وبذلك تفلت سورية والمراق من يدها وتصبغا معرضتين للوقوع في احضان الاتحاد السوفييتي .

وتم للولايات المتحدة ما ارادت . فانسحبت الجيوش البريطانية والفرنسية من القناة وسلم الشرق الاوسط — مؤقتا — من الخطر الشيوعي . وانكسرت فرنسا وبريطانيا ، بعد تغيير حكومتيهما ، الى عزلتهما المؤقتة . لكنهما ما لبثتا ان عادتا الى السير خلف العملاق الامريكي ، كالولدين اللذين يفعان فعلة مكررة ، ميؤدبهما والدها . غير انهما سرعان ما يلتحقان به ويتبعان خطاه .

واتضح لعبد الناصر ، بعد هذه الحادثة التي كادت تهوي به الى الحضيض ، ان لا قدرة له على البقاء متربعا على عرش الفراغة الا السياسة الامريكية ، فطأطأ الراس لها . ثم وافق على مجيء القوى الدولية لتتف سدا منيعا بينه وبين اسرائيل متنازلا عن الاشراف على خليج العقبة . وبذلك تمتح امام اسرائيل الباب الجنوبي الذي مكنها من الاتصال بدول المريقيا الحديثة وسائر دول آسيا ، دون الاضطرار الى عبور قناة السويس .

وهكذا دفع عبد الناصر جزءا من ثمن حمايته من بريطانيا وفرنسا بتحقيق ما فرضته الولايات المتحدة عليه . وهو مهادنة اسرائيل نهائيا وفتح مجالها الحيوي الجنوبي على مصراعيه .

وما كان للامر ان ينتهي عند هذا الحد . فللولايات المتحدة مخطط كبير لم يتحقق الا جزء منه . اما الجزء الآخر فهو الاتي :

(١) الاطمئنان الى خلو الشرق الاوسط من نفوذ الاتحاد السوفييتي .
و (٢) فرض صلح جماعي بين العرب واسرائيل ، او على الاقل ،
فرض هدنة فعلية بينهما تشببه حالة الصلح التي ترفع
الحصار الاقتصادي الذي اقامته الدول العربية حول اسرائيل
وتجارتها .

وتحقق لدى الولايات المتحدة ان هذا البرنامج لا يمكن تنفيذه
وفي الدول العربية حكومات دستورية برلمانية ومجلس نواب واحزاب
وصحافة حرة يفرقها كل شيء ويوحدها الخطر الاسرائيلي . وكيف
لزعيم عربي ان يصل الى عضوية البرلمان وان يتولى الوزارة اذا
لم يدخل في برنامجه ما يؤكد عزمه على محاربة اسرائيل واجلاء
اليهود عن فلسطين واعادتها الى اصحابها العرب ؟ وكيف يتسنى
له - حتى لو دخل الحكم خلصة - ان يتقدم خطوة واحدة في طريق
الصلح مع اسرائيل والاعتراف بوجودها ، وهو اذا فعل اصبح
مرذولا ، مضطهدا ، لا يستطيع السير في الطريق ؟

هذا كله لا يتصور حدوثه في دولة ينعم مواطنوها بالحریات
العامة ، وتحكمها حكومات نيابية ، وتتمتع احزابها بنشاطاتها
الوطنية دون ما حرج . لكن هذا كله يمكن حصوله دفعة واحدة ،
او على مراحل ، في ظل حكومة تستند في بقائها الى قوة السلاح ،
وتعالج شؤونها وفق الاحكام العرفية ، وتستبد براياها بعد منع
الاحزاب ، والقضاء على الحريات العامة ، وملء السجون باصحاب
الاتجاهات السياسية المعارضة .

منظلم كهذا هو النظام الذي لا تحلم الولايات المتحدة بأحسن
منه ، وبأقدر منه ، للسير في الاتجاه الذي يؤدي الى تنفيذ سياستها ،
ليس في بلادنا فحسب ، بل في جميع انحاء العالم . وهاكم الامثلة
الواضحة عن ما يحصل في امريكا الجنوبية والوسطى ، وفي الكونغو
ايضا .

ويتبين لنا مما تقدم انه لولا : (١) رغبة الولايات المتحدة في
خلق اسرائيل والدفاع عنها ، و (٢) الحرب الباردة بين الولايات
المتحدة والاتحاد السوفييتي ورغبة كل منهما بالسيطرة على العالم ،
لما كان بيننا نحن العرب وبين الامريكيين ما يدعو الى التباعد . ولو
كنا قبلنا وجود اسرائيل واقمنا معها العلاقات الدولية العادية ، ولو
كنا سرنا بموجب السياسة الامريكية تجاه الاتحاد السوفييتي ، لكنا
اليوم في هدوء واستقرار ، ننعم بحريتنا ونظامنا البرلماني ، ونفيد

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

من المساعدات المالية الامريكية ، تماما كما هي الحال في الدول التي ربطت مصيرها بمصير الولايات المتحدة ، وخاصة بعض دول الشرق الاوسط ، كتركيا ومصر والاردن والعراق (قبل ١٤ تموز ١٩٥٨) وليبيا والسودان والجزائر والمغرب وايران وباكستان وغيرها .

لكننا اردنا ان نكون احرارا ، وان ندفع الاذى عن ابناء جلدتنا الفلسطينيين العرب ، وان نقيم عهدا ديموقراطيا يحكم باسم الشعب لمنفعة الشعب ، دون ان يتأثر بأية سياسة اجنبية لا تتألف مع الحياض السام . وفوق هذا كله ، اردنا ان نخلق لبلادنا جيشا قويا يحميها من كل اعتداء .

لذلك ابينا ان نسير خلف اي اتجاه عالمي ، وان لا نلتزم جانباً دون آخر في الصراع الروسي - الامريكي . كما رفضنا ان نبيع فلسطين بفوائد تتقاسمها الدول العربية على حساب اللاجئين الفلسطينيين المشردين ، واحتفظنا بكرامتنا كأمة ، وبسيادتنا كدولة ، وبحريتنا كبشر .

والوحدة العربية ليست دخيلة علينا . فأباؤنا واجدادنا هم الذين اشعلوا لهيبها ، بينما كان المصريون غارقين في التغني بمآثر السلاطين الاتراك . لذلك استقبل الشعب العربي في سورية فكرة الاتحاد الفدرالي مع مصر بكل ترحاب وتشوق ، واعتبروها لبنة اولى في بناء صرح الوحدة العربية الشاملة . وقد صرحت لمقدوب وكالة انباء الشرق الاوسط بأنني اتوق الى ما هو اكثر من الاتحاد الفدرالي ، اتوق الى وحدة كاملة تضم شمل العرب وتجمع كلمتهم ونصلي ثنائهم .

ويبدو لي الآن ان رأيي هذا ، المستند الى وعي وايمان بخلو من اي فرض خاص ، كان يتلاقى مع رأي عبد الناصر ، من حيث رفضه الاتحاد الفدرالي واشترائه الوحدة الكاملة بين القطرين . ولم تكن غايته تحقيق اول خطوة في سبيل هدف عربي سام ، بقدر ما كانت تحقيق السيطرة على سورية ، كأولى مراحل السلطان الذي كان يريد بسطه على سائر الدول العربية ، ليصبح زعيما لها ، يستطيع عندئذ تنفيذ الخطة التي اتفق عليها مع الامريكيين .

براعة الامريكيين في
لفظية مخططاتهم

ولا ريب في ان الامريكيين كانوا بارعين في وضع مخططاتهم :
اولا : في تخطيطهم بضاعتهم براهية العروبة ، بحيث امخدع
المجموع بهذا العنوان ، فلم يظفونوا للغايات المستترة تحته . اما

المصل الاول : مقدمة عامة

الذين خرقت عيونهم الثاقبة هذا الستار ، وظهر لهم ما خفي ، هما كان باستطاعتهم ان يقاوموا تيار يرفع شعار العروبة ويتنادى بالوحدة والقومية العربية . وقد فعلت راية العروبة في هذه المعركة فعل المصاحف التي رفعت في المعركة بين المسلمين ، وانسل خلفها من فاز بواسطة هذه الحيلة .

ثانيا : في اختيارهم لزعامة هذه الحركة شابا جسورا مقداما ، كعبد الناصر ، تؤازره تلة من الرفقاء المؤتمرين بأمره ، بحيث اوجدت قيادة منظمة منسجمة بريئة من امراض الديمقراطية والتزمت الحزبي .

ثالثا : برفع شأن الزعيم المختار الى اقصى ما بلغته الزعامات العربية من المجد ، وذلك باظهاره بمظهر قاهر بريطانيا وفرنسا . وهكذا توصل عبد الناصر الى ان يجسم في شخصه آمال العرب وعزتهم وكرامتهم . وراح اسمه ينطلق على كل لسان ، وصوره ترتفع في كل مكان ، بفضل دعاية قوية الحجة ، محكمة الاسلوب ، جعلت هواه في كل نفس ، وخاصة في نفوس الشباب . وبذلك طفى على كل زعامة او رئاسة في اي قطر عربي .

رابعا : بالسماح له بالتقرب من الاوساط اليسارية ، وتبني فكرة الحياد الايجابي التي خدعت الدول الشرقية من آسيوية واوروبية ، فزودته بالسلاح والمعونات الاقتصادية . وما كانت غاية الامريكيين ومن وراء ذلك سوى قطع الطريق على اليساريين ، دولا وافرادا ، فلا يحاربون عبد الناصر ويتضون عليه ، قبل ان يصل الى ذروة مجده . اذ لو ظهرت في اوائل حكمه خفايا تفاهمه مع الامريكيين ، لكان مصيره كمصير نوري السعيد وامثاله الذين حرقوا انفسهم بدون تعقل . اما هو ، فكان اعقل منهم وادري بمقتلية الجماعات . لذلك راح ، حتى مطلع ١٩٥٩ ، يداور الشيوعيين ، وحتى ١٩٦٠ يداور اليساريين ، الى ان استتب له الامر ، فكشف طرفا من غطائه .

خامسا : بدهم يد المساعدة المالية له بالكيل الوافي . صحيح انهم لا ينقدونه مالا ، لكنهم يعطونه مؤنا وبضائع ، وبذلك يوفرون ما كان مضطرا الى انفاقه لتأمين غذاء الشعب المصري وسد حاجته من الاموال . وبذلك يتسنى له ان ينفق ما يقابله على اعماله وحركاته في سائر الدول العربية ، كاثارة الفتن وشراء الضمائر واقتلام الصحفيين .

وفي الوقت الذي كان مجلس النواب السوري يتبادل الوفود مع مجلس النواب المصري ، ويتبادى الاعلام ، ويتناقش في افضل الطرق لتحقيق فكرة الاتحاد الفدرالي ، كان عبد الناصر بتباطؤ متحججا بان عقل الشعب المصري لم يختمر بعد الى قبول فكرة التوحيد .

بعد الناصر بعد وبتباطؤ
في قبول الوحدة

لكن رسله وعماله في سورية كانوا يبذلون اقصى ما يمكن ، ماديا ومعنويا ، لحمل جميع الاحزاب والهيئات السورية على تقبل فكرة الوحدة او الاتحاد . وكانوا يبذلون لكل فريق من الوعود ما يخدم . فافراد حزب الشعب والكل المعارضة للحكم ، اiban ١٩٥٧ ، كانوا يمنون باقصاء التجمع الوطني وابعاد الجيش عن التدخل في السياسة . وكان ذلك كحل في نفوس هؤلاء رطباً وسلاماً . اما عن رجال الدين ، فقد روى الشيخ مكي الكتاني انهم بعثوا اليه برجل ينتهي الي بصداقة وثيقة . فراح هذا الرجل يبذل جهده لحمل الاستاذ على الذهاب الى القاهرة للاجتماع الى عبد الناصر . فلما اجتمع شيخنا الى الرئيس ، طلب اليه هذا ان يعاهده على ان يكون الحكم الجديد على سنة الله ورسوله ، وان تكون القوانين مؤتلفة مع احكام الشريعة الاسلامية . فلم يتردد عبد الناصر في التعاهد على ذلك . فبايعه الشيخ وقرا الفتحة ، في الوقت الذي كان عبد الناصر يعاهد اكرم الحوراني على ان يطلق يده في سورية ، فيحكم بموجب المبادئ الاشتراكية التي لا يتفق بعضها مع المبادئ الاسلامية !

وكان عبد الناصر يعد صبري المسلي بأن يجعل للحزب الوطني الارحية في تولي الامور . وهكذا ، فانه لم يترك جانباً الا واتصل به ووعده بتحقيق جميع ما يريد . حتى انه دعاني ، بواسطة ابن عمي السيد عبد الرحمن العظم السمر في القاهرة ، الى الاجتماع اليه ، عند عودتي من موسكو في اواخر ١٩٥٧ . لكنني اعتذرت واكملت سيري الى دمشق . ولم اتصل بأحد من رجال عبد الناصر فيها بعد ، الا برياض ، سفيره بدمشق .

وفي ذلك الجو الذي كانت فيه فكرة الاتحاد الفدرالي تاخذ مجراها الطبيعي ، كان صلاح الدين البيطار يصر وحده على مجلس الوزراء بالغاء وزارتي الدفاع والخارجية وتسليمهما الى عبد الناصر . وزارني محمود رياض ، فاحببت ان اطلع على رايه ، فقال بأنه يعتقد ان رئيسه يرى ان الوقت لم يحن بعد لاتحاد البلدين . فمسياستهما

الخارجية ، وهي واحدة ، لا تستدعي توحيد الوزارتين ، والقوة الموضوعية تحت تصرف المشرع عامر كافية في الوقت الحالي ، فلا لزوم للجوء الى توحيد الجيشين . اما الشؤون الاقتصادية ، فيحتاج امرها الى دراسات عميقة ، قبل اي توحيد . فحرت في امر وزرائنا الاشتراكيين الذين يدفعون عجلة الاتحاد الى الامام ، في حين ان المصريين لا يبدون حماسا لهذه الفكرة .

في تلك الفترة ، جاء وفد عسكري من القاهرة واجتمع الى الاركان السوريين . وذات يوم ، علمت بما اتفقوا عليه ، واذا به لا يتناول الا اضافة القوى البحرية السورية الى القوى للبرية الموضوعية تحت تصرف القيادة المشتركة . فقلت لهم : « اين مشروعكم هذا من مشروع الاتحاد ؟ » فأجابوا كلهم : « هذا يكفي في الوقت الحاضر ! »

وذات ليلة اجتمع عدد كبير من الضباط وتناقشوا وتجادلوا . فلما اعياهم امر ايجاد حل يتفق عليه الطرفان ، قالوا لنذهب الى قرار الضباط السوريين القاهرة ونسلم امورنا الى عبد الناصر وليعمل ما يشاء . فكتبوا بالوحدة وهبول شروط على الفور مذكرة بهذا المعنى ، اي باقرار الوحدة الكاملة ، متخطين بذلك مرحلة الاتحاد . ثم سافر وفد منهم يضم ١٧ ضابطا ، على راسه رئيس الاركان اللواء عفيف البزري وبايعوا عبد الناصر وقبلوا شروطه وهي :

- (١) وحدة لا اتحاد .
- (٢) حكم رئاسي بدون برلمان .
- (٣) حل الاحزاب والاكتفاء بالاتحاد القومي كحزب واحد .
- (٤) تعيين من يريده من الضباط بوظائف مدنية وتسريح من يريد .

ولما عادوا الى دمشق ، رافعين راية النصر ، وحضروا اجتماع مجلس الوزراء الذي وافق بالاجماع على ما تم الاتفاق عليه ، كتبت الوحيد الذي ابدى تحفظاته ، لا بشأن الوحدة او الاتحاد ، بل بشأن الاسس المقترحة . فطالبت بأن يكون الحكم ديموقراطيا ، لا رئاسيا ، كما طالبت ببقاء الحياة النيابية وعارضت فكرة الغاء الاحزاب والاكتفاء بحزب واحد . وكان نصيب اقتراحاتي كلها الرفض ، بعد ان تبارى الوزراء في تعداد محاسن النظام الجديد المقترح ، ونددوا بأحزابهم وادعوا انها هي التي اساءت الى الحكم وفترت كلمة البلاد . وللمناسبة اذكر انهم عادوا الى المطالبة بتأليف الاحزاب ، بعد ان

الجزء الثالث : سورية بعد الانتمال

اقصاهم عبد الناصر عن مشاركته في الحكم .

ثم ساقونا كالفنجان واركبونا طائفة حملتنا كلنا - رئيس الجمهورية والوزراء وكبار الضباط - الى القاهرة ، حيث عقدت اجتماعات في قصر القبة انتهت بتوقيع صك الوحدة في قصر رئاسة الوزراء . وكنت في تلك الاجتماعات اكرر ملاحظاتي ، لا سيما عندما قال الرئيس عبد الناصر بان المدة الانتقالية قد تطول عشرة سنين او اكثر ، وهي ان ذلك لا يتقبله الراي العام السوري بارتياح .

ثم اعادونا في اليوم التالي وانزلونا للغداء في مطار عسكري حيث كان نصيب كل منا صحن من المعدن ، مملوء بالرز واللحم ، ورغيفا من الخبز ، وكاسا من اللبن . فاوما الي رئيس الجمهورية مشيرا الى الفرق بين غدائنا اليوم وغدائنا امس في قصر القبة . وبعد عودتنا الى دمشق ، اتخذت الحكومة الاجراءات اللازمة للاستفتاء ثم باشرت به . فاختلط الحابل بالنابل ، اذ اشترك فيه كل من محمود رياض وسواه من المصريين ، بين هتاف الجماهير وانوار المصورين والسينمائيين . واعلنت النتائج ، فاذ بها تظهر ان ٩٩.٩٠ بالمئة من المواطنين كانوا الى جانب الوحدة . وبالطبع ، كان الاستفتاء حرا نزيها لا تشوبه شائبة !

هكذا كان مولد الوحدة ، بعد حملها المصطنع ووضعها السيزاري !

ولست هنا لاسجل ما جرى خلال تلك الاعوام التي حكم بها عبد الناصر سورية . ولذلك ساقفز راسا الى الثامن والعشرين من ايلول ١٩٦١ ، حين انتهت الوحدة واستقلت سورية من جديد ، باسم الجمهورية العربية السورية .

الفصل الثاني

انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١

لم يسمح لي بالخروج من سورية منذ مطلع ١٩٦٠ الى ١٧ ايلول ١٩٦١ ، حين استحصلت على رخصة سفر الى لبنان مع قرينتي . وما ان عبرت الحدود اللبنانية حتى تشقت بملء رقتي هواء الحرية وشعرت كأن كابوسا ثقيلًا نزل عن كتفي . كيف لا ، وقد انقضى علي عام وموظفو المخابرات يختلقون وسائل الضغط المعنوي علي . فتارة يحولون دون دخول اصدقائي الى داري ، او يرسلون من يهددونهم ويخيفونهم من الاستمرار على ذلك . وتارة كانوا يبعثون بدراجة نارية يركبها اثنان من عملائهم ، او بسيارة محشوة برجالاتهم ، لتلاحق سيارتي وتلامسها حتى تكاد السيارتان تتصادمان . ثم اوعز وزير الاقتصاد الى بنك سورية ولبنان بأن يقيم علي الدعوى ، مطالبا بما بقي في ذمتي من سلفة كتبت عقدها لانشاء مشروع ري في قرية تابعة لي بحماه . فجاء الموظف وحجز علي اثاث الدار التي اقطنها ، رغم انها ، والاثاث الموجود فيها ، يخصان زوجتي بموجب اعتراف صادر في ١٩٥٧ ومسجل لدى الكاتب العدل . ثم القى الحجز علي جميع ما املك .

على ان كل هذه المضايقات لم ترجعني عن خطتي ، ولم تسكتني عما كنت اعلنه من سوء الحال ، وتردي حكم الوحدة ، وقرب انفراج الامور .

فلما وصلت الى بيروت وتجولت بكل حرية في شوارعها وتنسمت هواء البحر وتناولت طعام العشاء في احد المطاعم دون رقيب ، شعرت كأنني خلقت من جديد في غير المحيط الذي كنت فيه بدمشق ، وقلت في نفسي : لا شيء اعز من الحرية . ولو كان المرء فقيرا معدما ، يكفيه غنى ان يكون حرا طليقا .

وفي صباح اليوم التالي صحت متاخرا ، فمددت يدي الى الراديو وحاولت التقاط اذاعة موسيقية ينتمش لها مؤادي . واذا

بي التقط محطة اسرائيل وهي تعلن ان انقلابا وقع صباحا في دمشق ، وان الجيش بضباطه وجنوده اعلنوا فصل الوحدة مع مصر ، فاسرعت الى التقاط اخبار دمشق ، فتوالت على مسامعي البلاغات حتى الخامس منها ، وفيها تأكيد الخبر . وظننت انني في حلم ، فناديت زوجتي وابنتي وابن عم لي كان يرافقنا . وجلسنا جميعا حول الراديو نستمع بسماع الاخبار المسرة المفرحة ، لا سيما النشيد السوري السذي كنا حرمانا من سماعه ثلاث سنوات واكثر . فاغرورقت عينايا بالدموع ، دموع الفرح ، لا دموع الحزن ، لانهيار حكم بوليسي تسسفي ذاقته منه سورية الامرين تحت ستار الوحدة العربية . ونحن مع اننا كنا دعاة وحدة عربية ، لكننا لسنا من مؤيدي هذا النوع من الحكم الذي ازال سورية عن الوجود ، وابعد زعماءها عن الميدان ، ونكل بالمواطنين الابرياء ، واطاح باقتصاد سورية وجعله وقفا على بعض المنتفعين المصريين ، وسلط بعض الموظفين المصريين على شؤون البلاد في سبيل استعمارها واستغلالها لصالح مصر !

ثم فحرت بالانفصال ، لا لانني عدو الوحدة العربية ، بل لانني لم اجد ان السبيل الذي سلكه زعماء العهد الوجودي صالحا ليكون قدوة تقتدي به سائر الدول العربية . والواقع ان ذلك النظام ابعد من كان يريد الوحدة العربية ، حتى اشداهم تمسكا بها ، كالاشتراكيين والبعثيين . بحيث ان الامر وصل بهم الى المعجز عن الاستمرار بالحكم ، فاستقالوا وراحوا يعلنون مساوئ الغوايا والافعال ويشجبون الاسلوب الذي سارت عليه الوحدة .

يرمي بالانفصال
لا لعداوتي للوحدة

كانت الحدود السورية - اللبنانية مثقلة ، فكلفت زوجتي باستقصاء امكان عودتي الى دمشق . غير انها لم تتمكن من اكمال طريقها الى دمشق ، لانهم منعوها من اجتياز الحدود .

وذهبنا الى تناول طعام الغداء في مطعم الغلابيني . وفيما نحن بانتظار الطعام ، سمعنا في الراديو البلاغ التاسع المشهور ، وهو ان الضباط لم يقصدوا الانفصال ، بل تصحيح الاوضاع ، وان المشير عامر اخذ على عاتقه انجاز ذلك . وارتفعت على الامر ، في المطعم ، اصوات الخدم تبشر الزبائن بان القضية انتهت ، وان كل شيء ماد الى ما كان عليه . وصفق بعض الزبائن ، بينما كان الوجوم يملو وجوهنا . وغصصنا بالطعام ولم نستطع ازدراده . ثم تركنا المطعم ورجعنا الى الدار ، والخيبة ظاهرة على ملامحنا

واستلقيات على السرير واغلقت الراديو . ثم رحت افكر بما حصل وما يمكن ان يحصل ، حتى بلغ الوقت الساعة الخامسة . فعدت الى الراديو وادرت مفتاحه ، واذا بي اسمع بلاغا عاشرا يعلن ان الرئيس عبد الناصر لم يقبل وساطة المشير عامر ، وانه اصدر امرا بتسريح الضباط السوريين الذين قاموا بحركة العصيان ، وانه امر قواته بالزحف على سورية بحرا وجوا . وراح المذيع يكيل للرئيس عبد الناصر انواع التهم ، ويهاجمه هجوما شديدا ويندد بالاسس التي قامت عليها الوحدة ، ويعدد حوادث القتل والتعذيب . وفي اليوم التالي اعلن عن تأليف حكومة الجمهورية العربية السورية برئاسة مأون الكزبري ، التي اشترك فيها فريق من اساتذة الجامعة والمحامين .

ثم اعان راديو دمشق خبر وصول المظليين المصريين الى مطار اللاذقية وهبوطهم فيه واستسلامهم للجنود السوريين . وهكذا فشلت خطة مقاومة الانتفاضة بالقوة المسلحة . ثم اذاع عبد الناصر انه اصدر اوامره للقوى التي كان ارسلها بحرا في اتجاه اللاذقية بالعودة الى مصر . وبدا في خطبته منهوك القوى ، يائسا من عودة الوحدة . وظهر انه في طريقه الى قبول الامر الواقع .

وظللت اتصل بدمشق واسمى لدى بعض الاصدقاء ، ومنهم وزراء جدد ، فلم انجح في الحصول على الاذن بالعودة الى دمشق ، فكان ذلك مبعث عجبي واستغرابي . ذلك لانني كنت الوحيد بين السياسيين الذي ابدى تحفظاته عند تحقيق الوحدة ، وظل مبتعدا عن الحكم ومعارضاً له طوال قيامه . وقلت في نفسي : لقد رجعنا الى العنيمات الحزبية والمشاحنات الشخصية ، والا فما معنى منعي من العودة الى بلدي ؟

ودامت الحال كذلك حتى كان صباح الاثنين ١٠/٢/ ١٩٦١ ، حين جاعني خبر من دمشق بأن الامر صادر الى موظفي الحدود السورية بعدم معارضة عودتي . وبينما كنت استعد للسفر ، واشرافني مع الزملاء في بحث الموقف

طلبني من دمشق بالهاتف السيد عرفان الجلال وانباتني بأن رجال السياسة سيجمعون الساعة الثانية عشرة ظهرا في دار السيد احمد الشرباتي . ولذلك الح علي بضرورة العودة فورا للاشتراك في هذا الاجتماع . فاجبته بانني لا استطيع الوصول الى دمشق قبل الثانية بعد الظهر . غير انه الح علي في عدم التأخر . وتوجهت

الى دمشق ، فلقيت على الحدود لفيفا من اصدقائي الذين جاؤوا لاستقبالني . فتعانقنا وتبادلنا التهاني على الخلاص من عهد الظلم والتعسف ، البعيد عن شعائر العروبة ووحدة العرب .

واعلمني صديق لي ركبت الى جانبه بأن قيادة الجيش ، فضلا عن الحكومة ، يلحان على السياسيين في اصدار بيان واضح بتأييد ما جرى ، وان المجتمعين الآن في دار الشرياتي يمثلون الاحزاب اليمينية واليسارية ، فيما عدا الاخوان المسلمين ، وبان كلمتهم الآن لم تجتمع على نص البيان ، وذلك للخلاف الناشب بين الفرقاء على النواحي الاقتصادية وعلى الشكل الذي تألفت عليه الحكومة .

وعندما وصلنا الى دار الشرياتي ودخلنا قاعة الاجتماع ، كان صبري العسلي يرأس الاجتماع . فطلبوا الي الادلاء برأيي فقلت : « لنسمع آراءكم ! » فخلص السيد العسلي الآراء ، فاذا هي كلها مجمعة على اعادة الكيان السوري ، ودعم حركة الجيش ، والمناداة بانتهاء الوحدة لخروجها عن اهدافها ولسوء الاساليب المطبقة . وذكر العسلي ان الاشتراكيين لا يوافقون على تأييد الحكومة ، لان لهم تحفظات بخصوص اعضائها . وعندئذ ادليت برأيي ، وهو ان الوقت لا يسمح بالمجادلة والمناقشة في امور ثانوية . لذلك علينا ان نبدا بتركيز القاعدة ، وجمع الصفوف ، ودعم الكيان . ثم بعد ذلك نتناقش في الامور الاخرى .

واذ شعرت بان المناقشة سوف تطول كثيرا ، رجوت الى السيدين اكسرم الحوراني وصلاح الدين البيطار ان نجتمع على انفراد . وتم ذلك في قاعة خاصة ، حيث اكدت عليهما ضرر انفراد الاجتماع بدون بيان مشترك . فاثنيا علي رأيي ، لكن صلاح البيطار ظل متشبها برأيه ، وهو كيف يمكن ان نعلن ثقتنا بأمون الكزبري وزملائه كحكومة المهد الجديد ؟ غير انني اصررت عليه بلزوم تحاشي هذا الخلاف الآن ، لكي لا يفسر بانفسا معارضون لمصم الوحدة . وكان البيطار يؤكد انه ذاق الامرين مما كان يجري في عهد عبد الناصر ، وانه اضطر في آخر الامر الى ان يستقيل ، هو وزملاؤه الاشتراكيون . ثم ردد انه موافق على كل شيء ، ما عدا الثقة بالحكومة . وحاول فاض الاجتماع بداعي استشارة زملائه في الحزب ، لكن اكرم قال ان من الواجب ان نضع صيغة لا تغطي على الثقة بالحكومة . فخرجنا الى المجتمعين نتداول الامر من جديد . وقام السيد نجيب الارمنازي وامسك بيد صلاح البيطار

وأختلى به في احدى الغرف . وبعد ربع ساعة خرجا ومعهما نص قرأ علينا ، فوافقنا كلنا عليه بالاجماع . وهو نص البيان الذي حمل توقيعنا ونشر في الصحف .

وكان وزير الاعلام يروح ويجيء ، طالبا الاسراع . فلما ان ناولناه البيان حتى تلقفه واسرع به الى الاذاعة . فاعلنه وظهرت صورته في التلفزيون .

واريد ان استخلص مما جرى في هذا الاجتماع الامور الاتية :

١ - كان جميع الحاضرين موافقين بالاجماع على انتهاء الوحدة واقامة الجمهورية العربية السورية .

٢ - كان تحفظ الاشتراكيين ، اي الحوراني والبيطار ، ينصب على نقطتين : الاولى تتناول الثقة بالحكومة المؤلفة ، والثانية تتناول التردد في التوقيع على البيان ، لئلا يقال عنهما انهما وحدا مساعيهما مع الرجعيين .

٣ - كانت قيادة الجيش واعضاء الحكومة ينتظرون صدور البيان ويعلقون عليه نجاح حركتهم .

٤ - كان هذا البيان القول الحاسم في ان البلاد بمجموع آراء العاملين في الحقل السياسي موافقين على انتهاء الوحدة ، وذلك رغم اختلاف آرائهم في كثير من النواحي الاخرى . وقد رسخ هذا البيان اسس الانفصال .

٥ - اسقط في يد عبد الناصر بمقد صدور هذا البيان ولم يستطع ان يقابله الا بالادعاء بأنه مزور ، وبن التوقيع ليست توقيع اصحابها .

٦ - ثبت ان كل ثورة او انقلاب لا تؤيده البلاد بمجموعها ، وخاصة زعمائها السياسيون ، هي ثورة او انقلاب لا يكتب له الاستمرار ، بل يحمل في ذاته بذور فشله .

والغريب في الامر ان صلاح البيطار اشترك معنا في ذلك الاجتماع الذي كرس الانفصال واعطاء طابع الاجماع ووضع مع نجيب الازمنازي صيغة البيان الذي وقعناه كلنا . ثم رشح نفسه في معركة الانتخابات النيابية عن دمشق (وجاء ذات مرة يطلب مني المعون على انجاحه كما فعلت في انتخابات ١٩٥٤) واشترك في الاستفتاء الذي رافق تلك الانتخابات ، فوافق ، طبعاً ، على الدستور المؤقت المروض على الاستفتاء ، مع انه يكرس تأسيس الجمهورية العربية السورية (اي فصل سورية عن مصر) . لكن:

غربة موقف البيطار

صلاح البيطار يحاسبنا اليوم، هو نفسه، على اننا عملنا للانفصال . وهو يريد احالتنا على المحاكمة والحكم علينا بتهمة الخيانة العظمى ! نحن لم نشترك في الحكومات المؤلفة في عهد الوحدة ، ولم نستقل من احداها كما فعل البيطار ، ولم نتقلب على الوحدة لان رئيسها ابي ان يسلطنا زمام الامر في سورية . فقد ابدينا تحفظاتنا منذ تاسيس الوحدة ولم نبدل رأينا . فنحن طلاب وحدة صحيحة ، لا تسليم سورية الى حكام مصر .

ثم ان صلاح البيطار يعارض اليوم عودة الوحدة كما كانت عليه في الماضي . فهو يؤيد اليوم الاتحاد الفدرالي ويريد ان تستقل سورية بشؤونها الخاصة ، اتعرفون لماذا ؟ لانه يريد ان يحكم ، هو واعضاء حزبه ، سورية دون اشارك احد آخر .

لكن سورية التي رفضت دكتاتورية عبسد الناصر لا تقبل دكتاتورية البيطار وميشيل عفلق . فهي ترفض كل دكتاتورية ، مصرية كانت ام سورية . وهي لا تقبل ان يحكمها حزب لم ينجح احد من مرشحيه يوما الا عندما ساندته هيئات اخرى . فقد سقط ميشيل عفلق في انتخابات ١٩٤٩ ، وصلاح البيطار في انتخابات ١٩٦١ . ولعل لهذه الفشلين اثرا في عودة المذكورين الى اللجوء الى شعار الوحدة ، يحملانه ويخدعان الاهلين به من جديد .

وهما مخدوعان اذا اعتقدا ان الراي العام معهما وانه يساعدهما ويرغب في بقائهما في الحكم . وهما اذا نجحا في الوصول الى المناصب الوزارية بعد ٨ آذار ١٩٦٣ ، فلان لمريتا من الضباط لم يجد امامه غيرهما يوليه سلطة الحكم المدني . لكن ماتهما ان جميع الناس ، عدا البعثيين ، يتضامنون ضد اي حكم يتوليانه . وهما ومن لف لفهما يقفون اليوم في وجسه عبد الناصر ، تماما كما وقفنا نحن ، ويطلبون اتحادا فدراليا بين سورية ومصر والعراق . ونحن لم نعارض ذلك اذا كان على اسس صحيحة ومدروسة ، كما نص مشروعني الذي قدمته الى عبد الناصر . اذ كان يرمي الى :
١ - تأسيس جيش مشترك تموله ميزانيات الدول العربية بنسبة عشرة بالمئة منها .

٢ - تاليف مجلس للشؤون الخارجية ، يضم وزراء خارجية الدول العربية ليخطط لكل ما له علاقة بهذه الشؤون وليدرس المعاهدات السياسية التي تفكر احدى هذه الدول بعقدها مع اية دولة اجنبية ، حتى اذا اقراها جاز لتلك الدولة الشروع بالمفاوضات

وعقد المعاهدة ، على ان تشمل سائر الدول العربية المشتركة في الاتحاد .

٣ - جعل السياسة الاقتصادية مؤتلفة مع مصلحة كل بلد ،
والسير بسياسة التكامل الصناعي .

فلماذا كنت اقول في الماضي هذا القول واسمى لحمل عبد الناصر على قبوله قيايى ، فلماذا اتهم بالرجعية والعمالة والدعوة الى الانفصال ؟

فالذي يكرس الانفصال ، فعلا ، هو حزب البعث ، وعلى راسه صلاح البيطار . فهو الذي يرفض الوحدة مع مصر اليوم ، مع انه كان ينادي بها في الامس كسليم يوصله الى مقعد الرئاسة . فما ان وصل الى مرأه حتى انبرى يعمل للاتحاد دون الوحدة . وهكذا اصبح يسير على خطانا ، ثم يشتتنا بلا خجل . والفرق بيننا وبينه اننا نقول بالاتحاد العربي والوحدة العربية ، سواء كنا في الحكم او خارجه .

اما هو ، فيستقيل من حكومة الوحدة لان المصريين لم يقطعوه سورية ، هو وحزبه ، ليتصرف بمقدراتها كما يشاء . ثم يعود الى المطالبة بالوحدة بعد ان اقصاه الشعب في ١٩٦١ عن مجلس النواب . لكنه يتراجع عن المطالبة بالوحدة ويعمل للاتحاد ، عندما يتسنى الحكم بعد ٨ آذار ١٩٦٣ . لانه بذلك يحتفظ بادارة سورية وبالسيطرة عليها ، دون تدخل عبد الناصر .

هذا الرجل المتقلب ، العامل لمصلحة نفسه ومصلحة حزبه فقط ، يتهمنا نحن المواطنين المخلصين بالخيانة والعمالة وبالانفصال كجريمة ويصدر بالاتفاق مع مجلس قيادة الثورة مرسوما تشريعيًا بعزل (٧٤) شخصا من العاملين في الحقل السياسي عزلا مدنيا ، وينعمهم - وانا في جملتهم - من ممارسة حقوقهم السياسية ومن معاطاة الصحافة ومن حق التوظيف ، ليسرح ويبرح وحده في الحقل العام وليرقص فيه كالسيدات . واذا كان القصد معاقبة من عمل للانفصال ، فهو في مقدمتهم ، او الاقتصاص ممن تولى الوزارة في ذلك العهد ، فثمة رئيسان لم يؤت على ذكرهما ، وهما عزت النص وبشير العظمة ، مع ان الاخير كان رئيسا للوزارة التي اثارته الشكوى ضد مصر في الجامعة العربية واوقعت الكلاس والنفوري والحاسني الى شتورا . وهو بذلك مسؤول عما قالوه ، والا لوجب عليه ارجاعهم وارسال غيرهم او عدم تقديم الشكوى على الاقل .

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

لكن بشر العظمة وعزت النص رجلا تافهان لا قيمة لهما ولا زعامة عند المواطنين ، فهما والحالة هذه لا يؤلفان خطرا على البطار ، فلماذا لا يبتقي لهما حقوقهما السياسية والتوظيفية ؟

بعد عودتي الى دمشق زارني شخصيات عديدة هنانتي بالسلامة . ثم زرت مأمون الكزبري رئيس الحكومة وابدت له تأييدي واستعدادي لعمل ما استطيع ، فشكرني . كما زارني اكرم الحوراني بعد ان انقطع عني مدة طويلة ، وكذلك صبري العسلي . وصرت انادي بضرورة التماض ونسيان خلافات الماضي . ودعوت الى تناول طعام العشاء كلا من الكزبري والحوراني والعسلي ، فتبادلنا وجهات النظر ، ثم خرجنا من الاجتماع مصممين على العمل المشترك لمساندة ذلك المهد .

وفي اليوم الخامس من تشرين الاول القى عبد الناصر خطابا بالراديو نفّس فيه يده من سورية وتمنى للشعب السوري الخير والنجاح . واعتبر هذا الخطاب اعترافا ضمنيا بالجمهورية العربية السورية ، ولو لم يقل ذلك صراحة .

وفي الثاني عشر من الشهر المذكور ذهبت الى بيروت بقصد الاجتماع الى السيد بطرس الجميل ، العضو في الحكومة اللبنانية ، وذلك بالاتفاق مع السيد مأمون الكزبري . غدار الحديث بيننا حول انشاء العلاقات الطيبة مع لبنان وعدم السماح للمصريين باستعمال الاراضي اللبنانية والصحف البيروتية وسيلة للكيد للجمهورية السورية . وكان رايه متفقا مع رأيي في كل ما ذكرت له من خطر الناصرية على لبنان . واوضحت له استعدادي للمساهمة في كل ما يمكن ان يعود على البلدين اللبناني والسوري بالفوائد الاقتصادية المتقابلة . لكنني لم اصرح له قط ان القطيعة كانت خطيئة ، واننا سنلغيها ، كما اعلن هو في احد تصريحاته التي اضطرت الى تصحيحها .

وبعودتي الى دمشق سارعت الى ابلاغ الكزبري ما دار بين الجميل وبينني ، فشكرني وطلب الى الاتصال ببعض السفارات الشرقية لحملها على الاعتراف بالوضع . فلبيت طلبه واكدت لسفير روسيا اننا ملتزمون بسياسة الحياد ولا يمكن ان نخرج بسياستنا الخارجية على هذا المبدأ . وكان السفراء الشرقيون متخوفين من ان تتجه البلاد الى الغرب . وجاء الاعتراف منهم ، الواحد تلو الاخر ، عاملا على دعم الوضع دعما اجماعيا .

واردت العودة الى بيروت ، فرفضت السلطة منحي ترخيصا بذلك . ورحت اسأل عما جرى ، فكان الجميع يتهربون من مواجهتي واعطائي الجواب الحاسم الصريح . وفي اليوم التالي بدأ رجال التحري يطوفون حول داري ، ويطلبون هويات الزائرين ، فخرجت اليهم من الشرفة وقلت لهم : « اعداد حكـم السراج ؟ » ووبختهم وشتمتهم ، فهربوا من امام الدار . ثم ابلغني وزير الداخلية ، وكان اذ ذاك الاستاذ عدنان القوتلي ، بانني ممنوع عن السفر الى الخارج . فقلت في نفسي ما اشبه الليلة بالبارحة . فما تخلصنا من عهد اسود حتى وقعنا في عهد اشد سوادا . وظل الحال على هذا المنوال مدة من الزمن حتى اقصى مامون الكزبري عن رئاسة الوزارة ، ووقف حيدر الكزبري وعزل من وظيفته في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦١ .

الجيش يطالب السياسيين
بوضع ميثاق قومي

وفي اليوم التاسع من تشرين الثاني دعت قيادة الجيش فريقا من رجالات البلاد السياسيين والاقتصاديين وغيرهم الى الاجتماع في نادي الضباط . وهناك طلب اليهم القائد العام الاتفاق على ميثاق قومي يرتبط الجميع ببنوده . ثم قدم مشروعا وضعه عبد الرحمن العظم وعبد السلام المجيلي وعوض بركات . وكانت روح المشروع اقرب الى النظريات اليمينية منه الى النظريات الاشتراكية . ولحظنا ان انتقاء المدعويين كان ينبىء عن هذا الاتجاه . وخطب البعض مؤيدا . وكنت جالسا الى جانب اكرم الحوراني ، فبدأ يكثر التدخين على عادته عندما يرى الامور سائرة على غير رغبته . ثم التقى صلاح البيطار خطابا لم يتعرض فيه الى الوحدة او الانفصال ، بل حصر كلامه في ضرورة اتباع سياسة اشتراكية . ثم تلاه اكرم الحوراني ، فكان قاسيا في كلامه . فاتهم واضعوا المشروع بالرجعية ، وحمل الحاضرين مسؤولية اقرار مشروع كهذا يعيد البلاد سنوات الى الوراء ويفرق كلمتها بدل جمعها . ثم طلب الي ، بعد ان انهى كلامه وعاد الى جانبي ، ان اتكلم وان « اكيس » ، على حد تعبيره ، اي ان اهاجم المشروع . لكنني لم افعل ، بل اكتفيت بالقول ان المشروع لا ياتلف مع رأي الحاضرين ، فلا بد من تاليف لجنة جديدة تضع لنا نصا جديدا . واقترحت ان ينضم اليها السيد اكرم الحوراني .

والواقع انني كنت غير مرتاح لكل ما يجري : كتحذل الجيش في الامور العامة بدعوته من شاء دعوتهم وباتخاذهم موقفا معينا في سياسة البلد . وكنت اعتبر الحاضرين يمثلون في اكثريتهم اليمين

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

الحائق على قرارات عبسب الناصر الاشتراكية والراغب في الغنبا بجرة قلم . وكفت في الحقيقة عازما على ترك العمل السياسي وعلى عدم الاشتراك في الانتخابات القادمة ، ليقيني بأن البلاد اذا سارت على هذا النوال ، اي جيش يسيطر واحزاب تتناحر واطماع مادية تتحرك وطموح ظاهر لكسب المناصب واستلام الحكم ، فان المستقبل لا يبشر بالخير .

ثم انتهى النقاش في ذلك الاجتماع بتسمية لجنة اقترحها العقيد عصاصة مؤلفة من اكرم الحوراني وصبري العسلي ومأمون الكزبري وعرفان الجلاذ وغيرهم . وانفرد الاعضاء يتناقشون في غرفة خاصة ، وبقينا نحن ننتظر في البهو الكبير حتى قاربت الساعة الخامسة صباحا .

وكنا كلما عزم احد على العودة الى داره منعه ضابط من الخروج . ثم اغلقوا الباب علينا وبقينا مسجونين حتى خرجت اللجنة بمشروع جديد يختلف كل الاختلاف عن المشروع الاول ويكرس الاشتراكية بصراحة . فاعترض بعض التجار وطلبوا ذكر حماية المجهود الفردي . ثم جرى النقاش بينهم وبين الحوراني كاد يطول الى ما شاء الله ، حتى مل الحاضرون واصبحوا مستعدين لقبول اي شيء على ان تترك لهم حرية الخروج والذهاب الى النوم . فومتعنا على النص الذي اتفقوا عليه ، ولم يعد وعينا يتسع لادراك المقاصد والاهداف حين خرجنا ننتفس الصعداء . وكان صلاح البيطار ترك الاجتماع عندما لم يختار لعضوية اللجنة . وايقنت ان الامر لا يخرج عن كونه مهزلية ، وان ما اسموه ميثاقا قوميا لن يتقيد احد به ، لان الخلافات ظلت في الخفاء ، رغم النصوص المشيرة الى الاتفاق والتفاهم .

وكان القائد العام للجيش ، اللواء عبد الكريم زهر الدين ، قد اخذ يستدعي الرجالات السياسية ويتشاور معهم في الموقف . وذات يوم طلب الي مرافقه ان اذهب اليه، فترددت لاني لم أر مبررا لندخل الجيش في الامور العامة ولا صفة لقائد الجيش كي يتولى استشارة السياسيين في تلك الشؤون . ولم اجد لذلك تفسيرا سوى فرض الهيمنة وابرار المقدرة والنفوذ . لكنني ، في آخر الامر، حسبت انني ساكون الوحيد الذي لا يلبي الدعوة ، وانهم سوف يتخذون موقفني حجة لمعاكسني ولاظهار استعلائي عليهم ورفضني للحدث اليهم . لذلك وجدت من الحكمة تلبية الدعوة وتجنب ما

يمكن ان يؤول الى تفرق الكلمة وفتح الثغرات في الصنوف .

وشد ما كان عجبني عندما وصلت الى مقر الاركان وادخلت قاعة في وسطها منضدة مستطيلة دعيت الى الجلوس على احد الكراسي المحيطة بها . ثم جلس العقيد عصاصة على راس الطاولة وحوله ضابطان وثلاثة شبان مدنيين . وبدأ عصاصة حديثا طويلا عن اغراض حركة الجيش ، بعد ان اعتذر عن عدم حضور اللواء زهر الدين لانشفاله بأمر هام .

وكانت هذه صدمة ثانية تلقيتها بصبر وحلم ، رغم ما حوته من قلة ذوق واستهتار . واجبت عصاصة شارحا رأيي في الوحدة العربية التي اقسمتها اليمين على العمل لتحقيقها ، وكيف انها وادت واصبحت تسلطا على سورية ، لا وحدة شعبين عربيين . ثم ابنت للحاضرين اني على اي حال عازم على عدم الاشتغال بالعمل السياسي بعد الآن ، وباني لن ارشح نفسي لا للنيابة ولا لاي منصب آخر . ولم يترك هذا الكلام اي اثر في الحاضرين ، فلم يظهر منهم اي ترحيب او استغراب او معارضة . لكنني شعرت بأن للسكوت معنى لا يمكن ان يفسر ، مهما كان الامر ، الا بعدم استنكار انسحابي من السياسة . وكان كلامي جاء على قلوب الحاضرين بردا وسلاما . وقلت للحاضرين انني لا اعرف احدا منهم لان ليس لي اختلاط بالضباط ، وذلك تمشيا مع خطتي بعدم التدخل في شؤون الجيش . فلقوا به ميدان يجب ان يكونوا احرارا في العمل فيه ، وللمدنيين ميدان آخر يجب ان تؤمن لهم حرية التصرف فيه . وكانهم شعروا بما اردت ان اقوله ، وهو ان ليس من شأنهم ان يتدخلوا في امور الحكم ، فراحوا ينظرون بعضهم الى بعض .

وهكذا ادركت سر منعي من السفر الى بيروت واعادة المراقبة على داري . وتأكد لي ان القادة القائمين على حركة ٢٨ ايلول سوف يكونون ضدي في اية خطوة سياسية اخطوها . لذلك فضلت ان لا اصطدم مع الجيش ، خشية من تفرق الكلمة في البلاد ورجحت ان امكث في داري ملتزما بمبدأ الابتعاد عن العمل العام .

وفي الواقع كان بيني وبين قادة الجيش نزاعات عديدة لم اكن المعتدي في اي منها . واذكر على سبيل المثال ما كان بيني وبين حسني الزعيم من خلاف نشأ عن رغبته في القاء القبض على فيصل المسلي ، نائب دمشق ، دون الاكتراث بالحصانة النيابية التي كانت تحميه ، ثم عن خوفه من اتساع مجال التحقيق في قضية

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

السمن المشوش . وكان هذان الامران السببين الظاهرين . لكن الحقيقة كانت ان الولايات المتحدة ارادت قلب الاوضاع في سورية من اجل انابيب البترول ومن اجل توقيـع الهدنة بين سورية واسرائيل . فقام حسني الزعيم بنشر دعاية مغرضة ضدي في اوساط الجيش مدعيا بانني اهنت الجيش ولم ادم مشروع القانون الذي قدم للمجلس . فحصل الانقلاب الاول وزججت في سجن المزة مع شكري القوتلي وظللت ممنوعا عن النشاط السياسي حتى جاء الحناوي وجباة بانقلاب ١٤ آب ١٩٤٩ واعدموا حسني الزعيم ورئيس وزرائه ، محسن البرازي ، وتولوا الحكم محله .

واما الشيشكلي فبدأ خطته بتأييدي . ولما تبين له انني لا اخضع لمشيئته قلب لي ظهر المجن واوعـز الى اكرم الحوراني بالاستقالة من حكومي في صيف ١٩٥٠ ، فانهار الحكم .

وهكذا كان في ١٩٥١ ، حين اتفق الشيشكلي مع جماعة حزب الشعب وحملوا الحكومة على الاستقالة . لكن لما لم تسر حكومة حسن الحكيم بموجب خطة الشيشكلي الرامية الى الاتفاق مع الولايات المتحدة ، قام بانقلاب جديد واستلم الحكم مباشرة ، ثم اجري انتخابا سوريا فاز فيه برئاسة الجمهورية .

وفي ١٩٥٤ ، الفنا جبهة مع اكرم الحوراني واسعد هرون من الحزب الوطني ، كان يساندنا فيها رئيس الاركان العامة شوكت شقير . الا انه لم يلبث ان اتفق مع شكري القوتلي ، مدعـمه في انتخاب رئاسة الجمهورية وبذل كل جهده لاتصائي عنها ارضاء للدول الغربية .

وفي ١٩٥٨ ، خذلني الجيش وقادته وعملوا على تحقيق الوحدة مع مصر ، بدون قيد وشرط .

ثم في ١٩٦١ وقف قادة الجيش ضدي في الانتخابات التشريعية وحالوا دون انتخابي لرئاسة الجمهورية .

وكذلك عارضوا تسلمي رئاسة الوزارة في ذلك العام وفي العام التالي ، حين اجمع مجلس النواب على ترشيحي الى هذا المقام . ولم يقبلوا به الا مرغمين .

والآن تتجدد النغمة وينغم علي قادة الجيش ويعزلوني عن العمل السياسي .

فماذا هملت للجيش من سوء ؟ ألم اكن اول من تعاهد مع فرانسـا على صفقة اسلحة كانت نواة تسليح الجيش ؟ ألم اتعاقد

مع تشيكوسلوفاكيا وروسيا على توريد كل ما يملكه الجيش الآن من اسلحة وعتاد ؟ هل صبح القول : اتق شر من احسنت الله !
ولا ريب في ان تدخل الجيش في سياسة الدول وسيطرته على الحكم ادى الى نتائج اذكر منها :

اولا : عدم الاستقرار الذي ساد سورية منذ انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار ١٩٤٩ . وثانيا : زوال هيبة الحكم وسلطان الدولة . وثالثا : تدخل الدول الاجنبية والعربية في شؤون البلاد عن طريق الرشاوى التي كانوا يقدمونها للضباط ، لا سيما للمنتفذين بينهم . ورابعا : تولد الطموح والطمع في نفوس الضباط ، بحيث كان بعضهم بغار ما حصل عليه رفيقه بنتيجة الانقلاب من ترفيع في المرتبة او سلطة مع فريق من الضباط لتفتح امامه ابواب الترفيع ولتسند اليه ارفع المناصب ، فيسيطر على شؤون الامة ويفرض ارادته عليها . وخامسا : تقلص عدد الضباط من جراء التسيريحات التي يقوم بها زعماءه ، عند كل انقلاب ، في صفوف اخصائهم او من يتحسبون منهم . وسادسا : اضمحلال قوة الجيش بسبب انشغال الضباط بالانقلابات . فمنهم من يعد المؤامرات لانقلاب جديد ، ومنهم من يكد لاختصاصهم ليحمي نفسه من تغلبهم عليه . وهكذا بطل ان يفكر في شؤون الدفاع عن البلاد الا عدد قليل من غير ذوي الطموح . ولا ريب في ان جيشا هذا حاله لا يعتمد عليه في الازمات لرد هجوم العدو . وعلى اي حال ، فان عدم هجوم اسرائيل على سورية والاردن ليس خوفا منها ، بل لعلمها علم اليقين بانها لو فعلت ودخلت دمشق وعمان ، على سبيل الافتراض ، فالامم المتحدة لا بد من ان تعيدها الى حدودها . وسابعا : تردي ميزانية الدولة بسبب العبء الكبير الذي تتحمله سنويا في تخصيص ما لا يقل عن مائتي وخمسين مليون ليرة سورية لوزارة الدفاع ، تصرف بدون رقابة وبدون علم الحكومة بكيفية انفاقها . ولا ريب في ان هذا المبلغ السنوي ، لو وفرت الدولة قسما منه ، لاستطاعت ان تقوم بمشاريع اقتصادية واجتماعية هائلة تحقق الكثير من البرامج الانمائية او الانسانية والصحية . وثامنا : ازدواج السلطة وعجز اجهزة الدولة المدنية عن القيام بوظائفها بسبب تدخل الجيش وفرضه سياسة معينة او قيامه باعمال بدون علم السلطة المدنية وخلافها لرايها . وتاسعا : اندحار الديمقراطية والحكم الدستوري النيابي امام القوة ، بحيث اصبحت البرلمانات تحل والحكومات

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

تسقط لجرد ارادة قيادة الجيش ، ناهيك بزج رئيس الجمهورية في المزة مع اعضاء حكومته ولقيف من النواب والعاملين في الحقل السياسي ، ولا ذنب لهم غير مخالفة سياسة الجيش او للوقوف حجر عثرة في طريقه وخطته . حتى ان الدستور نفسه لم تعد له حرمة ترمى ، والقوانين لم تعد سالمة من الالغاء والتعديل بمراسيم شريعية صادرة عن قيادة الجيش او عن حكومات يؤلفها بدون مراعاة الدستور والنظام النيابي . وعاشرا : فقدان الثقة والطمانية في النفوس على الارواح والملكات ، وتخوف الناس من صدور المراسيم الاشتراعية التي تقضي بوضع يد الدولة على معاملهم واراضيهم ومتاجرهم واموالهم بالمصادرة او التأميم او الحجز او الاستيلاء ، كل ذلك باسم التقدمية والعدالة الاجتماعية . مما ادى الى هروب رؤوس الاموال من سورية وتعطيل حياتها الاقتصادية . واحد عشر : شعور الناس بعدم الاطمئنان الى حرياتهم العامة والخاصة . فمنعت الاحزاب واغلقت الصحف ، وحيل دون الاجتماعات العامة . وزاد الطين بلة صدور مرسوم تشريعي من قبل قيادة الجيش يفرض العزل المدني ، اي بحرمان المواطن من حقوقه السياسية ، ومن حق العضوية في مجالس النواب وسائر المجالس الادارية ، ومن حق التعليم والتوظيف ، ومن حق ممارسة الصحافة وغير ذلك . وهذا كله يفرضه مجلس الثورة العسكري بدون محاكمة وبدون قيد او شرط .

هذه بعض المساوئ التي خلقها لنا ازدواج الحكم ، او بالاحرى تسلط الجيش على الحكم . فهل تساوي هذه المساوئ ، بالإضافة الى مئات الملايين التي استهلكها الجيش على حساب اقتصادنا وتنميتها ورغاه شعبنا ، الفوائد التي اداها للبلاد من حيث حمايتها من اسرائيل ، في حين ان احتمال اي تعد علينا امر مستبعد كل الاستبعاد ؟

اليس باستطاعتنا ان نقيم سدا بيننا وبين اسرائيل باستدعاء قوات دولية كما فعل عبد الناصر ، وبذلك ضمن عدم هجوم الصهيونيين وراح يعمل جاهدا على قلب اوضاع سائر الدول العربية ليدخلها تحت نفوذه ؟ اما استعادة فلسطين في الظروف الحالية فامر مستحيل . فلا البلاد العربية متفقة فيما بينها ، ولا الاميركان يسمحون بمحو اسرائيل من خريطة الشرق الاوسط ، ولا الامم المتحدة تسكت من ذلك . فاذ ما زال نفوذ الولايات المتحدة

من العالم وانفرط عقد الامم المتحدة ، ستبقى اسرائيل جائئة في قلب بلادنا لا تهددها جيوش عربية ولا خطب حماسية .

على ان الامر ، مهما بدا سيئا من هذه الجهة ، فان له ناحية مفيدة وهي ان العناصر العالمية التي تحمي اسرائيل تحمي بنفس الوقت الدول العربية تجاه اي هجوم صهيوني . ولولا ذلك لاحتلت جيوش اليهود اي بلد عربي بسهولة لا تعادلها سهولة .

فجيوش العرب على الرغم مما اتفق على تسليحها وتكوينها ينقصها قيادة حكيمة وتدريب منظم . فالحقود مشغولون بالكيد ، بعضهم لبعض ، وبقلب الاوضاع وتسليم الحكم المدني او السيطرة عليه . وقد سالت مرة في مجلس عال القائد العام عما اذا كان ثمة خطط للدفاع وهل ان هذه الخطط تتضمن التعاون مع العراق او الاردن ، فتلقت جوابا اذهلني وروعني . فقلت : اذن ، لنحتمي بالامم المتحدة وبالذول الصديقة ، اذ ليس لنا نجاة بغير ذلك . وزاد اسفي على مئات الملايين من الليرات المهدورة وعلى المئة الف عامل وفلاح يحتبسهم الجيش تحت السلاح ويحرم الزراعة والاقتصاد من الانادة من ايديهم العاملة في الحقول المنتجة المفيدة . وما ذلك الا في سبيل تنفيذ اغراض المهووسين ممن الضباط ، طالبي الزعامة والسيطرة على البلاد .

الفصل الثالث

الانتخابات النيابية والاستفتاء

اعلنت حكومة الكبري اليوم الاول من شهر كانون الاول ١٩٦١ موعدا للانتخابات التشريعية والاستفتاء على دستور مؤقت مؤلف من عشر مواد . وكان القصد ترسيخ الجمهورية العربية السورية المنفصلة عن مصر ، باعتبار ان الوحدة معها تمت باستفتاء شعبي فيجب ان يتم الانفصال عنها باستفتاء شعبي آخر ، اي باجراء مماثل .

اني لا اقول بصحة ما يجري عن هذا الطريق لان السلطة التنفيذية تستطيع ان تكيف النتائج حسب اغراضها كما حصل يوم الوحدة ، فادعت ان ١٨،٤٢٨ بالمئة من « المواطنين » ايدوا الوحدة. اما في استفتاء ١٩٦١ ، فاعلنت الحكومة ان ٩٢ بالمئة من « المشتركين » ابدوا موافقتهم على الدستور المؤقت المقترح ، وبذلك كانت اكثر حياء واقرب الى الحقيقة .

اما الترشيح لمحددت له مدة خمسة ايام تنتهي قبل موعد الانتخاب بعشرة ايام ، اي ان الترشيحات مقبولة حتى اليوم العشرين من تشرين الثاني ، ثم يقلل بسبب الترشيح وتجري الانتخابات ابتداء من ١٩٦١/١٢/١ . وكان اختصار كل هذه المدة موضع تساؤل . والغريب انها قررت ان بيانات وبرامج المرشحين يجب ان تقدم للمحافظ ، وهو يسمح بنشرها كاملة او بعد حذف ما يشاء منها . ولا يجوز للمرشح ان يطبع بيانه الا بالشكل الذي وافق عليه المحافظ . والاغرب من ذلك انه لم يحذف من اي بيان الا ما اتصل فيه بالجيش . وكانت جميع البيانات ، على ما اجزم ، تنص على ضرورة دعم الجيش وتقوية امكانياته . والامر الغريب الاخر ان الحكومة اصدرت تعليمات بانه لا يجوز للصحف ان تنشر من بيانات المرشحين الانتخابية الا سطورا وعواميد متعادلة حجما . وقد حدد لكل مرشح ستين سطرا في عامود واحد . وهذا ما دعاني

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

الى اسماع البرقاوي مدير المطبوعات كلمتين لم يرتج لهما ، حين رفض ان تنشر الصحف من بياني الانتخابي اكثر من هذا العدد من الاسطر ، مع انه كان يحتاج الى اضعاف اضعاف الحد المعين . وعذلت من جهني عن النشر في الصحف وعمدت الى طبع برنامجي في كراس وتوزيعه في جميع الاوساط . وقد لاقى هذا البيان اقبالا يفوق المأمول . واقبلت ونود غفيرة تؤيد ما جاء فيه وتطلب المزيد من النسخ . فواصلت الطبع والتوزيع حتى بلغ العدد المطبوع نحو خمسين الف نسخة .

وكان لهذا البيان وما احتوى من برنامج واقعي اطيب الصدى في النفوس ، اذ رأى الناس فيه تخطيطا عابا للدولة يجدر ان تتبعه وان تنفذه كل وزارة . وتحول الراي العام الذي خدعته الدعايات المحلية والاجنبية باظهاره بمظهر « المليونير الاحمر » وانهارت كل المؤامرات التي حبكها اخصامي السياسيون امام ما اوضحته من آراء ومخططات معتدلة وتقدمية ، لكنها تحمي رأس المال الفردي العامل في الحقل الخاص ولا تنزع منه منتوج جهده .

ولا يمكن اختصار ما جاء في البيان ، فهو بذاته مقتصر على اقل ما يمكن من الكلام المعبر عن النوايا والاهداف ، ومكثف الى الدرجة القصوى .

وقد زاد من مفعول البيان في الدعاية الانتخابية الجدول الذي وزع مع كراس البيان . وقد عدت في هذا الجدول الاعمال التي قمت بها في الحقل العام . من ذلك في النواحي الاقتصادية فمسم الوحدة الجمركية مع لبنان في ١٩٥٠ وهو ما سمي بـ « القطيعة » ، وانشاء معمل الشمينتو والزجاج القازي في دمشق ، ووضع اول قانون للعمل في البلاد العربية ، وتحرير النقد السوري من ارتباطه مع الفرنك الامرنسي ، وعقد الاتفاق الاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي . ومن ذلك في النواحي السياسية حماية مدينة دمشق يوم دخول الفيشيين والانكليز اليها في ١٩٤١ ، والاشترك في مؤتمر باندونغ ، وعقد صفقات الاسلحة مع الاتحاد السوفييتي ، واخيرا الوقوف بحذر وتحفظ تجاه الوحدة مع مصر ثم تأييد الانفصال عن مصر .

فراح الناس يسالون رجال السياسة الآخرين عن الاعمال التي قاموا بها ، بدورهم ، فجرب البعض منهم ان ينحوا منحاي . لكن بيانهم جاء بائخا وزاد من مناصري وكانوا من اقصى اليسار الى اقصى اليمين .

الجزء الثالث : سورية بعد الانسحاب

وقد استبقت الحوادث عندما ذكرت فيما سبق شيئا عن بياني الانتخابي ، في حين انه كان يجب ذكر الحوادث بحسب اسبقيتها . ولهذا اعود لاقول بان الناس ، عندما شاع نبا اعتزائي عدم خوض المعركة الانتخابية ، تدفقوا الى داري على اختلاف اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية واخذوا يلحون علي في عدم ترك الساحة قائلين بان ليس لي ان ارفض الثقة التي يريد الشعب منحها لمن يعتقدون ان فيه الكفاءة ، وان ليس لي ان ارفض الوكالة عنهم او الامتناع عن معالجة شؤون المواطنين اسوة بالطبيب الذي لا يحق له ان يفلق بابه في وجوه المرضى .

وجاعني من يطلب مني باسم بعض الضباط الاجتماع اليهم ليشنوني عن عزمي بالانسحاب ، فاعتذرت قائلا اني لا اريد ان اتصل بأحد من الضباط لانني اقول بابتعادهم عن الشؤون السياسية . ولعل بعضهم كان يرمي بذلك الى عدم بقاء احد من الزملاء السياسيين خارج المعركة الانتخابية حتى لا يفسر ذلك بعدم تأييد الوضع بعد نصم الوحدة .

والخلاصة ، فبعد الالاح الشديد علي في ضرورة تقديم ترشيحي قبل انتهاء المدة القانونية ، جمعت ابناء عمي وطرحت عليهم الموضوع . فاصروا بدورهم علي الاشتراك وعرضوا استعدادهم لبذل جهودهم في ما يلزم من الدعاية والنشر والتنظيم . ثم راحوا يشيرون في شعور التحمس بالنقمة على ما ظهر من تكتل بعض الفئات ووضعهم قائمة بمرشحين للنيابات حوت اسماء العسلي والكزبري وغيرهم من الشباب المنتسبين للحزب الوطني وغيره من الكتلات السياسية او الاقتصادية . وكان في مقدمة المتحمسين ضدي اصحاب الشركة الخبثية والاشخاص الذين ما زالوا يحفظون في قلوبهم الالم من التجمع السياسي الذي قام في ١٩٥٧ . فاجبت بان الحقد او غيره من الدوافع العاطفية يجب ان لا يسود الممارك الانتخابية . فان قبلت الاشتراك فيها ، فليس حقا على القائمة الموضوعية او نكابة بها ، ولا بتأثير الالم من عدم وضع اسمي فيها . ومن جهة ثانية ، فاني اقول دائما بتوحيد الصف وجمع الكلمة . وقد سمعت غداة الانفصال الى ذلك وحاولت ان اجمع بين العسلي والكزبري واكرم الحوراني وغيرهم ، لكنني لم انجح .

وعلى هذا قدمت ترشيحي الرسمي صباح السبت في ١٩٦١/١١/١٩ واتخذت داري بسوق ساروجه مركزا انتخابيا .

٩
خوض المعركة الانتخابية
ومداه في الراي العام

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

وفي ٢١ من الشهر نفسه استقال مأمون الكزبري ونحي نسييه حيدر الكزبري ، وهو الذي قام بحركة ٢٨ ايلول وهجم بقوات المشائر التابعة له على مقر المشير عامر واحتله . وعلى الاثر تالفت وزارة جديدة ممن لن يتقدموا الى خوض معركة الانتخابات ، وعلى راسهم عزت النص ، وهو ممن اساتذة الجامعة السورية وممن لم يسبق لهم الاشتغال في السياسة .

وشاع يومئذ بأن مأمون الكزبري اقصاه الجيش عن رئاسة الحكم لسبب لم نطلع عليه ، كما ان حيدر الكزبري اعتقل مدة من الزمن في المزة ثم افرج عنه وسرح من الجيش .

ولا ريب في ان مضاعفات عديدة ومختلفة سادت الموقف السياسي بعد ثورة ٢٨ ايلول . وقد تبدلت الاتجاهات مرارا ، حتى انه جاء يوم اعلنت فيه حكومة الكزبري عن مشروع وحدة عربية لم ندرک الدافع اليها ، هل هو تخدير اعصاب بعض الضباط الوجوديين ، ام فتح الباب امام وحدة مع الاردن . وسوف يكشف المستقبل هذا كله . فاننا لا نستطيع الادلاء بأي شيء لانني كنت بعيدا عن الحكم ، غير حائز ثقة وعطف الحكام والجيش لسبب اجهله ، وان كان لي ظنون ليس بقدرتي تسجيلها . فهي غير اكيدة ولا مدعومة بوثائق ثابتة .

واريد هنا ان اسجل قبل البدء بذكر انباء المعركة الانتخابية ان ما انفقته عليها اقتصر على كلفة طبع البرنامج الانتخابي وتوزيعه ، اي على ما يقرب من ستة آلاف ليرة سورية ، وكلفة حفلة غداء اقمته في مطعم الفردوس بدمر لوكلائي في المراكز الانتخابية تكريما لهم وشكرا على جهودهم المجانية ، وثمان الزاد الذي ارسل للوكلاء الذين بقوا ثلاثة ايام متوالية يحرسون الصناديق ويشرمون على عد الاصوات . ولم يتجاوز مجموع هذه النفقات كلها ثلاثة عشر الف ليرة سورية . ولم ينفق اي قرش غير هذا المبلغ في جميع ما كان له صلة بانتخابي .

وبدات الوفود تزورني في داري معلنة تأييدي ، وكانت تضم رجال الاقتصاد الذين قدروا مواقف السابقة في خدمة البلد وراق لهم ما ذكرته في برنامجي من تطوير البلاد صناعيا مع الحفاظ على النشاط الفردي في الحقل الخاص ، والغاء تأميم بعض المصانع جزئيا كما جرى على شركات عديدة ، منها الشمينتو والغزل وخلافهما . كما كانت هذه الوفود تضم الموظفين ايضا والشباب ورجال الاحياء والتقدميين الذين وجدوا في برنامجي حلا وسطا

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

للمعضلات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن قرارات التأميم . وكذلك كان يؤم داري وفود عديدة من العمال وهم يذكرون اني اول رجل سياسي اقدم منذ ١٩٤٤ على تبني سياسة عمالية تجلت في قانون العمل الذي قدمته لمجلس النواب ، فكان اول تشريع عمالي صدر عن حكومة عربية . وهذا يدل على ان التفكير في حقوق العمال والترفيه عنهم لم يكن محصورا بعبد الناصر . فقد قام قبله زعيم سوري وتناول هذا الامر وحدد ساعات العمل بثمانى ساعات يوميا بعد ان كان غير محدد ، وكفل للعمال من وسائل الترفيه والعناية ما كان خطوة جديدة في زمن لم تكن الاشتراكية اغنية يتغنى بها طالبو الزعامات العمالية . فنحن في سورية طورنا شؤوننا الاجتماعية قبل ان ياتي عبد الناصر الى الحكم بثمانى سنوات وقبل ان يصدر تشريعاته العمالية بسبعة عشر عاما ، اذ انها صدرت في ١٩٦١ ونحن اصدرنا قانون العمل في ١٩٤٤ وسرنا بتطويره وتحسينه . اما الاراضي فقد صدر قانون من مجلس النواب السوري في ١٩٥٧ بعدم جواز اخراج الفلاح من الارض التي يعمل فيها مستأجرا او عاملا سنويا (وهو القانون الذي سمي بقانون حماية الفلاح ومنع التهجير) . ومنذ ١٩٥١ قدم مشروع بتحديد الملكية الزراعية بعد ان نص دستور ١٩٥٠ على ذلك .

لكننا كنا نعمل بهدوء وسكون ، دون ضجيج وتهويل . ولم نسر في الطريق الذي سار عليه غيرنا من اثاره العمال والفلاحين وخذاعهم بالوعود وعدم تحقيق الازاء يسير من الاقوال . ولا تزال اجور العمال في سورية اعلى منها في اية دولة عربية ، عدا لبنان . اما اشراك العمال في ادارة المعامل ، فلم تكن من المتحمسين له . ذلك لاننا لا نجد فيه فائدة تفكر ، حتى ان الدول الاشتراكية الغربية التي شرعت باشراك العمال في عضوية مجالس الادارة قصرت ذلك على ما يتصل برواتب العمال وبأحوالهم دون التدخل في ادارة شؤون العمل او الشركة ، كالبيع والشراء وما شابههما . اما الفلاحون ، فكانوا يتفاوضون لقاء عملهم ثلاثة ارباع المحصول رغم ان الارض في غير حوزتهم . اما الآن فلا يزال الفلاحون يعملون كالسابق ويدفعون للدولة ٢٠٪ من المحصول ، مع انهم ملكوا الارض ظاهرا .

ولنعد الآن الى متابعة حوادث المعركة الانتخابية . فقد جاعني عدد كبير من المرشحين يطمنون رغبتهم في الاشتراك بالقائمة التي سألهمها . وكان عدد المرشحين لمقاعد دمشق السبعة عشرة مائة

وسبعين مرشحا ونيف ، واكثرهم جدد في الميدان ، لا يعرفهم الناس ولا سبق لهم العمل في الحقل العام .

على انني بعد التفكير وجدت ان اقدمي على تأليف قائمة لن يغير النتائج ، واني وان كانت لي منزلة في قلوب الدمشقيين ، فليست قادرا على فرض ارادتي من اجل غيري ، لا سيما ان الدمشقيين ميالون الى الحفاظ على حريتهم في اختيار نوابهم . فهم ينتقون من كل قائمة من يعتمدون عليه ، وقليل منهم من يلقي في صندوق الانتخاب القائمة الواحدة بدون تبديل في الاسماء . وكان المرشحون يأتون الي على راس جمهورهم فيخطبون ويدعون لانتخابي ويحيون اسمي ، وبالطبع لا ينسبون انفسهم ، وشرح خطتهم ، وذلك وسط هتاف الجماهير . وكنت ارد على خطبهم بالشكر على زيارتهم والثناء عليهم وتعداد ما اعرفه من مؤهلاتهم . ومع اني لم اضع قائمة ، رغم الالحاح الشديد ، فاني ساندت فعلا بعض المرشحين ، لكن النجاح لم يكتب لهم مع الاسف .

وكان احد ابناء عمي وصديق لي يزوران الاحياء ووجهائها ويردون الزيارة لهم باسمي ، اذ اني كنت ، على حسب القاعدة التي سرت عليها في الانتخابات الثلاثة التي جرت في دمشق في اعوام ١٩٤٣ و ١٩٥٤ و ١٩٦١ ، لم اقم باية زيارة لحي او لاحد ، ولم اشترك في اي مهرجان انتخابي بل اقتصر على استقبال الوفود والامراء في داري ، من الصباح حتى ما بعد نصف الليل ، منتقلا من بهو الى بهو يعج بالزوار والقي امام كل وفد قادم ما يناسب المقام من الكلام ، حتى بح صوتي واضطرت الى الاستعانة بمكبر للصوت . وجدير بي ان اذكر الجهود المثمرة التي بذلها اولاد عمي واصدقاؤهم الشباب الذين اخذوا على عاتقهم تحضير الجداول اللازمة واختيار الوكلاء على الصناديق من بين العدد الوفير من الشبان الذين كانوا يتبرعون بالعمل في توزيع البرنامج الانتخابي والسهر على الصناديق واحصاء الاصوات . وكان لي وكلاء في كل مركز انتخابي ، وقد تجاوز عددها الالف . فمنهم من وقف على الصندوق الانتخابي ، ومنهم من احصى الاصوات لي ولغيري من بعض المرشحين ، ومنهم من راقب قراءة قوائم الانتخاب ، ومنهم من وقف في الباب ، هذا عدا من كان يتجول على المراكز ومن كان يأتي لنا بالاخبار وبعده الاصوات المفرزة ، وبكيفية توزيعها على المرشحين . وقد بلغ عدد هؤلاء الشبان الذين تبرعوا للعمل الفا ومئتي شاب وشابة ، جزاهم الله خير جزاء ، وكتب لهم النجاح

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

والتوقيع في مستقبل أيامهم .
واستمرت عملية فتح الصناديق وتعداد الاصوات يومين وثلاث ليال ، منها اليوم الاول في مراكز الانتخاب ، حيث فتحت الصناديق وافرزت الاصوات وارسلت الى امانة العاصمة . وهناك كانت الاسماء تتلى وتسجل في محضر خاص .
وكانت الجداول المعلنة في كل مركز تأتينا تباعا فنقرأنها بالاحصاءات التي كان يسجلها وكلائي . وقد كنا نراها منطبقة بعضها على بعض ، سواء لي او لبعض المرشحين البارزين ، كما مون الكرييري وصبري العسلي وعصام العطار .

وقد ادعى صلاح البيطار وغيره من الذين اخفقت ان شة تزويرا وقع في امانة العاصمة ، حيث كانت — على حد زعمهم — تتلى محاضر المراكز بتضخيم عدد الاصوات التي نالها بعض المرشحين . وعلى هذه الصورة ارتفعت الاصوات التي ذكر ان نالها كل من سميد الغزي ومحمد عابدين ورشيد الدقر وعدنان القوتلي ومؤاد العادل وعوض بركات ، وبذلك ضمنوا نجاحهم . ولولا هذه العملية لكان الفوز لمن يليهم بعدد الاصوات وهم على التوالي :
نصوح الايوبي ونال ١١٧٢٤ صوتا ، ثم صلاح الدين البيطار ونال ١١٢٨١ ، ثم ابو الفرج الخطب ونال ١١٢٧٥ ، ثم رياض الميداني ونال ١٠٨٩٤ ، ثم مؤاد دهيان ونال ١٠٥٩٠ ، ثم علي بوظو ونال ٩٩٩٥ صوتا . وكان اقل الفائزين اصواتا بشير رمضان اذ نال ١٣١٤٩ .

دموي البيطار وغيره
وملاحظي علما

هذا ما ادعاه المعترضون على صحة الانتخاب . وليس عندي من أدلة دامغة تدحض هذا الادعاء او تثبته . ولو كان الاستطاح او الانجاح مقصودا لاصابني رشاشه اولا ، وذلك لعدم ارتياح القيادة العسكرية الى فوزي في الانتخابات ، ولرغبتهم في اقصائي عن الحكم ، بدليل ما سبق وما لحق من براهين واضحة على موقفهم العدائي مني .

واجد من الفائدة ان اذكر بعض الملاحظات على توزيع الاصوات في المراكز ، ونصيب الفائزين المجلين ، وما ناله البيطار وبوظو .

كانت الاصوات التي ربحها الناجحون على الوجه التالي :

١١	خالد العظم	٢٢٢٧٩	وهو مستقل من الاحزاب
١٢	مأمون كزبري	٢١٨٢٥	ميد القائمة
١٣	عصام العطار	٢٨٢٥٧	ميد الاخوان المسلمين

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

٢٣٢٦٨	من القائمة ويدعي انه كان مدعوما من الجيش .	٤ محمد علبدين
٢٠٨١٠	من القائمة وعبيد الحزب الوطني	٥ صبري المصري
١٩٦١٥	شيخ من حي الميدان ومن القائمة	٦ حسين خطاب
١٩١١٦	مستقل	٧ سميد الفزي
١٨٥٩٤	من القائمة - مناوئ للاشتراكيين	٨ رشاد صبري
١٦١٩٠	من القائمة - مدعوم	٩ مؤاد المعاني
١٥١٠٧	من القائمة - نقيب المحامين - مدعوم	١٠ عدنان قوطي
١٤٤٧٨	من القائمة ومن جماعة يوصل المصري سابقا ثم انتسب للحزب الوطني ومدعوم من قبل الجيش	١١ رشيد الدقر
١٤٤٦٣	من الاخوان المسلمين ونقيب المعلمين	١٢ عمر عودة الخطيب
١٣٩٤٦	من الاخوان المسلمين	١٣ زهير شاويش
١٣١٤٩	من التجار ومن القائمة	١٤ بشير رمضان

واما غير المسلمين ، فقد نجح منهم :

٢٩٦٨٨	روم ارثوذكس من القائمة ومدعوم	١٥ عوض بركات
١٩٠٩٢	بروتستانت من القائمة	١٦ سهيل الخوري
١٦٩٠٢	روم كاثوليك من القائمة	١٧ حسنين مضاوي

ونال مرشحي جورج شلهوب ١٣٦١٤ غلم ينجح .

اما ملاحظاتي على ذلك ، فيمكن تلخيصها بما يأتي :

١ . نجح من افراد القائمة التي اشتركت فيها الاحزاب كلها (عدا الاحزاب اليسارية) والجمعيات الاسلامية والهيئات الدينية المسيحية والشركة الخماسية وكثير من اصحاب الفعاليات الاقتصادية ، عدد لا يتجاوز ١٢ مرشحا . على ان ما لا يمكن انكاره هو ان القائمة انفرط عقدها في اواخر ايام المعركة الانتخابية وصار كل مرشح منها يسمى لنفسه ويعقد محادثات انتخابية محلية لضمان نجاحه .

٢ . عمل الاخوان المسلمون لانجاح مرشحيهم الثلاثة . وعمد ناخبوهم الى الاقتصر على تسجيل اسماء هؤلاء الثلاثة فقط في اوراق الانتخاب . وهذه خطة لو لم يعتمدوا عليها لما نجح منهم سوى عصام المعطار ، لان الآخرين حصلا على اقل عدد من الاصوات .

٣ . ولقاء هذه الخطة عمد الناخبون المسيحيون الى عدم

الجزء الثالث : موزية بعد الاتصال

انتخاب مرشحي الاخوان المسلمين ، وهكذا لم ينل اكثر مرشحيهم اصواتا ازود من ٢٧٣ صوتا من ٣٩٩٥ ناخبا اشتركوا في الانتخاب ، اي ما يعادل ٦٪ . هذا مع العلم بان في تلك الاحياء عددا من الناخبين المسلمين ، ربما كانوا هم اصحاب تلك الاصوات التي نالها عصام العطار في تلك الاحياء .

٤ . اذا صنفنا الاصوات التي نالها المجلدون في الانتخاب مع اصوات صلاح البيطار ، حسب توزيعها على الاحياء نجد النتيجة التالية :

الحي	عدد الناخبين	خالد العظم	مامون كريري	عصام عطار	صبري عسلي	صلاح بيطار
مهاجرين	١١٨٠	٦٠٣	٦٢٠	٦١٨	٤٦٨	١٦٦
صالحية	٤٠٨٥	٢٢٦٠	٢١٧٧	٢٠٢٥	١٢٣٩	٧٢٠
ركن الدين	٢٤٤٠	١٥٨٣	٧٢٣	٩٦٠	٤٢٢	١٦٢
ابو جرش	٢٨١٨	١٥٢٤	١٤٣١	١٤٧١	١٠٢٨	٥٣١
قرية القابون	٧٢١	٢٢٢	٢٤٢	٢٩١	٢٩٨	٢٠٥
قرية بزة	٧١٤	٢٢٠	٢١٥	٤٣٥	٢٩٣	١٢٧
سوق سلووجه	٤٨٧٤	٢٤٧٥	٢٥٨٥	٢٧٠٠	١٥٧٧	٨٦٨
عساره	٤٢٢٧	٢٨٣٠	٢٥٨٦	٢٦١٢	١٤٨٣	٧٥٥
قسيمة	٤٢٠٨	٢٦٥٧	٢٤٥٩	١٨٩٠	١٢١٧	٧٤٢
قسيمة (مسبحيون)	٢٤٦٤	١٨٥٩	٢٧٩٦	٢٠٨	١٥٢١	٥٥٠
شمالفور	٣١٣٥	٢٢٩٦	٢٨٥١	٢١٢٢	١٧١٦	٧١٦
البيسود	٤٢٠٥	١٩٠	٢٨١	٩٤	٢٣٥	٣٤
الارمن	٥٣٠	٢٢٤	٤٣٤	٦٨	٢٩٣	٦٠
لغات ولب سريجه	٥٩٨٦	٢٦٣٠	٢٤٢٧	٢٩٨٨	٢٢٨٠	٨٥٠
الميسان	١٠٨٥٨	٥٧٨٥	٥٣٢٤	٥٠٩٨	٤٢٩١	٢٨٧٢
قرية المسرة	٩٧١	٤٩٠	٤٤٣	٥٠٨	١١٦	١٣٢
قرية مبروكيان	٤٢٤	١٦٨	١٥٥	٧٩	١٧٩	٢٠٨
قرية كفر سوسه	٩٧٧	٤٤٦	٣٢٣	٢٥٤	٢٨٢	٢١٠
قرية القسدم	٦٢٥	١٨٩	١٦٤	١٤١	١١٩	١٦٧
الموظفون الاغراب	٨٦٠	٤٤٦	٢٨٥	٢٥٤	١٥٣	٩٧
النسيدات	٢٧٤٠	١٣٩٢	١٦٠٧	١١١٦	٨٢٥	٦٠٠
والموظفات الاغراب						

المجموع العام ٥٩٤٠٢ ٢٢٢٧٩ ٢١٨٢٥ ٢٨٢٥٧ ٢٠٨١٠ ١١٣٨١

النسبة المئوية ٥٦٣ ٥٣٩ ٤٨ ٢٥٣ ١٨٠

وبلغ عدد من يحق لهم الانتخاب ١٣٨٣٣٨ ناخبا اشترك منهم

بلاقتراع ما يعادل ٤٣٪

٥- كنت انا ومأمون الكزبري الوحيدين اللذين حازا اكثر من نصف اصوات الناخبين في مدينة دمشق وضواحيها .
٦- كنت اكثر المرشحين اصواتا في جميع سورية . وجاء بعدي السيد معروف الدواليبي الذي نال في حلب اثنين وثلاثين الف صوت واما في انتخابات ١٩٥٤ فقد حزت نحو ٢٣ الف صوت من اصل نحو ٤٢ الف صوت اي ما يعادل ٥٥٪ .
وكنت الثاني بعد رشدي الكيخيا الذي نال اكثر الاصوات في اي مركز في سورية .

وما اعلنت النتائج حتى هرعت الوفود الى داري للتهنئة واقامة المهرجانات وكلهم ينادون : « للرئاسة خالد بك . والزعامة خالد بك ! » تماما كما حصل اثر انتخابات ١٩٥٤ .

وبدأت الاتصالات بسي لترشيح نفسي لرئاسة الجمهورية . وظهر في الميدان ثلاثة مرشحين : ناظم القدسي ومأمون الكزبري وانا . اما صبري العسلي ، فاعلن تأييده اي ولم يدخل المعركة . وجاءني الكزبري وحاول ان يستجريني الى دعمه لرئاسة الجمهورية ، على ان تكون لي رئاسة الوزارة . فلما لم يجد لدي استجابة ، اجتمع الى القدسي واتفقا على ان تعطى الرئاسة الاولى للقدسي ورئاسة مجلس النواب للكزبري . ويبدو ان الدواليبي هو الذي عمل لهذا الائتلاف ووعد برئاسة الوزارة .

وايدني وشجعني على الاستمرار في معركة الرئاسة جميع النواب اليساريين والتقدميين وبعض نواب المدن والاقضية وفريق من نواب الجزيرة والارياض . وكانت الاحصاءات التي وصلنا اليها تبين ان عددا من النواب يتراوح بين ٦٥ و ٩٠ نائبا يمكن الاعتماد على اصواتهم لاجلي ، هذا اذا صدقت الاحصاءات وصدق من وعد باعطاء صوته . وكانت لي تجربة ١٩٥٥ كدرس لمعرفة الحلاق الناس وشدة تمسكهم بوعودهم وحتى بايمانهم . فلم يكن يدور بخدي النجاح المضمون ، لكنني كنت لا اريد عدم استجابة اصدقائي من النواب ، بل كنت اتحرى شكلا مناسبا اتخلص به من هذا الزحام . وقبل ان يجتمع المجلس كان لا بد من التفاهم على انتخاب

رئيس له . وجاءني السيد اكرم حوراني وعرض علي ان نتفق مع السيد جلال السيد على ان يساندنا هو وجماعته في انتخابات الرئاسة الاولى . فماجبتة بان ليس لسي اعتراض على ذلك ، وان

اليساريون والتقدميون
يؤيدونني في معركة
الرئاسة

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

جلال السيد من خيرة الناس . ثم جاعني هو وبعض النواب وانفتقنا على الخطبة . وكان يبدو كأنه ضامن النتيجة الطيبة له ولي .

واجتمع المجلس وبوشر بانتخاب الرئيس . واختلط الحابل بالنابل ، ودخل القاعة جمهور من غير النواب لدعم ترشيح الكزبري ومراقبة تصويت النواب له . واعترض بعض النواب ، فأخرج الجمهور من القاعة وبوشر باحصاء الاصوات . وكانت مفاجأة لقا لم ننتظرها ، وهي ان مرشحنا جلال السيد لم يزل سوى ٤٧ صوتا ، بينما حصل الكزبري على ١١٤ صوتا . ورغم ان العديدين من النواب الذين اقترحوا لمصلحة الكزبري كانوا من جماعتنا الذين يكرهون الاشتراكيين ويمتدحون ان جلال السيد منهم ، وانهم لن يتأخروا عن انتخابي ، الا انني شعرت ان الامور مبيتة على وجه مدروس ، وان العدة اتخذت لانجاح القدسي كيفما كان الحال . وقد زاد ذلك في عزوفي عن ترشيح نفسي ، بعد ان تأكدت لي التدخلات التي حصلت لمصالح الكزبري ، والتي ايقنت انها ستعمل ايضا لصالح القدسي .

وفي اليوم التالي نشرت جريدة الوحدة التي كانت الحكومة تشرف عليها وتوجه سياستها ، باعتبارها صاحبها ، مقالا وصورا للقدسي وراحت تكيل له المديح . فما كان مني الا ان ارسلت برقية الى رئيس الحكومة مع نسخة الى القائد العام وجهت نظرها فيها الى ان الحكومة تخرج عن دورها الحيادي في معركة الرئاسة . وكان لهذه البرقية وقع سيء في نفس اللواء زهر الدين قائد الجيش ، فتأكد لي من جديد عزم القيادة العسكرية على اقصائي عن اي مركز سياسي في الدولة ، كما بدأت اشك في ان مؤامرة واسعة هي قيد التنفيذ في بلادنا . وقد تحققت في المستقبل ان جميع ما كان يجري وما جرى فيها بعد كان مهينا من قبل الامريكيين الذين يعطلون على القدسي لسماعه اقوالهم وسيره على خططهم ، والذين لا يزالون تحت تأثير استنتاجاتهم المغرضة ، وهي ان موقفني في ١٩٥٥ و ١٩٥٧ كان ضدهم لاجل تمكين النفوذ الشيوعي في البلاد السورية .

الجيش والامريكيون
يمون ترشيح القدسي

وكان حدد اليوم الرابع عشر من كانون الاول موعدا لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية . وفي اليوم السابق كثرت الاجتماعات والمفاوضات ، وكان آخرها اجتماعا عقد في مجلس النواب بصورة خاصة عرضت فيه الاسماء . وشعر اصدقائي بان احتمال النجاح

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

ازداد ابتعادا وبان جلال السيد نفسه غاب عن الانظار ، ولعله انضم الى الصف الآخر . وقد حاول احمد عبد الكريم ان يعرف مدى تضامن الصف المقابل ، فاقترح عليهم اسماء شكري القوتلي ورشدي الكرخيا وسعيد الفزي . لكنهم استبعدوا كل هذه الشخصيات وظهر تماسكهم وتضامنهم لصالح القدسي .

وجاءني ليلا اكرم الحوراني و خليل الكلاس يرويان لي ما حصل في الاجتماع . فسألتهم : « ما العمل ؟ » فاجابوا : « سيأتي الان لزيارتك وقد منهم مؤلف من الكبري والدواليبي وعلاء الدين الجابري وعبد الرحمن الهندي وبكري القباني ونعوم السيوفي ، يطلبون منك الانسحاب من الساحة والاشتراك في انتخاب القدسي ، وذلك لاطهار وحدة الصف وللحفاظ على سلامة العهد من الانشقاق في بدء تكونه .

فعدت اسأل اكرم الحوراني عما يراه ، فلوى يديه ورأسه ولم يجر جوابا . فقلت : « مهمت . » وبدأت اتحدث اليهما قائلا : « سرت معكم مرارا . . . وتركت صف اصدقائي واقربيائي وحالفتكم لان لي آراء في سياسة الدولة تتماشى مع ما تعلنوه من المبادئ . وكنت في اكثر الاحيان لا تكملون معي الطريق ، فتخذلونني كما جرى لي بحكم في ١٩٥٠ و ١٩٥٢ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨ . » وفيما نحن في الحديث ، واذا بالوفد يصل فاستقبله بكل بشاشة وترحيب . وجلسنا حول مائدة الطعام وبدأ الدواليبي الحديث ، فآخذ يحوم ويدور حول الموضوع ، مما اجبرني على ان اقول له ان لا حاجة الى التطويل ، فليصل الى الغرض الذي جاؤوا من اجله . فقال ان البلاد في بدء تكوينها بعد فصح الوحدة ، وهي تحتاج الى وحدة الصف وجمع الكلمة . ولذلك جاؤوا يرجون مني التضحية في سبيل الاهداف القومية العليا التي ذكرها .

فاجبته بان التضحية هي في قبول حمل عبء الرئاسة في هذه الظروف الدقيقة . لكن الدواليبي لم يفهم انني قصدت ان الذي سيحمل اعباء المستقبل والمسؤوليات الجسام في العهد القادم هو الذي سيضحي براحته وهناعته في هذا السبيل وسيعرض نفسه لآخطار كبيرة اذا تردت الامور ولم ينجح في تسيرها في الطريق المستقيم . اما الذي سيقتى بعيدا عن هذه المسؤوليات ، فلا يعتبر ابتعاده تضحية منه ، بل راحة له وتجنباً للمسؤوليات . وعندما ادرك الدواليبي فيما بعد ما قصصدت ، انفرجت كآبته وتفتحت للابتناساة المريضة شفتاه .

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

ثم قلت للزائرين اني ادرك تمام الادراك مفحة انقسام المجلس منذ البداية الى جبهتين سياسيتين ، واني منذ الانتفاضة وانا انادي بوحدة الصف في معالجة الامور الكبيرة والصغيرة . وقلت لهم اني ارجب في انتهاز هذه الفرصة لادلل على صحة عزمي على الا اكون سبب تفرق الكلمة وعلى ان عملي يتوافق مع كلامي . فاذا كانوا قانعين بان اكريسة النواب تريد انتخاب الاخ ناظم ، واذا كانوا متاكدين من صحة عزمه على حمل المسؤولية والاعباء ، فاني انتخبه معكم واعلن ترشيحي له في مطلع الجلسة .

وكنت اتكلم والابتسامة لا تفارق شفري والبساطة في التعبير تلازم اقوالي ، فمجب الحاضرون كيف انني اصارحهم القول مزدريا بغوزي باكبر مقام في الدولة ، كائنني انتازل عن غرض تافه . وهكذا كان ولا يزال شأن رجالنا السياسيين ، فهم ينظرون الى الكراسي كأنها عروش الآلهة . واذا لم يفز شخص ما بها ، فعلى الاقل يساوم عليها او يظهر امتعاضه من خذلانه في اقتناصها .

وهكذا يجب تفسير سر الانقلابات العسكرية والمؤامرات الحزبية التي تنتهي بتبديل اصحاب الكراسي ، فيأتي للجلوس عليها من يعتقد ان الوصول اليها هو بمقام سدرة المنتهى !

وراح الزوار الاكارم يتطلعون الي بشيء من العجب ويتبارون في تعداد مزاياي الكبيرة وفي مقدمتها التضحية بالمناصب — كأنهم لم يقدروا على فهم نظريتي — والرغبة الصادقة في توحيد الكلمة ، فضلا عن ما اتميز به من خصال كرجل دولة . واني اذ اسرد هذا المديح ، فليس تصدي ان اتباهى به ، بل لاسجل ما جرى الناس عليه عندنا من مدح من يقضي اربك وذم من يعارضك ولا ينزل عند طلبك .

وخشي الزوار ان يكون موثقي منهم مناورة لتخدير اعصابهم واللعب عليهم بتقدير مخطط خلال الليل امامهم به في الجلسة ، فاشاروا الى اماكن اذاعة شيء عن تنازلي الى مخبري الجرائد لينتشر الخبر ويعم في الليل ، اذ كانت النوادي لا تزال غاصقة بالنواب ، ثم في الصباح على صفحات الجرائد . فطبيت خاطرهم وهتفت لوكالات الانباء مؤكدا الخبر الذي كانوا اشاعوه سلفا قبل المجيء الي ، وذلك بقصد الايهام وبلبلة صفي او استباق الحوادث . وانصرف الزوار وآويت الى فراشي مستريح البال ، لان جملا ثقبلا انزلته من كلي .

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

وفي الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي جاءني السيدان ناظم القدسي ومعروف الدواليبي وشكراني على التضيحية التي قمت بها ، وكالا لي المديح والشكر . فاستقبلتهما وودعتهما بكل ائناس وترحيب .

ثم ذهبت الى الندوة النيابية ، وكانت الجلسة قد عقدت . فجلست في احد المقاعد الخالية . وحينما اعلن الرئيس البدء بعملية انتخاب رئيس الجمهورية ، طلبت الكلام وتلوت التصريح الآتي :
« كان معروفا لديكم ان هنالك مرشحين لرئاسة الجمهورية ، هما الاخ ناظم القدسي وانا . وقد زارني الليلة الماضية لفيف من الزملاء النواب ، فبحثنا امر هذا الانتخاب واتفقنا على ضرورة توحيد الكلمة فيه . وقد لست لدى الاخ ناظم القدسي اقداما على تحمل مسؤولية الرئاسة ، فقررت ان افسح المجال امامه ، راجيا للبلاد التقدم والازدهار في ظل الحريات والاخاء وللزميل القدسي النجاح والتوفيق في مهمته والسلام . »

وقوبلت هذه الكلمة بالتصفيق من جميع النواب . فاجابني رئيس مجلس النواب بانه يعتقد انه يعبر عن رأي المجلس حين يسجل الشكر لدولة السيد خالد العظم على هذا الموقف النبيل ، في سبيل جمع الصف وتوحيد الكلمة بالنسبة لانتخاب الرئاسة الاولى .

وقد صفق النواب كذلك لاقوال رئيس المجلس . ثم طيف بصندوقتي الاقتراع وغرزت الاوراق التي احتوتها . واعلن الرئيس ان ناظم القدسي نال ١٥٣ صوتا ، وان هنالك ٩ ورقات باطلية و ٧ ورقات بيضاء وورقتين باسم دهام الهادي وورقة باسم مهد الدندل .

وهكذا اصبح الدكتور ناظم القدسي رئيسا للجمهورية العربية السورية ، وبذلك فتح عهد دستوري نيابي دام حتى ٢٨ آذار ١٩٦٢ ، حين اعتقل ناظم القدسي ورئيس الوزراء والوزراء وبعض النواب وغيرهم . ثم عاد القدسي الى مقام الرئاسة في ١٢ نيسان ١٩٦٢ والف وزارة الدكتور بشير العظم غير الدستورية . ثم اعيد الدستور بعد تعديله والفت وزارتي في ١٧ ايلول ١٩٦٢ . وظللت في الحكم حتى ٨ آذار ١٩٦٢ .

رفعت الجلسة نصف ساعة ، ريثما ذهبت هيئة مكتب المجلس الى فندق الشرق لابلاغ القدسي انتخابه ولرافقته الى المجلس .

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

وحين دخل الرئيس القاعة في الساعة ١١،٣٠ ، اعتلى المنبر وأدى اليمين الدستورية الآتية : اقسم بالله العلي العظيم ان احترم دستور البلاد . الخ . ذلك القسم الذي لم يراعه حينما قبل العودة الى سدة الرئاسة بعد ان حل مجلس النواب من قبل الجيش ، فالف وزيراً غير شرعية وبدأت تسن القوانين بهراسيم تشريعية غير دستورية . وهكذا اثبت القدسي تمسكه بالكرسي اكثر من تمسكه بالدستور .

ثم اخرج القدسي من جيبه اوراقا تلاها علينا . وفيها بدأ يشكر النواب على الثقة التي اولوها اياه . ولم ينس ان يذكر تنازلي له ، فقال : « ولن انسى ان اسجل هنا جزيل الشكر والتقدير ان كان السبب في هذا الاجماع » ، دون ان يصرح باسمي علانية . ثم تابع كلامه مشيراً الى التكلفة المبريرة التي اصابنا تجربتنا المصرية (ويقصد الوحدة مع مصر) ، ثم الى جهاد رجال الثورة الابطال ، ثم الى قضايانا فلسطين والجزائر . واخيراً قال : « ان علاقتنا مع شقيقائنا العربيات يجب ان تقوم على اسس قومية نمد اليها الاكف مفتوحة والصدور مشروحة لا تعرف غير تعاطف الاهل وود ذوي القربى . » ولا ريب في ان القارئ يلاحظ الغموض السائد في هذه الجلسة .

خطاب القدسي
بعد انتخابه

ثم جاء على ذكر النظام الديموقراطي البرلماني واشاد به وأشار الى ضرورة تحديد المعالم بين مختلف السلطات عند وضع الدستور الجديد . وهو بذلك يقصد ، ولا شك ، الاتجاه الى نظام رئاسي تعشقه القدسي منذ زمن ووجد نفسه الان احوج ما يكون الى الحصول على صلاحيات واسعة تمكنه من ادارة شؤون البلاد وهو رئيس للسلطة التنفيذية ، في حين ان الدستور القائم يبعده عن غرضه هذا .

واوضح آراءه الاجتماعية ، فقال ان الوطن السعيد حقاً لا تقاس سمادته الا بسمادة الاكثريّة العظمى من ابنائه ، ولا يقاس التقدم والسمادة برخاء الفئة القليلة من المواطنين الذين تضعهم امكانياتهم في واجهة المجتمع الظاهرة (تصفيق شديد) . لكن القدسي فاته او انه تقصد ان لا يذكر الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه النظرية .

وبعد الانتهاء من انتخاب رئيس الجمهورية ، باشر المشار اليه بالبحث مع النواب بشأن اختيار رئيس للوزارة وكيفية تأليفها . وهنا

ظهرت الأمور الآتية :

كان نواب حلب متفقيين فيما بينهم جميعا — أي ليون زمريا عن جماعة الحزب الوطني ، ومعروف الدواليبي عن جماعة حزب الشعب ، على أن ينتخبوا القدسي رئيسا للجمهورية وأن تترك رئاسة الوزارة إلى ليون زمريا . وكانت هذه أول لعبة هياها حزب الشعب لايصال القدسي إلى الرئاسة الأولى . لكنه ، بعد أن وصل إلى غرضه ، أبى تنفيذ الشق المختص بليون زمريا ، وراح يثير علاء الدين الجابري وجماعة الحزب الوطني لترشيح صبري المسلي لرئاسة الوزارة . ماختلف هذا الأخير مع ليون زمريا وانشقت كلمة جماعة الحزب الوطني .

ولعب الدواليبي لعبته ، فبعث جماعة الإخوان المسلمين في دمشق مع الشيخ مكي الكتاني ولقيف من المتعممين ليجتمعوا إلى رئيس الجمهورية طالبين استدعاء الدواليبي وتكليفه بتأليف الوزارة . ففعل الرئيس ذلك متظاهرا بتلبية رجاء المشايخ وأصرارهم ، بينما الحقيقة هي أنه كان ينفذ الخطة التي أعدت قبل الانتخابات .

وجاءني الأستاذ الدواليبي ليلا وأعلمني بأن الرئيس كلفه بتأليف الوزارة . ثم طلب مني بالحاح أن أقبل الاشتراك فيها بصفة نائب رئيس . وقال أنه سيطلب إلى الحوراني أن يتعاون معه على النحو ذاته . فشكرته واعتذرت ، رغم الحاجة الشديدة . لكنني لم أثنه عن عزمه على تولي العمل . إلا أنه لم يستطع الاجتماع إلى الحوراني في تلك الليلة .

وقبل الظهر ذهبت إلى ندوة المجلس ، فوجدت النواب مجتمعين حلقات حلقات . وجاءني عوض بركات مع رشيد الدقر ومحمد عابدين ساخطين على الدواليبي لأنه لم يقبل بهم وزراء . ولهمنا فيما بعد أن هؤلاء النواب الثلاثة ، ومعهم نؤاد المعادل وعدنان القوتلي ، دعمهم الجيش واشترط لقبول اسناد الرئاسة إلى الدواليبي أن يضم أربعة منهم إلى الوزارة على الأقل . وصارحوني بأنهم مستعدون للانضمام إلي ، فشكرتهم وقلت لهم : « ما دام الجيش سيدعمكم ، فلا تخشوا بأسا ! »

ومضت الأيام وتعمرت ولادة الوزارة ، حتى تم الاتفاق بين الدواليبي وكتلة الشباب التي ذكرت اسماءهم . وبارك النحلاوي هذا الاتفاق ، وهو الذي كان يسيطر فعلا على مقدرات الجيش ويفرض

ارادته على الجميع .

واصبح الحكم في يد الوزارة المؤلفة على هذا الوجه :

معروف الدواليبي ، رئيسا ووزيرا للخارجية (من حلب — شعبي) ،
وجلال السيد ، نائبا للرئيس ووزيرا للزراعة (من دير الزور :
شعبي بعثي) ، ورشاد برمدا ، وزيرا للتربية والتعليم (من حلب
شعبي) ، وعدنان القوتلي ، وزيرا للاقتصاد (من الشام مدعوم) ،
ورشيد الدقر ، وزيرا للمالية (من الشام مدعوم) ، ومحمد عابدين ،
وزيرا للعمل (من الشام مدعوم) ، وفؤاد العادل ، وزيرا للاعلام
والارشاد (من الشام مدعوم) ، وعبد الرحمن هندي ، وزيرا
للصناعة (من دير الزور — شيشكلي) ، ومصطفى الزرقا ، وزيرا
للعادلة والاوقاف (من حلب — من العلماء) ، واحمد قنبر ، وزيرا
للدخالية (من حلب — شعبي) ، وبكري قباني ، وزيرا للإصلاح
الزراعي (من الحزب الوطني) ، ومحمد الشواف ، وزيرا للاشغال
العامة (من اللاذقية — شعبي) ، وسهيل الخوري ، وزيرا للشؤون
البلدية والقروية (من دمشق — حزب وطني) ، ومحمود المعظم ،
وزيرا للصحة (من دمشق — مستقل) ، واحمد علي كامل ، وزيرا
للمواصلات (من محافظة اللاذقية — مستقل) ، ونعوم السيوفي ،
وزيرا للتخطيط (من حلب — مستقل) .

الدواليبي يؤلف حكومة
غير قومية

وكان المطلوب ان تؤلف حكومة قومية تشترك فيها عناصر
تقدمية ، فيظهر اتحاد الكلمة وجمع الصف ، وهو ما كان يعلن
الدواليبي والقدسسي تمسكهما به في اثناء معركة الرئاسة . لكنهما
عندما فازا ببغيتهما ، وكسب احدهما رئاسة الجمهورية والثاني
رئاسة الوزارة ، لم تمد رغبتهما في جمع الصفوف متجلية الا على
رؤوس شفاهما . فيعرضان الوزارات علي وعلى اكرم الحوراني
وصبري العسلي ، عالين باننا لا نقبل بان يرأسنا الدواليبي .

وهكذا خلست الوزارة الجديدة من يمثل الاخوان المسلمين
، عدا الاستاذ الزرقا الذي لم يكن منتسبا للاخوان المسلمين ، ومن
يمثل الكتل التقدمية كاكرم الحوراني والنفوري او احمد عبد الكريم ،
ولم اشترك فيها انا او احد من النواب الذين يلتزمون جانبي ، بل
اقتصرت على ممثلي حزب الشعب ، والفريق الحلبي من الحزب
الوطني وبعض المستقلين القريبين من حزب الشعب ومن العناصر
التي يدعمها الجيش .

وبعد ان تلى المرسوم بتعيين الوزارة وبحث في تحديد اليوم

الذي ستتلو فيه بيانها في المجلس ، طلبت من الدواليبي ان يبادر الى الغاء حالة الطوارئ واطلاق الحريات العامة كهدية على الاعياد وكمبربون على حساب بيانه المنتظر . فوعد الرئيس الجديد وعدا غامضا بالنظر في هذه الامور التي هي في مقدمة اهدافه .

ولم تتلق الاوساط العامة تاليف الوزارة بارتياح ، لانها كانت تريدها وزارة على مستوى الاحداث ، يبدأ بها العهد الجديد سمعه الى توحيد كافة الاتجاهات في المجلس . وبذلك تستطيع حمل العبء الثقيل ، وهو تصفية الماضي وایجاد حلول سليمة لقضايا التأميم وسائر الاحكام الاجتماعية ، مما يخفف عن البلاد اضرارها ولا يزيل اسسها وركائزها ولا يحرم الفلاح والعامل من مكاسبه .

الا ان حب السيطرة والانفراد بها ، الذي هو المبدأ الجامع بين افراد حزب الشعب ، ظل كما في السابق متأصلا في نفوس اعضاء الحزب ، لا يتخلون عنه رغم كل ما حدث منذ ١٩٥٨ .

وفي الجلسة التي عقدها مجلس النواب يوم ١٩٦٢/١/٨ تلا الدواليبي البيان الوزاري وهذه خلاصته :

المقدمة : اراد اسدال ستار النسيان على الماضي القريب وتجنب المشاحنات وتراشق التهم بشأن الاخطاء والمسؤوليات .

خلاصة البيان الوزاري
لحكومة الدواليبي

الوضع الاقتصادي : اظهر الاضرار التي نزلت بالاقتصاد السوري من جراء الاحكام الصادرة ، خاصة في اصلاح الزراعي والتأميم الكلي والجزئي ، وفي العلاقات الزراعية ، وفي تعريب المصارف وحصر استيراد وتصدير بعض المواد بالمؤسسة الاقتصادية او الشركات التابعة لها .

الحريات العامة : أبدى عطفه عليها ، لكنه لم يعد باطلاقتها ، بل طلب تفاهم الحكومة مع المجلس بشأنها وبتحديد موعد لتنفيذ ذلك . وهكذا ما كان شائعا ، وهو ان الجيش غير موافق على الغاء حالة الطوارئ .

المنهاج في السياسة القومية : اكد ان هدف سورية تحقيق الوحدة بين اجزاء الوطن العربي على اساس الحرية والكرامة والمساواة ، وان ما تم بين سورية ومصر لا ينبغي ان يحول دون الالتقاء والتعاون ودوام الاخاء بينهما ، واوضح ضرورة الافادة من تجربة الوحدة لتجنب الاخطاء المؤسفة التي امت الى فشلها . وقال ان سورية ليس لها شروط تحول دون الاتحاد مع البلاد العربية الا شرط الحرية والاخاء وخدمة اهداف القومية العربية الخاصة

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

والبعيدة عن كل اثر من آثار الاستعمار . وفي السياسة الخارجية :
عدم الانحياز ، ومصادقة من يصادقنا ومعاداة من يعادينا .

الاقتصاد : (١) — أعلن تمسك الحكومة بمبادئ قانون الإصلاح الزراعي ، وتعهد بالمحافظة على جميع الحقوق المكتسبة من قبل الفلاحين وتسديد قيمة الاراضي المستولي عليها ، وتقويم الاعوجاج ورفع الحيف الناجم عن سوء تطبيق قانون الإصلاح ، ودراسة المآخذ الحقة على بعض احكامه بالنسبة لنوعية الارض وعدد الاولاد وغيره . (٢) — ادى عزم الحكومة على اتخاذ الاجراءات التي تعيد الحق الى نصابه ، مع عدم معارضة المصلحة العامة ، وذلك بإلغاء قوانين التأميم الكلي والجزئي بشكلها الراهن ، على ان تحدد ملكية الاسهم . (٣) — تبني مبدأ الحرية الاقتصادية في التعامل بالنقد واخراجه . (٤) — وأما في السياسة الضرائبية فوعد بدراسة الضرائب المحدثة . (٥) — أكد البيان تمسكه بمكتسبات العمال .

وكانت ردة فعل الاوساط التقدمية على هذا البيان ، شعورا بان الرجعية تسيطر على عقلية الوزارة وبيانها ، وبأن المجلس سوف يسير على خطة ترمي الى تعديل القوانين الاشتراكية ونقض احكامها لمنفعة اصحاب الاراضي والاسهم والمصارف . أما الاوساط الاخرى ، فمع انها امتعضت من كيفية تأليف الحكومة — وخاصة من كان بطمع منها باقتناص منصب وزاري — فلم تر بدا من تأييد الحكومة . ذلك لانها ادخلت في برنامجها ما يتفق مع هدفها ، وهو تعديل قانون الإصلاح الزراعي والغاء التأميم .

ولذلك كانت مناقشة بيان الوزارة مستلهمة من هذا الشعور . فكان النائب يهاجم الحكومة في خطابه هجوما عنيفا ويندد بها وباعضاؤها ، لكنه ينهي كلمته بإعلان تأييده لها وعزمه على منحها الثقة .

وكان اكرم الحوراني هو المتكلم الاساسي عن التقدميين الاشتراكيين . فبدأ بهجوم عنيف على الاقطاع ورأس المال وتمركز القوة . وقال ، في جملة ما قاله ، بأن الاستعمار ياطمعه والصهيونية بمؤامراتها واكبا وساعدا التخلف الاقتصادي والاضاع الرجعية البالية ، وذلك بحصر الثروة في قلة من الملاكين وبفرض الجهد والعذاب والدماء على جماهير الشعب .

وانحى الحوراني باللوم على كبار الملاكين والراسماليين الذين

مناقشة البيان الوزاري
للحورانيين والتقدميين

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

احتكروا الارض والثروة وتابعوا القسطن على الحكومات وسياساتها وتآمروا مع المصارف عندما ازدهرت زراعة القطن . فاحتكروا الاسواق وتلاعبوا بالاسواق وتسربت الى جيوب قليلة الملايين التي جادت بها الارض وعرق الشعب الكادح . ثم ادعى ان المصارف كانت موقوفة على الاثرياء ، تزيد في ثرواتهم وتتآمر مع المستعمر وتلعب لعبته .

وزعم الحوراني ان تتركز الثروة في ايد قليلة اعطى شعب سورية اسوا النتائج ، فالزمر بمقاومة اعدائه ، بدون هواة ، مخاض معارك عنيفة للقضاء على النظام الاقطاعي . ثم هاجم الحكومة لمناسبة خطتها بتعديل بعض احكام قانون الاصلاح الزراعي ، وقانون العلاقات الزراعية ، وادعى بان الحكومة عازمة على القضاء عليها وعلى مكاسب الفلاحين ، ووجه تهديدا بكاسترو : ولم يكذ الحوراني يوجه هذا التهديد الصريح بالشيوعية ، حتى قام بعض النواب وصاح في وجهه . واقترب عدد منهم نحوه مهددين متوعدين ، فتدخل البعض . وهنا اختلط الحابل بالنابل ، وعلا الضجيج ، وخشي ان يلجأ بعض المهووسين الى الضرب او اكثر من الضرب . واسرع رئيس المجلس الى رفع الجلسة ، فخرج النواب الى الابهاء والممرات ، الى ان هذا روعهم . ثم عادوا الى قاعة الاجتماع ، حيث اكمل الحوراني كلمته بالهجوم على فكرة الغاء التاميم . وقال بان تشكيل الحكومات في هذه الظروف لا يكون على اساس مساومة الكل على عدد الحقائق الوزارية ، وانما على مطالب الشعب الرئيسية . ثم اكد الحوراني ان ١٧٢ نائبا مع بضعة من الحكام لا يبنون وحدهم وطنا ولا يستطيعون حمايته ، وانما يبنونه ويحميه ابناءؤه كلهم ، من عمال وملاحين ومثقفين وموظفين ومدافعين ساهرين على الحدود . ثم انتهى كلمته باعلان حبه الثقة عن الحكومة ، هو وجماعته .

واني ارى الآن ان لا اخفي رأيي في هذا الخطاب ، بل ان ابدية صراحة . وقد تجنبت ذلك في المجلس يومئذ ، تجنبنا للصدع وتحاشيا من النقاش العلني في قضايا خطيرة اعتقدت ان الاحاديث الخاصة قد تخفف من الغلو والتطرف .

ولا انكر انني توجست شرا لدى سماعي اقوال الحوراني . ذلك لانها تدل على تمسك بكل ما اصدره ناصر من قرارات كانت احد الاسباب الرئيسية لانفضاضه ٢٨ ايلول ، كما تدل ، من جهة اخرى على ان الرجل وجماعته غير مستعدين للالتقاء عند نقطة وسط

مع مناهضي آرائهم . وهذا كله خلافا لما كنت انتقلت عليه مع الحوراني في اجتماعاتنا المعديدة في اواخر عهد الوحدة ، وهو ضرورة تعديل بعض الاحكام الجائرة الواردة في نصوص قانون الاصلاح الزراعي ، والغاء التاميم . اما الآن ، فعدوله العلني عن ذلك ترك اثرا في موقفه منه . وهكذا عدلت عن القاء الكلمة التي كنت اعدتها ، ومنحت ثقتي للحكومة بدلا من حجبها .

واليكم النقاط التي كانت سبب خلافي بالرأي مع الحوراني :

١ - قوله ان الاستعمار واكب في سورية اصحاب رؤوس الاموال . والرد عليه هو ان الاستعمار او الانتداب فرض علينا ، وكانت البلاد مجمعة على رده . واولئك الذين اثاروا حماسة الشعب والفوا الكتلة الوطنية لمقاومة الانتداب واثارة القلاقل في وجهه ، واولئك الذين قاموا بالثورة السورية في ١٩٢٥ وقادوا المجاهدين في محاربة جيش الانتداب ، واولئك الذين اوصلوا البلاد الى الاستقلال وازاحوا الاستعمار - اولئك كلهم كانوا ، وبدون استثناء ، من «اولاد العائلات» ومن اصحاب الاراضي ورؤوس الاموال التجارية والعقارية ، اذ لم يكن في سورية عندئذ صناعة . فلو كانوا فعلا ممن فرشوا الرياحين في طريق الاستعمار والانتداب لكنا انتظرنا سنين عديدة قبل ان نحصل على استقلالنا . وهكذا كان تهجم الحوراني امتنا على الحقيقة وتجنبنا على اولئك الزعماء . اما القوى الشعبية التي لا ينكر لفضلها في المعارك ، فما كانت لتتحرك او تسير بخطى مدروسة ، لو لم يكن على رأسها قادة مخلصون يعرضون صدورهم للرصاص على رأس المتظاهرين والثوار .

اسباب خلافي في الرأي مع الحوراني والاشتراكيين معسوما

٢ - اما القول بان الثروات تركزت في جيوب قليلة ، وان الاغنياء احتكروا الارض والتجارة واستغلوا عرق العمال والفلاحين الكادحين ، فقول مردود ايضا . واني لانسأل أولا اين هي البلاد التي لا يوجد فيها عمال وفلاحون كادحون يتصبب الحرق من جبينهم ؟ والاتحاد السوفييتي نفسه ، وهو رائد الشيوعية ، لم يخترع بعد نظاما يمنع العرق من ان يتصبب من جباه العمال والفلاحين ويحول دون وجود فرق في المجهود الجسدي الذي يمرغه جميع المواطنين على السواء . فهو يقتصر على زيادة اجور العمال ومكاسبهم ، لكنه لا يزال يطبق نظاما تراوح الاجور فيه بين الدرجة الاولى وبين الدرجة السبعين . فالعامل يتقاضى مثلا ٣٠٠ روبل شهريا ، بينما يتقاضى الراقصة الاولى في مسرح بولشوي في

موسكو ٧٠٠٠ روبل شهريا .

فمنظرية المساواة في الرواتب والاجور والدخل الفردي لا يمكن تحقيقه على الضبط . وكل ما يستطيع هو ان تقرب الفروق على قدر الامكان ، وان لا تبقى فئة لا تتقاضى ما يكفيها من العيش الهنيء . وهذا لا يتصور حصوله بمجرد تحديد الدخل الاقصى للفرد ، بل يرفع الدخل القومي بزيادة عدد العمال ومساحة الاراضي المستثمرة ومدار التجارة وغيرها .

واني اعتقد ان الفرد اذا اعتقد ان مجهوده سيرد اليه انتاجه ، فانه يزيد من مجهوده . ذلك لان الانسان مجبول على الطمع بحياة احسن له ولاولاده . وهذا المجهود المنتج لا يضر باقتصاد البلاد ، بل يقدم له احسن الخدمات . لكن انا شرطين في منح حرية المجهود الفردي ، وهما اولاً عدم الاحتكار وزيادة الاسعار فوق حد يجعل الارباح غير قانونية ، وثانياً فرض ضرائب تصاعدية تعيد الى المجموع حصته من الارباح الفردية ، على الا تخفف هذه الضرائب بتصاعديتها النشاط الفردي او توقفه عن العمل بعد بلوغه الحد الاعلى من الارباح ، بحيث لا يبقى له منه حصة تغريه على الاستمرار في الجهد .

واما الاراضي التي حولت منذ ١٩٥٠ من بعلية مرهون انتاجها بالامطار السنوية الى مروية ومشجرة فمن استصلحها ؟ اهي الدولة ام الافراد ؟ واذا كانت الدولة قامت ببعض المشاريع الاروائية من سدود واقنية ، فهي على كل حال لم تصل الى ارواء اراض تزيد مساحتها عن الاراضي المروية بالجهد الفردي . وكل القروض ، او اكثرها على الاقل ، التي لام الحوراني المصارف على منحها لكبار المزارعين ، فقد صرفت في احداث مشاريع اروائية في حلب وحماه وحمص والجزيرة . وهذه القروض لا يزال معظمها في ذمة المدنيين الذين استولت الدولة على اراضيهم ومشاريعهم هذه دون ان تعوض عليهم بشيء . وهكذا طارت الارض من ايدي اصحابها وبقيت على عواتقهم الديون والقروض الموسمية . وهذه الاراضي التي رواها اصحاب رؤوس الاموال ، من استثمارها ومن هو الذي تناول مدخلها ؟ اليس هو الفلاح القاطن في القروية المروية بمشروع جديد ؟ كان ذلك انفلاح ياخذ حصته من المنتج الزراعي بمعدل ٧٥٪ ، وكانت حصة صاحب الارض ٢٥٪ ، وبعد اقامة مشروع الارواء ازدادت حصة صاحب الارض مع حصة صاحب المشروع

الى ٥٠ ٪ ، اي انها تضاعفت لقاء رأس المال المكرس لانشاء المشروع بمحركاته الضخمة وجداوله ، ولقاء نفقات ضخ الماء بالمآزوت وسائر الزيوت ، ولقاء اجور المهندسين والميكانيكيين واصلاح الجداول والمساهمة في ثمن السماد واجور الفلاحة وقطف القطن .

على سبيل المثال اذكر اني قمت في ١٩٥٠ بمشروع ارواء في قرية اسمها « خطاب » قرية من حمة كنت املكها ثم استولت عليها الدولة بموجب قانون الاصلاح الزراعي . وقد انفتحت على المشروع في بداية انشائه نحو ٣٠٠.٠٠٠ ليرة سورية استندتها كلها من مصرف سورية ولبنان . ولم يتجاوز الدخل السنوي الصافي خمسا وعشرين الف ليرة سورية ، كنت اعيسدها الى المشروع لشراء محركات او مضخات جديدة . ولم استطع بمدخولي من الارض وماء جزء من القرض ، او حتى جزء من فوائد السنوية . وعندما صدر قانون الاصلاح كنت مدينا للمصرف بببلغ ٤٣٠.٠٠٠ ليرة سورية ، طالبني بها المصرف ثم اقام علي الدعوى وحجز جميع ما املكه من عقارات اخرى .

وعندما صدر قانون بجواز تحمل الدولة جزءا من الديون الناشئة عن مشاريع اقيمت في الاراضي المستولى عليها ، قبلت الوزارة ان تتحمل جزءا من القرض ، ولا تزال القضية امام المحاكم . واما الفلاح في قريتي ، فقد استفاد الفائدة كلها . وبلغت الارباح السنوية التي كان يتقاضاها العاملون في المشروع نحو مئة الف ليرة سورية ، فمتحسن حالهم وبدأوا بانشاء دور للسكن في قطعة منحتم اياها بالجان . وكانت تلك الدور تماثل دور المدينة من حيث هندستها والاحجار المستعملة فيها وانواع الترتيبات الداخلية . واين هذه الدور من القرب التي كان يبينها الفلاحون بالطين واوساخ الابتار لايواء عائلاتهم ودوابهم . ثم صار الفلاح يلبس اللباس الطريف ويذهب الى الحج ويتزوج ويبدخ في حياته الجديدة بما لا يقاس مع فقره وعوزة في الماضي ، قبل ان اتوم بانشاء مشروع الارواء هذا .

فلو لم اقم انا بهذا المشروع ، ولو لم يقم غيري ممن آلاف اصحاب الاراضي بعمل مماثل ، لما استطاع الفلاح ان يتولى بنفسه اي مشروع . وذلك لجهله وعدم قدرته على ادارته ، ولفقدان المال

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

اللازم له . هذا مع العلم بأن المصارف ان هي اقترضت اصحاب الاراضي اموالا مكتنتهم من انشاء المشاريع ، فلأنها كانت تستترهن املاك صاحب الارض الاخرى لضمانة قروضها .

وما كانت المصارف — حتى التي تملكها الدولة كمصرف الزراعي — لتقوم باقراض مئآت الفلاحين في كل قرية لعدم ثقتها باسترداد المال منهم . واما المصرف الزراعي فلم يقرض احدا من الفلاحين او من اصحاب الاراضي، بل ظل سائرا بسياسة الاقراض الموسمي الذي لا يتجاوز مقداره عشرة آلاف ليرة كحد اقصى .
وانا لا اتول بالمدول عن فكرة الإصلاح الزراعي ولكني اقول بأنه ، في الوقت الذي تعم فوائده فئة الفلاحين ، فليس من الانصاف ان يحرم صاحب الارض ، وخاصة صاحب المشروع الاروائي الذين للمصارف ، من قبض التمويض العادل نقدا او اسمها في المعامل او المؤسسات التي تملكها الدولة ، كمصفاة البترول ومرفا اللاذقية .
هذا اذا عجزت الدولة عن تسديد ثمن الارض والقروض .

ثم انني لا ارى بأسا من ان تمنع الدولة ايا كان من تملك ارض الا اذا كان يستغلها بنفسه ، على ان تدفع اثمان الاراضي لاصحابها ليمكنوا من استثمارها في التجارة او الصناعة او العمران او اية مهنة اخرى مسموح بها للقطاع الخاص .

لكنني لا استسيغ ما يقوله الاشتراكيون بلسان الحوراني ، ولا انتقبل منه ان ينحى باللائمة على من اشترى ارضا ثم اقام فيها مشروع انماء . فلهذه الفئة الحق في ان تشكر من قبل الدولة والمواطنين على ما بذلته من اموال وجهود في ما عباد على الدخل القومي بزيادة لا يمكن انكارها . فمحصول القطن كان في ١٩٦٢ نحو ١٥٥٠٠٠ طن بلغت اثنائه نحو ٣٠٠٠٠٠ او على اقل تقدير ٢٥٠٠٠٠ ليرة سورية . ولنفترض ان محصول الاراضي التي اقامت من مشاريع الدولة الاروائية كان بمعدل النصف ، فان الزيادة الناتجة من جهد الفرد لا تنقص على اي حال عن مئة مليون ليرة سورية .

كل ذلك بصرف النظر عن مجهود الفرد في زراعة الاشجار المثمرة ، من حمضيات وزيتيات، ومن مواكه للاكل او التعليب، ومن انواع الخضروات والكتان وغير ذلك .
واني اقول بالعدالة الاجتماعية وبتحسين اوضاع اصحاب الدخل القليل ، سواء كانوا عمالا او فلاحين او اصحاب مهن ،

ورفع قدرتهم المعاشية بزيادات مطردة ومستمرة ، ويتأميم المرافق العامة التي تؤمن لابناء البلاد خدمات يجب ان تكون اما بدون شئ واما بشئ زهيد لا يجني ربحا ، بل ينطوي على خسارة عند الضرورة .

الا اني لا اقول بتأميم المصانع والشركات المساهمة . فاما لا اؤمن بأن ادارتها تنجح على يد موظفين . وقد كانت تجربة التأميم في المدة القصيرة التي طبقت اصولها في سورية اتعس دليل على عقم هذه الطريقة ، لا سيما عندما راح الحكام يدفعون انصارهم الى التوظيف في المعامل المؤممة ، حتى ناءت باعبائها وبدت الخسارة تتجلى في ميزانياتها السنوية .

ثم ان الاشتراكية ، على اختلاف مذاهبها ، لا تعطى ثمرات طيبة الا اذا تخلص الحكام عن حزبياتهم الضيقة وعن رغبة كسب المؤيدين والانصار عن طريق ارضائهم بوظائف غير لازمة . لذلك اقتضى لنجاحها نخبة من اصحاب النوايا البرينة ، الواقفين على العلوم المعاصرة والفنية ، والذين يخدمون بلادهم لا انفسهم او اقرباءهم او مناصريهم ، والذين لا يتخفون الشعارات القومية والنظريات الاجتماعية وسيلة للوصول الى الحكم ، ولجرد الوصول اليه ، لا لان الحكم انتهى اليهم بثقة الشعب المتجلية في انتخابات نزيهة حرة .

اما الذين يقلبون اوضاع البلاد الشرعية باسم الثورة ، ويستندون الى السلاح ، الذي ائتمنتهم عليه الامة لمجابهة الصهيونيين ، للاستيلاء على الحكم عنوة واغتصابا ، ولا يجدون ما يبررون به فعلتهم هذه الا رفع اعلام الثورة وشعارات القومية العربية ، واتهام الفئات السياسية الاخرى بالرجعية والانفصالية والشموبية والراسنالية — اما هؤلاء ، فكيف لهم ان ينجحوا في تطبيق اية نظرية تتوخى الحق والعدالة في اي شيء ؟

وليس بمستغرب في حال كهذه ان تجيء فئة اخرى مثلها وتقلب الوضع من جديد ، فتوصم من سبقها بنفس النعوت : خيابة ، رجعية ، شموبية ، ادوات الاستعمار والصهيونية ، كان هذه الاتهام وقف على المغلوب على امره ايا كان ، وكان الوطنية الصحيحة والقومية العربية البرينة والتحرر والتقدمية صفات تلازم المنتصر ، ريثما يعزل من منصبه فيعود الى زمرة الخونة الرجعيين

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

الشعوبيين ، وهكذا دواليك . حتى كأنك لا تجد في البلاد من شمالها الى جنوبها ، ومن شرقها الى غربها ، الا خونة يقبضون الاموال من البلاد العربية والاجنبية ، والا رجعيين او شعوبيين او انتهازيين ! وما اتعس بلادنا اذا كانت هذه صفات زعمائها وحكامها ، وما اتعس الشعب اذا كان هو ايضا بفئاته واحزابه مؤلفا ممن تصح فيه هذه النعوت . ولا اظن ان احدا في البلاد سلم من احدها او كلها ، يرميه بها كل من ركه الغرض او الغرور .

لقد ابتعدت عن وصف ما جرى بعد خطاب الحوراني ، فلنعد الى ذلك الجو الخائق المؤلم الذي اوجده ، لا سيما عندما القى ردة فعل النواب تهديده بان الاشتراكيين ، اذا لم تسر الامور حسب برنامجهم ، على خطاب الحوراني سيتبعون خطى كاسترو في كوبا . فقد ثار النواب عند سماعهم هذا التهديد وهجموا على الحوراني كأنهم اسود تريد اقتراض حيوان شير . ولم يدرج في محضر الجلسة الرسمي المختصر او الفصل كل ما جرى ، حتى اسم كاسترو .

ومهما كان الامر ، فان ما جاء في خطاب الحوراني يخالف ما كنت اتفقت معه عليه من مبادئ معتدلة ، كالفاء التاميم ، وتعديل احكام قانون اصلاح الزراعي بما يجعله اقرب الى انصاف اصحاب الاراضي . ناهيك بما جاء على لسانه من تهديد كاستروي . ولذلك وجدته مضطرا الى التفكير بصعوبة استمراري في التعاون معه على القواعد والاسس المتطرفة التي انفجرت في خطابه . وقلت في نفسي بان هذا الرجل ، اما ان يكون مخادعا يلين عند الضعف ويكثر عن انيابه عند القوة ، واما ان يكون زعيما تبعثر حزبه وهو الان جاهد للملحة بقاياها بسايرة الفريق المتطرف من جماعته واستعادة نفوذه على العمال والفلاحين . وهو في كل حال فقد خصال الزعامة وموجبات القيادة . فالقائد هو الذي يسيّر الجماعات تحت لوائه وفي الطريق الذي يختارها لهم ، لا الذي يساير رأي المتطرفين ويقول به حرصا على مكانته .

انا لا اقول بالدكتاتورية ، ولا بان على القائد ان يصم اذنيه عن سماع آراء جماعته ، بل اقول بان على القائد اما ان يتحمل مسؤولية خطئه ويمليها على انصاره ، او انه ينسحب من مركز القيادة ويتركها لسواه ، خصوصا اذا كان الخلاف بينه وبين رفاقه تتناول مسائل ذات اهمية وخطورة .

لقد كان موقف نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في الحديبية

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

مثالا للزعيم والقائد الذي يفرض ارادته في الساعات الحاسمة ، فيقود مصر بلده ومصر جماعته في الطريق التي يرى فيها الخير والسلامة ، دون ان يستمع الى اقوال المتطرفين والمتحمسين الذين تتقلب عواطفهم على عقولهم . نعم ، ان سيدنا محمد اظهر كفايته القيادية بتحكيم المصلحة العليا والعقل والروية للوصول الى هدفه البعيد ، دون اللجوء الى الحماسة والاندفاع والطيش . صحيح ان ايمان جماعته به كرسول ملهم وتمسكهم بما جاء في القرآن الذي سيطر على عقولهم من امر صريح باطاعة الله وربوله سلب منهم قدرة العصيان والتمرد ، فخضعوا على مضض واطاعوا الرسول وعادوا القهقري الى المدينة دون ان يدخلوا مكة بعد ان وصلوا الى قاذب قوسين منها او ادنى . واما الرسول المعظم فلم يعر هذه النكسة اي اهتمام ، بل احتمل مضضا ، عالما بان هدنة السنوات العشر التي حصل على الاتفاق عليها مع اهل مكة اكثر قيمة ونفعا لرسالته وللدین الحنيف الذي بشر به من التآلم بسبب عدولهم عن الحج تلك السنة . وقد ادرك انصاره المسلمون غلبة محمد وحنكته السياسية وجدارته بالزعامة حينما لمسوا فوائد المهادنة مع قريش وادركوا انهم لولاها لما تمكنوا بسهولة من قهر اعدائهم اليهود او من تركيز قواعد الاسلام كما حصل بعد عهد الحديبية .

فأين لنا بزعم مخلص مثل محمد ، وبسياسي محتك مثله ، يستشير اتباعه ولكنه يعود الى رايه ويعرف كيف يفرضه عليهم . فان قدرة مرض الارادة ، اذا لم تكن من صفات الزعيم ، قمصير تلك الزعامة الى الانهيار ، ولو كانت متمتعة بسوى ذلك من المؤهلات ، كالعقل السليم ، والحنكة وبعد التفكير ، وحسن السجاية .

وقد تأكد فيما لحق من الايام والحوادث ان الحوراني لم يعد الزعيم القادر على تسيير دفة سياسة حزبه ، وانه اصبح لعبة في يد المتطرفين من جماعته ، يخضع لمشيئتهم ويتبع الخطة التي تروق لهم . وقد كان يحارب على جبهات عديدة : عبد الناصر وانصاره الذين كانوا يشنون عليه حملات لاسعة ويعملون داخل سورية على انتهاء زعامته ، ثم جماعة علقى والبيطار من حزب البعث المنشق ، الذين كانوا يخربون ما يبنينه داخل المحيط الذي كانوا شركاء معه فيه ، اي محيط الطلاب والمتقنين . اصف الى ذلك جبهة رجال الدين من اخوان مسلمين وغيرهم ممن كانوا يخطبون ضده ، ويثيرون عليه حملات متواصلة ، ويدفعون الطلاب المنتسبين اليهم للهجوم على

الموراني بعد السيطرة على توجيه حزبه

العمل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

الطلاب الاشتراكيين . وهذا كله الى جانب موقف السياسيين ، يمينيين ومعتدلين ، ذلك الموقف العدائي منه . وكانت دوائر الامن ، بما فيها المخابرات ، وهى محشوة ببقايا العهد الناصري ، تحاربه هو وجماعته حربا غير خافية .

اما من كان يناصره من ضباط الجيش ، فقد سرحت القيادة معظمهم ، بحيث لم يعد له بينهم مناصر . وكذلك الشيوعيون ، فلئن تحالف طلابهم مع الطلاب الاشتراكيين ضد الطلاب الناصريين والمنتسبين للاخوان المسلمين ، فان تحالفهم هذا كان يقف عند هذا الحد ولا يشمل المعارك الانتخابية لنقابات العمال ، حيث كان الاشتراكيون يواجهون جبهة مؤتلفة قوامها الاخوان المسلمون والناصريون ، دون ان يضمن لهم تحالفهم مع الشيوعيين اي نجاح .

هكذا كان وضع الاشتراكيين ، وعلى رأسهم الحوراني . وهو لو هادن الاحزاب والفئات السياسية غير الاشتراكية وحقق ما كنت تفاهمت معه عليه من ايجاد ميثاق يتضمن حولا وسط تكفي لتركيز مكاسب الفلاحين والعمال مدة خمس سنوات ، لكان خلص من الهجوم المركز عليه من كل جانب واستطاع ان يجمد موقفه ويوطد مكانة حزبه ، كما بدأ يفعل عند تأليف الحكومة القومية التي اشترك فيها ممثلو حزبه مع الجماعات الاخرى . لكنه ، مع ذلك ، لم يقدر ان يمسك بزمام حزبه ، واضطر الى النزول عند راي الفريق المتطرف . وهكذا انسحب ممثلوه من الوزارة ، في اواخر كانون الثاني ١٩٦٣ ، ثم لجأ الى الاختفاء عن الاعين ، عندما قامت ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ ، دون ان يرتفع صوت في الدفاع عنه ، او ان تقوم لحزبه قائمة .

انقطعت الصلات بيني وبين اكرم الحوراني وجماعته ، كاحمد

عبد الكريم وابين النفوري ، بعد جلسة الثقة . وصرفت النظر عن ثلاثة مشاريع قوانين في المجلس ورايها

كنت اشغله في دورة ١٩٥٤ . وحين لحقني صبري العسلي وحين الصحناوي ، فجلسا الى جانبي ، لم تخف هذه الظاهرة على احد . وقدمت الحكومة الى مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٩ / ١ / ١٩٦٢ ثلاثة مشاريع قوانين ، الاول بتنظيم اوضاع المنشآت الصناعية (التاميم) ، والثاني بتنظيم المؤسسات المصرفية ، والثالث بتعديل قانون اصلاح الزراعي . وكانت هذه المشاريع

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

الثلاثة موضع اهتمام النواب والفلاحين والعمال واصحاب الشركات والمصارف والاراضي . وكان ملحوظا ان الخلاف سيكون شديدا بين التقدميين وغيرهم بسبب مسائل هذه الامور بحياة البلاد الصناعية والتجارية والزراعية .

ولذلك فاني سافرد بحثا خاصا لكل منها على وجه التفصيل .

١ - الشركات الصناعية : جاء في المذكرة الايضاحية التي وضعتها الحكومة وارفقتها بمشروع التعديل نقاط هامة نذكرها فيما يأتي :

(١) سارت البلاد منذ ١٩٥٤ في طريق التصنيع حتى حققت بفضل المبادأة الفردية والمدخرات الخاصة وجهود اليد العاملة تقدما محسوسا في هذا الميدان ، ففتح ابواب الرزق امام الالاف من العمال .

(ب) لا تزال الحاجة ماسة الى تشجيع رأس المال ليقوم باطمئنان وارتياح بالاعباء التي القيت على عاتقه كخصيب من مشاريع التنمية الاقتصادية (٢٨ ٪) من كلفتها الاجمالية المقدرة بـ ٢٧٢٠ مليون ليرة سورية .

(ج) موجيء الناس بصدور قوانين التأمين من تموز ١٩٦١ التي وصفت بأنها اشتراكية اصلاحية وهي في حقيقتها لم تكن ترمي الى غير القضاء على الاقتصاد وقتله في مهده ولا تقصد سوى السيطرة ودعم السلطات القائمة عن طريق تركيز الفعاليات الاقتصادية بيد الدولة واحداث راسمالية حكومية ديكتاتورية وجعل العاملين في تلك الفعاليات مجرد موظفين ياتهمرون بأوامر الحكام .

(د) جاءت القوانين المذكورة منافية لكل عدالة لانها : (١) املت بعض الشركات وتوركت غيرها من التي لا نقل عنها في رأس مالها وحجبها . (٢) املت شركات فيها قلة من كبار المساهمين عددا واسمها وفيها كثرة من اصحاب الاسهم القليلة . (٣) اصاب التاميم في الصناعة الواحدة بعض الشركات بكاملها واقتصرت التاميم على نصف بعضها الآخر ، وعلى ما تتجاوز قيمته مئة الف ليرة سوزية للمساهم الواحد . (٤) لم يفرق بين الشركات المؤسسة قديما وبين الناشئة منها . وقد اوضح البيان ان هذا التباين في المعاملة دونما ضابط منطقي او معيار اقتصادي او اجتماعي انطوى على الظلم والتعسف . (٥) ادى التاميم الى عزوف رأس المال عن اقامة المشاريع الجديدة وتوسيع القائم منها . وقد بلغ مجموع تلك

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

المشاريع (٣٣) شركة مساهمة بلغ رأسمالها ٦٤٤٥ مليون ليرة ، ويقدر عدد العمال الذين يعملون فيها ما لا يقل عن ٢٠.٠٠٠ عامل .
واما الاسس التي بنى عليها مشروع الحكومة ، فكانت مستوحاة من الحرص على ان لا يتركز رأس المال في ايدي عدد قليل من المساهمين ، فاجبت جعل المؤسسات الصناعية شركات مساهمة بمجرد بلوغ رأس مالها مليوني ليرة سورية او اكثر . كما انها وضعت حدا اعلى لتملك الاسهم يختلف باختلاف عدد السنين التي مرت على الاستثمار . هذا فضلا عن انها حرصت على ان لا يؤدي هذا الحد الى هبوط قيمة الاسهم ، نتيجة اجبار اصحابها على بيعها في الاسواق . ولذلك ستعتمد الحكومة الى شراء هذه الاسهم الزائدة بثن عادل ، يدفع خلال خمس سنوات ، تمهيدا لتمليك العمال تلك الاسهم عن طريق التقسيط اليسير .

واما مكاسب العمال فقد تمسكت الحكومة بان يمنح للعمال مكاسب جديدة ، وذلك برفع نسبة تمثيلهم في مجلس الادارات الى نسبة ٢ من ٧ مع ان القانون النافذ حددها على اساس ٢ من ٩ .
واكدت الحكومة ان الدولة سوف تبيع العمال الاسهم الفائضة التي آلت اليها نتيجة تحديد سقف ملكية المساهم . وذكرت ايضا في المشروع حصة العمال التي سيقبضونها من الارباح على اساس ٢٥ ٪
بينما كان القانون المصري حددها بـ ١٠ ٪ . اما رقابة الدولة على الشركات الصناعية فقد اعتبرته الحكومة تمثيلا لرقابة الشعب .

واما مشروع القانون القائم على الاسس سابقة الذكر ، فقد اجبر المصانع التي يزيد رأس مالها عن مليوني ليرة على طرح ما لا يقل عن ستين بالمئة من اسهمها للاكتتاب العام مع تحديد قيمة السهم بما لا يتجاوز ٥٠ ليرة . وكان تحديد سقف الاسهم على الوجه التالي :

١ - لا يجوز للمساهم ان يملك في كل شركة انتضى على البدء بتأسيسها كشركة مساهمة ٨ سنوات ، اسهما تزيد عن خمسة بالمئة من مجموع الاسهم .

٢ - هذا الحد يجب ان لا يتجاوز ما قيمته مائتا الف ليرة من الشركات التي مضى على استثمارها ٨ سنوات ولم تتجاوز ١٢ سنة وان لا يزيد عن مئة الف ليرة في الشركات الاحدث .

٣ - تعتبر الاسهم الفائضة ملكا للدولة تدفع قيمتها مقسطة على خمس سنوات ، وتبيع الدولة هذه الاسهم من العمال والمستخدمين -

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

وإذا تعذر ذلك ، فيجري البيع من المواطنين ، على أن يتم توظيف المبالغ المتحصلة من حصائل في الوجهة التي يختارها اصحابها ضمن اراضي الجمهورية العربية السورية .

٤ - الفى القانون السابق فيها عدا ما يتعلق بالمطاحن .
وطلبت الحكومة استعجال النظر في مشروع القانون المقدم .
واتر المجلس هذا الطلب رغم اعتراض الحوراني واحاله الى لجنة الاقتصاد المؤلفة من السادة اسعد كوراني (رئيسا) وحنين صحنائي (نائب رئيس) وعوض بركات (مقررا) وبشير رمضان ، وحازم اللبني ، وحسين عواد ، وطلعت عبد القادر ، وفيضي الاناسي ، ومنيب ارسلان ، ومحمد الشواف ، ونهاد ابراهيم باشا ، ونعم السيوبي ، وطاهر الحاج فاضل ، ومنصور حسن ، وعادل مرتضى ، ورياض عبس الرزاق ، و خليل الكلاس ، وعبد الرزاق عثمان ، وعبد الله جسوم ، وعلي جنيدان . وهذه اللجنة باكثريتها ، وخاصة باعضاء مكتبها ، لا تمت الى النظريات الاشتراكية باية علاقة ، وهي اقرب من آراء اصحاب المعامل بما احتوته من اعضاء لهم اتصالات مباشرة بالفعاليات الاقتصادية ، ومن نواب هم اعضاء في مجالس ادارة الشركات .

وطلب السي رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء واعضاء لجنة الاقتصاد ان اشترك معهم في دراسة المشروع وعقدت اجتماعات عديدة كان الخلاف فيها شديدا بين عدنان القوتلي وزير الاقتصاد يسانده خليل الكلاس ، وبين اعضاء اللجنة المياليين الى ادخال تعديلات جذرية على المشروع . وكان دوري دور الوسيط الذي يسعى لتقريب وجهات النظر ويعمل على تعديل القانون الاصيل والمشروع على اساس ما اراه من عدم التفريط بمكاسب العمال مع استبقاء الثقة والطمأنينة في نفوس اصحاب المعامل .

وفي جولة ما اقترحه رئيس الوزراء الاكتفاء بشراء معمل الغزل والنسيج الذي كانت تملكه الشركة الخماسية بدمشق شراء حرا على اساس تقدير قيمة المعمل وادواته وموجوداته ، فوافق الاعضاء على الاقتراح . واجتمعت اللجنة باصحاب الشركة المذكورة ، وبعد النقاش المديد بدا لنا ان بعضهم يريد الخلاص وبيع حصته ، وان البعض الاخر يعارض ويضع شروطا غير مقبولة . وانتهى الاجتماع بدون اتفاق .

وبعد المناقشات العديدة بين اعضاء الحكومة واعضاء اللجنة

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

والمساومات الطويلة ، وضعت اللجنة تقريرها وبعثته الى المجلس،
فتلى في الجلسة المنعقدة في ١٣ شباط ١٩٦٣ . وكان التقرير حاصلًا
على موافقة الحكومة .

واليكم النقاط الاساسية الواردة في التقرير .

- ١ - رفع الى مليوني ونصف مليون ليرة الحد الاعلى الجائز
للمعامل بدون اجبارها على قلبها الى شركات مساهمة .
- ٢ - رفعت الى عشر سنوات الفترة الاستثمارية بعد ان كانت
ثمان سنوات .

٣ - جعل الحد الاعلى لتملك الاسهم ٧ ٪ في الشركات التي
لا يتجاوز رأس مالها خمسة ملايين ليرة و ٥ ٪ في الشركات التي
يتجاوز رأس مالها ذلك ، شريطة ان لا يتعدى ما يملكه المساهم في
كلتي الحالتين ١٧٥ ألف ليرة . اما الاسهم الفائضة فيخصص ٥٠ ٪
منها ليجري بيعه من المستخدمين والعمال . ويقوم اصحاب الاسهم
ببيع الخمسين بالمئة الاخرى من المواطنين . واما مراقبة الحكومة
فانحصرت في حق الحكومة بتعيين من يمثلها من بين المساهمين الذين
مضى على مساهمتهم في الشركة سنة على الاقل . ولكنه حرم من
الحقوق التي كانت مذكورة في المادة الثانية من مشروع القانون من
حيث المراقبة الفعلية واشرافه على ادارة الشركات المساهمة . ولم
يذكر ان له الحق بابلاغ مقررات المجلس الى وزير الاقتصاد
والاعتراض عليها وتوقيفها ، ربما يقبل بها الوزير او يؤيد رأي
ممثلها فيها . وفي هذه الحال تعاد الى مجلس الادارة ، فاذا اصر
عليها بأكثرية ثلثي اعضائه اعتبرت نافذة .

بعد ان ذكرنا خلاصة مشروع اللجنة ، نبداً بذكر بعض الاقوال
التي وردت على لسان فريق من النواب .

افتتح المناقشة خليل الكلاس وقال ان الحكومة ادعت بان
المشروع مبني على ثلاثة اسس وهي : (١) عدم تركيز رأس المال ،
و (٢) صيانة مكاسب العمال ، و (٣) ضمان مراقبة الدولة
واشرافها على المنشآت . ثم تسائل اذا كان المشروع المقدم من
اللجنة بموافقة الحكومة يحقق هذه الاهداف . وبرهن على ذلك
بان المنشآت الصناعية التي لا يبلغ رأس مالها ٢٥٥ مليون ليرة
سورية لا تسري عليها الاحكام التي تفرض طرح عدد من اسهمها
بنسبة ٦٠ ٪ على الاكتتاب العام . وبهذه الحالة يجوز لفرد واحد
ان يملك معبلاً رأس ماله ٢٤٤ مليون ليرة سورية ، دون الاضطرار

الى اشراك غيره فيه . و اضاف الى ذلك ان الاحكام الجديدة تخصص للعمل ٢٥ ٪ من الارباح اذا كانت المؤسسة شركة مساهمة فقط . وهكذا ، فان كل معمل لا يتجاوز رأس ماله ٢٥٠ مليون لا يخضع لقاعدة توزيع الارباح ما دام المشروع لا يجبر صاحبه على قلبه الى شركة .

وكان الكلاس مصيبا في رايه ، لكن ملاحظاته ظلت غير ناعذة حتى انتت حكومتي واصدرت تشريعا فرضت على المؤسسات التي لا تخضع لقاعدة دفع ربع الارباح الى عمالها ان تدفع لهم راتب شهر اضافي كل سنة .

ثم صرح الكلاس بان القانون المقدم مشروعه لا يشمل — باستثناء الشركة الخاسية — سوى اربع شركات : شركة المنازل والمناسج بدمشق ، وهو يشمل منها شخصين من مساهميهما بمبلغ ٥٠٩ الف ليرة سورية ، وشركة المصانع بحلب ، ويشمل منها شخصا واحدا بمبلغ الفين وستمائة ليرة سورية ، وشركة السكر ، ويشمل منها ٥ اشخاص باسهم قيمتها الاسمية (٢٢٠) الف ليرة سورية ، وشركة الزجاج ويشمل منها خمسة اشخاص بمبلغ (٤٩٥) الف ليرة سورية ، بحيث بلغ المجموع احد عشر شخصا ومليون ليرة سورية ، يعطى نصفها اسهما للعمال بقيمتها يوم التأميم ويتصرف المالك بالنصف الآخر يبيعه لمن يشاء . واما الشركة الخاسية ، فيشملها هذا المشروع بما قيمته ٤٨ مليون ليرة تقريبا يحملها ١٦ شخصا .

ومضى الكلاس يقول بان المشروع يفتزع من جميع المنشآت والشركات التي شملها قرار التأميم ٦٠ ٪ من اسهمها لتطرح على الاكتاب . اما عن التي شملها التأميم ، فثمة ١٥ شركة لا يصعبها شيء على الاطلاق ، وخمس شركات يؤخذ منها مليون ونصف مليون ليرة سورية . ثم تسأل اذا كان هذا التدبير يعيد الثقة والطاينة الى النفوس ؟

ثم جاء دوري في الكلام ، فقلت بان سير حياتنا في المستقبل متوقف على حسن معالجتنا امورنا الاقتصادية والزراعية . وانكرت صيغة التأميم التي الصقوها بالقرارات الصادرة في تموز ١٩٦١ ، لانها لم تشمل سائر النواحي التي هي متماثلة . فلم يشمل القرار رقم ١١٧ سوى ثلاث شركات صناعية اممت كليا ، منها شركتان للفزل والنسيج وشركة واحدة تصنع الخشب المعاكس . وتركت

خطابي في المجلس
من تأميم الصناعة

معامل عديدة تعمل في الحقل ذاته بدون تأمين . وفرض القرار ١١٨ و ١١٩ التأمين الجزئي بمعدل نصف رأس مال بعض الشركات في حقول معينة وتركها عدة مؤسسات مماثلة حرة طليقة . وكذلك فرضا تحديد حصة الفرد من رأس مال بعض الشركات ولم يحددا ستقا في البعض الآخر . ولكي يكون التأمين منطقيا ومعقولا يجب ان يكون عاما في الحقول التي يعتقد انها مرافق عامة ، لا ان يشمل البعض دون البعض الآخر .

ثم ذكرت ان الحكومة السورية امنت مصلحة التبغ بشرائها من الشركة صاحبة الامتياز ، وذلك في ١٩٤٩ ، وفقا لاحكام الامتياز نفسه . ثم امنت ايضا معامل الكهرباء وشركات سكة الحديد والطيران والماء . ثم انشأت مرفأ اللاذقية على اساس يشبه التأمين ، واقامت مصفاة البترول بحمص ملكا للدولة . وبذلك اثبتت سورية انها تؤمن بسياسة التأمين ، لكن للمرافق العامة فقط .

ومضيت قائلا بان الصناعة في سورية قامت على اكتاف الجهد الفردي ، فازدهرت وادت للبلاد خدمات جلى ، وبانها لا تزال في مرحلة جزئية ، اذ لم تبلغ رؤوس الاموال المكرمة للصناعة اكثر من ٢٧٠ مليون ليرة سورية . وهذه هي المرحلة الاولى التي يجب علينا الحفاظ عليها وتنشيط تزايدها ورعاية طفولتها . واكدت اني ارى التأمين ضروريا بشرط حصره في المرافق العامة وتحديد القطاع العام حتى تطمئن رؤوس الاموال وتنشط في انشاء المؤسسات المتروكة للقطاع الخاص في جو من الثقة والاطمئنان . اما معالجة تتركز رأس المال عن طريق اخذه من الشركات وتركه لاصحابه ليهربوه الى الخارج ، فاني لا اقول به . واذا كنا شيوعيين ، فلنأخذ رأس المال ونضعه في خزائنة الدولة . اما اذا كنا غير شيوعيين ، فلنترك رأس المال هذا يعمل لصالح البلاد في مصالح جديدة او صناعات حديثة او غيرها من الحقول الاقتصادية ، ولننقم عليه المراقبة حتى لا يحتكر ولا يستثمر .

واصررت على ان لزيادة الدخل القومي فوائد كبرى في مقاومة اسرائيل التي اغتصبت فلسطين الغالية ، وهي تريد غزو البلاد العربية بمنتوجاتها . فاذا ما اوجدنا صناعات تنتج ما نحن بحاجة اليه ، فنكون سدنا الابواب نجاه الغزو الاسرائيلي .

واضلت ان واجبا القومي يقضي بلزوم التعاون بين صاحب الارض والفلاح وبين صاحب المال والعامل تعاونا مخلصا يؤمن

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

زيادة الانتاج بارخص ما يمكن من الاسعار . وهذا كله مع الاحتفاظ بمكسبات العمال ، سواء اشراكهم في الارباح والادارة او مدهم بالزيادة في الاجور على قدر ما تسمح به الظروف والاسعار ، على ان لا نكفي بذلك . اذ علينا ان نخفض للعامل كلفة العيش بتنزيل اسعار الكاز والسكر والارز والقهوة ليتيسر للعامل توفير جزء من نفقاته ونفقات الكساء .

اما ما اسموها سقوفا ، وهي الحد الاعلى لما يحق للشخص ان يملكه في شركة ما ، فصارحت النواب بانني لست من القائلين بفائدتها ولا بمنطقتيها ، لا سيما في الوقت الذي لا نحاسب المرء اذا كان يملك من العقارات المبنية ما يتجاوز حدود السقوف في الصناعة ، ولا نمنع احدا يعمل في التجارة او بالتعهدات من ان يلعب بالملايين من الليرات .

واشرت الى ان قرارات التأميم الصادرة في ١٩٦١ كان لها اسوا الاثر في عزوف رؤوس الاموال عن استخدامها في سورية ، وان كثيرا من المعامل التي كان بدىء بانشائها توقفت خوفا عليها من ان تصر الى التأميم . وهكذا حجب الناس قيمة الاسهم غير المسددة وابعدها عن تناول يد الدولة .

ثم ابدت ملاحظة وهي ان الشركات الصناعية ليست في سورية مما يسمى بالشركات الرأسمالية ، اذ ان اكثرية المساهمين هم من يملكون عددا زهيدا منها ، بحيث ان اكثرية الاسهم يملكها صغار المساهمين ، الا عندما يكون المعمل ملكا لفرد او لعائلة او مجموعة صغيرة من الشركات كالحساسية . على ان عدد هذه المعامل لا يتجاوز ثلاثة او اربعة معامل على الاكثر . وتسألت : هل ان اخذ خمسمائة ليرة سورية من مساهمة لا تملك في الشركة سوى الف ليرة يعتبر عملا اشتراكيا ؟ واكدت ان الاشتراكية لا تتجلى في تلك القرارات اطلاقا ، وان الافضل الفاؤها والمعدل عنها .

وقوبل خطابي المرتجل بمصافاة من التصفيق على كافة المقاعد ، ما عدا مقاعد الاشتراكيين . وكان لهذا الخطاب اثر كبير في مجرى الامور المقلبة .

ومنذ ذلك اليوم احاطني جميع النواب الذين صفقوا لي واعتبروني زعيما وطنيا تمثل فيه المبادئ غير المتطرفة ، ونزعوا عني الثوب الاحمر الذي اتهموني به منذ ١٩٥٥ . وهكذا بدأت تتجمع حولي مجموعة من النواب بلغ عددها ١٢٥ نائبا ، ظلت مساندة

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

لي حتى انقلاب ١٩٦٣ ، كما سأجيء على ذكره فيما بعد .
ثم تبعتني في الكلام السيد بشير رمضان ، نائب دمشق ، وهو
من التجار المتصلين باصحاب المعامل ، فاعترض على كلام السيد
خايل الكلاس متسائلا اين هو تركز رأس المال اذا لم يكن ثمة
من يشملهم السقف الا سبعة اشخاص ، واذا لم يكن رأس المال
الذي سيطاله القانون يتجاوز اربعة ملايين ليرة سورية ؟ ثم برهن
على ان رأس المال للشركات والعامل موزع بين المساهمين توزيعا
لا يتناسب مع الرأسمالية او مع تركز رأس المال .
جاء دور صبري العسلي فايد مشروع اللجنة . اما الحوراني ،
فكانت كلمته رقيقة غير عنيفة . لكنه أكد ان لا حدود للاشتراكية ،
وانها مستمرة التطور ما دام هنالك ظلم اجتماعي واستغلال ونقص
في العدالة الاجتماعية . ثم تكلم عصام العطار بالاسلوب الذي
يستعمله في خطبه في الجوامع امام الاف الناس . فاعلن انه يؤمن
بالجهد الفردي ، شرط عدم افساح المجال له دون مراقبة حتى لا
يتكبر من الاستغلال والاحتكار . وهاجم الاقطاع الزراعي وقال ان
هنالك الى جانب العمال والفلاحين الذين نحصر جهدنا بالعناية بهم ،
اناسا ليس لهم عمل وليس لديهم مورد ، ولا يجدون ثمن الطعام لهم
ولا ولادهم ، وهؤلاء يستحقون الشفقة والعناية .
وتتابع عدد من الخطباء بين مؤيد ومعارض ، الى ان اقبل باب
المناقشة . وبحيث المواد واحدة واحدة ، فطال النقاش على كل واحدة
منها . ثم طرح المشروع برمته على التصويت بالاسم ، وفقا لطلب
الاشتراكيين . وكان عدد الموافقين ١١٥ نائبا ، وعدد المخالفين
٢٧ نائبا ، وعدد المستنكرين ١١ نائبا .

كان الصدام بين النواب يتجلى باعمق معانيه في المشروع الذي
كانت تقدمت به اللجنة اثر اجتماعات صاخبة في لجنة الاصلاح
الزراعي ، حضرها جميع النواب الا عددا قليلا منهم . واحتدم
الصراع بين الاشتراكيين والموالين لهم من جهة ، وبين سائر النواب
من جهة اخرى ، سواء كانوا من اصحاب الاراضي الذين لحقهم
الضرر من الاصلاح او كانوا من ممثلي الفعاليات الاقتصادية الذين
وقف الى جانبهم اصحاب الاراضي حينما كان المجلس يبحث
مشروع تعديل قوانين التأميم .

وكان هدف الاشتراكيين ومن لف لفهم ان يقتصر التعديل
على تقصير مدة تسديد قيمة الاراضي المستولى عليها ، وعلى زيادة

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

المساحات المسموح بامتلاكها في الجزيرة فقط .

اما الآخرون ، فكانوا يطلبون زيادة المساحات الجائز تملكها في القانون رقم ١٦١ ، وذلك لأصحاب الأراضي ولأولادهم وزوجاتهم ، ويطلبون ان تسلم الأراضي غير المستولى عليها الى اصحابها بدون شواغل ، وان تعتبر الأرض مروية اذا كان موردها الثابت من الماء بمعدل ليتر واحد في الثانية للهكتار الواحد . كما كانوا يطلبون مضاعفة المساحات المحتفظ بها في الجزيرة ، وعدم حرمان الأولاد اذا زادوا عن ثلاثة ، والفاء المفعول الرجعي الذي كان يلقي تصرفات صاحب الأرض قبل صدور القانون لزوجاته وأولاده واحفاده . اضيف الى ذلك طلبهم تسديد قيمة أراضيهم المستولى عليها ، مقسطة على عشرة اقساط تكون متساوية ، اعتبارا من تاريخ ضبط الاستيلاء وبغائدة ٢٤٥ ٪ .

ثم ان هؤلاء اقترحوا ان توزع الدولة الأراضي على الفلاحين مجانا ، على ان تتحمل هي تسديد قيمتها لأصحابها القدامى ، وان يعطى الفلاحون أراضي جديدة اذا لم تكن الأراضي المؤجرة لهم لمدة تزيد عن ثلاث سنين .

وكانت اكثر النقاط اثاره للخلاف الشديد : (١) ما يختص بزيادة المساحات المسموح بالاحتفاظ بها ، و (٢) ما يختص بتعليم هذه الأراضي بدون شواغل ، اي باستعادة الأرض من الفلاحين ولو كانت اعطيت لهم عن طريق الايجار السنوي ، والادعاء بان المادة التي تشير الى ذلك في المشروع يقضي على اصلاح الزراعي بكامله .

اكثر نقاط مشروع
التأميم اثاره للخلاف

وكانت اللجنة قد وضعت مشروعا لم يعجب الحكومة بسبب امراته ، على حد قول بعض وزرائها ، في التعديلات الملائمة لمصلحة اصحاب الأراضي . ولذلك عدلت اللجنة مشروعها الاول وقدمت للمجلس مشروعا جديدا تضمن جعل المساحات المسموح بالاحتفاظ صاحب الأرض بها على الوجه الآتي :

٨. هكتارا من الأراضي المروية بالراحة
١٥. هكتارا من الأراضي المروية بالرفع من الانهار حتى ارتفاع ١٠ امتار .
١٧. هكتارا من الأراضي المروية بالرفع من الانهار حتى ارتفاع ٢٥ مترا .

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

- ٢٠٠ هكتار من الاراضي المروية بالرفع من الانهار حتى ارتفاع اكثر من ٢٥ مترا
- ١٢٠ هكتارا من الاراضي المروية من مشاريع الدولة وندفع رسوم الري
- ١٢٥ هكتارا من الاراضي المروية المشجرة بالفسق والزيتون وعمر الشجرة يزيد عن ١٥ سنة
- ٣٠٠ هكتار من الاراضي المروية المشجرة بالفسق والزيتون يقل عن ١٥ سنة
- ٣٥٠ هكتارا من الاراضي البعلية التي معدل امطارها السنوي اكثر من ٥٠٠ مم
- ٤٠٠ هكتار من الاراضي البعلية التي يتراوح معدل امطارها من ٤٠٠ و ٥٠٠ مم
- ٤٥٠ هكتارا من الاراضي البعلية التي يتراوح معدل امطارها من ٣٠٠ و ٤٠٠ مم
- ٥٠٠ هكتار من الاراضي البعلية التي يتراوح معدل امطارها السنوي من ٢٥٠ و ٣٠٠ مم
- ٦٠٠ هكتار من الاراضي البعلية التي يقل معدل امطارها السنوي عن ٢٥٠ مم

هذا مع العلم بان قانون الاصلاح الزراعي الاصلي جعل الحد الاعلى ٨٠ هكتارا من الارض المروية و ٣٠٠ هـ. من الاراضي البعلية ، دون التفريق بين الارض المروية بالراحة وبين التي وضع صاحبها محركات ومضخات لرفع الماء فتكبد من اجل ذلك نفقات كثيرة . وكذلك لم يكن ذلك القانون يفرق في الاراضي البعلية بين التي نصيبها من الامطار السنوية قليل او كثير . وهذا ظلم اراد المشرعون الجدد نلانيه . غير ان العقدة كانت في ان الاراضي المستولى عليها كانت وزارة الاصلاح الزراعي وزعتها على الفلاحين ، جزءا منها بالتأميليك وجزءا وهو الاكبر بالايجار السنوي . ولذلك ، فعندما ارادت اللجنة زيادة معدل الاحتفاظ ، وجدت ان الاراضي استلمها الفلاحون على الوجه المين سابقا . لذلك وقعت بين ان تقرر رفع يدهم لتتمكن الحكومة من اعادة جزء منها الى اصحابها ، بموجب اصول رفع معدل المساحات الجائز الاحتفاظ بها ، وبين ان تعتبر الايجار لمدة سنة بمثابة تملك ، وعندئذ لا يمكن تنفيذ اصول رفع معدل المساحات الجائز الاحتفاظ بها . وعلى هذا اقترحت

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

اللجنة ان تستعاد الاراضي من الفلاحين ، اذا لم تكن قد اجرت لهم
لمدة تزيد عن ٣ سنين .

وفي الواقع ، كانت هذه القضية مشكلة كبيرة اثارها
المعارضون وراحوا ينادون بان المشروع يرمي الى تهجير الفلاحين
وابعادهم عن ارض آبائهم واجدادهم . والحقيقة هي ان صاحب
الارض لا يستطيع عمليا اخراج الفلاحين من الارض التي ستضاف
على حصته الاصلية ، لان القوانين النافذة تحول دون ذلك ، ولانه
بطبيعة الحال محتاج الى البد العاملة وهي قليلة في بلادنا بالنسبة
لسعة الاراضي .

وعبنا ادلى وزير الاصلاح الزراعي ببيان اوضح فيه المساحات
التي وزعت وسوف توزع ، والمساحات التي ستوزع بمشاريع
الدولة . وهذا خلاصته : (١) المساحات الموزعة على الفلاحين
بموجب سندات تملك هي ٦٦٧١٩ هكتارا . (٢) الاراضي المروية
الموزعة على الفلاحين بمقتضى البحث الاجتماعي وبدون شهادة
٨١٥٤٨ هـ . (٣) الاراضي البطولية الموزعة على الفلاحين
١١٢٤٢٥ هـ . ليكون المجموع ١٨٧٠٦٢٥ هكتارا .

(٤) المساحات المؤجرة للفلاحين بمقتضى ايجار طويلة الاجل
٤٦٨٨ هـ من الاراضي البطولية . اما المساحات الزائدة عن حد
الاحتفاظ الممكن توزيعها فهي : ٨٥٦٣٣ هكتارا من الاراضي المروية ،
و ١١٩١٢١٧ هكتارا من الاراضي البطولية . فلو تناول التعديل
الجديد تلك هذه المساحات لبقى معدا للتوزيع ٥٧٠٨٩ هـ من الاراضي
المروية و ٧٩٤١٤٥ هـ من الاراضي البطولية . هذا بالاضافة الى
مساحة المشاريع الاروائية التي تقوم بها الدول والتي ستوزع ايضا
على الفلاحين ، وهي كما يأتي بالمهكتار :

مشروع الغاب وقد انتهى ثلثاه	٧٠٠٠٠
مشروع الروح وينتهي هذا العام	٥٠٠٠
مشروع الفرات	٧٠٠٠٠
مشروع الخابور	١٢٠٠٠
مشروع بردى والاعوج	١٢٠٠٠
المجموع	٩٠٧٠٠٠
مشروع العاصي الاعلى ، الرستن ، سعد	١٥٠٠٠
محردة المشارنة	
مشروع اليرموك (مزيريب)	٢٦٠٠

العمل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

مشروع السن ١٠٠٠٠

مشروع بانياس ٧٠٠٠

مشاريع متفرقة ٣٠٠٠

المجموع ١٤٧٦٠٠

ويضاف الى ذلك اراضي املاك الدولة المستثمرة حاليا والبالغة ٧٥٠٠٠ هـ ، وغير المستثمرة والبالغة ٤ ملايين هـ . ولم يتنع المعارضون بأن ليس في سورية ايد عاملة تستطيع استثمار كل هذه المساحات وان لا خوف من بقاء اي فلاح بدون ارض :

واثارت بعض الجمل الواردة في كلمة وزير الاصلاح الزراعي غضب اكرم الحوراني ، فقام بعصبيّة زائدة يجيب الوزير بأن ستمائة تحت اقتداه . فعلا الضجيج بين النواب والوزراء ، وكادت الامور تسير الى الفوضى لولا ان تداركها النواب الذين يريدون الانهاء من البحث والوصول الى التصويت لانهم مطمئنون الى النتيجة .

وبعد المناقشة الطويلة اقترح النائب اسمعذ كرراني ان يضاف على المادة الثامنة عشرة نص يقضي بأن يبقى الفلاح في الارض المؤجرة له ، ولولمدة سنة ، فترة لا تتعدى ثلاث سنين بشرط اعطائه خلال هذه الفترة ارضا غيرها .

وعرض الرئيس التعديل باضافة فترة جديدة على المادة (١٨) وهي : « اما اراضي المالك التي سبق الاستيلاء عليها وسبق توزيعها او تأجيرها للفلاحين او اعطي بها شهادات تملك فيعوض عليه . . . » الى آخر الفقرة . ولما لم توافق الاكثريّة ، صوت المجلس على المادة (١٨) كما وردت مع اضافة الفقرة التي اقترحها اسمعذ الكوراني . وفي النهاية عرض مجموع المشروع على التصويت ، فحاز موافقة (٩٢) نائبا ، وعارضه (٣٠) نائبا واستنكف سبعة نواب .

وبنتيجة كل هذه المناقشات وقرار المجلس للمشروع ، يتبين ان النواب المياليين الى تعديل القانون الصادر في عهد الوحدة حصلوا على جميع ما كانوا يطالبون به عدا امرا واحدا ، وهو تسليمهم في الحال المساحات الاضافية بدون شواغر . اذ اقر المجلس تسليمهم هذه الاضافات خلال ثلاث سنين وبشرط اعطاء ارض جديدة للفلاح ، بدلا عن التي ازيلت يده عنها .

ويستنتج من ذلك ان تعبير « تهجير الفلاحين » لا يصح وروده للدلالة على نقل الفلاح من ارض لارض غيرها اذا طلب صاحب

الأرض ذلك . فالتهجير بمعناه الصحيح هو الإبعاد دون ضمان أرض جديدة .

ولذلك ، فإن الضجة التي أثارها الاشتراكيون ومن أوكبهم بأن القانون الجديد ألغى القانون القديم كلياً — تلك الضجة التي استثمرت ضد مجلس النواب عقب انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ لحله واقصاء النواب غير الاشتراكيين عن الميدان السياسي وطعنهم بتهم الرجعية والرأسمالية — إنما هي تصوير للحقيقة في سبيل قلب الأوضاع لتسلم الحكم وإعادة الوحدة .

وعلى أي حال ، فإن هذا الموضوع لم ينته على الوجه الذي تبناه مجلس النواب . فقد جاءت وزارة بشير العظمة المؤلفة عقب الانقلاب المذكور وأصدرت مرسوماً تشريعياً قضى على جميع التعديلات التي أصدرها مجلس النواب وأعاد الأمور إلى ما كانت عليه ، بموجب القانون رقم ١٦١ ، مع زيادة بسيطة في المساحات منحت لأصحاب الأراضي في الجزيرة . وعندما بدأ النواب بالالاحاح في إعادة الحياة الدستورية ومجلس النواب وصاروا يجتمعون عندي ، رأيت أن موضوع التأميم والإصلاح الزراعي سيكون العقبة التي ستحول دون جمع الكلمة التي لا بد منه لكي نستطيع مواجهة العناصر المعارضة لمعودة المجلس والحياة الدستورية . وكان الاشتراكيون يتسككون بالبقاء على ما أصدرته حكومة بشير العظمة من تشريعات بهذا الشأن . وعلى هذا فقد حملت الفرقاء كلهم على اقرار صيغة بيان صدر بتوقيعي في شهر حزيران ١٩٦٢ يؤكد الاتفاق الحاصل بين النواب ، على اختلاف نزعاتهم ، على اقرار تلك التشريعات والالتزام بها بدون أي تعديل . وقد أقر الجميع من نواب وغيرهم أن هذه الخطوة هي الوحيدة التي يجنب اتباعها لتجنب الصراع مجدداً بين الطبقات ، بما يضعف الكيان ويعيد خطر انهياره .

وتولى كل من الوزيرين أحمد عبد الكريم وأمين النفوري اللذين عهدت إليهما بالتتابع وزارة الإصلاح الزراعي منذ ١٧ نيسان ١٩٦٢ حتى انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ تنفيذ هذه الأحكام بكل جد ونشاط . وقد وزعا مساحات كبيرة على الفلاحين . وبذلك أفسدا خطة من كان يريد طعن الحكومتين بالرجعية وبالمعدل عن مساعدة الفلاحين .

وأما عن الثمان الأراضي ، فقد أصدرت حكومتي تشريعاً يقضي بمنح أصحابها سلفة على الحساب بمعدل ٥ ليرات من

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

الهكتار في الاراضي البعلية و ١٠ ليرات في الاراضي المروية . وبدأت لجان التخمين عملها ، غير ان البيروقراطية الادارية وعدم اهتمام الوزير كليا بما يتعلق بحقوق اصحاب الاراضي حال دون تسديد السلف . ثم جاء الانقلاب في ٨ آذار ١٩٦٣ ، فأوقفت الحكومة المنبثقة منه هذا التشريع وقضت على مبدأ تسديد ثمن الاراضي .

وفي اي حال لا اعتقد ان فكرة اصلاح الزراعي تؤمن للبلاد زيادة في الانتاج العام ، الا اذا اسرعت الحكومة باستثمار الاراضي البعلية ، وهيات السدود والاقبية السلازمة ، واقرضت الفلاحين ما يلزمهم من بذور واموال نقدية ، وامنت لهم الآلات الزراعية الميكانيكية ، وعينت بصحتهم وتعليمهم وبانشاء دور لسكنهم ، وتولت تأمين وسائل النقل الرخيصة ، وفتحت الطرقات وانشأت الخطط الحديدية ، واسعفت الفلاحين بارشادات زراعية ، واخطت سياسة زيادة المواشي ، وغير ذلك .

واما اذا بقي الفلاح على ما هو عليه الآن من نقص في جميع ما ذكرته ، وظل يدفع للدولة ٢٠٪ من حاصلاته ، فاي اصلاح واي تحسين هذا الذي لا يضمن له تلك الفوائد ؟

اننا لا نزال ننظر الى فكرة اصلاح الزراعي كوسيلة للكسب الشعبي والانتخابي . فهي لم ترتفع بعد الى سوية زيادة الانتاج القومي وتحسين حال الفلاح عمليا .

وقبل ان اختتم هذا البحث ارى من الضرورة ذكر حادثة لها مغزى كبير وهي انه حينما تقدمت حكومة الدواليبي بمشاريعها الخاصة بتعديل قوانين التأمين والاصلاح الزراعي ، احببت ان استطلع رأي قادة الجيش في هذه المشاريع . فتكلمت في الموضوع مع السيد فائق النحلاوي ، الامين العام لمجلس النواب ، باعتباره صديقا وقريبا من العقيد النحلاوي الذي كان الكل في الكل في تلك الايام . واتفقنا على ان يجتمع معه ليتبين رايه ، فكان الجواب بان هذه المشاريع حائزة على موافقة القيادة ، وبانها كانت ذكرت مساويء التأمين والاصلاح الزراعي حينما قامت في وجه المصريين واعادت الجمهورية السورية . وكان رأي النحلاوي وزملائه هذا وصل ايضا الى سائر النواب حتى ان بعضهم اكد لي فيما بعد ان النحلاوي استدعاهم والح عليهم في ضرورة الموافقة على مشاريع الحكومة .

وهذا الموقف الواضح هو الذي حمل النواب على الاسترسال

في التعديلات . فهل دفع النحلاوي النواب الى ذلك ، فيستغل موقفهم فيما بعد ليضرب ضربته وليقلب الاوضاع الدستورية والنيابية زاعما بأنها ضد الرجعية التي ارادت القضاء التاميم والاصلاح الزراعي ؟

وهل اوصى عبد الناصر بهذه الخطة ليجر الحكومة السورية والبرلمان الى هذه السياسة ليعيد الوحدة مستعينا بدعايته القوية الرامية الى اثارة العمال والفلاحين ضد الاوضاع القائمة في دمشق ؟

هذه اسئلة لا يستطيع الانسان الرد عليها بصورة قاطعة لفقدان الادلة الدامغة .

وبعد انتهاء المجلس من اقرار قانوني التأميم والاصلاح الزراعي ، عقدت جلسة نيابية صاخبة بسبب ما اثير فيها من امر الخطاب الذي القاه الرئيس عبد الناصر يوم ٢٢ شباط ، وهو يوم ذكرى الوحدة ، واتهم فيه من قاموا بحركة ٢٨ ايلول بقبض المال من الدول الاجنبية لقاء عملهم . وذكر في جملة القابضين مأبون الكزبري ، وابن عمه حيدر ، وغيرهما . ثم ذكر ان الدواليبي كان قبض من حكومة نوري السعيد الفتي دينار عراقي ، وسرد أسماء ععدد من السياسيين ووصفهم بالمرتشين العاملين لحساب الاستعمار .

الدواليبي يهاجم
عبد الناصر

وحمل الدواليبي حملة شعواء على عبد الناصر ، واتهمه بأفقه لا يريد الوحدة ، ونفى عن نفسه قصة قبض الفتي دينار . ثم جاء على ذكر النائب رانب الحسامي ، فروى عن لسانه انه في الاجتناع الذي عقد في القاهرة بين النواب السوريين وعبد الناصر نوقشت اسمى الاتحاد ، فقال الرئيس المصري : « اني معك ! »

فاجابه الحسامي نافيا هذا القول . وهنا هبت عاصفة شديدة هجم خلالها الدواليبي على الحسامي قاصدا ضربه ، لمحال بينهما النواب . لكن احدهم اتاه من خلف وجرحه في انفه ، فسال دمه ورفع الرئيس الجلسة . ثم استؤنفت بعد ان تدخل النواب لاعادة الصفاء ، لكنها انتهت والجو مضطرب . ولم اكن حاضرا هذه الجلسة بسبب مرض اقعمني في الفراش نحو اسبوع .

وارجا المجلس عقد جلساته الى ما بعد عيد الفطر ، فاردت انتهاز هذه الفرصة للسفر الى اوروبا . وكان عهد الوحدة منعني من الخروج من دمشق طيلة ثلاث سنين . ومكنت في روما اسبوعا

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

في ضيافة سفيرنا ، صديقي اسعد المحاسني . وكان سفير لبنان هناك السيد موسى مبارك ، وهو صديق عملت معه سنين عديدة في مجلس المصالح المشتركة اذ كان يمثل فيه لبنان . فطلبت اليه الحصول على تأشيرة دخول من السفارة الفرنسية لأنني من السفر الى باريس التي تشتهق اليها نفسي ، كلما رحلت الى اوروبا . فلما اعاد لي جواز سفري ، حاملا التأشيرة ، اخبرني بأن سفير فرنسا رغب اليه ان يستمذجني في قبول دعوة على الغداء عنده . وكنت قبل سفري من دمشق تحدثت مع معروف الدواليبي فوجدته ميالا الى الاسراع في اعادة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا ، حينما ينتهي الامر بينها وبين حكومة الجزائر المؤقتة الى اتفاق . فوجدت هذه الفرصة مناسبة للاتصال بالسفير الفرنسي لاحتثه ، قبل كل شيء ، على ضرورة اتفاق حكومته مع ممثلي الجزائر ، ذلك لان الشرط الاساسي لاعادة العلاقات مع الدول العربية هو ان ينتهي مؤتمر افغان الى تفاهم يكرس استقلال الجزائر . ثم ابدي للسفير الفرنسي ، بعد ذلك ، ان سورية مستعدة لاعادة علاقاتها مع فرنسا ، فور عقد مثل هذا الاتفاق . وفقا لحديثي مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية بدمشق .

وهكذا قبلت الدعوة ، فتناولنا طعام الغداء عند السفير ، وكنت تعرّفت اليه في ١٩٥٥ ، في اثناء زيارتي الرسمية لباريس . ودار الحديث ، ناشترك فيه اسعد المحاسني وموسى مبارك . وكان صريحا وواضحا ، اكد لنا السفير فيه ان مفاوضات افغان ستنتهي الى وفاق ، رغم الصعوبات المعقدة التي يقيسها الجزائريون المتطرفون واكثرية الفرنسيين المستوطنين ، من الذين يشق عليهم الخروج من الجزائر التي يعتبرونها جزءا من بلادهم ، انفقوا فيها الملايين على اصلاح اراضيها وتطوير اقتصادها .

ثم اوضح السفير قيمة سلاية الجنرال ديغول بعد قناعاته بان قبول الاعتراف باستقلال الجزائر مع الحفاظ على بعض الامتيازات العسكرية والاقتصادية امر لا بد منه ، سواء لمواجهة موقف الدول في الامم المتحدة او لتوفير المليارات من الفرنكات الفرنسية التي تنفق على الحرب في الجزائر . وقال السفير بأنه يعتقد ان الاوضاع التي زهقت في حرب استمرت ثماني سنوات ، والخوف من سيطرة الجيش على امور فرنسا ، هما امران رئيسيان حملا الجنرال دوغول على السير بكل جراءة نحو منح الجزائر استقلالها ، رغم الاخطار التي

تعرض ولا يزال يتعرض لها شخصه .
ولما وصلت الى باريس زارني مدير الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية ، فكان حديثه مطابقا لحديث السفير الفرنسي في روما .
ثم سألني اذا كنت ارجب في زيارة وزير الخارجية موسيو كوف دي مورفيل الذي عرفته منذ ان كان سفيرا لبلاده في القاهرة في ١٩٥٠ .
وكان هو الذي انباني بخبر التصريح الثلاثي بين فرنسا وانكلترا وامريكا بشأن الشرق الاوسط وضمان الحالة الراهنة . واستقبلني وزير الخارجية الافرنسية يوم في الكي دورسيه ، وبقيت عنده نحو ساعة ونصف الساعة . ولم يقتصر حديثنا على تفصيل علاقات سورية وفرنسا في المستقبل ، بل اخذت قضية اسرائيل واعتداءاتها المتكررة ، لا سيما مسألة تحويل نهر الاردن ، اكثر الوقت . ذلك انني وجدت نفسي امام رجل لا يلم بهذه القضية الاخرة ولا يعرف عنها سوى النذر اليسير ، فاضطرت الى اهمامه وجهة نظرنا . وقد رسمت له على ورقة خريطة اوضحت فيها موقع نهر الاردن بين سوريا والاردن وبين الجزء المحتل من قبل اليهود في فلسطين ، وكيف انهم يريدون انشاء قناة تنقل الماء من بحيرة طبريا حتى النقب . ثم شرحت له كيف بدأ اليهود عملهم بتجفيف بحيرة الحولة ، وبعد ان انتهوا من ذلك راحوا يعملون على تحويل مجرى النهر لرفع سطحه الى مستوى يمكن المياه من الانحدار بالراحة الى النقب . فسألني عن سبب عدم ضخهم الماء مباشرة من بحيرة طبريا ، فأجبتته بان ماء البحيرة مالح لا يصلح للري . ثم اكدت له ان سبب معارضتنا ليس سياسيا فحسب ، بل هو ايضا مستند الى اعتقادنا ان اخذ ماء النهر قبل دخوله بحيرة طبريا يحرمها من بعض الماء الحلو ، فنبقى مياهها ذات درجة عالية من الملوحة لا تصلح لري الاراضي التي تريد احياءها حكومة الاردن . وكان وزير الخارجية يسمح بياني ، وعلى وجهه علائم الاستغراب ، كدليل على جهله المطبق بهذه الامور والوقائع . وبالطبع ، لم يكن يخطر في بالي ان احصل من الوزير على وعد بتأييد موقف سورية والاردن ، وذلك لعلمي بان للقضية وجهة سياسية تطفئ على حقيقتها الموضوعية . لكن نظر الوزير الى هذه القضية تغير ، كما شعرت ، بعد سماعه اسوالي .

ولم اجتمع بالجنرال ديغول ، بل اجتمعت بالجنرال كاترو الذي شغل مناصب رفيعة في سورية ايام الانتداب ، خصوصا في الوقت الذي كتبت فيه رئيسا للحكومة السورية في ١٩٤١ ، حينما

اجمعي بالجنرال كاترو

الملف الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

احتل البريطانيون والافرنسيون سورية وابعدوا الافرنسيين الفيشيين عنها . وكانت زيارتي للجنرال كاترو في مركزه بدائرة وسام جوقة الشرف التي كان مشرفا عليها . وكان الحديث معه كحديثي مع من سبق ان حادثته في روما وباريس ، غير ان عواطف الجنرال نحو العرب كانت اقوى من عواطف سواه . ولذلك كان التجاوب بيننا ظاهرا ، دون اخفاء ما في الضمير . وابدى الجنرال سروره من قرب التفاهم مع الجزائريين ، وكان هو اول من قال بهذه السياسة ، مما عرضه لاستقبال بشع عند زيارته الجزائر مع ده موليه رئيس الحكومة ، اذ رجحه المستعمرون والمتطرفون بالحجارة وبالبنذورة ، بحيث اضطر رئيسه الى ان يطلب اليه الاستقالة ففعل .

واكد الجنرال شعوره الطيب نحو سورية وتمنى عودة العلاقات الحسنة معها ، لا سيما ان فكرة الانتداب زالت ولم يبق سوى ما يمكن ان يكون بين دولتين صديقتين تربطهما العلاقات الاقتصادية والثقافية بمعقود رضائية .

وعندما عدت الى دمشق سمعت لفظا يدور حول اجتماعي برجال فرنسا في روما وباريس . فزرت الدواليبي واطلعتها على لفظ في دمشق حول اجتماعاتي بباريس الاحاديث التي دارت بيني وبينهم ، فسر كثيرا ، لا سيما ان الاتفاق كان عقد ، وانا في لندن ، بين فرنسا وممثلي حكومة الجزائر . واستبشر الناس بحل هذه الازمة العالمية . وقال لي الدواليبي ان تقريرا ورد بانني اجتمعت بالجنرال دوغول ، بالاضافة الى اجتماعي بسفير فرنسا في روما . فاكثت له عدم اتصالي برئيس الجمهورية الافرنسية . ثم انني لم اعر هذا الامر اهمية خاصة .

لكنني عندما كنت سجيناً في المزة ، قال لي رفيقي في الغرفة ، رشيد الدقر ، ان الجيش يتهمني بانني اجتمعت مع الافرنسيين ومع بعض الممثلين الصهيونيين ، وبانني اثرتهم على مهاجمة الحدود السورية في ١٧/٣/١٩٦٢ ، حينما كنت في روما .

نأبدت دهشتي لهذا الاتهام السخيف غير المعقول ، واكدت انني لم اجتمع مع اي شخص صهيوني او له صلة باسرائيل ، ووضحت لهم اجتماعاتي في روما وباريس وكيف كنت بذلك متفقا سلفا مع الدواليبي — وكان حاضرا معنا في غرفة السجن يسمع كلامي ويؤيده — وكيف ان نتيجة اتصالاتي كانت خدمة كبيرة لبلدي ، اذ اطلعت اولي الامر في باريس على وجهة نظرنا في قضية الاردن وتحويله ، مما لم يكن احد منهم مطلعاً عليه بسبب فقدان الاتصال

الديبلوماسي بين سورية وفرنسا .

ولست ادري كيف وصل خبر اجتماعي مع سفير فرنسا في روما الى دمشق . فقد علمت من الدواليبي ، حينما اطلعت على الاحاديث التي اجريتها في روما وباريس ، بأنه كان على علم بها ولم يشأ ذكر المصدر . ولعل سفير لبنان في روما نقل الامر الى حكومته ، فمرأى المكتب الثاني اللبناني ان يوصل الخبر الى المكتب الثاني بدمشق .

ومهما كان الامر ، فاني لم اجد في تحويل مسعاي في سبيل ايضاح موقف العرب من تحويل الاردن ، والعمل على تخفيف مساعدات فرنسا لاسرائيل بتحويل انظارها نحو مصالحها الثقافية والاقتصادية في البلاد العربية ، ما اكافأ به سوى الحقد الاسود الذي يكنه نحوي بعض الساسة وبعض ضباط الجيش . وهو حقد كان يدعمه تشبث خارجي بابعادي عن الميدان السياسي ، لمخالفتي تفشي نفوذ احدى الدول الكبرى ووقوفي في وجهه .

ولذلك لم اجد غضاضة في ابداء الغايات النبيلة والوطنية التي دمنعتني الى محادثة بعض الرجالات الرسمية والامرنسية ، حتى لو ادى الامر الى طرح الموضوع علنا في الميدان السياسي والغضائي . غير ان الذين اشاعوا عن رجالات سورية السياسيين ما اشاعوا ، وحملوا عليهم تلك الحملات الظالمة واعلنوا عزمهم على محاكمتهم ، لم يلبثوا ان عادوا الى السكوت وطمس كل هذه التهم ، ثم الى قبول التعاون معهم .

وعندما كنت في روما قام سفيرنا لدى الفاتيكان ، السيد انور حاتم ، باتصالات مع وزارة خارجية المقام البابوي لتحديد موعد لي لمقابلة البابا ، بعد عودتي من باريس . وقد قصدت من وراء هذه المقابلة مع البابا الى الافادة من معرفته بي حينما كنا في باريس في ١٩٤٧ ، هو سفير وممثل للمقام البابوي وانا وزير مفوض لسورية ، للبحث معه في تطور قضية فلسطين منذ ذلك العام واثارة حماسه الديني للوقوف في وجه اعداء العرب المسلمين والمسيحيين . ولم يكن ليخفى عني ضغط الولايات المتحدة وكندا على الفاتيكان وتهديدهما بقطع المساعدات المالية والاعانات التي كانت تصله من هذين البلدين . ولهذا وجدت الفرصة سانحة للقيام بمسعى يرمي الى تقوية مغنويات الكرسي الرسولي ، واظهار شعور العالم المسيحي الساكن في الاقطار العربية ، والتماس مساندة اكبر مقام مسيحي

في العالم لقضية يشترك المنتسبون للديانتين الاسلامية والمسيحية في الاعتراض على ما جرى في الارض المقدسة من انتهاك للشعور القومي باحلال عناصر غريبة فيها محل ابنائها .

غير ان مرضي بعد عودتي الى روما لم يسمح لي بالمثل امام البابا في اليوم المحدد . ولم يكن بروتوكول الفاتيكان يسهل تحديد موعد قريب ، فعدت الى دمشق دون ان يتسنى لي القيام بهذه المهمة التي لم يكلفني احد بها ، بل فكرت فيها بنفسى مدفوعا بقوميتي وعروبتى .

وقد اقام لي سفراء المملكة السعودية والعراق في عاصمة ايطاليا حفلتين خاصتين في دارهما . فالتقيت هناك سفراء الدول العربية ، عدا السفير المصري الذي كان يتحاشى الاجتماع مع سفيرنا اسعد المحاسني . وما ذلك الا لان المحاسني كان يغمز من قناته ولا يترك فرصة دون ان يرفع صوته منددا بالاستعمار المصري وبما اصاب سورية في عهد الوحدة من اذى اصاب حريات ابنائها واموالهم وارضيتهم ومتاجرهم ومصانعهم وسائر مقوماتهم .

اما الحفلة الوحيدة التي جلسنا فيها على مائدة واحدة مع سفير مصر ، فكانت تلك التي اقامها سفير تونس لمناسبة نقله من مركزه . ومما اثار الضحك والمرح الرجاء الحار الذي وجهه السفير المشار اليه الى صديقي اسعد المحاسني بان لا يوجه الى السفير المصري كلاما يؤذيه . فوعده بذلك ، بعد ان تدخلت في الامر ورجوته اكراما لي بان يساير صاحب الدعوة . وقد بر بوعده . وكان منظرا مضحكا ومؤلما معا موقف سفير مصر ، وهو يتجنب الجلوس والحديث معنا وينزوي في مكان قصي ، حيث يتكلم مطاطا الرأس ، منخفض الصوت ، مع احد السفراء الذين اشفقوا عليه وجلسوا معه .

والجانب المؤلم هو انفراط رباط المحبة والاخاء بين العرب في حفلة كهذه ، بدلا من ان يسود جوها روح التضامن والصفاء .

وبالفعل ، كان سفير مصر يبدو كأنه ابن الاسرة الذي يعكر صفو الجو العائلي ، اذ كان كل من سفراء سورية والاردن ولبنان والسعودية وتونس وليبيا والمغرب يشكو ما لحق ببلاده من اذى مرده الى الحركات الناصرية ومؤامراتها الاجرامية ، سواء لقتل زعمائها او للسيطرة عليها والتحكم بأمورها عن طريق بث روح العصيان في نفوس الضعفاء من ابنائها ومدتهم بالمال والمنشورات والاسلحة والذخائر لاثارة الفتن وقلب نظام الحكم ، سواء كان

نيابيا دستوريا او كان ملكيا .

وعند اقامتي في لندن ضيفا على ابن عمي عبد الرحمن ، سفيرنا لدى البلاط البريطاني ، اذاعت المحطات اللاسلكية نبا التوقيع على اتفاقات افيان بين الوفد الافرنسي والوفد الجزائري ، حصلت الجزائر بموجبها على استقلالها وسيادتها . فامتلات القلوب فرحنا وغبطة بانتهاء جهاد اخواننا العرب على خير ما كانوا يأملوه ، واستبشرت باكمال استقلال جميع الدول العربية ، واملت ان تعود الى التصافي لاملء الفراغ السياسي في الشرق الاوسط بالتضامن بين جميع ابناء العروبة للحفاظ على ما حصلوا عليه بعد جهاد بدا في ١٩١٢ وانتهى في ١٩٦٢ .

واحبت الاستفادة من وجودي في لندن ، عاصمة الديمقراطية وصاحبة الفكرة البرلمانية ، فزرت مجلس النواب ومجلس اللوردات برفقة ابن عمي السفير ، وجلسنا في شرفة الدبلوماسيين في مجلس العموم . ولشد ما كان عجبي عندما وجدت قاعة الاجتماعات خالية الا من اربعة نواب ووكيل وزير واحد . والاغرب من ذلك ان احد النواب كان جالسا على مقعده ورائعا رجليه فوق المنضدة الموضوعة امام كرسي الرئاسة .

ولم يكن مدار البحث موضوعا هاما ، وهذا يفسر اقتصار النواب الحاضرين على اثنين من مؤيدي الحكومة واثنين من المعارضين . وكان وكيل الوزير يتكلم بكل مروءة والنواب يجيبونه باعتدال مماثل . ولم تكن معرفتي باللغة الانكليزية كافية لفهم ما كان يدور من المناقشة . لكن ابن عمي السفير اسعفني واعلمني بأن الامر يتعلق بالابناء غير الشرعيين المولدين في الحرب العامة ، ومشروع الحكومة باعطائهم بنوة شرعية .

وقلت في نفسي لو سمع او شاهد السوريون ان نوابهم لا يهتمون بحضور جلسات المجلس ، وان جلسة عقدت بحضور اربعة نواب فقط ، لكانت الصحف والايوساط السياسية اقامت الدنيا واقدمتها واثارت حملة شعواء ضد الحكومة وضد المجلس . ولربما كان انتهز احد الضباط المهوسين الفرصة ، فقام بانقلاب وثورة ضد الرجعية والراسمالكة والانتهازية والشعبوية ، متهما اياها بالسير الاموج . وعلى اي حال ، كان الانطباع عندي في مجلس العموم البريطاني ان القوم يفهمون الحكم النيابي على غير ما نفهمه نحن ، وانهم لا ينكمشون بالمظاهر ، وان الحياة الحزبية تتجلى بكل

الفصل الثالث : الانتخابات النيابية والاستفتاء

معانيها . فنانب واحد يكفي للتكلم باسم الحزب والدفاع وحده عن نظريته في المجلس ، الحكومة بدورها تكفي بأحد وزرائها او بأحد وكلاء الوزراء للدفاع عن مشروعها ، بينما كان عدد المستمعين في الجلسة التي حضرتها يزيد عن خمسين مستمعا . وذكرت لهذه المناسبة جلسة عقدها مجلس النواب السوري بمطلع ١٩٦٢ بحث فيها مشروعا يتعلق بالنزو الاصطناعي الذي تقوم به وزارة الزراعة . وكانت الساعات التي خصصت للمناقشة ، كما كان عدد المتكلمين في الموضوع من النواب اضعاف اضعاف ما خصص في مجلس العموم البريطاني للمناقشة التي حضرتها .

وما اتوله في هذا الشأن لا يرمي الى الحط من قيمة الحياة النيابية عندنا ، اذ انني لا ازال مقتنعا بأن هذا النوع من الحكم هو اصلح من سواه نسبيا ، رغم ما فيه من بقاء ومن مساوئ لا ينكر وجودها . الا ان اي نظام لا يخاف الحاكم من حسابه ، بل يترك اليد طليقة ليعمل على كيفه بدون مراعاة ، لهو نظام لا يؤمن الحرية والديموقراطية ولا يضمن حكما صالحا بعبدا عن الاهواء . وعلينا ان نتقبل مساوئ الحكم الدستوري النيابي الديموقراطي ، تجنبنا للوقوع في مخالب الدكتاتورية المشؤومة .

وغادرت روما عائدا الى دمشق . وقضت الطائرة الكوميث السريعة ثلاث ساعات وخمسين دقيقة بين مطار روما ومطار دمشق . ولا يسع المرء الا ان يذكر انه كان عليه ان يقضي ستة ايام او اكثر ليصل من دمشق الى بيروت برا ، ثم منها الى نابولي بحرا ، ومن هناك الى روما بالقطار . هذا ما اوصلتنا اليه الاختراعات الحديثة ، بحيث لم يعد احدنا يجهد نفسه او يرهقها ، سواء بالسفر او بالتمتع بنعم الحياة ولذائذها المتوفرة بأهين حال . غير ان متعة العيش الهين على هذا الشكل اللذيذ لا يعادلها انشغال الفكر بتطورات حالة البلاد وبأخطار الحروب والانقلابات ، حتى اصبح واحدنا ينام على السرير ذي الفراش الوثير ، لكن باله مشغول في كيف يستفيق في الصباح حيا او مقتولا ، غنيا او فقيرا ، هادىء البال او مضطرب الفكر والجنان .

فيا ليت هذا الرفاه ما كان ، ولا كان ما يرافقه من اضطرابات مادية ومكرية افقدتنا لذة العيش الهنيء الذي كنا نحلم به ، بعد ان تطور العالم في اربعين سنة اكثر ما تطور في عصور عديدة .

الفصل الرابع

انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ و١٩٦٣

وصلت الى دمشق من اوروبا في صباح ٢٤ آذار ١٩٦٢، فزارني في الدار لفيف من الاسدقاء والنواب ، وكلهم متجهم الوجه مقطب الحاجبين ، يردد نغمة واحدة : « الامور لا تسير على ما يرام . والجميع يتوقعون احداثا سيئة . » ورووا لي النقاش الذي حصل بين النواب والحكومة ، وخاصة بين الحوراني والدواليبي ، بشأن اعادة الحريات . ثم اكدوا لي ان الحكومة صائرة الى الاستقالة بدليل ما لمح به رئيسها عندما قال : انكم سوف تركضون وراءنا وتنسكون باذيالنا لابقائنا في مراكزنا الوزارية .

وكنا جالسين لدى رئيس مجلس النواب عندما وصلت اليها اشاعة استقالة الوزارة . وكان كل منا بين مصدق ومكذب ، حتى دخل الدواليبي واكد الخبر . ولم يشأ ابداء السبب الى ان خلونا به ، ففشى السر قائلا بان الجيش يتداخل في الامور ويريد قلب الاوضاع .

ودعيت مساء ٢٧ آذار الى دار الضيافة لمقابلة رئيس الجمهورية ، فوجدت عنده الكزبري والدواليبي والمسلي والحوراني والغزي . وبدا الرئيس الحديث قائلا بان الجيش ثائر ضد القانونيين اللذين اسدرهما مجلس النواب (بشأن التساميم وبشأن الاصلاح الزراعي) وبانه يطلب العودة الى الاحكام السابقة . فسألناه : « هل هذا كل ما يريد ؟ » فاجاب : « لا . انه يريد ابعاد الوزارة الحالية عن الحكم (وكانت قد استقالت) ويصر على ان يستقيل من النيابة بعض الشخصيات . » وقد اعلينا سعيد الغزي بانه اطلع على جدول غير المرغوب فيهم من النواب ، وهم الكزبري والدواليبي والمسلي وانا وسوانا ، وان ثمة مطالب اخرى تتعلق بصميم الدستور . ثم اخرج من جيبه ورقة كبيرة الحجم واثار اليها ، لكنه لم يطلعنا على محتواها .

دموني الى العصر الجمهوري
بعد استقالة وزارة الدواليبي

وتمت للرئيس بأن هذا الطلب لا بد ان يكون سبقته حوادث وامور ادت الى الحال الذي نحن فيه . فلم لم تطلعنا على الاوضاع لتفادرسها ، عسانا نجد حلا مرضيا لها ؟

فاجاب بانه سعى كل جهده ليحول دون الانقلاب الذي يريده الجيش . لكن الامر اعياه ، فدعانا ليستشيرنا في الامر .

فمعبت كيف انه ورئيس الحكومة كنما عنا سوء المصير ، طيلة هذه المدة ، ولم يخبرانا بالحقيقة الا بعد ان عدما الوسائل للابقاء على الاوضاع .

ففتحج الرئيس بأن الامور كانت تبحت في مجلس امن الدولة ، وانه مع الوزراء كانوا متيدين باليمين الذي اقسموه بكتمان ما يدور من ابحاث وما يتخذ من قرارات . فقلنا له ان هذا العذر غير مقبول ، واننا على اي حال سنعود الى المجلس لنخبر النواب ونطلب اليهم اختيار وفد يجتمع معكم هذه الليلة .

وعدنا الى الندوة النيابية ، فجمعنا النواب في قاعة المجلس ،

لكن بشكل غير رسمي . ولحنا للنواب ما لسناه من الوضع الشاذ وطلبنا اليهم اختيار هيئة تتولى معالجة الموقف ، وخاصة تأليف الحكومة الجديدة . وبينما كنا نستمع الى اراء الرفاق ، وصلت الينا

دعوة من الدكتور ناظم القدسي الى الحضور مرة ثانية الى دار الضيافة مع العسلي والخوراني . فاعتذرنا من الحاضرين وسرنا في طريقنا . ولم نكد نجلس مع الرئيس ، حتى وصل على اعقابنا وفد قوامه رشاد جبري ودهام الهادي وعصام العطار واحمد عبد الكريم وبعض النواب الآخرين . فاضطرب الرئيس للوهلة الاولى وقال لا يسعني استقبالهم . غير ان الكزبري رجاه بأن لا يردهم على اعقابهم ، ثم ذهب اليهم وعاد قائلا بانهم يصرون على حضور هذا الاجتماع . فما كان من القدسي الا ان استدعاهم . فجاءوا وجلسوا معنا وتكلم الجميع ، ما عداي ، بما لا يخرج عن حديث الجلسة السابقة . ثم خرجنا وتركنا الحاضرين الجدد عند الرئيس وانتظرنا ان ينهي اجتماعه معهم . ولما طال بهم الامر ، تركنا القصر وذهب كل منا لداره .

وقد علمت فيها بعد ان المجتمعين اتفقوا مع رئيس الجمهورية على قبول طلبات الجيش ، وانهم فوضوه بتأليف حكومة جديدة ، ثم انسحبوا من الجلسة . فما كان من الرئيس سوى تكليف السيد سميد الغزي بتأليف الوزارة فورا . فآخذ هو وبرمدا والدقر باختيار

الوزراء الجدد . وظلوا هكذا حتى الساعة الواحدة . وتولى برمدا حمل اسماء الوزراء الى دار الاذاعة لكي تنشر في الساعة السابعة صباحا .

وعندما استلقيت على فراشي ، بعد عودتي من قصر الضيافة ، لم يخطر في بالي ان الامور آخذة بالتطور بهذه السرعة ، وان الانقلاب الذي كان اعد له العقيد النحلاوي بدى بتنفيذه في منتهى الدقة . وبينما كنت غارقا في النوم ايقظتني الخادمة وقالت لي بأن ضابطا يريد مقابلتك . فقلت في نفسي : اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . وادركت على الفور ان الانقلاب حصل وان الضابط جاء لتوقيني واخذي الى المزة . فمضت من فراشي وذهبت اليه حيث كان واقفا خلف الباب الخارجي ، فسألته بعد التحية عما يريد ، فقال بكل تأديب وتواضع ان ثمة اجتماعا معقودا في الاركان العامة للجيش ، ورجا مني تلبية دعوة اللواء لحضوره فورا . فافقنت ان الامر كما توقعت لانه من غير المعقول ان يعقد اجتماع في الساعة الثانية والنصف صباحا . فقلت للضابط : « اصدقني القول . اذ يلوح لي ان ثمة انقلابا ، وانك آت لاخذي الى المزة . » فراح يهرك يديه ويقول : « اعوذ بالله ، يا دولة البيك . فالامر لا يخرج عما قلت . ارجوك ! » فقلت : « طيب ، لكن ليس لدي سيارة الآن . » فاجاب بأن معه سيارة ، وهي تحت امري !

ولم تنحل على الاكذوبة . وقلت له : « على اي حال ، ساقبس ثيابي واتيك حالا . » وعدت الى غرفتي واخذت بارتداء ثيابي ، دون استمجال او تطويل . ثم نزلنا الدرج معا ، فلما وصلنا الى الشارع رايت امام البيت سيارة شحن وعددا من شرطة الجيش ، فتأكد حدسي . وابتسمت للضابط ، وهزرت براسي ، فراح يحاول ان يتوارى عن نظري . واركبوني الى جانب السائق ، وجلس ضابط الى يميني . وسارت بنا القافلة حتى قيادة الشرطة العسكرية ، فنزلت وانتظرت في الساحة ، دون ان انبس ببنت شفة ، منظرنا النهائية .

وخرج من احدى الغرف السيد لطفي الحفار ، نحياتي ووقف الى جانبي . وبعد هنيئة دعونا الى ركوب سيارة جيب . وكان البرد شديدا تلك الليلة ، وكانت الريح تدخل الينا من خلال العنقوب والشبابيك المفتوحة . ولف الحفار راسه بالمعاء ليتقي لفحة البرد على راسه العاري . اما انا ، فمكنت البس رداء سميكاً ومطانية من

وقوع الانقلاب واعتقال
مع سائر الزعماء

الفرو حمت رأسي من البرد القارس . واسرعت بنا السيارة الى سجن المزة ، فدخلناه للمرة الثانية بعد انقلاب حسني الزعيم . وهناك اقتادونا الى قاعة كبيرة وجدنا فيها عدداً وغيراً من رفاقنا في المجلس ، من نواب ووزراء . فماتقنا بعضنا بعضاً ، والابتسامة تعلو شفة كل واحد منا . ثم انقلبت تلك الابتسامات الى ضحكات عالية ، صرنا نطلقها كلما دخل رفيق جديد .

وكان الحراس يطلبون من كل داخل تسليم جميع ما في جيوبه ، فيعدون النقد ويسجلونه ، ثم يطلبون تسليمهم ايضاً ربطة العنق والحزام وحتى ربطة الحذاء . وكانوا يتأكدون من اننا لا نخفي سلاحاً نارياً او خنجراً او موسى وذلك بتفتيش جيوبنا وتحري ما تحت ثيابنا وداخل سراويلنا .

وكانت القاعة مسيحة ، طولها نحو ١٥ متراً وعرضها نحو ستة امتار ، يجتازها طولاً ممر واطىء ينتهي الى غرفة صغيرة ، فيها مستراح وحنفية ماء .

وكانت الارض مغروشة بالشمينتو وعليها بعض الافرشة الملونة حصيراً . فجاءونا باغطية صوفية ووزعوها علينا بمعدل غطاء واحد لكل سجين . واضطربنا الى الالتحاف بها بسبب البرد القارس .

والغريب ان احداً منا لم يبد منه استغراب او احتجاج ، كأننا كلنا كنا متوقعين ما حدث . بل كانت النكات والحكايات الطريفة تطلق على اكثر الالسنه ، فمتردد اصدااء الضحك والقهقهات . وكان حراسنا الاربعة ينظرون الينا ، كما ينظر الممرضون الى مرضاهم من المجانين .

ثم طيف علينا بأباريق الشاي ، فساعدتنا على مقاومة البرد . وكان آخر من دخل علينا رئيس الوزارة معروف الدواليبي ونائبه جلال السيد . وكان هذا الاخير منفعلاً عندما دخل ، لكنه ما لبث ان انسجم معنا عندما شاهد موقفنا اللامبالي وسمع ضحكاتنا .

وفتح الباب ودخل رقيب طلب الى الكزبري مرافقته . وخشينا عليه ان يصيبه سوء ، لكنه قام من فراشه مبتسماً وتبع الرقيب . فساد سكوت ، ورحنا نفكر في سبب هذه الدعوة .

وبعد ربع ساعة عاد الينا زميلنا ، فاستقبلناه بالهتاف . وقال لنا انهم طلبوا اليه ان يكتب استقالته من رئاسة المجلس ، ففعل . فقلنا : « بسيطة ! » لكنهم ما لبثوا ان اعدوا عليه الكرة واستدعوه

ثانية ، فانشغل بالنا هذه المرة . لكنه عاد بعد قليل وانبأنا بأنهم طلبوا اليه تغيير كتاب استقالته بأن يجعله موجها الى قائد الجيش بدلا من مجلس النواب ، فامثل ايضا وعاد سالما . فاعدنا عليه التهنائي ، فيما ظهر لنا ان الامر على شيء من « الولدنة » .

وما لبث المذيع ان بدأ باسماعنا قطعات من الموسيقى العسكرية ، فتهيانا لسماع اول بلاغ . وما طال انتظارنا ، اذ سرعان ما سمعنا ان قيادة الجيش قامت بحركة وطنية (وكل هذه الحركات وطنية بطبيعة الحال) واستولت على الحكم وانقذت البلاد من شرور الرجعية الاستعمارية العميلة ، الى آخر النغمة اياها ، وان بلاغات سوف تذاع على التوالي .

ثم اعلن حل مجلس النواب ، واستقالة رئيس الجمهورية ، واعتقال اعضاء الوزارة وفريق من النواب ، وقرب احالتهم على القضاء واعادة الاوضاع السلمية .

وكنا نتساءل ما اذا كانت الحركة ناصرية او عسكرية محلية فحسب ، لان البلاغات كانت غامضة من هذه الناحية ، بعكس ما كانت تردده صراحة من ان النواب الفوا الاصلاح الزراعي والتأميم وزادوا رواتبهم واستحصلوا على رخص استيراد سيارات خاصة بهم ، وان الوزراء استغلوا وظيفتهم بالارتشاء وببذل الخدمات لانصارهم لكسب الشعبية الرخيصة ، الى آخر ما هنالك من التهم المختلفة ، الا فيما يتعلق بتعديل ثانوي في قانوني التأميم والاصلاح الزراعي .

وكان عدد الموقعين في قاعتنا خمسة وثلاثين شخصا ، خمسة منهم تولوا سابقا رئاسة الوزارة ، وهم الكزبري والدواليبي والعسلي ولطفي الحفار وانا . وكان بينهم جميع الوزراء في وزارة الدواليبي ، باستثناء رشاد برمدا ، وهم جلال السيد ورشيد الدقر ومحمد عابدين وسهيل الخوري وعبد الرحمن الهندي واحمد قنبر وبكري القباني وعدنان قوتلي وفؤاد العادل ومصطفى الزرقا واحمد علي كامل ومحمد الشواف ومحمود العظم ونعموم السيوفي . اما من النواب فكان بينهم فاضي الاتاسي وسعيد تلاوي وعبد الكريم دندش وعوض بركات وزباد اسماعيل وعادل العجلاني وحنين صحنلاوي .

اسماء اهم الموقعين
ومجموعة المعاملة بالسجن

واما الموقعون من غير النواب فكانوا قلة . ثم زاد عددها بجيء السيد رشدي الكيخيا ، رغم انه كان طلق السياسة منذ

١٩٥٨ ، ولم يقبل ترشيح نفسه في ١٩٦١ ، لا للنيابة ولا لرئاسة الجمهورية . وكان أكثرنا تضايقا النائب حنين صحنواوي . فقد التف بحرامه ، وقعد القرفصاء ، وضم يديه ، وارخى رأسه متمتما بصوت منخفض ما لم تستطع الأذان التقاطه . وكان يهز رأسه ، ذات اليسار وذات اليمين ، ويمد يده الى الامام مشيرا باصبع الشهادة وهو يقول : « لا ... لا ... لا ... لا ما يبصير ... ما يبصير ابدا .. مش ممكن ... » وكنت جالسا مع بعض الرفاق المرحين ، فسألتهم : « هل تحزرون ماذا يتمم صديقنا حنين وعلام يشير ، وعلام يعترض ؟ » فأجابوا : « انه يحسب ما يخسره من جراء نزول اسمار الاسهم لسبب الانقلاب الظاهرة نواياه واهدافه التقدمية ! اما ما يشير اليه معترضا ، فهو وضعنا الآن . وهو يتصور انه يخاطب زوجته وانه يقول لها بالفرنسية ما يلفظه بالعربية ... » وهكذا ظل المرح سائدا الجو ، والنكات والنوادر تنفث بصوت عال ازعج حراسنا ، فامرونا بالتزام السكوت والا فانهم يفرقون جمعنا . نخفنا من ذلك اكثر من خوفنا من التلويح باحالتنا الى المحاكم ، وصيرنا نسائيرهم حيننا ونسكت ، متطلعين الى وجوه بعضنا البعض ، حابسين الضحكات بين شفاهنا ، الى ان ينطلق احدنا بقهقهة عالية ، فينبعها الجميع ، بمن فيهم الحراس !

وهكذا ، الى ان دخل علينا نفر من الجنود ، فسحبوا الحرامات عنا وطلبوا افرشة القش . فاعترضنا وتمسكنا بممتلكاتنا ، فطبيبوا خاطرنا وقالوا انهم سينقلوننا الى اماكن افضل . وبعد فترة ، جاء رقيب وتلا اسماء ستة من الرفاق واثار عليهم باللاحاق به . فسألناه : « الى اين ؟ » فأجاب : « الى الغرف الخاصة ! » فأوجسنا خيفة من ان تكون المأوى الجديدة في السلولات ، او الغرف المنفردة ، وسكت اصوات الضحك !

وعندما جاء دوري وستة من الرفاق ، ودعنا الباقين ولحقنا بالنقيب . فقدانا في ممرات طويلة يقطعها سلالم عديدة ، نزلنا بعضها وصعدنا البعض الآخر ، حتى وصلنا الى ممر طويل فيه ابواب ثلاثة ، دخلنا احدها . واذا بنا ضمن غرفة لا يتجاوز طولها وعرضها ثلاثة امتار بثلاثة . وراينا الامرشة اياها ممدودة على الارض ، وفوق كل منها حرام ومخدة مملوءة قشا وحصيرا ... وكان للغرفة طاعة صغيرة عالية لم يسمح لنا بفتحها ، وباب اغلقوه علينا واقلنوه . ووجدنا انفسنا في الغرفة : معروف الدواليبي ومصطفى الزرقا

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

وعلي احمد كامل ورشيد الدقر (الاخ رشيد ...) ومحمد عابدين ،
من الوزراء ، وحنين الصحنائي وانا من النواب .

وقرب الساعة العاشرة ، فتح الباب . ودفعوا لنا بابريق
شاي وكاسات من الصفيح ، وبقطعة من الخبز مع كمية من
الزيتون . وتوزعناها ، فكان نصيب كل واحد منا خمس زيتونات !
وقرب الساعة الثانية بعد الظهر ، فتح الباب ودخل نقيب
ومعه سبعة صحون من الصفيح مليئة بالمرق والخضار ، ومثلها مليئة
بالارز مع كمية من الخبز . ولما سألناه عن الملاحق او الشوكات ،
اجاب بانها ممنوعة . واحترنا كيف نتناول غدانا ، ابالاصابع ؟ اليس
بذلك رجعة الى العصور السالفة وابتعاد التقديمية ؟

وفي المساء تكرر الامر . والتزمنا الصيام الا عن الخبز — الذي
كنا نقطعه باصابعنا بسبب فقدان السكاكين الممنوعة ايضا — والبيض
المسلوق والزيتون . وكنت غير متضايق من حرمانتي من الاكل ،
لانني كنت محروما من الانسولين الذي استعمل كل صباح زرقة
منه لمعالجة مرض السكري . غير ان نظام الاكل هذا لم يحل دون
ارتفاع عيار السكر في دمي ، فاصابني نوبة من الرجفان العصبي
مع البكاء الذي لا سبب له الا تخرش الاعصاب التي تسيطر على
هذا الانفعال . فضج رفاتي وراحوا يطرقون على الباب بايديهم
بعنف ويصرخون باعلى اصواتهم : طبيب ... طبيب . خالد بك
يعاني ازمة حادة ! فعلا الضجيج من الغرف الاربع الاخرى المليئة
برفاقنا . وهرع الحراس ومعهم الضابط مدير السجن ، فسألوني
عما بي فلم اجب . وقال لهم رفاقنا : « انتم تقتلون هذا الرجل
بمنعه من استعماله علاجه ! » فظهر على وجه الضابط علائم التأثر
والتخوف من ان يصيبني مكروه داخل السجن ، فهتف لرؤسائه
نجاه طبيب ومحضني واثار بضرورة اعطائي فورا زرقة من
الانسولين . ولما قيل له اني لا اكل ، خرج عابسا .

وفي المساء ، بينما كنا مضجعين على فراشنا الوثير ، فتح
الباب فجأة وطلب الحارس من رفيقنا الصحنائي ان يلحق به . فقام
صديقنا وسار يتمايل يسارا ويمينا وهو لا يعلم الى اين يقودونه .
فطمأناه باننا ذاهب الى داره . وكانت لحظات محزنة حقا . فالرجل
لم يتعاط السياسة اطلاقا طيلة حياته ، الا اذا اعتبر تسليحه وزارة
المالية في الوزارتين اللتين الفتهما في ١٩٤١ و ١٩٤٨ ، ثم انتخابه
نائبا عن دمشق في ١٩٦١ عملا سياسيا . وكان رفيقنا غير معتاد

على حياة التفتش ، ولا دخل في حياته سجنًا ، ولا قيدت حريته ، ولأنام الا على الاسرة الوثيرة حقًا ، ولا تناول الطعام وهو جالس القرفصاء ، بصحون من الصنح ، ودون ملاعق وشوكات ، ولا حرم من المشروبات الروحية ولا من السيكرات . وكان جسمه ، الى ذلك ، نحيلًا بحيث ان عظامه كانت تلامس الارض الخشنة وهو جالس او مضجع دون ان تخفف عنه الالم طبقة من اللحم والشحم . وكان سرورنا عظيمًا بخروجه من السجن ، رغم حرماننا من رفيق انيس . وتعانقنا ، ثم اوصاه كل منا بأن يبلغ عائلته انه لا يزال حيا ، وان يصف لها حالتنا المادية السيئة التي لم تؤثر على قوة معنوياتنا . وخرج الصخاوي ، تاركا وراءه وحشة يشعر بها كل من يودع صديقًا مسافرًا ، فيها يبقى هو على الرصيف ، واي رصيف ! وهكذا قضينا يوم التاسع والعشرين من آذار ، دون ان يسمح لنا بالخروج من الغرفة . وفي الصباح جاء أحد ممرضى المستشفى العسكري ومعه كيس مملوء بالادوية المرسلة الي من داري ، بينها زرقات الانسولين ، وحقيبة صغيرة فيها ثياب داخلية وزجاجة ماء كولونيا كان لوصلها الاثر المنعش عند الرفاق .

بقي علينا امر الطعام . وجاءنا من يسأل : « هل توافقون على استجلاب طعامكم مشتركًا من مطعم نادي الشرق ؟ » فرحبنا بالفكرة . وبدأت « السفرطاسات » ترد علينا كل يوم . وقد ذكرني ذلك بايام المدرسة ، حين كنا نجلب طعامنا بالسفرطاسات ونشترك مع الرفاق بتناول الطعام . وهكذا عدنا الى حياة الشباب والتلمذة ، بعد ان اشرفنا على الستين وصعدنا الى ذروة المراكز !

وبدأت منذ اليوم الثالث تخف تدريجيا المعاملة القاسية التي لقيناها في الايام الاولى . فسمح لنا بالخروج سوية الى باحة التنفس ، وصرنا أحرارًا في التكلم بعضنا مع البعض الآخر . اما اعضاء الشركة الخماسية الموقوفون في احدى الغرف الملاصقة لغرفتنا ، فلم يسمح لهم بالاجتماع معنا ولا بالتحدث اليها اطلاقًا . ثم جيء بأسرة حديدية ذات طبقتين ، مخصص لكل واحد منا سرير يبعد عنا على الاقل رطوبة الارض .

وكان اشد ما يضايقنا انه لم يكن يسمح لنا بالخروج الى دورة المياه الا بالدور ، مهما كانت الحاجة ماسة الى الاسراع بالوصول اليها ، سواء عن مرض كمرض السكري او بنتيجة ازمة في المصارين !

وقد اتخذت كرسيا لاستعماله في دورة المياه ، من الكراسي القش الواطئة التي اجيز لنا شراؤها وجلبها ، هي وطاولة خشبية وادوات الاكل كالملاعق والشوكات والصحون .

ثم تحلحلت القيود ، فاجيز لنا جلب « ترانزستور » الذي اصبح صلة الوصل الوحيدة بيننا وبين العالم . كنا نستمع الى الاخبار والبلاغات . ولشد ما اثار انتباهنا ذات يوم ما اذيع من نداءات الى حامية حلب بالتزام الهدوء وبعدم الاسترسال في ما يعرض البلاد للخطر . وكان كل ذلك مدعوما بمارشات عسكرية طويلة النهار والليل . فتحقق لدينا ان شيئا ما حدث ، فاطلق سادة دمشق الجدد . لكننا لم نهتد الى حقيقة ما يجري . فصرنا نترقب الحوادث ورؤسنا مجمعة حول الترانزستور ، حتى كان يوم فهمنا فيه ان عصيانا عسكريا قام بحلب ، عقب مؤتمر عقد بحمص ، ابعدت بموجب قراراته الشخصيات العسكرية التي قامت في دمشق بانقلاب ٢٨ آذار .

وموقع انقسام في الجيش
ورفع بعض القيود

وهكذا ابعد النحلاوي والهندي والرفاعي ورفاقهم واركبوا طائرة نقلتهم الى سويسرا . وتناهى اليها ان الوضع اثنى ما يكون بحرب داخلية بين جماعة دمشق الجدد وجماعة حلب الذين احتلوا المدينة والمسكرات ورفعوا علم الوحدة وصور عبد الناصر ، وان الطائرات العسكرية الموالية لقيادة دمشق قصفت محطة الاذاعة في حلب وسواها من الابنية العسكرية ، وان ثمة قتلى وجرحى من الضباط . فبلغ بنا التأثير مداه ، وعلعنا لتأزم الحال على هذا النحو ، وخشينا ان تنتهز اسرائيل فرصة اصطدام الجيش السوري ، بقطعاته المختلفة ، لندخل البلاد وتفرض عابها خطة معينة !

وحررت كتابا وقعته جميع الرفاق المسجونين ، موجهها الى القيادة العامة ، ناشدناهم فيه باسم الوطن الا يجعلوه يتمزق ، واعلنا عن استعدادنا للاسهام في ما يؤدي الى رتق الفتق . كما طلبنا ارسال ضابط للتحدث معه . ولم يشأ رئيس الحرس استلام رسالتنا المكتوبة ، لكنه وعد بنقل مضمونها شفاه . الا اننا لم نطلق اي جواب !

وبعد ان ارتاح ضباط القيادة الجديدة الى نتيجة تمنع حركة حلب والقضاء القبض على المسؤولين عنها ، سمح لنا بان نستجلب من مكتبة السجن كتباً للقراءة وادوات تسلية ، كطاولة للزهر او الشطرنج . وصرنا ، بالرغم منا ، نقضي اوقاتنا في القراءة او في التلمي بهذه الوسائل ... او في النوم والخلود الى الراحة والهدوء ،

تقطعهما نكات وقصص تاريخية او مضحكة .
ولا ادري كيف كنا في هذا السجن نترك لنفوسنا ان تفرح ،
ناسية ما نحن فيه وما تعانیه البلاد من اضطراب . فكاننا لم نعد
تلك الزمرة التي اخذت على عاتقها مسؤولية الحكم طوال خمس
عشرة سنة منذ الجلاء الافرنسي ، ولا اولئك الاعضاء في الوزارة
ومجلس النواب المطاح بهما ، ولا ايا ممن له اية علاقة بما يجري
في البلاد من اضطراب وعدم استقرار .

وان كان فريق منا ومن المنتسبين لاحزاب او فئات اخرى —
كعصام العطار واكرم الحوراني ورشاد برمدا واتباعهم — بقي خارج
السجن طلبا حرا فلم يكن يعني ذلك انهم تولوا الحكم محليا ،
واستلموا دفة الامور . فلو كان الامر كذلك لاعتبرنا ان هيئة سياسية
ابعدت وحل مكانها هيئة اخرى . لكن هؤلاء بقوا معزولين عمليا ،
دون ان يترك لهم سوى الرأي يستمع اليه ، في اجتماعات عقدت
في مبنى الاركان ولم يكن لها بالفعل نتيجة ملموسة .

وارتخت القيود اكثر فاكثر ، فبدأ كل منا يستقبل اهله
واصدقاءه الذين يسمح لهم بهذه الزيارات ، على شرط ان يحضر
رئيس الحرس المقابلات . وبذلك انتفت امكانية استطلاع الاخبار
الا القليل . وحدثت لزميلنا الاستاذ مصطفى الزرقا حادثة طريفة ،
وهي انه ذات يوم دعي للنزول الى غرفة رئيس الحرس لمقابلة احد
الزوار . ولما عاد بعد مدة قصيرة ، كان وجهه شاحبا . واخبرنا
بما حدث معه ، وهو ان الزائر ناوله علبة سكاكر ووضع في يده
بخفة ورقة صغيرة مطوية ، ظانا ان رئيس الحرس ، بوقوفه الى
جانب النافذة ، لا يعير انتباها لما يجري في الغرفة . لكن سرعان
ما التفت الضابط وامسك بيد الزرقا وعمل على اخذ الورقة منه .
لكن الزائر كان اسرع منه ، فخطف الورقة ووضعها في فمه وعلكها
ثم بلعها . فالتقى القبض على الزائر واعيد الزرقا اليها . ثم صار
يتساءل عما كانت تحويه تلك الورقة ، عما سيكون نصيب الزائر
من العقاب . وقد اضطربنا كلنا وخشينا ان يلحق بالزرقا ورفيقه
سوء ، اقله عزل الزرقا عنا والقاؤه في سجن منفرد ليذوق على
الاقل عذاب الوحدة والانفراد . لكن الله لطف به ، فلم تتبع هذه
الحادثة اية ذيول .

والحادث الطريف الآخر هو انه بينما كان زميلنا معروف
الدواليبي جالسا على الكرسي مستسلما للحلاق الذي خصصوه

جميع المعتقلين — وهو زميل لهم في الاعتقال بسبب حادث اخلاقي راح الحلاق يجز موسى على جانبي لحية الدواليبي الصغيرة ، معطيا انتباهه لما كنا نداوله عن نتائج الحوادث الاخيرة . ونجاة زالت لحية الدواليبي من الوجود . وصرخ الحلاق معتذرا ، فالتفتنا . واذا بصديقنا حلق الذقن يلحس على الشعيرات القليلة التي نجت من الموس . فضحكنا وضحك الدواليبي معنا . فلعله رضي بالتخلص من ذقنه على اهلون سبيل وبدون ان يتحمل مسؤولية اجتزازها . وهناك بان موسى الحلاق لم تصل الى حنجرته ، والا فلا سمح الله !

وليت بمقدور القارئ ان يرى كيف كان كل واحد منا يقوم بدوره في غسل الصحون والكاسات وادوات الاكل ، ثم تنشيقها واعادتها الى مكانها ، فضلا عن الكناسة وازالة الغبار عن الارض . وترتيب الاسرة وتنظيم الغرفة بمقاعد الخشبية الوائنة وبمائدتها الخشبية ، وتجميع قشور التفاح والموز والبردقان لنقلها الى الخارج . ولو استطاع القارئ مشاهدة هذه المناظر لرأى بام عينه كيف كان هؤلاء الزعماء المترفون في حياتهم الخاصة والمتهمون بانهم يمثلون الاقطاع والرجعية والاستقراطية الطبقة يتولون بانفسهم دون اي استئزاز او تبرم تلك الخدمات التي كانوا يعمدون بها الى خدمهم . وكنت اشارك رفاتي ، على قدر طاقتي ، في بعض هذه الخدمات ، رغم الحاح الشبان منهم في ان لا اتعب نفسي بذلك . وانه لطيب لي ان اسجل هنا ما لقيته منهم ومن سائر الرفاق من عناية خاصة بي ، وتجنبي القيام والقعود ، وتعاطي ما لا يانلف مع مقتضيات حالتي الصحية . فشكرا لهم ومنة .

وكانت الاشتراكية تتجلى في السجن بتقاسمنا كل ما يرد الي احدهم من انواع المأكول ، لاسيما الفاكهة التي اصبحنا لا نجد سبيلا الى استهلاكها لكثرة ما كان يرد لنا من امدادها المتعددة . وكان الحراس يرفضون ان يأخذوا منها ولو تفاحة واحدة ، حتى لا يتهموا باننا نرشيمهم . وكنا نتمنى ان نعطي صندوقا او عدة صناديق من الفاكهة لقاء موسى نستطيع بها تقشيرها .

غير اني تمكنت ، في اواخر ايام السجن ، ان احصل على موسى صغيرة كنا نستعملها ثم نخفيها حتى لا يراها الحراس فيأخذونها منا . فقصروا ما اعلى قطعة صغيرة من الحديد في وقت الحاجة اليها .

على ان صديقنا الاستاذ الزرقا كان يلح على الحراس ، كلما

جاءه واحد منهم ، في جلب آلات الحلاقة الثلاث التي يستعملها لتنظيم لحيته . وكان يقضي الساعات في تجميلها كأنه ذاهب الى عرسه . وكذلك كان يملأ الصفحات التي كانت توزع علينا لتدوين الاغراض البيتية التي نريد جلبها من دورنا . غير اننا وجدنا بعد التجربة ان نصيبها كان سلة المهملات .

ولم ينفعنا سوى اهلنا عندما كان يسمح لهم بزيارتنا ، فيرسلون الينا حاجاتنا بعد ان تمر على مراقبة الشرطة العسكرية في المدينة ، ثم على مراقبة حرس السجن قبل ان يصل منها ما لا يرى بأسا من دخوله حرم السجن .

وبلغنا ان رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي معتقل في المستشفى العسكري ، وان طلبه الانتقال الى حيث كنا للخلاص من وحشة الوحدة لم يستجب ، فبقى معزولا وحيدا . وكسأت الاحاديث بين المعتقلين تدور على ما ليس في صالحه . وبدأت تتبلور فكرة بينهم بانه مسؤول في الدرجة الاولى عما حدث ، وانه لو لم يستأثر برغبة حل المشاكل بنفسه ، دون استشارة احد من النواب، ويمنع وزراءه من افشاء ما يسمعون في الاجتماعات التي كانوا يعتقدونها مع القيادة العسكرية ، لما كانت الامور وصلت الى هذا الحد من السوء والفموض .

وكانت المخاوف التي تسيطر على جميعنا هو ان تندفع البلاد، مرة اخرى في طريق الاتحاد مع القاهرة ، فيعود ذلك العهد الذي قام الجميع في وجهه . غير ان ما كنا نسميه في الراديو وما كان ينقله الينا زوارنا اوحيا الينا بقليل من الطمأنينة ، دون ازالة الشكوك والريب . وعلى كل حال فما الذي كان بمقدورنا ان نفعله ونحن محرومون من الحرية ومن جميع وسائل المقاومة، لا نرى نور الشمس الا نصف ساعة في اليوم ، ونقضي سائر الوقت في غرفة صغيرة موصدة الباب لا يدخل اليها النور الا من نوافذ ذات قضبان حديدية لا تمكن لمن كان جسمه اكبر من جسم الهرة ان ينفذ عبرها الى الخارج .

اما الشعب ، واما الزعماء رفاقنا ، سواء من صفنا او من الصف الآخر ، فكانوا يقفون مما يجري موقف المتفرج ، كأنما لا يصيبهم منه سوء ولا يلحقهم مكروه . فاين اولئك الذين هتفوا وملأوا الدنيا باصوات ارتياحهم يوم قام الجيش بقطع الصلة التي كانت تربطنا مع مصر . واين اولئك الذين انتخبونا وبعثوا بنا الى مجلس

موقف الخنوع عند الشعب والزعماء

النواب لندفع عن البلاد خطر العودة الى الماضي ولنبني كياننا الجديد على قواعد متينة . واين من كانوا يسيرون في الشوارع هاتفين بأسمائنا ، تسير « عراضاتهم » فيها وخطيبهم محمول على الاغناق يردد الشعارات الحماسية المألوفة ؟

والحقيقة انني لا ادري سبب هذا التراخي والتواكل والخنوع ولا اجد له تفسيراً معقولاً الا الانحلال والبأس وفقدان التنظيم الشعبي الذي كان الزعماء اتقنوه حين كانوا يقفون تجاه الجيش الافرنسي الاجنبي . اما الآن ، فلم يعمد زعمائنا او انهم لم يقدرُوا على ذلك ، والجيش الذي يجابههم ليس جيشاً اجنبياً ، بل جيش وطني مؤلف من ضباط وجنود لكل واحد منهم صلة او نسب بافراد الشعب .

ولا ينكر انه ، بالإضافة الى هذا العامل ، هناك عوامل أخرى لا تقل اثراً . وهي ان الظروف الدولية كانت آنذاك تساعدنا ، كما كان التحاسد بين الدول الكبرى — لاسيما بين بريطانيا وفرنسا — يعمل على دعم الجهاد القومي وتهيئة الاسباب لانتصاره بجميع الوسائل الفعالة . اما اليوم فنحن في ظروف يعمل الاجنبي على السيطرة علينا ببسط نفوذه على هذه البقعة التي تسمى بالشرق الاوسط ، وذلك للوصول الى تحقيق خطته العالمية الرامية الى مواجهة خطر الاتحاد السوفياتي . ولكي يتم ذلك ، سعى الى اقضاء الحكم الديموقراطي الدستوري النيابي المبني على اساس الحريات العامة عن ربوع هذه البلاد العربية والبلاد المجاورة لها . ذلك لانه يعلم ان لا نصيب له ولا قدرة على تحقيق اغراضه ، ما دامت ثمة جمهوريات ديمقراطية تسيطر على مقدرات هذه البلاد وتأتي ان تقود شعوبها الى المسلخ لتذبح فيها ذبح النعاج .

وهكذا رسخت في عقول المستعمرين فكرة التسلط بواسطة اشخاص يجعلون منهم عبيدا يسرونهم حسب اهوائهم ، وسلاحهم في ذلك مال يدفعونه واغراء بالمناصب العليا . وهكذا جاء حسني الزعيم وعقبه الحناوي ثم الشيشكلي ، وكل منهم مدفوع من دولة اجنبية للقيام بقلب الاوضاع الراهنة وارساء عهد جديد تستعمله وفق مشيئتها . هذا اذا اكتفيت بذكر القواد العسكريين الذين نجحت مؤامراتهم ووصلوا الى تنفيذ المخطط واستلام دفة الامور . واما غيرهم من الذين فُقدت بيوض مؤامراتهم ولم تر الشمس ، فاكثروا من ان يحصوا . وقد اشترك في تلك المحاولات عسكريون ومدنيون على سويات مختلفة ، من الضابط الى الرئيس الافخم والزعيم المجل .

سياسة الاستعمار في
التسلط بواسطة اشخاص

ولم يكتب لمؤامرة مبيتة مثل النجاح الذي سجلته الوحدة التي اقاموها بين مصر وسورية واستمرت على قيد الحياة نيفا وثلاثة اعوام ، سعي في اثائها الى جعلها تشمل العراق ولبنان والاردن . غير انها باءت بالفشل ، فانهارت الوحدة نفسها عندما تبين للاميين المخدوعة سراب القومية العربية ان الامر غير ما تصوره ، وانه لا يعدو كونه محاولة محبوكة الاطراف لاتصاء سورية الحرة عن ميدان النضال القومي ضد اسرائيل ولبسط النفوذ بواسطة شخص مؤتمن ، دفعا لخطر النفوذ الروسي في الشرق الاوسط وجعله منطقة انطلاق في اية حرب مقبلة . كما كانت ترمى الى ازالة الخطر الجائم على الرابية المدللة اسرائيل ، من جراء المقاطعة الاقتصادية والحصار الاقتصادي اللذين ضربتهما الدول العربية حول اسرائيل . وهكذا مدت يد المساعدة للزعيم القادر على بسط جناحيه فوق منطقة الشرق الاوسط ، ودعمت مساعيه باستخدام وسائلها في كل بلد لتعميد طريقه اليها . وبذلك تكون اخفت اصوات الاحرار في البلاد العربية واضعفت الدول المناوئة لسياستها حتى تقع لمريسة هينة في اومة السياسة الاستعمارية .

وكانت هذه السياسة الاستعمارية في الوقت نفسه ، تدفع ذلك الزعيم لاتباع سياسة اجتماعية اقرب الى الشيوعية منها الى الاشتراكية ، لكنها على كل حال بعيدة كل البعد عن السياسة الرأسمالية السائدة في بلادها ، وذلك حتى تسترضى الجماهير . كما انها كانت تستحث ذلك الزعيم الى اصدار التشاريع بعزل السياسيين والاحرار المناوئين لهذه السياسة الاستعمارية عن ميدان العمل ، او القائهم في السجون او اعتقالهم في بيوتهم . وكانت توغر صدره ضد الصحافة ليؤمها ويجعلها ناطقة باسمه وليمنع صدور الصحف الحرة ، سواء باغلاقها او بالقبض على اصحابها او بابعادهم الى خارج بلادهم . وكذلك الاحزاب السياسية ، فكان لا يجوز في نظر اسياذ اكبر دولة في العالم تدعي زعامة الحرية ان تبقى في الوجود . بل يستعاض عنها بتنظيم الجماهير في حزب واحد يسمى تارة حركة التحرر ، وتارة الاتحاد القومي ، وتارة الاتحاد الاشتراكي العربي . وهذه المخلوقات كلها وقف على المستعدين لبيع ضمائرهم لقاء مال او مخنم او وظيفة يشيد فيها باسم الزعيم المفدى ويوافق على ما يقترح عليه !

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

وعلى هذه الصورة ارتاحت آذان الأميركيين من سماع الخطب ضد سياستهم الاستعمارية المساندة لعدوة العرب الاولى اسرائيل ، كما ارتاحت عيون ممثلها من قراءة المقالات ضد الولايات المتحدة ، وانفجرت عن صدورهم الكتابة بتعطيل الحياة النيابية الدستورية الديموقراطية وحظر النشاط الشيوعي . .

اما تلك البلاد المسكينة ، فان هي فقدت حرياتها وحياتها الدستورية النيابية ، وان هي تردت بأزمات اقتصادية لا يمكن ان تفرجها التطويرات الاجتماعية سواء بتوزيع الاراضي على الفلاحين او بزيادة اجور العمال ومكاسبهم باكثر مما تتحمله سلامة المؤسسات الصناعية ، وان هي حكمت من قبل اناس ليسوا منها بينما عزل قادتها وزعمائها الوثوق بهم او زجوا بالسجون والمعتقلات ، فماذا يشعر به الرئيس الأميركي او وزراؤه او المواطن الأميركي من غشافة او الم ؟ انه بالعكس ، يجعله مطمئنا على ملايين الدولارات التي يكثرها المستثمرون الراساليون ويحميها ويخدم مصالحها رئيس مثل كنيدي ليتبوا بفضل سياسته الخادمة للرأسمالية الاحتكارية المركز السامي الذي يشغله ، فيستخدمه لاشباع اطماعه المادية وميوله ولهوه ومجونه ، هو وامراته التي لا تقل عنه ترديا في الطيش والغرور والزهو .

ولا ريب في ان الرئيس كنيدي حصل على انتصارات باهرة في غضون الايام التي قضاها في الرئاسة . وهذه الانتصارات ابتدأت بالموقف الصارم الذي وقفه من كاسترو وباجباره الاتحاد السوفياتي على ذلك الانسحاب - المخزي لدولة كبيرة - من جزيرة كوبا ، هي وجميع الصواريخ التي بعثتها لحماية النظام الموالي للشيوعية في امريكا الوسطى . ويدعي خروشوف بانه انقذ السلم - وهذا لا ريب فيه - وانه حصى كوبا من هجوم محقق كانت الولايات المتحدة مصممة على توجيهه ضد كاسترو للقضاء على جمهوريته ونظامه قضاء مبرما . غير ان حصيلة هذه الحادثة كانت ان يشعر الأميركيون بانهم اذا وقفوا موقفا صلبا لا يلاقون من يواجههم . وقد اغراهم هذا النصر فراحوا يعملون بكل جراءة في الميادين التي كانوا يقدمون فيها خطوة ويرجعون خطوات .

واما النصر الثاني فكان اخضاع بريطانيا العظمى للسير في سياستهم العالمية وكان ذلك بنتيجة اجتماع كنيدي بمكملان في جزر باهاما .

وقد بدت ظواهر النصر الثالث في الانقلابات التي قامت في

اليمن والعراق وسورية بمطلع ١٩٦٣ ، فاذا وصلت الخطة الاميركية الى هدفها بايجاد دولة واحدة برئاسة عبد الناصر ، بعد الثورتين اللتين قلبتا الاوضاع في سورية والعراق ، نكون قد فازت الولايات المتحدة تحت رئاسة كنيدي بنصر كبير . اذ يصبح البحر الابيض المتوسط بحيرة اميركية بعد ان غدا البحر الكاريني بحيرة اميركية تمخر فيه البارجات الحربية وتمنع اسطول الاتحاد السوفياتي من الوصول الى هافانا . وكذلك يصبح الخليج العربي خليجا امريكيا ، كما اصبح خليج العقبة اسرائيليا تعبره البواخر اليهودية بحرية كاملة ، وذلك بفضل موقف مصر من اخلاء قاعدة شرم الشيخ وتسليمها للقوى الدولية وقبولها الضمني باطلاق الحرية للتجارة الصهيونية التي نفذت من هذه الثغرة الى البحار الجنوبية والاطار الآسيوية فما نفع القول بانه لا يزال يقاطع اسرائيل ؟ وما فائدة منع باخرة اوروبية من ارتقاء الموانئ العربية ؟ وما الضرر الذي يلحق باسرائيل اذا ما امتنعت الدول العربية من شراء المنتجات الصهيونية ، ما دام انها حصلت على المتفذ الذي ضمن لتجارها اسواقا رابحة في البلاد الافريقية السوداء وغيرها من البلاد الافريقية والآسيوية ؟

ثم انهم يأخذون علينا اننا لم نرتح الى الوحدة ، واننا اعلنا رايانا هذا بصراحة . نعم ، اننا حسبنا كل هذه الامور عندما طرح امر الوحدة على بساط البحث في ١٩٥٨ ، وطينا ان يبقى لسورية كيان تستطيع معه عدم الانجرار وراء المتأمرين عليها ، واعلنا اصرارنا على عدم جعل الجمهورية الموحدة رئاسية لكيلا يستبد الرئيس ويخطو خطوات لا سبيل للبلاد بمعارضتها ، تماما كما جرى وصار . واقترحنا ابقاء الاحزاب لتكون ، بفضل تنظيماتها الشعبية، قادرة على الوقوف في وجه كل انحراف . لكن هذا كله كان نصيبه الرفض ، بما فيه طلب استبقاء الاحزاب ، وهو الامر الذي يتمسك به اليوم غفلق والبيطار ويعرقلان قياس الوحدة الجديدة بسبب حرصهما على وجود حزبهما وزعامتهما عليه !

نعم ، اننا عملنا على الاحتفاظ بكيان سورية لتبقى رائدة الاندفاع القومي العربي . فنحن لم نكن يوما ضد وحدة عربية كبرى يمكن تحقيقها عندما يزول من رؤوس حكام الدول والجمهوريات حب التسلط على الدولة الموحدة واستثمار ثرواتها وامكانياتها . واننا لا نزال نزعج ان الشكل «الكونفدراسيوني» اسهل تحقيقا من اسلوب

انا مع الوحدة بشرط
الابتداء على كيان سورية

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

التوحيد والانصهار الكاملين ، بل حتى من الشكل « الفدرالي »
ذلك لاني اعتقد ان سورية هي الدولة الاكثر قدرة على رفع راية
القومية العربية والسير بالامة العربية الى الخير والسعادة والى
قهر اخصائها وابعاد شبح الاستعمار الاجنبي ايا كان ، روسيا او
امريكا او بريطانيا او فرنسا . واني اعيد واثبت ما قلته في خطاب
القبته في درعا ، وهو اننا سنحقق الوحدة ولكن بدون عبد الناصر .
نعم ، اننا نكره في ناصر ناصريته ، وليس لنا عداا شخصي ضده .
ولبته كان يسير بمخطط ويتوجيه صحيحين يخدمان الامة العربية
ويجنبانها السقوط في بساط النفوذ الاميركي ، اذن لما كان لنا ان
نعارض رئاسته الجمهورية العربية المتحدة بشرط ان يحترم راي
الناس وحررياتهم وديمقراطياتهم ، وجعل الحكم حكما دستوريا
نيابيا لا حكما ديكتاتوريا بوليسيا .

وقبل خروجي من المزة اصبت بازمة عصبية وقلبية بسبب
استمرار الاعتقال ومقتدان الحرية ، لا سيما اغلاق باب الغرفة .
وصرت كلما قابلت عائلتي لدى رئيس الحرس تنهمر دموعي وترتجف
اطرافي ، دون ان اقدر على التغلب على هذا الاندفاع . فعملت
زوجتي كل ما استطاعت من اتصالات ، واستدعت اطبائي للكشف
على واعطاء تقرير طبي بعدم جواز استمرار الاعتقال ، خشية من
العواقب الخطرة . وتكللت تشبثاتها بالنجاح ، فجاءت مساء العاشر
من نيسان الى رئيس الحرس وسلمته امرا باطلاق سراحني .

وكان السيد رشدي الكيخيا قد فك اسره في الساعة السابعة
مساء . فودعنا وانصرف . ثم جاء الحرس كلهم يهللون طالبين الي
ارتداء ثيابي وجمع اغراضني . فاستبشر الرفاق كلهم خيرا وفرحوا .
وفتحت الابواب جميعها ثم جاءوا يقبلونني ويظهرون فرحتهم ، فقبلتهم
واحدا واحدا واستودعتهم داعيا لهم بقرب الفرج من الجميع .

والزمت داري او بالاحرى سريري ، اذ كانت اعصابي
متوترة الى حد كبير . واعتذرت عن قبول اية زيارة . وكانت تصل
الى علمي ان المفاوضات مع ناظم القدسي انتهت الى امكان عودته
الى رئاسة الجمهورية ، على ان يؤلف حكومة على نقیض اتجاه
الحكومة السابقة ، وعلى ان يستقيل النواب .

وبالفعل ، بدا بعضهم بالسعي للحصول على توقيع النواب
على عريضة الاستقالة ، فوقعها المعتقلون كلهم بشرط انهاء
سجنهم ، ماعدا نائب حلب ليون زمريا الذي آثر البقاء في المزة على

الرضوخ لهذه الاستقالة الجبرية . اما انا ، فلم اقبل الاجتماع ببعض النواب الذي جاءوا للحصول على توقيمي .
ثم فتحت ابواب السجن بالتدرج ، فلم يبق فيه لمدة طويلة سوى مأمون الكزبري وعبد الكريم دندش .

وفي الثالث عشر من نيسان عاد القدسي الى تسلم عمله كرئيس للجمهورية . والقي بيانا اذيع في الصحف والراديو لمح فيه الى الوحدة ببعض فقرات غامضة . ثم بدأ بتأليف الوزارة ، فاستدعى بشير العظمة ، وكان وزيرا مركزيا في اواخر عهد الوحدة ولم يعرف عنه من عمل سياسي سوى توقيعه مع سائر السياسيين البيان بتأييد الانفصال في الاجتماع الذي عقد بدار احمد الشرباتي ، وسوى ترشيحه نفسه وفشله في الانتخابات النيابية التي جرت في ١٩٦١/١٢/١ .

وعزمت على الرحيل من دمشق والسفر الى بيروت ، فحصلت على اجازة . ولم تكن مثل هذه الاجازة تعطى لمن كان معتقلا في المزة . وبارحت العاصمة صباح ١٧/٤/١٩٦٢ واقمت في مستشفى الدكتور محمد خالد في حي البسطة ببيروت ، حيث قضيت شهرا كاملا في الاستجمام والراحة ومقابلة اصدقائي اللبنانيين ، عدا من كان منهم ناصريا .

وكانت الحكومة التي ألفها بشير العظمة ليلة سفري من دمشق قد اصدرت بيانا لا يخرج عن معاني البيان الذي كان اذاعه اللواء عبد الكريم زهر الدين ، قائد الجيش ، وعن البيان الذي اصدره رئيس الجمهورية .

ثم اصدرت الحكومة بموجب الصلاحية التي منحها اياها الجيش مرسوما اخذت به لنفسها حق اصدار التشريع ، فمكنتم على تعديل ما كان اقره مجلس النواب بشأن التأميم والاصلاح الزراعي . واعلنت مرسوما تشريعيا بتأميم معمل الغزل والنسيج التابع للشركة الخماسية ومرسوما تشريعيا آخر بتعديل احكام الاصلاح الزراعي واعادتها الى ما كانت عليه بموجب القانون رقم (١٦١) الذي صدر بالقاهرة في ١٩٦١ .

ولم اهتم بكل هذه التعديلات بقدر اهتمامي بموقف الحكومة تجاه الوحدة مع مصر . فقد كانت البيانات الثلاثة حافلة بتعابير تدل على رغبة قائلها بالتقرب من مصر « العزيزة » و « مصر الشقيقة » ، و « مصر الحبيبة » ، مما جعلنا نحسب من ان يلقوا

بنا مرة ثانية في احضان التسلط المصري . وكنت استطلع نوايا الحكومة واتجاهها من الاحاديث الواردة على السنة اصدقاؤى الدمشقيين الذين اتوا لزيارتي في المستشفى . ولم يكن لدي سبيل للاقتناع التام بما يقصده الحكام الجدد من عسكريين ومدنيين في تصاريحهم . فهل هم ، ياترى ، يراوغون ويداورون عبد الناصر ، ام انهم قاصدون فعلا اعادة الاوضاع القديمة .

وظل هذا الامر غامضا علي حتى الآن ، رغم توقف حركة الارتواء بين يدي سيد القاهرة ، على اثر ما نشر في جريدة الاهرام بصورة غير رسمية . وهو ان الجمهورية المتحدة لا تنظر بعين الاهتمام والجد الى تشبثات حكومة دمشق لفتح باب المفاوضات من اجل اعادة الوحدة . وكان هذا الجواب موروده على لسان غير مسؤول ينطوي على الترفع والتعالي والنظر الى الامور من علو شاق ، بحيث اسكت جميع من كان ينادي بفتح البحث مجددا مع مصر ، وبارسال وفد للمفاوضة معها .

ولم يكن هذا الرفض المصري صادرا عن عزوف سيد مصر عن تحقيق الوحدة واستغنائاه عن توسيع مدى سيطانه ، بدليل انه عندما راي الامور بذات تستقر في سورية على اثر اعادة الحياة الدستورية النيابية وتاليف حكومتي وما نالته من تأييد عام وما هامت به من مشاريع ، عاد عن ترفعه وراح يطلق اذاعته والاقلام المأجورة في الصحف المصرية المؤممة والصحف البيروتية المشتراة لتهديم الاوضاع في سورية ولاعادتها الى تحت ابطه . ويمكن ان يكون هذا التوقيت متفقا عليه مع تحول سياسة الولايات المتحدة من عدم معارضة الانفصال ، ظنا منها انه يمكن ان تقوم في سورية حكومة تحقق سياسة اميركا الرامية الى التئكيل بالشيعوية وتوطيين اللاجئين وتطمين اسرائيل ، ريثما يعقد الصلح بينها وبين الدول العربية . ثم خاب ظنها هذا على اثر موقف حكومتي من اقتراح جونسون بتوطيين اللاجئين الفلسطينيين ورفض التساهل بتخضية فلسطين عموما ، فعاد كنيدي الى مخططه السابق يدعم عبد الناصر واقامة حكم يتلام مع السياسة الامريكية . وسأتي في حينه على ذكر ما لدي من الاخبار والاستنتاجات بهذا الشأن .

مصر ترفض الوحدة
واسهل هذا الرفض

مللت الحياة في بيروت بعيدا عن اهلي واصدقائي ، وفي جو مسموم من الدعايات المصرية اثر في عقلية اعز اصدقائي من مسلمي بيروت . وكنت اجادلهم مبثا ، اذ كانوا قانعين بان عبد الناصر

يحمي المسلمين في بيروت . وكنت اقول لهم اذا كان الامر كذلك ، فلم لا تطالبون بالاتحاد معه ؟ فنجييون بان المسيحيين يرفضون .

وغريب ما في عقل اولئك : انهم يريدون ان نرتمي في احضان عبد الناصر لكنهم لا يريدونه عندهم ، لا خوفا من انهيار الميثاق الوطني كما يدعون ، بل حرصا على اموالهم وممتلكاتهم التي يخشون عليها من نظم عبد الناصر الاشتراكية . والى جانب ذلك ، فان الاموال التي بذلها عبد الناصر على المسلمين في لبنان ، من زعماء سياسيين او زعماء احياء او صحفيين ، جعلتهم يبيعون وجدانهم لقاء الاموال المبذولة لهم بسخاء ما بعده سخاء . تصوروا ان صحفيا كسميد فريحة كان يقبض مائة الف ليرة لبنانية شهريا : الربع لجريدته الانوار ، والربع لجريدته الشبكة ، والربع لجلته الصياد ، والربع الاخير لفرقة الانوار الراقصة ! وهكذا دواليك .

وتوصل عبد الناصر الى اقناع ببير الجيل رئيس الكتائب اللبنانية بعدم تأييد الوضع في سورية ، وذلك لقاء وعده له بمنصب رئاسة الجمهورية في لبنان ، استنادا الى الطائفة المسلمة التي كانت تسير في ركاب عبد الناصر . وقد خدع هذا الرجل الذي وقف هو ورجاله في ١٩٥٨ الى جانب كميل شمعون وحال دون وقوع لبنان في قبضة يد المصريين ، فاسترسل في عدم معارضة سياسة رشيد كرامي وجنبلات بمسايرة سفير مصر عبد الحميد غالب وافساح المجال امام جميع المؤامرات التي كان يحيكها ضد سورية . وسأتي على تفصيل ذلك ، عندما اصل الى الحديث عن عهد حكومتي . وبعد ان عدت الى دمشق في ١٧ ايار ١٩٦٣ ، اجتمعت الى كثير من الاصدقاء وحادثتهم في الحال الحاضرة . ودعاني رئيس الجمهورية عدة مرات الى العشاء بدار الضيافة مع كل من صبري العسلي واكرم الحوراني وسعيد الغزي وبشير العظمة وعصام العطار . وحضر الدعوة الاولى صلاح البيطار ، لكنه انسحب من الاجتماع بعد ان وجد الحاضرين كلهم ضده .

وكانت الحكومة الفت لجنة قوامها واحد وعشرون شخصية سياسية من النواب ومن غيرهم للبحث في قضية الوحدة ، غير ان فريقا كبيرا منهم اعلن عدم استعداده لحضور اي اجتماع . فمكث الرئيس القدسي الى تهتة الجو بدعوات على العشاء على الطراز الذي ذكرته . وفي اول جلسة اصر البيطار على ارسال وفد الى القاهرة للمفاوضة مع حكامها ، فلم يلق اقتراحه ارتياح احد . واحتدم النقاش بينه وبين الحوراني . واعلنت عن رأيي في انني لا اريد

الوحدة ولا الاتحاد ما دامت الناصرية مستحكمة في مصر . أما سميد الغزي ، فكان اقصرنا كلاما عندما اجاب صلاح البيطار على قوله بان راينا يعني الانفصال : « نعم ، انا انفصالي ومئة انفصالي ! » وكرر عبارته هذه عدة مرات . وكان موقف بشير العظمة غامضا ، فكان تارة يصرح بان عهد الوحدة كان عهد ظلم وانقذات على الحريسات ، وتارة يصرح بان للوحدة فوائد لا تنكر . وعبنا حاولنا الحصول على تصريح صريح من رئيس الجمهورية ، فكان يتكلم كثيرا ومطولا بدون ان ينتهي الى شيء . وبدا لنا انه يعكس آراء القيادة العسكرية التي لم تكن قد تبلورت نهائيا بسبب الانقسام والانهيار اللذين سادا صفوف الضباط . وكان ضباط القيادة يجتمعون قادة الاولوية ورؤساء الشعب ويبحثون الامور كما كنا نحن المدنيين نمقد الاجتماعات وتداول دون الوصول الى تفاهم ، وذلك لفقدان الانسجام واختلاف الاراء خصوصا بين الاشتراكيين والفريق الآخر .

وفي احد الاجتماعات اقترحنا على الرئيس تغيير الحكومة ، فابدى بشير العظمة ارتياحه لتسليم رئاسة الحكومة لغيره وعودته الى عيادته . واجبنا الرئيس على استفساره عن نرى فيه المقدرة على تولي الامور بان لا مانع من اختيار سميد الغزي . فلم يبد الرئيس موافقته او رفضه . ولعله اراد استشارة زهر الدين قائد الجيش قبل البت في الموضوع . وعلى اي حال ، فقد اتضح ان ناظم القدسي يعارض — باشارة في الجيش — في عودة مجلس النواب ، وانه لا يرتاح لتأليف حكومة سياسية ، بل يفضل ان يبقى اعضاء الوزارة الحالية كلهم ، مع رئيس جديد اذا امرنا . وبذلك يكون قد حصل على تأييد الزعماء السياسيين ، ببقاء وزارة يسيطر عليها وبسير خطاها ، وفقا لما كان يعلنه دائما من ترجيحه الحكم الرئاسي .

وكان الحوراني يعارض في عودة مجلس النواب ويعتبره منحلا . وكنت مع العسلي لا نمانع بتأليف حكومة قوية تتولى في القريب دعوة الناخبين الى انتخاب مجلس نواب جديد . اما العطار فكان يبدى ، بنموعة متناهية ، ان لا بأس من ان لا يكون ثمة ما يحاول دون اجتماع المجلس الحالي ، وان الاخوان المجتمعين اذا وافقوا على دعوة النواب الى الاجتماع ، فانه يرى دعوتهم ! وبالطبع ، ليس لرايه الصفة القاطعة . اذ يجب ان نحاط علما بالظروف ، وبآراء غيرنا . . الى آخر ما هنالك من القيود والشروط والمعييات التي اعتاد الاستاذ

راي لي معام المطار

العطار على سبك اقواله بها . فلا تكاد تفهم من مطلع كلامه انه موافق على امر ما ، حتى تجد ان اتجاهه تغير في المنتصف ، ثم عاد في النهاية الى شيء بين الموافقة والرفض . وبالفعل لم اجد في حياتي رجلا لا تستطيع فهم مرامه وحقيقته ما يضر . فهو يتكلم والابتسامة الحلوة لا تفارق شفاهه ، ويفرك يديه ويحدثك بصوت ناعم وبكل تواضع ، ثم يثور فجأة فيهب يديه ويفنجر عينيه ويرفع صوته ويندفع بالوعيد والتهديد بالجوامع والمنابر . لكنه لا يلبث ان يهدأ حين يرى مخاطبه لا يكثرث لهذا التهديد ولا يقيم له وزنا . فترجع الابتسامة الرقيقة الى وجهه ، وتنفرج اساريره ، ويعود بالحديث الى النقطة الذي وصل اليها قبل العاصفة .

وكننت اشبهه بممثل برع في ادوار الاغراء . فاذا ما شاء اغراء فتاة ساذجة ، وجه اليها اشعة مغناطيسية من عينيه ، وحادثها بصوت خافت ، واحاطها بنعومة جذابة . فان اقتنصها ورماعا خائرة متراضية بين نراعيه كان به ، والا سلب عليها اشعة عينيه الخارقة وراح يهددها ويخيفها من سوء المصير اذا لم تقبل به زواجا . ذلك لان استاذنا مرشد للاخوان المسلمين ، وهو ، اذن ، لا يتقبل اية علاقة جنسية الا بالحلال !

وكننت قبل انتخابات ١٩٦١ لم اسمع بعصام العطار ولم اراه ، واجتماعي اليه في ردهات المجلس لم يتيسر لي معرفة كنهه . لكن الصلة به وتداول الراي معه بدا لمناسبة الدعوات التي كان يوجهها رئيس الجمهورية الى الزعماء لتناول طعام العشاء ثم اصبحت اجتماعاتنا في صيف ١٩٦٢ تكاد تكون يومية مع سائر النواب او على انفراد . واستمرت الحال في اثناء رئاسة الحكومة الى ان وقع انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ . وبعد ذلك الحين لم اعد اراه .

وفي جميع هذه الاجتماعات لم يتيسر لي ولا لغيري الحصول على رأي صريح من الاستاذ العطار بشأن الوحدة . كما انه لم يقبل ان تصدر على لسانه كلمة ضدها او ضد عبد الناصر ، لا في خطبه في مسجد الجامعة السورية ، ولا في تصاريحه الصحفية ، ولا في الاحاديث التي كانت تدور بيننا نحن النواب . الا انه في اجتماع خاص بيني وبينه بحضور اكرم الحوراني اجاب على سؤالنا « هل تريد عودة عبد الناصر الى سورية ؟ » بالقول : « اعوذ بالله » ! فسألناه : « لم لا تعلن رأيك هذا على الناس وتزيل هالة الفموض ؟ » فاسترسل في حديث

طويل لا تموزه ابتسامته المبهودة ، ولطفه الجم ، وتواضعه اللامتناهي ، محاولا اقناعنا بصحة الاسباب التي تدفعه الى مثل هذا الغموض !

غير ان صلاته العميقة بكثير من الناصريين التابعين لمنظمة الاخوان المسلمين الاعضاء في مجلس الامة بالقاهرة ، او في الاتحاد القومي ، واتصالاته بعبد الحميد السراج واجتماعاته به في تونس ، وتأييده العنيف لمطالب نقابة المعلمين وللاضراب الذي عملوا اليه وهم الذين تأكد بعد ٨ آذار ١٩٦٣ اشتراكهم في المؤتمرات الناصرية - كل ذلك كان يثير في نفوسنا الشك والريبة في حقيقة اتجاهه . وكان الحوراني اكثرنا تقديرا صحيحا لما يضمهر العطار ، فكان يطلبنا دائما بالاصرار عليه ان يصدر تصريحاً واضحاً بشأن الوحدة يزيل فيه الشكوك . لكني لم اكن اجزم مثل الحوراني بان عصام العطار ناصري يعمل في الخفاء ما لا يقول في العلانية . غير ان الحقيقة بدأت تظهر عندما ادلى العطار بحديث صحفي اوصى فيه بعدم العمل على اساءة العلاقات، بين العراق ومصر ، كما ابدى رايه في عدم جواز الترائق بالتهم بيننا وبين مصر . اصف الى ذلك رفضه ، هو وجماعته ، الانضمام الى التكتل العام الذي سمى اليه الاستاذ مكي الكتاني بمعاونة بعض السياسيين وارباب الفعاليات الاقتصادية ، علماً منه بان الحركة تتجه صراحة الى الوقوف ضد رجوع الناصرية الى سورية .

لكنه على اي حال ، لم يكن اية مائدة من موقفه هذا ، واصبح بعد ٨ آذار على الهامش هو وجماعته . ومع انه بقي مستثنى من العزل السياسي الذي اصدره لؤي الاتاسي بحق جميع العاملين في الحقل السياسي ما عدا الاخوان المسلمين ، وذلك مكافاة له على سكوته . الا ان جريدته اللواء التي سمح لها باستمرار الصدور ، خلافاً لكل جريدة كانت تصدر قبل ٨ آذار ، اصبحت تنشر اخباراً ومقالات كانتها صادرة في بلاد بعيدة عن سورية ، فلا تتناول اي موضوع يتعلق بها او بمصيرها ، بينما كانت تجول وتصول في مديح عهدنا الحر ولا تنصدي لانتقاد اتفه الامور . والى جانب ذلك فلم يدع الاخوان المسلمون الى مشاركة الفئات التي تقول بالوحدة القومية مع مصر في الابحاث والمفاوضات مع سياسة القاهرة وبغداد ، وهكذا باتوا معزولين عملياً عن العمل العام ، ولو لم تشملهم المراسيم التشريعية التي قضت بعزلنا . وعلى اي حال ، فهنيئاً لهم هذا

التقدير والاعتراف بالجميل ... والضحك على ذقونهم بابعادهم عمليا عن الساحة .

ولنرجع الى اجتماعاتنا مع القدسي والزعماء السياسيين لنقول اننا قررنا ان نضع ميثاقا وطنيا يلتزم كل حزب او فريق سياسي باحكامه ، كما قررنا ان نؤلف لجنة تحضيرية تدعو بقية العاملين في الحقل السياسي للبدء بتنفيذ هذه الخطة . واخترنا الرئيس السابق شكري القوتلي ليشرق على هذا العمل بمعونة هيئة مؤلفة من سلطان الاطرش وغيره من الرؤساء والزعماء واخذنا على عاتقنا ، القدسي وانا ، زيارة القوتلي وعرض الامر عليه . وفي هذه الزيارة ابدى انفعالا غير منتظر وقال بأن الامور لا يمكن ان تسير على هذا الشكل ، وانه يجب الضرب على ايدي العابثين والمخربين ، وانه في زمانه عمل كذا واجرى كذا . فقلت له : «يا سيدي ، اننا اتينا لنطلب اليك تزعم العمل القومي ونحن مستعدون للسير بقيادتك كما كنا وقت الانتداب ، فخطط ونحن وراعا!» غير ان القوتلي الذي اشماز من اسمه على سوية واحدة مع الاطرش وكبخيا والقدسي وغيرهم ظل متمسكا براهيه . وعندما وضعناه تجاه الامر الواقع واكدنا نية الجميع في السير بارشاده وبزعامته ، تعلق بمرضه . واضاف قائلا انه مسافر الى المانيا وسويسرا للاستشفاء . وعند ذلك اتضح لنا انه لا يريد العمل وانه يريد الابتعاد لسبب لم ندركه .

فاستودعناه وانصرفنا . ثم انقطعت الاجتماعات عند رئيس الجمهورية ، وخاب المسمى لعقد ميثاق وطني تجتمع حوله الصفوف وتوحيد الكلمة على اسس معتدلة يمكن ان يقبل بها الجميع ، باعتبارها حولا وسط لمدة خمس سنوات ، ثم يعاد النظر فيها حسب تطور الزمن .

وخلال هذه الفترة اجتمع فريق من النواب المستقلين والمنتخبين للاخوان المسلمين ووضعوا نص مذكرة موجهة الى رئيس الجمهورية . وسافر وفد منهم للطواف على المدن السورية ليحملوا النواب على توقيمها . وقد طالبت هذه المذكرة رئيس الجمهورية باعادة الحياة الدستورية ودعوة المجلس الى اكمال مدته ، وتاليف حكومة دستورية وكان فيها مطلب يتعلق بالوحدة العربية من حيث العمل المستمر على تحقيقها .

واراد النواب الاجتماع معي بعد ان عاد وفدهم يحمل نحو مائة توقيع ، بينها توقيع صبري العسلي وعصام المطار ورشاد

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

جبري وسائر الوزراء بحكومة الدواليبي وعدد من زعماء العشائر ونواب المحافظات . فلما اجتمعنا في داري ناقشتهم بشأن عودة المجلس قائلا ان الافضل دعوة الناخبين من جديد ، فتمسكوا بضرورة عودة الدستورية النيابية وبانه لا يصح لهذه الحكومة القائمة ، وهي غير منبثقة عن مجلس النواب ، ان تجري انتخابات نيابية . وعندما اصر كل منا على رأيه ، قررنا ان يذهب رفيق بشور نائب رئيس المجلس ومعه اعضاء مكتبه ليسلموا المذكرة الى رئيس الجمهورية . وقبلوا مني ان لا اشترك بالتوقيع ، على ان اعدمهم بالاشتراك معهم في الاجتماعات والمسامي لعودة الدستور ، فوعدتهم بذلك . وبدأت من ذلك اليوم سلسلة اجتماعات عامة حضرها عدد وفير من النواب ، واجتماعات اخرى عقدها اللجنة التي سميت سباعية ، على عدد اعضائها ، وهم خالد العظم ومعروف الدواليبي وعصام العطار وعمر عودة الخطيب ورشاد جبري وجلال السيد . ثم انضم اليها ليون زمريا . وهذه اللجنة انتخبها النواب لتقوم بالمسامي التي تقررها الهيئة العامة .

وقبل الاعضاء ان نعمل على توحيد جهودنا مع اكرم الحوراني وجماعته ، وبذلك نكون جبهة اقوى في وجه الحكومة التي راحت تسمى لتفصيل مساعيها وتهددنا ، استنادا الى قانون الطوارئ ، بالحبس والابعاد .

وفي اول اجتماع عقده رفيق كبير من النواب سمعت لعقد ميثاق بينهم وبين اكرم الحوراني . وبعد المناقشات المرهقة توصلنا الى كتابة نص يتضمن ضرورة العودة الى الحياة الدستورية — بدون الاحاح في عودة المجلس الحالي — وباعتبار النصوص التي صدرت من حكومة بشير انعطية بشأن التاميم والاصلاح الزراعية نافذة ومقبولة من قبل الجميع ، دون الرجوع عنها اطلاقا . وموضني الجميع ، بمن فيهم الحوراني الذي اشترك معي بكتابة النص ، باصدار البيان باسمي في حزيران ١٩٦٢ . وكان لهذا العمل الاثر الكبير في سر الامور حتى ٨ آذار .

واما القدسي وحكومته وزهر الدين وقواده فكانوا يمتنون النفس بعدم امكان التقاهم بين اليمين واليسار . غير انهم لم يحسبوا حساب الجهود التي بذلتها في هذه السبيل معتمدا على ثقة الاولين ورواسب الثقة المتبادلة بيني وبين الحوراني ، وعلى ما كنت اضطر الى عقده من الاجتماعات الخاصة بين زعماء الدرجة الثانية من كل الفئات لاضمن تأييدهم وعلى الاقل عدم عرقلتهم مساعي . وكنت

على اتصال دائم بالعسلي والكزيري ، وباعضاء الجبهات الدينية من غير الاخوان المسلمين ، وبيعض الزعماء الشيوعيين . كما اني كنت دائما اجتمع الى الصحفيين اوجههم واستكتبهم ، او اكتب حينما بدون توقيع ، او اعطيهم بيانات وتصريحات . ومن جهة اخرى ، كنت اجتمع الى السفراء الاجانب من الشرقيين والغربيين ، ساعيا لاقتناعهم بان سياسة سورية لا يمكن ان تلتزم جانباً ، وان ليس لها عداء خاص نحو الولايات المتحدة وسائر الدول الغربية . وكذلك كانت تتوافد الى دارني بدمر وفود من العمال ومن اصحاب الاراضي ومن الشباب والطلاب .

وخلاصة القول ، كانت دارتي بدمر من مطلع حزيران حتى آخر ايلول تفص دائما بالزوار ، اجلسهم في الغرف الخمس ، وفي بعض الاحيان انتقل من غرفة الى اخرى لان الجالسين في احدى الغرف لم يكونوا يرتاحون الى الاجتماع بالزوار الآخرين . هذا بالإضافة الى الاجتماعات العامة التي كنا نعقدتها مع النواب ، والى اجتماعات اللجنة « السباعية » . ناهيك بمن كان يأتي الى دارني بابي رمانة ، فاضطر الى المجيء من دمر للاجتماع اليه . وناهيك ايضا بالحفلات والولائم التي كنت احضرها مع زملائي ، وبمن كنت اذهب الى زيارته ، كشكري التوتلي وناظم القدسي وصبري العسلي الذي كان يقيم في الزبداني ولا يأتي الى المدينة بسبب مرضه . وهكذا امضيت هذه الاشهر الاربعة بنشاط مرهق ابداه في الثامنة صباحا وانتهي بعد منتصف الليل ، حين آوي الى فراشي منهوك القوى ، متوتر الاعصاب . وكانت هذه المصاعب كلها تخففها ومضات من الامل بالوصول الى الهدف ، وهو توطيد الكيان باعادة الدستور والحياة النيابية .

وكنيت افكر ، في البدء ، بان تكون الوزارة الجديدة برئاسة سعيد الغزي ، فاجنمعت اليه بحضور العطار والهوراني . وقد لمست منه قبولاً بدون تحمس . لكنه تفتب عن الاجتماع اللاحق ، فلاح لنا انه اجتمع الى بعض ضباط القيادة ، فاثووه عن هذه الخطوة . ثم فكرنا بعزت الطرابلسي ، فاستدعيته وكلفته بالاشتراك في الحكومة الجديدة وزيرا او حتى رئيسا ، لكنه اصر على الرفض المطلق .

وعندها اصر علي الزعماء الثلاثة الذين كنا نجتمع في ما بيننا سرا — الحوراني والدواليبي والعطار — ان اتولى الامر بنفسي .

فأصررت على البقاء خارج الحكومة لدعمها . لكنني ، بعد إلحاحهم علي في جلستين ، نزلت عند رغبتهم . وكلفنا الدواليبي بأن ينقل هذا الاتفاق إلى رئيس الجمهورية .

وكانت مساعيها لعودة الحياة الدستورية تصطدم بمعارضة شديدة اشترك فيها رئيس الجمهورية وحكومته واللواء زهر الدين وفريق من أعضاء القيادة . وكان رئيس الوزراء ، بشير العظمة ، يصر على الانسحاب ، لكن القدسي وزهر الدين كانا يقنعانه بعدم التخلي عن مركزه . وكان مبعث معارضة القدسي خوفه من أن يعود مجلس النواب فيقرر إحالته على المحكمة العليا بسبب ارتكابه جريمة الخروج على الدستور وتاليف حكومة غير شرعية وإصداره مراسيم تشريعية خلافا لأحكام الدستور . كما أنه ، من جهة ثانية ، كان مرتاح البال إلى وجود حكومة رئيسها ومعظم وزرائها موظفون يتقبلون كلهم توجيهاته ، بحيث أصبح في الواقع الكل في الكل ، يسانده في ذلك اللواء زهر الدين ، رغبة في حمايته واستبقاء هذا النوع من الحكم الاستبدادي . فكيف يقبل القدسي التخلي عن هذه الصلاحيات التي بنحها لنفسه بالاعتماد على الجيش وليس على تأييد مجلس النواب الشرعي ، لا سيما أنه كان يسعى هو وأتباعه من رجال حزب الشعب ، كرشاد برمدا وفرحان الجندي ، للحصول على استقالة أعضاء مجلس النواب وتفويض رئيس الجمهورية بالسلطة التشريعية والتنفيذية ؟

ومن جهة ثالثة كان القدسي يشعر بأن اتجاه النواب المتضامن معه في المسمى كانوا مجمعين على أن اتزعّم حركتهم ، وأن أراس الحكومة الجديدة . ولذلك كان شبح الرئيس الجديد يقطع عليه نومه ، حاسبا ألف حساب للخلافات الكثيرة التي كان يتصور سلفا حصولها بينه وبينني ، كما بينه وبين سائر الوزراء إذا كانوا من النواب .

ولربما كان ثمة دواع أخرى لا نعرف مصادرها حملت القدسي على المراوغة والمباظة لكسب الوقت ولتجنب قيام حكومة لا تخضع لمشيئته أو لسياسته الخارجية التي كانت تسير سياسة الأمريكيين إلى حد كبير .

أما زهر الدين فكان اشترك في انقلاب ٨ آذار في اعتقال أعضاء الحكومة والبرلمان ، كما أمر بحل مجلس النواب وسمى لاقامة حكم عسكري يزعمه هو بنفسه . إلا أنه لاقى عقبات جدية حملته ،

رغبة القدسي وزهر الدين
لمودة الحياة الدستورية

هو واتباعه في القيادة ، على التوجه بالذات الى المستشفى العسكري لفك اعتقال رئيس الجمهورية واعادته الى منصبه ، فلنا منه ومنهم ان الشرعية تتجسم في شخص رئيس الجمهورية دون السلطة التشريعية التي لا يحق لاحد ان يقتنص سلطتها ويقيم نفسه محلها ما دام الدستور القائم يمنع مجلس النواب نفسه من التنازل عن صلاحياته التشريعية . ولم ينس زهر الدين التهم الشنيعة التي وجهها الى الوزراء والنواب ، تلك التهم التي لم يجرؤ على أحالتها الى المحاكم ليلقى مرتكبوها الجزاء الذي يستحقونه ، هذا اذا كان هنالك حقا مجال للاتهام . ومن جهة اخرى ، فان زهر الدين تواطأ مع القدسي على ان يحكما وحدهما ، الاول في المجال العسكري والثاني في المجال السياسي المدني ، وعلى ان يربط كل واحد منهما مصره بمصر الآخر . وظل هذا التأزر في كل مجال حتى ليلة ٨ آذار ، حين وافق القدسي على اقتضاء زهر الدين عن وكالة وزارة الدفاع وعن قيادة الجيش . غير ان هذه الموافقة لم تنفذ ولم تبقى في المخيلة سوى بضع ساعات . وكانت مخاوف زهر الدين ورغاقه لا تقل عن مخاوف القدسي من ان يجنح مجلس النواب ، اذا ما اجتمع ، الى احالته جميعا على المحكمة العليا لخيانتهم الدستور وحنثهم بالقسم الذي اقسمه كل واحد منهم .

اما عدم رضاء الحوراني وجماعته ولفيف من النواب ، كالنفوري وعبد الكريم والحسامي وحومد، عن عودة المجلس، فمردها الى الايام التي قضوها في صفوف المعارضة ، وتخوفهم من ان يعود الامر كما كان في حال اجتماع المجلس مجددا . واما الحسامي ورماقه ، فكانوا ناثمين على المجلس وسائرين في اتجاه الناصرية المشاكسة لكل ما تعمله سورية في سبيل توطيد كيانتها .

هذه الملاحظات تتيح للقارئ ان يتصور الى اي مدى كانت مهمتي صعبة ، لا سيما وقد كنا متمسكين بالحصول على مطالبنا بالطرق السلمية ، دون الرجوع الى وسائل العنف ، بالاستناد الى الشارع لزحزحة الحكومة واعادة الدستور .

وفي هذه الفترة قام رئيس الجمهورية ، يصحبه قائد الجيش ، برحلة الى حلب واللاذقية وبعض المدن الاخرى ، مستهدفا توطيد مركزه واطهار تعلق الشعب به ، حتى لا يخطر في بالنا ابعاده عن منصبه واحلاله محله . وهو منصب كان يتمسك باطرافه حبا بالرئاسة وتنفيذا لمخطط اجنبي يرمي الى ابعادي عن دفة الامور .

وعمل زهر الدين بواسطة المكتب الثاني لاشراك اكبر عدد من المواطنين في استقبال القدسي والتهنئ له . وقد حصل ذلك ، ليس بجهد المخابرات وغيرها من الدوائر ، بل بقيام الشيوعيين بأكبر نصيب من هذه التظاهرات . وكان هؤلاء يقصدون بعملهم هذا الى تعزيز استقلال الكيان السوري عن مصر من جهة ، والى التهاف ضد عبد الناصر من جهة ثانية . وهكذا خدع القدسي وزهر الدين بوفرة عدد المستقبلين الواقفين على ارضه الشوارع ، وذهب بهما الظن الى ان التهاتفات كانت موجهة اليهم . لكن خاب ظنهم ، اذ لم يسمعو من التهاتفات التي يريدونها سوى ما كان منها معاديا لعبد الناصر .

وانتهت السباحة بعد ان دامت نحو عشرة ايام ، دون ان تأتي بالنتائج الحسنة التي توخاها القدسي وزهر الدين ، وفي مقدمتها الضغط علينا باظهار شعبيتهما والتفاف الجماهير حولهما .

وعندما ذهب الوفد السوري الى شتورا وبدا حراعه القاسي مع مندوبي مصر ، وجد نفسه امام خصوم استغلوا عدم شرعية حكومة سورية لاعتبار دعاوها باطلة لا تستحق سوى الرفض .

وهكذا فكر القدسي وزهر الدين بالالتجاء الى مهثلي البلاد الشرعيين ، فهتف ني القدسي راجيا بالحاح ان يصدر من النواب بيانا بتأييد الحكومة . فاجبته باننا لا نريد الافادة من هذه الفرصة لاقاء الحكومة ارضا . لكن ، من جهة ثانية ، ليس بمقدورنا ان نعترف بشرعية الوزارة . فاصر وكرر الرجاء قائلا بان الامر لا يعني الحكومة وحدها ، بل البلاد بمجموعها . فاجبته بان هذا صحيح ، ولذلك فنحن مستعدون لتأييد موقف الوفد السوري فقط ، فشكلني مرارا . ثم دعوت الزملاء الى الاجتماع واصررت عليهم بتأييد ما وعدت الرئيس به ، فلبوا طلبه . وصدر عنا جميعا بيانات بهذا الصدد .

وكان الوفد السوري الى شتورا مؤلفا من وزير الخارجية ، جمال الفرا ، رئيسا - لكنه لم يذهب ولم يستلم الرئاسة - ومن السادة اسعد الحاسني ، وخليل الكلاس وامين النوري واديب الداودي ، السفير في الهند . ولم تكف الحكومة بهذا العدد من الاعضاء الرسميين ، بل ارسلت الى جانبهم بعثة من المحامين برئاسة النقيب مكرم القوتلي وعددا ضخما من الصحفيين والمحريين ومندوبي الاذاعة والتلفزيون .

مؤتمر شتورا يبعث
شكوى سورية على مصر



في احد المؤتمرات الصحفية التي عقدتها وزارة العظم الخامسة في ١٩٦٢ .
ويظهر جلوسا عدد من الوزراء بينهم (الى يمين خالد العظم) عزت طرابلسي
وخليل كلاس وفرحان الجندلي .



شكري القوتلي



حسبى العسلى.



معروف الدوالىبى



سلمى الحناوى



ناظم القدسي



اديب الشيشكلي



فارس الخوري



رشيد الكيخيا



لم يكن خالد العظم زعيما شعبيا بالمعنى التقليدي. لكنه كان في الانتخابات ينال اعلى نسبة من اصوات الناخبين بفضل شخصيته الفذة. وهو هنا يتوسط وفدا من زعماء الاحياء الشعبية في دمشق.



صورة طريفة لميشيل عفلق واكرم الحوراني. عثر عليها بين الصور العديدة التي كان يحتفظ بها خالد العظم.

اما الوفد المصري ، فكان مؤلفا من اكرم الديري واكمر الصوفي - وكانا وزيرين في عهد الوحدة - ومن عبد الحميد غالب ، سفير مصر في بيروت . وقد قصد المصريون بارسال الوزيرين السابقين اظهار تعلقهم بالوحدة وجعل المناقشة بين شخصيات سورية في كلا الطرفين .

وكان وفدنا بارعا في تقديم الشكوى على مصر لتدخلاتها المستمرة في شؤون سورية ومبدعا في المناقشات الى درجة اضطر عبد الحميد غالب عندها ، ذات مرة ، للانسحاب من الجلسة . ولم يبد من الوزيرين السوريين العضوين في الوفد المصري الا ما يؤكد ضعف دفاعهم . وقد استرسل الوفد السوري بالهجوم على عبد الناصر وكال له كيلا وانيا من التهم بشأن موقفه من اسرائيل ، كما ابرز انسحابه من شرم الشيخ وافساحه المجال لليهود للتسرب من خليج العقبة الى البحار الحرة .

ووزع الوفد عشرات الالوف من الكتب المطبوعة بدمشق ، وهي تظهر مآسي عهد الوحدة والجرائم البوليسية المرتكبة ، كما فضح الوسائل التي تستعملها الناصرية لاثارة الفتنة في سورية ، سواء في ذلك شراء الضمائر واقلام الصحفيين اللبنانيين وتوزيع النشرات ، او الدعاية الشديدة التي تولتها اذاعة القاهرة والتي كلها سم مدسوس بالدمس وادعاء فارغ بأن مصر هي التي تتمسك بالعروبة ، ويأثنا نحن في سورية اعداء للعروبة مارقون منها ، خدام استعمار وانتهازيون وشعوبيون ، الى آخر ما كان يسال على لسان المذيع الثرثار احمد سعيد من اهانات سائلة وتعريض دنيء برجال الحكم والسياسة في سورية .

واما موقف الدول العربية الاخرى فكان السكوت المطبق ، ما عدا وفد الاردن الذي ساندنا بخطاب قصير . وانه لمن العجب العجائب ان تكون السنة المندوبين ملجئة ، بينما تفيض قلوبهم من مرارة ما ذاقتهم بلادهم من تدخلات الناصرية ، بما لا يقل عن تدخلها في شؤون سورية . نفى الاردن ، اغتال المصريون رئيس الوزراء هزاع المجالي واثاروا الاحزاب اليسارية من بعثيين واشتراكيين وشيوعيين لمحاربة الملك حسين والسمي لابعاده ، بأي شكل ، عن دفة الحكم ليقبموا حكومة موالية لعبد الناصر . وفي العراق اثاروا فتنا عديدة وسعوا لاغتيال عبد الكريم قاسم ، وذلك لاقامة حكومة موالية ايضا . وفي السودان ارادوا تدبير مؤامرات عديدة ، سواء للاحاق

السودان بمصر ، باسم وادي النيل . وإنما في لبنان فاشعلوا غتنة وحربا طائفية كادت تؤدي بكيانه ، رغبة في اقامة حكومة من اصدقائهم ، كرشيد كرامي وصائب سلام وكمال جنبلاط . وقد نجحوا بايصال فؤاد شهاب الى رئاسة الجمهورية ، وهو عنصر ضعيف ليس بقدرته معارضة مؤامراتهم .

وفي المملكة العربية السعودية سعوا لاغتيال الملك سعود بواسطة رجل مصري توصل الى دخول غرفة نوم العاهل العربي واخفاء المتفجرات تحت سرير نومه . الا ان الامر اكتشف قبل الانفجار ، وسلم المصري الى اسياده . هذا عدا الاذاعات الصادرة عن « صوت العرب » لاثارة مواطني المملكة السعودية ضد نظام الحكم . ولم ينج بلد عربي في شمال افريقيا من مؤامرات الناصرية . ففي المغرب دفع المهدي بن بركة الى العمل ضد الملك الحسن الثاني باثارة العمال ضد نظام الحكم . وفي تونس بعث المصريون يوسف بن صالح لاغتيال الرئيس ابورقية ، لكن المؤامرة فشلت . وهرب ابن صالح الى اوربا ، غير ان عبد الناصر لم يتركه حرا ، خشية ان يتفق مع الرئيس ابي رقية ، فيفضح الاسرار . وهكذا بعث برجاله لاغتياله ، فنجحوا وزال يوسف بن صالح من الوجود . ولم ينج الادريس في ليبيا الا باعجوبة من يد الناصرية .

ورغم كل ما قام به عبد الناصر في جميع البلاد العربية في سبيل قلب الحكم القائم والمجيء بطبقة جديدة تكون مدينة له برفعها الى الذروة ، وبذلك يتمكن من توسيع نفوذه والهيمنة على جميع العرب ، فقد كان الجميع يخشونه وينجنبون التصادم معه ، الا سورية والاردن اللذين برزا الى الميدان لمصارعته وفضح ما وراء ظاهره .

وكانت التعابير التي استعملها المندوبون السوريون في شتورا اشد ما يمكن ان يتصور صدوره في مؤتمر . وعلى سبيل المثال هذه التعابير : خائن للعروبة ، متآمر مع اسرائيل ، ابو رغال ، دكتاتور ، طاغية . وكانت هذه الاوصاف تندفع كالسيل من افواه الكلاس والمحاسني والنفوري في الخطاب التي اتهموا فيها الناصرية بتسليم شرم الشيخ ، وفتح قناة السويس لعبور النواخر المحملة بضاعة يهودية ، واقامة البوليس الدولي على حدود غزة ، ورفض مقاومة تحويل الاردن ، وتجنب الخوض في بحث استرجاع فلسطين . كما فضحوا غاية عبد الناصر من رفع راية العروبة ، وهي التستر بها

لاخفاء اغراضه التي منها اقامة امبراطورية لنفسه ، واسكت
اصوات الاحرار في البلاد العربية الذين يقاومون
الاستعمار ، خاصة اولئك الذين يهاجمون امريكا بسبب مساندتها
اسرائيل . ولاحظوا ان جميع خطب الرئيس المصري كانت خالية
من التقرير بالولايات المتحدة ، بينما كان يكيل السباب والشتم
لانكلترا وفرنسا وروسيا . واثاروا الى انه جعل سائر البلاد
العربية مستعمرات يمتص خيراتا ويستغل امكانياتها ويوطن فيها
الزائد من مواطنيه . وكان يفعل تماما كما فعلت الدول المستعمرة في
افريقيا وآسيا ، فقد كانت تلك تستولي على البلدان باسم المدنية ،
اما عبد الناصر فكان يفعل ذلك باسم العروبة !

ولم تتحمل اعصاب عبد الناصر سماع هذه الحقائق ، خصوصا
في ذلك الظرف الذي كان فيه اقرب ما يكون الى الانهيار . وخشي
ان يتوصل المؤتمر ، بعد سماع هذه الحقائق ، الى التجرؤ واتخاذ
قرار يصمه فيه بالعدوان على سورية ، ويطلب منه الكف عن حملاته
وتشبهاته .

وكان الجو الذي خلقه مندوبونا في شتورا جوا عاصنا ضد
طاغية مصر ، حتى ان اهل القرى والمدن المجاورة كانوا يأتون الى
شتورا زرافات زرافات لتأييد الوفد السوري . ولم تقدر صحف
لبنان على ان تقلب هذا الجو لمصلحة الوفد المصري . فظهرت هزيمة
متفككة امام صحافتنا التي طغت عليها . وصار اللبنانيون يتخاطفوننا
على غير عادتهم .

واوشك موقف سورية القوي في شتورا ان يطفي على مركز
عبد الناصر في بيروت ، فخاف عبد الحميد غالب من ان يتحول الامر
في عاصمة لبنان الى غير ما هو في صالح مصر ، وان يناله ، هو
شخصيا ، في ختام المؤتمر من شرور عبد الناصر ما يقضي على
مستقبله ، لا سيما انه هو الذي اقترح شتورا مركزا للمؤتمر ،
ظنا منه انها بلدة صغيرة لا تستطيع سورية ان تسيطر على جوها .
لكن حسابه كان غلطا . فقد عقد المؤتمر في شتورا في فندق واحد ،
اجتمعت فيه الوفود وارباب الصحافة ، مما ساعد وفدنا الرسمي
ومرافقيه من المحامين والصحفيين على توزيع الكتب والابحاث التي
المها فريق من السوريين وحطوا فيها العملاق الاسمر . ولو عقد
المؤتمر في بيروت وانتشر المندوبون في الفنادق العديدة ، لما كان في
وسع جماعاتنا الاتصال اليومي بهؤلاء واقناعهم بوجهة نظرنا .

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

ولست قادرا على وصف كل ما جرى في شتورا لغيابي عنها في اثناء المؤتمر . لكن مطالعة الصحف وبعض الكتب التي نشرت في هذا الموضوع كافية لاطلاع القارئ على التفاصيل بدقة واصانة . ولم يستطع المندوبون المصريون ان يكملوا هذه الجولة . وشعروا بانهم ، حتى وان لم يتخذ المؤتمر قرارا ضدهم ، خسروا المعركة . ولذلك فاجأوا المؤتمرين باعلان انسحاب مصر من الجامعة العربية ، وبالتالي من المؤتمر ، واسرعوا في الصباح الباكر الى سياراتهم التي اخذت تنهب الارض بهم نهبا في طريق عودتهم الى بيروت فالقاهرة . وهكذا اسدل الستار على اجتماعات شتورا ، دون ان يتخذ المؤتمر قرارا نهائيا ، الاقرار رفع الجلساب يسبب انسحاب المشتكى عليه . ولو اراد اعضاء المؤتمر ان يظهروا شجاعة ، لاتخذوا قرارا غيابيا بحق مصر ، رغم انها هربت وتغيبت . وهذا امر معقول ، لان عدم البت في دعوى لغياب المدعي عليه يجعل هذا الاخير بأمان والطمئنان من اي عقاب .

ومهما كان الامر ، فان مؤتمر شتورا سجل انتصارا كبيرا لسورية بما خلقه من جو معاد لعبد الناصر ، سواء في البلاد العربية او في البلاد الاجنبية . لكن السياسة الامريكية لم تشأ ان يقع عبد الناصر . ذلك لانها كانت تعتمد عليه — حقا او كذبا — للوقوف ضد التيارات الوطنية الصحيحة المتعارفة لاسرائيل والاستعمار . فظلت تسائده وتقدم له المساعدات المالية حتى تمكن ، بفضل هذا الفيض من المال ، من اثارة فتنة اليمن التي شجع انتصاره فيها على قيام ثورتين في العراق وسورية ، ليست الاصابع الاميركية بريئة من خلقها وتسييرها .

وبعد ان انتهى مؤتمر شتورا عاودنا مساعينا لدى رئيس الجمهورية . فقلنا له انه كان لا يرى تغيير الحكم ، وسورية تتعايرك مع مصر في شتورا ، اما الآن ؟ فاجاب بأنه سيقوم بجولة في سوريا الشمالية ودعانا الى انتظار عودته . وكان قصده ان يكسب الوقت وان يظهر شعبيته ليسيطر على الامور بمعونة الجيش . فامهلناه ايضا ، لكننا وضعنا بيانا شديد اللهجة اعدناه للنشر اذا اصر الرئيس على عدم الرضوخ . ثم وضعنا مخططا للعمل المشترك الذي اخبرناه لمواجهة تصلب القدسي .

وكانت الصحافة تؤيدنا تابيدا كاملا ، والراي العام يساندنا ، والجو العام الخارجي والداخلي مؤاتيا لاعادة الدستور والحياة

مودة السامي لامادة
الحياة النيابية بعد
مؤتمر شتورا

الديموقراطية . وبعد عودة القدسي الى دمشق اتصل به جلال السيد والح عليه في انتهاء المشكلة ، وكلّمه بلهجة فيها الكثير من القسوة . فاستدعاني الرئيس الى داره بالزبداني ، حيث كان يقضي لياليه ، وسألني رأيي . فقلت له لا بد من ان تجتمع مع مندوبي النواب لتسمع ملاحظاتهم وطلباتهم . فقبل ذلك ودعانا للعشاء عنده . فحضر معروف الدواليبي واكرم الحوراني وعصام العطار وجلال السيد وسعيد الفزي وبشير العظمة وانا . واستمر الاجتماع حتى منتصف الليل . وابلغه الحاضرون انهم اختاروني لتأليف حكومت انتلافية .

وطال البحث والنقاش حول تفرعات جانبية ، حتى وصلنا الى البحث الجدي . فأصر جلال السيد على ان تكون الانطلاقة دعوة مجلس النواب الى الاجتماع بحيث تعود الحياة النيابية الى مجراها الطبيعي . واعترض الرئيس بأن ذلك غير ممكن . وانهما ان الجيش يحول دون ذلك ، وانه ، اي الرئيس ، لا يمكن ان يخرج على ارادة القيادة العسكرية . ولا ريب في ان الامر الذي جعل موقفنا تجاه الرئيس ضعيفا هو ان اكرم الحوراني ما كان موافقا على عودة مجلس النواب . ولو لم يكن هذا الخلاف في جبهتنا ، لكننا نجحنا في ابقاء المجلس . وعند ذاك اقترح ان يجتمع المجلس مرتين او اكثر لمنح الثقة بالحكومة ثم ينصرف . وذلك تجنباً للانشقاق في صفنا . والحنا على الرئيس مجتمعين في ان هذا الحل هو اقصى ما يمكن ان نتساهل به ، مؤكداً ان لا احد يقبل ان يتولى الحكم على الشكل الذي قبله بشير العظمة . وقلنا ان الحكومة الجديدة يجب ان تتسم بطابع الشرعية الدستورية والا فاننا غير مستعدين للتعاون على الخروج مما وصلت اليه الحال من ضعف في الحكم ومخالفة للدستور .

وبعد جهد كبير وافق الرئيس على ان يجتمع المجلس جلسة واحدة لمنح الثقة ، ثم يحل . لكنه اصر على ان لا تنعقد الجلسة في قاعة البرلمان . واخذت هذه القضية جدلاً طويلاً ، مما جعلنا نرجئ الاجتماع الى موعد آخر .

وقمنا بابلاغ زملائنا بنتيجة المفاوضات ، فاصروا على عقد الجلسة في البرلمان . لكنهم فوضونا بانتهاء الابحاث مع الرئيس على الشكل الذي نراه مناسباً . فعاودنا الاتصال وابلغنا الرئيس بإمكان التساهل في هذه المسألة اذا تفاهمنا على المسائل الاخرى . واثار

الرئيس قضية دقيقة وهي انه طلب منا ان نطلع على اسماء مرشحين لاوزارات . وكانت هذه مناورة بارعة قصد الرئيس بها الى تفريق صفنا . فأجابه الرفاق بأن ذلك يترك لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الجديد . لكنني اعترضت على هذا الحل وطلبت ان يشترك المجتمعون في الاختيار . وطال النقاش بدون جدوى . واصر الرفاق على رأيهم ، فنزلنا عنده .

وبعد ذلك قال الرئيس : « يجب ان ننهي من قضية الدستور ، فوافقناه على ان يقوم المجلس النيابي التأسيسي بتعديل بعض المواد وقرار الدستور نهائيا في جلسة او جلستين .

وكان اكثرنا استعجالا السيد بشير العظمة . فكان في كل اجتماع يملن ان حكومته بحكم المستقلة ، وانه يرجو منا الاسراع بتهيئة انتقال دفة الامور الى وزارة جديدة . وكان بذلك يضابق رئيس الجمهورية الذي كان يعتمد على اطالة البحث ليرحق اعصابنا (ويروضنا) — على حد التعبير الذي وصف به دابه على الماطلة والتطويل — حتى تتساهل معه وننزل عند رغبته .

ثم طلب مني ان اضع مشروعا للتعديلات الدستورية وبرنامجا للخطوات اللازم اتباعها لانتقال الحكم . وعكفت في تهيئة المشروعين ثم عرضتهما في جلسة تالية . واتفق الجميع على الاسس والخطوات التالية :

اولا : يدعى المجلس الى الاجتماع في داري لينجز الدستور ، في جلسة او جلستين فقط .

ثانيا يتناول تعديل الدستور : (ا) جواز منح سلطة التشريع للحكومة ، و (ب) يختار رئيس الجمهورية رئيسا للوزراء ويعرض ذلك على المجلس حتى اذا نال الثقة عكف على تاليف الحكومة ، بدون الرجوع مرة ثانية الى المجلس ، و (ج) منح الحكومة حق حل مجلس النواب على ان تجري الانتخابات النيابية خلال سنة واحدة من تاريخ الحل ، وعلى ان لا يشترط استقالة الوزارة التي حلت المجلس ، و (د) تبقى المراسيم التشريعية النافذة والصادرة قائمة حتى تعديلها وفقا لاحكام الدستور .

ثالثا : بعد انجاز الدستور يتلى على المجلس كتاب رئيس الجمهورية بتكليفى بتاليف الوزارة . وبعد اعطاء الثقة ، يمنح المجلس الحكومة صلاحية التشريع لمدة سنة واحدة . ثم تؤلف الحكومة ، فتحل مجلس النواب ثمورا .

راسما : يعطى مجلس الوزراء حق تعيين رئيس وزراء جديد
إذا شفر منصب الرئاسة .

وبعد الانتهاء من الاتفاق على هذه الاسس ، دعى مكتب
المجلس الى اجتماع يعقد في داري يوم ١١ ايلول ١٩٦٢ . فلبى عدد
كبير من النواب هذه الدعوة ، ولم يتغيب منهم سوى ٢٩ نائبا .
منهم احمد عبد الكريم ، واحمد قنبر ، واكرم الحوراني وجهاته .
وامين النفوري ، ورشاد برمدا ، وسعيد الغزي ، وفرحان الجندي .
وفيزي الاتاسي ، ومظهر الشرجي ، وهاني السباعي .
اما راتب الحسامي وعند الصمد الفتيح فقد حضرا هذه الجلسة
فقط وتغيبا فيها بعد .

وترأس الجلسة نائب الرئيس رفيق بشور — وذلك بسبب
امرار رئيس الجمهورية ، مدفوعا من قبل الجيش ، على عدم ترؤس
الكزبري . ثم اوضح الدواليبي الخطوات التي تمت لاعادة الحياة
الدستورية ولتأليف حكومة شرعية . ثم تلى التعديلات الدستورية
المقترحة . وطلب بعض النواب عرض المشروع على لجنة خاصة ،
موافق الجميع . واقترح الرئيس ان تكون مؤلفة من السادة خالد
العظم ، ومعروف الدواليبي ، وعصام العطار ، ورفيق بشور ،
وجلال السيد ، ورشاد جبري ، وعمر عودة الخطيب ، ومصطفى
الزرقا ، وعدنان القوتلي ، ورشيد الدقر ، واسعد كوراني ، وسهيل
خوري ، وعوض بركات ، وعبد اللطيف البونس ، وعبد الحميد
الخليل . ثم اضيف اسم عادل العجلاني استجابة لرغبته .

وقبل انتهاء الجلسة وافق المجلس على المادة الاولى من
المقترحات القاضية باعتبار الدستور السوري الصادر في ٥ ايلول
١٩٥٠ دستورا للجمهورية العربية الدستورية مع التعديلات التي
ذكرناها آنفا ، ثم احيلت التعديلات الى اللجنة ورفعت الجلسة لليوم
التالي .

وقبل موعد عقد الجلسة بساعة واحدة وردتني الاخبار بأن
الشرطة العسكرية تطوف على النواب في الفنادق والمطاعم وتحذروهم
من حضور الجلسة في داري . ولم يطل بي الوقت حتى جاءني العقيد
عدنان عقيل ، معاون رئيس الشعبة الثانية ، وبدأ حديثا ناعما
مفاده ان الضباط يقدرون مزاياي ويمتدحون بجهودى الوطنية ،
لكهم يخشون الآن ان تتطور الامور بها لا نرضاه . ثم طلب مني

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

ان احول دون اجتماع مجلس النواب في داري . فاجبته بان كل ما يجري يعلم به رئيس الجمهورية ويوافق عليه ، وبان غايتنا اعادة الدستور واقامة حكومة شرعية تتولى ادارة شؤون البلاد . واكدت له ان تدخل الجيش في الشؤون السياسية والمدنية لا يلقى في النفوس الاطمئنان ولا يؤدي الى الاستقرار في المستقبل . وبقينا نناقش طيلة ساعة ، دون ان نتفق على شيء . لكنني شعرت بانه خرج من عندي على غير ما دخل ، وان حجتني اثرت في نظره الى الامور اثرا ملموسا .

وذهبت من توي الى دار رئيس الجمهورية ، حيث كنا على موعد معه ، انا والدواليبي والخوراني والمطار . فائبات الحاضرين بما حصل ، فاستغرب القدسي ، اما الدواليبي ، فثار على تدخل الجيش وحذر الرئيس من مغبة هذا الازدواج ، بكلام فيه الكثير من القسوة والتلميح الى الموقف الغامض الذي يقفه الرئيس . وكاد الرجلان يشتبكان بمناقشة كلامية جارحة ، لكننا حلنا دون استفحال الخصام . واستاذنت من الحاضرين وعدت الى داري ، فوجدته غامسا بالنواب الذين لبسوا دعوتنا الى الاجتماع ، غير مكترئين بتهديدات ضباط الشعبة الثانية .

وبعد افتتاح الجلسة ، طلبت الكلام وقلت باننا اذا اجتمعنا في هذه القاعة بعيدا عن مبنى المجلس ، فلاننا نعتقد ان صفة الشرعية تلازمنا اينما اجتمعنا وحيثما كنا . وهذه سابقة دستورية تؤيد التلازم بين الشرعية والنواب ، لا التلازم بين مبنى المجلس الرسمي والشرعية . فمبنى المجلس ليس كعبة لا يجوز الحج الا اليها . واضفت قائلا باننا لسنا طلاب وزارات او وظائف ، لكننا لا نتعرب من حمل المسؤوليات عند اللزوم . ثم عاهدت النواب على اني لا استقيل ولا اترك الحكم الا في حالة مرض يمنعني من متابعة العمل ، هذا اذا دعت الى استلام الحكم . وقلت في الختام ان الوزارة المطلوبة هي وزارة تضم جميع العاملين في الحقل العام ، ثم اشرت الى ان المجلس لن يتم مدته الدستورية .

وبعدئذ رفعت الجلسة لتتمكن اللجنة الخاصة من انجاز مشروع التعديلات الدستورية . وحين عقدت الجلسة التالية في ١٣ ايلول ، لم يتغيب هذه المرة سوى خمسة عشر نائبا من الناصريين ومن حال المرض دون حضوره ، كصبري المسلي ومأمون الكزبري .

واستمع المجلس لتقرير اللجنة . وفيه وافقت اللجنة على اكثر التعديلات المقترحة ، لكنها اشترطت حضور رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندهما يقرر اصدار اي مرسوم تشريعي ، وان تتخذ هذه القرارات بأكثرية الثلثين . وفي التقرير اقترحت اللجنة اعادة المحكة العليا التي كانت الغيت في عهد الوحدة ، وجواز حل مجلس النواب الحالي ، على ان تجرى الانتخابات لهذه المرة في غضون سنة واحدة ، وعدم اشترطه استقالة الحكومة التي قررت الحل . ثم حورت اللجنة كيفية اختيار رئيس مجلس الوزراء وجعلته يشتمل على حالتين : شغور الرئاسة او استقالة اكثرية الوزراء ، على ان يدعى مجلس النواب اذا كان منحلا الى الاجتماع لمنح الثقة بالرئيس الجديد .

وبعد ان اقرت هذه التعديلات بالاجماع ، اعتبرت صفة المجلس التأسيسية قد انتهت ، وان الدستور الجديد المعدل دخل في دور التنفيذ فورا .

وعندئذ طلبت الكلام واعلنت عن استلامي كتابا من رئيس الجمهورية يكلفني فيه بتأليف الحكومة وفقا لاحكام المادة ١١ من الدستور الجديد . ثم تلوت بياني الوزاري مبتدئا بحمد الله على اجتيازنا بسلام مرحلة خطيرة من المراحل التي كتبت على بلادنا ان تمر بها في طريق عودتها الى الحياة النيابية . وقلت بان « سياستنا العربية مستمدة من واقعنا ومن ايماننا بضرورة جمع كلمة العرب حتى ياتي ذلك اليوم العزيز الذي تتحقق فيه اهدافنا الغالية بوحدة الامة العربية التي اقسمتنا اليمين على تحقيقها . واوضحت ان سياستنا الخارجية مرتكزة على الحياد الايجابي وعلى احترام ميثاق الامم المتحدة . واكدت اننا نؤمن ايماننا راسخا بالديموقراطية وبالحرريات العامة ، وسنعمل على توطيدها وحمايتها من العبث . واشرت الى تمسكنا بتنفيذ التشريعات القائمة بشأن اصلاح الزراعي والتأميم وحقوق العمال ، وعزمنا على الاسراع بتسديد اقساط اثمان الاراضي المستولى عليها . اما عن المجهود الفردي ، فصارحت النواب بان خطتي ان يفسح المجال امامه دون خشية ادخاله القطاع العام . وكان هذا الكلام كله وفقا للبرنامجين الانتخابيين اللذين نشرتهما في انتخابات ١٩٥٤ و ١٩٦١ وحزت الثقة على اسسهما .

ثم انهيت بياني بطلب ثقة النواب وفقا لاحكام الدستور . وبعد ان ابدى بعض النواب ملاحظاتهم واجبتهم عليها ، بدىء بعملية

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

التصويت على الثقة بالمناداة على الاسماء ، فنلت ١٥٦ صوتا من اصل ١٥٧ نائبا حاضرا الجلسة . فشكرت النواب على ثقتهم الفالية .

ثم تلا الاستاذ دواليبي كتاب استقالة السيد مأمون كزبري ، فقبلت . وباشتر النواب بالاقتراع لانتخاب رئيس جديد . وكان مرشحنا هو السيد سعيد الغزي ، غير ان كثيرا من النواب عارضونا في هذا الرأي ، فلم يحز الغزي الاكثريّة في الاقتراع الاول . واعيد الاقتراع مرة ثانية ، فحاز ٩٢ صوتا . فاعتبر ناجحا .

وقدم عشرة من النواب اقتراحا بقانون يقضي بمنح الحكومة سلطة التشريع لمدة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون . وكان الموقعون على الاقتراح السادة جميل شماط ، وعبد الحميد خليل ، ورشيد الدقر ، و خليل الكلاس ، وبكري قباني ، وعادل عجلاني ، وهاني السباعي ، ومحمود دياب ، ونديم اسماعيل ، والياس نجار ، ومصطفى حمدون ، وعلي عدلي ، وفؤاد العادل .
وصوت المجلس بالإجماع على هذا الاقتراح ، فأصبح قانونا ثم رفعت الجلسة واختتمت الدورة الاستثنائية .

الفصل الخامس

وزارتي الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٣)

انتهت الجهود المبذولة لاقرار الدستور الجديد وتكليف بتأليف حكومة جديدة تتصف بالديمقراطية والشرعية . لكن المشاكل لم تنته ، بل انها بدأت واستمرت وازدادت يوما بعد يوم .

وعقدت مع رئيس الجمهورية ، ناظم القدسي ، اجتماعات عديدة ، استعرضنا فيها اسماء كثيرة لاستلام الوزارات . وكانت اول عقبة رفضه قطعيا ان يتولى الوزارة اي من معروف الدواليبي ورشاد جبري وليون زمريا . ولم تفلح الجهود التي بذلتها لاقناعه بضرورة جمع اكبر عدد من زعماء الاتجاهات السياسية حتى تكون الوزارة قوية وقومية جامعة . وكانت حجته انه لاقى صعوبات جمة في سبيل حمل قيادة الجيش على عودة مجلس النواب الذي سبق ان حلته اثر انقلاب ٢٨ آذار . واكد الرئيس بان القيادة تعتبر دخول اي واحد منهم الوزارة تحديا للجيش ورجعة الى الورا . اما الاسماء الاخرى ، فكان يعترض على اكثرها . وبدأت اشعر بأنه كان يرمي الى اختيار وزراء يؤلفون عند الحاجة اكثرية تستقيل عند اشارته ، فتسقط الوزارة بموجب احكام الدستور الجديد . واستمر خلافنا اربعة ايام ، كنت فيها مصرا على اختيار اكثرية الوزراء من النواب ، وهو يريدونها من غيرهم . وفكرت في الانسحاب واعادة الامة الى مجلس النواب ، عندما جاءني العميد مطيع السمان وابلغني بان اللبب بدأ في القيادة ، وبأن الضرورة تقضي بالاسراع في تأليف الحكومة . ولما اطلعت على اسباب خلافي مع الرئيس قال : « ضع قائمتك وسلمها للرئيس ، فان قبل كان به ، والا اعتذرت . » لكنه لم يخف عني ان الجيش يرفض التعاون مع وزارة تضم من تسميهم بالرجعيين ، كالدواليبي والكبري وجبري .

وفكرت في الامر ورحت اثارن بين محاسن الحنين ومساوئها . فمتبين انني اذا اصررت على رأيي ، فسوف ينفذ المجلس من الاجتماع

ثانية . وكنت قد علمت بأن رئيس الجمهورية امر بعدم نشر الدستور الجديد في الجريدة الرسمية ما لم تؤلف الوزارة . وهكذا تذهب كل مجهوداتنا لاعادة الحياة النيابية عبثا ، اذ يقف الجيش موقفا معارضا ، ويتخذ تدابير مشابهة لما اتخذه في الثامن والعشرين من اذار ، فيقضي نهائيا على كل امل يبعث الحياة الدستورية . ولربما انساق الجيش الى الارتواء في احضان الناصرية ، فيقضى على كل ما بني منذ ٢٨ ايلول ١٩٦١ .

وتبادرت الى ذهني وامام مخيلتي كل هذه الاحتمالات . وسالت نفسي : « هل اعرض البلاد لنكسة خطيرة جديدة لا يعرف سوى الله مداها ، ام اغض النظر عن اشراك بعض الرفاق في الوزارة ؟ » لا ريب في ان استغنائني عن عناصر صديقة ومؤيدة سوف يضعف مركزي في الوزارة ولا يساعدني على تأييد اكثرية موالية لي في مجلس الوزراء تمثل العناصر التي بذلت كل جهدها لاعادة الحياة الدستورية . ومن جهة ثانية ، فان اعضاء الوزارة الحالية انما عمد الرئيس الى اختيارهم لسهولة تسلطه عليهم وتوجيههم حيثما يريد . اما الآخرون الذين اقترحهم فهم مقتدرون بلا شك على ادارة شؤون وزاراتهم ، لكنهم بعيدون عن المعتسك السياسي وعن المجتمع النيابي .

وبعد التفكير العميق اخترت الطريق الذي وجدته اسلم ، وهو عدم افساح المجال امام ناظم القدسي وعبد الكريم زهر الدين ليضربوا ضربتهم ويبقوا الحالة الراهنة كما هي . وقصدت القمر الجمهوري وسلمت الرئيس قائمة بالاسماء التي ليس بينها احد من السياسيين المعارضين عليهم . وقلت له : « اذا كنت تريد انتهاء الازمة واعادة الحياة الدستورية وانقاذ البلاد من الوضع غير الشرعي وغير الدستوري ، فاني ارجوك ان تقبل اقتراحي الذي اتمسك به مهما كانت النتائج . »

وادرك الرئيس انه اذا ابدى اعتراضات جديدة سوف يواجه انسحابي . فقال : « طيب ، لتوزع الحقائق بينهم . » فسألته : « هل لا تدعوهم وتستمرج رأيهم في الاشتراك اولا ، وبالتوزيع ثانيا ؟ » فأجاب : « لا . لا . لا . اذا سلكنا هذا الطريق فسوف لا نخلص الى أية نتيجة . فلنتفق نحن الاثنين على كل شيء ولنصدر المراسيم الليلية ونفاجئهم بحيث لا يستطيعون الرفض . » فسأيرته ايضا . وعكفنا على توزيع الوزارات ، حتى اذا انتهينا نادى أمين

الامتنان على الوزراء
بعد صغوبة

المجلد الخامس : وزارتي الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٢)

سر الرئاسة واملى عليه القائمة . ثم وقع على المراسيم وابلفها الاذاعة ، فاذيعت في الساعة السابعة والربع مساء مع كلمة مني اعلن فيها ان باختباري الوزراء ، وبدون استشارتهم ، كان رغبة مني في انتهاء الازمة بسرعة . وقلت ان تكلفني هؤلاء الوزراء هو بمثابة استنفار . ثم رجوت الاهلين مساندة الحكومة الجديدة بعد ان اولى المجلس والرئيس ثقتهم بها .

وهذه هي اسماء الوزراء مع وزاراتهم :

خالد العظم : رئيسا لمجلس الوزراء ، بشير العظمة : نائبا للرئيس ، رشاد برمدا : وزيرا للتربية والتعليم ، فرحان الجندلي : وزيرا للبلديات والشؤون القروية ، اسعد كوراني : وزيرا للعدلية والادوات ، خليل الكلاس : وزيرا للمالية ، اسعد المحاسني : وزيرا للخارجية ، جورج خوري : وزيرا للصناعة ، امين نفوري : وزيرا للإصلاح الزراعي ، عبد الحليم قدور : وزيرا للاعلام ، منصور الاطرش : وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية ، عزيز عبد الكريم : وزيرا للداخلية ، روبر الياس وزيرا للاشغال العامة ، صبحي كحالة : وزيرا للمواصلات ، عزت طرابلسي : وزيرا للاقتصاد ، رفيق بشور : وزيرا للثقافة والارشاد ، نهاد ابراهيم باثا : وزيرا للتخطيط ، مظهر العظم : وزيرا للزراعة ، نبيل الطويل : وزيرا للصحة ، عمر عودة الخطيب : وزيرا للتأمين ، اللواء عبد الكريم زهر الدين : للقيام باعمال وزارة الدفاع الوطني .

وكانت الوزارة مؤلفة من ثلاثة وزراء اشتراكيين وبعشرين (الكلاس وقدور والاطرش) ، ووزيرين من الاخوان المسلمين (نبيل الطويل وعمر الخطيب) ، ووزير من الجمعيات الاسلامية (مظهر العظمة) ، وثلاثة وزراء من حزب الشعب ، ووزير من الهيئة الموالية للاشتراكيين (النفوري) ، وعشرة وزراء حياديين ، ووزير واحد من الجيش (زهر الدين) . ولم يتمثل الحزب الوطني في الوزارة . وكذلك لم يكن فيها وزير من محافظات ادلب والرقعة والحسكة ودير الزور ودرعا والسويداء . وقد روعي في توزيع الوزارات تخصص الوزير بشؤونها على مقياس كبير ، كالمحاسن الخارجية ، والكوراني بالعدلية ، وروبر الياس بالاشغال العامة ، وصبحي كحالة بالمواصلات ، وعزت طرابلسي بالاقتصاد ، ونبيل الطويل بالصحة . وعلى الاجمال ، كانت الوزارة جامعة لخبرة من يمكن اختيارهم من الشخصيات السياسية والفنية ، بما يجعلها تبرز الوزارات السابقة في المكانة والكمفاءة . وقد كان لها صدى

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

استحسان في كافة الاوساط ، الا عند بعض السياسيين الذين كانوا يرجحون عدم ابعادهم عنها .

وفي الواقع ، كان مقدرا للوزارة ان تعيش طويلا ، وان تجري الانتخابات النيابية ، وان توطد الاستقرار والاطمئنان في البلاد . غير ان عوامل عديدة حالت دون ذلك ، سواء منها التآمر العربي والاجنبي ، او الانشقاق الذي اصيبت به بين ممثلي الفئتين السياسيتين في داخل الوزارة ، مما ادى الى انسحابها منها وتهيئة الطريق لانهايار كيان الوزارة كله ، كما سأنفصله في حينه .

وكان المواطنون يرون انني الشخص الوحيد القادر على جمع الازداد في وزارة واحدة ، والسياسي الذي تطمئن اليه سائر الاوساط ، والذي يستطيع ان يكفل الاستقرار وعودة الثقة الى النفوس . لكن ما الحيلة والمخربون دائما اقوى من البنائين . ذلك لان التخريب اسهل بكثير من الانشاء ، ولان العناصر التي تضاعرت على انهاء العهد الاستقلالي ، لا سيما بعد ثورة العراق وتضعضع الوزارة بانسحاب العناصر السياسية منها وعدم ارتياح رئيس الجمهورية وقيادة الجيش الى وزارتي واقامتهم مختلف العقبات في سبيلها وعدم تأييدها باخلاص — كل ذلك ادى الى انقلاب الثامن من آذار .

في صباح اليوم التالي لصدور مراسيم تأليف الوزارة ، دعا الرئيس الوزراء الى الاجتماع في القصر . فجاءوا كلهم ، ما عدا الاشتراكيين الثلاثة والنفوري . وارسل الرئيس خلفهم ، فاجابوا بانهم يعتقدون عن قبول الوزارة . لكنهم ، بعد اصرار الرئيس ، حضروا . واجتمعنا بهم على افراد بحضور بشر العظمة وعبد الكريم زهر الدين ، فابدوا انهم يرون الوزارة يمينية . وبعد المداولة الطويلة ، اشترطوا دخول عناصر يسارية وذكروا اسماء احمد عبد الكريم وهاني السباعي ، ولم اكن موافقا على ادخالهما . وطك النقاش وتبرم الوزراء المتطرفون في البهو الآخر وكادوا يتركوه . ويذهبوا لجال سبيلهم . ووجدت من الحكمة التظاهر بالتساهل ، فقلت لهم ان هذا الامر ستنظر فيه بعد اسبوعين . لكنهم اصرروا على بته غورا ، فرغضت . وقلت للرئيس : « ارجو ان تتدبر الامر لاني مللت ، وسأذهب الى داري . » واخذ الرئيس والعظمة وزهر الدين يبدلون الجهود لاقتناعهم ، فنزلوا في النهاية عن شرط البت النفوري

اجتماع في القصر
واعذار الاشتراكيين
والنفوري

في الامر . ودخلنا حيث كان الوزراء ينتظرون وعقدنا اول جلسة وزارية . غير ان منصور الاطرش لم يحضر ، بل بعث الي بكتاب استقالته . ولما اطلعت الرئيس والكلاس عليه : قال الاخير : « لا علاقة بيننا وبينه ، ولا نستطيع جلبه . » فأخذ الرئيس على عاتقه ذلك . « وعندما دعاه الرئيس بحضوري اصر اصرارا قاطعا وقال بأن جماعته ، اي عفلق والبيطار ، رفضا السماح له بالاشتراك في الحكم . فقلت له : « لقد عملت جهدي لجعل الوزارة تمثل جميع الاتجاهات ، بما فيها اتجاهكم . فاذا رفضتم التعاون مع زملائكم ، فتقع مسؤولية ذلك على عاتقكم . » وعبنا ذهبت مساعينا . وعندئذ اصدرنا مرسوما بتوكيل عبد الحليم قدور بوزارة العمل ، ريثما نجد لها وزيرا اميلا . وظلت وزارة العمل مثارا للخلاف والصراع بين الاشتراكيين والاخوان المسلمين طوال عهد الحكومة .

وظلت حكومني قائمة على الحكم من ١٧ ايلول ١٩٦٢ حتى صباح الجمعة في ٨ آذار ١٩٦٣ ، حين قام الانقلاب العسكري بقيادة زياد الحريري . فتكون تسلمت شؤون الدولة مدة ١٧١ يوما ، استقال خلالها كل من منصور الاطرش وبشير العظمة وامين النفوري وخليل الكلاس وعبد الحليم قدور ونبيل الطويل وعمر عودة الخطيب ورشاد برمدا . اما فرحان الجندي ، فقد قدم لي استقالته ، لكنه رجع عنها دون ان يكون للاستقالة والرجوع عنها سبب معقول . وكذلك ابدى عدد من الوزراء رغبتهم في الاستقالة والرجوع الى وظائفهم الاصلية ، وهم جورج خوري واسعد المحاسني وعزت طرابلسي . وسيأتي فيما بعد ذكر اسباب هذه الاستقالات وما جرى فيها .

واني اكتب هذه المذكرات وانا لاجيء في السفارة التركية بدمشق وليس تحت متناول اليد الا القليل من الوثائق المائدة لفترة وزارتي . واذا اكتب معتبدا على ما بقي عالقا بذهني من الحوادث ، اجهد لكي اكون راويا الحقائق المجردة بدون النظر الى تأثير ما ارويه على الاشخاص او الوقائع او النتائج . كما اني اسمي الى ان تكون مذكراتي هذه حاوية اكثر ما يمكن ان تستوعبه الذاكرة او اكثر ما يمكن بعده عن نسيان بعض الحوادث . وارجو ان يتيسر لي الحصول على اعداد الجريدة الرسمية وعلى صور الكتب التي وجهتها الى الوزارات ، او البيانات التي ادعتها من الراديو والتلفزيون ، والتصاريح التي اعطيتها الصحافة السورية والاجنبية ،

حتى يكتمل سرد اعمال وزارتي اعتمادا على المستندات الرسمية .
ولا بد لي من ان اترك جانباً اصول ذكر الحوادث اليومية حتى
يتيسر للقارئ ان يطالع على تطور كل حادثة . ولذلك فاني لجأت
الى قاعدة تبويب الوقائع بحسب موضوعاتها .

استبشر الرأي العام بتأليف حكومتي لكونها تجمع الحريقين
السياسيين الاكثر نفوذا وانتشارا ، ولانها ضمت الى جانب الدعم
السياسي عددا من الوزراء الذين هم في طليعة الخبراء في الشؤون
المعهودة اليهم . وهكذا نالت الحكومة ارنياح السياسيين الذين
يدعمون كيان الجمهورية ولا يريدون عودة الوحدة مع مصر ، كما
انها حصلت على حسن ظن الفلاحين والعمال . اما اصحاب الاموال
والفعاليات الاقتصادية ، فارتاحوا الى وجود عناصر قادرة على
تسيير الاقتصاد السوري في طريق الازدهار ، على زيادة الانتاج
القومي بانشاء المشاريع الانمائية المفيدة .

مدى تأليب الوزارة
والوضع العام منذ ذلك

ولا اكون ابتعدت عن تواضعي اذا ذكرت ان وجودي على
راس هذه المجموعة زاد الاطمئنان والارتياح ، سواء من حيث
الاستقرار السياسي او الازدهار الاقتصادي ، مع التوفيق بين
مصالح اصحاب الايدي العاملة وبين اصحاب رؤوس الاموال .
واختصارا اقول بأن استقبال الوزارة فاق استقبال جميع الوزارات
السابقة .

اما الدول العربية المجاورة ، فطلقت نبا تأليف الوزارة بارتياح،
ما عدا حكومة لبنان التي يرئسها رشيد كرامي ، الذي يسيطر عليه
عبد الناصر . وذلك بعكس جميع الدول الاجنبية التي ابدت علنا
ارتياحها واملها بأن يأتي الاستقرار والازدهار على يدنا . وقد اسهم
في هذا الارتياح سفراء الدول الشرقية والدول الغربية والدول
الحيادية على السواء حتى ان سفير الولايات المتحدة اكد لي آمال
حكومته باستقرار الامور في ربسوع سورية ، واستعدادها لبذل
مجهود جيد في تقديم المساعدات الاقتصادية . وقد اعلن لي عن ان
القول بأن حكومته تدعم عبد الناصر لاعادة الوحدة ليس الا قولا
خاطئا . واضاف قائلا بأن المساعدات المالية والتمويلية التي تقدمها
له ما هي الا من قبل مساعدة دولة محتاجة تعاني ازمتا اقتصادية .
واجبته بأن ليس لذا ان تتدخل في كنه العلاقات بين الولايات المتحدة
ومصر ، وبأن ليس لنا ان نطلب اليهم الاختيار بين عبد الناصر وغيره
من رؤساء الدول العربية . غير ان لنا ملاحظة لا بد من ابدائها بشأن

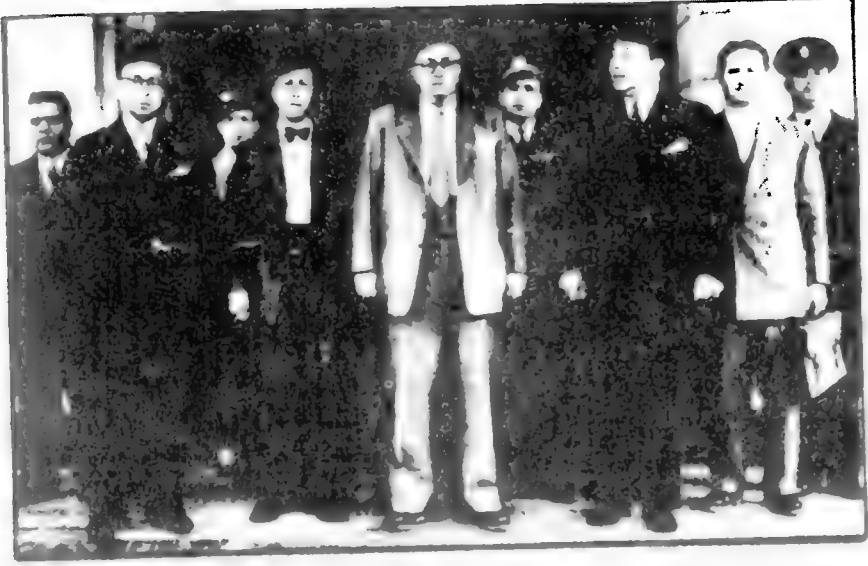


البرلمان السوري في ١٩٦٢. ناظم القدسي وخالد العظم في الصف الامامي.



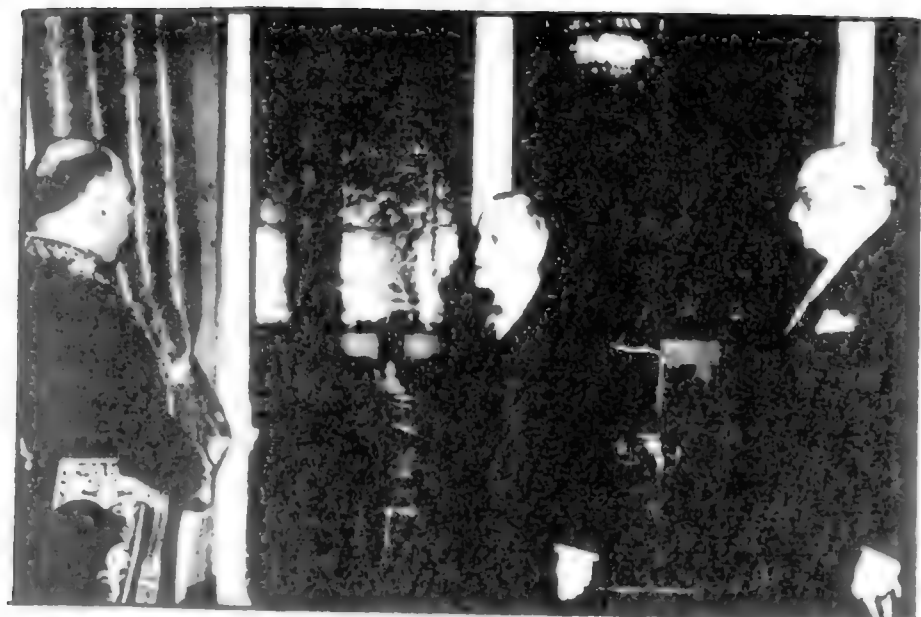
كان من عادة خالد العظم، كلما تسلم رئاسة الوزارة، ان يقوم بزيارة للمحافظات السورية، متفقدا اعمالها ومصغيا الى شكاوى اهاليها. وفي الصورة مشهد من زيارة له الى درعا.

خالد العظم (في الوسط) والى يمينه فيضي الاتاسي ومعروف الدواليبي، والى يساره العقيد توفيق نظام الدين. اخذت هذه الصورة في اواخر عهد الملك فاروق.

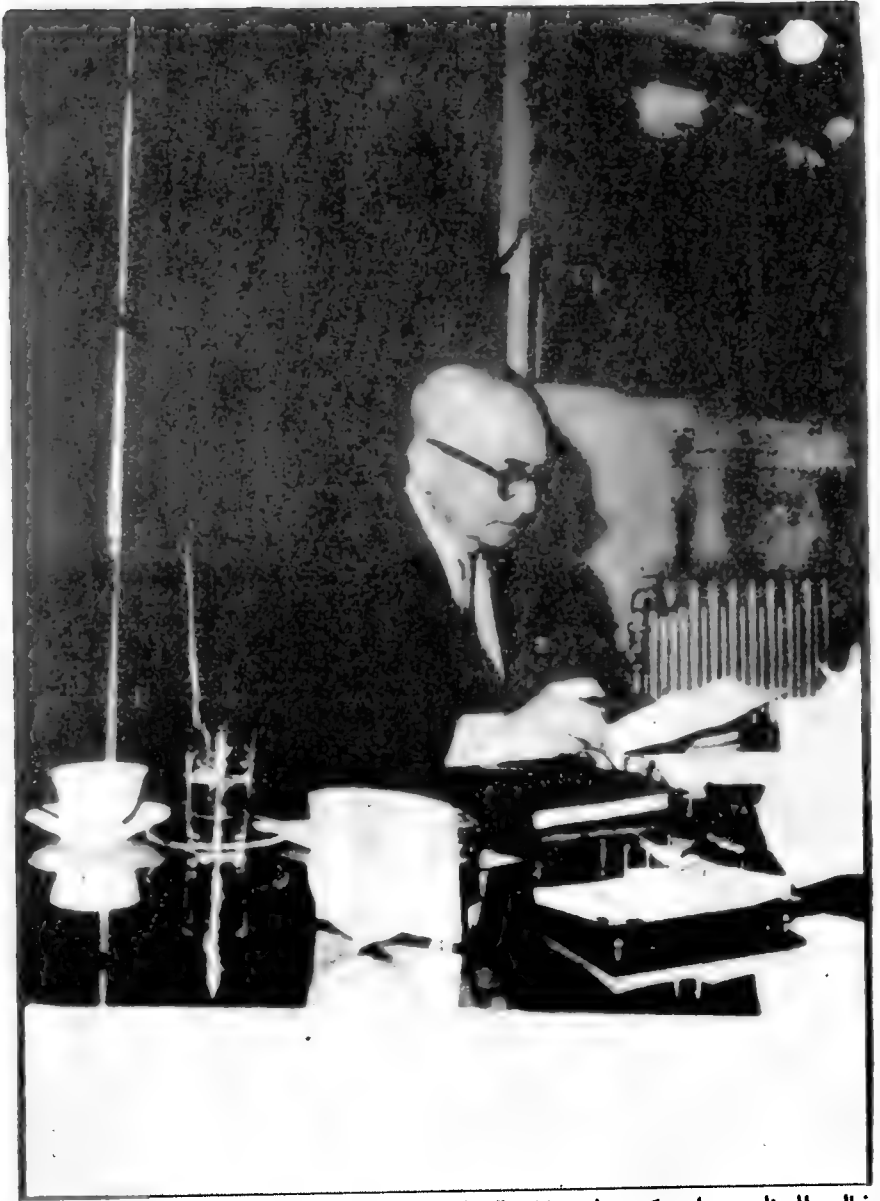




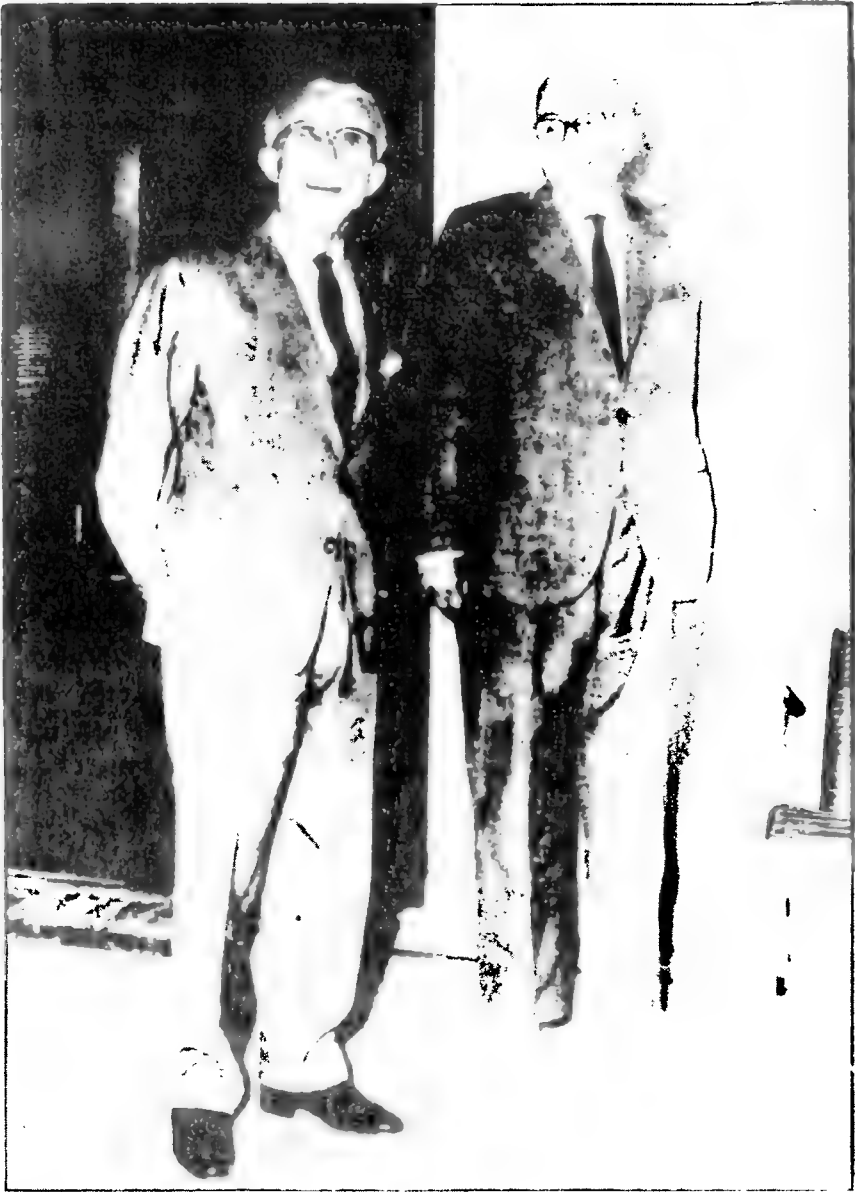
في احد اجتماعات مجلس الوزراء السوري. ويرى خالد العظم في الوسط.



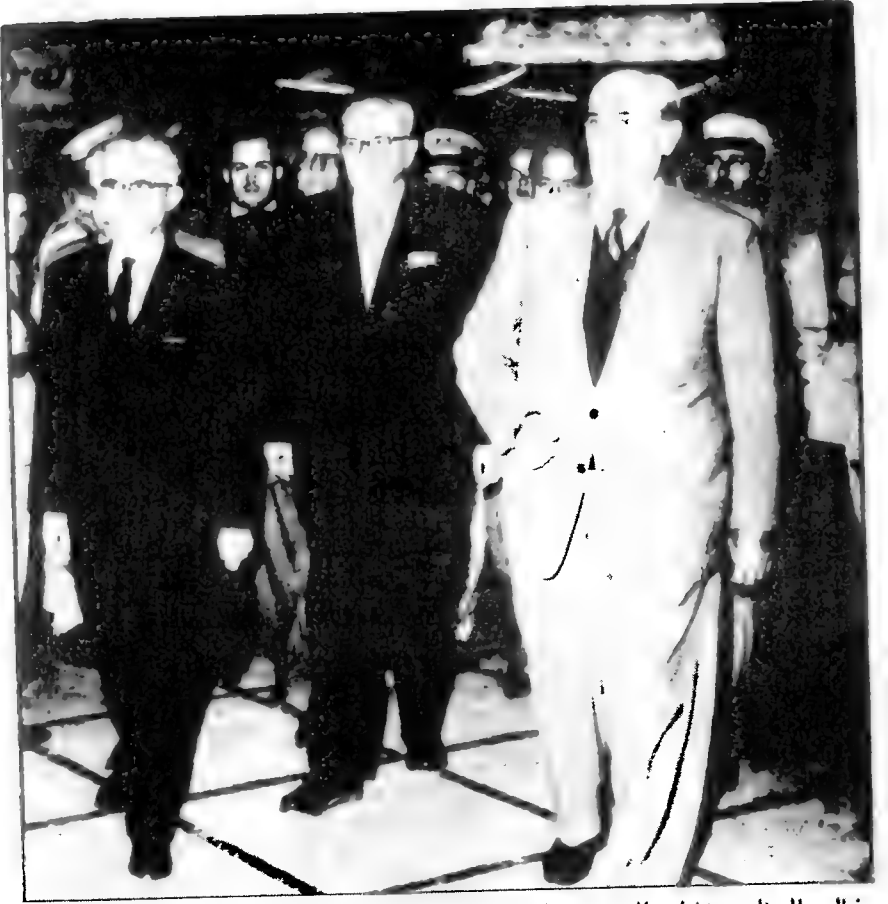
الرئيس المغفور له هاشم الاتاسي يتسلم اوراق اعتماد السفراء بحضور
خالد العظم، رئيس الوزراء ووزير الخارجية.



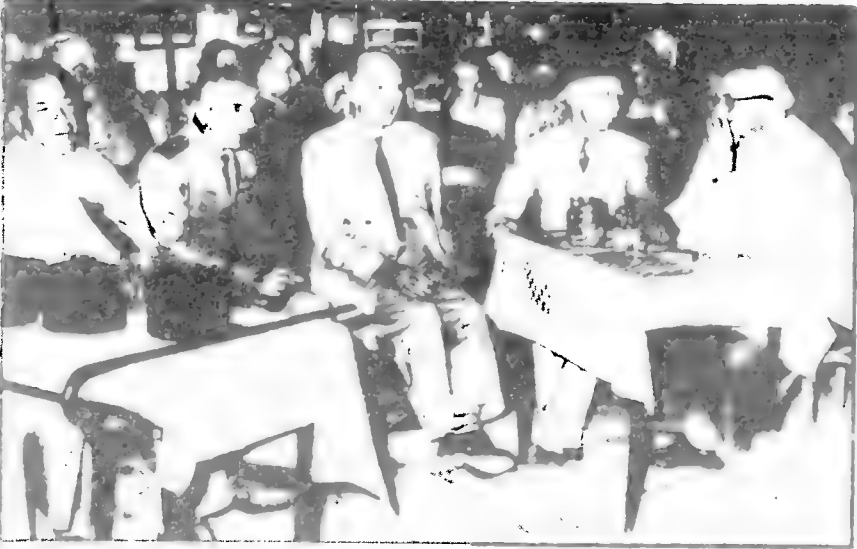
خالد العظم وراء مكتبه في رئاسة الوزارة، للمرة الخامسة في ١٩٦٢.



خالد العظم مع ناظم القدسي- رئيس الجمهورية السورية (١٩٦٢).



خالد العظم وناظم القدسي في وداع شكري القوتلي، رئيس الجمهورية، في مطار المزة، قبيل الوحدة مع مصر.



في حديقة نادي الشرق - (من اليمين) خالد العظم، ونصوح البخاري،
والدكتور سامي طيارة، والعقيد اديب الشيشكلي، وحسن البرازي.



مع المجاهدة الجزائرية جميلة بوحيرد، في اثناء زيارتها لدمشق في ١٩٦٢.

المعونات المالية التي ذكرها ، وهي انها تسد ثغرة كبيرة في ميزان مدفوعات مصر . كما انها في الوقت نفسه تفرج عن مقادير كبيرة من المال كان عبد الناصر مضطرا الى تخصيصها لشراء الحاجات التي تسلمه اياها امريكا بدون دفع ثمنها الذي يستعمله في الدعاية وتحضير المؤامرات لقلب أنظمة الحكم في البلاد العربية . ثم اضفت الى ذلك قولي : « انكم تدعمون عبد الناصر لانكم تاملون منه الاخلاص والوفاء ، وتظنون انه يقدم على الصلح مع اسرائيل ، او على الاقل ، يتقبل بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية ويستكت عن تحويل مجرى نهر الشريعة ! وفي هذا انتم واهمون ومخدوعون . فهو لا يجرو على ذلك ، وسيستمر في مخادعتكم وفي المكر لكم الى ان يقوى جيذا ، وعندئذ تظهر لكم حقيقته ، وهي انه اميل الى الدول الاشتراكية . اما نحن ، فلا نخدعكم بالقول المستحب منكم ولا نعدكم بما يعدكم به . فنحن لا نقبل الصلح مع اسرائيل ، ولا تحويل نهر الشريعة ، ولا توطين الفلسطينيين ، لكننا لن نقوم بهجوم عسكري على اسرائيل . »

هذه هي حقيقة ما صارحت به سفير امريكا وسائر السفراء الأجانب قبل استلام الحكم وبعده . وقد تطورت سياسة امريكا فيما بعد ، فعمل الأمريكيون مباشرة او بالواسطة على قلب الاوضاع في سورية ، وايدوا حزب البعث الذي كان دائما على صلة بهم ، وفرحوا بالثورة التي قامت في العراق ، وارتاحوا لما جرى في سورية ، واستبشروا خيرا باقامة الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية اعتقادا منهم انها ستنتهي قضية فلسطين على الوجه الذي تريده اسرائيل والولايات المتحدة التي تعهد رئيسها كينيدي بايجاد الحل المناسب لها خلال ١٩٦٢ .

وقد مكر هؤلاء ، ومكر الآخرون ، والله عدو الماكرين . اما قيادة الجيش ، فلم تبد نية طيبة تجاه الوزارة . ولم يزرني للتهنئة لا قائد الجيش ولا ضباطه . وبتوا بعيدني عني طوال وجودي على رأس الحكم .

كان رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي مسيطرا على الموقف في عهد وزارة بشير العظمة . فكان يستدعي الوزراء واحدا واحدا ويولي عليهم ارادته في مختلف الشؤون . ولذلك فلم يرتح الى تغيير الحكومة ومجيء حكومة دستورية ، خصوصا برئاستي . وقد سبق ان عمل جهده ، منذ تولى رئاسة الدولة ، لاقتصائي ، كما كان

شأنه دائما في الجهود السابقة. وقد ذكرت ذلك في الفصول السابقة من هذه المذكرات . وزاد الآن في اسباب تخوفه مني ما لمسه من اجماع النواب على تأييدي وترشيحي لرئاسة الوزارة ، خلافا لرايه ، وما شاهده من ابتعاد جميع النواب عنه ، وهم الذين كانوا في الماضي يناصرونه ضدي . فخشى ان يستمر الامر ويتطور الى اقصائه عن رئاسة الجمهورية وانتخابي رئيسا محله .

ولم يستطع القدسي كتم شعوره نحوي ، فقال لي ذات مرة بأن التفاهم والتعاون بينه وبين بشر العظيمة كان احسن من تعاونه معي وبأن الانسجام بينهما كان كاملا . فاجبته باختصار : « انا لست بشير العظيمة ! »

وكان يدعيه ويؤيده بكل قواه اللواء زهر الدين الذي لقيت منه طوال عهد وزارتي كل تباعد وانزواء عني . وكنت لا اشاهده الا في القصر الجمهوري ، في الجلسات التشريعية او اذا دعاه الرئيس الى الاجتماع عنده بحضوري للبحث في قضية تتعلق بالجيش او بالانجاء العام . ولم يتنازل زهر الدين لحضور جميع الاجتماعات التي عقدها مجلس الوزراء برئاسة بريه في قصر الحكومة .

واول مرة اختلفت فيها مع رئيس الجمهورية في جلسة وزارية كانت عندما زعم بان من حقه الاعتراض على اي مرسوم تشريعي يقره مجلس الوزراء . فقلت له بأننا عدلنا الدستور واشترطنا لاصدار المراسيم التشريعية ان تتخذ بحضوره وبكثيرة ثلثي اصوات الوزراء ، فكيف يمكن التوفيق بين ما يدعيه وبين الصفة التشريعية التي يملكها مجلس الوزراء ؟ واشتدت المناقشة الى ان تراجع القدسي ، فوضعت صيغة مقدمة المراسيم التشريعية وجعلنا نشرها بتوقيعه وتوقيعي ، على ان ننشرها لوحدي اذا امتنع هو عن ذلك . واعناد القدسي على عدم مواجهة المشاكل بصراحة . فلم اكن يوما من الايام مدركا حقيقة فكره . وكان ظاهره غير ما في باطنه . وكانت مناوراته ومحاولاته اكثر من ان تحصى . وسوف اذكر الامثلة على ذلك عند معالجتني كل موضوع على حدة .

على انني اصر على رأيي ، وهو ان في مقدمة الذين تسببوا في انهيار عهد الاستقلال ، كان رئيس الجمهورية نفسه . فهو يحمل المسؤولية الكبرى .

وكانت العلاقات تحتدم بين السوزراء المنتسبين للاخوان المسلمين ولغريق اكرم الحوراني . غير ان هذا التصارع لم يكن

صريحا ومطروحا على بساط البحث والمناقشة ، بل كان خفيا يتردد صدها في مكتبي بمقر الحكومة ، او بين جدران داري. وكان الخلاف اكثر ما يكون على اختيار الموظفين واقتضاء من يجب اقتصاؤه . اما في السياسة العامة ، فكان الفريقان متفقين عليها ، كإلغاء حالة الطوارئ والاسراع في الاعتراف بثورة اليمن واتفاقية سد الفرات المعقودة مع ألمانيا الفدرالية .

اما وضع الجيش ، فكان اقرب الى مناهضة الحكم منه الى معاضدته . وقد لمست ذلك بشكل لا يترك مجالا للشك . فعندما تالفت الوزارة لم يأت احد من الضباط الى تهنئتها . وتجلى موقف القائد العام زهر الدين بعدم زيارتي شخصيا وبعدم حضور اجتماعات مجلس الوزراء في دار الحكومة ، بحيث لم اراه فيها سوى مرتين : الاولى عندما رافق مجيد ارسلان ورفاقه القادمين لزيارة سورية بناء على دعوته ، والثانية عندما جاء يبلغني بأن مجلس القيادة قرر إلغاء القرار القاضي بوضع كل من مطيع السمان وهشام هاشم اغا تحت تصرف الحكومة ، الاول كتائد لقوى الامن والثاني كرئيس للفرقة العسكرية النابعة لرئيس الجمهورية .

ولاحظ الجميع ان قواد الجيش وجنوده لم يشتركوا في استقبال الوفد الحكومي الذي زار حلب واللاذقية وحمص ودرعا والسويداء ، باستثناء مصطفى الدواليبي ، قائد منطقة اللاذقية ، والعميد صباغ ، قائد منطقة حلب ، وذلك بصفتهم الشخصية لانهما من معارفي .

وكانت الدعاية المغرضة التي ساقها ضدي زهر الدين باوساط الجيش وخاصة بالالوية المرابطة في مناطق الحدود الفلسطينية ، من اسباب حركة ٨ آذار . اذ كان يردد امام الضباط وافراد الجيش ان رئيس الحكومة يريد تسريح الجيش والقضاء عليه ، الى آخر ما ولدته عبقريته من الاكاذيب الدنيئة . ولست ادري على الضبط مدى التوافق في الراي بينه وبين القدسي ، والى اي حد تعاونوا في هذا الشأن . وكان القائد العام ينحي باللائمة على الحكومة ، وخاصة مطيع السمان ، لموقفهم الضعيف تجاه الناصريين ومؤامراتهم ، في حين ان موقفه السلبي من الحكومة كان في مقدمة العوامل التي ادت الى انتهاء مهمتها .

وكانت الصحافة بمجموعها تقف الى جانب الحكومة وتبذل جهدها في دعم الكيان ومهاجمة من يريدون قلب الاوضاع واعادة

البلاد الى الحضيض . وسواء كانت مساندة الصحفيين والمخبرين
الحكرمة ناشئة عن العلاقات الطيبة التي كانت سائدة بيني وبينهم
منذ ١٩٤٨ ، او كانت للانسجام القائم بين سياسة الحكومة وبين
السياسة التي هم دعائها، فقد كان ذلك مثار غيرة رئيس الجمهورية
وعدم ارتياح القائد العام . فقد ظنا ان تكريس الصفحات العديدة
في الجرائد لنشر صوري ، ولذكر اعماله واذاعة بياناتي وافوا الي،
كان خطة مرسومة لاعلاء شأنه بين الناس وتوطيد مكانته وتحضير
الراي العام لتسني رئاسة الجمهورية مكانه . ورغم تأكيد له ،
المرّة تلو المرّة ، ان فكرة كهذه لا تدور اطلاقا في مخيلتي ، وان كل
ما اطلع اليه هو اشارتي على الانتخابات دون تقديم ترشيحي في
اية مدينة ، وجمع المجلس الجديد وتسليمه الامانة الغالية التي
سلمني اياها ، ثم الانسحاب بعد ذلك من العمل العام وترك
السياسة نهائيا ، فقد كان لا يكتفي بذلك . وكنت افعل ذلك في
جلسات خاصة بيني وبينه ، وحتى بحضور السيد شكري القوتلي
وفي بيانات رسمية اذعتها بنفسه في التلفزيون والاذاعة ونقلتها
الصحافة بدورها . الا ان الاطمئنان لم يدخل قلب القدسي ، بل ظل
يتحسب ولا يبادرني الصراحة بمثلها ، ولا الاخلاص بمثله . وكنت
اشعر معه بالانكماش والحذر وفقدان الثقة ، كما المس بان اقواله
وآراءه لا تنم عن رغبة في التعاون المخلص والتضامن المجدي اللذين
لا بد منهما لحسن سير امور الدولة ، لا سيما في فترة غياب مجلس
النواب . اذ يصعب جمعه مجددا لاختيار رئيس جديد ، فيما اذا
استقلت .

ومما لا ريب فيه ان العلاقات بينه وبين سفير الولايات
المتحدة كانت متينة للغاية . وكان البعض يفسرها بأنها ناشئة عن
التفاهم بين الرئيس والحكومة الامريكية على السياسة العامة .
وانا اميل الى الاخذ بصحة ذلك ، لولا كان في يدي مستمسكا جديا
يحسم هذا الامر . غير ان بعض المواقف كانت تدعم نظرية سوء
الظن به ، كحوقفه من سد الفرات ومعارضة الاتفاق مع الروس
حتى لو لم يحصل هذا الاتفاق مع الالمان . اصف الى ذلك موقفه من
قنصل الولايات المتحدة الذي بدا ميله الى الناصرية بتوزيعه التشرات
المصرية ومصور عبد الناصر ، يوم عصيان القطعات العسكرية بحلب
في حوادث ٢٨ آذار . وقد ايدت المحكية العسكرية هذه الشائعة،
فطلب وزير خارجيتنا من السفير سحب القنصل . وسألني السفير

القصي وملائته
بالسياسة الامريكية

رامي ، فقلت له : « انا لا اطلب من حكومته سحب القنصل ، اما بعد صدور حكم المحكمة بادانته ، اصبح بقاؤه في حلب ، في وسط متباعد عنه ، غير هين عليه . فتبديله من جانب حكومته يكسبها عطف جميع الاوساط الحلبية التي اخذت تقاطع القنصل . » وكررت تولي باني لا اطلب سحبه ، ولحكومته ان تتصرف كما تراه في صالحها . ثم جاءني السفير واعلمني بأن حكومته ابلغته بأن سحب القنصل يكون له ردة غير مستحبة في امريكا . فلم يسعني عندئذ الا ان اجيبهم بأنهم لا يفهمون عقلية الشرق ، وبأنهم سوف يبقون هكذا .

وبعد تأليف الحكومة زارني عدد كبير من النواب طالبين عدم اللجوء الى حل المجلس ، فاجبتهم باني صارحتكم قبل منحي الثقة بأن هذا المجلس لن يكتب له اكبال مدته الدستورية . وهذا الامر مثبت ولا بد من الاقدام عليه . وقد اصدرت الحكومة مرسوما بحل المجلس بتاريخ (٩) ١٩٦٢ وبذلك انتهت دورة تشريعية كانت اقل الدورات عمرا . وقد حلت مرتين ، مرة بصورة غير دستورية ، ومرة بشكل دستوري . ثم انها قضت نحو ثلاثة اشهر ونيف في دراسة الدستور الجديد ولم تنجز منه شيئا . لكنها في جلسة واحدة منحت الثقة برئيس حكومة تتمتع بسلطة التشريع لمدة سنة كاملة . وبذلك قام الدليل على ان المجالس النيابية قادرة على الانجاز السريع عندما يسود التفاهم بين النواب وتتبعد الاغراض والحزبيات الضيقة عن مسرح العمل ، خلافا للفكرة السائدة بأن الاسلوب البرلماني يشبه آلة بطيئة السير قليلة الانتاج . ومهما قيل في المجلس المطول وتصرفاته ، فانه كان يمثل الراي العام تمثيلا اقرب ما يمكن الى الحقيقة . واعتقد ان الروح الحزبية المتزمتة ، والمؤامرات التي حاكتها الناصرية لاعادة الوحدة ، هي التي قضت على هذا المجلس وابعدته عن ممارسة حقوقه وصلاحياته .

ورغم كل ما قيل عن تدخل الجيش في الانتخابات ، وخصوصا في الاقضية ، فان هذا المجلس عكس الاتجاهات السياسية ، باستثناء حزب البعث الذي كان مرشحه الوحيد صلاح البيطار . وكان محكوما عليه بالفشل ، لان مدينة دمشق لا تستلطف الوجوه البعثية . وقد سبق لها ان اسقطت ميشيل عفلق في ١٩٤٩ ، رغم وجوده في الوزارة التي اشرفت على الانتخابات . اما الناصريون ، مثل راتب الحسامي واحمد اسماعيل وحسومه وغيرهم ، فقد

نجحوا في الانتخابات واحتلوا مقاعدهم النيابية . والحزب الوحيد الذي لم يكن ممثلاً في المجلس هو الحزب الشيوعي .

في الايام الاولى من وزارتي ، احببت دراسة اوضاع كل وزارة وما تقوم به او ما تفكر في القيام به من مشاريع ، والبحث مع اركانها وتبادل الراي معهم . فبدأت بزيارة وزارة المالية واطلعت على حالة الخزينة وامكانياتها لسداد نفقات الميزانية العادية والميزانية الانمائية . فوجدت ان تقدير الموارد ، كما جاء في الميزانية التي وضعتها وزارة بشير العظمة ، كان مبالغاً فيه ، وان الوزارة لا تستطيع مجابهة المطالب المالية التي تقدمها الوزارات . فاتفقت مع الكلاس على ان يرافقني في طوافي على الوزارات لتخفيض ما يمكن تخفيضه من النفقات غير الضرورية والتي يمكن تأجيلها الى ما بعد . وتبكت بفضل الاجتماعات التي عقدتها مع الوزراء ، كل على حدة ، من الاطلاع على اوضاع الدوائر ومشاريعها العادية والانمائية ، وما تحقق منها وانتهى امره ، او ما لا يزال قيد التنفيذ ، او ما لم يباشر به بعد . وتبادلنا وجهات النظر في هذه المشاريع ، من حيث تقدير اهمه على المهم ، لاعطائه الاولوية وتدارك ما يستلزمه من الاموال . وكنا نستهدف الاسراع بتنفيذ وباكمال المشاريع المائية ، سواء للشرب او ري الاراضي ، وبتوفير المعالجة الطبية ، وفتح الطرق وتعبيدها . وقررنا دعم هذه المشاريع وتخصيص المال اللازم لها وعدم اقتطاع شيء ما من التوفيرات التي قضت بها احكام قانون الميزانية ، اي بمعدل ٤ ٪ .

زيارتي للوزارات
للاطلاع على شؤونها

واطلعت على ما تقوم به وزارة الصناعة من مشاريع ، اهمها فتح آبار البترول ، ومنجم الملح ، ومصانع السجاد ، وغيرها .

ووضعت مع وزير الاصلاح الزراعي برنامج عمل وزارته على اساس الاستثمار في توزيع الاراضي المستولى عليها وافهام الفلاحين بان حقوقهم ينتجى عن كل تعد او تغيير ، كما اتفقت معه على ان يباشر فوراً بتأليف لجان تخمين الاراضي المستولى عليها ، وان يدفع لاصحابها سلفة بمعدل ٥ ليرات عن الهكتار في الاراضي البعلية و ١٥ ليرة عن الهكتار في الاراضي المروية .

وفي زيارتي لوزارة الاعلام قررنا اقامة محطاتين جديدتين للاذاعة ، الواحدة بدمشق ، والثانية بطرطوس ، بقوة ٦٠٠ كيلووات لكل منهما ، واقامة محطاتين جديدتين تعملان على الموجات القصيرة ، على ان يوضع تحت تصرف تلك الوزارة مبلغ ١٥ مليون

ليرة كاعتمادات اضافية .

واطلعتني وزارة الاشغال العامة على ما وصلت اليه المشاريع الكبرى من انجاز . وذكرت لي ان الاعمال الفنية في مرفا طرطوس تتقدم بخطى اسرع مما كان منتظرا ، وان المشاريع الاخرى تسير وفقا للبرنامج . واطلعت في وزارة المواصلات على برنامجها العام واتفقت مع الوزير على توقيف اعمال مد السكة الحديدية بين حلب واللاذقية مؤقتا والاسراع في انجاز القسم الواقع بين القامشلي والحسكة وحلب والمباشرة بدراسة وتنفيذ مشروع جسيدي يربط تلكح بمرفا طرطوس . وكانت اسباب هذا التبديل هو ان القسم الواقع بين حلب واللاذقية يتطلب ثلاث سنين ، فاذا بدأنا بعد ذلك بمد السكة بين حلب والقامشلي وانتظرنا مدة سنتين اخريين ، فلا نكون وصلنا مواقع انتاجنا الزراعي بميناء سوري على خط حديدي في ارض سورية الا بعد مرور خمس سنوات . في حين اننا ، اذا بدأنا بخط القامشلي - حلب وربطنا حمص بخط مباشر بطرطوس ، نكون حصلنا على ربط المزارع بالساحل خلال سنتين او سنتين ونصف السنة ، على ان يستكمل الجزء بين حلب واللاذقية فيها بعد .

وقد عرضنا فيها بعد هذه الفكرة على مجلس الوزراء ، فوافق عليها . وسافر الوزير صبحي كحالة الى موسكو للتفاهم مع الاتحاد السوفييتي على هذه التعديلات . وعاد السيد كحالة الى دمشق بعد ٨ آذار ، فلم اطلع على نتيجة مساعيه .

وكانت زيارتي للسيد عزت طرابلسي وزير الاقتصاد فرصة تبادلنا فيها ، بحضور الكلاس ، وجهات النظر في كيفية توجيه الاقتصاد السوري . واتفقنا على ان تنشيط الجهد الفردي في القطاع الخاص امر ضروري ولا يخالف الاتجاه العام . ولذلك رأينا عدم اللجوء الى تأميم اي مصنع قائم ، او اي مصنع يعطى الترخيص بتأسيسه ، شرط ان يدخل الى قلوب اصحاب الفعاليات الاقتصادية الاطمئنان ويحملهم على استغلال اموالهم من الخارج وتكريسها لزيادة الانتاج المحلي . واتفقنا ايضا على منحه راتب شهر اضافي لجميع الموظفين والعمال في المصانع التي لم يشملها القانون القاضي بتخصيص ربع ارباحها ، على ان يتناول هذا التدبير الشركات التضامنية والمصانع الخاصة والمؤسسات الحكومية ، كادارة التبغ والسكك الحديدية وما يماثلها . واصدرنا في اواخر عهد الوزارة التشريع القاضي بدفع الراتب الاضافي لهؤلاء الموظفين والمستخدمين

والعمال ، فلاقى هذا التدبير ارتياحهم ورفع عنهم الحيف والجور .
وشرح لنا وزير الاقتصاد الحالة المالية العامة في البلاد ،
مؤكدًا أنها على نحو لم تمعهده منذ سنين عديدة . فمحصول القطن
— وتقدره لهذا العام مائة وخمسون ألف طن — ومحصول القمح
والشعير المقدّر بملليون طن ، زاد في الدخل القومي زيادة عظيمة
جمعت الأموال تتداول بكثرة وتتدفق على الأسواق بشكل يرتاح اليه
كل الارتياح .

والحق يقال ان الوزيرين الكلاس والطرابلسي بلغا الذروة
من حيث تفهم الاوضاع الاقتصادية والمالية وما تحتاج اليه البلاد من
مشاريع مفيدة ، بحيث كنت اطمئن اليهما كل الاطمئنان في المركزين
الحسابين اللذين عهدا اليهما : وزارة المالية ووزارة الاقتصاد .
وكانت آراؤهما على شيء كثير من الانسجام . فلا اشتراكية الاول ،
ولا ارتباط الثاني باصحاب الاموال وعمله في محيطهم ، استطاعا ان
يجعلا الشقة بعيدة بينهما ، لا سيما ان اشتراكية الاشتراكيين ،
على ما بدا لي ، كانت اشتراكية فلاحية اكثر منها اشتراكية مالية
وصناعية . ولا ينكر بان نعومة اسلوب كل من الوزيرين ساعدت
على عدم افساد الجو بينهما ومهدت سبيل التعاون والتفاهم بينهما .
ووقفت ذات مرة امام معارضة الطرابلسي وحياد الكلاس ،
وذلك حينما اقترح وزير الاقتصاد في مجلس الوزراء الموافقة على
زيادة القرض الذي كانت استغفنه حكومة بشير العظمة ، وقدره
٤ مليون دولار ، لتسد به عجز التوازن في المدفوعات . وكانت
الاتفاقية المعتودة مع البنك تقضي بان تخفض الحكومة سعر الليرة
السورية بالنسبة الى الدولار بمعدل ٦ ٪ ، وبان لا يتجاوز المصرف
المركزي سقف التسليف للدولة والمصارف الاهلية ، وغير ذلك من
الشروط . فحينما اقترح الطرابلسي زيادة القرض اعترضت وقلت
باني اعتقد ان الاتفاقية في مجموعها مضرّة بمصلحة سورية ، من
حيث تحديد مقادير السلف التي يعطيها المصرف المركزي للمصارف
من اجل توظيفها في التجارة . ذلك لان هذا العمل يؤدي الى تضائل
نشاطنا الاقتصادي ويحول في نفس الوقت دون استطاعة الحكومة
تسليف بعض المشاريع الانمائية التي تقوم بها الدولة . واضفت
الى ذلك قولي باني افضل الغاء هذا الاتفاق واعادة حريتنا المالية ،
لا سيما ان الموسم الزراعي جيد هذا العام . فاجاب الطرابلسي :
« وكيف نسد ما استعملناه من هذا الاعتماد ؟ » فسألته عن مقادير

ما سحب منه والى اي جهة اعطي . فقال ان المصرف المركزي سدد نحو ٧ ملايين دولار ، وهو القرض الذي يحق لكل دولة ان تستلفه من بنك التسليف الدولي . فمجبت من ذلك وقلت : « لماذا تسدد هذه السلفة غير المتقيدة بأي شرط من اعتماد ذي شروط ثقيلة ؟ » ثم وضعت اللوم على من عقد هذه الاتفاقية وأصررت على عدم استعمال اي مبلغ منها والسعي لوفاء الجزء المسحوب منها .

وجرت مناقشة بيني وبين الطرابلسي كانت عنيفة في العمق ، لكنها محاطة برغبة كل منا في الحفاظ على صداقة الآخر . اما الكلاس ، مع اني واثق بان رايه يتوافق مع رأيي ، فأثر السكوت خشية ان يحقد عليه الطرابلسي ، فلا يهون عليه استلاف المبالغ اللازمة لتسديد نفقات الميزانية العادية من المصرف المركزي النابع لوزارة الاقتصاد .

ولا ريب في ان الحكومة الامريكية هي التي حملت البنك الدولي على فرض شروطه القاسية ، وذلك تمهيدا لمع سياستها بفرض الرقابة المالية والقيود الشديدة على الدول الصغيرة لتبقى هذه دائما في حال العسر ، وبذلك تخضع لتوجيهات الولايات المتحدة السياسية او الاقتصادية .

وكان حاكم المصرف المركزي ، حسن الصواف ، يرى الامور كلها بمنظار امريكا ، فعقد الاتفاقية المذكورة . واذا كان ثمة عذر عند عقدها ، فهو العسر في مخزون النقد الاجنبي الناتج عن سوء المواسم في عهد الوحدة وعن السياسة التي اتبعها المصريون لافتقار سورية وجعلها تحت رحمة القاهرة . اما الصواف فليس له اي عذر في ان يأخذ من هذا الاعتماد المشروط اي جزء لتسديد الملايين السبعة من الدولارات المدينة بها سورية للبنك الدولي بفرض غير مشروط . وهذا ما جعلني اعتقد ان حسني الصواف ، حاكم البنك المركزي ، يتصرف في هذه الشؤون تصرف السائر ضمن المخططات الاجنبية التي تستهدف احاطة سورية بشباك اقتصادية لا تستطيع الاملاط منها والوصول الى ساحة حرة تعمل فيها لمصلحتها الذاتية دون اي نفوذ او اشراف مالي اجنبي . ومن هذا يتضح ان الاختلاف كان كبيرا بيني وبين وزير الاقتصاد وحاكم المصرف المركزي . ذلك لانهما كانا يصران على عدم افساح المجال امام التجارة السورية ، مستعملين بذلك سلاح السقوف المنخفضة في التسليف وعدم تحميل الخزينة السورية المال اللازم مؤقتا لتسديد نفقات الموازنة ، بينما

حاكم المصرف المركزي
يرى بمنظار امريكا

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

تنضج المحاصيل فتملاً خزائن الدولة بالضرائب والرسوم . والانكى من ذلك وذيك انها كانا يرفضان ان يفتح لايسة مؤسسة رسمية الاعتماد المالي ليتمكن من القيام بأحد مشاريعها العامة . واذكر على سبيل المثال ان المصرف المركزي كان يرفض ان يقرض امانة العاصمة في دمشق ورئاسة البلدية في حلب ما هي بحاجة اليه لانشاء بعض المرافق العامة ، كمشروع المسلخ . فتضطر هذه وتلك الى التعاقد مع احدى الدول الاجنبية . وثمة مثال آخر تتجلى فيه اتجاهات الصواف ، وهو ان امانة العاصمة بدمشق كانت اشادت دورا للسكن في ضاحية المزة ، فعندما فصلت مؤسسة الاسكان عن امانة العاصمة واصبحت مصلحة مستقلة مرتبطة مباشرة بوزارة البلديات ، طالبت امانة العاصمة بالمبالغ التي كانت استلفتها لهذه المشاريع وهي ١٢ مليون ليرة سورية . غير ان الدور المنشاة لم تكن قد بيعت بعد ، فمعجزت مصلحة الاسكان عمن تسديد هذه المبالغ . وعندها تدخلت في الامر وطلبت من المصرف المركزي ان يقرض هذا المال لمؤسسة الاسكان حتى تفي دينها، فرفض المصرف . وهكذا تعطل على امانة العاصمة مبلغ كبير من المال وتأخرت مشاريعها بسبب نعنت حاكم المصرف المركزي وتمسكه بسياسته في عدم فتح الاعتمادات لمؤسسات الدولة . ولو انها كانت مضمونة بذاتها من حيث انها تعطي موارد تغطي هذه الاعتمادات . ولم تثر محاولاتي لاقناعه بان كثيرا من مشاريعنا الحيوية التي تؤمن خدمات اجتماعية عظيمة سوف تتجدد اذا لم يقدم على مدها بالاموال اللازمة للقيام بها او انجازها .

في الاسبوع الاول من تسلمي الحكم طلب سفير الولايات المتحدة الاجتماع بي ، فاستقبلته في دارتي بدمر . فاطلعني على تعليمات وردت اليه ، وهي ان جونستون ، رئيس لجنة التوفيق ، وهو امريكي ، وضع تقريرا بشأن قضية التعويض على اللاجئين الفلسطينيين ، وانه لم يقدمه بعد الى لجنة التوفيق التي ستدرسه ثم ترفعه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك مع العلم بان الولايات المتحدة اطلعت على هذا التقرير ووافقت عليه . وهو يتضمن هذه الاقتراحات :

اولا : دعوة اللاجئين العرب القاطنين في سائر البلاد العربية الى الحضور الى مدينة القدس حيث تتخذ لجنة التوفيق مركزا لها .
ثانيا : تطلب اللجنة من كل لاجيء ان يقدم لها بيانا باختياره

سفير امريكا يطلب
الاجتماع بي

احد الاسلووين المقترحين وهما : (١) اختيار الاستمرار في البقاء خارج فلسطين على ان يعطى له تعويض سخي . و (٢) اختيار الرجوع الى فلسطين ، لكن بدون ان يضمن له اي تعويض وبدون ان يكفل احد اود معيشته او استلامه الاملاك والاراضي التي كان يملكها قبل نزوحه .

وطلب مني السفير ان ابدى له رأيي في هذا الحل . وزعم بان هذا ينهي المشاكل في الشرق الاوسط . فاجبته بأن اقتراحا بهذه الخطورة لا يمكن تنفيذه وابداء الرأي الفصل فيه ، قبل ان تدرسه الحكومة ، ثم تبخته مع سائر الدول العربية . اما رأيي الفوري ، فهو ان هذا الحل ليس عادلا ولا منصفا .

وقلت له ان جونستون ، اذا كان يريد ان يترك للاجئين حرية البقاء خارج بلدهم او العودة اليه ، يجب ان يكون كل من الاختيارين في هذا الحل متساويين من حيث مصلحة اللاجئين ، ومتعادلين في الفوائد والمخاسر . اما تخييرهم بين النزوح الى خارج بلدهم مع قبض التعويض وبين عودتهم بدون اي ضمان لسلامتهم ووعد باستعادتهم املاكهم ، فهو امر ينم عن نية مبيتة في ابعادهم نهائيا عن وطنهم وحل قضية فلسطين بمعزل عن مطالبة سكانها الاصليين بها . واضفت الى ذلك قولي بأنني كنت اتنى الا تبدي الحكومة الامريكية رايها في تأييد هذا الحل قبل ان تتصل ، على الاقل ، بالدول العربية وتستطلع رايها . واكدت له ان دعم اسرائيل من قبل الولايات المتحدة هو موضع الخلاف الوحيد بين العرب والامريكيين ، ولولاها لما كان ثمة ما يحول دون وجود احسن صلات الصداقة والود بين الامتين . ورجوت الى السفير ان يبلغ رئيسه بأنني ارى الا يصير على قبول مشروع التعويض بشكله الحالي ، وان تكون سياسته اقرب الى التدخل بين اليهود والعرب على اساس التزام خطة الحياذ المطلق ، فلا يؤيد من نظريات الفريق الواحد وطلباته سوى ما يراه مع الحق والانصاف والعدل . وانهيت كلمتي بتأكيد نيتي في التزام خطة الحياذ المطلق بين الفريقين العالميين ، واظهار خوفي من ان تصاب سياستي بضربة قاسية اذا جابهت وزارتي في مطلع اعمالها هذا الموقف العدائي الذي يبدو ان حكومة الولايات المتحدة سوف تتخذه من العرب . ووعدني السفير بنقل حديثي الى الرئيس الاميركي ، مع التوصية بالفنظر في الامر بعين العناية والاهتمام .

وعندما اجتمعت الهيئة العامة للامم المتحدة ، بعثنا نائب

رئيس الوزارة السيد بشير العظمة رئيسا للوفد السوري الذي ضم سفيرنا بواشنطن الاستاذ عمر ابو ريشة ، وصلاح الدين الطرزي مندوبنا الدائم في نيويورك . وتبين من التقارير التي ارسلها السيد العظمة ان مندوب مصر رفض ان يجتمع الى المندوبين العرب لبحث قضية فلسطين واتخاذ خطة موحدة في اجتماع الهيئة العامة وذلك بحجة انسحاب مصر من الجامعة العربية على اثر مؤتمر شتورا . وعرضت الموضوع على مجلس الوزراء ، فقرر ارسال التعليمات المشددة الى وفدنا بان يعلن رفض سورية مشروع جونسون رفضا حاسما ، وبان يسمى بكل قدرته لحمل سائر الدول العربية والاجنبية على رفضه .

ثم جاءنا من العظم تقارير مفصلة اكدها لي شفاهها كل من ابي ريشة والطرزي بان موقف سورية الحازم هو الذي حمل الدول العربية على اعلان رايها في الرفض . اذ لولا ذلك ، لكان حصل تباين وتقاوس او تهرب من بعض الوفود العربية بحيث يتاح للخضم الصهيوني كسب المعركة . وعندما بدا للحكومة الاميركية حبوط خطتها في الحصول على موافقة الدول العربية ، بدلت اتجاهها وعملت على حمل الدول على عدم تأييد المشروع . غير ان الاوساط الرسمية الاميركية لم نكتم امتعاضها من موقف سورية الذي اعتبرته سببا في فشل المشروع وحائلا دون تنفيذ المؤامرة المبيتة مع مصر . ولربما كان موقف حكومتي من مشروع جونسون هو الذي حول اتجاه سياسة كتيدي من معارضة انفصال سورية عن مصر الى عدم معارضة هذا الانفصال ، املا في ان تأتس الى الحكم بدمشق وزارة تتساهل في قضية فلسطين ولا تجبر الولايات المتحدة على العودة الى دعم عبد الناصر لاعادة الوحدة بين مصر وسورية ، على اساس ان ذلك يسكت صوت سورية ويجعلها تابعة للزعيم الذي تعتمد عليه امريكا في انتهاء قضية اسرائيل .. وهكذا دفعت سورية ثمن معارضتها لمشروع امريكي - صهيوني ، وهو تعريض استقلالها وسيادتها واستقرار الامور فيها الى الانهيار والاندثار .

سورية تنزعم رفض مشروع جونسون
تثير نقمة امريكا

ومن مساوئ الصدق ان الخلاف بيننا وبين امريكا جاء في وقت تضائل فيه نفوذ الاتحاد السوفييتي في السياسة العالمية ، بعد الموقف الحازم الذي وقفه الرئيس كتيدي من قضية جزيرة كوبا ، حين حاصرها باساطيله وطياراته ومنع البواخر السوفييتية من الوصول اليها ، بحيث اجبر خروثوف على استعادة السواربخ

العمل الخامس : وزارتي الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٣)

التي كان ارسلها الى كاسترو ليدافع عن بلده او ليهدد الولايات المتحدة بها . وهكذا ، فلم يعد العالم يخشى الاتحاد السوفييتي ، اذ ساد الرأي القائل بان روسيا لا تثير حربا عالمية اذا لم يتهدد الخطر بلادها بالذات . وبذلك اختل التوازن بين القوتين العالميتين ، فاصبح الاميركي حرا في تسيير امور الدنيا ، دون الاكتراث لما يمكن ان يؤدي اليه تصادم المصالح العالمية .

وكنا قد صفقنا لخروشوف وارسلنا له برقية تهنئة حينما اعلن سحب صواريخه من كوبا ، باعتبار ان هذا الموقف انتقذ العالم من خطر حرب عالمية اخرى . لكن الامر الذي لا ريب فيه هو ان خروشوف ، بسياسته السلمية غير المحددة ، سهل للولايات المتحدة تنفيذ بعض مخططاتها وازال من نفوس ساستها الخوف الذي كان مستوليا عليهم من ان يقدم الاتحاد السوفييتي الى اعلان الحرب العامة ، واصبحوا يعتقدون انهم مهما عملوا سوف لا يواجهون ردة فعل عنيفة عند الروس ، توصل الامور الى اشتباك مسلح .

ولئن ادعى الروس ان سحب قذائفهم من كوبا انما كان لقاء تعهد امريكا باحترام استقلال كوبا ، ونتيجة للاعتقاد ان من الافضل ان يصل المرء الى بغيته سلما من ان يصل اليها بحرب طاحنة ، فامر يجعل من الصعب على الروس ان يحتفظوا بصداقة كثير من الشعوب والاحزاب . وانه من غير اليسر على المرء ان يستطلع سياسة الروس الخفية . غير ان المظاهر لا تدل على انهم يخلصون لاصدقائهم او انهم يلتزمون جانبهم باستمرار . فعندما وقع النزاع بين الصين والهند لم يبد من خروشوف اي تأييد لصديقه شو ان لاي ، بل على العكس استمر على تزويد الهند بالاسلحة والطائرات في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تسارع الى مساعدة الهند والى مدها بالاسلحة والذخائر . ومضلا عن ذلك ، فلم تنل الاحزاب الشيوعية من الاتحاد السوفييتي اية مساعدة او اي دعم عندما راح عبد الناصر يتكلم بها . حتى ان الانقلابين اللذين وقعوا في العراق وسورية في ٨ شباط و ٨ آذار ١٩٦٣ واللذين سحقا الشيوعيين وقتلا ومسحلا منهم عشرات الالوف ، لم يقابلا من الاتحاد السوفييتي الا بالاسراع الى الاعتراف بهما واتامة العلاقات العادية معهما . ولا اعلم كم شعر الشيوعيون بالالام والفصمة حين لمسوا من مركزهم وعاصمتهم موسكو عدم المبالاة بالمصائب التي حلت ولا تزال تحل بهم . فهل تبقى الاحزاب

الشيوعية في الشرق الاوسط وغية مخلصه وتابعة دوما لتوجيهات المركز الرئيسي في موسكو ام انها ستحل الروابط مدفوعة بخيبة الامل ؟ هذا سؤال لا يتيسر الجواب عليه . على انه ، في جميع الحالات ، لا بد ان يترك في نفوس الشيوعيين آثارا عميقة سواء اظهروها ام اخفوها .

والسؤال الذي يسبق ، بدون اي شك ، اي سؤال هو ما يتناول الزعيم الاوحد للاتحاد السوفييتي والحزب الشيوعي العالمي . وانني اجزم بأن الامور ما كانت لتتطور على الشكل الظاهر لو كان ستالين حيا يدير بيده الحديدية مقبض السياسة الروسية العالمية ، ولو ادى صموده الى حرب عامة .

والعجيب في خروشوف انه مرن كالعجين ويابس كالحديد . فيوما تراه يتراجع بما يشبه الاندحار (حادثة كوبا) ويوما تراه يضع خذاه على طاولته في جمعية الامم المتحدة يهدد بها من يتجرأ على مهاجمة بلده . ولقد اجتمعت اليه عدة مرات في موسكو وتحادثنا بصراحة ، فكساد يؤكد وهو يضرب المائدة بكف يديه ان الاتحاد السوفييتي لن يسمح للاستعمار بأن يصيب استقلال سورية بسوء . وعندما ذاب هذا الاستقلال مرتين ، الاولى في ١٩٥٨ والثانية في ١٩٦٣ لم يحرك ساكنا ، بل اعترف بالوحدة الاولى وبالثورة المؤدية الى الوحدة الثانية ... وبراءة الاطفال في عينيه ! لم اكنف بزيارة الوزارات للاطلاع على شؤون الدولة وما لدى كل وزارة من المشاريع ، وللبحث مع كل وزير ما افكر فيه من البرامج العامة وما هو داخل ضمن اختصاصه ، بل عزمت على زيارة جميع المحافظات للاستماع الى شكاوى الناس وطلباتها التي لا تصل اليها في العاصمة ، فتثير في النفوس التذمر من العاصمة ، سواء كان ذلك عائدا الى الاهمال في الدوائر المركزية ، او سوء ادارة موظفيها واعوجاج خططهم .

زيارة المحافظات

ودعوت بعض الوزراء لمرافقتي الى حلب ، منتهزا فرصة اجتماع مؤتمر ارباب الفعاليات الاقتصادية الذي دعت اليه الغرف التجارية والصناعية والزراعية في جميع المدن . وبارحت دمشق صباح الخميس في ٨ / ١١ / ١٩٦٢ ، مستصحبا وزراء العدلية والاقتصاد والاصلاح الزراعي والاشغال والمواصلات والصناعة وبعض كبار الموظفين من رؤساء الدوائر وغريبا من الصحفيين ومخبري الصحف وموظفي الاذاعة والتلفزيون .

الجلس الخامس : وزارني الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٣)

وعندما وصلنا الى حمص استقبلنا المحافظ السيد رام حمداني ورؤساء الدوائر ، ثم توجهنا الى دار الحكومة حيث كان المواطنون يملأون غرف السرايا والحديقة المحيطة بها . فاستمعنا الى كل شكوى وعالجناها مع المحافظ وانهينا ما امكن انهاءه من المعاملات المتأخرة ، ثم اجتمعنا الى المحافظ ومديري دوائره وبحثنا معهم الشؤون العامة وانجزنا الكثير منها .

ثم تابعنا رحلتنا الى حماه ، حيث تناولنا طعام الغداء على مائدة ابن عمي رياض العظم ، بحضور المحافظ وبعض كبار الموظفين . وكان الحديث قصيرا لاننا كنا عازمين على تخصيص زيارة خاصة لمدينة حماه .

وحين وصلنا الى حلب قرب الغروب ، ذهبت نوا الى دار السيد نهاد ابراهيم باشا . وبعد ان استرحت قليلا وضعت قائمة بالمواضيع التي عزمت على ان اعالجها في الخطاب المنوي القاؤه في الحفلة الكبرى التي سستقيمها الغرف في دار الكتب . ثم توجهنا بموكبنا الى هناك . وما ان وصلنا الى امام محل الاجتماع ودخلنا الباب حتى انطفأت جميع المصابيح الكهربائية في الداخل وفي الشارع . وانتظرنا في احد الابهاء الى ان يعود النور لكي ندخل القاعة الكبرى التي كانت غاصة بالمدعوين . وبدا لي ان ثمة مسعى من قبل الناصريين لاطفاء الانوار وعرقلة الاجتماع .

وابتدأت الحفلة بخطاب القاه المرحوم سعيد الزعيم ، رئيس المؤتمر ورئيس الغرفة التجارية الحلبية . ثم ارتقيت منصة الخطابة والقيت خطابا غير مكتوب تناولت فيه الشؤون السياسية الخارجية والداخلية والشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وحرصت فيه على ان يدخل في نفوس الجميع الطمأنينة والارتياح ، فنوهت بالاستقرار السياسي واخذت في تعداد البرامج الانشائية التي تتولى الحكومة انجازها ضمن اطار من العدالة الاجتماعية التي لا تعرقل الجهود الفردية ، لكنها لا تسمح لها بالاحتكار والاستثمار غير الجائز .

واثرت في مطلع كلامي حماسة الحلبين ، حين قلت اني انتقل الى حلب هنانو والجابري والدواليبي والكيالي تحيات دمشق ، دمشق القوتلي ومردم والخوري والحفار . فدوت القاعة بتصفيق شديد وطويل وسادت على الوجوه علائم الارتياح والسرور .

ولا انكر ان للخطب الارتجالية اثرا عميقا في نفوس المستمعين يفوق اثر الخطب المكتوبة . غير ان الخطيب معرض في بعض

الاحيان لهفوات يستطيع تجنبها لو كتب كلمته واعاد النظر فيها قبل القائها . لكنه حينها يرتجل ، يتدفع في الكلام ، وقد ينسى ما يجب توله او يتفوه بما يجدر تجنبه . وهكذا حصل معي هذه المرة ، اذ نسيت ان افكر اسمي ناظم القدسي ورشدي كيخيا مع اسماء الجابري وغيره . وانتبهت الى هذه الهفوة بعد ان فات وقت استدراكها . وشعرت بان القدسي والكيخيا لن يغفرا لي نسياني ، بل سيحملانه على محمل التعمد . ومن يعرف حقدهما يقدر النتائج . وسعيت بعد الانتهاء من الحفلة ان اصحح في الصحف وان اضيف هذين الاسمين ، لكنني علمت بان الخطاب اذيع فوراً بالجو ولم يعد معقولاً ان اغيره في النص المنشور في الصحف بعدما سمعه كل الناس . فاسفست فعلاً لهذه الهفوة ووعدت نفسي بان اكون اكثر انتباها وان اعوض عن ما فات ، في خطاب آخر .

وفي اليوم التالي حضرت مع الوزراء الى قاعة المحافظة وبدأت مع المحافظ السيد رفعت زريق باستقبال الزائرين والاستماع الى آرائهم ومطالبهم . ولمست بشكل لا يدع مجالاً للشك ان في نفوس اخواننا الحلبيين عقدة بقيت على مرور الزمن ، وهي غيرتهم وحسدهم من دمشق . فهم يشعرون بغصة من ان دمشق هي العاصمة ، ولذلك تراهم على مختلف احزابهم وفئاتهم يطلبون مساواة دمشق بحلب في كل شيء حتى في الامور التي ليس فيها الا مظهر لا ينطبق على حاجة محلية او امكانية عملية . ومثال ذلك تمسكهم بتوسيع مطار حلب وجعله دولياً ، مع ان ليس ثمة اية شركة طيران تطالب بهذا المطار ، ناهيك بان عدد المسافرين المتوقع استخدامهم الجو قليل جداً لا يضمن للشركات تسديد النفقات . ومثال آخر هو طلبهم انشاء فندق عالمي ، مع ان غرف الفنادق الحالية خالية الا من مسافرين قلائل .

واحتفلت بنا الغرف التجارية والصناعية والزراعية ، فاقامت لنا سلسلة من المآدب جمعت فيها الشخصيات المعروفة وكبار الموظفين . وكانت الجماهير تصفق على جانبي الطرق كلها شاهدت سيارتي دون ان يكون ثمة ترتيب تتولاه الدوائر الرسمية لحمل الاهلين على اظهار الابتهاج والتأييد ، وذلك وفقاً للتعليمات المشددة التي كتبت ارسلتها الى جميع المحافظين ، حتى لا يظن بان طوافنا على المحافظات يستهدف اظهار تأييد الشعب لحكومتنا . وعلى هذا

الفصل الخامس : وزارتي الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٣)

الاساس جمعنا رؤساء الدوائر ومديري المناطق المربوطة بالمحافظة . وقد استمعت بحضور الوزراء الى تقاريرهم ، واخذنا علما باقتراحاتهم وطلباتهم . ثم عدنا الى دمشق بعد ان تناولنا طعام الغداء في مطعم الميماس بحمص .

وفي صباح ١٤ كانون الاول ١٩٦٣ توجهت مع جميع الوزراء ، عدا وزير الخارجية ووزير البلديات الذي كان مريضا ، لزيارة محافظة اللاذقية .

وفي طريقنا عرجنا على منطقة الغاب حيث زرنا المركز الاجتماعي وطفنا بنلك السهول الواسعة التي أصبحت بفضل مشروع الغاب اراض زراعية من اجود الانواع ، بعد ان كانت مستنقعا كبيرا ترعى فيه الوحوش البرية وتتولد في مائه الراكد البعوض على اوسع مجال . وتناولنا طعام الغداء على مأدبة رئيس مؤسسة المشاريع الكبرى السيد عبد الباسط الخطيب ، بعد ان شاهدنا سد محردة . والقيت كلمة اشددت فيها بالهندسين والعمال السوريين الذين قامت على اكتافهم وبفضل تفكيرهم وقوة عضلاتهم هذه المنجزات العظيمة .

ثم سرنا الى اللاذقية ووصلنا اليها ليلا . وفي الصباح استقبلنا وفود الاهلين والموظفين بمركز المحافظة . ثم توجهنا الى حيث كانت مجمعة وفود الفعاليات الاقتصادية واستمعنا الى كلماتهم . وجمعت بعد ذلك الوزراء وتناولنا القضايا التي اثيرت في الاجتماع وقررنا حلا مناسباً لكل منها . ثم حضرنا مأدبة الغداء والقيت كلمة اكدت فيها العزم على تحقيق مشروع جر الماء العذب الى اللاذقية ، وغيره من المشاريع المفيدة . ثم اجتمعنا في المركز الاجتماعي بوفود العمال الممثلين لل نقابات المتعددة واستمعنا الى مطالبهم وسجلنا ما يجب تحقيقه منها فور عودتنا الى دمشق . وفي اليوم التالي زرنا سد الرستن وشاهدنا تقدم الاعمال فيه بما يطمئن الى سرعة انجازه . ثم توجهنا الى طرطوس وبدأنا بزيارة المرفأ الكبير الذي تقوم مؤسسة المشاريع الكبرى بانشائه وركبنا لنشاً وتناولنا ضمن الحوض ، ثم عدنا الى مركز ادارة المشروع واجتمعنا الى الهندسين السوريين والمتعهدين البوغسلافيين وشكرناهم على جهودهم .

وفي اليوم التالي زرنا قرية جوية البرغال في اعالي جبال العلويين وطفنا بالمؤسسات الصحية والاجتماعية القائمة ، ثم اكملنا جولتنا بزيارة مدينة صافيتا حيث لقينا استقبالا شعبيا كبيرا

وحفاوة بالغة . ومن هناك عدنا الى دمشق ليلا .
وفي ٢١ كانون الاول ١٩٦٢ القيت في الاذاعة والتلفزيون بيانا شاملا عن خطة الحكومة وسياستها في مختلف الشؤون وعن نتائج زيارتي مع الوزراء للمحافظات الشمالية والغربية . وتطرقت الى القول بان من الضرورة ان ترافق الديمقراطية السياسية الديمقراطية الاجتماعية . وعددت المشاريع التي زرناها واوردت ارقاماً وتفصيلات عن كل منها ، مما يدخل الطمانينة الى نفوس الاهلين ، سواء في ذلك عزم الحكومة على المحافظة على المكتسبات والمنجزات الاجتماعية ، او عزمها على تنفيذ خطتها بانجاز المشاريع الانمائية ، او اتباع سياستها الاقتصادية التي ادت الى اطيح النتائج .
ثم رحبت بقيام احزاب سياسية وطلبت من القائمين على شؤونها ان لا يكون بينها حرب باردة او حامية في هذا الظرف الذي نحتاج فيه الى التعاون والتآزر لتحقيق ميثاق قومي يتفق عليه الجميع ، فيكون دستور العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لفترة طويلة . واشرت الى ان التزام بين الاحزاب يجب ان لا يمرق لتنفذ هذه البرامج ، وصرحت برأيي في ان لا أحد يستطيع ان يتسلط على البلاد ، ولا حزب يقدر على النجاح باكثرية تمكنه من الانفراد بالحكم . فحتى لو تحقق له ذلك ، فهو لا يقدر على العمل وحده ان لم يؤيده المجموع ويسانده .

يعلن في الاذاعة
والتلفزيون

ثم اكدت في بياني ان الحكومة عازمة على اصدار قانون الانتخابات وعلى اجرائها في اقرب وقت ، بكل نزاهة وحياد . وفكرت انني عند اجتماع المجلس النيابي الجديد سأقدم اليه بكشف حساب وانا واثق انني بلغت اقصى ما يتمناه رجل سياسي مثلي قبل اختتام عمله السياسي على وجه يرضي الله الذي اعانته ، وضميره الذي حركه ، والشعب الذي احبه لموفق به . وعندها اكون قد اكتسبت الفخر الذي سابقي معتزاً به ما حييت : فخر كل من آمن بشعبه ، وعمل لوطنه ، واعطى لخير بلاده كل ما اعانته الله عليه .
واخيراً ، انميت هذا البيان الذي طال القاؤه مدة ساعة من الزمن ، بالجملة الآتية : « اما الكلية الثانية والاخيرة ، فهو انني ايها الاخوات والاخوة ، لو بمثت حياً عندما التقى وجه ربي ، وخيرت في خلقي من جديد لما اخترت ان اخلق مجدداً الا بينكم انتم وفي عداكم وفي وطننا العزيز سورية . فلتحيا سورية وشعبها الى ما شاء الله ! »

وكان لهذا البيان صدق استحسان لدى كافة الناس . وتوالت على البرقيات والزيارات لتأييد ما ذكرته . وفي الغالب ، تلقيت احتجاجات كثيرة على التلميح بعزمي على ترك العمل السياسي عند اجتماع المجلس . وظن البعض بانني اوارب او استجدي تأييدا لاستمرار عملي السياسي . لكنني ، والله ، كنت جادا في قلبي ، عازما ومصرأ على الانسحاب بعد انتهاء الانتخابات . وظل القدسي يتباطئ شكوكه في صدق قلبي ويحسب لاجتماع مجلس نيابي جديد الف حساب ويخاف ان توصلني خطتي المحببة لدى الجميع الى درجة من الشعبية تطيح بكل من يعترض سبيلها ، خاصة بعد ان لمس ان الجميع ملتفون حولي على اختلاف النزعات والمشارب . ولم تنفع تأكيدات المستمرة عنده ، وخاصة تصريحني الواضح في هذا البيان ، في تطمين باله ليتعاون معي باخلاص على الخروج بالبلاد من ساحة الخطر وايصالها الى شاطئ الاستقرار المتين .

وبعد ان انهينا طوافنا في الشمال اعدنا رحلة الى محافظات الفرات والجزيرة ودير الزور ، غير ان مرض رئيس الجمهورية حال دون ذلك . اذ انه كان راغبا في مرافقتنا الى تلك المناطق . لكننا عزمنا على زيارة محافظتي جبل العرب ودرعا . فبدانا رحلتنا الى هذه المدينة الاخيرة صباح ٢٣ / ١٢ / ١٩٦٢ . ثم توقفنا في كل قرية كائنة على الطريق ، سواء كان ذلك وفق البرنامج او بناء على الحاج الاهلين ومنهم ايانا من متابعة السير الا بعد ان نزل في بلدتهم ونتناول وجبة من الطعام عندهم ، كما حصل معنا في قرية نوى ، وهي مسقط رأس طعمه العودة الله ، الوزير في عهد الوحدة . فهناك لقينا جيوعا كبيرة محتشدة على عرض الطريق تهتف باسم سورية وباسمي وباسم نازم القدسي . واحاطت هذه الجيوع بسيارتي وراحت ترفعها عن الارض وتصيح هاتفة وطالبة منا النزول في القرية . ورغم اصرارنا ووعدنا بالزيارة حين العودة ، ظل الناس يمنعون سيارتي من الحركة ويصرّون ، حتى نزلنا عند رغبتهم وطفنا في المركز الاجتماعي المؤسس هناك . واستمعنا الى اهازيجهم وشاهدنا الدبكة يرقصها الشباب بحماسة ظاهرة . ثم تابعنا سيرنا دون ان نتوقف امام التجمعات العديدة من المواطنين على جانبي الطرق بالقرب من قراهم ، حتى وصلنا الى مدينة درعا قرب الظهر . وكان الاستقبال هناك حاشدا والهتافات تتعالى من افواه الشباب . ودخلنا مقر المحافظة حيث كان النواب والوجهاء

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

والموظفون ينتظروننا . وخرجنا الى الشرفة امام الساحة المليئة بالناس ، فالتفت خطابا ارتجاليا حييت فيه البسالة والتضحية والوطنية التي دفعت اهل حوران الى اطلاق اول شرارة في وجه الانتداب في ١٩٢٠ ، ثم في ١٩٢٥ ايام الثورة السورية الكبرى ، واصلت ان الحكومة اطلقت الحريات العامة والفت حالة الطوارئ ، وانها تسير في شؤون البلاد وفق ما يريده اهلها الذين يدعمونها بثقتهم فيها .

ومنحة رايت توجعا في الصفوف وانسحابا من الجوع المحتشدة ، كان احدا يهاجمها . فالتفت الى اليمين ، فرأيت من بعيد فئة من الطلاب تلقي حجارة على الشرطة وهي تبعدهم عن الساحة . واستوضحت الامر ، فقيل لي بان فئة من الشباب دفعت شرذمة من الناصريين الى الهتاف لعبد الناصر والوحدة . وقد هاجمت صفوف الشرطة قاصدة اقتحامها والوصول الى الساحة العامة . على ان الجماهير ما لبثت ان عادت الى مكانها وهي تنادي باسقاط عبد الناصر وتهتف لسورية وحكومتها . وازدادت الهتافات الى درجة لم اعد عندها استطيع اكمال خطابي ، فصرخت : « يا قوم ، اننا طلاب وحدة ، لكن وحدتنا ستكون بدون عبد الناصر الذي ذهب الى غير رجعة ! » ولم اكن بالطبع انتبا بانقلاب ٨ آذار واستلام الحكم من قبل من يدعي تحقيق الوحدة وبراسة عبد الناصر . وعلى كل حال فالليالي مثل النساء حبالي .

مقتلات يلدن كل عجب

وفي خطابي هذا اكدت عزم الحكومة على تحقيق الديمقراطية المستندة الى ثقة الشعب ، لا الى قوة السلاح . واصلت اننا نريد ان يقوى الجسم السوري وان يقوى الجسم العربي في كل منطقة من مناطق العرب ، لان هذه الاجزاء اذا لم تكن قوية لا يمكن ان تلحم يوما وتعمل للوحدة العربية . فمنح نريد ان تصل يوما الى الوحدة العربية الشاملة . واضفت الى ذلك قولتي باننا نريد ان تكون الاجزاء التي سنؤلف منها الوحدة قوية . فالجسم اذا لم يكن حاويا على اجزاء قوية تصبح الاجزاء الضعيفة عبئا على الجسم كله . ونحن نريد لهذا الجسم السوري ان يكون قويا بكل عناصره ، وقويا في قوميته وفي اعماله ومنجزاته الاجتماعية والاقتصادية والقانونية . وعندما تتحقق هذه الامور ، عندئذ نستطيعون ان نتباهوا امام الامة العربية كلها وان تسيروا الى الوحدة العربية بخطوات ثابتة .

الجلس الخامس : وزارتي الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٣)

وكانت هذه الاقوال والتصريحات الرسمية البرهان القوي على عزم الحكومة على العمل لتحقيق الوحدة العربية على اسس متينة لا على اسس عاطفية . فاین هذه الاقوال مما يقوله الآخرون الذين يرون في الاتحاد مع العراق تحقيق حلم خيالي ، ويأخذون على غيرهم شدة تبصره وتمسكه بقوة عناصر الوحدة العربية لتكون متينة الاسس والقواعد ؟ وكيف يجيز هؤلاء لانفسهم ان يتهمونا بأننا اعداء العروبة والوحدة ، وبأننا قتلنا الشعور القومي او سعيها الى قتله ؟

وبعد ان انتهت من القاء خطابي تكلم السيد خليل الكلاس بنفس الروح والاتجاه ، ثم دخلنا القاعة الكبيرة واستمعنا الى كلمات عديدة القاها نواب المحافظة ورؤساء الطوائف . وبعد ان تداولنا معهم الشؤون العامة ، انفردنا بالموظفين ودرسنا معهم قضايا المحافظة دراسة وافية .

ثم بارحنا درعا متجهين الى بصرى ، فزرنا المدرج الروماني العظيم واعجبنا بما تقوم به مديرية الآثار برئاسة الدكتور سليم عبد الحق من عمل جبار في سبيل اظهار المعالم الاثرية الثمينة . وبعد ان تناولنا الغداء في المطعم القائم تحت احد ابراج السور ، ودعنا الاهلين وعدنا الى دمشق بعد ان اكدنا على المحافظ ان يطلق سراح جميع الطلاب المعتقلين صباحا في الحادث المذكور .

وفي صباح الخميس ٣ كانون الثاني ١٩٦٣ غادرنا دمشق مع جميع الوزراء ، عدا وزراء الخارجية والتربية والدفاع ، لزيارة السويداء . وكان سلطان باشا الاطرش قائد الثورة السورية في ١٩٢٥ والمحافظ السيد شاكرا الانطاكي وجمهور كبير من المستقبلين ينتظرونا عند حدود المحافظة . فنزلنا من السيارات وحيينا المستقبلين . وازيكت سلطان باشا الى جانبي في السيارة وسرنا وسط الجموع المحتشدة قرب كل قرية ، وهي تهتف وتصفق وتدعونا الى النزول لزيارة قراها ، حتى وصلنا الى قرية شهيا حيث اجتمعنا الى الاهلين في مركز المديرية . وهناك القيت كلمة باسم الحكومة اكدت فيها تمسكنا بالديموقراطية ، واهتمامنا بانجاز مشاريع الماء العذب للشرب في اقصى سرعة .

ثم زرنا احد الآثار القديمة المكتشفة حديثا ، وهو دار رومانية مرصوفة ارضها بالفسيفساء الملون ذي الرسوم البديعة ، وهناك السيد عبد الحق على جهوده . ثم تابعنا سيرنا الى السويداء ،

حيث القيت من شرفة مقر المحافظة خطابا مكتوبا عددت فيه اسماء المجاهدين من بني معروف ومن غوطة دمشق الذين قضوا منهم والذين ما زالوا على قيد الحياة . وكانت حماسة الجماهير شديدة عندما ذكرت اسماء سلطان الاطرش ورفاق جهاده ، واسماء عبد الرحمن الشهبندر ورفاقه ، كشكري القوتلي وصبري العسلي ونسيب البكري ونزبه المؤيد . وجئت على ذكر القصيدة العصماء التي صاغها امير الشعراء ومطلعها : « سلام من صبا بردى ارق ، ودمع لا يكفك يا دمشق . » وتلوت منها الابيات التي اشاد فيها المرحوم احمد شوقي بجهاد السدروز . وكانت الساحة امام مقر المحافظة قد امتلأت بالشبان والمشايخ ، بعد ان كانت قوى الامن افرغت الساحة كليا بسبب ما شاع ، وهو ان هجوما سيقوم به الناصريون على الوفد الوزاري كما حصل في درعا . والواقع ان مظاهرة مصطنعة كانت مشت في الشارع قبل وصولنا ، ففرقتها قوى الامن بسهولة واعادت الهدوء والسكينة . وقد استثمرت الدعاية الناصرية هذين الحادثين البسيطين ، واظهرتهما بشكل ثورة عنيفة قام بها الطلاب الاحرار ، زاعمة ان عشرات القتلى والجرحى سقطت صرعى رصاص الشرطة . وقد اضطررني هذا ، بعد عودتي الى دمشق ، الى نشر نعيم على كافة بعثاتنا الخارجية اوضحت فيه الوضع في سورية واكدت ان الحكومة المستندة على ثقة الشعب تعمل بدون هوادة على تحقيق برنامجها ، وان كل ما تذيeme محطات القاهرة ما هو الا اختلاق وتصوير كاذب للوثائق . وكان لهذا التعميم الذي ارسلته في برقية مفتوحة ، الاثر الطيب لدى الاوساط الداخلية والخارجية .

ثم اجتمعت بحضور الوزراء الى النواب وكبار الموظفين ومندوبي الفرف والنقابات واستمعنا الى مطالبهم وشكاويهم وسجلناها ووعدنا بتحقيق اكثرها . ثم اتجهنا الى زيارة سلطان باشا في داره بالقرية ، وهي دار صغيرة لا تحتوي اكثر من بهو واحد متوسط الحجم ، فيه بعض المقاعد القديمة . هكذا كان يعيش بطل الثورة السورية في حالة من البؤس تعطي المثال الصارخ على ان الرجال الاشراف يتحملون شظف الجيش ولا يقبلون العطايا السخية التي تحاول ان تغدقها عليهم الدول الاجنبية . ولو ان سلطان باشا اراد ان يستغل مركزه في ١٩٢٥ لتمكن من المساومة مع الافرنسيين على قبض الملايين لاجهاد لهيب الثورة . لكنه ابى واستمر في جهاده

الى ان تغلبت القوى العسكرية الافرنسية على قوى الثورة ، فالتجأ الى قرىات الملح وعاش فيها سنين عديدة تحت الخيام التي لم تكن تقبه عداوي الطبيعة . والغريب في الامر ان الدولة التي اهدته دارا في شارع بغداد بدمشق ، ابت ان تسلمه الدار ما لم يدفع ما يستحق عليها من الرسوم وبدلات استبدال الارض ، وقد بلغت نحو مئة الف ليرة سورية . فاستغنى الرجل عن الدار وظل قابعا في عرينه المتواضع . وارتد ان اتلافى هذا التقصير ، فاصدرت الاوامر باعفائه من هذه المبالغ ونسديدها من قبل الدولة وتسليمه الدار ليفيد على الاقل من اجرتها السنوية التي كان محروما منها . ولست ادري اذا كانت هذه الاوامر قد نفذت ام اصطدمت بمراقيل البيروقراطية السخيفة !

وعلى اي حال ، فان سلطان الاطرش يستحق تقدير الوطن . فاذا لم يتجل هذا التقدير بالمادة ، فهو في قلوب السوريين اجمع . وبعد عودتي الى دمشق عملت على اصدار كراس صغير يتضمن ذكر اخبار هذه الرحلات مفصلا ، مع المعلومات المفصلة عن المشاريع الكبرى القائمة والمنتوية . وقد وزع هذا الكراس الذي اسميته « الحكومة والشعب في محافظات اللاذقية ودرعا والسويداء » باعداد كبيرة في دمشق وسائر المدن السورية . وبعثت وزارة الخارجية بنسخ كثيرة منه الى بعثاتنا لتوزيعه محليا ، وخاصة على الطلاب السوريين . وقد علمت فيما بعد انه نال استحسان الجميع .

وكان في مقدمة المطالب الشعبية التي ايدناها بالاشتراك مع جميع الفئات الغاء قانون الطوارئ وانهاء الاحكام العرفية . وبعد تاليف حكومتي كان لا بد لنا من تحقيق ما كنا نسعى اليه . والف مجلس الوزراء لجنة لدراسة القانون الفاصري وتعديل احكامه ، ضمت الكوراني والنوري . فقدمت تقريرا بطي بعض المواد الظالمة . الا ان رئيس الجمهورية واللواء زهر الدين كلنا يعارضان الغاء الاحكام العرفية ، زاعمين بان البلاد لا تزال تشكو من وجود بعض العناصر الناصرية التي سوف تنشط وتستفيد من الغاء حالة الطوارئ للقيام بمظاهرات وباعمال تخريبية . وفي صبيحة اليوم الذي دعي فيه مجلس الوزراء الى الاجتماع لبحث الموضوع والبت فيه نهائيا ، استدعاني الدكتور القدسي اليه ، فوجدت قائد الجيش

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

عنده . وتكلم الرئيس بما لا يخرج عن رايه السابق في ابقاء حالة الطوارئ . وايد زهر الدين مؤكدا انه لا يتحمل اية مسؤولية اذا اطلقت الحريات . وبعد المناقشة ، اتفقتا على تأييد فكرة تأجيل الموضوع . غير ان الاشتراكيين من الوزراء اعترضوا على التأجيل وايدهم في ذلك الوزراء من الاخوان المسلمين ووقف الى جانبهم جميع الوزراء . اما انا فقلت بالتأجيل ، بينما عاد زهر الدين عن اصراره واستنكف عن ابداء رايه عند التصويت . وتقدم وزير الداخلية باقتراح وسط قبله الجميع ، يقضي بأن يصادق اولا على المرسوم التشريعي المعدل للقانون الجائر ، ثم يقرر الغاء حالة الطوارئ ابتداء من مطلع ١٩٦٣ . وعندما اعلنت الحكومة ما عزمت عليه قبول موقفها لدى جميع الاوساط بالاستحسان والاستصواب .

وبالفعل ، لم يكن القانون نافذا . غير ان الناس كانوا يخشون استمرار حالة الطوارئ وما تعطيه للسلطات البوليسية المدنية والعسكرية من صلاحيات واسعة . وكان اكثر الناس تخوفا من استمرار الوضع الشاذ هم الاشتراكيون والشيوعيون الذين كانوا عرضة للتوقيف والاهانة والسجن بصورة تكاد تكون مستديمة .

وشمة من يقول بأن الغاء حالة الطوارئ ادى الى قيام ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ ، وبأن الحكومة تراخت في تمع المؤامرات الناصرية ، مما ادى الى تلك النتيجة . واني ارد هذه التهمة وهذا الظن ، اذ ان انقلاب ٨ آذار لم تتم به الجماهير ولا الجماعات الناصرية ولم تغل ايدي رجال دوائر الامن لقمع تلك الفتنة بسبب تقييد صلاحياتها ، بل كان الانقلاب من صنع الضباط وبالاتصال مع جماعة العراقيين . ولم يكن لقانون الطوارئ دخل في اماكن تمع تلك الحركة بقانون ما ينفذ على المدنيين دون العسكريين . وقد وجدت في الفترة التي مرت بين يوم الغاء حالة الطوارئ ويوم الانقلاب — اي ما يقرب من شهر ونصف — ان حبل الامن لم يضطرب اكثر من ذي قبل ، كما اننا لم نجد انفسنا يوما عاجزين عن تمع المظاهرات البسيطة التي قام بها بعض الطلاب الناصريين بما لدى سلطات الامن من صلاحيات عادية وبما لدينا من قوانين جزائية نافذة .

وقد اعلنت في بيان صحفي انني لا اريد ضرب ذبابة بمطرقة ثقيلة ، فاعاظ هذا القول الناصريين والبعثيين الى حد كبير . ومعنى ذلك هو انني لا اشعر بحاجة الى تمع الحركات الناصرية التافهة بقانون الطوارئ القاسي . واضافة على ذلك ، لقد كان ارتياح

التمل الخامس : وزارتي الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٣)

سائر الناس الى رفع هذا السيف المسلط على رؤوسهم اجدى في امر تايد الحكم القائم المستند على ثقة الشعب وارتياحه وشعوره بتتمه بحريته .

غير ان رئيس الجمهورية عـاد بعد فترة من الغاء حالة الطوارئ يصر علي في العودة اليه ، يؤيده في ذلك كل من وزير الداخلية وقائد القوى المسلحة . وكانت شبه معركة بيني وبينهم لم تنته الا بقيام الانقلاب . ولست ادري السبب الذي كان يحمل رئيس الجمهورية وزهر الدين علي الاصرار على فرض الرقابة على الصحف ، بينما كانت كلها سائرة في اتجاهنا داعمة لنا صباح مساء ، وعلى اعداد مساكن في تدمر لا يواء من يجب ان تفرض عليهم الإقامة الجبرية فيها من المناوئين للمعهد الحاضر . هل كان ذلك خوفا من ان يفلت زمام الامر من ايدي السلطات ، ام ان وراء ذلك هدفا مستورا ، هو ان يتقلب الراي العام على الحكومة وان يؤدي هذا البطش الى انفجار ازمة تطيح بنا ، فيتخلص رئيس الجمهورية مني ومن حكومتي ؟ ام انه كان بالفعل قانعا بان الحكومة لا تقدر على مواجهة الصعاب الا بصلاحيات استثنائية ؟ ليس لدي من الوثائق ما يجعلني اثبت سوء نية الرئيس تجاه الحكومة ، لكن الظواهر البسيطة كانت كافية لتجعلني اعتقد انه لم يكن بريء النية في خطته هذه .

ومن ذلك انه قال لي ذات مرة ان الحال كان احسن مع بشير العظمة . فاجبته — وقد فهمت قصده — بان الرئيس السابق كان الين مني عودا ، واكثر مني مسابرة لآراء القدسي وتنفيذ اوامره . ثم اضفت قولي : « الحق يا ناظم بك ، انا لست بشير العظمة ! » وكنت اقول له في اكثر الازمات انني غير متمسك بالكُرسي ، واني اعتقد ان التعاون الصادق بين عناصر الحكم الاساسية ، اي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وقائد الجيش ، اذا لم تكن متفقة في الاتجاه ، متضامنة في مواجهة الحوادث ، واذا لم يحمل كل منها في صدره نية صادقة مخلصة تجاه العناصر الاخرى ، لا سيما في غياب مجلس النواب الذي يستطيع باستقالة الحكومة ان يحكم بينها وبين رئيس الجمهورية ، فلا امل في استمرار الامور وسيادة النظام . وعرضت عليه استعدادي للانسحاب من الحكومة وطلبت منه الاجابة عما اذا كان مستعدا لدعوة مجلس النواب المنحل لنح الثقة برئيس جديد . فاذا لم يكن هذا واردا ، فليجد حلا دستوريا آخر . لكنه كان كل مرة يلوذ بالسكوت المطبق .

هل كان القدسي يريد التخلص من الحكومة وبصورة خاصة مني بأي شكل كان ، ام انه كان يوازن في عقله بين دعوة المجلس وبين العودة الى الحكم غير الدستوري ؟ لا ريب في ان القدسي كان يخشى اكثر ما يخشى ان يعود مجلس النواب الى الاجتماع . ذلك لانه كان قائما بان جميع اعضائه ، بمن استثناء ، اصبحوا ضده ، وان موقفهم هذا سوف يزداد صلابة اذا ما كان سبب الدعوة استقالتني بسبب خلاف معه . وكان كذلك يتحسب من ان يطالب مجلس النواب محاكمته باعتباره حنث بيمينه الدستورية والتف حكومة بشير العظمة واعطى نفسه حق التشريع . اما الاستغناء عن حكومتي مع ما تتمتع به من صفة دستورية نيابية والعودة الى القواعد التي قامت عليها حكومة بشير العظمة ، فكان في نظره ايضا امرا محفوفا بخطر قيام النواب وانصارهم بحملات ومظاهرات تطيح به وبالحاكم الجديد الذي سيسلمه مقاليد الامور . ولعله استشار السفير الاميركي ، فنصحه هذا الاخير بعدم اللجوء الى حكم غير نيابي مرة ثانية .

هذا ما كان يجمل القدسي حائرا به ومتخوفا منه . ولا شأن في ذلك لمصير البلاد ، بل الشأن مصيره هو من ان يؤول الى المحاكمة وازاحة كرسيه من تحته . اذ ان القدسي وجميع زملائه اعضاء حزب الشعب لم يكن اهتمامهم بمصير البلاد قد قدر اهتمامهم بكراسيهم ومنافعهم ومصالح انصارهم ، بدليل انهم كانوا مستعدين للتفريط بكيان سورية واذابتها في اتحاد عراق نوري السعيد ، ثم القائهم بهذا الكيان تحت اقدام عبد الناصر ليتخلصوا من اخصامهم السياسيين وليعودوا الى الحكم . وكانوا في توجيه سياسة بلدهم اجراء وعملاء للامريكيين والانكليز ، يتلقون التعليمات من ممثلهم في دمشق ويضربون بمصلحة بلدهم مرض الحائط .

ومن البراهين على عدم ارتياح القدسي من حكومتي معارضته لقيامها ، وخاصة لاستلامي رئاستها في البدء ، ثم مساعيه لاضعافها واستقلالها ، وذلك بالقول دائما ان وجود الوزراء الحزبيين ضمن الحكومة يعرقل خطواتها . فكان ينصحتني بالاستغناء عنهم ، وهو يعني ممثلي الحزب الاشتراكي وممثلي الاخوان المسلمين . فاذا تم ذلك ضعفت الحكومة بانسحاب قوى تدعها بعض الاوساط الشعبية ، وتسنى عندئذ للرئيس ، في الوقت نفسه ، السيطرة على سير الحكومة بواسطة الوزراء الحزبيين الذين اصر على ادخالهم

في الوزارة عند تأليفها . وما كان القدسي يرتاح الى حكومة يسندني فيها الكلاس او النفوري ويقفان في وجهه ويسمعانه ما لا يسمعه من الحيايين من اقوال قاسية في بعض الاوقات . وعندما ايقن ان لا فائدة ترجى في محاولاته حملي على ابعاد الوزراء السياسيين ، راح يكبد لنا المكائد - وفق الاساليب المعروفة عن جماعة حزب الشعب - التي من شأنها حمل الكلاس ورفاقه على الانسحاب من الحكومة ، فيضطر الاخوان المسلمون للحاق بهم . وهكذا يحل محلهم وزراء حيايين جدد على شاكلة رياض الميداني .

وما كانت مواقف رشاد برمدا الموالية لاضراب المعلمين والتفاضي عن توزيع الكتب المدرسية التي تحتوي على تمجيد عهد عبد الناصر ، ورفضه منح الكتب المجانية لطلاب السلمية ، وتردده في ابعاد العناصر الناصرية من الادارة المركزية في وزارته ، ولجونه الى تسريح ٢٥ معلما من دمشق ودرعا والسويداء ، والغائه قرار مجلس الوزراء في اليوم التالي ، الا مؤامرات دنيئة تستهدف حل الاشتراكيين على الانسحاب من الوزارة ، والقاء بذور التفرقة بينهم وبين الاخوان المسلمين ، مما يؤدي الى انهيار الوزارة . وكان رشاد برمدا في كل مرة يهدد بالاستقالة من الحكومة وانا ارداه واعمل على تسوية الوضع بما لي من صداقة وود مع اكرم الحوراني وجماعته ، وذلك حرصا على تجنب اية هزة في الحكم تعرض الكيان كله للانهايار . وفي النهاية ضاق صـدري منه وصميت على قبول استقالته ، رغم المحاولات العديدة التي قام بها القدسي وغيره لاستبقائه وزيرا حتى في غير وزارة التربية والتعليم . وانطلت وكالة الوزارة بوزير الداخلية اللواء عزيز عبد الكريم . وسياتي فيما بعد ذكر التفاصيل عند الوصول الى بيان اسباب استقالة الوزراء الاشتراكيين .

وقال لي الدكتور ناظم القدسي ذات مرة : « عجيب تمسكك بالديموقراطية وبالحرريات العامة ! » فاسقط في يدي عند سماعي هذا القول ، وقلت له : « انت ناظم القدسي عضو حزب الشعب الذي قفز اعضاؤه على مناضد قاعة مجلس النواب وراحوا يولولون ويصرخون عندما ربح رئيس المجلس الجلسة ذات مرة بعد ان قرأ المضبطة التي وقعاها النواب طالبين تعديل الدستور بما يجيز تجديد انتخاب شكري القوتلي رئيس الجمهورية ! لكم ناديتم بالويل والثبور وعظائم الامور عند اي مس بالدستور او بمبادئ الديموقراطية

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

وبالحريات العامة . الم تهاجوا صبري المسلي عندما استصدر المرسوم التشريعي رقم (٥٠) في ١٩٥٦ وتلصقوا به وبحكومته تهمة الدكتاتورية ؟ ثم الم تحاربوه لانه اجاز مراغبة الرسائل في دوائر البريد ؟ هل كنتم مؤمنين عندئذ بأتوالكم ام كنتم تقصدون الى قلب الحكومة واستلام دفة الامور ؟ واذا كنتم صادقين ، فلم تطلبون مني اليوم اعلان حالة الطوارئ والغاء حرية الصحافة ؟ «
فهز القنسي رأسه واكتفى بذلك جوابا !

وذات مرة قال لي : « لماذا تخاف شروق حالة الطوارئ وانت الذي ستتولى منصب الحاكم العرفي باعتبارك رئيسا للوزارة ؟ وهل تخشى من نفسك ؟ « فاجبته بانني لا اخشى ذلك ، لكنني اجزم بان قانون الطوارئ سوف يطبقه الموظفون المكلفون بالامن والشرطة على اسوا ما يمكن ان يتصور ، رغم كوني انا الحاكم العرفي . وماذا يستطيع ان يعمل الحاكم العرفي وصلاحيات توقيف الناس ودخول البيوت ليل نهار وغير ذلك من التدابير الزجرية القاسية سوف تصبح ضمن صلاحيات رجال المباحث والمخابرات ، وسيعملون ضربا باصدقاء الحكم لا بالناصرين كما تدعون لانهم منهم ويتآمرون معهم . ثم ان الاصرار على طلب اعادة حالة الطوارئ ليس الا دسيسة منهم ليوقعوا بين الحكومة وانصارها وليجعلوا الناس يرون في الحكام الحاليين ما كانوا يرونه فيمن سبقهم من تسلط على الرعية وايذاء لها . »

وفي النهاية ابلغت الرئيس وقائد الجيش بانني افضل ان تقطع كلنا يدي من ان اوقع مرسوم اعادة حالة الطوارئ . واقتنعت وزير الداخلية بصحة نظري ، فتراجع عن تشده وقطعنا بذلك الطريق على تنفيذ اهواء رئيس الجمهورية وقائد الجيش .

واني ، اذ اكتب هذه السطور بعد انقلاب ٨ آذار ، اعلن بانني لم اندم على موطني واني لا ازال قانعا بان الحريات العامة دعاية للحكم اذا كان قلسبا وقالبا ديموقراطيا وشعبيا ، وبان الحكم الدكتاتوري الذي يستلم الحكم خلافا للدستور ورغم ارادة ممثلي الشعب ولا يعمل لمصلحته ، هو الحكم الذي لا يستطيع البقاء الا تحت حماية الظلم والتعسف ويجو فاسد ليس فيه نسمة من الحرية ، كجميع انواع الحكم التي جربتها سورية منذ ١٩٤٩ حتى الآن . وانه ليسرني ان اسجل ان كل هذه الازواض الشاذة غير الدستورية قد انتهت وزهد اصحابها الى حيث لا رجعة ، او طواهم الموت

الحريات العامة دعاية
للحكم الديتراطي

واسدل على اسمائهم النسيان مع الذل والحقارة .
وما ناظم القدسي الا فردا من افراد هذه الطفمة . فهو لا يؤمن
بجدارة السوريين على تنظيم حياتهم السياسية على اساس متين
من الديمقراطية النيابية الدستورية . وهو يظن ان حكم الفرد هو
وحده القادر على توجيه خطى البلاد ، بعكس النظام البرلماني الذي
تظاهر بالمعاء له منذ وصل الى اقصى امانيه بانتخابه رئيسا
للجمهورية .

ويسير ناظم القدسي في ذلك على خط متاوز مع خطط الدول
الاستعمارية . فهي ايضا ، وعلى رأسها الولايات المتحدة
الامريكية ، لا تطبيق النظام البرلماني في سورية ، بل على العكس
تستقبل بترحاب مخجل كل دكتاتور يقلب النظام البرلماني ويقيم محله
نظاما مرديا تتعايش معه امريكا وتضمن مصالحها بواسطته . وترى
الرؤساء الامريكيين يدفعون زبائنتهم الحكام المستبدين الى استرضاء
شعبهم ليكون لهم فيه قاعدة تماثل في ارتباطها بهم ارتباط الشعوب
الشيوعية بزعمائها . ولذلك كانت امريكا تحت عبد الناصر على
سلوك سياسة اشتراكية ظنا منها انها تحيطه بهالة من المجد
والالتزام بسبب ما يوجد به على الفلاحين من اراض وعلى العمال
من مفانم . لكن فاتها ان هاتين الطبقتين ، وان هتفت في اول الامر
لمن منحها هذه الخيرات ، فهي تنسى بعد مدة قليلة ، وبعد زوال
الجيل المنتفع بها في البدء . ويعود الحاكم ، عندئذ ، اذا بقي حيا
او خليفته اذا ورث عرشه ، بتحري وسيلة جديدة لاسترضاء العمال
والفلاحين . لكن هل من دكتاتور يطمع بالخلود او بانتقال مقامه من
بعده لولده ولاسرته ؟ فهو يقول لنفسه : لاخذ قوت يومي ، اما الغد
فعلمه عند الله . وهو لو تبصر في مصر كل واحد من اولئك
الطفاة ، لادرك ان حكمه ، مهما طال ، فهو صائر الى الزوال تسرا
او بالحالة الطبيعية التي لا يستطيع احد الفرار منها .

برز النشاط الناصري في الوسط العلمي اكثر من اي وسط
آخر . ويعود السبب في تنفشي الفكرة الناصرية الى عدة عوامل
اود ان اعالج اهمها ، في ما يأتي :

ان الطلاب في هذا العصر ، بصورة خاصة ، حاثرون . وهم
يتحرون عن هدف او مثال يجعلونه نصب اعينهم ويتجمعون حوله ،
حتى اذا ارتسم بفكرة التقطوها وراحوا يعملون من اجلها ، او تجلى
في شخص عبده وجعلوا منه مثالا اعلى يهتفون باسمه ويرقصون

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

حوله ويرفعونه على الاكتاف . وهم مساقون ، ليس بتفكير وحكمة ، بل بنوع من الشعور الفريزي ، تهايا كما ترف الفراشة نحو الصباح وتطوف حوله وتظل ترقص باجنحتها الرقيقة حتى تصطم به فتحترق فوراً وتقع صريعة على الارض . وهذا المغناطيس المجهول الكنه الذي يجذب الفراشة المسكينة نحو حفتها يجذب ايضاً كتائب الجيل الصاعد نحو الزعيم المفوه الذي يسيطر بأقواله المعسولة وبحركاته التمثيلية المحكمة الاخراج على تلك الجماهير ، فتنساق اليه بدافع الوطنية والقومية او بدافع المبدأ والعقيدة . وقد استطاع كل من هتلر وموسوليني في العصر الحاضر أن يجتذب الشبيبة اليه ، وان يسحرهم بأقواله ، وان يلعب بمواظفهم — ان لم نقل على عقولهم . ذلك لان الجيل الشاب المتعطش الى من يقوده ويفكر عنه ويقرر له مصيره ويحقق امنيته ويقضي وطره ، يرمي نفسه في الشباك المنصوبة لاصطياده ويستسلم بكلية لذلك الزعيم الذي يجد فيه تجسيدا لاهدافه الوطنية مثلما يجد في تلك الفتاة تجسيدا لاحلامه الجنسية . وهو لا يدري بسبب عدم اكتمال نضوجه العقلي الى اية هاوية يستطيع ان يقوده اليها ذلك الزعيم او تلك الغانية . وما اشبه وضع الزعيم او الفتاة اللعوب بوضع الطائر الذكر عندما يدور حول من يريد اغراءها ، فيفتح لها جناحيه ويربها الألوان الزاهية في ريشه . وكمن غرفة كما صاحبها الشاب جدرانها برسوم ساحرات هوليوود وغيرها من شهيرات الممثلات اللاتي ترسل نهودهن البارزات وشفاهن المفريات وعيونهن الساحرات اشعة الانوثة والجاذبية الشهوانية !

وصور عبد الناصر احتلت كذلك جدران غرف الطلاب ، شبانا وشابات ، وعلقت ضمن الاطارات على صدور الكواعب ، الى جانب صور الكواكب المتلألأة في سماء التمثيل والسينما . وقد تدلت تلك الصور على الجبال كما تعلق الخرفان في دكاكين التصايب ، او رغمت على رؤوس العصي وظيف بها في الشوارع ، كلافات الاعلان عن الحفلات البهلوانية .

والى جانب هذه الدعاية المرئية ، استعملت الدعاية السمعية على اوسع مدى في الاذاعة والتلفزيون ، سواء بالمقالات والاعبار والتعليقات او بالاغاني والاناشيد ، حتى اصبح اسم عبد الناصر يتردد على اللسنة ويعبر تعاريج الاذان ، اكثر مما يتردد اسم خالق الارض والسموات على السنة عباده !

وقد عملت الدعاية المصرية على استجلاب المعلمين والمعلمات بجميع وسائل الاغراء المادية . فقام هؤلاء بدور خبيث في بث السموم في عقول الطلاب والطالبات . كوفئوا عليه بالعلامات الجيدة ، بينما عوقب خصومهم بشتى انواع العقوبات ، حتى بتأخير ترفيعهم وعرقلة نجاحهم في الفحوص . ورغم كل هذه الدعاية السخية الناشطة لم يعلق بشباك الناصرية سوى عدد غير كبير من الطلاب والطالبات لا يتناسب على اي حال مع ما بذل وانفق في سبيل استجلابهم . فالمظاهرات التي سارت في عهدنا ، والمشاغبات التي حصلت في الجامعة السورية والتي اشترك فيها الناصريون مع الطلاب المنتسبين الى الاخوان المسلمين ، بدا عددها كبيرا . غير ان الحقيقة هي ان اولئك المنتسبين للاخوان المسلمين دفعوا الى التآزر مع الناصريين باسم محاربة الشيوعية والاشتراكية وضرب الطلاب المنتسبين لهذين الحزبين . وعلى اي حال ، فان عدد الذين تظاهروا امام دار الضيافة حينما زارت دمشق جميلة بو حيدر لم يتجاوز المئة . اما سبب ازدياد العدد في مظاهرات السويداء ودرعا والجامعة السورية ، فمرده الى الخطة التي بدأ بتنفيذها القاثون على هيئة الاخوان المسلمين ، بعد عودة الصيرفي من الجزائر حيث اجتمع مع عبد الحميد السراج وتلقى منه التعليمات والخطط الموضوعة في القاهرة للبدء بالاعمال التخريبية تمهيدا لاستقاط الحكم الحر في سورية .

وكان يسيطر على المعلمين اعضاء نقابة المعلمين ويرأسها اثنان ، ظهر فيما بعد مدى ارتباطهما بالقاهرة . وايدهم في ذلك جماعة الاخوان المسلمين ، كما ساندتهم في الخفاء رشاد برمدا وزير التربية ودعمتهم الحلقات الناصرية . وقد اجتمعت النقابة وتقدمت من الحكومة بطلبات عديدة ، منها المعقول ومنها ما يعلمون بان ما من حكومة تستطيع تحقيقه .

وجاء في احدى النشرات التي اذاعتها النقابة ان اعضاء الرابطة في اجتماعهم المنعقد في ٢٧ ايلول ١٩٦٢ قرروا البدء باضراب المعلمين ، ولم يكن مضي بعد على تأليف حكومتي عشرة ايام ، بحيث انها لم تكن بعد قد درست المطالب لتقرر ما ترى قبوله منها . وهكذا برهنت رابطة المعلمين على انها تريد اثارة الفتنة واضعاف الحكم ، لا تحقيق مطالب مشروعة يفيد منها الاساتذة

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

ومن سوء الصدف ان تسند وزارة التربية والتعليم الى رشاد برمدا الذي عمل جهده لابقاء حكومة بشير العظمة ولمعاكسة تشبثاتنا باعادة الحياة الدستورية . هذا بالإضافة الى انه كان على صلة وثقى بزعماء الحركة الناصرية بدمشق ، وهم حومد والحسامي وبوظو وقاسم . فكان يجتمع اليهم يوميا وينفذ في اليوم التالي ما يتقرر بينهم . ولو وقف رشاد برمدا موقفا حازما تجاه الرابطة ، منذ اول لحظة ، كما وقف فيها بعد اللواء عزيز عبد الكريم عندما تولى وكالة وزارة التربية والتعليم ، لما كان ثمة اضراب من قبل المعلمين ولما حصلت كل الاعمال التخريبية التي سأتي على ذكرها .

والف مجلس الوزراء لجنة قوامها وزير المالية خليل الكلاس ، وعمر عودة الخطيب المنتسب للاخوان المسلمين ، فدرست مطالب المعلمين . ثم عرضت التقرير الذي وضعته على مجلس الوزراء ، فاذا به يقضي بقبول بعض المطالب . وبعد المذاكرة تقرر المجلس ان تشمل زيادة الرواتب جميع موظفي الدولة ، سواء منهم الموظفون المصنفون في دوائر الدولة ، او موظفو المؤسسات والادارات العالية ، وذلك على اساس اضافة ٣٠ ليرة سورية شهريا على راتب كل موظف حتى الفئة الاولى . وتقرر ايضا زيادة التعويض العائلي وجعله واحدا لكل موظف مهما كان معاشه ، وذلك على اساس ١٢ ليرة سورية شهريا عن كل ولد . وصدر المرسوم التشريعي بذلك ، على ان يبدأ مفعوله في مطلع ١٩٦٣ . وهكذا تم تحقيق جزء من العدالة الاجتماعية التي كنا نستهدفها . ومن الطريف ان رئيس الجمهورية عتب علينا لاننا قررنا ما قررناه ، ثم اعلنه في الصحف قبل ان يطلع عليه وقبل ان تعرض نصوص المرسوم التشريعي على مجلس الوزراء الذي يجب عقده تحت رئاسته حسب احكام الدستور الجديد . فقلت له : « اذا كنت ترفض توقيعه ، فهذا امر آخر ! » فاجاب : « ... لكن الاصول ! »

وهكذا برهن ناظم القدسي على انه يتمسك دائما بالقشور ويترك اللباب . ومثال ذلك انه في الايام الاخيرة من عهد حكومتي ، وفي الوقت الذي كان يتناحر فيه ضباط القيادة ويسمى كل واحد منهم لازاحة الآخر ، وفي الظرف الذي بدا فيه موقف حكومة العراق البعثية غير الموالي للمهد القائم بسورية — في مثل هذا الجو المسموم



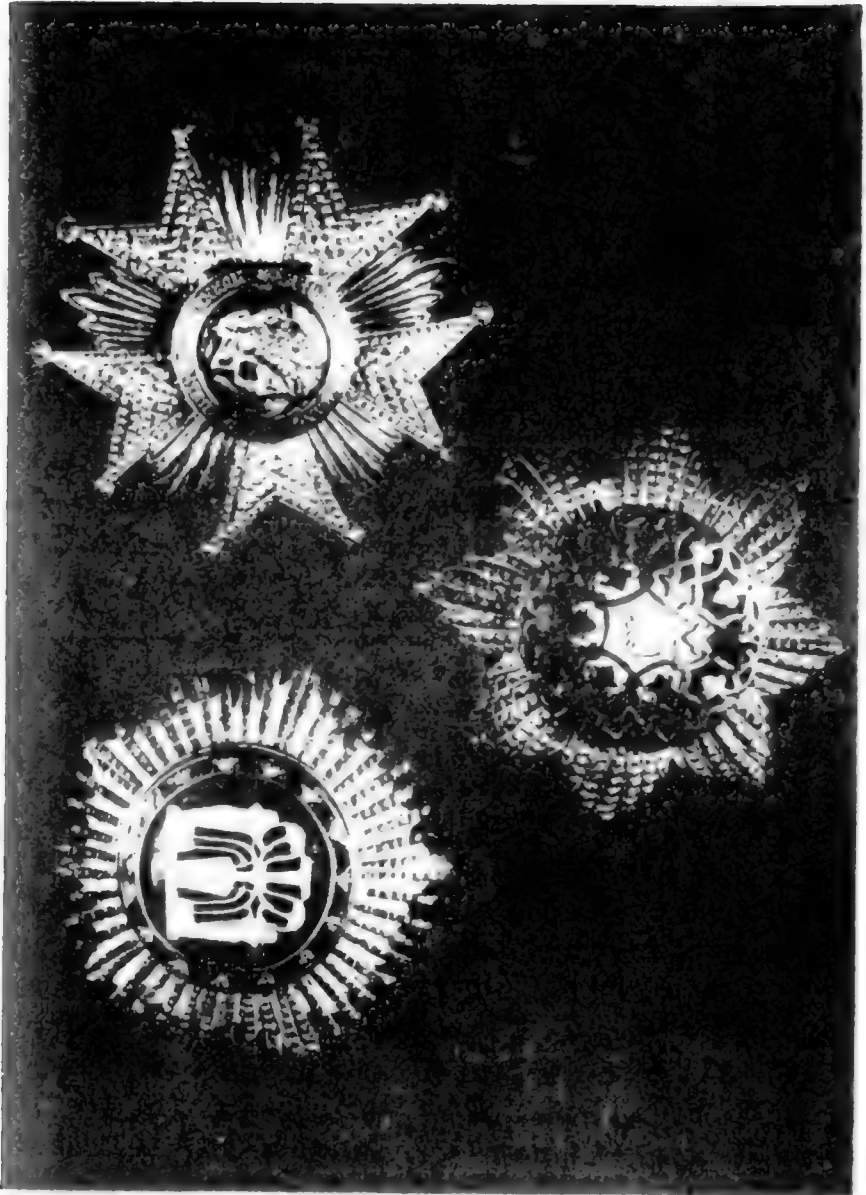
خالد العظم يتوسط سمو الامير فيصل (جلالة الملك فيصل اليوم) ورياض الصلاح



مع الحاج حسين العويني في زيارة للشيخ بشارة الخوري.

مع الامير مجيد ارسلان وجوزف سكاف في مكتبه برئاسة الوزارة في دمشق





ثلاثة من الأوسمة التي كانت تزين صدر خالد العظم . وبينها وسام أمية الأكبر .

الذي كنا نعيش به وروائح الانقلاب تعم وتزداد شيوعا ، كان ناظم القدسي ، في الاجتماع الذي حضرته معه عند شكري القوتلي ، يؤاخذني على تمسكي بصلاحيات الحكومة المركزية ولا يجد ما يقترحه سوى توسيع صلاحيات المحافظين على اساس اللامركزية والمباشرة بانتخاب المجالس البلدية وانشاء دائرة يتجمع فيها جميع الموظفين الزائدين عن الحاجة . فتأخذ من هذا المستودع كل وزارة ما هي بحاجة اليه من موظفين ! نعم ، هذا ما شغل عقل القدسي وما اراد من الحكومة ان تسارع الى تنفيذه ، بينما كانت الجمهورية تتزحلق نحو الهاوية .

اما المعلمون ، فقد قابلوا قرار مجلس الوزراء بعدم الاستحسان وراحوا يطالبون بتحقيق المسائل الاخرى . واستمر الاخذ والرد بين وزير التعليم والمالية الى ان اعلن المعلمون الاضراب العام وامتنعوا عن القاء الدروس . وكانت خطة مرسومة وموعز بها من القاهرة لاثارة المشاكل في وجه الحكومة ، على اساس انها ترفض الانصياع ، فيقوم الطلاب عندئذ بمظاهرات تضطر دوائر الامن الى قمعها ، فيسقط القتلى والجرحى ويصطبغ العهد بدمائهم !

ودام الاضراب اسبوعا سعى فيه وزير التربية بالاتفاق مع رئيس الجمهورية لانهايه بخضوع الحكومة لطلبات المعلمين . فرفضت ذلك بشدة وصرحت بان الحكومة لا تدرس رغبات الاساتذة الا اذا عادوا عن اضرابهم . وسعوا ليحملوني على استقبال وفد منهم يتلقى مني الوعد بتلبية الطلبات ، فرفضت ايضا . وفي النهاية اضطرت النقابة الى اعلان انتهاء الاضراب ، فعاد الاساتذة الى عملهم بعد ان لمسوا موقف المتصلب وامراري على عدم الخضوع لهم ، وبعد ان تحققوا من ان عملهم نبذه الرأي العام واعتبره مشاغبة ناصرية ، وبعد ان قامت الصحافة بمجموعها بحملات قاسية على النقابة .

وقبل هذه الحادثة ، كان هنالك قصة الكتب المدرسية التي وزعت على الطلاب وفيها المديح لعبد الناصر بشكل يتقارب العبادة . وحمل بعض الوزراء على من سمح بتوزيع هذه الكتب . فتألفت لجنة وزارية اشترك فيها النفوري والخطيب للتحقيق في الامر ، فثبت لها ان مديري بعض المدارس وعددا من موظفي الادارة المركزية في وزارة التربية هم مسؤولون عن هذا العمل . فطلبت

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

معاقتهم ولحت الى ان وزير التربية كان على علم بهذا التوزيع ، قبل ان يسافر الى بلغاريا حيث بقي فيها ما يقرب الشهر . ثم قرر مجلس الوزراء كف يد اثنين من موظفي الوزارة واحالتهما على مجلس التأديب ، واتلاف الكتب المشوهة . غير ان فرحان الجندي وزير التربية بالوكالة في غياب الوزير الاصيل لم ينفذ قرار مجلس الوزراء لانه كان على صلة بهم . فلما عاد رشاد برمدا من السفر وحضر اجتماع مجلس الوزراء ، راح حسب عادته يرغى وبزبد ويهدد بالاستقالة ويتلاسن مع الكلاس . وقد توقف في النهاية الى تجميد التحقيق وطلى هذه الاضبارة .

وعقب هذه الحادثة قامت مظاهرة في السلمية ، طالب فيها الطلاب باستلام الكتب المدرسية بالمجان كالسابق . وحصل اصطدام بينهم وبين قوى الامن ، اصيب بعضهم فيه بجراح وقتل شخص واحد . وثبت عندنا ان عدم توزيع الكتب كان عملا مقصودا لاثارة الطلاب واخراجهم بمظاهرة تقع فيها حوادث دامية تزعزع كيان الحكومة .

ثم جاءت حوادث الشغب في درعا والسويداء ، اعقبها مظاهرات . وذات يوم ، دخل مكنتي وزير التربية وفاجاني بمشروع مرسوم يقضي بتسريح ٢٥ معلما ومعلمة من مدارس دمشق ودرعا والسويداء . وقال مؤكدا ان التحقيق الذي اجراه اثبت ان هؤلاء هم الذين دفعوا الطلاب الى القيام بالاعمال التخريبية . ثم استشهد بالتقارير التي بعث بها محافظ درعا الى وزير الداخلية الذي كان حاضرا هذا الاجتماع . فقلت لهما ان التسريح بموجب المادة (٨٥) من قانون الموظفين سلاح قاس . فهو لا يجيز للمرح بهذا الشكل ان يعترض على تسريحه امام اية جهة كانت . فلما بد ، والحالة هذه ، ان نتمتع ونفترى في ادانة الموظف ونتبصر بأمره . فالتسريح يلحق ضررا كبيرا بالموظف واسرته ، وقد يكون معيلا ، فينقطع الرزق عنه وعن اولاده وزوجته المساكين . فاصر الوزير على التسريح ، فلم يسعني الا احالة الموضوع على مجلس الوزراء ، صاحب الصلاحية بالرفض او بالتسريح .

وعندما اجتمع المجلس بعد الظهر طلب برمدا من الرئيس السماح له بعرض قضية مستعجلة يجدر بحثها قبل سائر المسائل في جدول الاعمال . ولما قبل طلبه ، راح يروي الاعمال التي قام بها الطلاب ويسرد الوقائع مدلا على اشتراك بعض المعلمين وحثهم

الطلاب على مهاجمة قوى الامن وعلى تمزيق العلم السوري واحراق بعض اجزاء من البنايات الرسمية . و اضاف الى ذلك قوله بأنه ثبت لديه ان ثمة (٢٥) استاذًا يستحقون التسريح فوراً . فطلب الوزراء الاطلاع على الاسماء ، فرفض واعدا بأن يطلعهم على الاسماء بعد الموافقة على التسريح . وساله رئيس الجمهورية عن اسباب تطور سياسته من اللين الى الشدة ، فأجاب بأن لم يعد ثمة مجال للصبر . فان لم نقس ، فسوف تعم الفوضى بحيث يتعذر عليه ادارة شؤون الوزارة . ومع انني لفت نظر الوزراء الى قساوة العقاب ، فقد حمل اصرار الوزير الحكومة على تبني اقتراحه والموافقة على اصدار مراسيم التسريح . ثم اطلع الوزير مجلس الوزراء على الاسماء ، فأبدى السيد مظهر العظم استغرابه من سهول التسريح معلماً يعرف عنه ابتعاده عن الناصرية وغيابه عن درعا يوم الحوادث . ويبدو ان ذلك المعلم منتسب للاخوان المسلمين . فأكد الوزير ان تحقيقاته تدین ذلك الاستاذ بما لا يترك مجالاً للشك والريبة . وقد استصوب الوزراء الاشتراكيون ما اتخذ من تدابير بحق الاساتذة المعروف عنهم انتهاؤهم للاخوان المسلمين . اما الوزراء الاخوان فكلموا غيظهم وسكتوا .

وفي اليوم التالي بلغني ان وزير التربية اوقف تنفيذ قرار مجلس الوزراء والى لجنة التحقيق وطلب عدم نشر مرسوم التسريح في الجريدة الرسمية . وجاعني الوزراء الاشتراكيون محتجين ومستفسرين . ولما سألت الوزير عن صحة ما سمعناه ، اكده لي . عندئذ طلبت منه الحضور الى مكنتي . فجاء ليقول بأن محافظ درعا دس بعض الاسماء انتقاماً من اصحابها ، وان التباساً حصل في شأن معلمين اثنين جاء ذكرهما في تقرير المحافظ ، بدلاً عن غيرهما . فاستدعيت وزير الداخلية وسألته رايه ، فاعترف بوقوع الخطأ في الاسماء ، لكنه نسبته الى وزارة التربية واكد ان تقرير المحافظ كان خلواً من اقتراح تسريح احد من الموظفين وانه لم يتعد اقتراح نظمهم الى محافظة ثانية . فذهلت لهذا النبا والتفت الى وزير التربية متعجباً ، فقال : « هذا صحيح ، فالمحافظ لم يقترح تسريح احد . » ثم اعترف بأنه لم يتحقق بنفسه ولا بواسطة احد من مفتشي الوزارة ما جاء من اسنادات في تقرير المحافظ . فقلت له : « كيف ، اذن ، اقترحت التسريح ؟ » فاعترف بأنه اخطأ في ذلك ! وعندئذ لم يسعني الا ان اوجه اليه كلاماً قاسياً يتضمن اللوم والمواخذة على الطيش

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

والتهور والتسبب بخراب البيوت ، دون تحقق . و اردفت قائلا له بأنه اخرج موقف الحكومة . فان هي ايدته في اجراء تحقيق جديد ، الصقت بنفسها تهمة التسرع واستعمال المادة (٨٥) بدون ترو . وان هي اصرت على تنفيذ مرسوم التسريح ، بدا عملها تعنتا وعنادا واستمرارا في الظلم والكيد !

ومما لا شك به ان رشاد برمدا تقصد هذا التسريح وعمل على التحقيق بعد صدور المرسوم ، راميا بذلك الى اثاره الخلاف بين الوزراء الاشتراكيين والوزراء الاخوان ، فتفقد الحكومة كرامتها وهيبتها في عيون الناس . وقد كان هذا كله سيرا على مخططات الناصرية التي كان رشاد برمدا يجتمع يوميا بعمالها في دمشق (حومد والقاسم والحسامي) ويقرر معهم ما يتولى القيام به من اعمال من شأنها هلهلة الوضع .

والطريف ان برمدا لم يرافقنا في زيارتنا الى درعا ، مع انه كان في عداد الوزراء الذين رافقوني الى حلب واللاذقية وكان حريصا على الوقوف الى يميني في كل احتفال ، حتى يظهر رسمه واقفا في مقدمة الوزراء . وروى لي الوزير الكلاس ان برمدا كان يهدد سائق سيارته بالطرد والتسريح اذا مكن سيارة احد الوزراء من السير خلف سيارتي مباشرة . ذلك لانه متمسك بقواعد البروتوكول التي تحتفظ له بحق التقدم على سائر اعضاء الحكومة ، بوصفه اقدمهم واسبقهم في تولي الوزارة . هذا ما كان يفكر فيه هذا الوزير السخيف ، الى جانب المؤامرات التي كان يحيكها مع عملاء الناصرية ، وفي مقدمتهم بعض زعماء الاخوان المسلمين و اعضاء « الخماسي » الناصري المؤلف من قاسم وحومد والحسامي وبوظلو واحمد اسماعيل الدوماتي !

وكان موقفني من مظاهرات الطلاب ومؤامرات الاساتذة والمعلمين موقف الاب الشفيق . وكنت اوصي متولجي حفظ الامن بعدم استعمال الشدة والقسوة تجاه الطلاب ، قناعسة مني بأن اكثرهم مخدوع او مدفوع بعوامل وطنية قومية لا غبار عليها ، وبانه يجب ان لا يكونوا ضحية برينة تستخدمها الناصرية للوصول الى هدفها في التسلط على سورية . وكانت سياستي اخذهم بالاعتناع والموعظة وبطول البال ، ريثما تثمر المساعي المبذولة لاعادتهم الى جادة الصواب ، ونظمت بالخطب والبيانات والتعليقات الاذاعية

والصحفية . وكنت حريصا دائما على ادخال الاطمئنان الى نفوسهم المعطشى الى الاغتراف من ينبوع القومية العربية ، بالقول لهم ان الحكومة تعمل للوحدة الشاملة التي تجمع جميع البلاد العربية دون ان تسيطر عليها الناصرية كما سيطرت على سورية ايام الوحدة .

وكان الفلسطينيون والاردنيون اكثر الشباب تهورا واندفاعا في المخطط الناصري . وكان عتبي على الفلسطينيين انهم اضعوا فلسطين ولم يستعدوا لمقاومة الصهيونية ، ففاجأتهم الحرب في ١٩٤٨ ، فوقع من اجلها عدد من الزعماء الشباب . اما الكتلة من الفلسطينيين ، فما كان منهم سوى الرحيل عن بلادهم والتجأهم الى سورية والاردن بما يشبه الهروب والاندحار . وهكذا تفرقت جموعهم بين لبنان والاردن وسورية — عدا من التجأ منهم الى غزة — وقبلوا العيش الشظف بما تجود به عليهم الامم المتحدة من مساعدات شهرية ، واصبحوا في حالة من البؤس الكافر والفاقة المدمرة لقواعد الاخلاق والضمير ، مما حمل اكثرهم على الانخراط في المنظمات المخربة التي انشأها وسطاء الناصرية في سورية وعلى الاشتراك في ثورة لبنان ، فدمروا واحرقوا وقتلوا ونسفوا السيارات المليئة بالابرياء . وهو عمل تقتشع له الاجسام هولا . ثم راح الكثير منهم يقبض الاموال من عملاء الناصرية لتخريب كيان سورية واعادتها الى تحت اقدام عبد الناصر . فترى الفلسطيني يثير الفتنة في دمشق وحلب ولا يخطر في باله ان يتسرب الى فلسطين ليثير الفتنة في تل ابيب او حيفا . وهو يعمل على اغتيال الزعماء السوريين والاردنيين واللبنانيين والعراقيين ولا يقدم على عبور الخطوط ايفتال بن غوريون او غيره من الحكام الصهيونيين . وهو يخترن المفرقات والقنابل ليلقيها على دور اشقائه وبني قومه في اي بلد عربي ولا يذهب لاستعمال جراته في القدس ، فينسف اي مركز من مراكز الحكومة اليهودية فيها . ثم انه يقوم بمظاهرة مرتبة ويقذف ببوت حكام سورية الشرعيين بالقنابل ويتهمم باقذر التهم ويشتهم باحط انواع الشتائم ، وليس فيهم من يتطوع لشنم بن غوريون الا وهو جالس في احد المقاهي يتناول المسكرات وينفق مما قبضه من عملاء عبد الناصر .

هذه هي وطنية من ورثناهم من قضية فلسطين ، واحتضناهم وانفقنا على ايوائهم واطعامهم والباسهم وتعليمهم المبالغ الكبيرة . . هؤلاء الذين عرضوا استقلال بلدنا وسيادتها واستقرارها للخطر

في سبيل الدفاع عن بلدهم ، ورفضنا العروض المغرية والمساعدات المالية السخية لكي لا نتنازل عن مطلب واحد من مطالبنا الاربعة الى اعادة حقهم السليب . هؤلاء الذين كرسنا نصف مليار ليرة سورية سنويا لايجاد جيش قوي يعمل على تحرير بلدهم يوما من الايام ، فحررنا بذلك اقتصادنا من هذه الاموال ومنعنا شبابنا من العمل في الزراعة والصناعة بجعلهم جنودا ينتظرون الامر للهجوم على اليهود !

انا لا ادعي بان كل ما عملناه في سورية وسائر البلاد العربية كان لسواد عيون ابناء فلسطين ، بل اقول اننا قمنا بجزء من واجينا القومي تجاه بلد عربي طغى عليه الطاغون . وليس لنا بذلك منة ، وليس لنا ان نطالب لقاء بشيء . لكنني اسرد واقعا حين اقول بان اولئك الاخوان الفلسطينيين لم يظهر منهم اعتراف بفضل ولا ولاء بمعروف ، حين قام بعضهم بما قام به من اعمال تخريبية مآجورة لا تخدم في الواقع الا الصهيونية ، عدوتهم في الدرجة الاولى ، ولا ينتج عنها سوى تزييق شمل العرب وتفريق صفوفهم !
لمساكين هم اولئك الاخوان الفلسطينيون ، فانهم اضاعوا بلادهم وهم جاهدون في اضاءة سائر البلاد العربية ، ليتم النصر لمن اقصاهم عن ديارهم وفرقهم في الارض وثقت شملهم . وليغفر الله لهم ، فهم لا يعقلون .

كانت الصحافة حتى قيام الوحدة بين سورية ومصر متمتعة بأقصى حدود الحرية ، تكفلها القوانين النافذة وتضمنها روح الديموقراطية المسيطرة على الحكم . ولم يمض زمن طويل حتى رفع الحكم الناصري قناعه الكاذب عن وجهه واصدر قانونا خير فيه اصحاب الصحف بين الغناء رخص صحفهم وتبض التعويض وبين الاستمرار على الصدور . ولم يفت ارباب القلم ان الجرائد التي سيختار اصحابها الاستمرار سوف تتعرض لانواع الضغط والارهاب والمراقبة ، وسوف يساق اصحابها الى المزة اذا لم ينسجموا مع الوضع ولم يكيلوا المدح والثناء لارباب المهد من مصريين ، كعبد الناصر ، او سوريين من امثال عبد الحميد السراج . وقبل البعض ، طمعا بما يؤمن لهم من العيش ، وتمنع البعض الآخر رافضين الاعتراف بصحة التدبير المتخذ . فاصدرت محلاتهم ووزع التعويض المستحق لهم على العمال ، دون ان يكون لهم رأي في ذلك .

الصحافة وحريةها
في عهد حكومتنا

وعندما قضي على الوحدة مع الناصريين ، استمر الحال كما كان عليه . فلم ترفع المراقبة عن الصحف ، ولم تستعد اية جريدة امتيازها سوى جريدة المنار . وذهبت نداءاتنا في مجلس النواب باعادة الحرية الى الصحافة ادراج الرياح ، حتى كان انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ ومجيء حكومة بشير العظمة . فبعد ان تطود الامر لها ، بدأت بمنح رخص جديدة وسمحت لن استردت منه رخصته في عهد الوحدة باستئناف الصدور باسم جديد وبملكية من لم تلغ له جريدة . كما رفعت الرقابة عن الصحف .

وبلغت الصحف المصادرة عددا كبيرا اذكر منها الايام والنصر والراي العام والمنار ودمشق واللواء والصرخة، وغيرها في دمشق. وكان موقفها كلها دعما صريحا واضحا للكيان السوري، وسندا للحفاظ عليه تجاه كل مؤامرة ناصرية . ولم يشذ عن هذه السياسة سوى جريدتي الوحدة والبعث . اذ كان صاحب الاولى نزيه الحكيم العائد من الأرجنتين ، حيث كان موظفا في سفارتنا . وشاع انه جاء بالمال اللازم لجريدته من مصر لتكون لسان حال الناصرية في سورية . وسعى نزيه الحكيم لشراء ادوات طباعة كانت استوردت في عهد الوحدة لطبع الجريدة التي كانت حينذاك تصدر بهذا الاسم . وقد قدرت قيمة هذه الآلات والادوات بنحو ثلاثمائة الف ليرة سورية ، فمن اين اتى « نزيه » الحكيم بهذا المبلغ الضخم لشراء المطبعة ؟ ليس هذا اعترافا منه بأنه قبض الاموال من عبد الناصر وجاء الى سورية ليدعو له في صحيفته ؟

وذاث يوم صدرت هذه الجريدة وفيها كتاب موجه من نبيه العظمة الى ناظم القدسي يطالبه فيه بتحقيق الوحدة . وقد تضمن الكتاب الفاظا يمكن اعتبارها ماسة بكرامة رئيس الجمهورية ، وكافية للحكم عليه ، لو اننا احلناه هو ونزيه الحكيم على المحاكمة . ومن يعرف ما وصل اليه نبيه العظمة من خرف وانهيار صحي ، يتأكد ان الكتاب المنشور ليس صنع يديه ، بل من صنع نزيه الحكيم . وقد يكون العظمة غير مدرك ما فعل ! وعندما اجتمع مجلس الوزراء تقرر ان يضاف الى قانون الطوارئ نص يجيز سحب رخصة احدى الصحف . وهكذا تقرر استعمال هذه المادة ضد جريدتي الوحدة والبعث ، فصدرت الاوامر بالغاء رخصتيهما ، فتوقفنا عن الصدور. واحتج صلاح البيطار وارسل البرقيات الى رئيس الجمهورية

منددا بعملنا ، واصفا اياه بأنه غسير دستوري ، ومتهما ايانا باللاشرعية . ولم يمض وقت طويل حتى استخدم البيطار النص نفسه ، واستند اليه وزير الداخلية امين الحافظ ، حينها اصدر قرارا بتاريخ ٦٣/٥/٩ بحسب رخصتي الوحدة وصوت الجماهير ، بالاضافة الى توقيف صاحبيهما وزجهما في سجن المزة العسكري بتهمة المقالات « المأجورة » وتعريض الامن العام للخطر .

وقلت لنفسي : « ما احلى الفلك لما يدور ! » وكم اتمنى رؤية سحنة صلاح البيطار وهو يشترك مع وزير داخلته في اصدار قرار مماثل لما اصدرناه بحق صحيفته البعث . فهل اصبح اللاشرعي شرعيا ، وغير القانوني قانونيا ، ام ان مفاهيم الناس تختلف باختلاف الموضع والزاوية التي يرون منها الامور ؟ »

وقد احتفظت بعدد جريدة صوت الجماهير الذي صدر قبل اغلاقها بيوم واحد . في هذا العدد فراغات كانت مليئة بالمقالات التي حذفها المراقبة . وكم اتمنى مشاهدة وجه الحكم دروزة القبيح وهو قابع في سجن المزة يفكر بما آل اليه مصيره من جراء عمله الناصري المأجور ، ويقابل بين روح الشفقة التي عالجنا بها معارضة جماعته وبين القسوة والشدة التي استعملها ضدهم من كان يقول معهم بالناصرية والوحدة الثلاثية !

لقد اخذت الناصرية ومن جرى مجراها من « الوجوديين » في دمشق على اصحاب الصحف الصادرة في عهد التحرر مماثاتها هذا العهد ودعمها الكيان السوري . واني اعتقد ان اكثر ما حز في نفس الناصرية ذلك الهجوم المتواصل الذي شنته الصحافة السورية ، طوال سنة ونصف ، على عبد الناصر واطهاره بحقيقته وازاحة الستار عما يخفيه في صدره . ناهيك بنشسر الفضائح البوليسية التي شكت منها البلاد قاطبة .

وكانت علاقتي مع اصحاب الصحف جيدة منذ زمن بعيد ، اذ كنت احرص دائما على تنميتها . واظن انني اكثر السياسيين صلة طيبة باصحاب الصحف ، لا لانني لا ابخل عليهم بتوزيع جزء كبير من المخصصات المستورة حينما اكون على راس الحكم — لجميع الرؤساء يسرون على هذه الخطة — بل لانني احتفي بهم واتكلم معهم بمراحة وبدون تكلف ، وامدهم بما يجعلون منه مقالات تحمل تواقيمهم وتلاقي اعجاب القراء ؟ واطافة الى ذلك ، فانهم كانوا

الفصل الخامس : وزارتي الغامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ آذار ١٩٦٣)

يجدون في احاديثي ما يشبع نهمهم الصحفي التائق الى سماع آراء جريئة وحلول معقولة . فان كانوا في صفوف المعارضة ، امددتهم بأسلحة الهجوم على الحكومة وارشدتهم الى نقاط الضعف في مواقفها والى الثغرات التي يستطيعون دفع سهامهم منها . واذا كانوا في صف الحكومة املتيت عليهم ما يبرر امام الراي العام دعمهم الحكومة دون خشية الاتهام بأنهم مؤيدون بدون حجة .

وقليل هم الصحفيون الذين افلتوا من حلقتي . ولم يكن ذلك الا بدوافع مادية اغراهم بها اخصامي السياسيون وعلاء بعض الدول الاجنبية ومثلوها . لكنهم ، على اي حال ، لم يجدوا في اعمالهم ما يأخضونه علي بحق ، فالتزموا جانب الشتم والتحقير والتدخل بشؤون خاصة . ومع ذلك ، فاني لم احقد عليهم ، بل كنت اقول لهم حينما القاهم : « انا سبب معيشتكم ، فلولا لي لما اثريتم ! » فيضحكون ويضحك الحاضرون . وكانوا يرجعون الى حلقتي عندما ينقطع الينبوع ، فأصفح عنهم واعيدهم الي . وما من احد من الصحفيين لم يهاجمني يوما ما ، لكنهم رجعوا جميعهم واصبحوا من انصاري المتحمسين المنادين بي ، العاملين في فلك سياستي .

الفصل السادس

موقفنا من لبنان والبلدان العربية

فكرت في الفصل الخاص بعلاقتنا الاقتصادية مع لبنان كيف تطورت الامور بينه وبين سورية في ١٩٥٠ ، مما ادى الى اعلان حكومتي فصل الوحدة الجمركية واقامة صرح اقتصادنا على اساس الانفراد والاستقلال ، بعد ان لمسنا من رؤساء حكومات البلد المجاور اعتمادهم عن الرغبة في توحيد الاقتصاد بين البلدين وفي تركنا نتخبط وحدنا في معالجة تدني سعر الليرة السورية . وادى موقعي الصارم تجاه لبنان الى اطلاق صفة « ابو القطيعة » علي ، والى اعتقاد اللبنانيين جميعا اني عدوهم رقم واحد . واني لا انكر ان سياستي اضررت بمصالح لبنان ، اذ حرمت التاجر والمستورد اللبناني من الارباح التي كان يتقاضاها من الصفقات التجارية مع تجار سورية ، وقتل عدد المصطفين السوريين في جبال لبنان وعدد الذين كنوا يترددون الى بيروت للترفة والتسلي .

واستمرت السياسة الاقتصادية التي وضعت اسمها نافذة في جميع المهود والوزارات رغم تبدل الوجوه وتغيير الاتجاهات . وعندما اعلنت الوحدة مع مصر هرع بعض زعماء لبنان المسلمين الى دمشق لتحية عبد الناصر على رأس وفود عديدة ليكسبوا ثقة الزعيم الجديد ويحققوا دعمه لهم . وظن اولئك الساسة ان عبد الناصر سوف يلغي فوراً جميع التدابير والقرارات الاقتصادية التي كانت وضعتها ، وانه سيفتح باب السفر الى لبنان على مصراعيه فتزدهر بيروت . لكن سرعان ما خاب املمهم ، اذ لم يغير عبد الناصر شيئاً .

وعندما نصبت الوحدة وطار عقل رئيس مصر مما اصابه — وكان ذلك اولى سلسلة انتكاساته — راحت بعض الصحف البيروتية تشن الحملات القاسية على الكبري وعلی كل من اشترك في دین الوحدة . وظلت هكذا تحمل على كل من تولى الحكم في دمشق حتى

انهار الحكم المتحرر في ١٩٦٣/٣/٨ .

وكننت في بيروت في مطلع فجر الحرية ، غرايت من المناسب ان ابدأ باتصالات مع الجماعات المناوئة لاشياع عبد الناصر ، وفي طليعتهم الشيخ بيار الجميل رئيس الكتائب اللبنانية ، الذي كان لموقفه ، مع جماعته ، الفضل في القضاء على الثورة التي اثارها عبد الناصر في لبنان في ١٩٥٨ .

واجتمعت اليه في وزارة المالية ، وتبادلنا الراي في العلاقات السورية اللبنانية . وصرحت له بأننا نريد ان نفتح بابا جديدا بيننا وبينكم لتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية على اساس المصالح المتقابلة ، وبكل اخلاص ونية حسنة . واكدت له اني مستعدة لتبني فكرة عقد اتفاق تجاري بين البلدين يخفف من شدة الاحكام النافذة . واضفت قائلاً بانني ارجب في الوصول الى تفاهم كامل حول جميع الشؤون وفي مقدمتها السياسية ، على اساس عدم التدخل في شؤون واحدنا الاخر وعدم تمكين الخصوم من النيل من احدا عن طريق الآخر . فرحب الجميل بفكرتي واكد لي اتفاهقه الكامل مع كل ما ذكرت ووعد بالعمل بكل امكانياته لتحقيق هذه الخطة . ودلت معالم وجهه على انه كان صادقا فيما يقول ، لا سيما انه كان ملتاعا من خصومه السياسيين .

وعدت الى دمشق واعطيت تصريحاً لجريدة الاوربان البيروتية يتضمن هذه الآراء ، فأحدث التصريح دوياً هائلاً . وبدأت الاوساط التي كانت تهاجمني في الماضي تطري عملي وتشجعني على المضي فيه . وظلت الاوساط اللبنانية المسلمة والمسيحية تدعمني وتأمل باستلامي الحكم .

وتلقيت ذات يوم دعوة من غبطة البطريرك الماروني لتناول طعام الغداء في مصيفه ، فلبيت الدعوة . واستقبلني البطريرك المعوشي بالترحيب والعناية . وبعد الانتهاء من تناول الطعام ، جلست معه على انفراد ، وتحدثنا في الاوضاع العامة . وقال لي انه سيسافر الى الولايات المتحدة بدعوة من رئيسها ، وطلب مني ابداء ما اريد نقله الى الرئيس كنيدي . فأجبت بأن الجفاء بين الولايات المتحدة وبعض البلاد العربية ، وفي مقدمتها سورية ، عائد الى دعم السياسة الامريكية لاسرائيل اولاً ، ودعمها لعبد الناصر ثانياً . ولذلك فان كل ما نطلبه من الرئيس كنيدي ان يكون محايداً في الخلافات بيننا وبين اسرائيل ، ثم بين سورية وعبد الناصر .

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

واكدت لغبطة ان سورية تريد ان تستمر على سياستها المبنية على الحياد بين الشرق والغرب ، وان كل ما يشاع عن ان بلادنا وخاصة اننا ، انها تلتزم جانب الاتحاد السوفياتي وتدعم الشيوعية ، ما هو الا افتراء واختلاق لاجل تبرير التزام امريكا جانب الصهيونيين .

واوضحت له اننا في سورية نسمى لاعادة الحياة الدستورية ، حتى اذا قامت حكومة موثوق بها من قبل الشعب ومثليه ، عمد الى اظهار اتجاهنا الحيادي بشكل لا يدع مجالا للالتباس . واضفت الى ذلك قولي باننا نريد ان يكون بين لبنان وسورية اوثق العلاقات الاخوية ، سواء في الحقل السياسي او الحقل الاقتصادي ، واننا على استعداد لمعد معاهدة تجارية تخفف الكثير من القيود المضرة بمصلحة البلدين . غير ان اي تفاهم اقتصادي يجب ان يسبقه تفاهم سياسي ، فنحن نشكو من موقف حكام لبنان العدائي من بلادنا . وادمنت مؤكدا ان لبنان ، اذا بقي سائرا على هذه الطريق ، فان الخطر الذي قد يتعرض له سورية بفوز الناصرية سيتعرض لبنان له حتما ، بحيث يصبح خاضعا لنفوذ المصريين السياسي والاقتصادي . وطلبت من غبطة البطريك ان ينقل حديثي هذا الى الساسة الامريكيين وان ينبههم الى خطأ دعمهم عبد الناصر ، ظنا منهم انه سيقبل الصلح مع اسرائيل . فهو انما يمالئ الامريكيين الآن ويخادعهم لينال منهم المساعدات المادية . اما اذا كتب له النجاح والسيطرة على سورية والعراق والاردن ، سيرفع البرقع عن وجهه ويسفر عن اغراضه البعيدة وهي تأليف اكبر دولة عربية في هذه المنطقة ، تهيم على البترول العراقي وانايبه ، وعلى قناة السويس ، بها يجعلها قادرة على الصمود في وجه الامريكيين وسائر الدول الغربية .

وقال غبطة البطريك بانه يحسن بي ان اتحدث في هذا الامر مع رئيس الجمهورية اللبنانية . فقلت له « وكيف يتم لقاءنا ؟ » فاجاب : « ساهنت له الساعة واطلب منه موعدا لك اليوم » واوعز الى احد مقربيه بالاتصال بدار الرئيس ، لجاء الجواب بانه ينتظرني بداره في جونية - لاني قصر الرئاسة في الساعة الخامسة بعد الظهر .

مودعت البطريك وشكرته على ما ابداه من الحفاوة ، كما اظهرت له ارتياحي الى الفرصة التي سمحت لنا بتبادل وجهات

النظر ، بما يؤكد وحدة الفكر والنية .
واستقبلني الرئيس الامير فؤاد شهاب في داره ، بما لا يمكن وصفه بالبرود او بالحرارة . فكررت ما قلت له للبطريرك بشقن العلاقات بين حكومتي لبنان وسورية وضرورة الانسجام بينهما . وكان الرئيس في حديثه متحفظا كل التحفظ ، ومؤكدا ان ظروف لبنان ، وخاصة اوضاعه الطائفية ، توجب على الحكام ان يكونوا على الحياد . فقاطعته قائلا : نحن لا نريد اكثر من ذلك ولا نطلب منكم اقضاء عبد الحميد غالب وقطع علاقاتكم مع مصر . لكننا نرغب في ان لا تلزموا جانب الناصريين ضدنا وان لا تسمحوا بان يكون لبنان موطناً لمؤامراتهم ضدنا ومرتعاً لاعدائهم وعملائهم . ثم اكدت للرئيس ان تفاهيا قلبيا لا يمكنه ان يتم بين سورية ولبنان ، والحال على ما هي عليه .

فاظهر الامير شهاب شديد تمسكه بأن تكون الصلات بين البلدين على اتم ما يمكن من التفاهم ، لكنه المح الى انه رئيس دستوري ليس في متناوله اغلاق الصحف وحملها على تغيير اتجاهها . واما السياسيون ، فمع عدم رضائه عن مسلك بعضهم ، الا انه لا يقدر ان يتدخل في شؤونهم . وصرح بأنه يخشى على مصير لبنان اذا ما انهارت الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين المبنية على الميثاق الوطني الموضوع في ١٩٤٣ - مع العلم بأنه ليس ثمة ميثاق مكتوب بل تفاهم ودي حصل اذ ذاك للوقوف جبهة واحدة ضد الافرنسيين .

ثم انهى الامير شهاب كلامه بأنه مستعد لدرس كل اقتراح او طلب تتقدم به سورية . فاجبته بأن السوريين لا يريدون فصم عرى التفاهم بين المسلمين والمسيحيين ، وبأنهم بالمعكس يفدبطون كلما ازداد التعاون بين الطائفتين في سبيل حفظ استقلال لبنان . وبقيت لدى رئيس الجمهورية نحو ساعة ونصف الساعة . وخرجت من لدنه دون نتيجة ملموسة . لكنني ، على اي حال ، اسمعته ما اريد ان يفهمه كل لبناني مسؤول ، وهو ان السير على النهج الحالي سوف تكون له نتائج سيئة .

وفي الشهر نفسه ، جاء وزير خارجية لبنان السيد فيليب تقلا الى بلودان حيث اجتمع الي زميله السوري جمال الفرا . فوجهت اليه كتابا مفتوحا نشرته الصحف ، رحبت فيه بمقدمه واكدت له عزم سورية على اقامة احسن العلاقات مع لبنان . وكان لهذا الكتاب

المصدر عن « ابي القطيعة » اطيب الاثر في نفوس اللبنانيين الحريصين على ازالة ما بين البلدين من تباعد وجفاء . اما السيد غيليب تنقلا فاعلن حين وصوله الى بلودان انه لم يطلع على النص ، مع انه نشر في صحف بيروت صباحا قبل مغادرته اياها .

وغداة تاليفي الوزارة ، وفي الصباح الباكر ، ابرقت الى رئيس الوزارة اللبنانية السيد رشيد كرامي برقية اعلمته فيها بأسناد الحكم الي وعزمي على اقامة احسن الصلات مع لبنان . وحرصت على ان اصيغ البرقية بمبارات محبة لديه ، وان اطمنن الراي العام اللبناني الى النوايا الطيبة التي نكتها تجاه البلد الشقيق .

واستقبلت الصحف الحرة في بيروت نبأ برقيتي بترحاب وبفرح ، وراحت تلوم رئيس الحكومة اللبنانية على تأخيرها في الجواب ، ثم حثته على زيارة دمشق زيارة رسمية تبدد الغيوم الملبدة .

اما الصحف الناصرية ، فقد اعتبرت برقيتي مناورة سياسية للايتاع بين الصفوف ، واحراجا لرئيس الوزارة ، حتى اذا قام بزيارة دمشق ساءت علاقته مع القاهرة ، وان تمنع عن الزيارة قامت في وجهه العناصر المسيحية متهمة اياه بأنه يعرقل التفاهم بين سورية ولبنان ويحول دون عودة العلاقات الاقتصادية بينهما خدمة لمصلحة القاهرة .

وفي اليوم التالي تلقيت من رشيد كرامي برقية تهنئة ، ثم برقية ثانية جوابا على برقيتي ببادلني فيها — لكن بمرارة — عبارات الود . ورفض كرامي ان يزور سورية كما كانت الاوساط اللبنانية الصديقة اقترحت عليه . وتحمل رئيس الوزراء اللبناني هجمات الصحف القاسية ضد عناده وتعريضه مصالح لبنان للاذى ، في حين ان مصر لم يكن من مواقفها معه الا الضرر . فأموال اللبنانيين وممتلكاتهم في مصر صادرها عبد الناصر ومنع اللبنانيين من العودة الى بلدهم . ولم ييسر الاصطيف في لبنان بل حصر القادمين اليه ببعض رجال مباحثه الذين اتوا الى بيروت واستبدلوا جنيحاتهم المصرية بليرات لبنانية على اساس التعرفة السياحية ، اي يثماني ليرات ، واشتروا بها من السوق الاسود جنيحات مصرية بمسعر ٥٠ ق . ل ، ثم عادوا الى مصر . اما الفاكهة اللبنانية ، فلم ترفع من انغالها الى مصر قيود المنع .

كرامي رفض زيارة
دمشق لتهنئة حكومتي

ولما لم تنفع جميع المساعي التي بذلناها لحمل لبنان على الخروج على سياسة المحور المصري لم يبق امامنا سوى افتتاح

الفصل السادس : موقفنا من لبنان والبلدان العربية

سياسة الضغط ، وكان الكثيرون من اصدقائنا اللبنانيين يوصون بها . وجاء اول صدام مع الحكومة اللبنانية مصادفة واتفاقا . وذلك حين وصل صبري حماده رئيس مجلس النواب اللبناني ، ذات يوم ، الى مخفر الحدود السورية عائدا الى بلاده من تركيا . فأبلغه مفوض الامن انه ممنوع من دخول سورية . وحاول الرئيس اللبناني الاتصال بالحكومة السورية غير ان خط الهاتف كان معطلا ، فلم يتمكن له ذلك . فعاد الى المخفر التركي وهتف من هناك الى السيد اسعد محاسن وزير الخارجية ، فأرسلت التعليمات فورا الى الحدود بعدم معارضة دخوله سورية . وظننا ان الامر انتهى عند هذا الحد . لكن الامر عرض على مجلس النواب ، فوعدهم وزير الخارجية بان يرسل مذكرة الى دمشق . وبعد اسبوع ، وصلت المذكرة فاستشارني وزير الخارجية بأمرها ، فأشرت اليه برفض استلامها . وهكذا اعيدت بمظروفها الى الموظف اللبناني الذي احضرها ، دون ان تفتح ويطلع على مضمونها . فثارَت الحكومة اللبنانية ، واعتبرت هذا الرد اهانة لها . وبدأت الصحف اللبنانية تهاجمنا بايعاز من سفير مصر .

ولما سألني الصحفيون عن الامر اجبتهم بان اسم صبري حمادة مدرج في قائمة الممنوعين من دخول سوريا منذ عهد الوحدة ، وان موظف الامن لم يستطع الاتصال برؤسائه للاستعلام عما اذا كان المنع لا يزال ساريا ، وذلك بسبب عطل طرا على خطوط الهاتف . وقلت بان الحكومة الحاضرة عندما علمت بالحادث ارسلت التعليمات فورا للسماح لحمادة بعبور الحدود . اما عن المذكرة ، فقلت ان الامر لا يستوجب تبادل مذكرات رسمية بين الحكومتين بشأنه . ولا بد لي هنا من ان اسجل ما كان من موقف القائد عبد الكريم زهر الدين وجماعته من الحكومة وهي في صراعها مع السلطات اللبنانية آنذاك . فقد نشرت الصحف البيروتية تصريحاً لصبري حمادة بأنه استقبل وفدا رسميا سوريا قدم له الاعتذار عن حادث منعه من دخول سورية . لكنه اضاف ان هذا الوفد لا يمثل الحكومة السورية ، ولذلك فهو لم يقبل هذا الاعتذار ما دام غير صادر عن ممثلين رسميين للحكومة .

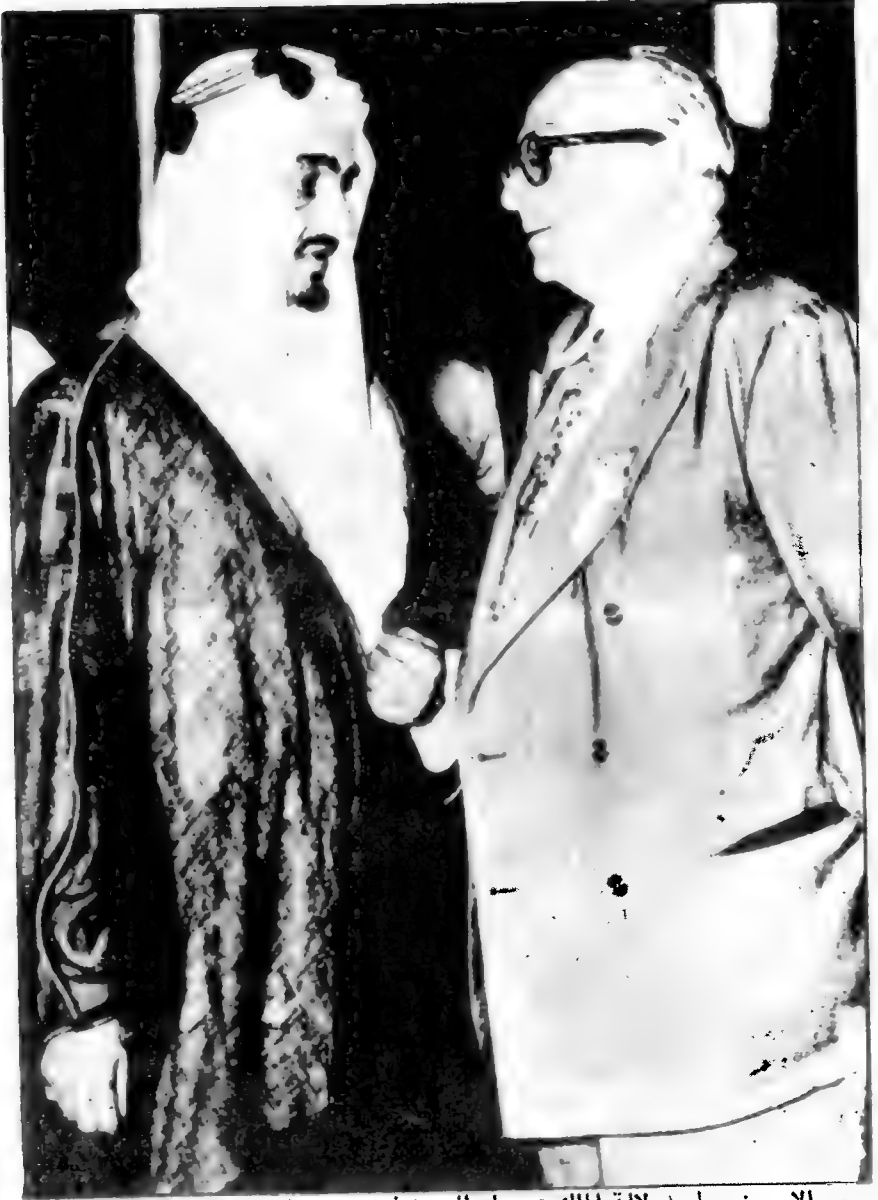
واردفت الصحف قولها بان هذا الوفد زار صائب سلام ورشيد كرامي . وتبين لنا ان المتحدثين مع الشخصيات اللبنانية هما ضابطان سوريان ، احدهما العقيد عدنان عقيل ، معاون رئيس المكتب الثاني بدمشق . هكذا كان يعمل رجال الجيش : يجتمعون سرا مع اعداء

سورية من اللبنايين ويجعلونهم يعتقدون ان لا قيمة للحكومة بدمشق . هكذا كان يعمل رجال الجيش : يجتمعون سرا مع اعداء السورية : وانهم هم اصحاب السلطة والنفوذ . وبمثل هذا انسلوك كان يراد من القائمين على زمام الامر في سورية ان يقودوا البلاد الى الاستقرار .

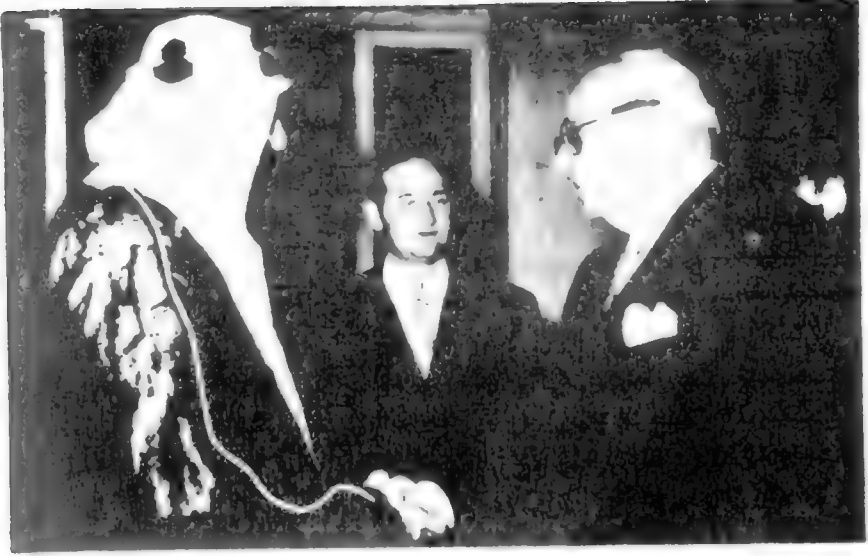
وتحدثت في الامر مع رئيس الجمهورية ، فمظاهر بالفضب واثار علي بالاجتماع الى زهر الدين وزير الدفاع . فقلت لنستدعه الى هنا فوراً ، وعند حضوره بسط له الرئيس الامر وسأله عما اذا كان له علم بالحادث . فنفي زهر الدين علمه بسفر ضابطين الى بيروت . فقلت له ما دام الامر كذلك وجب على الاركان اصدار بيان بتكذيب ارسل ضابطين مؤمنين من قبلها الى لبنان ، فأجاب : لا بأس . فسلمته مشروع تصريح كتبت اعدته . فقرأه وقال بأنه سيأخذه الى الاركان ويوقعه هناك .

وظلنا ان الامر انتهى ، وان قصة الوند اختلقتها دوائر الدعاية المصرية في لبنان . لكن سرعان ما ظهر خطأ استنتاجنا هذا المستند الى موافقة زهر الدين على اصدار التصريح ، عندما جاءني في اليوم التالي العقيد عقيل نفسه وقال لي : لقد بحثنا الامر وراينا ان يصدر التصريح عن لسان الحكومة . فقلت له ان الحادث استغل علم اساس انه يدل على وجود خلاف بين الوزارة والاركان ، فكيف يصدق الناس تكذيبا صادرا عن غير الذين ذهبوا الى بيروت ؟ والحجت عليه في وجوب صدوره عن الاركان ، فتملص من الجواب . لكنه بدا عازما كل العزم على ان لا يصدر عن الجيش اي تكذيب لحادث جرى في الواقع . وطوى بحث التصريح .

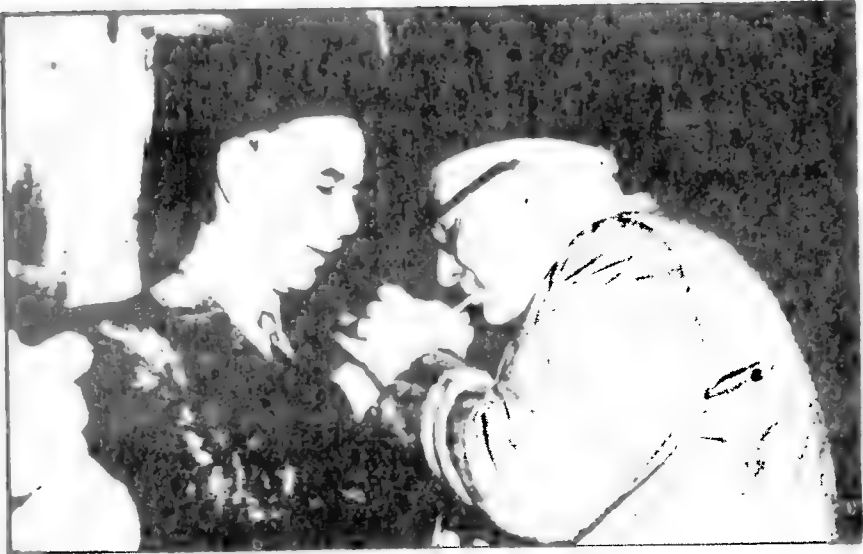
وفي احد الاجتماعات في القصر حمل زهر الدين على الحكومة لانها لا تحارب الناصرية ولا تتخذ بحق لبنان تدابير زجرية للحؤول دون المؤامرات المصرية . ولم املك اعصابي تجاه هذه الوقاحة ، فقلت له بعصية ظاهرة : انكم انتم الذين تبعثون بالفوود الى القاهرة والى بيروت ، فيجتمع الضباط مع عبد الناصر ومع رئيس الحكومة اللبنانية ووزير داخلية ورئيس النواب وتظهرون الحكومة بمظهر غير القائم على شؤون الدولة ، وبذلك تدخلون في روعهم ان الابحاث والمفاوضات يجب ان تجري مع الجيش ... ثم تلومون الحكومة وتؤاخذونها . واتجهت الى العقيد عقيل وقلت له : الم تذهب الى بيروت للتحديث مع حكايها ؟ فأجاب بأنه ذهب بناء على امر القائد العام .



سمو الامير فيصل (جلالة الملك فيصل اليوم) في مؤتمر باندونغ (١٩٥٥).



خالد العظم في احد لقاءاته مع جلالة الملك سعود.



عبد الرحمن عزام باشا يشعل له سيكارتة.

يصادف احد زائريه، والى جانبه النائب غالب طيفور، عضو الكتلة الديمقراطية التي تزعمها خالد العظم، قبل الوحدة مع مصر.

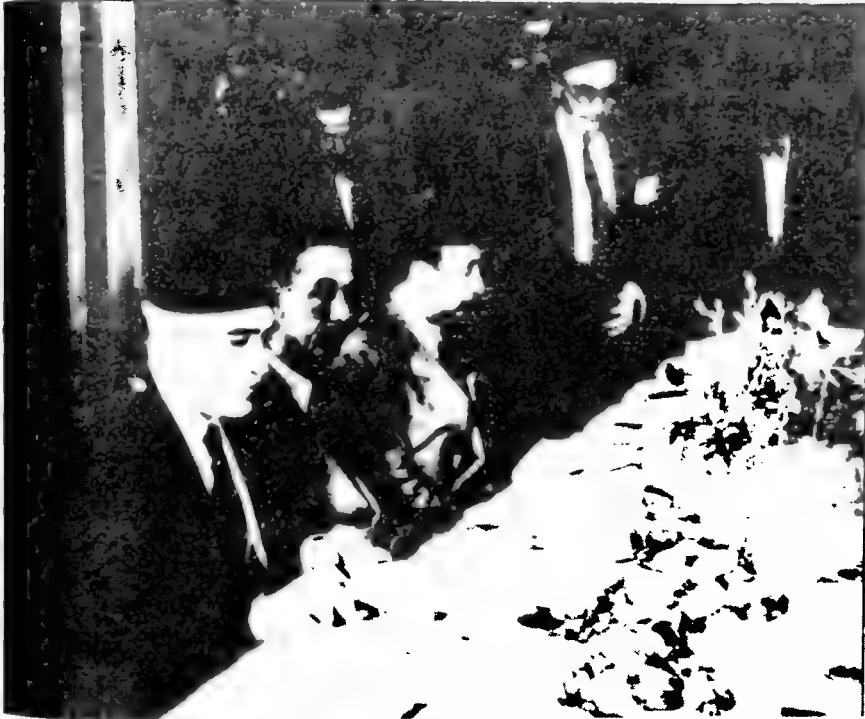


مع توفيق المسويدي، رئيس وزراء العراق، في احد اجتماعات الجامعة العربية بالقاهرة، في الاربعينات.



مع الفحاس باشا.
رئيس وزراء مصر.

خالد العظيم يهم بالجلوس الى مائدة طعام، بقرب مخائيل اليان وعبد الرحمن عزام، لمناسبة احد اجتماعات الجامعة العربية في الاربعينات.



الفصل السادس : موقفنا من لبنان والبلدان العربية

وهنا انفضحت الحكاية وتبين ان زهر الدين هو الموعز بارسال الوفد ، وانه كان كاذبا عندما ادعى بأنه لم يطلع على سفر الضباط . ولم يسعه الا ان يقول في هذا الموقف الحرج بأنه يعمل ويسعى للايقاع بين مصر وساسة لبنان ، وبان تلك الاجتماعات لم يقصد بها سوى تفرقة ذلك الصف . فقلت له : وهل لديك مال تفري به ؟ وان كان لديك مال ، فهل يعادل ما يدفعه عبد الناصر ؟ وأضفت قائلا بان هذه البلبلة ستؤدي بسورية الى اسوا المصائر .

هذا نموذج مما كنا نعانیه مع الفئة المتسلطة على الجيش وعلى مقدرات البلاد ، فهل كان علينا ان نستقيل ونترك الامور لهؤلاء المهووسين ، ولتكن مشيئة الله ، ام ان نبقي ونتلافى ما يمكن من الاخطاء ؟ وساعاود بحث هذه الناحية في فصل آخر .

ولم يكن امامنا ، بعد ان يئسنا من سياسة الملاينة مع حكام لبنان ، الا ان نجرب وسيلة التهديد بقطع الصلات الاقتصادية ، وان نبتنى سياسة الحصار التجاري لنحمل الاوساط اللبنانية على القيام في وجه حكومة رشيد كرامي ، لعلنا نستطيع بذلك دفع شرورها ومنع اذائها عنا .

واستدعيت الامناء العاملين لوزارة الاقتصاد والعمل وطلبت منهم تقريرا عما يقترحونه في هذا السبيل من خطوات . والتدابير التي كنا نفكر فيها هي :

اولا - الاستمرار على تنفيذ الاحكام التشريعية والمراسيم المتعلقة بمنع استيراد البضائع من غير منشئها . وهذا يحول دون بيع التجار اللبنانيين في الاسواق السورية البضائع التي يستوردونها هم من بلد المنشأ .

ثانيا - منع الشركات الاجنبية من ان يكون لها وكلاء غير سوريين في سورية . وهذا التدبير فتح المجال لنشاط التجار السوريين منذ ١٩٥٠ ومكثهم من الحصول على جميع وكالات المصانع الاجنبية .

ثالثا - تقييد حرية سفر السوريين الى لبنان .

رابعا التدابير الجديدة فهي :

اولا - الوصول تدريجيا الى منع السفر بتاتا الى لبنان .

ثانيا - تحويل تجارة الترانزيت الى العراق والاردن الى مرفا اللاذقية ومنع دخول اية بضاعة من لبنان الى العراق والاردن . ولم يكن بوسعنا ان ننفذ هذا التدبير الاخير الا بعد الاتفاق مع حكومتي العراق والاردن ، فاستدعيت مغيري الدولتين المذكورتين وبلغتهما اتجاه الحكومة المبني على رغبتها في الضغط الاقتصادي

سياسة التهديد والوعيد
بدل سياسة الملاينة
مع لبنان

الجزء الثالث : سورية بعد الانسحاب

على لبنان سعيًا لحمله على اتباع خطة حيادية في النزاع المصري - السوري . ثم طلبت منهما ابلاغ حكومتيهما ذلك وطلب رأيهما في المبدأ ، حتى اذا كان منسجما مع خطتنا ، عمدنا الى عقد اجتماع بين خبراء الحكومات الثلاث لابرام الاتفاق . ثم استدعيت الملحق العسكري الاردني للغرض نفسه . فوعدني بنقل حديثي . وبعد يومين حضر الى دمشق وزير الاقتصاد الاردني للبحث معي في الموضوع . ودعوته لتناول طعام الغداء مع السفير الاردني . وتحدثنا مليا ، ثم خرجنا متفقين على المبادئ العامة وعلى ان تتصل حكومة الاردن بالحكومة السعودية لدعم سورية في هذا المضمار ، وعلى ان يعين موعد الاجتماعات بعد ورود جواب بغداد . غير ان هذا الجواب لم يات . وانقلبت الاوضاع في العراق وفي سورية ، فطوي امر العلاقات مع لبنان .

وطلب الي ذات يوم احد الاصقاء ان استقبل احد الشخصيات اللبنانية وهو وزير سابق وله صلة برئيس الجمهورية ، فقبلت . وبدأ المشار اليه ببيان طويل عن الوضع في لبنان وعن ان الحكومة لا تكن لنا الا اطيح العواطف وان رئيس الجمهورية يريد توطيد الامور بين لبنان وسورية وازالة اسباب الخلاف ، الى آخر ما هنالك من المعزوفة المعروفة .

فقلت له : « تعال نتكلم بصراحة . ان سورية معرضة لمؤامرات تستهدف ازالة كيانه واذابته في الشخصية الناصرية ، وهذا ما لا نقبل به ونعمل كل ما نستطيع لمحاربته . والخطر الذي نخشاه على سورية لا ينجم من لبنان . فالناصرية تعمل للسيطرة على كل بلد عربي ، وحوادث ١٩٥٨ لم تنس بعد . فاذا كانت سورية تجاهد لحماية نفسها ، فهي في نفس الوقت جاهد من اجل لبنان الذي سيقع فريسة بعد وقوع سورية » . ثم اكدت له ان سورية ستسلك طريق الضغط الاقتصادي على لبنان بجميع الوسائل ، وسردت له التدابير التي اعدناها . وكان كلامي ينم عن العزم الاكيد والقرار اللا رجوع عنه . وقد ذهل مخاطبي وموجيء بهذه الصراحة التي لم يكن ينتظرها . فاللبنانيون كانوا يتحسبون من ان نقدم على منع تجارة الترانزيت ، لكنهم كانوا بين التصديق والشك . لذلك ظهرت على ملامح الزائر اللبناني علامات الذعر ، لاسيما عندما اجبته على استفساره عن مطالبنا بتعداد المسائل التي نشترطها لصرف نظرنا من تلك التدابير وهي :

الفصل السادس : موقفنا من لبنان والبلدان العربية

- ١ — الحيلولة دون النشاط السياسي الذي يبذله سفير مصر عبد الحميد غالب في بيروت بشتى الوسائل .
 - ٢ — اطلاع الحكومة السورية على الاموال التي يسحبها السفير المذكور من المصارف اللبنانية ويستخدمها للتأمر ضد سورية ومد عملائه بالمغريات .
 - ٣ — اعطاء الحكومة السورية جدولا اسبوعيا بأسماء السوريين والمصريين الذين يغادرون لبنان الى مصر ، واسماء القادمين منها ، ومنع دخول من نعتبرهم متأمرين الى لبنان .
 - ٤ — جعل سياسة الحكومة اللبنانية حيادية .
- وازداد ذهول مخاطبي اللبناني وقال انه غير مفوض بأن ينقل هذه المطالب . وبدأت عليه مظاهر الخوف والوجل ، فقلت له انني لا اكلفك بحمل هذا الحديث بصورة رسمية . لكنني احببت اطلاع رئيس الجمهورية اللبنانية على ما يدور في خلدنا . ثم اكدت له ان سورية لا تزال تعتبر ان الرئيس هو الرجل الذي يتفهم الاوضاع والذي يستطيع اعادة الامور الى نصابها .
- وذهب الزائر اللبناني وهو لا يعرف كيف يلغف الحديث . وفي اواخر شباط ، زارني احد اصحاب الصحف اللبنانية المقربين من شهاب وتحدث معي في الموضوع نفسه . فقال ان الثورة في العراق قد ابدلت الخوف اطمئنانا في قلوب الناصريين في لبنان ، سواء في ذلك الرسميون منهم او غير الرسميين . واعرب عن اعتقاده انهم الآن غير مستعدين لقبول ما كانوا مستعدين لقبوله قبل ثورة ٨ شباط في العراق . فقلت له : صحيح اننا فقدنا سندا لنا في سياستنا الاقتصادية ، لكننا سوف نعمل لوحدها ولا نتراجع عن محاربة الناصرية وكل من يعمل لها في سورية او في لبنان .
- فقال مخاطبي انه يظن ان الحكومة اللبنانية ستستقيل قريبا ، فهل لسورية مرشح ؟ فاجبته باننا لا نتدخل في شؤون لبنان الداخلية . فهو حر في اقالة حكومته او في بقائها او في اسناد رئاستها الى من يشاء ، وكل ما يهمنا من الامر هو سياسة لبنان تجاهنا . ونحن لا نطلب منها ان نقطع علاقاتها او تجرد وضعها تجاه مصر ، لكننا نطلب منها حيادا حقيقيا .
- واحب مخاطبي ان يستدرجني وان يخرجني عن سكوتي ، فسأل عما اذا كنا نقبل ان يتولى الوزارة في لبنان السيد كاظم الصلح . فاجبته مؤكدا قولي السابق ، وهو ان ليس لنا مرشح على الاطلاق . وكان مخاطبي اجتمع الى السيد ناظم القدسي ولم اعلم مادار

بينهما من حديث . غير انني لم اكن مطمئنا الى نفسية رئيس جمهوريتنا ، لاسيما بعد ان قال لي ذات مرة ان لا بأس من ان اوكل الى السيد محاسن وزير الخارجية تعاطي ما يتعلق بعلاقتنا مع لبنان . فاجبته بانني اثق بالسيد محاسن ، لكن علاقتنا مع لبنان لا تتناول الشؤون السياسية الخارجية والاقتصادية والمالية فحسب ، بل هي تتصل بكياننا وبالمؤامرات التي تحاك ضدنا في لبنان . فلذلك لا بد لي من الانفراد بتعاطيها بنفسي وبمفردي ، بعد ان اطلع مجلس الوزراء على الخطوط العامة . ثم سألته عما اذا كان له اعتراض على حصر هذه الشؤون كلها في شخصي ، فأجاب حسب عادته : لا ... لا ... وتراجع فوراً ، لكن بامتناع واكراه . ومن هنا بدت الشكوك تتسرب الى نفسي في موقف القدسي تجاهي . وبدا لي انه لم يكن بعيداً عن الاحاديث التي جرت بين الضباط السوريين والحكام اللبنانيين على الوجه الذي ذكرته آنفاً . وكنت اتمنى ان لا ينصرف القدسي عن جادة الصراحة في القول ، وان يلجأ الى خطة التعاون الصادق مع رئيس الحكومة ، فيعالجان جميع الشؤون بروح طيبة بتبادلة .

ولكم طلبت منه السير معي بقلب مطمئن ، مؤكداً له انني لا احمل تجاه احد اي عداً وانني صرفت ذهني نهائياً عن رئاسة الجمهورية ، وانني انتظر اجتماع مجلس النواب الجديد لاسلمه الامانة سليمة ، ثم انسحب من العمل العام واسافر الى اوروبا للمعالجة والاستراحة . لكنه ظل على تكتمه وعلى اسلوبه . واذكر انني طلبت ذات مرة من السيد شكري القوتلي ان يتوسط بيننا لازالة ما في شب القندي، من الشكوك ولحملة على التعاون المجدي . فعدعانا القوتلي الى داره وطرح الموضوع بكل صراحة واكد اننا نحن الاثنين اذا ما اخلصنا، واحدنا للآخر، وازلنا ما بيننا من سوء تفاهم حمينا كيان البلد ، فلا يصل اعداء سورية الى غايتهم . واضاف قائلاً بان دفع الخطر الناصري هو اهم ما يجب على الجميع التعاون في سبيله .

ولم يفتح القدسي قلبه ، بل اورد بعض المسائل التي لم تكن تثير بيننا خلافاً يستحق الذكر . وفي جملتها تمسكي بالمركزية الشديدة وعدم الفسح في المجال امام المحافظين للتمتع بصلاحيات واسعة . فاجبته بانني موافق في الاساس على تخفيف اعباء الادارات المركزية بدمشق ، وبان لا مانع لدي من السلوك في هذا الاتجاه . ثم عاد القدسي الى نغمة الانتخابات البلدية ، فقلت له بانني سأطلب من وزير

الداخلية اعداد المراسيم اللازمة .

وهكذا انتهى الاجتماع الذي كنت اعول عليه كثيرا ، دون ان
نصل الى شيء ملموس . ولانتهاء موضوع علاقتنا مع لبنان ، لا بد
لي من تسجيل الامور والنتائج الآتية :

١ - نجحت مساعي الناصرية في حمل الحكومة اللبنانية على
الاستمرار على موقفها العدائي من سورية .

٢ - كان لانخداع الشيخ بيار جميل بوعود عبد الناصر الاثر
الكبير في مسح المجال امام نشاط الناصريين . لكنه نسي ان خطة
عبد الناصر لا تخرج عن استغلال موقف الجميل مدة سنتين ، ثم
عندما يحين موعد انتخابات الرئاسة ينظر في الامر ... على ضوء
مقتضيات الظروف !

٣ - مكانة عبد الناصر في قلوب ابناء الطائفة الاسلامية في
لبنان . وعيضا ذهبت مساعيها لاقناعهم بان عبد الناصر لا يهمه احد ،
وان كل ما يدعيه او يتظاهر به انها هو بفعل مقتضيات الساعة .
وعيضا ايضا ذهبت تشبثاتنا لحملهم على تجنب التزام جانب مصر
ضد سورية واقناعهم بان فائدتهم من العلاقات الطيبة مع سورية
الجارة اكثر بكثير من فائدتهم من مصر ، هذا بالإضافة الى ما تنزله
السياسة الناصرية من اضرار بمصالح التجارة اللبنانية وبمصلحة
اللبنانيين المقيمين في مصر . وكنا نقول لهم اذا جاء عبد الناصر
لسورية وحكمها بالسيف والحديد ، فمصيركم مهدد واستقلالكم لن
يبقى .

٤ - يجب الان نسي سمي القيادة العسكرية السورية لبليلة
الوضع وحمل اللبنانيين على الاعتقاد ان الحكومة سائرة الى الاستقالة
وان النظام الجديد سيوثق العلاقات مع لبنان .

٥ - رغم كل المصاعب التي واجهناها مع الحكومة اللبنانية ،
فاننا كنا على قارب قوسين او ادنى من الوصول الى قطف ثمار
خطتنا معها ، لولا قيام الثورة في العراق وما بدا يتردد من ان ثورة
مماثلة سوف تقوم في سورية . وعلى اي حال ، فان تبدل الحكم
القاسمي في العراق اوجب تعديل خططنا مع لبنان واضعف مركزنا
قليلا . واني واثق من ان لبنان كان سيغير وضعه تجاهنا ، لو لم
يقع حادث ٨ آذار بدمشق .

وعلى كل الاحوال ، فاني اطمئن اخواننا اللبنانيين الى ان
السياسة الاقتصادية التي وضعت اسسها في ١٩٥٠ لا يستطيع

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

تغييرها احد ، مهما تغيرت الحكومات ومهما حصل من ثورات وانقلابات . والفرصة الوحيدة التي سنحت للبنان لمساومة سورية والحصول منها على تخفيف القيود الاقتصادية كانت عندما كنت في الحكم . لكن الناصرية اعتمدت عنها .

وفي اثناء وجودي في الحكم للمرة الاخيرة ، كانت علاقتنا مع الدول العربية مطبوعة ، بدون شك ، بطابع خصامنا مع عبد الناصر . وكانت الخطوط العميقة قد وضعت منذ انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١ ، مع ما اعتراها من هزة في ٢٨ آذار ١٩٦٢ ، وعند اشتراك الاشتراكيين في الحكم في ١٩٦٢ . وعندما وقعت الواقعة بين سورية ومصر وانفصلت عرى الوحدة كانت الصلات بين حكومة الدواليبي وحكومات الاردن والسعودية والعراق على اتم ما يكون من التفاهم والتعاون . ثم جددت قليلا تلك الصلات الحسنة ، عندما جاءت حكومة بشير العظمة وفيها من المتطرفين من هو معروف بمبادئه للسعودية والاردن .

في اثناء وجودي في الحكم للمرة الاخيرة كانت علاقتنا مع الدول العربية مطبوعة ، بدون شك ، بطابع خصامنا مع عبد الناصر . وكانت الخطوط العميقة قد وضعت منذ انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١ ، مع ما اعتراها من هزة في ٢٨ آذار ١٩٦٢ وعن اشتراك الاشتراكيين في الحكم في ١٩٦٢ . وعندما وقعت الواقعة بين سورية ومصر وانفصلت عرى الوحدة كانت الصلات بين حكومة الدواليبي وحكومات الاردن والسعودية والعراق على اتم ما يكون من التفاهم والتعاون . ثم جددت قليلا تلك الصلات الحسنة ، عندما جاءت حكومة بشير العظمة وفيها متطرفون معروفون بمبادئهم للسعودية والاردن .

موقفا من سائر
الدول العربية

وحين استلمت زمام الامر اردت ان لا تبعد عنا تلك الحكومات العربية المجاورة ، لاسيما ان كلا منها كانت معرضة للهجمات الناصرية ومؤامراتها . غير ان وجود العنصر الاشتراكي في وزارتي حال دون تمكننا من الامادة من معونة السعودية المادية . واضعف العلاقات بيننا وبين الاردن بسبب الحملات التي كانت تحملها الصحف اليسارية بدمشق على الملك حسين . وسافرد لكل دولة بحثا خاصا بها فيما يأتي :

الاردن : لم اكن موافقا على الحملات الصحفية ضد ملك الاردن لانني كنت اعتقد ان مملكته وجمهوريتها محط مطامع الناصرية وهدف

مؤامراتها ، لاسيما انها كانت تستخدم اللاجئين الفلسطينيين في اثاره الفتن في بلادنا . وكنت اعتقد ان تعاون سلطات الامن في الدولتين المجاورتين يؤدي الى نتائج حسنة في قمع تلك الفتن . وكنت على علاقات حسنة مع السفير ومع الملحق العسكري الاردني اللذين عملا في سورية . وكسب بذلك جهدي عندهما لتخفيف اثر تلك الحملات الصحفية القاسية . واعتقد ان الاردن كان مستعدا لمساعدة حكومة سورية لتجنب اي انقلاب ضدها لو اننا ابدينا للملك حسين رغبة في ذلك . لكنني كنت اعتقد ان الوضع في سورية متين ، وانه لم يبق في الجيش عناصر ناصرية تستطيع القيام بحركة عدائية ضد الحكم ، وان ليس لنا حاجة الى الاستعانة بجيش غير سوري ، ولو انه عربي ، وكنت بذلك اسير وجهة نظر الاشتراكيين واسمى في الوقت نفسه لحمل الملك حسين على اتباع سياسة اكثر تقربا من الاوساط التقدمية لنتمكن من تحالف حكومتي سورية والاردن ضد المؤامرات التخريبية الناصرية . غير ان العقدة في نفوس الحوراني وجماعته حالت دون تحقيق فكرة كان من شأنها الوقوف تجاه عبد الناصر بقوة اكبر ومن السير في اتجاه تقدمي في الاردن يترافق مع اتجاهنا في سورية . وفي الواقع لو ان سورية تمكنت من ايجاد شكل من اشكال الاتحاد الفدرالي او الكونفدرالي مع الاردن والعراق والسعودية لكان الوصول الى وحدة عربية شاملة اقرب مثلا ، اذ ان البدء بها مع مصر المتسلطة يحول دون ذلك اطلاقا . والدليل على هذا القول ان البعثيين المغفلين انفسهم امتنعوا عن الرضوخ لعبد الناصر وراحوا ينددون بالحكم البولييسي المباحثي في عهد الوحدة وبسوء سير الامور .

اما مساندة بريطانيا لاستقلال الاردن وللملكه ، فما كانت لتؤثر على اتحاد كالذي ذكرت ، لا عند البدء بتحقيقه ولا في اثناء نفاذه . ولا ريب في ان ما يسمى الهلال الخصيب مفيد للعراق ولسورية وللاردن من حيث مصالحهما المتقاربة ومن حيث ان سورية كانت بكل تأكيد ذات الكلمة المسموعة العليا في هذا الاتحاد وفي توحيد سياسته وخطاه . غير ان اخواننا الاشتراكيين كانوا يريدون ان يبدأ الحسين بنفض يده من انكلترا وان يخضع للاشتراكيين . وهذان الطالبان غير معقولين . فالحسين لا يستطيع ان يتخلى عن دعم بريطانيا ما لم يكن مطمئنا على بلده . اما خضوعه للاشتراكيين ، فامر لا يمكن قبوله . فكان الاوفق ان يطلب منه ايجاد حكم دستوري

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

نيابى ، وان يضمن له عرشه . وهكذا كان يسيرا ادخاله في اتحاد او في كونفدراسيون عربي ومواجهة الدعاية الناصرية بعملية ايجابية نفتت من عضدها وتهدم اركان خطتها .

وعلى اي حال ، فاني جازم بان البدء بالاتحاد مع مصر للوصول الى وحدة عربية شاملة امر مخوف بالخطر على الوحدة نفسها . ولا ازال ادعي بان الوحدة مع عبد الناصر ما هي وحدة بل هي التحاق وضم ، كما حصل بين المانيا والنمسا ، حتى ابتلع هتلر الجمهورية النمساوية وضمها الى المانيا ضما عاديا .

والضحك والمبكي في وقت واحد ان البطار لم يطل به العهد كثيرا في محاربة الانفصال والعويل ضد رجاله . حتى راح يعلن ان لا مجال للتفكير في وحدة مقصورة على مصر وسورية وحدهما ، ولم يكن بعد قد مضى على ثورة ٨ آذار اكثر من شهرين . ثم انه راح يندد بمساوئ عهد الوحدة ، بما لا يخرج عما كنا نقوله نحن المتهمين بعداء الشعب وبالعالة للاجنبي . واذنبا في الواقع هو وجودنا الذي يجلب كل واحد من اولئك المغرورين الذين لا يستطيعون الوصول الى الحكم بارادة الشعب الحرة ، فيتسلطون اليه عن طريق الانقلابات العسكرية ويحمون انفسهم بقانون الطوارئ وبالحكم البوليسي المتطرف وبالضغط على الحريات وبالغاء جميع الصحف ورج اصحابها في السجن ، لا لشيء الا لانهم غير بعثيين .

المملكة العربية السعودية : ايدت المملكة العربية السعودية انفصال سورية عن مصر بكل قواها . ولم يكن هذا الموقف غريبا . فمنذ قيام الوحدة في ١٩٥٨ وكشف الخطة التي كان المصريون وعبد الحميد السراج اوقعوا الملك سعود في شباكها ، واخذوا منه عشرين مليون ليرة سورية متظاهرين بانهم يريدون القيام بانقلاب ضد قيام الوحدة . واستمرت العلاقات السيئة بين مصر والسعودية طوال عهد الوحدة ، رغم سعي الملك سعود الى ازالة الجفاء .

وكان الامير فيصل تقدم من الحكومات السورية التي تعاقبت على الحكم بين الانتفاضة وبين مجيء الحكم بعرض نسخي يشتمل على كفالة سعودية لدى احد المصارف الاميركية لاجل قرض بمبلغ ١٤ مليون دولار . وكنت عندما استلمت الحكم باشرت الاتصالات مع السفير السعودي لانتجاز هذا الوعد ، الا انني كنت اجد لديه معاطلة وتجنباً . فطلبت من نائب رئيس الوزراء السيد بشير العظمة الذي كان يرأس وفدنا الى اجتماع الهيئة العامة للأمم المتحدة في

الفصل السادس : موقفنا من لبنان والبلدان العربية

خريف ١٩٦٢ ان يفتح الملك بالامر وان يحصل منه على وعد نهائي لنرسل وفدا الى الرياض مؤلفا من الطرابلسي وزير المالية والكلاس وزير الاقتصاد (الاشتراكي النزعة) على ان اذهب بنفسه الى الرياض لتبادل وثائق الابرار .

وفينا نحن في هذه المرحلة قامت ثورة اليمن والتزم الملك سعود جانب البدر والملكيين ، فقرر مجلس الوزراء ، رغم اقتراحي بالتريث ، الاعتراف بالسلال وحكومته . وبذلك انقطع حبل الاتصال بالسعودية . ثم علمنا انه لم يعد ثمة مجال لاعادة البحث في اي قرض . وهكذا فدينا مصلحتنا الاقتصادية في سبيل التقدمية اليمنية ، لكننا ما نزال نوصم بالرجعية !

وكانت امكانيات اتصالنا بالحكومة السعودية ضعيفة لان سفيرنا في جدة كان متهما بانه ناصري ، ولان السفير السعودي

بدمشق لم يكن موضع ثقة ولم تفلح مساعي لنقله . وعلى اي حال ، فان اعترافنا بالثورة اليمنية جعل امكان تفاهنا مع السعوديين معدوما ، عدا ان السفير السعودي اتخذه ذريعة ليثبت دعايته في اوساط الجيش المقربة اليه ضد حكومتي .

العراق : لا اعلم على الضبط ما جرى في الاجتماع الذي عقد في الرطبة بين ناظم انقديسي واللواء عبد الكريم قاسم . فانا لم اسأل رئيس الجمهورية عنه بسبب اعتقادي انه اذا كان ثمة امر هام ، فانه يخفيه عني . وعلى اي حال ، فان العلاقات الرسمية بين الحكومتين العراقية والسورية كانت حسنة كما كانت المبادلات الاقتصادية على ذروتها لمصلحة الصناعة والتجارة السوريتين ، اذ كان قاسم فتح ابواب العراق على مصاريمها ، دون اي قيد ، في سبيل التعويض على ما خسره التجار والصناع السوريون من اغلاق اسواق في القاهرة .

والى جانب هذه الفوائد التي ضمنها لنا سياسة الصفاء مع قاسم ، فان اسواق الكويت سدت في وجهنا . وكنا ارضاء لحكومة العراق رفضنا جميع العروض المغرية التي كان امير الكويت يقدمها لنا . وقيل لنا انه مستعد لاقرض سورية عشرين مليون جنيه استرليني ، اي ما يقارب مئتي مليون ليرة سورية ، لقاء اعترافنا به . وقد رفضنا هذا العرض اكراما لخاطر قاسم . وفي النهاية قتل قاسم وقام محله حكم وثق صلاته بالكويت . وبقينا نشاهد هذا التطور ، والحسرة في قلوبنا على مبلغ العشرين مليون جنيه استرليني الذي اضعه ، كما اضعننا القرض السعودي !

وكان بجمعنا مع حكم عبد الكريم قاسم في العراق هدفنا المشترك في منع عبد الناصر من الاستيلاء على العراق وسورية . واقتصرت صلاتنا الحسنة به ضمن هذا الاطار ، ولم نجرب تعميقها اكثر من ذلك .

وذات مرة عرض علي نص برقية واردة من سفيرنا في العراق وفيها ان وزير الخارجية استدعاه وابلفه عتابه على الحكومة السورية لارسالها وفدا الى تركيا لتبادل دراسات المشاريع التي كنا نفكر ، نحن وتركيا بها ، لانشاء سدود على نهر الفرات ، دون ان ندعو العراق الى الاشتراك في هذا الاجتماع . ثم قال له ان الحكومة السورية اذا استمرت على هذه الخطة ، فهي لا تعود محط ثقة الحكومة العراقية .

واستد بي الغضب عندما قرأت هذه الجملة ، فاستدعيت السفير العراقي فوراً واطلعت على نص البرقية الواردة من سفيرنا الذي لا يمكن ان يكون قد اخلق الحادث لانه كان على علاقة وثقى ومستمرة مع قاسم . وابلغت السفير احتجاجي على اقوال وزير خارجية العراق واضفت الى ذلك قلبي بانني لا انشد الثقة منه . فانا اتولى شؤون بلادي بناء على ثقة مجلس نيابي شرعي بي ، ولست رئيس حكومة ثورة ، ولا اقبل اطلاقاً ان يرد على لسان ممثل رسمي لحكومة العراق التي نعتبرها صديقة اقوال تمنس بكرامة الحكومة السورية . وشعر السفير بان الامر جدي ، وباني شديد الاستياء ، فآخذ يطيب خاطري ويستبعد صدور هذا الكلام من وزير الخارجية . ثم صرح في الختام بانه سيسافر في اليوم التالي الى بغداد لابلاغ الرئيس قاسم ما يجب ابلاغه . وفي الواقع ، استدعى الوزير في اليوم الثالث سفيرنا وقدم له الاعتذار عما بدر منه . وفسر كلامه بانه لا يقصد سوءاً وطلب منه ابلاغي هذا الاعتذار الرسمي . فمجب سفيرنا من تراجع الوزير لاننا كنا ، بناء على توصية وزير خارجيتنا ، تجنبا - حتى لا يبقى للحادث اثر مكتوب في سجلات الخارجية - ابلاغ سفيرنا السيد سلطان الحديث القاسي الذي سمعه مني سفير العراق . وهكذا انتهت الحادثة .

وذات يوم سمعنا في الراديو خبر قيام ثورة في العراق . واستفسرت من السفير ، فاجاب بانه لا يعرف شيئاً . وبداناً فتمتعت الاخبار التي بذيها راديو بغداد ، وكان استولى عليه الثوار منذ اللحظة الاولى . ولا اخفي اني خشيت ان يكون هذا الانقلاب من

فعل عبد الناصر او انه موال له . وكنت اذ ذاك مريضا لا اغادر السرير ولا اجتمع مع الوزراء . وزارني في اليوم التالي السيد محاسن وزير الخارجية وابانني بأن رئيس الجمهورية استدعى الوزراء وعقد جلسة رسمية بحث فيها امر الاعتراف بالعراق ، وبأن قرارا اتخذ بذلك ، وان برقية املاها الدكتور قدسي ارسلت الى حكومة العراق الجديدة بتوقيع وزير خارجيتنا تتضمن تصريحاً بأنه لم يعد ثمة ما يحول دون اتحاد سورية مع العراق . وسألني رأيي ، فقلت له : « ليتك سألني قبل ارسال البرقية . » فأجاب بأن رئيس الجمهورية اصر على ارسالها قبل ان اطلع عليها ، خشية من اعتراضه عليها . وكان جزاء حكومة العراق على عملنا الودي ان قال وزير خارجيتها الجديد الى سفيرنا بأن سورية ليس فيها حكومة تمثل الشعب ! وما احسب الا لانه بعثي ، ولان كل حكومة في العالم اذا لم تنل رضى ميشيل عفلق واتباعه هي غير شرعية ولا تمثل بلادها ! ولا بد من الاعتراف بأن ثورة العراق الهبت في صفوف الجيش السوري عواطف الاخوة ، فراحوا ينادون بالاتحاد مع العراق ، واستبدلوا شعارات الوحدة مع عبد الناصر بشعارات الوحدة مع سادة بغداد .

وهكذا بدأت المصائب تقع على رأس سورية منذ ٨ شباط ١٩٦٣ ، حينما قام فريق من الجيش بالاتفاق مع حزب البعث بما سمي « ثورة ١٤ رمضان » . وقد جاء بيان ذلك في الفصل الخاص بانقلاب ٨ آذار .

وبلغ بالحكومة العراقية وانصارها البعثيين حد اتهام بعض الساسة السوريين واصحاب الصحف الدمشقية بتناول المبالغ الطائلة من حكومة قاسم . ونشر في صحف دمشق يوم ٢٠ آذار خبر مفاده انه عثر على شك باسمي بمبلغ نصف مليون ليرة سورية وان كلا من صبري العسلي والدواليبي وغيرهما قبض مائتي الف ليرة سورية . اما الحوراني ، فصدر باسمه شك مفتوح على بياض . وكذلك اتهم اصحاب الصحف بقبض عشرات الوف الليرات من حكومة قاسم .

وقد اطلمت على هذا الخبر وانا لاجيء في السفارة التركية ، فأرسلت فوراً كتاباً مؤرخاً في ٢٢ آذار الى القائم بأعمال السفارة العراقية طلبت منه تكذيب هذا الخبر المخفلق من اساسه . لكنه لم يجب على كتابي ، ولا نشر تكذيباً ، وهذا منتهى الجبن وتدني

الاخلاق . ولو كانت الظروف مناسبة لأقيمت الدعوى على الصحف التي نشرت الخبر . لكنني تأكدت من عدم هذا السبيل ، فاحتفظت بما يجب عمله للوقت المناسب .

اليمن : لم يكن بيننا وبين اليمن تبادل بالنهثيل الدبلوماسي . فلما نشبت الثورة في ربوعه ، انقطعت عنا الاخبار الا ما اخذت تذيعة محطات مصر . اما المصادر السعودية ، فلم نتحفنا بخبر هام ، رغم جوارها لليمن .

وفي اليوم الثالث كان مجلس الوزراء مجتمعاً في القصر الجمهوري برئاسة رئيس الجمهورية ، فبادرنا المشار اليه باقتراح الاعتراف فوراً بقيام الجمهورية اليمنية . وسرعان ما ايسر رايه الوزراء المنتسبون للحزب الاشتراكي وللأخوان المسلمين . وثنى وزير الخارجية على الاقتراح ولحقه سائر الوزراء ، قبل ان يتسنى لي بيان رأيي . ولما توجه الي الرئيس مستوضحاً ، اجبته بأن من الاولى ان نبحث الامر معكم ومع وزير الخارجية قبل عرض الموضوع على مجلس الوزراء . اما الآن ، بعد ان وقع الامر ، فلا بد لي من ابداء رأيي بلزوم التريث حتى تتكشف الامور . لكن الرئيس والوزراء اصرروا على ضرورة عدم اضاءة الوقت . فقلت : « طيب ، واذا فشل السلال وعاد البدر الى عرشه ، فماذا تصنعون ؟ » فأجاب وزير الخارجية بين الجد والهزل : « نعتز به مجدداً ! » فقهقه الوزراء ضاحكين . وضحكت معهم وانتهى الامر . وارسل رئيس الجمهورية برقية الى الرئيس السلال بتهنئته والاعتراف بحكومته .

وعندما ساءلت نفسي عما حمل ناظم القدسي على الاسراع الى طرح الموضوع ، دون استشارتي مسبقاً ، لم اجد سبباً معقولاً الا ان يكون سفير امريكا طلب منه ذلك . فقد اتضح فيما بعد ان الولايات المتحدة لم تكن بعيدة عن الانقلاب اليمني ، وانها اوعزت الى عبد الناصر بارسال الجنود والاسلحة والمعدات لاسند الانقلاب ، ثم تدأخلت في الامر واجبرت ابن السعود والحسين على سحب قواتهما التي حاربت الى جانب البدر ، كما اشارت على عبد الناصر بسحب جيشه بدوره بعد ان اطمأنت الى استقرار الامور في اليمن . فماذا قصد الامريكيون من كل هذه التشبثات ؟ هذا ما سيكشفه المستقبل . وعلى اي حال ، فلم يولوا تدخل الامريكيين لحماية ثورة اليمن ، لكان قضي عليها في المهد .

وبعد ان تقرر الاعتراف بالجمهورية اليمنية ابرقنا الى السيد

بشير العظمة رئيس وفدنا للامم المتحدة بأن يجتمع الى وزير خارجية اليمن ويبلغه استعداد الحكومة السورية لد حكومته بما تحتاج اليه من معونات ، سواء من الخبراء او الاساتذة او ممن يتطوع من الضباط السوريين السابقين ، وبأن يصرح له برغبة الحكومة في ارسال وفد للتهنئة واجراء مباحثات . فجاء الجواب بعد اسبوع برفض الزيارة والمعونة !

وبعد مدة جاء وفد وزاري يمني لزيارة لبنان ، فارسلنا شخصا له معرفة برئيس الوفد ليبلغه دعوة الحكومة السورية الى زيارة دمشق ، فبدأ التهلل على وجه اليمني من هذه الدعوة وقال انه غير مأذون باعطاء جواب قبل استشارة حكومته . ولم يات الجواب ! وكذلك سافر وفد يمني الى بغداد لزيارة عبد الكريم قاسم ، فانتهز سفيرنا فرصة التحدث مع رئيس الوفد في احدى الحفلات وقال له : « لم لا تأتون لزيارة الحكومة السورية ، كما زرتكم حكومتى لبنان والعراق ؟ » فاجابه الوزير : « اننا لا نرغب في الانصال بحكومة دمشق ! »

واتضح لكل لبیب ان وراء هذا الجفاء ضغطا ناصريا لابعاد المشير سلال عن سورية ، خوفا على تقدميته من رجعتنا ! وهكذا اصبحنا في نظر الناصرية رجعيين عملاء استعمار ، .. انتهازيين ، و سلال بطل التقدمية ، البريء من مساندة الاستعمار !

على ان عبد الناصر الذي دعم السلال لم يشذ عن اسلوبه المشهور . فقد اشترى وزير الخارجية اليمني (البيضاني) وجعل منه آلة لابعاد السلال ووعد باستلام مركزه . الا ان السلال علم بالؤامرة فآوفا البيضاني بمهمة الى القاهرة ، لكنه حرم عليه العودة فيما بعد الى صنعاء ، ثم عزله من وزارة الخارجية وابقاه برسم الاستعمال بالقاهرة !

واني اؤكد اننا بعد الاعتراف باليمن الجديد اخلصنا النية تجاه السلال وعزمنا على مده بما نستطيع من المعونة ، الا انه هو الذي رفض وتكبر . ولعل هذا الموقف ايضا كان في جملة خطوط النهاج الامريكي في الشرق الاوسط . وقد فقدنا باعترافنا بالجمهورية اليمنية المساعدة المالية التي كانت المملكة السعودية قد وعدتنا بها .

السودان : منذ انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١ لم تعترف حكومة السودان بقيام العهد الحاضر الجديد في سورية . واستمر الحال على هذا المنوال حتى ٨ آذار ١٩٦٣ . غير ان السفير السوداني في

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

بغداد كان اتصل بسفيرنا فيها وأبلغه نية حكومته في اقامة العلاقات السياسية معنا . فرحبنا بذلك ، لكن السيف سبق العزل ... وحصل الانقلاب قبل أن ننهي الامر عمليا .
تونس : لم يكن بيتنا وبينها ما يمكن وصفه بالحسن او السيئ في علاقاتنا . وفي المدة الاخيرة من حكومتنا عينت تونس سفيرا لها في دمشق ، فاستقبلته وحادثته في الشؤون التي تهم بلدينا . فابدى تذمرا شديدا من مواقف الناصرية وحمل عليها حملة شعواء ، واكد ان هذا الشعور هو السائد في جميع الاوساط الرسمية التي تتهمها بحبك المؤامرات لاغتيال ابي رقية بواسطة صالح بن يوسف . وقال انها ارسلت فيما بعد من قتله في اوروبا ، خوفا من ان يفصح الامر ، فتتكشف احدى خطط الناصرية .

الجزائر : قامت سورية بما يتوجب عليها ، بل باكثر ، في دعم الثورة الجزائرية ومدها بالاسلحة والذخائر التي كنا نشترها باسنا ثم نسوقها الى الثوار الجزائريين . وتبرع المواطنون في سورية بملايين الليرات وقدموها بكل شوق . واستمرت سورية تجهد في الامم المتحدة لدعم استقلال الجزائر . وآثرت استمرار انقطاع علاقاتها مع مرائنا وانقطاع السوق الافرنسي بوجه مشتريننا من الاسلحة على ان تساير العدوان على الجزائر العربية وان تسكت عنه .

وبلغنا ذات يوم ان ولدا جزائريا سوف يزور سورية وعلى راسه جميلة بو حرد ، ضحية التنكيل الاستعماري الافرنسي ، التي كان لها في قلوب السوريين والسوريات المنزلة الرفيعة والحب المتدفق . فقررنا استقبالها رسميا وانزلناها مع رعاتها بدار الضيافة . وارفقناها بموظفتين من وزارة الخارجية ، احدهما حفيدتي نائلة . واکرمنا ضيافة الوفد احسن اكرام ، فكان استقبالها الحكومي والشعبي على اروع ما يكون . لكن الناصرية ارادت انتهاز الفرصة ، فجمعت عددا من المتظاهرين لا يتجاوز العشرين شابا وقفوا امام قصر الضيافة يحيون جميلة ويهتفون لعبد الناصر وينادون بالوحدة . لكن سرعان ما كانت الجباهير الوطنية تفرق هذه الفلول وتعطيهم الدرس اللازم .

وكان في عداد مرافقي جميلة احسد المصريين ، جاء قطعا ليهجس ويبعد جميلة عن التورط معنا . لمصار هو والفسري ممثل الجزائر في دمشق يحاولان دائما الا تذهب جميلة من دمشق

وفي قلبها تعلق بسورية . ومن جملة مؤامراتهم سعيهم لمنع جميلة من الذهاب الى الجبهة ، يوم دعاها الجيش لتناول طعام الغداء في نادي الضباط بالقيطرة ، وذلك ليري جميلة ، بأم العين ، الفرق بين الجيش السوري الذي كان يدافع عن حدوده وبلاده والجيش الدولي الذي كان يحمي عبد الناصر .

وقرر مجلس الوزراء التبرع للمؤسسة التي تشرف عليها جميلة بنصف مليون ليرة سورية وبالف وخمسمائة طن تمحا . وسعدت جميلة بزيارتها لدمشق وانست بالاجتماع مع سيدات مجتمعها ، وكنت حرصت على احاطتها بهن . وقد قدمت لها زوجتي الهدايا العديدة المؤلفة من مصنوعات دمشقية ، فسرت بها .

وجاءني يوما وزير الخارجية ليلفني ان الحكومة الجزائرية دعت الحكومات العربية الى ارسال وفود لحضور الاحتفال باعلان استقلال الجزائر . وطلب مني رأيي في الاشخاص الذين ستختارهم الحكومة ، فاجبته : « تذهب انت رئيسا للوفد ، ويذهب معك وزير آخر اذا شئت ، وضابط من القيادة وبعض الشخصيات السياسية . » فاتفقنا على ذلك وعرضنا الامر على مجلس الوزراء ، فأقر الاختيار وابلغنا الفسيري ذلك . لكن سرعان ما جاء المذكور مهرولا الى وزارة الخارجية ليلفها ان حكومته طلبت من جميع الحكومات العربية المدعوة عدم ارسال وزير برئاسة الوفد وجعل عدد الاعضاء ثلاثة فقط ، بمن فيهم الرئيس . وقلت لحاسن : « انهم لا يريدونك ، نزولا عند رغبة عبد الناصر في ابعاد كل من وقف في وجهه في مؤتمر شتسورا . »

وبعد يومين ، فوجئت بخبر شريب ، وهو ان الفسيري اعلن ان حكومته كلفته بدعوة شخصيات غير رسمية للسفر الى الجزائر ، وانه اختار بعض الاشخاص المعروف عنهم الميل الى عبد الناصر . واجتمعت صدفة بالفسيري في احدى الحفلات ، فقلت له انكم تاتمرون بعبد الناصر وتعملون على كسب رضائه . فطلبتم ان لا يكون في الوفد وزير سوري واخذتم بين الدعويين من يعتبرهم ناصريين . واني لا اهنؤك على هذا الاختيار . وادرت له ظهري وتحادثت مع غيره .

وقد صدق حدسي . وجاءتنا الاخبار من الجزائر بان عبد الحميد السراج الذي انتدب لتمثيل مصر تحديا لنا ، عقد عدة اجتماعات سرية مع مظهر الشرجي ، والصيرفي وهو رجل منتسب

لجماعة الاخوان المسلمين في حماة ومرشح عصام العطار للوزارة .
ولما جابهت عصام العطار بما جاعنا عن اتصال الصير في بعبد
الحמיד السراج ، نفى علمه بالامر ، لاول وهلة . لكنه عاد في اليوم
التالي معترفا بالاجتماع ، وزاعما ان سببه يعود الى العلاقة السابقة
بين الرجلين وان الحديث لم يتجاوز العموميات . لكن تحقق لي فيما
بعد ان الصير في هذا كان ضالعا مع المعلمين في اضرابهم ومؤامراتهم
الناصرية ضد العهد ، كما ثبت لي بعد انقلاب ٨ آذار كيف كان
العطار يخادعنا ويتظاهر بالمر امانا بشجبه الناصرية ، ويشتم
عبد الناصر وينعته باتسى الانفاظ ، بينما لم يبد رايه واضحا في
اقواله وتمريحاته للصحف وفي خطبه في الجامع . وقد احسنت الظن
به طويلا ، لكنه تكشف لي فيما بعد انه كان مخادعا ، ذا عشرين
وجه وخمسين لسان !

وعندما جاء وزير خارجية الجزائر لزيارة دمشق كنت مريضا
طريح الفراش ، لا يسمح لي الاطباء بمغادرته . فارسلت امين سري
الى زيارة الوزير الجزائري وابلاغه تحيتي . ولم يخطر في بال ذلك
الوزير الشاب ان يزور رئيس الوزراء في داره ليستفسر عن صحته ،
او ان يترك له بطاقته على الاقل . لكنه بذل كل جهده لقبض معونة
مالية لحكومته باسم الاخوة والعروبة . وكان ذلك منه احرارا
يجعلنا في موقف البخل امام سخاء عبد الناصر . الا ان عبد الناصر ،
عندما كان يتبرع لدولة او لشخص ، لم يكن يمد يده الى جيبه ، بل
الى جيوب الاميركيين .

مسكين هذا الشاب الوزير . . . ذهب ضحية عبد الناصر
عندما عاد الى الجزائر واعلن تأفقه من تسلط الرئيس المصري .
وهكذا لحق بضحايا الناصرية العديدين في سائر الاقطار العربية . .
المغرب : كان الملك الحسن في عداد الشخصيات العربية التي
الزمت مداراة عبد الناصر خوفا من لسانه واعماله ومؤامراته .
لكننا كنا نطمح علم اليقين حقيقته ما يكنه الملك المغربي ، وابوه
قبله ، في هذا الشأن . وقد اكده لنا ذلك السيد اسعد الحاسني الذي
امضى في الرباط عدة سنين ، سفيرا لسورية ثم سفيرا للجمهورية
العربية المتحدة ، والذي وقف عند الانتفاضة الموقف المشرف المنتظر
منه . فقد اعتصم بالدار التي كانت الحكومة اشترتها في عهد الوحدة
من المال المشترك السوري المصري ورفض تسليم البيت لندوب
مصر ، وراح يجمع الصحفيين ومندوبي الوكالات ويدلي اليهم

الفصل السادس : موقفنا من لبنان والبلدان العربية

بتصريحات قاسية ضد الناصرية . ثم عينته الحكومة السورية سفيرا لها في روما ، فسلم الدار للحكومة المغربية ، شرط عدم تسليمها لسفير مصر .

وجاءني محاسن ذات يوم واجبا وقال لي : «وصلتني برقية من سفيرنا في الرباط بان الخارجية ابلغته انها ستسلم الدار للحكومة المصرية . » فقلت له : « لا ، لا نقبل بذلك اطلاقا ! » واشرت اليه بارسال برقية عاجلة الى سفيرنا بالانسحاب والجيء الى دمشق اذا امرت حكومة المغرب على رايها . وفي اليوم التالي وردت برقية من السفير يقول فيها بأنه ابلغ الخارجية المغربية التعليمات التي ارسلناها اليه ، فاجيب بأن الحكومة المغربية تصرف النظر عن تسليم الدار .

وروى لي الاستاذ محاسن طرائف غريبة عن زيارة الملك محمد الخامس للقاهرة ودمشق في ١٩٥٩ ، حين رافقه فيها بوصفه سفيرا للجمهورية العربية المتحدة في المملكة المغربية . من ذلك ان دوائر الباحث المصرية انتهزت فرصة تجول الملك في اسواق دمشق ، فادخلت بعض رجالها خلصة الى غرفة النوم المخصصة للملك ، وفتحت حوائبه واخذت منها ما اخذت من اوراق سرية ، وبعثرت ثيابه داخل الخزائن بشكل لحظه الملك حين عاد الى غرفته . لكنه لم ينبس ببنت شفة .

ومن ذلك ايضا ان رئيس قرنائه كان جالسا ذات يوم مع الصحفيين في دار الضيافة يتحدث الى الزائرين ، واذا به يستدعى الى غرفة الهانف . فذهب تاركا حقييته اليدوية على احدى المناضد ليتكلم مع مخاطبه . وعندما عاد لم يجد الحقيبة . فارغى وازبد وصاح بصوت عال . الا ان كل ذلك لم يرجع له حقيته . والله اعلم من سلبها !

والاطرف من ذلك هو الحادث الذي جرى مع الملك الحسن في احدى زياراته لدمشق ، حين كان وليا للعهد . وذلك ان طائرته عندما وصلت الى سماء دمشق اخذت تتجول في الجو نحو ربع ساعة ، دون ان تهبط . فظن الامر انها نزهة فوق دمشق . وبعد قليل جاءه المرافق الموضوع تحت تصرفه وساله عما اذا كان يريد قيادة الطائرة والتجول فوق البقاع السورية والتفرج على معالمها . فتعجب الامر وقال للمرافق : « لكن ، هل تترك المستقبلين في المطار ينظرون مدة طويلة ؟ فهذا ليس من قواعد الذوق ! » لكن المرافق

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

أصر على موقفه . واستمرت الرحلة الجوية أكثر من ساعة ، طافوا فيها فوق حمص وحماه ، الى ان عادت الى دمشق . ونزل الأمير في المطار ، حيث كان في استقباله الوزراء وعلى رأسهم السيد نور الدين كحالة ، رئيس المجلس التنفيذي . أما الطائرة الثانية التي كانت ترافق طائرة الأمير ، والتي تحمل مرافقيه ، فكانت حطت في المطار قبل النزهة السماوية التي قامت بها طائرة الأمير . وبعد ان وصل الأمير الى دار الضيافة وخلا الى الى افراد حاشيته ، أخبروه بأن سبب النزهة الى حماه لم يكن اعطاء الأمير فرصة ممارسة هواية قيادة الطائرة ، بل كان تأخر الوزراء عن الحضور الى المطار لاستقبال الأمير ، وذلك استخفافا وجهلا بلوى قواعد اللياقة والادب تجاه شخصية عربية سامية . وقد غضب الأمير كثيرا واعلن رغبته في العودة الى بلده فوراً . ولم يثنه عن عزمه سوى الاستاذ المحاسني ، صديقه الحميم ، الذي توسل اليه ان يتجنب كشف فضيحة تسيء الى علاقات ابيه مع عبد الناصر . ونزل الأمير عند توسل المحاسني واخفى شعوره على مضي . وفي احدى الزيارات التي نظمها الدوائر الرسمية للأمير ليتفرج على احد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين . وفيما كان يستمع الحسن الى اهازيج الاولاد واغانيهم ، اخذ يغمز المحاسني بطرف عينه كلما نادى هذه الهازيج بالوحدة من المحيط . . . الى الخليج . وكان يشير بذلك الى رغبة الناصرية في دمج المغرب في الوحدة وجعله تابعا لسلطانها مثل سورية !

ليبيا : واما ليبيا ، فلم يكن بيننا وبينها اتصالات رسمية . فلا هي ممثلة في سورية بسفير ، ولا نحن ممثلون عندها بسفير . وعلى كل الاحوال ، كانت الحكومة الليبية تتجنب الدخول في معارك كلامية مع ابواق الناصرية وتخشى مؤامراتها . ولم تنس احداها التي حاكمها المحق العسكري المصري .

الكويت : ذكرت فيما سبق ان سياستنا تجاه الكويت كانت متصلة بسياستنا تجاه العراق الذي كان رئيس وزراء حكومته عبد الكريم قاسم يضم ما اسماء « قضاء الكويت » الى الجمهورية العراقية . وهدد بقطع علاقته مع كل دولة عربية تعترف بالكويت وتقيم الصلات الديبلوماسية معها . وذلك عقب اعلان استقلال الكويت في ١٩٦٢ والغاء المعاهدة التي كانت معقودة بينها وبين بريطانيا ، واستبدالها بمعاهدة جديدة . وعندي ان الاسباب التي

الفصل السادس : موقفنا من لبنان والبلدان العربية

حملت بريطانيا على التنازل عن حقوقها ووضعها الممتاز في الكويت لم يكن تعلقها بمبدأ اعلان استقلال البلاد التي كانت تستثمرها او تسيطر عليها بشكل من الاشكال ، بل ان الدافع الحقيقي هو ان الولايات المتحدة سلكت منذ تولي ايزنهاور رئاسة الحكم فيها سياسة الحلول محل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا في سائر الممالك والبلدان التي كانت تحت نفوذ احداها . ولا يتجلى حلول امريكا في الشكل الذي كانت تلك البلاد ترزح تحته من الاستعمار والاستثمار ، بل يتجلى ، اولا ، بابعاد الدول المستعمرة ، ثم الاتفاق مع حكام البلاد المحليين ومدهم بالمساعدات المالية وبالوعود السخية ، ثم باثارة شهوة الاهلين الى الاستقلال . وعندئذ تعمل امريكا ، بشتى الوسائل ، لينال القوم استقلالهم بواسطتها وبدعمها . فان وافق الحكام الجدد على الاتفاق معها ومنحها الامتيازات والقواعد التي تريد ، ووقفوا سياستهم على سياستها ، كان به ، والا فامابهم الثورات الداخلية والمؤامرات المتعددة لقلب الأوضاع والاتيان بحكام خائعين طائعين جدد .

واذا اردنا ان نعدد الحوادث ، على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر ، نستطيع ان ندخل الدول التالية في عداد الدول التي تداخلت الولايات المتحدة بشؤونها وقلبت اوضاعها المعارضة لها واقامت شؤون الدول الاخرى محلها حكومات موالية لسياستها :

في الشرق الادنى : سورية ، لبنان ، الاردن ، العراق ، اليمن ، مصر ، السودان ، ايران ، تركيا ، باكستان . وفي شمال افريقيا : ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب . وفي افريقيا : المستعمرات البريطانية والفرنسية والاسبانية والبلجيكية . وفي امريكا الجنوبية والوسطى : تقريبا جميع الجمهوريات . هذه هي الدول التي جهدت الولايات المتحدة في وضعها تحت سيطرة نفوذها وعقدت معها معاهدات حصلت بموجبها على قواعد عسكرية او تفاهمت سرا مع رؤسائها .

واما الحرب الباردة التي تشنها امريكا تجاه دول اوروسيا الشرقية ، فسيبها يرجع الى انها رفضت الخضوع للاستعمار الامريكي واحتفظت باستقلالها وبحريتها كمجموعة عالمية (روسيا وتشكوسلوفاكيا وبولونيا ورومانيا وبلغاريا) وكذلك الصين الشعبية .

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

واما اليابان ، فظلت بضعة سنوات تلت الحرب العالمية الثانية كأنها مستعمرة ، يأمر ماك آرثر ، الجنرال الاميركي ، فيها وينهي كما يشاء ، ويهزأ بالامبراطور الذي يعتبره ويتدسه اليابانيون كاله . وتمكن نهرو مدة من الصمود امام الزحف الاميركي ، لكنه اضطر ذات يوم الى طلب تزويده بالسلح ، وذلك حينما هاجمته الصين الشعبية ، فوجد نفسه مغلوبا امامها .

واما فرانكو ، فوقف مدة طويلة خارج الشبك الاميركي . لكنه اضطر فيها بعد الى الخضوع ورحب بوجود قاعدة عسكرية اميركية في بلاده . وعندئذ تدفقت عليه المساعدات المالية .

وربطت الولايات المتحدة كلا من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا والمانيا وتركيا واليونان بمعاهدة سميت «الحلف الاطلسي» وحصلت على قواعد عسكرية في كل بلد وصارت تمنح الاسلحة الذرية او تمنعها ، على قدر ما يكون ذلك البلد سائرا ومق المنهاج الاميركي .

وهكذا سيطرت امريكا على العالم ، ما عدا القسم الشيوعي الذي لا تزال تعمل على اخضاعه لسيطرتها وتجهز الاسلحة النووية وتعرض سلام العالم للخطر والجنس البشري للنفاء ..

هذا هو الاستعمار العالمي الجديد الذي رغبت امريكا رايته وحاولت ان تحل به محل غيرها من الدول . ومع انها اكبر دولة ديموقراطية يرتع المواطنون فيها بحريات كاملة ، الا انها تستعمر بقية المواطنين في العالم تحت ستار منح الاستقلال للشعوب ومدهم بالمساعدات المالية والعسكرية .

والكويت هي احدى المناطق الاستراتيجية الغنية بنفطها ، والتي القت عليها المطامع الاستعمارية الاميركية والاطماع الرأسمالية الاحتكارية شبكها . تأسست شركة بترول بريطانية - اميركية باسم شركة بترول الكويت لاستثمار الكنوز الدفينة في تلك البقعة واجبرت بريطانيا على التخلي عن السلطان الذي كانت تمنحه لها المعاهدة القديمة . واعلن الكويت استقلاله ، فسمى العراق لضمه واعادته الى ما كان عليه في عهد الاتراك . ولم يرض ذلك السياسة الامريكان ، وخافوا على بترولهم من ان يسيطر عليه عبد الكريم قاسم . وهكذا دفعوا السعودية والناصرية الى حماية كيان الكويت . فارسلت قطعاعات عسكرية سعودية - مصرية - اردنية وقتلت في وجه العراق وحالت دون احتلاله الكويت .

ونتساءل : لم لا تفكر الولايات المتحدة بتوحيد الكويت والعراق
— وكنا في الماضي كذلك — كما سمعت لتوحيد سورية ومصر ؟
والجواب هو ان عبد الناصر رجل الاميركيين ، اما قاسم ، فلا .
وهكذا استمر الدفاع عن نفط البترول البريطاني — الاميركي
بواسطة جنود عرب مصريين وحجازيين ونجديين واردنيين .
واوشكت الحرب ان تقع وان يهدر الدم العربي دفاعا عن الاستعمار
التفطلي ، كما هدر الدم العربي واريق في سهول اليمن وجباله دفاعا
عن النوايا الاستعمارية الاميركية . وبذلك لم تجد تلك الدولة حاجة
الى ارسال اساطيلها وطائراتها وجنودها للدفاع عن مصالحها
مباشرة ، بل استاجرت الجند العربي المصري وسخرته لمحاربة اخيه
العربي اليمني والسعودي والاردني ، كما كانت الدول تستاجر في
الماضي الجنود السويسريين او البافاريين لخدمة اغراضها
التوسعية .

والشركتان التي اشرنا اليهما في هذا البحث هما : شركة نفط
العراق ، وشركة ارامكو . وقد ادمجتا بشركة واحدة سميت بـ :
شركة نفط الكويت .

الفصل السابع

علاقاتنا مع الدول الأجنبية

بعد ان انتهينا استعراض صلاتنا مع الدول العربية نرى الانتقال الى بحث علاقاتنا مع سائر الدول الأجنبية . وقد يكون افيد ان نقسم البحث الى ثلاثة اقسام : الاول الدول الغربية ، والثاني الدول الشرقية ، والثالث الدول الحيادية .

كان في مقدمة العوامل التي تفرعت بها الولايات المتحدة وسائر الدول الغربية لدعم فكرة الوحدة السورية المصرية هو التخوف من ان تسير سورية في ملكك سياسة الاتحاد السوفييتي . وقد طار صواب ساستها لمعارضتنا حلف بغداد ولعدم رضائنا عن سبدا ايزنهاور ، وخاصة للصلات الجيدة التي بدأت تظهر بيننا وبين الاتحاد السوفييتي على اثر الزيارتين اللتين قمت بهما لموسكو وعقدت فيهما اتصالات المعونة الاقتصادية وعقود شراء الاسلحة للجيش السوري .

وقد الصقت بي تهم عديدة بانني اصبحت عاملا ادخل النفوذ الشيوعي الى سورية ، مركز ثقل العالم العربي . واسموني الدوائر الاستعمارية « المليونير الاحمر » وراحت تبذل كل جهودها وتستخدم جميع عملاتها لاقتصائي عن الحكم وابعادي عنه نهائيا . وقد نجحت في عدم فوزي برئاسة الجمهورية في ١٩٥٥ وفي ١٩٦١ . وضغطت على عبد الناصر فلم يدخلني في اول وزارة فيها بعد اعلان الوحدة في ١٩٥٨ ، مع انه ضم اليها جميع الرؤساء ، كالحوراني والسلي .

والحقيقة ان الصلات الطيبة التي سادت بيننا وبين الروس لم تكن ناشئة الا عن اعتراف بفضل الاتحاد السوفييتي على العرب ، وخاصة على سورية ومصر ، بمساندته القضايا التي كنا نشيرها في الامم المتحدة ضد اسرائيل ، وبيعنا السلاح ، حين كانت الدول الغربية تحول دون شرائنا الاسلحة من اية دولة . ثم

توطدت العلاقات الحسنة بعد الاتفاق على المعونة الاقتصادية .

ولم يخطر في بال احد منا ان الخطوة التي خطوناها مع الاتحاد السوفيتي ستبعتها خطوات اعشق توصلنا يوما من الايام الى صيرورة سورية دولة تابعة . والغربيون في نظرهم الى الساسة متأثرون من وضع الاشخاص الذين يسيرون وراءهم كظلمهم ويأتهمون باوامرهم وينفذون مشيئاتهم بعد ان يكونوا حصلوا على منافع او رواتب او عطايا لقاء هذه التبعية . وهم يظنون ان اخلاق رجالنا السياسيين كلهم واحدة او متقاربة ، اي انهم اتباع احدي الدول . فانه لم تكن بريطانيا ، فرنسا او الولايات المتحدة او روسيا . اما ان يكون ثمة رجل سياسي يعمل بوحى ضميره ، دون ان يقبض ثمن صداقته لاحدي الدول الا منفعة عامة لبلده ، فهذا كان امرا غريبا في نظر الاميركيين لا يستطيع تصديقه . ثم ان يكفي ذلك السياسي بالوقوف عند حدود الصداقة البريئة ، وان لا يورط بلده بما لا يتفق مع مصالحها العامة ، كذلك امر مشكوك ، في نظرهم ، بإمكان حصوله .

اما نحن ، معشر الساسة الشرفاء ، فقد التزمنا سياسة الحياد الاجابي وخطة عدم الالتزام دستورا اساسيا لسورية ، لا ندخل في الخلافات العالمية كطرف من اطرافه ، لكننا بنفس الوقت نقف في وجه كل من يطمع ببلادنا او يلتزم جانب اعدائنا ، دون ان نضع حريتنا تحت تصرف الفريق الآخر . ذلك لاننا اذا تسامحنا بجزء من تلك الحرية كنا كمن خرج من تحت الدلف الى تحت المزاب ..

وقد وقفت ضد قبول « النقطة الرابعة » كما اقترحت علينا في ١٩٥٠ ، اي ان تكون مقترمة على بعثات مؤلفة من بعض موظفي الدولة ترسلها الى الولايات المتحدة للتخصص والدراسة . ووقفت كذلك ضد مسمى البريطانيين لادخال سورية حلف بغداد ، وضد تشبث الولايات المتحدة بعقد معاهدة الدفاع المشترك بين العرب والغرب ، وضد مبدأ ايزنهاور الذي سميت امريكا في ١٩٥٧ لحمل سورية والبلاد العربية على قبوله ، كما وقفت ضد المؤامرات العديدة التي حيكت في السنين التي سبقت ١٩٥٨ لاجل تغيير اتجاه سورية في سياستها الخارجية ، وضد الوحدة مع مصر في ١٩٥٨ ، لا لانني عدو توحيد الدول العربية ، لكن لانني شككت يومئذ في ان عقد ذلك الاتفاق مع مصر ان هو الا للقضاء على صوت سورية وادخالها المحاور الغربية . وقد صدق حدسي وظهر فيما بعد ان

الامريكيين المسيطرين على عبد الناصر دعموه في دمج سورية بمصر ، وهكذا نجحت اكبر مؤامرة ضد استقلال سورية .

ويخطيء خطأ فظيحا من يظن انني ومن سار معي في مواقفي تصدت معاكسة السياسة الغربية بايحاء من الاتحاد السوفيتي او خدمة لمصالحه . اذ ان ما ظهر من مواقفي منذ ١٩٥٠ سبق زيارتي لموسكو وتم في عهود كانت فيها علاقاتنا مع الروس لا تتسم بطابع الصداقة .

والسبب الاصلي في برود صلاتنا مع الغرب كان موقف دوله ضد العرب من قضية فلسطين ، وخاصة حين اقرار التقسيم ثم دعم اسرائيل ومدّها بالاسلحة والذخائر منذ اغتصابها الاراضي العربية في فلسطين . هذا عدا ما كان يبدو من الدول الغربية من مساع لادخال البلاد العربية فلك سياستها والسيطرة على سياستها الخارجية وجرها الى ما يضمن لها قواعد حربية ومراكز استراتيجية او معاهدات دفاع مشترك .

اما الروس ، فلنن رافقوا الغرب في اول خطوة عند اقرار التقسيم في الامم المتحدة ، الا انهم عدلوا فيما بعد سياستهم مع العرب وبدلوا بمعاوضة المواقف العربية في اجتماعات مجلس الامن او الهيئة العامة ، كما انهم كانوا الوحيدين الذين باعونا الاسلحة والذخائر بدون حدود ، ثم عقدوا معنا اتفاق المعونة الاقتصادية ووضعوا تحت تصرفنا الاموال والخبرات باحسن الشروط وبدون اي نفع سياسي مقابل . ولرب سائل يستوضح عما اذا كانت كل تلك المساعدات لوجه الله وحبا بالانسانية محسوب ، ام ان هنالك فوائد غير مريضة او خططا مبيتة تقصدها الروس . والجواب على ذلك سهل وبسيط : ليس من مصلحة الاتحاد السوفيتي ان تحيط به حلقات الاحلاف المعادية . فكل حلقة سلبية من حلقات السلسلة التي تشبكها الولايات المتحدة تعطل مفعول تلك السلسلة وتترك في الجدار المبني حول اراضيها ثغرة فارغة . واذا نظرنا الى خريطة الاتحاد السوفيتي نراه محاطا بدول تربطها اتفاقات عسكرية واحلاف متشابكة : حلف الشرق الاقصى ، ويشترك فيه كل من اليابان واوستراليا والفلبين ، ، ثم حلف بغداد ، الذي سمي فيما بعد بالحلف المركزي بعد انسحاب العراق منه والذي تشترك فيه بريطانيا وايران وباكستان وتركيا وامريكا ، ثم الحلف الاطلسي الذي تشترك فيه فرنسا وبريطانيا وامريكا وتركيا وبلجيكا والمانيا

لماذا الانفاق
مع الروس

وغيرها . فالاول يغطي حدود الدول الشيوعية في الشرق الاقصى ، والثاني يوصل حلقات الاول بحلقات الثالث ويغطي حدود الاتحاد السوفيتي الجنوبية . اما الثالث ، فيغطي حدود المناطق الاوروبية الحاذية لمنطقة نفوذ دول حلف وارسو ، اي الاتحاد السوفيتي وبولونيا وتشكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا . ولما كان لبلاد الشرق العربي المركز الستراتيجي المرموق لانه المنطقة التي تلي جنوبا منطقة الاحلاف الغربية ، فلم يعد مستغربا ان تعمل كل من امريكا والاتحاد السوفيتي على اراحة الاخرى من تلك المنطقة وعلى ضمها ، ان لم يكن في احلاف عسكرية ، فبائفاقات مكتوبة او شفهية تجعل تلك الدول العربية تقف على الاقل موقف الحياد .

وكان في جملة هذه المساعي حمل الملكة السعودية على عقد اتفاق مع الولايات المتحدة ضمن لها قاعدة عسكرية في الظهران . كما ظلت الملكة الهاشمية الاردنية تدور في فلك الغرب بفضل معاهدته مع الانكليز . وكذلك قبرص والسودان والكويت . اما العراق ، فكان طيلة العهد التي سبقت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ متحالفا مع الغرب . وبقيت مصر تتجاذبها القوتان الاميركية والسوفيتية ، الاولى بالمال والمساعدات المؤنية ، والثانية بالاسلحة وبالمعونات للسد العالي . وكان طبيعيا ان يسعى الاتحاد السوفيتي لمنع وقوع سورية والعراق في شباك الصياد الغربي ، فكان منه تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي قوت اعصاب الساسة السوريين والعراقيين القاسمين وحالت دون رضوخهم للتيارات الغربية الجارفة وطمانتهم الى مناعة جيشهم الرابض في وجه اسرائيل . وما ذكرناه يبين بوضوح ان المساعدات الروسية ، لم تكن بقصد جر سورية او غيرها الى السير في اعقاب سياستها ، بل بقصد تمكين تلك الدول من الصمود تجاه الغرب ومن رفع مستواها الاقتصادي والعسكري بما بقوي امكانياتها وبالثاني مناعتها تجاه جرائم الاستعمار الحديث .

ونجحت خطة الاتحاد السوفيتي في انقاذ سورية من براثن الاستعمار . فصار عندها جيش مزود باحدث وانجح الاسلحة والذخائر ، وحصلت على القروض والمساعدات الفنية التي قدمتها لها الدول الشرقية ، بحيث بدأت في تنفيذ مشاريعها الانمائية . ولقاء ذلك هل اعطينا الروس قاعدة عسكرية ؟ ام عقدنا معهم حلفا عسكريا ؟ ان ساسة الاتحاد السوفيتي كانوا يعلمون عندما مدونا

بالسلاح وبالمعونات الاقتصادية ان رجال سورية يرفضون ان يبيعوا استقلالهم وحريتهم وان يقيدوا سياستهم لقاء هذا المدد . ذلك لانهم لو كانوا مستعدين للتنازل عن تلك المعونات لتنازلوا بها للفرد قبل الشرق وتجنبوا بذلك المؤامرات المتعددة التي كانت بلادهم عرضة لها ، فهزت كيانتها واخرتها كل مرة عشرات السفين الى الورا .
واذا قارنا خلاصة فوائد ومضار التفاهم مع احدى الجهتين وجدنا :

١ - ان تفاهمنا مع الغرب : (ا) يحرمانا من حريتنا السياسية و (ب) يستوجب قبول الامر الواقع بفلسطين وعقد الصلح مع اسرائيل . و (ج) يعرض بلادنا للخطر في حالة وقوع حرب عالمية بسبب خروج سورية عن الحياد الذي يحمي مواطنيها من الموت وثورتها من الدمار ، و (د) لا يجعل في متناول يدنا تزويد جيشنا بالمعدات اللازمة .

مقارنة الفوائد والمضار
من الاتفاق مع احد
المسكرين

٢ - في حين ان تفاهمنا مع الشرق : (ا) لا يحرمانا من حريتنا السياسية ، و (ب) يمكننا من جعل جيشنا صاحب قوة ضاربة يعتمد عليها في الدفاع عن بلادنا تجاه اي عدوان اسرائيلي ، و (ج) يكفل لنا عضدا ذا قبة في الامم المتحدة ، و (د) يحمي ظهرنا من اي عدوان قد تتعرض له سورية من غير اسرائيل ، و (هـ) يضمن لنا النجاة من مضار حرب كونية ، و (و) يساعدنا في برنامجنا الانمائي ، و (ز) لا يجبرنا على التحالف مع الاتحاد السوفيتي باي شكل من الاشكال .

واترك للقارئ اللبيب المنصف ان يقرر ما اذا كنا مخطئين في سياستنا هذه ام مصيبين . ولا ريب اننا في نظر القريبين اعداء معارضون لسياستهم ، حائلون دون وصولهم الى اهدافهم . لكن ذلك لا يهينا ، فنحن نعمل لخدمة مصلحة بلادنا لا لخدمة مصلحة الدول الاجنبية . وعزنا وفخرنا ان نحسن خدمتنا لامتنا ونحول دون اطماع الطامعين بها . ولينظر الينا الاجنبي كما يشاء ، فالهم نظر المواطن السوري الينا وارتياحه الى خطتنا وعملنا .

على ان تمسكنا باهداف سياستنا المتحررة لا يستوجب ان نمادي الغرب اذا لم يبد منه عداا لنا . والمصلحة تقتضي بان يكون لنا صلة حسنة على قدر المستطاع مع جميع الدول لذلك كان من الحكمة ان نهم الغرب حقيقتنا وان نسمى لائقنا بان سيااسة الحياد في الشرق العربي هي افضل سياسة تبعد الدول العربية عن اي محور تسلم له اراضيها لتكون منطلق لحزب من الشمال الى

الجنوب ومن الجنوب الى الشمال .

وعلى ذلك ، فإننا لا نرى رفض اية مساعدة مالية او اقتصادية او غنية تأتيها من احدى الدول الغربية ، شرط ان تأتلف مع برنامجنا الانمائي ولا تؤلف ارتباطا سياسيا . وكانت خطتي في الفترة التي سبقت استلامى زمام الحكم في شهر ايلول ١٩٦٢ ان اسعى لازالة ما هو عالق باذهان ممثلي الدول الأجنبية عندنا من اثر الدعاية الكاذبة والدسائس المفرضة التي وصفتنا بالتبعية للاتحاد السوفيتي ، ولأجل تقريب وجهات النظر في تضايانا الخارجية العربية وحمل تلك الدول المناصرة لاسرائيل على الكف عن دعمها للصهيونية دعما اعمى والوقوف موقف الحياد بينها وبين العرب .

ومن هنا كانت سلسلة الاتصالات التي جرت في صيف ١٩٦٢ بيني وبين ممثلي اكثر الدول الغربية . واعتقدت في النهاية انني نجحت في تحويل نظرهم من التخوف والوجوم الى التقارب والتهنئة . وقد كان لهذه المحادثات الاثر الظاهر في اقبال الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا على عرض المساعدات المالية والاقتصادية لبرنامجنا الانمائي . وترسخت في عقيدتي ان ممثلي هذه الدول توسطوا لدى حكوماتهم لاتباع سياسة ايجابية تجاه سورية يساعدها في استثمارها على سياسة الحياد . وقد تجلت نتائج هذه الاتصالات بما يشبه التراحم على تقديم المساعدات ، فاقبلت المانيا الاتحادية على التعاقد معنا لتمويل اكبر مشروع انشائي تعتمد عليه سورية ، وهو سد الفرات ، بعد ان كانت مترددة — او بالاحرى مجتمعة — عن تحقيق ما وعدت به عبد اللطيف البغدادي في عهد الوحدة مع مصر . واعلنت فرنسا استعدادها لفتح اعتمادات بمبلغ خمسين مليون دولار لتزويدنا بالمعدات الصناعية الداخلة في برنامجنا الانمائي . وقدمت لنا الولايات المتحدة قروضا سخية لتمويل مشروع صوامع الغلال وغيرها . ولحست كذلك كل من ايطاليا واليابان واسبانيا بنيتها الاسهام في تحقيق مشاريعنا .

فاذا اضعنا الى ذلك ما حصلنا عليه في عهد حكومتنا من مساعدات اقتصادية اخرى من الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي ورومانيا وبولونيا وتشكوسلوفاكيا وهنغاريا ، تحقق لدينا ان كلمة التراحم على منحنا القروض والمساعدات ليست الا وصفا للامر الواقع بدون مغالاة او تضخيم مصطنع . وسياتي تفصيل كل هذه العروض في فصل خاص من هذه المذكرات .

المتحدة امام اصرارنا على رفض المشروع ، ذلك الاصرار الذي برر التردد الذي كانت تبديه بعض الدول العربية . وطلب ممثل الولايات المتحدة عدم النظر في اقتراح اللجنة فصرف النظر عنه .

وكننت في احاديثي مع سفير امريكا بعد تسلمي الحكم اجهد لتفقية الجو في العلاقات السورية — الامريكية املا في ان يصرف الرئيس كنيدي النظر عما كان شائعا عنه من خطة ترمي الى دعم الرئيس عبد الناصر في مشاريعه الوحودية لقاء محاربة الشيوعية في سورية وتبديد جو التوتر بين العرب والصهيونية ، تمهيدا لعقد صلح بينهم ، او على الاقل ، السكوت عن تنفيذ مشروع تحويل نهر الاردن .

وكان الرئيس عبد الناصر غير متحمس لعرقلة المشروع الصهيوني المذكور . وكم من مرة اصطدم مع الوزراء السوريين ايام الوحدة وعارض اقتراحهم باثارة الموضوع ، كما جاء على لسانهم ، وهم الحوراني والتفوري واحمد عبد الكريم .

وكننت اقول للسفير الامريكي اتركوا جانبا خطنكم باجبار العرب على عقد الصلح او قبول مشروع تحويل نهر الاردن ولا تضغطوا على الحكومات العربية لسلوك هذا الطريق ، فليس بينهما واحدة تقبل او على الاقل تجهر بقبول السير في هذا الاتجاه . اذ ان تيار الراي العام يجرفها حتى ولو كانت ميالة الى ذلك . وكان السفير يجيب بان الهدنة القائمة منذ ١٩٤٩ ما هي في الواقع الا صلح غير مسجل بمعاهدة مكتوبة ، فلماذا لا تجعلون للوضع الراهن صفة رسمية وتخلصون من كل هذه المشاكل وتنعمون عندئذ باستقرار يكفل لكم الازدهار والتقدم ؟ فاجيبه بانهم ما داموا ينظرون الى اتفاقيات الهدنة نظرة الصلح الواقعي ، فلماذا هم بدورهم يريدون ترسيخ ذلك بمعاهدة جديدة ؟ فيضحك السفير ويقول : ما اشبه ذلك بالسؤال عما اذا كانت الدجاجة من البيض ام البضرة من الدجاجة !

وكننت اسر عليه بان ينقل الى حكومته احسن نصيحة تزيل البرود في علاقتنا معها ، وهي ان تترك للاجيال القادمة عبء النظر في القضية الفلسطينية . ذلك لان الجيل الحاضر الذي عاصر هذه الجناية لا يستطيع اسدال الستار عليها . غير ان السفير لم يكن مسموع الكلمة في واشنطن ، او انه كان يتظاهر بأنه يمتنى ان تقبل حكومته ما اقترحه عليها ، او انه كان يساير رئيس حكومة هو

معتمد لديها ولا يريد التصادم المباشر معه .
وأما الشيوعية التي كان السفير دائم التخوف منها ، فكنّت
أؤكد له أن دعايات حكومته ضخمت شأن الشيوعية في سورية ، مع
أن عدد الشيوعيين لا يزال بعيدا عن حد التفوق أو القدرة على
قلب الأوضاع واستلام الحكم . أما الاتحاد السوفييتي ، فسنظل
أوفياء لصداقته ما دام يدعمنا في الأمم المتحدة ويقدم لنا الأسلحة
والمعونات الاقتصادية . وهذا أمر طبيعي ، فلو أن الولايات المتحدة
كانت سارت معنا كما يسير الاتحاد السوفييتي لكائن علاقاتنا معها
موطدة على أحسن الأسس .

وكان السفير يتذمر من أن الكثيرين من رجال السياسة ،
وخاصة منهم بعض الوزراء وأصحاب أكثر الصحف ، يهاجمون
الولايات المتحدة دون أن تسعى الحكومة ل إيقاف هذا الهجوم . وكنّت
أجيبه بأننا دستوريون وديمقراطيون ، متمسكون بالقوانين التي
تكفل حرية الرأي الكاملة ، سواء شفاها أو كتابة . وإذا كانوا
يريدون تجنب الدعايات ضدّهم ، فلا أقل عليهم من إزالة أسبابها
التي هي وقوفهم إلى جانب إسرائيل وأسهمهم في بعض المؤامرات
التي قامت في سورية لتغيير نظام حكمها وإيجاد حكومات أو
ديكتاتوريات موالية لهم .

وكان السفير يبتسم ويجيبني بالموافقة على بعض نظرياتني ،
أو يهز برأسه عندما لا يعجبه بعضها الآخر . وكانت الابتسامة
لا تفارق شفتيه . ولا أزال أذكر آخر لقاء بيننا في شهر شباط ،
قبل سفره ماذونا إلى واشنطن . وذلك حين دعوته إلى زيارتي في
داري . ونهضت من فراشي لاستقباله ، ثم كررت عليه أقوالي
السابقة وأكدت له ضرورة عدم تدخل حكومته بما بيننا وبين القاهرة
من خلاف . وكان قد شاع أنه مسافر إلى وطنه حتى لا يكون في
دمشق يوم حدوث الانقلاب المنتظر . وراح السفير يبتسم كعادته
ولا يظهر على ملامحه شيء مما يخالجه . وكرر لي قوله بأن صدره
ضاق ذرعا بنصائح بعض المسؤولين — وهو يقصد أمين
النفوري . فقلت له : « ألم تجتمع بالنفوري ؟ » فقال : « بلى ،
اجتمعت به وكادت أحاديثه تجعلني أشك في أنه عدو لنا . لكن
قلبي غير مطمئن ! » وسألني عن مرضي ، فأجبت بأن الرسوم
الراديوغرافية دلت على أن في أمعائي عددا من القرحة ، وهي
مصدر الآلام التي أشكو منها بعض الأيام . وأكدت له أنني أتمنى

ان اسافر للمعالجة خارج سورية ، غير ان الاحوال الحاضرة لا تسمح لي بالتفيب ولو للتداوي . فابتسم وقال بأن في الولايات المتحدة اخصائيين ماهرين . ثم ابتسم . ولم افهم اذا كان يقصد بذلك دعوتي الى السفر الى بلاده لاستشارة الاخصائيين ، ام انه كان يقصد ان الايام المقبلة سوف تحررني من الاعباء الرسمية ، فيفصح امامي مجال السفر . وكانت ابتسامات هذا الرجل تثير الاعصاب . فليته كان اقل مجاملة واكثر حبا لسورية !

وقبل ان اختتم هذا الحديث عن علاقتنا مع الولايات المتحدة ، اريد الاشارة الى قضية لست ادري في الواقع مدى علاقتها بانقلاب ٨ آذار :

كان خالد بكداش زعيم الشيوعيين في سورية قد غادرها قبيل اعلان الوحدة . فمكث مدة في روسيا وتشكولوفاكيا ، ثم عاد الى سورية في السنة التالية . لكنه بارحها مجددا في مطلع ١٩٦٠ ، حينها نكل رجال الوحدة بالشيوعيين ، ولم يعد اليها حتى وقع الانفصال . وبعد استلام الحكم جاءني عدد كبير من انصاره وطلبوا مني ان تسمح الحكومة بعودته الى دمشق ، فسررت لهم المضاعفات التي قد تخلقها عودته وبثرتها تجدد نشاطه ، سواء لدى الاوساط السياسية او الاوساط العسكرية او الاوساط الاجنبية . لكنني وعدتهم باستطلاع الامر ، فوجدت مقاومة شديدة وتخوفا من ان يؤدي رجوعه الى ان ينظر الاجانب الينا نظرة الظن بأننا عدنا الى فسخ المجال امام التوسع الشيوعي .

فنقلت نتيجة استطلاعاتي الى اصديق بكداش . وتجاه اصرارهم ، اضطررت الى التصريح بأنني اخشى ان يناله اذى لا تعادله اية فائدة ترتجى من مكوثه في دمشق . فقالوا انه سيدعم الحكومة ، فاجبتهم بأنه اذا كان يريد دعم الحكومة فعلا ، فليبعد عنها المشاكل التي سيحدثها رجوعه . وكان هؤلاء يقبلون مني الوعد بالنظر في الامر عندما تساعد الظروف . وظل الحال على هذا المنوال الى ان اتاني احدهم ذات يوم واخبرني بأن بكداش وصل خفية الى دمشق . فسالته عن كيفية ذلك ، فاكد لي جهله الامر . فابديت له مجددا المضاعفات السيئة التي اخشى حصولها اذا عرف بوصوله ، واصررت على ضرورة اخفاء ذلك حتى تيسر الظروف . وبالفعل ، امتثل بكداش ورفاقه لنصيحتي وظل امر عودته مجهولا . غير انني ، تمسكا بمصارحة رئيس الجمهورية بكل ما يصل الى

علمي حتى يتم التعاون بيننا على احسن وجه ، بحث لناظم بك بأمر عودة بكداش . فاطرق رأسه وقال : « كيف عاد ؟ » فقلت : « لا اعلم . » فكرر لي ما سبق ان ابداه ، وهو عدم استحسان عودة زعيم الشيوعيين الى الميدان السياسي . ولم يطمئن القدسي الى تأكيدي ، وظل على اعتقاده ان بكداش لن يبقى امر عودته مكتوما ، وانه سوف يمارس نشاطه . فهل وصل امر عودة بكداش الى السفير الامريكي ؟ وهل اتخذته الحكومة الامريكية دليلا على اننا لا نزال نميل الى الشيوعية ؟ وهل لانقلاب ٨ آذار الذي لم تغضب منه الولايات المتحدة علاقة بهذا الامر ؟ لقد دلت الحوادث على ان امريكا هي التي دفعت الدول الغربية في الاسراع الى قبول الامر الواقع والاعتراف بشرعية الحكومة التي انبثقت من ذلك الانقلاب ، ولم يكن مضي عليه اكثر من اسبوعين ، في حين انها لم تعترف بعد بحكومة الصين الشعبية ذات السبعائة مليون مواطن ، وقد مر على قيامها ما يزيد على خمس عشرة سنة . والجواب هو ان حكومة الصين شيوعية ، وان حكومة صلاح البيطار معادية للشيوعية ، وان عبد الناصر يقمع الحزب الشيوعي ، ولذلك يجب الاعتراف سريعا بالوضع الجديد في سورية حتى تزول صلتها بالشيوعيين .

فرنسا : عقب الاتفاق المعقود في افيان في شهر آذار ١٩٦٢ بين ممثلي حكومة الجزائر المؤقتة والحكومة الفرنسية - ذلك الاتفاق الذي اعترفت به فرنسا باستقلال الجزائر فطويت بهذا الظفر الصفحات الدموية التي سجلها مجاهدو الجزائر تدعمهم بذلك سائر الدول العربية - اتفقت حكومة بشير العظمة مع الحكومة الفرنسية على اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما . وتم في زمن حكومتي تعيين موسيو بينو سفيراً فرنسياً بدمشق . واما قضية تعيين سفير سوري في باريس ، فمرت في اطوار عديدة من الطرافة بكان . فأول من فكرت به ليمثلنا في باريس هو الاستاذ معروف الدواليبي ، فقبل المشار اليه على ان لا يطول غيابه عن سورية اكثر من المدة التي تمكنه من ممارسة نشاطه السياسي في الانتخابات النيابية المقبلة . غير ان تعيينه اصطدم باحدى مواد ملاك وزارة الخارجية التي تشترط في موظفيها ان لا تكون زوجاتهم من اصل غير عربي . وهذا الشرط هو من التدابير التي تتخذها الدول حديثة العهد باستقلالها ، لانها تخشى عليه من مؤامرات الاجنبي ، كما انه من بقايا العقد النفسانية . ويدافع مؤيدو هذا الشرط بقولهم ان الممثل السياسي

إذا ما كانت زوجته اجنبية خضع لها واصبح العوبة بين يدي الدولة التي ولدت فيها الزوجة . وإذا صح ان الرجل ضعيف امام الجنس الناعم ، فهل ينحصر هذا الضعف امام الرفيعة الشرعية وينعدم امام الرفيعة غير الشرعية ؟ ولم لا نفترض ان الرجل يتوصل عن طريق زوجته الاجنبية الى الحصول على اخبار واسرار ، او انه يستنظيع بهذه الوساطة المغربية الوصول الى مآرب دولته ؟ وعلى اي حال فاني لا اقتنع بأن ثمة حاجة لصيانة الرجل من الوقوع بواسطة قرينته الاجنبية في شبك الدول الاجنبية . واضيف على اسباب قناعتي ان علاقات بلادنا بالدول العربية قد تكون في وقت ما اكثر ترديا من علاقاتنا بالدول الاجنبية ، فهل يؤثر كون امرأة الممثل الدبلوماسي من رعايا تلك الدول العربية في مواقفه واخلاصه لدولته وسياستها ؟

وسيرا على هذه النظرية كلفت وزير الخارجية السيد اسعد المحاسني بأن يخرج من طبائ الملاك الجديد الذي كان يعده المادة التي تنص على انه لا يجوز لموظفي الخارجية ان يكون ولا ان يصبح زوجا لامرأة من اصل غير عربي . ولم اقصد بهذا التعديل مسح المجال امام الاستاذ الدواليبي لتسليم سفارتنا في باريس فحسب ، بل استهدفت رفع الشبهات والتشكوك عن موظفي الخارجية ومساواتهم بجميع موظفي الدولة المتحررين من هذا القيد المجحف . وكذلك اردت ان لا تحرم وزارة الخارجية من كفاءات كثير من الشبان اللانقين بولوج بابها او البقاء في ملاكها . غير ان هذه الرغبة اصطدمت بحرص موظفي الخارجية الحاليين على اقامة سور منيع بجول دون انتساب للوزارة من قد يفوقونهم كفاءة ، فحرضوا الوزير على رفض اقتراحي . وظل الخلاف قائما بيني وبينه على هذه الناحية ، ولم يصدر الملاك الجديد لتمسكي بوجهة نظري ولضعفه امام موظفيه . فهو يعتبرهم زملاء له سيدعى يوما الى التعاون معهم كاحد الموظفين ، عندما ينتهي عمر وزارته .

وهكذا فشلت في ما عزمـت عليه ، وهو املاء مناصب السفارات السورية في العواصم الكبرى برجال سياسيين من غير نمط الموظفين الذين لم يعودوا ينتظرون الى المناصب العليا الا كمورد دافق (وكان يصل راتب السفير مع بدلات التمثيل والمنافع الاخرى الى نحو ثمانية آلاف ليرة سورية شهريا ، دون ان يبقى على نفقة السفير سوى ثمن طعامه وملبسه) . وازضافة الى ذلك ، فان ضعف الموظفين الذين احتلوا المراكز الحساسة في الادارة المركزية لم يدربوا

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

الممثلين في الخارج على مهام اعمالهم وعلى ما يطلب منهم ، بحيث اقتصرت مهام السفير على ارسال تقارير شهرية يكتبها له مستشاره او امين سره ، وعلى قراءة الجرائد والاستماع في الاذاعات الى اخبار بلاده . اما صحف سورية ، فكانت ترسل له بالبريد العادي ، فلا تنقل اليه صدى الحوادث الا بعد فوات الوقت المناسب . وهذا الضعف في الجهاز استوجب تعاطي وزير الخارجية ورئيس الوزراء الشؤون الخارجية مباشرة مع السفراء المعتمدين في دمشق ، حتى دون ان يطلع السفير السوري على ما يدور بين حكومته والحكومة المعتمد لديها .

واني اجزم باننا اذا دعمنا تمثيلنا الخارجي بشخصيات جديدة لم ينسج حولها عنكبوت البيروقراطية خيوطه الدقيقة ليخلق نشاطها وحيويتها ، لكان لنا بعد فترة من الزمن جهاز قادر عن حسن اداء الخدمات المطلوبة منه . واني آسف لان صديقي المحاسني صعب عليه معارضة رأي زملائه في وزارة الخارجية ، فحال دون تلتيح وزارته بمن ينضحون فيها روحا شابة نقية .

وكان صديقي اسعد يفكر دائما في مصيره بعد انتهاء عمر الوزارة . فتارة يرنو الى احدى سفاراتنا في روما او باريس او واشنطن او الامم المتحدة ، فلا يبدي اهتماما زائدا باملاء ما هو شاغر منها . وذلك ليتمكن من الافسادة من المرسوم التشريعي الذي اصدرته حكومة بشير العظمة القاضي باعادة الموظف المعين وزيرا الى وظيفته حكما ، بمجرد استقالة الحكومة التي هو عضو فيها .

وعلى ذلك ، وبعد ان تعمس تعيين الاستاذ الدواليبي ، فكرت في اختيار سفير لباريس ، حيث بدأت الحاجة تزداد الى وجود من يمثل سورية فيها ، بعد ان ابدت الحكومة الامرنسية استعمادها لتزويد بلدنا بتسهيلات اثنائية قدرها خمسون مليون دولار ، وذلك على اثر المحادثات التي جرت بايعازي في باريس بين وزير الاشغال العامة السيد روبير الياس ووزير المالية الامرنسية . وبعد التأمل العميق وجدت ان من الحكمة عدم ابقاء منصب السفارة في باريس شاغرا حتى تنتهي مهمة السيد اسعد المحاسني في وزارة الخارجية . فقد يطول عمر حكومتي حتى الانتخابات التشريعية التي كنا نتقرب البدء بها في اواخر شهر آب . وعلى ذلك ، وبعد التفكير فِيمَن يصلح بان يتولى اعباء تمثيلنا في فرنسا وتجديد العلاقات السياسية المقطوعة منذ ١٩٥٦ ، لم اجد احدا اجدر من سفيرنا في لندن السيد

عبد الرحمن العظم . فهو شاب نشيط ، مقدم ، ملحاح في تعقيب القضايا التي يهتم بها . وكان انتخب نائبا عن مدينة حماة في ١٩٤٧ وهم لم يبلغ من العمر عندئذ اكثر من سبعة وعشرين عاما . ثم اخترته لوزارة المالية في الوزارتين اللتين التفتها في اواخر عام ١٩٤٩ واولئل عام ١٩٥١ ، فابلى بلاء حسنا في ادارة شؤوننا المالية واسهم في فصل الوحدة الجمركية مع لبنان ونقل صلاحيات البنك السوري الى الحكومة .

ثم جرب حظّه في انتخابات ١٩٥٤ التشريعية . غير ان تمسكه بتوحيد جبهته مع حسني البرازي ادى الى فشله . ثم اختاره رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي سفيرا الى القاهرة ، فابدى نشاطا ومقدرة على ايجاد اطيب العلاقات بينه وبين حكومة عبد الناصر . وقد برهن خلال السنتين التي بقي فيها في القاهرة ان طبيعته تنسجم مع الدبلوماسية اكثر مما تنسجم مع ضرورات الرجل السياسي ، في بلده . وبعد ابرام الوحدة والغاء منصب سفارة سورية في القاهرة عين سفيرا في مدريد ، ثم نقل الى طوكيو حيث فاجأته انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١ . ولم يكن له بد من العودة الى سورية تلبية لادحاح اهله واصدقائه ، فاستقال من منصبه وعاد الى دمشق . واشترك مرة ثانية في الانتخابات النيابية في ١٩٦١ ، فسار على الطريقة نفسها الى ادت الى فشله قبل سبع سنوات . وهو لم يستمع الى نصيحتي بأن يؤلف مع اكرم الحوراني قائمة مشتركة يضمن لها النجاح . وكان لاصرار جماعة الاخوان المسلمين الاثر الفعال في الحيلولة دون هذا الائتلاف ، فمخسروا هم المعركة وخسرهما هو . ثم عين سفيرا في لندن .

وعندما عزمّت على اختياره لباريس ، استطلعت رأي رئيس الجمهورية ، فوافق على اقتراحي . واتفقنا على عدم اطلاق وزير الخارجية على هذا الامر ، ريثما اتصل بسفير فرنسا واستمّجه ، بصورة غير رسمية ، حتى اذا جاء الجواب بالقبول ، اعلنا الامر واصدرنا المرسوم اللازم .

وهكذا كان ، فاستدعيت عبد الرحمن الى دمشق وابلغته ورود الموافقة على تعيينه في باريس . فسالني عن سيخلفه في لندن ، فاجبته باننا سنحتفظ بالمركز شاغرا الان . وربما عين المحاسني هناك . فراجاني استبقاء مهمته في لندن مع مهمته في باريس ، على ان يتخلى عن احداها للمحاسني ، حينما يحين موعد انسحاب الاخير

من الوزارة : فنزلت عند رغبته وفاتحت المحاسني ، فلم يبد اي اعتراض . واصدرنا مرسوم تعيين عبد الرحمن سفيرا في باريس وزودناه بتعليمات مفصلة عن الامور الاساسية التي سيكلف بانجازها . ثم سافر الى اوروبا وجاء الى باريس لتقديم اوراق اعتماده المحدد موعده في ٩ آذار ١٩٦٣ . غيم ان الانقلاب وقع في دمشق في اليوم السابق ، فعاد عبد الرحمن الى لندن . وصعد قرار الحكومة النورية بدمشق بعزله في جلة رجال السياسة الذين شملهم هذا التدبير . ثم ابلغ صرفه من الخدمة بموجب ذلك القرار ايضا .

و ذات يوم ، قال لي ناظم القدسي ، وانا احادثه في امر القرض الامرنسي ، باننا في حاجة الى زيادة قيمته ، فما السبيل الى ذلك ؟ فاجبته بانني لا اظن اننا نستطيع الحصول على ذلك الآن . ثم قال ، بعد تفكير ، « ما رايك في رحلة اقوم بها الى الجنرال دوغول ؟ » فقلت : « اذا كنت تريد السفر الى باريس ، فلا اجد ثمة ماقعا بعد ان عادت العلاقات السياسية والاقتصادية الى حالة مرضية . » فطلب الي ان استطلع رأي السفير الامرنسي ، فاذا جاء جواب حكومته ايجابيا عمدنا الى السعي لزيادة قيمة القرض الفرنسي بواسطة هذه الزيارة التي تكون اول زيارة رسمية يقوم بها رئيس دولة عربية الى عاصمة الدولة الامرنسية . فقلت له بانني على اي حال لا ارى داعيا للذهاب معك حتى لا نترك فراغا في دمشق . فوافقتني على تولي هذا . واستدعيت السفير الامرنسي واطلعت على رغبة الرئيس في زيارة الجنرال دوغول ، فظهر على وجهه علائم الارتياح والفرح وقال : « سأسرق فورا الى باريس . » واحييت ان لا اخفي عنه القصد الحقيقي من هذه الزيارة ، فداورته في الكلام والمحت الى امكان بحث توسيع مدى القرض في السنين المقبلة . وادرك السفير ما اعنيه فلم يستطع ستر الغصة التي انتابته . ثم اكد في الختام انه سيعمل كل ما في وسعه لانجاح الفكرة . وسألني اذا كنت سأرافق الرئيس ، فاجبت بانني اتمنى لو نستطيع هو وانا التغيب في وقت واحد . فاوام براسه واستأذن بالانصراف .

وعاد بعد خمسة عشر يوما يفرك يديه وينقل الي ، بتعثر ظاهر ، الجواب الوارد اليه من حكومته . فقال انه يأسف لابلغي بان برنامج الرئيس دوغول لهذا الصيف مشحون بالمواعيد التي لا تترك له الفرصة الكافية لاستقبال الرئيس القدسي والتحدث اليه . فنظرت اليه مستغربا ، فقال : « نعم ، اعتاد الجنرال على تكريس

الايام الثلاثة المخصصة لزيارة الشخصيات الاجنبية بكاملها الى الزائر . ولما كان برنامج اعماله لا يتسع لمتطلبات هذه الزيارة ، فهو يرجو تأجيلها الى العام المقبل ، الا اذا شاء الرئيس زيارة باريس بصفة غير رسمية . فتستقبله الحكومة الافرنسية بكل ترحاب ، ويجتمع مرة واحدة مع الجنرال ، لكن بدون مراسم .

ولم اقدر على ادراك السبب الحقيقي لرفض هذه الزيارة ، مع انها تؤلف كسبا معنويا لفرنسا . واظن ان دوغول اراد تجنب البحث في زيادة قيمة القرض . وعلى اي حال ، قلت للسفير : « ابق اقتراحنا وجواب حكومتك عليه مكتومين ، واني لن اخبر الرئيس بالجواب السلبي حتى لا يترك اثرا في نفسه .
وفي الفصل الخاص بالمساعدات المالية الاجنبية من هذه المذكرات بحث القرض الفرنسي .

بريطانيا : اصبحت بريطانيا دولة ذات نفوذ محدود وهدف محصور ، بعد زوال انتدابها على فلسطين وقيام دولة الصهيونية فيها ، كما انحصر نفوذها عن العراق بعد قتل العائلة المالكة ونوري السعيد . وهزل موقعها في الاردن ، بعد عزل غلوب باشا ، مع انها ابقّت على المعاهدة الاردنية - الانكليزية . اما في السعودية ، فحلت محلها شركات النفط الاميركية . وحتىى في لبنان سيطرت السياسة الاميركية بواسطة فؤاد شهاب رئيس الجمهورية . وتقلص النفوذ البريطاني في ايران نتيجة ثورة مصدق وتدخل الولايات المتحدة للاطاحة بحكمه واعادة منابع النفط الى الشركة الانكليزية ، بعد ان اسهمت فيها الشركات الاميركية وتبعها نفوذها المسيطر على القصر الامبراطوري . واما تركيا التي ساد فيها مدة طويلة النفوذ البريطاني ، فقد استسلمت نهائيا لحملة الدولار واسلست قيادها للاميركيين وجعلت من بلادها قاعدة عسكرية للجيش والاسطول الاميركيين ومركز انطلاق للصواريخ والطائرات الحربية الغربية ضد الاتحاد السوفييتي . هذا بالاضافة الى انها اشتركت في الحلف الاطلسي وكانت محور حلف بغداد .

وكذلك السودان ، فقد ثار جيشه واستلم الحكم بعد ابعاد جميع العناصر المدنية التي كانت تعتمد على بريطانيا لنيل استقلالها وازاحة شبح الاستعمار المصري . وكان قائد الجيش السوداني الفريق عبود مدينا لامريكا بوصوله الى الذروة ، بعد ان كان لا يتمتع من مباحج الدنيا بغير ما يحصل عليه ضابط من ضباط

اي جيش عادي . وكذلك تسيطر سياسة الولايات المتحدة على ليبيا والمملكة المغربية ، ولها فيهما قواعد حربية مهمة . ولم ينح بورقيبة وبن بيلا من الوقوع في حبال واشنطن ، بعد ان ساعدت الولايات المتحدة تونس والجزائر في اقتناص استقلالهما من الاستعمار الفرنسي . فانسحب بذلك العلم المثلث الالوان وارتفع العلم ذو النجوم الخمسين على القصر الذي يعمل في الخفاء لخدمة مصالح المم سام ويوجه الامور والسياسة الخارجية الى نقطة التلاقي مع المخططات الموضوعية في البيت الابيض او البنتاغون بواشنطن .

ولا اجد ثمة حاجة الى اعادة ذكر الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لشد ازر الحركة الناصرية في مصر ، منذ قيام الثورة في ١٩٥٢ ، ولطرد النفوذ البريطاني الذي تحقق في المعاهدة المصرية البريطانية المعقودة في ١٩٥٤ ، وذلك بدعم عبد الناصر في قضية السويس ، بحيث ارغمت كلا من بريطانيا وفرنسا على سحب قواتها والتراجع عن المراكز التي كانت وصلت اليها ، فاصبحت تهدد القاهرة بالاحتلال وحكم عبد الناصر بالفناء في ايام معدودات . وهكذا لم يبق في شرق البحر المتوسط وفي جنوبه دولة تتمتع بحريتها سوى سورية . وزال السلطان البريطاني من اجواء ما يسمونه الشرق الادنى وحل في هذه الربوع اولئك الرعناء الجدد على مسارح السياسة العالمية ، يسرحون ويمرحون فيها على ظهر المساعدات المالية التي كانوا يفرون بها الحكومات وبعض الساسة ، كما يغري الولد الخروف المسكين بحزمة من الحشيش ويجره الى المذبح .

واما بريطانيا فقد انتهت الحرب العالمية الثانية وخزنتها خاوية من المال وحقيبة الاسهم التي كانت تملكها هي وبواطنوها في الشركات الاميركية خالية من اي سهم لانها اضطرت الى بيعها من الحكومة الاميركية تسديدا لاثمان الاسلحة والذخائر التي كانت تستوردها منها للقتال المشترك . هكذا كان موقف الولايات المتحدة من حليفها في الحرب : اخذت منها اسهمها وسندات القروض الاميركية ، واستولت على اكبر موجودها من الذهب والعملية الغالبة ، ووضعت يدها على بعض الجزر البريطانية في البحر الاطلسي لقاء خمسين مدمرة قديمة الصنع ، وانشأت في تلك الجزر قواعد بحرية لحماية اراضيها من الغزو الالمانى ، وتسلمت قيادة

الفصل السابع : علاقتنا مع الدول الأجنبية

الجيش المهيأة لاجتياح أوروبا وقهر هتلر ، وحصرت بنفسها توجيه السياسة العالمية ، وفرضت مشيئتها على حليفها ، ثم تبججت بمبادئ حرية الانسان ومنح المستعمرات استقلالها ، وراحت تنشط الثورات والحركات الوطنية في البلاد الراحة تحت العرش البريطاني وقادتها الى الاستقلال . وهكذا جردت بريطانيا من ثمار سياستها خلال قرن ونصف ، ونكست العلم الانكليزي على ساريات مصر والهند وباكستان وأفريقيا الجنوبية وبلاد الملايو وغيرها ، فارتفعت محله اعلام الدول الوطنية . وتقي رباط الدومنيون ، كشمرة معاوية ، موصولا بفضل ما تمنحه لندن من فوائد مالية وميزات جبركية لدول الكومنولث .

ثم ان ما كانت تتمتع به بريطانيا من نفوذ عسكري او معنوي على سورية منذ خلق الانتداب على سورية وفلسطين والعراق او بعد احتلالها سورية ولبنان في ١٩٤١ ، زال ايضا على مر الايام . والمضحك في هذا التنازع بين الدول الكبرى في العصر الحاضر للتحكم بمصر العالم انه بدأ بين فرنسا وانكلترا ، ثم انقلب الى نزاع مع ألمانيا ، ثم مع روسيا ، ثم الى تراحم بين فرنسا وبريطانيا ، ثم بينهما وبين الولايات المتحدة . وكذلك كانت المعارك الحامية والباردة بين تلك الدول سجلا يكتب الفوز تارة لهذه ، وطورا لتلك . وهي حرب لم تتعد في الحقيقة والواقع شهوة السيطرة وجشع المطامع الاستعمارية التي كانت تتوقد في صدور الساسة الامبرياليين الذين يدفعهم كبار رجال المال في العالم الى القيام بما يشبع نهمهم وشهرهم . ولا يزال الصراع بين الدول الغربية الكبرى قائما على الرغم من ارتباطها بمحالفات عديدة تستهدف مواجهة الخطر الشيوعي جبهة متحدة . وانك لقرى بريطانيا تسمى لانساد خطط الولايات المتحدة وتواجه بنفس الوقت هجوما امريكا على مصالحها في قضية معينة . ودوغول نفسه ، وهو صنع يد تشرشل ، لم يدخر سبيلا للوقوف ضد امريكا حتى ولو عن طريق التحالف مع ألمانيا ، عدوة فرنسا الازلية . ويتجلى هذا الصراع في الشرق الادنى ، حيث نلمس آثاره وندفع ، نحن العرب ، في اكثر الاحيان ، شنه .

ولا ريب في ان بريطانيا شمتت بصديقتها وحليفها امريكا عندما انقسمت عرى الوحدة بين سورية ومصر . ولا ريب ايضا ان الولايات المتحدة ارتاحت الى انهيار استقلال سورية ووضعها تحت الانتداب المصري .

وخلال عهد حكومتي لم يحصل ما يستوجب البحث مع سفير بريطانيا بدمشق الا عندما استدعيناه وطلبنا منه ان لا تؤيد حكومته مشروع جونسون الخاص بقضية اللاجئين الفلسطينيين .

المانيا الاتحادية : لم يكن ما يستوجب البحث بيننا وبين هذه الدولة سوى قضية اسهامها بتمويل سد الفرات . ولذلك فاني لا ارى لزوما لتناول هذه القضية بالبحث هنا . وربما تناولتها في فصل خاص بسد الفرات .

اما بخصوص سائر الدول الغربية ، فليس ثمة ما يستحق الذكر سوى ان اجتماعاتي بسفرائها ، سواء في زياراتهم لمكتبي او في الحفلات التي كان السلك السياسي يقيمها ، كانت تؤكد لي ارتياح جميع الدول ، بدون استثناء ، الى الخطة الحكيمة التي تبنتها الحكومة في سياستها الخارجية وفي منهاجها الاقتصادي ، بحيث اصبحت علاقات سورية مع كافة الدول مطبوعة بطابع السود والاطمئنان وتمني اضطراب النجاح . وفيما عدا السفير الامريكي الذي لم اكن اثق كثيرا باقواله المطمئنة ، فان جميع السفراء كانوا يشعرون بان البلاد السورية تستطيع ان تعيش مستقلة ، وبأن الوحدة تسيء اليها ولا تفيدها . وقد تأكد لي ان السفراء كانوا صادقين في اقوالهم الي عندما حصل انقلاب ٨ آذار . اذ بعث الي كل واحد منهم بتحياته واشعري باسفه لما حصل . وقالوا انهم جميعا يرجون ان يفشل عبد الناصر وجماعته ، فتبقى سورية حرة مستقلة . ولم يشذ عنهم ، بالطبع ، سوى السفير الامريكي الذي كان زملاؤه انفسهم يهاجمونه ويعتبرونه مسؤولا عما حصل ، حتى اضطر الى تجنب الاجتماعات والحفلات . فاذا حضر احدها ، لزم جانبا قميا لشعوره بابتعاد زملائه عن معاشرته والتحدث اليه .

علاقانا مع الدول الشرقية : لصقت بي شائعة صداقتي للدول الشرقية حتى كاد يصدتها جميع اصداقائي . وانا لا انكر هذه الصداقة ، لكنني اضع لها حدودا بحيث لا تورط بلادنا بالتزام جانب التعاقد والتحالف معها وتسليمها قواعد حربية او اتباع سياستها العالمية على العمياء . وانني اؤكد ان الصداقة العربية - الروسية امادت سورية بصورة خاصة والدول العربية بصورة عامة دون ان تتنازل من حرياتها او من جزء من اراضيها . وعلى ذلك ، ورغم الدعايات المفرضة التي ارادت ابعادي

عن الحكم ، ظلت طيلة استلامي دفعة الامور ارفعى هذه الصداقة دون ان اترك المجال لاحد ان يتهمني بالتزام جانب الدول الشرقية ضد الدول الغربية . وقد حرصت على ارساء الاعتقاد لدى الجميع على ان اعتبارات الصداقة مع الاتحاد السوفياتي تستطيع ان تتعايش مع سياسة حيادية حقيقية . واني اعتقد اني تركت الحكم — او بالاحرى ابعدت عنه — وجميع السفراء الغربيين والحياديين ، ما عدا السفير الامريكي ، يشيدون بخطتي السلمية من حيث اقامة الصلات الحسنة مع الجميع بدون استثناء . وظن الغربيون انني التزم جانب الاتفاق مع الروس لتمويل سد الفرات ، مهما كانت العروض متفاوتة . وقد افصح للجميع فيما بعد انني اقدمت على الاتفاق مع المانيا الاتحادية ، رغم وجود عرض سوفياتي . وقنع الجميع بنزاهتي السياسية عندما جعلت اساس الترجيح بين العرضين اقربها لمصلحة بلدي . ولذلك لم يكن شعور السفراء الغربيين يوم اقصائي عن الحكم اقل اسفا من شعور السفراء الشرقيين . واطن ان السبب في ذلك ان الدول الغربية لم تعد تأمل بان تصل علاقاتها مع سورية الى حد التعاقد او التحالف معها . وتوطدت عند ساستها القناعة بان الراي العام السوري لا يقبل ان تتعاقد اية حكومة سورية مع الدول الغربية ، هذا اذا وجد في صف السياسيين احد يرتضي لنفسه الاحتراق ، كما فعل حسن الحكيم عندما اعلن انه يؤيد عقد معاهدة دفاع مشترك مع الغرب . اذ انه اجبر على الاستقالة من رئاسة الوزراء ، ثم ابعد عن تمثيل دمشق وعن تولي الوزارة .

وبعد رسوخ هذه القناعة في الدوائر السياسية العليا ارتضي من سورية ان تقف على الحياد ، وان لا تميل الى جهة الاتحاد السوفياتي . ولو اتبع سياسة الغرب هذه السياسة الحكيمة التي كنت ادعوه اليها منذ ١٩٤٣ ، لما كانت الامور بيننا وبينهم قد تعقدت ووصلت الى ما وصلت اليه في ١٩٥٧ ، ولما انتهت ربما قضية فلسطين الى المصير الحالي . لكن اصرار الغربيين على ربطنا بمعاهدة مجحفة بمصلحتنا ومقيدة لحريتنا ورفضنا ذلك وقبول زعماء الصهيونية به امال الكفة ضدنا وحرم البلاد من استقرارها وخلق في احضانها عدوا شديدا الباس حظي وسيحظى دائما بدعم الغربيين وعلى راسهم الولايات المتحدة .

وقد اغاظ الامريكيين ان تقف دولة صغيرة لا ترتقى الى سوية احدى الولايات المتحدة ، في وجه زعيمة العالم ، قاهرة العلاقات

الاماني مرتين ، ذات القنابل النووية والصواريخ خارقة السماوات ،
والاساطيل المنتشرة في البحار السبع ، صاحبة مئات ملايين
الدولارات الذهبية المخزونة في خزائنها الحديدية ، المالكة قواعد
برية وبحرية وجوية في مختلف الاصقاع ، المسيطرة على دول امريكا
الوسطى وامريكا الجنوبية ، الباسطة نفوذها على الامم المتحدة
تلاعب بيديها الخيوط الذهبية فتحرك الدمى وتجعلها تنحني ايماء
بالموافقة او ترفع راسها اشارة الى الرفض ، حاملة لواء الحرية
خفاقة في بلادها وذليلا في غيرها من البلاد ، المناذية بحق الشعوب
في تقرير مصيرها ولكن لازاحة الاستعمار او الانتداب القائم واحلال
معاونتها البريئة محلها !

نعم صعب على تلك الدولة العظمى ان تقف سورية كمنلة امام
فيل . وكبر عليها الا تستطيع اخضاع شعب لا يتجاوز عدد افراده
تلك سكان مدينة نيويورك للقيود الذهبية التي يـرراد ربط يديها
وقدميها بها !

ويقول الاميريكيون : اليس مجنوننا من يرفض الذهب الهواج
ولو كان سلسلة تجر بها الشعوب الى المدنية رغم انومها ؟ الا يدرك
الساسة السوريون اننا حينما نعرض عليهم عقد معاهدات دفاع
مشتركة انما ندفع عنهم عدوان الاتحاد السوفياتي ونضمن لهم
استقلالهم ؟

نعم ايها السادة الاميريكيون ، اننا رفضنا وسنرفض دائما
التحالف معكم لانه هو الخطر الذي يجر البلاء على بلادنا . اذ ليس
بيننا وبين الاتحاد السوفياتي خلاف على شيء ، وليس له مطمع
في بلادنا ، وهو لا ينتظر مرجا لكربته بتماعده معنا ويرجع بقاينا
على الحياد . لكنه اذا وجد اننا اصبحنا في عداد اعدائه ، فلا يتأخر
عن ضرب بلادنا بصواريخه او طائراته .

انكم تريدون جرنا الى التحالف معكم لتضعوا يديكم على بلدنا ،
لتنشئون فيها القواعد العسكرية لاطلاق الصواريخ منها نحو بلاد
الاتحاد السوفياتي ، كما وضعت يديكم على تركيا واشدتم فيها القواعد
للغاية نفسها ، وانتم تخشون ان تدمر قواعديكم في ارضه وفي غيرها
من البلدان التركية بهجوم روسي خاطف ، ولهذا فانكم تريدون دعم
الجدار التركي بقواعد تمتد عمقا حتى المريقيا . وعندها . تنامون
قريري العين لانكم في زعمكم حميتم ابناء نيويورك وواشنطن ، ولو
كان من شأن هذه الحماية تعريض شعب آمن كالشعب العربي

لاشد الهجمات المدمرة . ومع ذلك تعجبون كيف لا نقبل ان نكون ضحية باردة في سبيل الدفاع عن تسلطكم على العالم وعن اموالكم وارواح مواطنيكم .

وهم ، عندما يناقشوننا في اتجاهنا وتمسكنا بصداقة الاتحاد السوفياتي ، يسألون : الا تخشون تسرب الشيوعية الى نظامكم الاجتماعي ؟ ونحن نجيبهم قائلين : انكم تريدون ترويعنا وتخويفنا من ان تؤول اموالنا واراضينا واملاكنا الى التأميم ، فنصبح فقراء . لكنكم تحثون عبد الناصر وتدفعونه الى نزع الملكية الخاصة عن الاراضي والمعامل والمتاجر والمصارف ، حتى وصل الحال عنده الى ما يفوق الاجراءات الشيوعية ، بحيث اصبح اناس يترحمون على لينين ويتمنون اتباع سياسة الاتحاد السوفياتي الاشتراكية التي ، وان الغت الملكية الفردية ، ضمنت لكل مواطن سبل العيش على حسب مقدرته وحاجته ، بينما حرم اصحاب الاراضي والاموال المصريون من اية مساعدة مالية تكفل لهم العيش البسيط . وهكذا فانتم ، معشر الاميركيين ، تدفعون بعض الحكومات على طريق الاشتراكية الفوضوية وتخيفون الشعوب من الشيوعية ، لا لشيء الا لخدمة مصالحكم الاستعمارية وتنفيذ خططكم غير الانسانية . وسواء لديكم مانت الشعوب ام عاشت ، اثرت ام فقرت ، لان اهتمامكم ينصرف الى اقامة حكومات تسير وفق اوامركم وتبعد عنكم اخطار الحرب ولا ترفض الاعتراف بربوبيتكم اسرائيل التي خلقتموها لتجعلوا منها اكبر قاعدة عسكرية لكم في الشرق العربي .

ودليلنا على ان الولايات المتحدة لا تهتم الا بسياسة الدول الخارجية وتوافقها مع سياستها هو ان المملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية تحصلان على دعم امريكا الى اقصى حد . وبينما تعلن عن استعدادها للدفاع عن البلدين ، وهما في اقصى اليمن اجتماعيا ، تسند حكومة مصر الناصرية ذات التحقيقات الاجتماعية المتطرفة كثيرا ، وتدفع الدول الى الاسراع في الاعتراف بحكومات الانقلاب الاشتراكية في العراق وفي سورية . وتمسك بمعهد الامير فؤاد شهاب وحكومته اليمينية ، وتحيط بمعطفها كلا من ليبيا والمغرب لان لها قاعدتين فيهما . ثم انها تدعم ثورة اليمن لانها ابعدت الملك البدر المتهم بان له صلات صداقة مع الاتحاد السوفياتي ، وتؤيد حكم عبود في السودان ، وعرش هيلاسيلاسي في بلاد الحبش ، ونظام موبوتو في الكونغو ، واستقلال شان كاي شك في فورموزا وتحفظ له احد المقاعد الاحد عشر في مجلس الامن وتعتبره ممثلا

شرعيا لاستيابة مليون صيني . وهي تعمل على اعادة العرش الى الشاه الايراني بعد مؤامراتها الرامية الى قلب حكم مصدق المعادي لاحتكارات النفط ، وتسفد كلا من مندريس واينونو ، ليكون على راس الحكم في هذين البلدين اشخاص يطاقطون الراس امام العم سام وينفذون مآربه وخططه .

وديمقراطية الولايات المتحدة ليس لها انصار في البلاد الديموقراطية ، ولا نرى لها حلفاء واجراء الا في البلاد التي تحكمها طغمة بوليسية تنتزع الحكم وتعتمد على الخارج لبقائها فيه .

وفي سورية خلق حسني الزعيم وايده كل من فرانس والولايات المتحدة . والشيشكلي استند الى دعم هاتين الدولتين ، بينما التزمت بريطانيا اللواء حناوي .

هذه جولة في افق سورية السياسي ، احببت فيها ان اسرد الوقائع التي يفهم منها سبب ميل السوريين في اكثريتهم نحو الجانب الدولي الذي لا يضمهم لهم الشر ويجعلهم يعزفون عن الامساك بايدي الامريكيين . ولننتقل الآن الى ذكر علاقتنا مع الاتحاد السوفيتي طوال عهد حكومتي الاخيرة .

علاقتنا مع الاتحاد السوفياتي : ذكرت فيما سبق ان انشاء مشروع سد الفرات كان احد المشاريع المتفق مع الاتحاد السوفياتي على تحقيقه في جيلة المشاريع المتعاقد عليها في ١٩٥٧ خلال زيارتي لموسكو . غير ان المشروع لم يكتب له الخروج من الاضابير الى دور التنفيذ في عهد الوحدة . ذلك ان الامريكيين كانوا يتخوفون من ان يعهد الى الاتحاد السوفيتي انشاء هذا المشروع الضخم ، فيقتسل معه النفوذ الشيوعي ، او بالاحرى النفوذ اللا اميركي الى سورية . لذلك عمدوا الى اقناع عبد الناصر بالمعدل عن اشراك الروس في هذا المشروع ، لكن الرئيس المصري كان يحلم بالتخلص من بضع ملايين من المصريين الذين يزداد عددهم سنويا بما لا يلي مشروع السد العالي بتلبية حاجتهم . وهكذا خطط لنفسه خطة بارعة الا وهي انشاء سد الفرات واحياء ملايين الدونمات من الاراضي الخصبة ، ثم نقل الفلاحين المصريين اليها وتوطينهم فيها ، وبذلك يكون قد تخلص من ملايين البطون الجائعة في مصر وزاد من انتاج القطر السوري حبوبا وقطنا ببيعه في البلاد الاجنبية والحصول بواسطته على القطع النادر . وقد تفرع عبد الناصر

بهذين السببين لمعارضة وجهة النظر الامريكية . لكن القابضين على زمام السياسة في واشنطن لم يعدموا وسيلة للتوفيق بين رأيهم وراي عبد الناصر فوعدهوا بايجاد من يمول هذا المشروع من غير الروس . وهكذا اتفق المندوب المصري عبد اللطيف البغدادي مع المانيا الغربية على قرض بمبلغ خمسمائة مليون مارك لتمويل السد ، وبذلك وفق بين مصلحة الطرفين ! ولكن بعد ان انفصلت سورية عن مصر تغير موقف الالمان وراحوا يماطلون . وعرفت من سفيرهم ان احتمال وفاء حكومته بتعهداتها بعيد الاحتمال .

وعندما استلمت الحكم عازمت على ان اجعل من تحقيق هذا المشروع ابرز انجازاتي ، وان اكرس له جميع امكانياتي . وما ان شرعت بحمل مسؤولية الحكم ، حتى سارعت الى استدعاء القائم باعمال الاتحاد السوفياتي وقتلت له بانتي وقعت مع خروشوف عقدا تمهد فيه بانجاز هذا المشروع الحيوي ، وبانتي اطلبه اليوم بأن يفي بتعهد . ثم سلمته مذكرة بهذا الشأن واصررت عليه بالعناية بتحقيق هذا المشروع الذي هو في الواقع ذو هدفين : اقتصادي واجتماعي .

وجايني الجواب بعد اسبوعين ، لكنه لم يكن مرضيا كما اردت اذ اقتصرت المعونة التي قدمها الجانب الروسي على ما يلزم من الادوات لانشاء سد بارتفاع ٤٠ مترا ، يروي ما مساحته مئة الف هكتار ويولد من الطاقة الكهربائية نحو مائتي الف كيلو وات . وكل ذلك في نطاق مبلغ لا يتجاوز قدره ثلاثمائة مليون ليرة سورية . ولا اخفي اني ، حينما قرأت المذكرة الجوابية ، شعرت بخيبة امل شديدة ، بالمقارنة الى ما كان الالمان يظهرونه ، بصورة غير رسمية ، من استعداد لا قراضا ٢٥٠ مليون مارك لانشاء سد بارتفاع خمسين مترا ، يروي ما مساحته ٢٠٠ الف هكتار ويولد ٢٥٠ الف كيلو وات . وعادت الاتصال بالسفير الروسي ملحا في ضرورة رفع سقف القرض بما يؤدي الى زيادة المساحات المروية ومقادير التوليد الكهربائي . غير ان هذه المحاولة الجديدة لم تثمر . وهكذا اضطررت الى القيام بمناورات للوصول الى التعاقد مع اية دولة تساعدنا على انجاز المشروع .

وفيما عدا تشبثي هذا لم يكن في علاقتنا مع السوفيات ما يستحق الذكر . على ان روابط الصداقة معهم لم يعترها اي ضعف على الرغم من اتفاقنا مع المانيا بشأن تمويل السد ، ومن ما كان

يبدو صراحة في سياستنا الخارجية من الحياد وعدم الالتزام .

تشيكوسلوفاكيا : علمت عند دراستي اوضاع الوزارات ومشاريعها بان تشيكوسلوفاكيا كانت فتحت لسورية اعتمادا اثمانيًا قدره سبعون مليون ليرة سورية ، بقي منه نحو اثني عشر مليون ليرة غير مستعمله . فطلبت من وزير البلديات ان يفيد مما بقي من هذا الاعتماد لشراء ما يلزم لمشاريع الآبار ومياه الشرب من المعدات . غير ان الوزير السيد فرحان جندلي لم يكن يعنى بأى مشروع الا اذا كانت المانيا قد تقدمت به . ولم يكف هذا الشخص بتأخير مشاريع المياه للشرب وحرمان الفلاحين من الماء العذب ، بل أصدر بعد انقلاب آذار ١٩٦٣ بيانًا يتهمني فيه بانني كنت اصر عليه بان يشتري ما يلزم لدوائر وزارته من بولونيا دون المانيا . في حين انه اخر مشروع بلدية دمشق الخاص بانشاء مسالخ فنية ، لان العرض الارخص والافضل كان بولونيا . وذلك انه اصدر امره الى امين العاصمة بارسال العروض كلها الى احد بيوتات الدرس الاوربية . وعندما اعترض امين العاصمة على اضاءة الوقت سدى بدرس يستطیع القيام به مهندسو دائرته ، اصر على تأجيل التعاقد . فاشتكى امين العاصمة من هذا التصرف الى رئيس الجمهورية ، فثار حفيظة الوزير وهدد بالاستقالة . ثم ناقش الرئيس في مجلس الوزراء واتهم بالتدخل في شؤون الوزارات .

وما اسهل على صاحب الاخلاق الحطيطة ان يورد انواع التهم والافتراءات على رئيسه ، بعد ان اقصى عن الحكم وأصبح في وضع لا يسمح له بالجواب وتفنيد الاكاذيب . فالرجل الصغير يبقى صغيرا ولو صار وزيرا .

وانتهى عمر وزارتي والسيد الجندلي يحتفظ بالاعتماد المالي لمشروع المسالخ ، دون استعماله او المساح المجال لتحويله الى وزارة اخرى .

الصين الشعبية : قدم لنا سفير الصين الشعبية عرضا بمساعدات اثمانية تشتري بها مصنوعات صينية ، دون تحديد قيمة هذا الاعتماد . ولدى بحث ذلك في مجلس الوزراء ، تقرر الموافقة عليه وتكليف السيد صبحي كحالة وزير المواصلات برئاسة وفد يسافر الى بكين ويعقد الاتفاق . وطلب المجلس من سائر الوزارات تقديم جدول بما هي بحاجة اليه في مشاريعها الانمائية .

وطال الامر ولم تتقدم الوزارات بطلباتها وفقا للخطة التي كان الموظفون ذوو الميول الناصرية قد ساروا عليها ، وهي تعطيل المشاريع العامة وتأخير دراستها وتأجيل تنفيذها . وفي النهاية سافر الوفد الى بكين في ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٣ . ثم انتهى اليها رئيسه ان الحكومة الصينية عرضت ان تكون حدود القرض ٣٥ مليون فرنك سويسري يسحب خلال خمس سنوات ، على ان يتم التسديد على عشرة اقساط ابتداء من ١٩٧٠ . فابرت الى رئيس الوفد بان يزور رئيس الوزراء ويطلب اليه باسمي زيادة مبلغ الاعتماد واستدعيت السفير الصيني بدمشق وطلبت اليه ان ينقل تحياتي الى رئيس الوزراء ، مع رجاء زيادة الاعتماد . وجاعنتي برقية ، في اليوم الثالث ، من رئيس الوفد بأنه قابل رئيس الوزراء وقدم له الطلب ، فاجابه بان السفير ابلغه ايضا برغبتي هذه وبانه قرر النزول عند هذه الرغبة ومضاعفة الاعتماد ، اي رفعه الى سبعين مليون فرنك سويسري . وقد سررت انا واعضاء الحكومة من هذه المبادرة الطيبة وبعمنا بشكرنا الى الرئيس الصيني الذي كانت بيني وبينه صلات ودية في مؤتمر باندونغ . وعاد الوفد فيما بعد وقدم تقريره للحكومة الجديدة التي قامت في سورية اثر انقلاب ٨ آذار . وقد اقرت الحكومة هذا الاتفاق .

سائر الدول الشرقية : كانت علاقتنا بها حسنة . وقد قدمت بعضها مساعدات ائتمانية ، ربما جاء ذكرها في بحث خاص بالمعروض الاجنبية في هذه المذكرات .

الفصل الثامن العمل الوحدوي في عهد حكومتي

قلت آنفا بان انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ كان ، في الواقع ، احدى الوسائل العنفية التي جرب عبد الناصر بها ان يعيد الوحدة . وفيما كان يعمل مع النحلاوي ، كان يعمل ايضا مع بعض الضباط في حلب . فلما فشل النحلاوي ومعاونوه ، كالهندي والرفاعي ، في حمل كافة قادة الالوية على السير في اتجاهه وقرّر اولئك في اجتماعهم بحمص انقضاء النحلاوي ورفاقه عن القيادة وابعادهم خارج سورية ، قام فريق من الضباط في حلب بمحاولة اعلان الوحدة . ثم اتصلوا بالقاهرة وبالسفير عبد الحميد غالب في بيروت ، كما اوضحت ذلك المحاكمة التي جرت بدمشق في مطلع ١٩٦٣ وادت الى الحكم على هؤلاء الضباط احكاما قاسية تتناول الاعدام . غير ان القادة المعارضين للوحدة تطلّبوا وابعدوا عن البلاد شر الوقوع في شرك تلك المؤامرات . غير ان الفكرة كانت تطفلت في صفوف الضباط ، بحيث لم يعد هينا على القيادة الجديدة اعلان رفضها الوحدة رفضا قاطعا وصارت تطلق التصريحات اللتوية وتردد ذكر الوحدة كغاية وهدف .

وعندما اخرج رئيس الجمهورية ناظم القدسي من المزة التي بالاذاعة تصريحاً لم يستبعد فيه الوحدة . وكذلك القي اللواء زهر الدين بيانا مائلا . ثم جاءت وزارة بشير العظمة ولم يخل بياقها من ترديد اسم مصر بوصفها حبيبة وشقيقة ، وما الى ذلك من النعوت .

وظلت الامور محاطة بالخوض والابهام حتى صدور مرسوم بتسمية بعض السياسيين اعضاء في لجنة الفت لدراسة امر للوحدة وتحضير بحوثها واعداد تنفيذها . وضمت هذه اللجنة من كان معارضا للوحدة ، ومن كان يقول بها بدون حماس ، ومن كان مرتعيا في احسان زعيمها عبد الناصر . وهذه اسماء الاعضاء : اسعد كوراني ، اسعد هرون ، اكرم الحوراني ، امين نفوري ، جمال

مرسوم بتأليف لجنة
دراسة موضوع الوحدة

اتاسي ، جنيل صليبا ، خالد العظم ، راتب الحسامي ، رشدي
كيخيا ، سعد الله مرعشي ، سعيد الغزي ، صلاح الدين البيطار ،
عبد الكريم فياض ، عبد الوهاب حومد ، عصام العطار ، فرحان
الجندي ، محمد مبارك ، منصور الاطرش ، ميشيل عفلق ، هاتي
السباعي ، وهيب غانم .

وقرات هذه الاسماء وانا في بيروت ، فقررت العودة الى
دمشق ، حيث اجتمعت الى كثير من الاصدقاء . ودعاني رئيس
الجمهورية الى تناول طعام الغداء عنده ، فبادلنا وجهات النظر في
الشؤون العامة ، دون ان يفصح لي عن جوهر رايه . لكنني شعرت
بانه يرغب في ان تضع اللجنة مشروعا للوحدة يعرض على مصر .

وكذلك دعانا رئيس الجمهورية الى تناول طعام العشاء عنده .
وكان مدعوا هذه المرة صبري العسلي وسعيد الغزي ، وبشير
العظمة ، وكرم الحوراني ، وصلاح البيطار . واحتدم النقاش بيننا
وبين صلاح البيطار ، وخاصة بينه وبين الحوراني والغزي . ولم
انهم على الضبط ما اذا كان القدسي يرغب في الوصول الى نتيجة
ايجابية ، ام انه كان يريد المواربة وكسب الوقت . واعلن بعض
اعضاء اللجنة رفضهم الاشتراك في اعمالها ، فكان ان فشل امرها
في النهار التالي عندما دعا القدسي اعضاءها الى الاجتماع عنده ،
فلم يحضر سوى عدد لا يتجاوز السبعة . وهكذا صرف النظر عن
هذه الخطة .

غير ان بشير العظمة ظل طوال عهد وزارته يطلق البيانات
والتصاريح بانه يعمل للوحدة ، حتى صنفه عبسد الناصر بجواب
بارد . وكان اكثر المتظاهرين بيلهم الى الوحدة في تلك الفترة من
اسمهم « الخماسي الناصري » المؤلف من نهاد القاسم وعبد
الوهاب حومد وراتب الحسامي وعلي بوظو وعبد الصمد الفتيح .
وكانت اجتماعاتهم بالقدسي وبرشاد برمدا مستمرة ، حتى ان البرقية
التي بعثوا بها الى رئيس الجمهورية ، كان رئيس الجمهورية متهمها
بانه كان مطلعا على نصها وموافقا على ارسالها اليه .

وتطالب تلك البرقية رئيس الجمهورية بان يتخذ الخطوات
الجدية لتحقيق الوحدة . وذات مرة اعلن بشير العظمة انه مستعد
لارسل وفد لمفاوضة مصر على وضع اسس الوحدة . وحدث هذا
الاعلان ضجة في جميع الاوساط . وقد حمل عليه النواب بالقول ان
حكومته لا تتمتع بصفة شرعية تجيز لها التدخل في هذا الامر الحيوي ،

وان عليها تهيئة عودة الحياة الدستورية ودعوة مجلس النواب الى مناقشته وبخه . ونحمد الله على ان الاخذ والرد لم يستمر طويلا، اذ صدرت جريدة الاهرام ذات صباح وفيها تصريح منسوب لاحد المطلعين يقول فيه بأن مصر غير مستعدة للدخول في مفاوضات كهذه . وتضعفت حكومة بشير العظمة بعد هذه الصفحة التي قابلتها بها القاهرة . وزاد الاشمزاز في الاوساط السورية من هذا الموقف المتعالي المتكبر الذي بدا من حكام مصر في ردهم الصحفي البارد على بيان رسمي صدر عن رئيس حكومة . وتضاعفت مشاعر الاستياء من هذا الاسلوب الذي يدل على ان حكام مصر لم يغيروا ما في نفوسهم من التكبر والنظر الى السوريين نظرة القوم المتقدمين الى قوم متأخرين .

وكانت مؤامرات الناصرية في سورية طوال عهد بشير العظمة ضمنية لا تتجلى معالمها كما تجلت بعد استلام الحكم . ولعل السبب في ان المصريين ظنوا ان حكومة بشير العظمة مستفهاة بسهولة ، وانها ستزعم البلاد قبل انهيارها تحت اقدام الناصرية . لكنهم تحققتوا بعد مجيئي الى الوزارة من ان الامر تغير ، وان الحكومة السورية الجديدة غير مستعدة للاستسلام . فمكفوا على بث الدعاية الخبيثة الشديدة وهياوا المؤامرات وعملوا ما عملوا .

وفي جملة ما لا اجيز لنفسي كتمان ما نقل الي عن لسان ناظم القدسي في ايام الازمة الوزارية التي اطاحت ببشير العظمة ، وهو ان دعوتي الى تسلم الحكم تستهدف اثارة عبد الناصر . فهل كان يخشى حصول اضطرابات ومشاغبات في سورية ، ام انه كان يريد التقرب الى حاكم مصر بعدم تكليفي تاليف الوزارة ؟ هذه لبنة اثير اليها في جملة اللبانات التي تساعد على فك رموز القدسي وطلاسه في هذا الموضوع .

وفي العريضة التي وقعها نحو مائة وعشرة نواب وقدموها لرئيس الجمهورية ، والتي لم اقبل الاسهام بتحضيرها ولا بتوقيعها، ثلاثة مطالب : الاول ، العمل على تحقيق وحدة عربية صحيحة . والثاني ، اعادة الدستور . والثالث ، دعوة المجلس النيابي الى اكمال مهمته وتاليف حكومة دستورية .

وكانت الاشارة الى الوحدة في هذه العريضة مما يمكن ان يقبله كل سوري . غير ان ذكرها في عريضة كان القصد الاصلي منها اعادة الدستور ومجلس النواب — الذي كانت اعلنت ثورة ٢٨ آذار

عريضة النواب من الوحدة ومودة المجلس النيابي

١٩٦٢ حله — واصرار جماعة الاخوان المسلمين على ذلك جعلنى اتساءل اذا لم يكن وراء الامر — ما وراءه . وعلى كل حال ، فقد استنكفت عن التوقيع . لكنى اسهمت بكل امكانياتي في اعادة الدستور والحياة النيابية .

وعندئذ راي ناظم القدسي ان حملة النواب لاعادة الدستور والمجلس بلغت اشدها ، ولمس ان النواب — وفي مقدمتهم من كان طوال حياته السياسية مواليا له — بدأوا ينصرفون عنه ويصرحون ، دون وجل ، بانهم نادمون على انتخابه رئيسا للجمهورية وبانه يستحق الاحالة الى المحكمة العليا بتهمة مخالفة الدستور والحنث ببيئته الدستورية .

وزاد في تخوفه من سوء المصير ترؤسى التكتل النيابي الذي جمع النواب على اختلاف مذاهبهم وآرائهم ، من أقصى اليمين ، كزمرىا وجبرى والاخوان المسلمين ، الى حزب الشعب والحزب الوطنى والمعتدلين وممثلى العشائر والبعثيين الاشتراكيين والبعثيين المنشقين مثل جلال السيد . ودس له من بقى من حاشيته (رشاد برمدا) وغيرهم اثنى اعمل على ازاحته عن رئاسة الجمهورية بدعوة مجلس النواب الى الانعتاد ، ثم احالته على المحكمة العليا وحلولى محله . وكان هو وشريكه بما جرى وبما سوف يجسرى ، اللواء عبدالكريم زهر الدين ، يرتعدان خوفا من تغلبنا عليهما . لذلك احكما رباط التعاون بينهما واستمررا في كيد المكائد لنا حتى جاء في ٨ آذار ١٩٦٣ من قلب الحكم على رأسيهما وعلى رأس الحكومة والمهد وزج بكليهما في السجن واحالهما الى المحاكمة بتهمة اغتصاب السلطة .

والتعاون الذي بدأ بين القدسي وزهر الدين لا يرجع عهده الى انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ ، بل الى تاريخ اسبق . وذلك بدليل الحماسة التي ظهرت من قائد الجيش لانتخاب القدسي رئيسا للجمهورية . ولا ريب عندي في ان الثنائي القدسي — زهر الدين كان داخلا في مخطط الولايات المتحدة لايجاد نظام في سورية ميال للسياسة الامريكية ، بعد فشل عبد الناصر في ترسيخ قدميه في دمشق .

وكان الناس قد استغربوا عزوف القدسي عن ترشيح نفسه للانتخابات النيابية بطلب في شهر كانون الاول ١٩٦١ ، مع انه ظل يشغل هذا المركز من ١٩٣٢ الى ١٩٥٨ . وقد فهم فيما بعد ان سبب احجابه عن الاشتراك في معركة الانتخابات النيابية كسان اطمئنائه

الثنائي القدسي — زهر الدين
ضمن المخطط الامريكي

الى النجاح في الوصول الى منصب الرئاسة الاولى ، فاراد هو وجماعته تجنب معركة انتخابية جديدة بعد شغور نيابته في حلب . ومن جملة المخطط الموضوع والمتفق عليه بين حزب الشعب وليون زمريا هو تسليم رئاسة الوزارة الى هذا ، الاخير . لكن زمريا نسي ان الشعبين قوم خداعون ماكرون ، يتفقون حتى مع خصمهم . فاذا ما تطفوا . هم ثمار الاتفاق المخصص لهم قلوبا له ظهر المجن واهلوا تنفيذ ما كان من نصيب الفريق الآخر . وهكذا افاد الشعبون من الاتفاق مع ليون زمريا حصولهم على اصوات المسيحيين — وهم متعادلون تقريبا في العدد مع المسلمين — لقائبتهم المشتركة ، وحصولهم ايضا على تأييد النواب الوطنيين في اقتخاب الرئاسة . لكنهم ، في آخر الامر ، قفزوا فوق زمريا الموعود برئاسة الوزارة وبقو صبري العسلي الذي ادعى علاء الدين الجابري بأنه اتفق سابقا مع القدسي على اعطائه هذه الرئاسة ، وعهدوا بها الى احدهم معروف الدواليبي ، بينما كان سعيد الغزي يضع قائمة باسماء وزرائه في الحكومة التي كلفه القدسي بتأليفها . وكان الغزي مرشح الحناوي لرئاسة الوزراء ، فاستدعاه القدسي وكلفه بها . لكنه لم ينتظر عليه اكثر من ساعتين ، استجلب فيهما — ومدا من الاخوان المسلمين اصر عليه بتكليف الدواليبي . فمظاهر بالخصوع لارادتهم وترك الغزي يتبلغ عن طريق الاستماع صدفة الى الاذاعة خبر تكليف الدواليبي ا

ولنعد الآن — بعد ما ذكرت من اساليب الشعبين الملتوية — الى ما كنا بصده من محاولة القدسي استعادة ما خشي ان يفقده شعبية ومكانة . من ذلك انه اتفق مع زهر الدين على القيام برحلة مما الى المحافظات الشمالية والغربية ، واعدا لهذه السفرة كل ما يمكن اعداده ، بما في ذلك حشد افراد الجيش والكشافة والطلاب وسواهم . وراح هذا الحشد يصفق وينادي بحياة القدسي وزهر الدين في الشوارع والحفلات . وبع صوت الرئيس من كثرة الخطب الجوفاء التي القاها عليه .

اساليب الشعبين الملتوية
ومواريهم ضد الاستقلال

وارتاح القدسي الى الاستقبال الشعبي الرائع الذي لقيه في كل مدينة . وظن ان الحماسة البادية على وجوه المستقبلين والتعويض الصادر على سنتهم موجهان فعلا اليه . في حين ان الشيوعيين ارادوا انتهاز هذه الفرصة لاطهار شعور الشعب ضد الناصرية ، فادعوا الى جميع انصارهم بأن يهتفوا بحياة القدسي

الفصل الثامن : العمل الوحدوي في عهد حكومتي

مرة وبإسقاط عبد الناصر عشر مرات ، مما أجبر ناظم القدسي على قطع خطبه وطلب السكوت من الهاتفين ضد عبد الناصر . فهو لم يتم بهذه الرحلة ليلهب حماسة الشعب ضد عبد الناصر — اذ لم يذكره اطلاقاً — لكن ليقوي ويدعم مركزه ضدنا .

وعلى كل حال ، فلم تعط هذه الرحلة الثمرات التي عول عليها القدسي ، واضطر بعد عودته الى دمشق ان يستدعيني لبحث الوضع العام . وحاول ان يقتعني بتولي رئاسة الوزارة مع ابقاء جميع الوزراء ، على ان لا يدعى مجلس النواب الى الانعقاد او ابعاد الدستور . فرفضت اقتراحه قائلاً اني لا استهدف الوصول الى كرسي الرئاسة . فقد شغلته اربع مرات ، بل اعمل على اعادة الدستور والحياة النيابية ، وبذلك نكون اعدنا صفة الشرعية الى الحكم وقطعنا الطريق على جميع الواقفين بالمرصاد . وكان القدسي مناوئاً عندما كان ينادي بالديمقراطية وبالدستور وبالحياة البرلمانية ، وبأنه كفيرة من الطامعين في المراكز السامية يتخذ هذه المبادئ سلباً يصعد عليه الى المناصب العليا . فاذا ما وصل اليها لا يعود تفكيره منصرفاً الى حماية تلك الاسس والمبادئ بقدر انصرافه الى صون مركزه والتحرر من القيود التي يفرضها الدستور على الحكام .

ولم يأت عهد استطابه القدسي اكثر من الذي ساد بين ١٢ نيسان ١٩٦٢ و ١٦ ايلول ١٩٦٢ . اذ انه انتهز فرصة تعليق الدستور بعد انقلاب ٢٨ آذار ، فالف حكومة لا يتمثل فيها العنصر السياسي بقدر ما تمثل عنصر الموظفين . ثم اصدر مرسوماً تشريعياً — غير دستوري ولا شرعي طبعاً — اعطى به لنفسه ، بموافقة ثلثي الوزراء ، صلاحيات التشريع . وهكذا اصبح بفضل ضعف الوزراء يسيطر على الدولة ويسير شؤونها كما يريد ويشتهي ، مستمعيناً بتأييد الجيش المتمثل بقائده زهر الدين ، ومستفيداً من حل مجلس النواب وانصرافهم الى مخدعهم وقراهم ومن سجن رجال السياسة في المزة وابعادهم عن مجال العمل تحت التهديد بقانون الطوارئ ، ومستنداً الى الشعور العام الذي استحوذ على الجميع بتفضيل الامر الواقع ولو بحرمانه من الحياة الدستورية على الوتوع في حبال الناصرية . وبالفعل كان الناس جميعاً ، وانا في جملتهم ، يتقبلون اي نوع من الحكم ، شرط استبعاد الخطر الناصري . غير ان الخوف الذي جعلنا نرتضي الامر الواقع ونسكت عنه ما كان

له ان يدوم اكثر مما يحتمل .

وهكذا كان القدسي يختار — لو ترك له الخيار — ان يبقى رئيسا للجمهورية على رأس وزارة ضعيفة كوزارة العظمة . لكن اذا ما انتهى بها الامر الى الانهيار ، واذا ما تعرض مركز الرئاسة للخطر ونفوذ الى الزوال ، فهل يبقى القدسي متمسكا بكيان سورية ولو برئاسة او ادارة غيره ، ام انه يقذف الكيان — بين قدمي عبد الناصر ؟ فاذا رجعنا اربع سنوات الى الوراء ، نرى القدسي يطيح باستقلال سورية تخلصا من تسلط الجيش ومن حكم التجمع القومي المؤلف من بعض اعضاء الحزب الوطني وبعض السياسيين المعتدلين . والحزب الاشتراكي ، فهل يعيد القدسي لعبته الاولى هذه المرة اذا ما لمس نفوذه تضائل ومركزه تضعف ؟ واذا ما رجعنا الى الوراء الى ابعد ، اي الى ١٩٤٨ وما بعده وجدنا حزب الشعب ، وعلى رأسه البطران، الكيفيا والقدسي، يتبرمان من حكم شكري القوتلي واستثنائه به ، حتى يصل بهما التزمت الى حد المطالبة بتذويب كيان سورية المستقل في اتحاد مع العراق ذي الحكم الملكي والمرتبط مع بريطانيا بمعااهدة تقلص حدود الاستقلال . ونرى حزب الشعب يرتضي بالامر عبد الاله ملكا على سورية تخلصا من رئاسة شكري القوتلي . وقد كشف الحزب عن دعايته ونشاطه لتحقيق الاتحاد مع العراق بعد اقصاء القوتلي عن الرئاسة بانقلاب ٣ آذار ١٩٤٩ ، رغبة منه هذه المرة في التخلص من حكم الجيش ومن زعمائه كحسني الزعيم واديب الشيشكلي .

ولنعد مرة اخرى الى التاريخ ونفتح صفحة سابقة لنرى مسجلا فيها ما كان يقوم به بعض اعضاء حزب الشعب البارزين ونوابهم المفوّهين من مؤامرات مع الملك عبد الله بن الحسين لتحقيق فكرة سورية الكبرى وتنصيبه ملكا في دمشق على سورية والاردن .

وما كان حزب الشعب يوما مؤمنا بجدارة سورية على حكم نفسها بنفسها . فمنذ عهد الانتداب ، اي في ١٩٣٩ ، انسحب الكيفيا والقدسي عن رغائهما اعضاء الكتلة الوطنية وصارا يتهربان من الاجتماع معهم وحتى من التحدث اليهم . ولما انتهى الامر الى الاتفاق بين القوتلي ورغائمه من اعضاء الكتلة وبعض السياسيين المعتدلين وبين الجنرال كاترو المندوب السامي الفرنسي على اجراء انتخابات نهائية يعلّق على نتيجتها حصول سورية على استقلالها القام او قبولها بمعااهدة مع فرنسا فيما لو نجح مرشحوا الانتداب ،

لم يكن من رشدي الكيخيا وناظم القدسي الا ان انفردا عن رفائهما وحاربا القائمة التي وضعها سعد الله الجابري واستنكسا عن التصويت لشكري القوتلي في انتخاب الرئاسة الاول . غير ان الرياح كانت مؤاتية للكتلة التي فيها القوتلي ولم يقصرها على رفائهما السابقين . فسارت الامور بمعونة بريطانيا الى الاستقلال التام وجلاء الجيوش الافرنسية عن البلاد .

ويبدو مما ذكرت من الدلائل والقرائن ان الشكوك في نوايا الكيخيا والقدسي ليست في غير محلها ، وان كثيرا من نقاط الاستفهام توضع على مواقفهما التي افادت او كادت تفيد منها فرانسا ، ثم بريطانيا اخيرا الولايات المتحدة الامريكية !

اني انهم ان يكون ثمة من يعتقد ان سورية لم تصل بعد الى درجة من النضوج السياسي والخطي تؤهلها للقيام باود استقلالها التام او تمكنها من الحفاظ عليه . غير ان نقاط الضعف التي قد تكون موجودة في واقعنا هل يسمح لنا ضميرنا وایماننا بان لا نعالجها ، بل ان نستسلم للقدر وأن نحمل استقلالنا على صينية لثقلهم المطامع الاجنبية ، سواء كانت هذه المطامع ظاهرة للعيان ام متخفية بستر العروبة والوحدة والقومية ؟ وثمة امم وشعوب اكثر من شعبنا عددا واتوى منا في مقوماته الدفاعية والاقتصادية تبذل الغالي قبل الرخيص لزيادة قواها ولتنمية اقتصادياتها دفاعا عن كرامتها واستقلالها . وهي لا تقبل الاستسلام والانصياع ، بل تقف موقف المستبته في سبيل الحفاظ على كيائها وحریتها . وما قيمة الشعب بدون كرامته وبدون حریته ؟ وما قيمة اولئك الزعماء اذا هم لم يتقدموا في طليعة القافلة المجاهدة بكرامة الامة وبحریتها ؟ والامة قوة ستاتيكية ، اي جامدة ، يحركها التيار الايجابي الذي يحول هذه القوة الهادئة الى قوة فعالة .

وما كان يوما شعب ثار من تلقائه ودافع عن ارضه الا وفي مقدمته زعماء يوجهون تياره ويخططون له السبل ويزودونه باسباب الظفر . اما اذا تقاعس الزعماء وقبموا في بيوتهم خوفا من الموت او ايماننا بضعف القوم او شكنا بآمل النجاح ، متبا لاولئك الزعماء وخسنا وعارا .

وانعد الى مجرى حديثنا عن تطور فكرة الوحدة بعد انقلاب ٢٨ آذار . فبعد ان كان ما كان من بهلوانيات بشير العظمة وناظم القدسي والتلاعب بالالفاظ والنموت التي كانا يطلقاتهما ، كحصر

الحبيبة ومصر الشقيقة ، فوجيء الناس بعزم الحكومة على تقديم شكوى ضد تلك الشقيقة والحبيبة بسبب تدخلها في شؤون سورية ، وخاصة بما تنشره اذاعاتها من اثارة الشعب السوري ضد حكومته . ولست حتى الآن جازما بنوع القوة التي دفعت القدسي والمظلة ووزراءها الى خوض المعركة ضد مصر ، على الرغم مما هو معروف عن ضعفها وتفاهة وزير الخارجية جمال الفرا وعجزه عن اصلاح هذا المنصب في ذلك الظرف الذي يتطلب شخصية قوية ذات لمعالية وقدرة على ترؤس الوفد السوري ومجابهة موفدي مصر واساليبهم في الجدل والمراوغة واظهار الاسود ابيض ، لا سيما ان مواقف سائر الدول العربية ، ما عدا السعودية والاردن ، لم تكن لتطعن الى ان الجو في الجلسات سيكون مؤاتيا لنا . وما ذلك الا لسبب خوف الدول العربية من سيطرة السنة الناصريين ، رؤساء واذنابا ، وتجنبهم ابداء اي رأي حر وصريح يعارض مصلحة الناصرية ، واتقاعهم عن الاقدام على اتخاذ قرار يسيء الى زعيم مصر او يندد بامعاليه ويتدخلاته في شؤون الدول العربية الاخرى .

والاغلب ان قيادة الجيش هي التي اجبرت الحكومة على طلب دعوة مجلس الجامعة العربية . ويؤيد هذا الرأي تلك الحملة الشديدة التي بدت من دوائر الاركان العامة نحو دعم موقف الوفد السوري في شتورا ، لا سيما في حشد الجموع وارسالهم الى تلك المدينة ، سواء من الصحفيين او الشباب او المحامين او موظفي الاذاعة .

الشكوى الموجهة ضد مصر والداعم اليها

وعلى الرغم من صدور مرسوم بتعيين وزير الخارجية جمال الفرا رئيسا للوفد ، فإنه لم يشترك في مؤتمر شتورا الا باعداد بعض الوثائق والمستندات . واستدعي الاستاذ اسمعيل المحاسني سفير سورية في روما وعهد اليه بادئ ذي بدء باعداد مواد الشكوى السورية ، على ان يرأس هو الوفد عمليا . ثم تقرر ان يكون الوفد غير مقتصر على موظفين ، فاضيلت اليه عناصر سياسية سبق لها الاشتراك في حكومات الوحدة او انها انتمت الى الاوساط الليبرالية التي كانت تملأ الصحف بمقالاتها ضد الناصرية وتكشف الستار عن مخازيها . وهكذا انضم الى الوفد خليل الكلاس الاشتراكي ، وامين النوروي اليساري المتطرف ، محرم الناصريون من امكان توجيه تهمة الرجعية الى الوفد الذي اصبح له قوة هجومية يصعب مواجهتها ورد هجمها بسهولة . واضيف الى الوفد بعض موظفي الخارجية ،

كسفيرنا في الهند اديب الداودي وعدد من الملحقين برفاقهم جيش عرمرم من الحامين والصفيين والمخبرين وموظفي الاذاعة . ونستطيع ان نقول انها كانت اولى تجارب وزارة الخارجية الناجحة في اعداد وثائق مؤثر دولي وتهينة الاسباب الكثيلة بنجاحه .

وعندما اعلن اختيار مدينة شتورا مركزا لاجتماع مجلس الجامعة ظن الناصريون وعملآؤهم اللبنانيون ، ومنهم فيليب تقلا ، خيبة غالب وتقلا في انهم اصابوا من قضيتنا مقتلا بعزل الاجتماع عن اوساط المدن الصاخبة وجمع المندوبين جميعهم في فندق واحد يعيشون فيه ويتداولون ويعقدون الجلسات بمنأى عن الدعايات وعن الصحافة . وفكروا انهم يعزلون المندوبين عن العالم فعلا بمنح الدخول الى الفندق لكل من ليس مندوبا رسميا . وبذلك يخفون اصوات المندوبين السوريين ويحولون دون انتشارها على صفحات الجرائد . لكن امرا هاما غاب عن عبقرية تقلا وعبد الحميد غالب ، سفير مصر ، وهو ان المحيط الذي دعي المجلس الى الاجتماع في وسطه محيط لا ناصري . فاهل شتورا وزحلة وتلك المنطقة اجمالا مسيحيون لا ميل عندهم لعبد الناصر . وهم اكثريتهم الفعالة قوميون سوريون يكرهون زعيم مصر . وقد تبين خطئ الرأي القائل بعقد المؤتمر في شتورا ، عندما بدأت تظهر عواطف الاهلين نحو اعضاء الوفد السوري ، من حيث تأييدهم لشكواه . ولا عجب ، فهم الذين حاربوا في ١٩٥٨ التسلسل الناصري من سورية المحتلة الى لبنان وقاوموا النزعات الناصرية التي اوشكت عامنذ ان تهدم استقلال بلادهم وتجعله اقلية غربيا من الجمهورية العربية المتحدة .

وتجلى هذا العطف ايضا في خرق الحصار المفروض على الداخل الى فندق شتورا ، حيث كانت تعقد الجلسات ، وسماح الدرك اللبناني بدخول كل شخص يعلن انه سوري الى داخل الفندق ، خلافا للتعليمات المعطاة لهم من وزير الداخلية كمال جنبلاط الناصري المعروف . وهكذا احتل السوريون ابهاء الفندق وغرفة وممراته وخلقوا جوا طليبا مكن المندوبين الرسميين من التسلط على المؤتمر واقتحام المعركة في وسط ملائم .

ولقد خاب فال حكام مصر عندما ارادوا تسديد اول سهم باتجاه الوفد السوري بتأليفهم وفدهم من وزيرين سوريين سابقين هما اكرم الديري وجادو عز الدين وجعل الاول رئيسا للوفد ، بينما اكنفى السفير عبد الحميد غالب بالمرتبة الثالثة وقصر دوره على

الايحاء دون المجابهة والتكلم . وظن المصريون انهم بذلك يضيفون الى القضية صفة الخصومة بين عنصرين سوريين ، وانهم يتجتمعون بهذه الطريقة لمواجهة الهجوم وتلقي الطعنات . لكن أين الديري وعز الدين ان يصلا الى كعب واحد من الفرسان الثلاثة المحاسني والكلاس والنفوري ، ومنهم المحامي المتدرب على المخاصمات والمبرز في الصول والجول امام المحاكم ، والبرلماني الفذ المتمرن على الكر والفر في مجلس النواب ، الحاضر الذاكرة ، القاسي في الاوصاف والنعوت التي يطلقها على اخصامه والشاطر في المناورات والمشاخات ، ثم الضابط المقحام ، العنيد الشهير بالانطلاق الى الامام وبعدم التراجع مهما كانت المخاطر .

فالديري وعز الدين ضابطان قد يحسنان قيادة كتيبة في الجيش ، لكنهما على كل حال غير متمرنين على جولات كلامية ومناورات لسانية . اما عبد الحميد غالب فهو دبلوماسي لامع اشتهر بما وصل اليه من استجلاب عناصر عديدة الى الفلك الناصري ، لا بقدرته الاقتناعية ، بل بوزن المال الذي كان يوزعه ينة ويسيرة بسخاء وبحبوحه . غير ان لغة الاوراق النقدية ، وان اكتسبت مفاصرين في محيط المناقشين قليلي الوجدان والضمير ، فهي لا تكسب معركة سياسية وحقوقية كالتي دارت بين المندوبين السوريين والمندوبين « المصريين » . وهذا ما دعا عبد الناصر الى الخروج من المعركة خاسرا خائباً .

وليس لي ان افكر بالتفصيل ما جرى في شتورا ، فهذا شأن المندوبين الذين اشتركوا في المؤتمر . غير اني لا استطيع المرور من الكرام بهذا الاجتماع التاريخي دون ان اسجل رأيي وما وصل الي من انبائه وما احاطه من مقدمات ونتائج . وعلى هذا ، فاني اسجل ترميري وتاييدي ومخري واعجابي بمندوبينا وما ابدوه من نشاط ومقدرة في ادارة الابحاث وتوجيهها وارسال الاسهم المسددة والقاء الاحجار المتتابعة كرصاصات الرشيش في فم المندوبين (السوريي الاصل) عن مصر . وكان كلما بدت من احدهما هجمة او محاولة هجوم رده مندوبونا على اعقابهم خاسرا مهزوما .

رأيي في مؤتمر شتورا
وما جرى فيه

لم يتلق عبد الناصر في حياته العامة منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٦٢ — صفحات كالتي نلقاها في مؤتمر شتورا ، وهو الذي اعتاد على احتكار موقع المبادهة بالهجوم وتوجيه تذائف اللسان السليط . واليكم من نالهم اذاه : نوري السعيد ، وعبد الاله ، ثم القاسم

في العراق ، وجميع رجال السياسة في سورية ، بدون استثناء ، وآخريهم جماعة البعث : صلاح الدين البيطار وميشيل عفلق وسواهم ، والملك عبد الله وحفيده الملك الحسين في الاردن ، والملك سمود وشقيقه الامير فيصل والاسرة المالكة في العربية السعودية ، وشمعون وسامي الصلح وبيير الجميل وشارل مالك في لبنان ، والملك احمد ثم الملك البدر في اليمن ، والرئيس بورقيبة في تونس ، وبين خذه في الجزائر . اما الملك محمد وابنه الملك الحسن فلم يفلهما سوى طرايطش على لسان اتباعه . واما في الدول الاجنبية ، فهناك خروشوف من الاتحاد السوفييتي ، وايدن ومكيلان من بريطانيا ، ومندريس من تركيا ، ودوغول من فرانس . ولم ينج من شتائم عبد الناصر في خطبه امام الجماهير سوى رجال السياسة الامريكيين . وكانت حكومات تلك الدول معرضة لهجوم عبد الناصر الصارخ بانها كلها بالرجعية والاستعمارية ، ما عدا حكومات الولايات المتحدة ، سواء في عهد ايزنهاور الجمهوري او في عهد كندي الديموقراطي !

ولنعترف انها خصلة حميدة يملكها الزعيم ، الا وهي الاعتراف بالفضل في بعض الاحيان وعدم نسيان الاموال التي دعمته في ازمانه الاقتصادية والتي لم يكن لولاها يستطيع مجابهة متطلبات بلاده المالية والمعيشية . وعلى اي حال ، فهنيئا لمن ناله طعن عبد الناصر ، فتلك هي الشهادة بأنه لم يطاطىء الراس امام جبروته ، وبانه تحمل الشتائم ووقف تجاه التحريضات ضده ، وصمد في وجه التحريض على قتله ، فاذا بهذه كلها ترتسم اوسمة شرف على صدره ، وتشهد له بانه الكامل .

وكان اول مسمى قام به الوفد الناصري انه جعل احد الاعضاء يقترح ان تعقد الجلسات سرا . وسرعان ما قام غالب معفرضا عليه ليبدد ظن الناس بانه يخشى الفضائح التي سيفكرها الوفد السوري ويخفي عنهم الاهانات التي قد تنال زعيمهم . واعترض وفدنا كذلك ، رغبة منه في ان يطلع الرأي العام على اخطر ما يتعرض له الشعب العربي من مؤامرات الناصرية . لكن الاكثرية المطواعة اسرعت الى تبني الاقتراح ، باستثناء مندوب الاردن وحده .

ولم يمت الرأي العام الاطلاع على الخطب والاقوال . اذ تمهدت الاذاعة السورية والصحافة فيها نشر اكثر ما قيل . اما في مصر ، فقد تجنبت صحافتها المؤمنة نقل اقوال المندوبين السوريين

الجزء الثالث : سورية بعد الاتصال

حتى يبقى المصري ينظر الى فرعونه نظرة العبد الى سيده الذي لا يجرؤ احد على مس كرامته او ذكره باساءة .
وتطلعت الصحافة الحرة في لبنان بنشر الكثير من الاقوال وهكذا لم يجرم اللبنانيون من سماع اتهامات لم تجر العادة على ايرادها ضد العملاء المصري الذي كان اشترى اكثر الصحفيين البيروتيين وجعل منهم اقلاما تسبح بحمده اكثر مما تسبح بحمده خالقتها .

ولا بد لمن يريد الاطلاع على التفاصيل من الرجوع الى الصحف السورية التي حشدت اقلام محرريها لثقل جميع ما دار في الاجتماعات والكواليس ، فيشبع غليله ويرتوي من الحقائق التي اطلقها مندوبونا من عقالها ونشروها على ملا متعطش لسماع امور لم تكن لتذكر له حتى بين جدران اربعة .

وفي الجملة ، لم تكن اقوال مندوبينا مقتصرة على ذكر الوسائل التي استعملتها الناصرية للتدخل في شؤوننا الداخلية ، بل تجاوزت هذه الحدود الى تعداد اعمال عبد الناصر في الحقل العربي ، سواء تدبير المؤامرات في كل بلد عربي ضد حكاه ، او التسامح مع اسرائيل وتكئينها من الاتصال بالبحار الشرقية عن طريق العقبة ، او السماح للتجارة اليهودية بعبور قناة السويس ببواخر اجنبية .

وكان اكثر المندوبين العرب — ما عدا تقلا — يندثقون هذا الكلام ويضحكون في سرهم من فضح الناصرية بهذا الشكل المدعوم بالوثائق والادلة . لكنهم كانوا يخفون ذلك بقشرة رقيقة من مظاهر الاسف لتردي الحال بين الدول العربية ووصول النزاع بينها الى هذا الدرك . على انهم لم يجرؤوا على اتخاذ قرار حاسم ، سواء في شجب دعوانا او في تقبيح الاعمال الناصرية . فهم ان رفضوا حججنا خالفوا ضميرهم وتجنوا على الحقيقة ، وان ايدوها وتبجها عمل عبد الناصر اقموا بين حكوماتهم والحكومة المصرية وعرضوها لنفس العدو الذي تشكو سورية منه . وهكذا راحوا يبحثون عن كيفية الخروج من هذا المازق . ويبدو ان اتصالات جرت بين المندوبين العرب وبين المندوبين الناصريين توصلوا فيها ، بعد البحث والتدقيق ، الى ان خير وسيلة هي ان تعلن الحكومة المصرية انسحابها من المؤتمر ، فتنفض الدورة دون اتخاذ اي قرار . وقد احكموا اخراج هذه التمثيلية ، فاعلن الناصريون انهم ، ازاء الاهانات والانتهاكات الموجهة الى رئيس دولتهم ، لا يسمحون باستمرار على حضور

الخروج من مازق
ادانة عبد الناصر
بتاجيل المؤتمر

الجلسات ، وان حكومتهم ستقاطع الجامعة ما لم يشطب من محاضر شتورا كل تعريض بشخص عبد الناصر وما لم يتخذ المجلس قرارا بذلك يرضي كرامة الرئيس . وانسحب المندوبون الناصريون بحركة دراماتيكية ، وهم يجرون وراءهم الخجل والذل ، فانتهز المؤتمرون هذه السانحة لاعلان رفع الجلسات وفض الدورة .

والآن لنزن المكاسب والمخاسر من هذه الاجتماعات :

اولا — انكشف للملاء نزاع شديد بين دولتين عربييتين ، وتبدلت الكلمات النابية بين المندوبين بشكل لم يسبق له مثيل .

المكاسب والمخاسر
من مؤتمر شتورا

ثانيا رفع مندوبنا ستار الاخفاء الذي تسربل به عبد الناصر بعد تسليمه شرم الشيخ للقوى الدولية ومسحه المجال امام اسرائيل للاتصال بالدول الآسيوية والافريقية عن طريق البحر الاحمر الذي كانت قفاة السويس تغلقه في وجهها .

ثالثا — كشف النقاب عن اهداف عبد الناصر التوسعية والتسلطية على البلاد العربية ، تلك الاهداف التي كان يفلها بستار العروبة ومقاومة الاستعمار .

رابعا — اتيح للرأي العام الاطلاع على اساليب الحكم البوليسية التي كانت الناصرية تستعملها ، سواء في سورية او في غيرها من البلاد العربية ، للوصول الى مطامعها والى قلب انظمة الحكم فيها .

خامسا — خرق ستار الجلال والوقار عن شخصية عبد الناصر فاصبح هو واعماله وتصرفاته موضع البحث والتجريح العلني في مؤتمر رسمي .

سادسا — تأكد بوضوح ان الدول العربية المجتمعة في شتورا لم تقنع بحجج عبد الناصر ، بل انها قنعت بصحة اقوال المندوبين السوريين الاحرار ، وانها لو تركت لها حرية التصرف ، لكانت شجبت مواقف الناصرية المعادية للعرب ولسورية خاصة . مرغبة الحكومات العربية في راب الصدع واطفاء لهيب الحريق حبلها على تجنب اصدار قرار حازم وجريء ، ملجأت الى طريقة رفع الجلسات وارالة ذلك العباء عن اكتافها . ولا ريب في ان شكوى سورية لو كانت امام محكمة مؤلفة من قضاة غير ملتزمين بتوجيهات حكوماتهم السياسية ، لكان قرارها الى جانب سورية ولحكمت على الناصرية حكما واضحا غير ملتبس .

سابعا — ظهر مرة اخرى ضعف الجامعة العربية في حل

الإزمات ومواجهة الحقائق بجرأة ، كما تبين انها اداة غير صالحة لتوحيد كلمة العرب وقيادة معاركهم السياسية والعسكرية .

ثانيا - خرجت سورية من شتورا ناصعة الجبين واثبتت انها هي محور القومية العربية واذا كانت سورية لم تحصل على قرار بتأييد شكواها وشجب تصرفات اعدائها ، الا انها ربحت الجولة في نظر الراي العام العربي المتحررة عيونه من غشاوة الدعايات المغرضة ، المتفتحة آذانه على صوت الحق والضمير ، النظيفة يديه من رجس الاموال المصرية المهدورة بسخاء ما بعده سخاء في شراء الضائير العفنة والالسنه البذيئة والاقتلام المنتنة .

وهكذا اسدل الستار على مؤتمر شتورا وذهب مندوبون ، كل الى بلده . لكن الحقد والالم لم يبرحا عبد الناصر . ورفض مندوبوه الاجتماع في نيويورك مع سائر المندوبين العرب لاتخاذ موقف موحد تجاه مشروع جونستون السرامي الى اسكان اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية وانهاء المشكلة بازالة اصحاب الارض المتخاصم عليها . ولم يقبل اي اتصال مع اعضاء الجبهة الموالية لنا في اجتماع الامم المتحدة واشترط ، قبل قبول مبدا الاجتماع ، ان تصدر الحكومة السورية اعتذارا عن اقوال مندوبيها في شتورا وان يشطب من محاضر الجلسات كل جملة فيها مساس بشخص عبد الناصر . ولم يرض عبد الناصر بالحل الذي اقترحه بعض المندوبين ، وهو شطب كل ما جاء نابيا على لسان اي فريق . ذلك لانه كان يريد الابقاء على الشتائم التي وجهها مندوبوه - ومنهم سوريان مع الاسف - الى الشعب السوري وحكومته ، لكن مع شطب الاقوال التي تعرض به وبناصريته . ولعله كان متفقا مع السياسة الامريكيين في تشتيت شمل العرب والوقوف دون اجماع كلمتهم ليتسنى للصهيونية الحصول على موافقة الامم المتحدة على مشروع جونستون . لكنه خاب مالا اذ تكللت جهود الحكومة السورية وجهود مندوبيها في نيويورك بخذلان مشروع جونستون بناء على تراجع الحكومة الاميركية نفسها عن دعمه ، بعد ان اتضح لها ان عبد الناصر لم يستطع حمل الدول العربية على الموافقة على ذلك المشروع ليصدر قرار الامم المتحدة بالاجماع .

مصر ترفض التعاون مع الوجود العربية بمشروع جونستون

انتهى مؤتمر شتورا ونحن بعيدين عن الحكم . وكان ناظم القدسي قد لمس ضعف حكومته من الوجة الشرعية لمطلب مني

الفصل الثامن : العمل الوحدوي في عهد حكومي

خلال انعقاد المؤتمر ان اصدر مع النواب المتجمعين حولي بياناً بتأييد الحكومة لكي تزيل عنها وصمة اللاشرعية التي كان اطلقها في وجه مندوبينا مندوبو مصر « الشرعيين » وفي الحال ، اتصلت برفاقي واصدرنا تصريحاً مآله اننا ، رغم طلبنا اعادة الدستور ، نؤيد موقف الحكومة في مؤتمر شتورا ، باعتباره يعبر عن رأينا وعن الراي العام السوري . وكان لهذا الاثر الناجح في اسكات الديري ورفاقه عن التشديق بعدم شرعية الحكومة المشتكية .

وعلى اي حال ، فان حكومة بشير العظمة التي ولدت وترعرعت وهي تردد : وحدة .. مصر الحبيبة ... مصر الشقيقة ، كما يردد الطفل الرضيع : ماما .. بابا .. تته .. ، انتهت حياتها بعد مؤتمر شتورا الذي ردد فيه مندوبوها : ابو رغال .. طاغية مصر .. الدكتاتورية ، وغير ذلك من النعوت التي شتان بينها وبين اقوال التحبب لمصر التي كان يتغرغر بها بشير العظمة في شهر عسل حكومته . ولا اظن ان صديقنا العظمة كان متشبثاً بوصـل حبـل الوحدة ، ولا اظنه كان كذلك متشبثاً بابقاء الانفصال . فهو كالغصن الرطيب يميل مع الهواء ، وليس كالجذع الذي تعرضه صلابته للكسر ! فكان يردد مع المناادين اعزوفة الوحدة ، ثم لا يستحي ان يكون رئيس حكومة اشكت على مصر وسددت الى زعيمها اسمها مسمومة لم يسدها الى صدره ملك ، او رئيس دولة ، او رئيس حكومة .

على انني اجزم بان الامر ، لو ترك لبشير العظمة ، لما اقدم قط على عملية شتورا . فلا طبعه المسالم ، ولا حبه الابعاد عن النقاش ، ولا ميوله الصميمية ، ولا اتصالاته مع الناصريين بدمشق ، وخاصة مع وزير الاعلام عبد الله عبد الدائم ، ولا حساباته لمستقبل الايام ، كان قادراً على جعل العظمة يندفع في طريق الخصام مع سيد القاهرة . فاندفاعه كان اندفاع قيادة الجيش في هذا الطريق واصرارها على تقديم الشكوى ضد مصر ، يعززه الضغط الشديد الذي بذله اصدقاء العظمة الكثيرون في صفوف الشيوعيين والاشتراكيين الحورانيين — ذلك الضغط الذي تجلى في اضافة الكلاس والنفوري الى الوفد السوري واطلاق حرية التصرف والقول لهما على اوسع مدى !

وبالرغم من انني لم اكن رئيس الحكومة التي فتحت ابواب شتورا ، فان الدعاية المصرية لم توفرني في حملاتها الظالمة . وظل

الحقد الدفين في قلب عبد الناصر يلاحق المجلين في ذلك المؤتمر حتى تسبب في اخفال اسمائهم قائمة المحالين الى محكمة الامن القومي، في جملة من احيل ، بتهمة اغتصاب السلطة ومس الشعور القومي، وغير ذلك من التهم التي ما انزل الله بها من سلطان . ومع ان عدد الوزراء الذين ولوا الحكم منذ ٢٨ ايلول ١٩٦١ حتى ٨ آذار ١٩٦٣ تجاوز خمسين وزيرا ، فلم تصب صواعق الانتقام في صفوفهم غير مرسائنا الثلاثة : الحاسني والكلاس والنفوري ، فضلا عني وعن القدسي والدواليبي والكربري ، وعن كل من تناول عبد الناصر بكلمة مؤذية ، كمصطفى البارودي وشكيب الجابري والدندشي وغيرهم من الصحفيين الذين وقفوا في وجه الناصريين ، سواء كانوا من اصحاب الصحف أو من المحررين . وثمة غيرهم ممن تولوا اول وزارة انفصالية وما تبعها من الوزارات لم يصدر بحقهم قرار عزل أو احالة الى المحكمة لا لشيء الا لانهم التزموا الصمت ولم يمسوا طرف فرعون . اما انا شخصا ، فما جاء على لساني في البيانات الرسمية والتصريحات الصحفية والخطب الشعبية، فلا يخرج عن مخطط السياسة العربية العامة الذي كتبت تبنيته منذ اكثر من عشر سنوات ، وهو الدعوة الى وحدة عربية شاملة ، بعد تهيئة اسباب نجاحها في الحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وبعد التدرج في تحقيقها على سلم الانجازات المؤدية الى توحيد اساليب التعليم وبرامجه وتوحيد القوانين والاحكام النافذة ، بالاضافة الى التقارب في الصلات الاقتصادية والصناعية ، على الاخص ، بحيث لا تعتبر الوحدة الكاملة عند اقرارها حدثا مفاجئا يثير الاضطراب في المعاملات والشك في النفوس .

وابدا بذكر خلاصة ما جاء في بياني الانتخابي الذي عرضته على الرأي العام ، عندما رشحت نفسي للنيابة عن دمشق في شهر آب ١٩٥٤ : « هل تستطيع سورية ان تنسى لحظة انها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير ، وان الشعب السوري لا يمكن ان يتصور مستقبله الزاهر الا مقرونا بالوحدة العربية ؟ ولا توقف الآن قليلا عند الوحدة العربية لاقول انها هدفنا الخالد . اذ ان ايماننا بضرورة تحقيقها مستمد من ايماننا بما قدمته الامة العربية للحضارة الانسانية في الماضي ، وما يمكن ان تساهم به من دفع موكب الحضارة الانسانية الى الامام في المستقبل . واذا كتبت مؤمنا بان في سورية امكانيات عديدة تساعد على اسعاد ابنائها ، فان ايماني بالوحدة العربية قائم

مؤلفي من الوحدة العربية
في بياني الانتخابي ولي
مواهب اخرى

الفصل الثامن : العمل الموحد في عهد حكومتى

على ان الوطن العربي اقدر على اسعاد ابناء العروبة جميعا .
ولذلك فلا انصور العربي المواطن متحررا من العوز والمرض والجهل
الا اذا تحققت وحدة امتنا . ولكن هل الوحدة العربية انشودة تغنى ،
وحلم يداعب الخواطر ، وصفحات ضخمة من سفر تاريخ امتنا
فحسب ؟ كلا ، ان الوحدة العربية كما اؤمن بها هدف يجب ان نصل
اليه بالسعي والعمل ووفق برامج مدروسة ، اذا احسن تطبيقها
وصلنا الى الوحدة الفعلية دون كبير جدل حولها . »

ثم شرحت بالتفصيل في بياني الانتخابي ذاك ، سبل الوصول
الى الوحدة العربية ، وذلك بتنسيق النشاط الاقتصادي والمالي في
البلاد العربية وجعل الصناعات العربية تمول براس مال مساهم
عربي مشترك تتوازعها الاقطار العربية لتحقيق التكامل لا التناذر ،
واعتماد البلاد العربية سوقا مشتركة ، واقامة مصرف عربي لاصدار
النقد العربي ليطرح الى جانب النقد المحلي في كل دولة حتى تصل في
النهاية الى سحب تلك النقود المحلية وجعل النقد العربي وحده
متداولاً . وناديت بايجاد سياسة بفرولية ومعدنية عربية مشتركة ،
واشرت بتنسيق البرامج الدراسية في البلاد العربية وبايجاد تشريع
عربي موحد في الاوضاع الاجتماعية بازالة الفروق الموجودة حاليا .
وكذلك نصحت باقامة كلية عسكرية عربية تصدر الضباط في بوتقة
الوحدة وتنسق ثقافتهم العسكرية . واقترحت ان تتولى الجامعة العربية
تهيئة هذه الدراسات ليتسنى تطبيقها في الوحدة المنشودة . وليلاحظ
ان جميع هذه الآراء والاقتراحات وردت على لساني قبل ان تجري
كلمة الوحدة على لسان اي مدع مغرور يتغنى بها توصلا الى مآرب
او وظيفة او سلطان .

اما ما سيجيء فيما يلي ، فقد كتب بعد انقسام عرى الوحدة ،
حينما كان ينظر الى كل من ينطلق بلفظة « الوحدة » نظرة الشك
والريبة :

« وانتم ، عندما اؤكد اعادة بناء جمهوريتنا العربية السورية لا اعني
بحال من الاحوال الاعتماد عن الاسرة العربية ، او الاخذ بسياسة
انعزالية في الميدان القومي ، انما الذي اعنيه عكس ذلك تماما .
انه الانقلاب على اعادة بناء جمهوريتنا والعمل الدائب على تطويرها
والنهوض بها . ذلك لان الاحداث التي مرت بنا منذ شباط عام ١٩٥٨
(اي يوم اعلان الوحدة) قد دلتنا جميعها على ان مفهوم القومية
العربية يمسح مسحاً عندما لا تسهم الايدي العربية السورية بالنهج

والتنفيذ . وان كل سير جديد في سبيل الوحدة العربية لا يكون لنا فيه نحن السوريين دور بارز ، يمكن ان ينقلب من عمل تومي خير ، سمح ،يراعي المتطلبات العربية جميعا الى نوع من التسلط والعبودية والنظم الفردية الكريهة على النفوس . ولهذا فاني لا افرق بين اعادة بناء جمهوريتنا والعمل القومي العربي الشامل ، وانما اعتبر قيام جمهورية عربية سورية قوية متطورة وحديثة هو الطريق المأمون للعمل من اجل قيام رابطة للشعوب العربية المتحررة جميعا . يؤمن العزة والسؤدد للفرد العربي اينما كان ، ويوفر له حياة اوامر رغدا وسعادة . »

ابعد كل ذلك اوصم بقتل الشعور القومي وبالعزل ضد الوحدة العربية ؟ نعم ، اني عملت وسأظل اعمل ضد « الوحدة الناصرية » التي هي في الواقع استعمار ناصري وتسلط وقضاء على سورية وحيويتها وحريتها ورائديتها . نعم ، انسي وقفت معارضا للحكم الديكتاتوري البولييسي الذي اتبعه عبد الناصر في سورية بعد ان نفذه في مصر . نعم ، اني طالبت عند طرح قضية الوحدة مع مصر على البحث في مجلس الوزراء بان ترتدي طابع الديمقراطية والحرية، وبان تبقى الاحزاب قائمة دون اللجوء الى طريقة الحزب الواحد (الاتحاد القومي) ، وبأن يكون الحكم دستوريا نيابيا لا رئاسيا يتولى فيه رئيس الجمهورية سلطة التشريع والتنفيذ بدون رقيب او حسيب .

انا ضد الوحدة الناصرية
البولييسية ومع الوحدة
النازجية الديمقراطية

نعم ، ناديت بدعوة الامة الى انتخاب مجلس نيابي تكون بادره اعماله اقرار الوحدة وتحديد تكوينها ، وعارضت في طرح الامر على الاستفتاء لاني لا اؤمن به ولا ارتضيه مراة للرأي العام .

نعم ، اني ظللت من شباط ١٩٥٨ حتى يوم الانتفاضة المباركة ٢٨ ايلول ١٩٦١ محتفظا بأرائي ، مبديا وجهات نظري بحرية في كل ما جرى من تبديل وزارات ومن قرارات جذرية اضررت بالاقتصاد السوري . وقد حرصت على ايصال هذه الاراء الجريئة الى عبد الناصر في القاهرة ، عند اجتماعي الى كمال رنعت ، فيما كانت آلة التسجيل السرية تنقل كل اقوالي الى الرئيس . ولم اتورع من ذكر ما لا يرضيه من الانتقادات . ثم اردت هذا الحديث الشفهي بذاكرة طلبها مني احد رجال مباحثه المقربين اليه .

ومحور اعتقادي هو ايجاد وحدة عربية جامعة ، كهدف بعيد اصبو اليه . لكن ما العمل اذا كانت البلاد العربية نختلف الآن ،

بعضها عن البعض الآخر، في درجة رقيها، وفي تقدم أو تردي اوضاعها الاجتماعية ، وفي عقلية حكامها ؟ هذا اذا تركنا جانبا اختلاف سوية كل شعب قاطن في بلد عربي عن المواطن الساكن في البلد الآخر ، واذا اهلنا حساب المؤامرات الاجنبية التي تعرقل كل ما من شأنه زيادة القوى العربية ، واذا تساهلنا في ان تقسيم البلاد العربية عقب الحرب العالمية الاولى الى دويلات صغيرة ترك اثرا في اوضاعها وشعورا لدى مواطنيها بالاقليمية ، على نحو لا يسهل سد الخرق واعادة الجمع محل الانفصال . ولذلك كنت اقول دائما بان الوحدة العربية لا تحقق الا بطريقة الغرض ، كما حقق بسمارك الوحدة الالمانية ، او بطريقة الاعداد وانتظار اختصار ونضوج العوامل . وقد جرب عبد الناصر فرض الوحدة بالقوة على سورية ، فكان له ما اراد . لكنه اخفق في الحفاظ عليها لسوء تصرفاته . وجرب كذلك ان يجر لبنان والعراق والاردن والسعودية والسودان الى بوتقة الوحدة قسرا بقوة السلاح والمال والدعاية ، لكنه اخفق فصيح فيه قول الشاعر العربي :

اعطيت ملكا فلم تحسن سياسته وكل من لا يسوس الملك يخلعه
فهل فرض علينا ان نتعلق بأذيال من باء بالخسران في سياسته
الوحدوية ، واعطى اسوا مثل لما برتقه العرب من نظام ينضوون تحته ، وابتعد عما كنت اشرت عليه به ، وهو ان يجعل نظام الوحدة كالمفناطيس يجذب الشعوب العربية اليها ولو خالفهم حكامهم ووقفوا دون الوصول اليها .

وكيف يريدنا مواطنونا المخدوعون ان نرمي البلاد مرة ثانية في تجربة اعترف القاصي والداني بفسادها ، حتى المندفعون في ناصريتهم ؟ وقد حاولت حكومة بشير العظمة ان تقترب من مصر وان ترسل وفدا للمفاوضة على اسس جديدة . لكن هذه المساعي قوبلت بالازدراء والتعالي ، فلماذا ؟ اصحيح ان عبد الناصر لا يثق بمن تقدم لمحاادثته ، ام انه يريد استسلاما اعمى ورضوخا كاملا ؟ لنفترض انه كان عديم الثقة بمن يصمم بالرجعية وبالراسمالية ، وانسه يريد ابعادهم عن طريقه ؟ لكن ما قولكم بأنه يرفض كذلك البحث مع حزب البعث الذي تقرب اليه بعد انقلاب ٨ آذار ليحقق الوحدة المنشودة بعد ان دك حصن الانفصال ؟ والحقيقة هي ان عبد الناصر يصر على ان يكون مخاطبوه في سورية من الصنف الذي يطأئء الرأس ويحنى الهامة اجلالا واحتراما . وهو يفرض نفسه ممثلا عن مصر ، وفي

الوقت نفسه يريد فرض اجرائه ممثلين عن سورية . وقد كات يردد ذكر استفتاء ٢١ شباط ١٩٥٨ ويعتبره تنزيلا من عزيز كريم ، ولا يعتد بالاستفتاء الذي جرى في سورية في ١٢/١/١٩٦١ وأيسد فيه الشعب السوري نفسه عملية الانفصال وافر دستورا جديدا وانتخب بموجبه مجلس نواب كان عدد الناصريين فيه لا يتجاوز عدد الاصابع اليد الواحدة . نعم كيف يؤخذ بمدلول استفتاء خلق الوحدة واطرها ويرمي جانبيا بمدلول استفتاء لاحق اقر فمصم تلك الوحدة ؟

الا ، فعلى المنطق السليم والعقل الصحيح السلام .

واولئك الزعماء السياسيون الذين بسذل عبد الناصر تصارى جهده لاحتذابهم في ١٩٥٧ الى فكرة الوحدة ، والذين ارتضى توقيهم على الاتفاق المفقود في ١ شباط ١٩٥٨ بالقاهرة واكتفى به وثيقة قانونية اعلن على اساسها من شرعة قصر شويكار ولادة الوحدة بين مصر وسورية ، هم انفسهم — ما عدا شكري القوتلي الغائب عن سورية ، لكن المعلن تأييده لمورا — الذين وقعوا على بيان تأييدهم للانفصال . وذلك لسبب جنوح عبد الناصر وتصرفاته الشاذة . افليس لوثيقة مهورية بنفس التوقع من قيسة تعادل قيسة تلك الوثيقة الموقعة في القاهرة ؟ لا . فان عبد الناصر يأخذ ما صفا ويدع ما كدر ! لوثيقة القاهرة هي لمصلحته ، واذن هي صحيحة وملزمة . اما وثيقة دمشق ، فلانها ضد مآربه ، اذن هي مزورة ، يستحق الموقعون عليها اقصى العقوبات لخيانتهم وخروجهم على امر السلطان .

ولا يزال المسكين صلاح البيطار يؤاخذ — كلمادق الكوز بالجرة — على اشتراكه في توقيع وثيقة الخيانة مع الانتهازيين العملاء ، اجراء الاستعمار ، الرأسماليين ، الى آخر ما تحتويه جعبة الناصرية من وصيات .

وقد اوردت في برنامجي الانتخابي لسنة ١٩٦١ اقتراحا جديدا بظهوره ، الا وهو ايجاد « رابطة للشعوب العربية » تجمع بين الدول العربية على اسس وقواعد تشابه تلك التي تربط بريطانيا بمستعمراتها السابقة المستقلة الآن ، كالهند وكندا واستراليا وباكستان . وهذا الراي هو ما وصلت اليه بعد تحليل دقيق لوضع البلاد العربية المختلفة ، بعضها من البعض الآخر ، في درجة الثقافة والتربية السياسية والنضوج العلمي والخلقي وفي نوع الحكم السائد فيها وكيفية تفهم حكام كل بلد للروح الديمقراطية والانظمة

اقتراحي ايجاد
رابطة الشعوب العربية

الفصل الثامن : العمل الوحدوي في عهد حكومتى

والتوانين النافذة فيها . هذا ، بالطبع ، عدا ان شؤونها الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية لا تكمل بعضها بعضا ، اذا لم نقل انها تتعاكس . وهذه العوامل الاساسية وغيرها من الاتجاهات المتباينة في السياسة العالمية ومن المؤثرات الاجنبية على سير تلك السياسات وتوجيهها تجعلنا نشك في امكان صهر جميع البلاد العربية - في الوقت الحاضر على الاقل - في بوتقة الوحدة الكاملة .

اما والحالة كما وصفنا ، فاني اجزم بأن كل محاولة لتوحيد بلدين او اكثر من البلاد العربية لن يكتب لها النجاح ما دامت العوامل التي ذكرناها تباعد بين تلك الكيانات ولا تتركها تنصهر في كيان واحد . والمصيبة الاكبر هي ان يوجد قطران فيسيطر احدهما على الآخر سيطرة من شأنها محو كيان الضعيف ، كما حصل في وحدة مصر وسورية ، فترتد الامور الى الوراء وتنقسم حتى العرى الضعيفة الموجودة قبل اعلان الوحدة المبصرة . ويزيد عندئذ التخوف عند ابناء البلدان العربية الاخرى ، فيحجبون عن ولوج باب اية وحدة جديدة .

ولا ريب في ان انتفاضة ١٩٦١ التي دكت صرح الوحدة بين سورية ومصر جاءت نتيجة الاسترسال في العاطفة والتسرع في اقامة صرح ضعيف بحد ذاته . لكنه ازداد ضعفا بنسبة تكرار الاخطاء وظهور النوايا التسلطية . والنتائج المؤلة التي يشعر بها المواطن العربي في كل قطر ليست متأتية من تحرر سورية من نير العبودية ، بقدر ما هي وليدة خيبة امل من انهيار الآمال الكبرى المعلقة على اول تجربة لتوحيد بلدين عربيين .

ولو كانت الوحدة ركزت في ١٩٥٨ على اساس روابط متينة بين دولتين ، لكل منهما كيانه ومجلسها وحكومتها التي تعمل ضمن اطار المخطط العام الذي يتفق عليه ويشرف على تنفيذه مجلس اتحادي ، ولو لم يسيء المصريون الى تلك الوحدة بتصرفاتهم الخرقاء ، ولو لم يعبثوا بالحريات العامة كما عبث رجال مباحثهم ، ولو تركوا السوريين المشتركين معهم في الحكم ظاهرا يشعرون بأن لرايهم وزنا مقبولا ، لما كان ثمة موجب لفصم الوحدة بهذه السرعة . لكن الرئيس والمرؤوسين المصريين طغوا ونحروا الوحدة بأيديهم ، لا بيد حيدر الكزبري او موفق عصابة او مأمون الكزبري . وانه لامر ثابت لا يقبل الشك ان السوريين الذين صفقوا للانفصال في ١٩٦١ لا يقلون عددا عن الذين هتفوا للوحدة في ١٩٥٨ . وهم على اي حال

أكثر كثيرا من الذين ارتاحوا الى انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ الذي قيل انه سيميد الوحدة .

وفكرة « رابطة الشعوب العربية » لا تصورها بالضعف والهزال اللذين انتصفت بهما « الجامعة العربية » فهي خليقة جديدة بين « الجامعة » وبين « الوحدة الكاملة » تشابه الكونفدراسيون وتقتبس بعض مبادئها من الاقتراح الذي قدم الى مصر في ١٩٥٥ بموافقة مجلس الوزراء السوري الذي كان يضم ممثلي الاشتراكيين والحزب الوطني والكتلة الديوقراطية .

واذا تعمقنا في تحري اسباب رفض عبد الناصر ذلك، الاقتراح، وفي حقيقة ما كان يدعيه من ان الشعب المصري لم يتهيأ بعد لقبول الاتحاد بين مصر وسورية ، ثم قابلنا تحفظه هذا بما بدا منه من الاسراع الى قبول اكثر الطرق دجا للبلدين ، وهو الوحدة ، لوجدنا انه كان يرفض كل نظام وحدوي لا يكتل له السلطة الكاملة والافراد في حكم الدولة الجديدة الموحدة . فمجلس وزراء الخارجية الذي اقترحته لبحث وقرار السياسة الخارجية الموحدة لم يرق له . ذلك لانه يجعله على قدم المساواة مع مثل سورية في ذلك المجلس ولا يعطيه حق توجيه خطوات البلاد كما يريد هو وحده . وكذلك لم يعجبه النظام الاتحادي الفدرالي لانه لا يتيح له بسط نفوذه كما يرغب . وما كان لبعجه وبنال استحسانه الا نظام رئاسي يمنحه حق وضع الدستور وصلاحيه التشريع والتنفيذ بدون مجلس نيابي . وما كان ليُقبل وجود احزاب — لا سيما في سورية — قد تعارض سلوكه وتحول دون هيئته هو وحده على القواعد الشعبية . وما كان ليطمئن بالا في جو مشبع بالحريات العامة ، غير معكر بالقيود التي تفرضها حالة الطوارئ المستمرة طوال عهد الوحدة . وما كان لينعم بلذة الحكم الا اذا ملأ السجون بالاحرار وشرد وطارد وعذب وقتل من يجرؤ على معارضة حكمه او ممن يطلب منه اصدقاؤه الامريكيون اقصاءهم عن الحكم او اعلان لاشريعة حزبيهم . وما كان ليرتاح الا الى مجلس « نواب » يختارهم هو لا الشعب المغرور انهم يمثلونه — مجلس مؤلف من اناس مدينين له بمنصبهم، للتسبيح بحمده ورفع اصابعهم بالموافقة على كل ما يعرض عليهم من التشايع . وما كان لينشرح صدره لحزب الا الذي خلقه باسم « الاتحاد القومي » وحضر فيه محاسييه واتباعه .

هذا ما كان يريد عبد الناصر وما كان لا يريد . فهل نحن على

لغوامع الحقيقة لقبول
عبد الناصر بالوحدة

حق في رفض الخضوع لهذه الارادة منذ الخطوة الاولى في معارضة ما تبدى لنا انه خطأ ، وفي مصارحته برأينا في الاسلوب السيء الذي اتبعه لتوجيه خطى الوحدة ، وفي اختياره وزراء من ضعفاء النفوس وقليلي التجربة والمقدرة الذين اضافوا الى مساوىء المصريين مساوىء واخطاء اخرى ؟

وهل نحن مجرمون في حق بلدنا وفي حق العروبة اذا تجنبنا الوقوع مرة ثانية في الحفرة التي اكتشف الجميع خطرها ، واذا اردنا ان يكون الرباط بين سورية ومصر وسائر الدول العربية رباطا حريريا لنا ، لا سلسلة حديدية قاسية كالتي تقيّد ايدي وارجل المجرمين المحكوم عليهم بالاعدام ؟

نعم ، اننا لم نعمل لغير ذلك . وكيف نعمل ضد الوحدة العربية ، وقد اقسمنا اليقين على السعي لتحقيقها كلما اتينا المجلس نوابا . غير ان الوحدة شيء والاستعمار المقنع الذي مارسه الناصرية في سورية شيء آخر .

ثم هل اخذ المصريون دروس العبرة من الماضي ؟ وهل نفعتهم الوحدة كأداة تجربة واختبار ؟ كلا ، والله . فانهم هم هم ، وعقليتهم هي هي ، يحاربون صلاح البيطار اليوم كما حاربوني بالأمس . ولماذا ؟ ليس صلاح البيطار وحدويا قحلا كالوا له المديح جزائيا حينما كان يسير بمخططهم ؟ الا يسبح صلاح البيطار بحمد الوحدة صباح مساء اكثر مما يسبح باسم ربه الذي خلقه وسواه ؟ الم يحارب صلاح البيطار الانفصاليين امثالنا ، وسود صفحات جريدته بدعم الوحدة ؟ الم يكن صلاح البيطار قوميا عربيا صحيحا ؟ نعم ، انه كان كل ذلك ، لكن في الماضي ! اما اليوم ، فلا . فهو يرفض ان يسلم الحكم للناصرين ، او ان يشركهم في الوزارة على اساس الربع له والارباع الثلاثة الاخرى لانصار عبد الناصر . انه يرفض ان يكون كويسلنغ الذي ترأس الحكومة النروجية خلال الحرب العالمية الثانية وكان عميلا لهتلر ومنفذا لاوامره . وهو يرفض ان يترك قيادة السيارة لنهاد القاسم وراتب الحسامي وهاني الهندي وسامي صوفان والحكم دروزه وسائر افراد الشلل الثالث التي اسمت نفسها بالقوميين العرب وبالاشرافيين الوجدويين وبجبهة الوحدة (الخماسي المعهود) . وكيف يعارض صلاح البيطار رغبة رائد العروبة باقابة حكومة سورية خاضعة لمشينته كل الخضوع ؟ حكومة تقود البلاد في طريق الوحدة وفقا للمخطط الناصري وفقا لمصلحة

مصر واعادة نفوذها وسيطرتها ؟ اني لا اذافع عن صلاح البيطار ، حبا وتعلقا بالسيطرة على سورية . فعبد الناصر يريدنا ليجتني بواسطتها فوائد مادية ومعنوية ، والبيطار يريدنا مرتعا لنهم المنتسبين لحزب البعث واداة تساعد على مناجحة عملاق القاهرة راسا براس .

واني لاهزا واسخر كلما انصت الى احمد سعيد في اذاعة صوت العرب وهو يعمل تجريبا وتبريجا بصلاح البيطار ، او كلما اقرا ما يكتبه عنه مصطفى امين في اخبار اليوم . الله ، الله يا دنيا . لقد سكت لسان احمد سعيد السليط عني وتعلق باذيال البيطار . فلماذا ؟ ولاية غاية ؟ والجواب بسيط لا يجله الطفل . وهو ان البيطار وقف في وجه عبد الناصر ، كما وقفنا قبله ، لا زيادة ولا نقصانا . وهو يريد وحدة مدروسة ، ونحن مثله . وهو يريد ابقاء الكيان السوري الذي كنا ننادي به ، لكنه يصنف بالوجود السوري (يا لها من لعبة على الالفاظ ، لكنها مكشوفة ومفضوحة !) . وهو لا يريد ان يسيطر عبد الناصر كما سيطر في عهد الوحدة الاولى ، ونحن مثله . لكنه يراوغ ويناور ولا يصارح ، ونحن على عكسه ، نعلن على لساننا ما يجيش في فؤادنا . وهو لا يستطيع الوقوف على قدميه وراء كرسي الحكم الا شاهرا بيده سلاح قانون الطوارئ ، ونحن نفخر باننا نعتد على تأييد الراي العام الحر ونلغي حالة الطوارئ . وهو يطلق نار الجيش على الطلاب ، ونحن نأخذهم بالرافة واللين . وهو يملأ السجون شبابا ورجالا ، ونحن لا نحرّم المتظاهرين من نعمة الحرية ونطلق سراح من يوقفهم رجال الامن ، قبل حلول المساء . وهو يقطع الماء والكهرباء عن الاحياء النائرة ضده ، ونحن نترفع عن استعمال هذا السلاح غير الانساني . وهو يصدر قانونا بعزل اخصابه السياسيين ليخلو له ولانصاره الجو في فهو معقد التفكير كعظمه ميشيل عفلق . وهو لا يقل عن عبد الناصر الانتخابات ، ونحن نبتعد عن تدبير كهذا يحرم المواطن من اختيار ممثليه ، مهما كانت عقيدتهم .

الفرق بين سياستي
وسياسة البيطار

وهو يفتح باب التسيريح من الوظائف على مصراعيه ليخرج من لا يدين بالبعثية العقلية البيطارية ، ونحن لم نسرح سوى موظف واحد ادانه مفتشو الدولة بسوء استعمال وظيفته ، ونعيد الاساتذة الذين سرحهم وزير التربية رشاد برمدا عندما اثبت التحقيق براعتهم . وهو يحشو الوظائف بالمنتسبين لحزبه العقائدي ، ونحن لا نسند

الفصل الثامن : الملل الوحدوي في عهد حكومتى

الوظائف الا لمستحقها بالمسابقة ووفقا للحاجة . وهو يفلق كافة الصحف ولا ييتي في الميدان الا جريدته « البعث » ، ونحن لم نفلق جريدتي « الوحدة » و « البعث » الا لمعبئها بحريسة الصحافة وتعريض سلامة الدولة للخطر بسبب الدعوة الى الثورة والتعريض بشخص رئيس الجمهورية . وهو يوقف اخصامه السياسيين ويسجنهم ويحيلهم الى المحاكمة امام محكمة استثنائية ، ونحن اغفلنا كل اعماله ولم نوافق على تنفيذ الحكم الصادر عليه بالحبس شهرا واحدا بمادة تحقير وضم احد الصحفيين . وهو يحيلنا الى محكمته الخاصة بجرم اغتصاب السلطة ، في حين انه هو الجدير بهذه التهمة لانه احتل مقام الرئاسة خلافا للدستور والشرعية . اما نحن ، فقد عرضنا ترشيحنا على الناخبين ، فانتخبونا . ثم اولانا مجلس النواب الشرعي ثقته لتأليف الوزارة . وهو يطلب من عبد الناصر الا تجري انتخابات نيابية في سورية خلال ٢١ شهرا لانه كان قائما بفشله وفشل حزبه فيها ، اما نحن فكنا على اهبة دعوة الناخبين الى ممارسة حقهم بعد ان قمنا بحل مجلس ١٩٦١ بقصد استشارة الرأي العام .

واخيرا لا آخرا ، تنكر صلاح البيطار لسيدته عبد الناصر الذي مرغ وجهه على اقدامه سنين طويلة . واما نحن فلم نسمح جوخ ثيابه ، ولا كنا من الدعاة له ، ولا ابرزناه كرائد عظيم ، بل ظللنا ننتقد اساليبه ، ونفضح مؤامراته ، ونحذر الناس بجرأة وصراحة من تصديق اقواله المعسولة ، ونطلق رأينا بدون وجل بانفسنا نريد الوحدة ، لكن بدون عبد الناصر وعلى قدم المساواة وفي جو من الحرية والديموقراطية .

ومما ياتي ما جاء في بياني الوزاري الذي القيته في ١٣ ايلول ١٩٦٣ امام النواب المجتمعين في داري ، اثر تكليفي بتأليف الحكومة :

« في السياسة العربية : (ا) وحدة عربية جامعة تراعى فيها حقوق الافراد بالحرية والديموقراطية وحقوق ومصالح الكيانات العربية المجتمعة بالوحدة . (ب) دفع كل ارتباط مع ايسة دولة عربية لا تتبنى الديمقراطية او تتجلى فيها الدكتاتورية . »

هذا هو ما اعلنته امام النواب ونلت على اساسه ثقتهم شبه الاجماعية (١٥٥ صوتا ضد صوت واحد) . وقد اشترك في هذه الاكثرية الاشتراكيون والوطنيون والشعبيون والاخوان المسلمون والحياديون المستقلون ومثلو المشايخ . اما الغائبون عن الجلسة

لعذر ما ، فهم العدد الباقي من النواب ، اي (١٦) نائبا . وكانت هذه الثقة الممنوحة من اكبر اكثرية اجمعت على تأييد رئيس وزراء حتى قبل معرفة اعضاء حكومته دليلا وبرهانا ساطعين على ان خطة الحكومة الجديدة كانت منبثقة عن اتجاهات ممثلي الشعب المنتخبين بانتخابات صحيحة ، اشترك فيها جميع الفاصريين ، ففشل منهم من فشل ، كصلاح البيطار وعلي بوظو ، وفاز من فاز ، كراتب الحسامي واحمد اسماعيل .

واليكم موقفا آخر صارحت فيه القوم برأيي : بينما كنت القي خطابي من شرفة مقر المحافظة في درعا شاهدت الجموع تتموج يمينه ويسرة كأنها تتحسب من المناوشة الدائرة بين رجال الامن وبين جمع من الطلاب لا يتجاوز عدده خمسين طالبا ، ومن ان تصل الاحجار التي كان يلقيها الطلاب الى حيث تقف الجموع تستمع لكلامي . ورايت تطمينها فقلت : « لقد ذهب عبد الناصر الى غير رجعة . . . ونحن طلاب وحدة وسنحققها ، لكن بدون عبد الناصر ! » فانطلقت الايدي بالتصفيق وتعالى الهتافات للحكومة وطغت على صوتي اصوات التسقيط لعبد الناصر . ثم تراجعت الصفوف وظلت الحناجر تنفادي بتأييد الحكم القومي حتى انتهت كلمتي . وقوبل خطاب الكلاسي احد ابطال شتورا بحماسة شديدة وبهتاف استمر مدة طويلة . اما الطلاب ، فبعد ان افرغوا ما في جيوبهم من احجار على الحديقة العامة بعيدا عن مقام المحافظة ، تراجعوا وولوا الادبار . وبقي بعضهم تحت قبضة رجال الامن ، فاصدرت التعليمات باطلاق سراحهم . فبارحوا دار التوقيف قبل حلول المساء بدون ان يعذب او يضرب اي واحد منهم .

وكذلك كان موقف الحكومة ازاء الطلاب المتظاهرين في السويداء ، قبل وصولي اليها . فقد عاملناهم بالرأفة واللين واطلقنا سراح المعتقلين منهم ، قبل افول شمس النهار نفسه . اما الحوادث المؤسفة التي جرت داخل مبنى الجامعة السورية ، فكانت صراعا بين الطلاب الاشتراكيين والشيوعيين وغير الناصريين وبين الفئة الناصرية يعصدها الطلاب المنتسبون للاخوان المسلمين . ولم اسمع لغوى الامن ان تدخل الى الجامعة خلافا لطلب وزير التربية الذي كان يرمي ، على ما اظن ، الى قلب وجه المعركة بين الطلاب الى معركة بينهم وبين الحكومة وشرطتها . وقد اخبرني القائد العام لغوى الامن بان العناصر الناصرية هي فلسطينية المنشأ ^١ية الجنسية من البعثيين الهاربين . واجتمع على الاثر سفير الاردن

الفصل الثامن : العمل الوجدوي في عهد حكومتي

بقائد قوى الامن واستعرضا الاسماء ، فظهر بينها من هو اردني او فلسطيني المنشأ . فاتفقا على ان يبعدا عن سورية من لم يكن منهم ملاحقا في عمان لسبب سياسي . وعلى اي حال ، فلم ينفذ هذا الاتفاق .

وطنننت اذاعات القاهرة والصحف المصرية المؤمنة والاوراق الصفراء اللبنانية المأجورة بأن حكومة الانفصال البغيضة قتلت من الطلاب من قتلت وعذبت من عذبت ، وانها سجنّت منهم المئات وفق السياسة الامريكية وابعدت الى الاردن العشرات — كل ذلك افتراء وتضليلا . وعلى اي حال ، فالتدابير التي اتخذتها دوائر الامن بتوقيف عدد قليل من الطلاب انحطت على الانعراج عنهم في اليوم نفسه . ومن يقارن بين افعالنا الرجعية الاستعمارية وبين افعال حكومة صلاح البيطار ذات الشعار الثلاثي « وحدة حرية اشتراكية » لوجد الفرق شاسعا بين ما قام به رئيس الحكومة الرجعية وبين رئيس الحكومة التقدمية الساعية لتحقيق الوحدة ! ونحن لنا عذرنا اذا وقفنا ضد من كان يريد الوحدة الناصرية ، اما البيطار ، فما عذره ، وهو الذي جعل من الحملة علينا ومن الدعوة الى الوحدة سلما يرتقى به الى رئاسة الحكم في سورية ؟ حتى اذا ما ارتاح عجزاه على كرسيه تكشف وجهه الحقيقي : وجه الانتهازي الوصولي الذي يتدثر بثياب الوحدة العربية والاشتراكية والحرية للوصول الى مقود الحكم . وعندها يتناسى او ينسى كل هذه الشعارات ، وتصبح الاشتراكية افكار الناس وضرب الاقتصاد الوطني ودفن الثقة ، وتصبح الوحدة بحاجة الى دراسة ووقت ، وتصبح الحرية محصورة بالبعثيين دون غيرهم من الناس ، باعتبار هؤلاء اعداء الشعب ! والحقيقة ان صلاح البيطار وميشيل عفلق المندفعين بسياسة الولايات المتحدة يعدلان موقفهما لجعله دائما متمشيا مع اهداف تلك السياسة . فتارة ينادون بالوحدة مع مصر ، وتارة ينسحبون من الوزارة الوجدوية ، ثم يعودون الى المناداة بالوحدة ذاتها ، ثم يماطلون ويраوغون ويداورون عندما يستتب لهم . والبعثيون هنا وفي العراق زمرة واحدة هدفهم توطيد دعائم حزبهم والسيطرة على سورية والعراق والاردن . اما الوحدة ، فما هي الا شبكة يصطادون بها المغفلين الذين يصدقونهم لاول وهلة . لكن الى حين تنقشع الغمامة عن اعينهم ، كما حصل لسائر الوجدويين في دمشق . وما ابلغ تصريح نائب رئيس وزراء العراق عندما افصح عما في سريره ، حين قال

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

بأنه يفضل تأخير تحقيق الوحدة مئة سنة من ان يزول حزب البعث .
وعلى اي حال ، فصرافة الوزير العراقي اطيب على النفس من
لوم البيطار وكتبه وتضليله .

فهذه هي حقيقة هؤلاء ، وهذه هي اهدافهم المخفية ، وهذه
هي قوميتهم ، وهذا هو نضالهم في سبيلها . ويظن هؤلاء انهم اوقفوا
الشمس عن سيرها ، وان كراسي الحكم سمروها في مقاعد هم ،
وان التاريخ سوف يسكت عن مخازيهم ويسدل الستار عن
بهلوانيتهم وديماغوجيتهم ، وان اكايل الفسار والمجد سوف تلقى
على قبورهم عندما ياخذ الباري امانته . كلا ، والف كلا . نالحق
تخبو ، لكننا ترمي يوما من الايام عن كتفها الكذب والتضليل وترفع
راسها وتفصح كل عمل اثم .

اما الحملة الناصرية على سورية وحكمها القومي ، فاستمرت
في سعيها اللاهب ، تتولاه اذاعة مصر وابواقها الماجورة في بيروت .
وهي بذلك ترمي الى اقناع الشعب السوري برفع علم الثورة ضد
حكومته . وسلكت الحكومة المصرية طريقة مبتكرة لاثارة حساسة
الشعب ، وهي ان يندس في صفوفه الناصريون الماجورون ، فيظن
الناس ان الجموع كلها تصرخ معهم وتنادي بمعبودهم . ومن ذلك
ما حصل عندما ارسلت العبقورية الناصرية جميلة بو حريد الى زيارة
دمشق وفي عداد مراقبيها اثنان من المخابرات المصرية . وكان
طبيعيا ان تهرع الجماهير الى استقبال من رفعتها الدعاية المحكمة
الى مصاف كبار الابطال العالمين ، وان تلف حولها اينما سارت
الالوف من الشبان والشابات المتخمين بتلك الدعاية . وانكشفت
اللعبة عندما راحت ثرثرة من الماجورين يرفعون اعلام القاهرة
وصور عبد الناصر وينادون باسمه . ولم يخطر في بالهم ان الجماهير
الواعية ستلتهم من تلقاء نفسها الدرس الكافي !

وكذلك كان مجيء وزير خارجية الجزائر — الذي اغتيل فيما
بعد بمؤامرة اشترك فيها الناصريون على ما شاع — الى دمشق
تحت ستار المطالبة بمساعدات مالية . وذلك مع العلم بان سورية
ليست في وضع يبيع لها وقتئذ مد يد المساعدة ، وهي التي تقترض
من الدول الاجنبية لمشاريعها الانمائية . لكن الغاية الخفية من هذه
الزيارة لم تكن الا كالدعاية من زيارة جميلة بو حريد ، الا وهي اثارة
هتفة تعبد منها الدعاية الناصرية لتأييد مزاعمها بان الحالة في سورية

امثلة على المناورات
والدعابات الناصرية

الفصل الثامن : العمل الوحدوي في عهد حكومتى

مضطربة ، وبأن الشعب السوري يريد العودة الى الوحدة .
وانه لمؤسف حقا ان ينحدر اخواننا الجزائريون الى حد
يجعلهم دمية في ايدي عبد الناصر ، يلعب بهم كما يشاء ويرغب .
فيستعملهم ضد ابناء بلد عربي شقيق ، كما استعمل الفرنسيون
بعضهم ايام الانتداب جنودا لمحاربة ثوار سورية المناضلين لاجل
استقلالهم وحريتهم . وقد قابلنا هذه البادرة السيئة التي بدت من
بعض اخواننا الجزائريين بدعم قضية الجزائر في كل المحافل الدولية
وحمل الدول على تأييد تلك القضية . ثم جمعنا ملايين الليرات
السورية تبرعا من المواطنين وقدمناها لهم بكل طيب خاطر ،
واشترينا السلاح من مالنا وبمئنا به الى قواتهم . وليس لنا في كل
ما قدمناه فضل او منة :

فللاوطان في دم كل حر يد سلفت ودين مستحق
ولم يكتف بن بلا بما اوفده من وفود بقصد اثارة الفتنة في
دمشق لمصلحة الناصرية ، بل رفض ان يتراس وزير الخارجية
اسعد الحاسني الوفد السوري المدعو الى الاشتراك في اعياد
الاستقلال الجزائري ، لا لسبب سوى النفاق لعبد الناصر باعتبار
الحاسني احد ابطال شتورا . ثم كلف الفسيري معتبه بدمشق
بدعوة وفد شعبي الى حضور تلك الحفلات وحرص على ان يدس
في عضوية الوفد ناصريين معروفين ، كميثيل عفلق ونجيب الصيرفي
ومظهر الشربجي . وبذلك تمكن هؤلاء من الاجتماع بعبد الحميد
السراج واعداد خطط المؤامرات في سورية ضد الحكم القائم . وقد
بدأت تلك الترتيبات باضراب المعلمين الذي تولاه الناصريون من
اعضاء نقابة المعلمين بتأييد الاخوان المسلمين الذين ينتسب اليهم
ويقود حركاتهم الصيرفي المذكور . وللمناسبة اسجل ان عصام
المطار بذل قصارى جهده لحبلي على ادخال هذا الشخص وزيرا
في حكومتى .

ولا ننكر ان عبد الناصر دعم بن بلا واوصله الى رئاسة
الحكومة بعد ان هرب من الجزائر عندما اقصاه حزبه . فهو مدين
بسيطرته على الجزائر وبتفردة بالحكم فيها لتأييد عبد الناصر
وبومدين ، لا لحزبه الذي تولى النضال وادار شؤون الثورة طوال
سبع سنين ، قضى بن بلا ست منها سجينا في حصون فرنسا
وقصورها ، بعيدا عن الممارك وعن الخطر .
وقد روت لي صديقة بلغة التاكيد ، وبينها وبين بن بلا صلات

وثيقة واعتماد متبادل ، انه يكره عبد الناصر من كل جوانحه . لكنه يخشاه ويحسب حسابا لعداوته وللؤامرات التي قد يتعرض اليها — كما تعرض غيره — ان لم يسايره . وفي طليعة ما يخشاه ان يقلب له عبد الناصر ظهر المجن وان يلتزم جانب بن خذه او فرحات عباس ، وبذلك ينزلق عرشه من تحته . ولئن تسامحنا واجزنا لزعيم ان يساير الآخرين للحفاظ على مركزه في بلده ، فهل نتسامح ونجيز له ان تشمل هذه المسيرة ايقاع الضرر ببلده لمصلحة طامع كعبد الناصر ؟ وهكذا يكون آلة لتنفيذ الرغبات والمطامح ؟

وثمة عدد من الزعماء العرب ، ملوكا كانوا او رؤساء ، يخشون من الناصرية دعاياتها وما تحيكة — مؤامرات تصل في بعض الاحيان الى حد السعي للاغتيال . فتراهم يستكون ازاء ما يتعرض له زميل لهم ، وتجاه ما يرون بأم اعينهم من تسلل وتدخل . وهذا ما جرا الناصرية على الاسترسال في غيها وقوى عزيمة رجالها وجعلهم لا يهابون احدا : يقتلون الابرياء ويحرقون الممتلكات وبثيروت الفتن . . ولا خوف على جيوبهم ان تمتلئ باحكام القضاء على مسا جنته ايديهم ، بل هي تمتلئ جنيهات وليرات سورية او ابنانية ودنانير عراقية او اردنية او دولارات او جنيهات استرلينية .

واما نحن في سورية ، فنجريمتنا اننا معشر المتحررين من الناصرية ، العاملين باخلاص لخدمة بلادنا العربية وتحقيق اهدافها القومية بالوسائل المجدية وبدون مسح المجال للديكتاتورية ان تسيطر على اي جزء من تلك البلاد ، المتسكين بمبادئ الديمقراطية والحريات العامة ، اننا لم نطاطيء الراس امام فرعون مصر ، ولم نسكت على اهانتها ، ولم ترف جفوننا خوفا من التهديد بالاغتيال ، او الوعيد بالحملات البذيئة ، بل صعدنا في وجه كل المؤامرات ومعلمنا جهدا لا يحاطها . واذا قيل لنا : وكيف اذن تغلب عليكم عبد الناصر يوم ٨ آذار ١٩٦٣ ، فنجيب بان عبد الناصر لم يكن مريقا ، في الحركة التي اسقطت حكومتنا . لمؤامراته كانت محاكاة مع غير من تولى حركة ٨ آذار هذه . ودليلنا انهم ارادوا الانسحاب منها . وقد ابتعدوا منها فعلا ولم يشتركوا فيها الا بعد ان كتب لها النجاح ، فانضموا اليها ليقطفوا الثمار . وهذا تصريح زياد الحريري في التلفزيون يكشف كيف انسحب القطيني والصوفي ، وهما من الجماعة الناصرية ، في اليوم السابق لموعد قيام الحركة . وعلى اي حال ، ظلت اذاعتنا وصحننا تجانبه الحملات

الفصل الثامن : العمل الوجودي في عهد حكومتي

الناصرية بكل جراءة واقدام وتظهر مساوئ الحكم الناصري وتكشف الستار عن فضائحه حتى اليوم الاخير من عهدنا .

ويؤمني البعض على التصريح الذي ادليت به يوم ٢ شباط ١٩٦٣ الى الصحف ، ثم القيت في التلفزيون ، اذ اعتبره خروجاً على الترفع عن الدخول في مهاترات صحفية مع عبد الناصر . حتى ان وزير خارجية العراق ، بعد ثورة ١٤ رمضان ، قال لسفيرنا فهمي سلطان : « لكم ان تهاجموا عبد الناصر ، وان تردوا على حملاته . لكن ليس لكم ان تتهموه بأنه يخدم الصهيونية . » وبحث هذا التصريح يطول اذا ما اردنا بيان موجبات القائه ، وفندنا جله ، ووضحنا معانيه ومغاريبه . لكن لا بد من معالجة هذا الموضوع ومضاعفاته :

لقد سكت عن جميع ما قيل في حق ، وعما ورد في الصحف المصرية واللبنانية ، وعما اذاعته محطات مصر ، واكتفيت بما كانت تقوله صحافتنا واذاعتنا في هذا الصدد ، واغضيت عما كان يقع تحت بصري من الاهانات ، سواء في حياتي الخاصة او في « انفصالي » . لكن ما صعب علي تحمله هو اتهامي بأنني عميل للاستعمار والصهيونية . فهذه تهمة اجدر ان توجه الى عبد الناصر ، اذا قارنا اعماله التخريبية في الجو العربي بما كان اليهود يفرحون به لانه في الواقع اغلى ما يتصورون من خدمة لمصلحتهم .

ويكفي القارئ ان يمر بنظرة على بعض ما سجل من اقوال الاذاعات ومقالات الاعوان من الفلسطينيين او اللبنانيين ليكون ملماً بنوعية تلك الحملات المفرضة السفينة الداعية الى الاغتيال السياسي الذي اعتادت عليه الناصرية واعتبرته وسيلة لابعاد اخصائها عن الساحة . فهي لم تؤمن بالافتناع والموعظة الحسنة ، بل بقوة الرصاص او بفعل السم الزعاف .

واي فرق ، بربكم ، بين رصاص يصوب الى الصدر او سم يدس في الطعام وبين سموم تبعث صباحاً مساءً على موجات الاثير ، فتصل الى من يقرأ ومن لا يقرأ من حملة الترانزستور في الحقول والمعامل والمتاجر ؟

اما سلاح الناصرية فكان اثنين : نقد تشتري به الضمائر المنتنة ، وترانزستور تبث به الدعاية لنفسها والسم الزعاف لسواها .

وتلك الانظمة واصحابها استغلهم عبد الناصر لا ليملح الحال او ليسدي النصح خالصا لوجه الله ، بل استخدمهم للتخريب والامناء ولضم تلك البلدان تحت جناحي نسرہ الامبراطوري ولاشباع نهمه في ارتقاء عرش العرب — هذا اذا قنع به ولم يقده طمعه الى عرش افريقيا على اختلاف العنصر والدين والتاريخ والثقافة والارواح التي يمكن ان توصل دولها ببعضها .

ان من مساويء حفظنا وحظ ابناء الشرق العربي كله ان يقدروا لهم العيش بزمان واحد مع عبد الناصر ... لقد عاصرنا هتلر وموسوليني وستالين وعاصر اجدادنا الاقربون نابوليون والبيسديون الاسكندر وتيصر .. ولكنهم لم ينلهم اذى كالذي نالنا على يد رائد العروبة ... ومر على البلاد طففاة كهولاكو وتيمورلنك فقتلوا واحرقوا ودمروا .. غير ان اذاهم اقتصر على الاجسام والممتلكات .. واما نحن ابناء الجيل الحاضر افلا تفوق مصيبتنا بتريدي كلمة العرب وتخاذلهم مصيبة اجدادنا المادية ؟ .. اننا لا نزال نعالج المرض ولا نستطيع الحكم جيدا حتى نصحو من غفلتنا بعد مرور سنين كاثية عددا وهائلة نوعا لتقيم ميزانا دقيقا لوزن مكاسبنا ومخاسرنا .

وفي مطلع ١٩٦٣ نشطت الدعاية المصرية في الصحف والاذاعة . وسارت وراءها كظلمة معظم صحف بيروت ، تحملت علي حملة مركزة في الصباح والظهر والمساء والليل . وتمادت في اكاذيبها واختلاقاتها وتحويرها الحقائق ، حتى تجاوزت الحد المسموح به تحت الانظمة البرلمانية الدستورية . اذ اتهمني بالعمل لصالح اليهود وبخدمة الاستعمار ، ورددت ما من شأنه اثارة الشعب والجيش ضدي ، بما في ذلك قتلي . لكنني وسعت صدري كثيرا وتحملت بمشقة كل هذه الحملات ، الى ان كان يوم خرجت فيه من اعتدالي وعجزت عن ضبط اعصابي . فدعوت الصحفيين وتلوت عليهم تصريحاً حملت فيه حملة قوية ضد عبد الناصر واتباعه، واتهمته بأنه يخدم مصلحة الصهيونية بتفريقه كلمة العرب وتشتيت شملهم والهاثم من الاستعداد لاسترداد فلسطين ، بما اثار من فتن داخلية وبما عبد بوسائله الاذاعية الى هدم كيان كل بلد عربي حتى يشغل حكامه بالدفاع عن استقلال بلادهم ومواجهة الفتن الداخلية. وانصفت قائلاً بان المساعدات الامريكية التي يقبضها بوشي من الاسرائيليين — كما اكده لي ولناظم القدسي السيد فرنسيس كنانة،

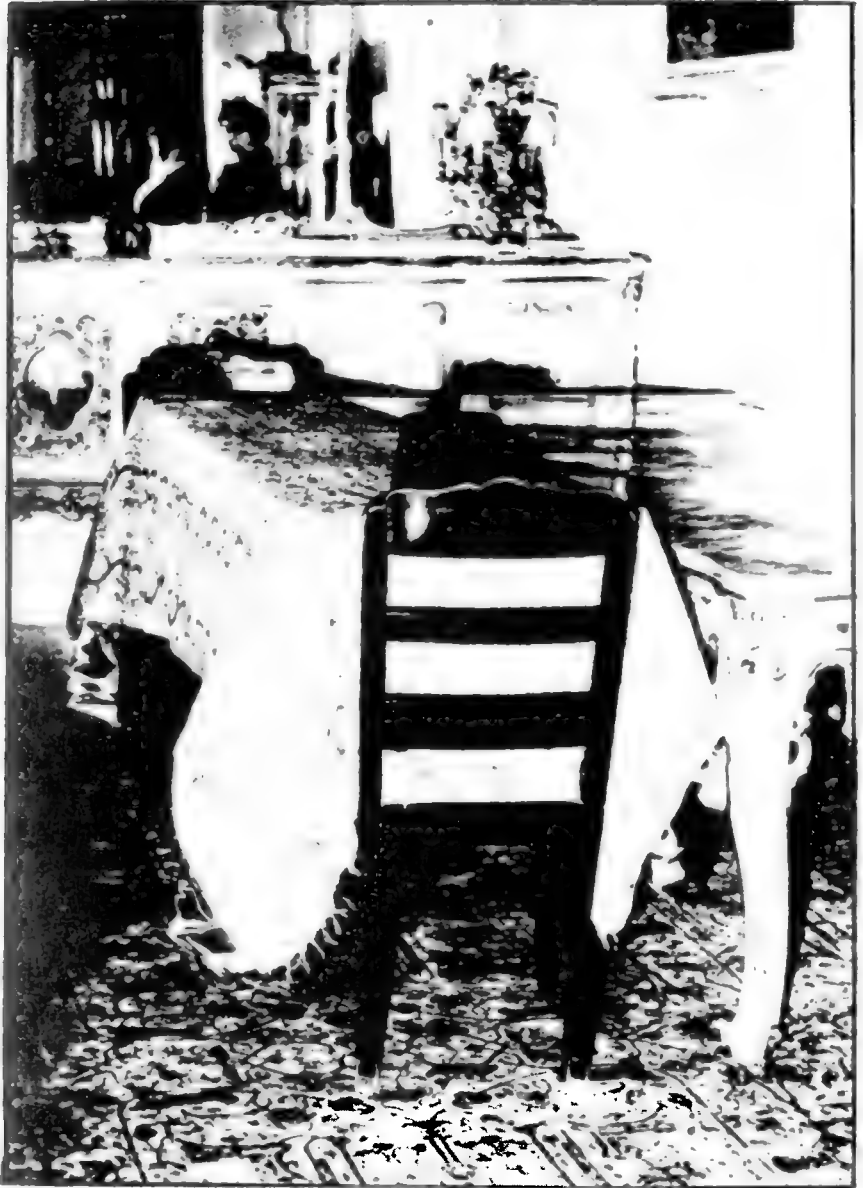
ردى على حملة الدعاية المصرية ضدي



خالد البعظم على فراش المرض، في أيامه الأخيرة يحتضن حفيده خالد من ابنته بالتبني سوسن التي احاطت به مع زوجته ليلي.



وهو هنا يتفرد بمداعبة خالد.



نعش خالد العظم في منزله بعين الرمانة في بيروت، حيث وافاه الاجل في
١٨ شباط ١٩٦٥.



واخيرا، من التراب والى التراب. ها هو يوارى جدث الرحمة في الازعاعي.
بيروت، حسب وصيته.



المصلون في المسجد العمري الكبير في بيروت. ويظهر في الصورة الدكتور ناظم القدسي، وسماحة الحاج امين الحسيني، وسامي الصلح. ويرى معروف الدواليبي في الصف الخلفي.



ماتم خالد العظم في بيروت. وهو محمول على الاكتاف الى مثواه الاخير.

المقيم في نيويورك والذي سمع هذا القول على لسان أحد النافذين في البيت الأبيض — وذلك ليقوم بمهمة تخريب وحدة الصف العربي، وليحتمي وراء القوى الدولية ، وليسوق جيشه الى محاربة العرب . ثم قلت في تصريحى هذا اننا في سورية نحمل لواء الدفاع عن سائر الامة العربية ، واننا سنظل نحارب اسرائيل وعبد الناصر ، فهما سنوان يريدان الشر للعرب .

وحملت على الفئة المستأجرة القليلة العدد ، فقلت انها تافهة القيمة . ذلك لان من يبيع نفسه وضميره للآخرين هو صغير النفس لا شأن له بين الناس . ثم اصررت على اننا سنقمع هذه الفتن بالتوانين النافذة دون اللجوء الى اعادة حالة الطوارئ . فنحن نؤمن بالحريات العامة ولا نريد ان نستعمل مطرقة ثقيلة اقتل ذبابة صغيرة . وطبائنت المواطنين الى ان شهر شباط سوف يمر كما مر غيره ، دون ان تمس سلامة البلاد باذى يبعدها عن الصف الطليعي في الامة العربية . وستشرق شمس الربيع الوضاءة ، فتخرس الرعود وتكفىء العواصف . وختمت تصريحى بالدعوة الى التضامن والتآزر بين ابناء البلاد ، والاستبشار بالمستقبل البراق .

ولم اكن ادري ان تنبؤاتى هذه لم تكن الا سرايا بسراب ، وانه لن تمضي خمسة اسابيع حتى تنقلب الحال في ٨ آذار .

وقبل الوصول الى بحث ذلك الانقلاب بالتفصيل ، اريد ان اقول بايجاز انه لولا المؤامرات الدنيئة التي حاكها ناظم القدسي واجبره عبد الكريم زهر الدين — ولست ادري في الواقع من كان اجير الآخر — ولولا الطمع والطبوح اللذان سادوا عقول بعض الضباط لاستمرت الحال على ما كانت عليه ولظلت ابواق الناصرية تنفخ في الفضاء ، ولبحت حناجر الماجورين كالبكار والشعار من المذيعين السوريين الذين التحقوا باذاعات القاهرة ، ولنضبت محابر اقلام اللوزي وفريجة والمشنوق وغيرهم ، ولاعيست بعض ساسة لبنان الحيل ، ولبعيت سورية واقفة على رجليها تتكسر الاسهم السبومة على دروع تضامن ابنائها ... حتى يقضي الله امرا كان مقدرا ومكتوبا .

لكن المقاومة انهارت بعد ان رماني المرض في الفراش واستلم زمام الامر ناظم القدسي وعبد الكريم زهر الدين ، فحاكوا المؤامرة مع جباعة عبد الناصر . غير ان مريفا ثالثا برئاسة زياد الحريري سبقهم واطاح بالحكم كله واوقف المتآمرين الناصريين ، من رئيس

انقلاب ٨ آذار
ومحاولة الانتقام مني

الجمهورية الى قائد الجيش الى سائر الضباط والمدنيين المغموسين بالناصرية حتى رؤوسهم .

وهكذا خاب ظن عبد الناصر وابعدت جماعته عن الوزارة — نهاد القاسم وحومد والهندي وضاحي وغيرهم — والتي القبض على بعضهم ، وضربت الاحياء الموالية للناصرية في حطب ، وقمعت المظاهرات في الشوارع ، ونكل بالطلاب الوجدويين ، واغلقت الصحف الناطقة باسم الناصرية ... ثم بدت تبشير الخطة التي رسمها حزب البعث لحكم سورية والعراق كما يحكم عبد الناصر مصر ، بحيث اصبحت الشكوك تحيط بإمكانية تحقيق الوحدة الثلاثية وبلوغ الامل التي عقدها عبد الناصر للاستيلاء على سورية ، كما فعل بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١ .

ووقع تصريحي آنف الذكر كالحجر في المستنقع ، فطابت الحشرات المعثشة وتراكضت الضفادع وهربت خفافيش الليل . وكانت هذه كلها تأمل في تفقيس بيوضها لتحمل الى الاجسام السبوم والامراض القتالة . وكان حراس المنطقة لا يجروون على رفع صوت ولا يقدمون على ازعاجهم . وظنوا ان الامر سيستمر كما كان ، فبست ناظم القدسي المنادين بسقوط عبد الناصر ، ويعطر بشير العظمة الجو بمدح مصر الحبيبة ، ثم يجتمع كلاهما الى « الخبائي » فيسمعونها الكلام المعسول ويدفعونها الى البرقيات بطلب الدخول في ابحاث مورية لتحقيق الوحدة . لكن صوت رئيس الحكومة لماجاهم برد الصاع صاعين ، نيتهم عبد الناصر في عرويته واغلامه لقوميته ، ثم يستخف بقدره الناصرية ويقارنهم بالذباب التي لا تستحق اكثر من كشاشة ! نعم ، آلمهم في الصميم مونقي الجريء هذا ، وتضعضعت عزائمهم وازدادت ريبهم في تحقيق احلامهم الوصولية ، لما انتقموا مني يوم ٨ آذار ، اذ بعثوا الفلاحين والمشردين للنظار امام داري والهجوم عليه لاخراجي منه وسحلي . ولما خاب رجاؤهم رموا الشبايبك والمصابيح الكهربائية بالحجارة التي حملها لهم محمد الجراح بسيارات النقل . وبلغ الكيد عند بعضهم ان تداموا نساء ورجالا الى الوقوف على مقربة من داري لينعموا بمشاهدة منظر سحلي . وكانت ثريا الحافظ ، زوجة منير الرئيس ، قد استحضرت حبالا غليظة لكي يربطوني بها ويجروني على الارض ، كما اعتاد ان يلعنه العراقيون في كل ثورة تقدمية . انها الوحشية الكامنة في صدور اولئك الشبان الفلسطينيين ،

الفصل الثامن : العمل الوحدوي في عهد حكومتى

والغريزة الحيوانية التي تمتلك افئدة الناقمين الحسودين الناقمين على كل ذي نعمة ولو افنى حياته في خدمة بلده باخلاص وامانة . بل انها المكافأة التي يريد الفلسطينيون تقديمها لمن خربت بلادهم بسبب الدفاع عنهم وعن قضيتهم ، وعربون التقدير والوفاء لمن ضحى برخاء بلاده وكرس المليارات من الليرات السورية لاجاد جيش مكلف باسترداد الاراضي المغتصبة .

ونحن في سورية ، لو وقفنا كساسة لبنان نسالم الامريكيين ، ولو اننا سرنا مثلهم في فلك الغرب وتنازلنا عن الدفاع عن فلسطين وحقوق اهلهما ، وعقدنا صلحا او على الاقل هدنة حقيقية كما تطلب واشنطن ، لما كنا عشنا منذ ١٩٤٧ في حرب مستمرة ، ولما كنا نجعلنا بانقلابات عسكرية سنوية جعلت بلادنا كالمرجل ينفجر من وقت الى وقت ، فتنطير اجزاؤه وتصيب من تصيب .

هذه كانت المكافأة التي قدمها الفلسطينيون لابناء سورية ولبنان والعراق . فقد سخروا زنودهم لخدمة عبد الناصر ، ليقتل على ايديهم اخصاه ، وليدك بيوت من يقف في وجهه ، وليسجل السياسة الذين لا يطأطئون رؤوسهم امامه .

على ان عيون المخدوعين قد تفتحت فميا بعد ، عندما تحقق لها ان « انفصاليتي » مساوية « لانفصالية » علق والبيطار ، من حيث رفض التسلط المصري والمطالبة بحفظ ما اسميه « الكيان السوري » وما يسميه البيطار « الوجود السوري » مع الخلاف في الظاهر على امور عديدة :

١ — المراوغة عنده والصراحة عندي .

٢ — شهوة الحكم عنده والعزوف عنه عندي .

٣ — اللؤم الاسود في مؤاده ، والمسامحة عندي حتى تجاه

من يؤذيني .

٤ — سعيه لجعل سورية مرتعا لحزبه وحشوا الاذئاب في الوظائف ، وتجنبي الفكرة الحزبية الضيقة التي ترمي الى تحقيق المكاسب للمنتسبين .

٥ — تمسكه بزمام الامور وحده ، هو وحزبه ، وامراري على اشراك جميع الفئات معي في تحمل مسؤولية الحكم واعبائه .

٦ — غدره بمن يترافق معه مؤقتا للوصول الى هدفه ، واخلاصي لمن يتعاون معي وتمسكي به .

٧ — تلاعبه في السياسة الخارجية وجعل كل دولة اجنبية

انفصاليتي وانفصالية البيط

الجزء الثالث : سورية بعد الانتمال

تظنّه معها ، وصراحتي بصداقة من يصادق بـلادي وجهري بتلك الصداقة .

٨ - ابعاده النظام الديموقراطي والعمل على تجنب الانتخابات النيابية لـخوفه من الفشل فيها ، واصراري دائما على تطبيق الدستور في ظل الديموقراطية والحرية وسعبي لاجراء انتخابات نيابية في اسرع ما يمكن ، مع العلم بانني اعلنت اني لن اشرح نفسي لها ، ليس لانني اخشى الفشل ، فهو مضمون والله الحمد ، لكن لرغبتي في العناية بصحتي اولا ، ولانفساح المجال امام الجيل الصاعد في حمل المسؤوليات والاعباء .

وقد يجوز ان اكون غير حائز جميع المؤهلات للدفاع عن مركزي عندما اكون على رأس الحكم ، وقد يجوز ان يثمر الكذب والتلوي اكثر مما يثمر الصراحة والتمسك بالصراف المستقيم ، وقد يجوز ان اكون مخطئا في معالجاتي مواقف اخصائي باللين والمسامحة والسعي لردهم عن غيهم بالاعتناع لا بوسائل القهر والاجبار ، وقد يجوز ان يكون خلقي مسالما لا محاربا وخطة سيري في السياسة مضرة بي من حيث لا تطول اياي في الحكم - قد يكون هذا كله ، الا انني لست بالتهالك على الوظيفة العامة . فانا احرص خدماتي واختباراتي وامكانياتي ، فاذا دعاني الشعب الى تمثيله مثلته ، واذا دعاني رفاتي الى حمل اعباء الوزارة او مسؤوليات رئاستها لببيت الدعوة ، واذا فضل مجلس النواب غيري لترؤس الجمهورية فلا اعتب ولا اغضب ولا احزن ، بل اظل مستعدا للتعاون مع من ارى ان ضرورات الزمن تقضي بالتعاون معهم .

لقد رشحت نفسي مرتين لرئاسة الجمهورية بناء على الحاج اصدقائي السياسيين وغير السياسيين ، ففشلت في المرتين . لكن ذلك لم يحل دون العودة الى التعاون مع من وقفوا سدا دون نجاحي . وهكذا قبلت ان اكون وزيرا بدون وزارة في حكومة صبري المصلي في ١٩٥٧ ، وصافحت اليد التي مدها لي اكرية النواب في ١٩٦٢ ، وكلهم ممن حال دون انتخابي رئيسا للجمهورية في العام السابق ، مكتفيا منهم بالاعلان عن ندمهم على ترجيحهم القدسي علي . واني ، على اي حال ، مجبول على طباعي ، فلم يعدل منها الزمن سوى روح الانتماع الذي خف عندي مع تقادم السنين وتكاثر التجارب ، وحل محله شعور كنت استغربه على لسان استاذي فارس الخوري وهو : « كل شيء يصير ، هيك وهيك . لا يوجد

شيء ما ببصير » . واذكر اننا عندما كنا معتقلين في السجن العسكري في المزة ، عقب انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ ، كانت هذه النظرية مدار التندر بيننا ، هي ومثيلاتها من النظريات الانثانية مثل: الطريق الملتوي اقصر الطرق للوصول ، او الاغراط في الحمية والغيرة جنون مطبق . وكان اكثرنا تحمسا لهذه الاقوال رفقنا رشيد الدقر . وكنا نضحك ونرفه عن انفسنا المقبوضة ضمن جدران زنزانتنا .

احسب انني اوضحت بالقدر الكافي ما كان من امر «الوحدة» قبل ان انتقل الى ذكر عوامل وملابسات كان لها شأن في انقلاب ٨ آذار الذي اسمى بالثورة الوحدوية الاشتراكية . ويقول اطباء ان الجسم الضعيف يخلق الامراض ، وهم يقتصدون ان جراثيم الامراض التي تدخل جسمنا يوميا لا تجد لنفسها مرتعا خصباً تتكاثر فيه وتسبب اذاها الا اذا كانت مقاومة الجسم ضعيفة ، او بالاحرى اذا كانت حجيرات الجسم غير متناسكة للقضاء على الدخيل . واثباتنا لهذه النظرية اقول بان كيان الجمهورية العربية السورية لا يمكن الاحتفاظ به الا اذا كانت العناصر الحاكمة يدا واحدة ، لا لمرقة بننها ولا خصام . واني اعتقد ان انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ ما كان ليكتب له النجاح لو ابتعد اولو الامر عن الكيد بعضهم ببعض ، والتآمر بعضهم على بعض . وهذه العناصر التي اعنيها هي : (١) الجيش (٢) القوات المدنية . واتصد بالقوات المدنية الاحزاب والجماعات . فلماذا رجعنا الى ٢٨ ايلول ١٩٦١ نجد ان الاخوان المسلمين رفضوا ان يلبوا الدعوة الى الاجتماع بدار احمد الشراياتي ، حيث كان جميع العاملين في الحقل السياسي مجتمعين ، بمن فيهم صلاح البيطار . ومن هنا نشأت الشكوك في موقف هؤلاء الجماعة من الانتفاضة ، وازدادت يوم ٢٨ آذار ١٩٦٢ عندما اوقف جميع السياسيين على اختلاف ميولهم ما عدا الاخوان المسلمين . وكانت التساؤلات تترى عن سكوتهم المطبق تجاه عبد الناصر ورفض زميلهم عصام العطار الادلاء بأي تصريح واضح في موضوع الوحدة . وانتهت هذه الريب كلها الى اليقين من تأييدهم عبد الناصر ، عندما ابرق العطار الى عبد الناصر برقية تأييد ، وذلك غداة انقلاب ٨/٣/١٩٦٣ . وهكذا اثبتت الايام ما كان يؤكد الحوراني ، وهو انهم مفهمسون بالناصرية . واني ، بعد ان زالت شكوكي نهائيا اثر مقتلهم الاخير ، ارى ان التفسير المعقول هو انه هم في الحقيقة لا ناصريون ولا وحدويون بقدر ما هم انانيون طامعون في الحكم في

سورية . ولا بد من القول بأن عصام العطار لم يرم من وراء حركاته والتواءاته الا الى تزعم سورية واقامة حكم « اخواني » . ولعل عبد الناصر ورطه وخدعه بوعدده بأنه سيطلق له ولجماعته عنان السلطة والزعامة ، كما حاول ان يـورط ويخدع الاستاذ مكي الكتاني . اما تثبث الاخوان بابعاد حكومة بشير العظمة وبالانضمام اليها ، فما كان حسب اعتقادي الا لانهم كانوا يجزبون بأن بشير العظمة وبعض وزرائه ، كالكحالة والخوري واحمد عبد الكريم ، ميالون الى الشيوعية اذا لم يكونوا منتسبين فعلا اليها ، وبأنهم في خططهم يرمون الى توسيع نفوذ الحزب الشيوعي في سورية .

وهم يذكرون على سبيل المثال ان وزارة العظمة سمحت لجرائد تنطق باسم الشيوعيين او تهيل اليهم بالصدور ، وبذلت لهم العطايا وتركت مقالاتهم المتطرفة تنشر دون رقابة . ولسنا في صدد وزن المقدار الشيوعي في عواطف العظمة ووزرائه ، وليس لنا ان نندخل فيما يعتقدونه ، لكننا اوردنا هذا العامل كسبب من اسباب نعمة الاخوان على وزارة العظمة . ولربما ارادوا قيام حكومة جديدة يشتركون فيها وتكون اقل من الاولى سكوتا عن الشيوعيين او هي تعمل بايحاء الوزراء « الاخوان » على الوقوف في وجوههم .

وعلى اي حال ، وبما كان السبب في اهتمام الاخوان بتأليف حكومة جديدة يشترك فيها الاشتراكيون ، فان الخلاف الوحيد الذي قام بين الفريقين واستمر مدة طويلة وانتهى بانسحاب الاشتراكيين والنفوري من الوزارة ، كان منشاء ، على حسب قولهم ، ان الاخوان المسلمين يؤيدون للوحدة مع عبد الناصر . وهم يسوقون على ذلك دليلا ، هو موقف الطلاب المنتسبين للاخوان من الاشتراكيين في المنازعات التي قامت في الجامعة السورية والتزامهم جانب الوجوديين ضد الفئات التي يشتركون معها في الوزارة .

وكننت اذا اجتمعت الى عصام العطار انقسم لي بالله وبملائكته وكتبه انه يكره عبد الناصر كما يكره ابليس . وكان يؤكد لي ان اسوا مصر يحل بسورية هو ان تقع مرة ثانية بين يديه !

هذه كانت اقواله ، ليس امامي محصب ، بل امام الكثيرين ومنهم الوزراء الاخوان واكرم الحوراني . لكنه كان اذا طلبنا منه اعلان جزء من اقواله على الملأ ، قابلنا بابتسامته الناعمة واطبق شفاهه ساكنا .

ولو اقتصر الامر على السكوت ، لمان وسهل نوعا ، ولما كنا

نستحق غير تهمة البله وقلة الادراك امام حوادث تدوين العطار بالوحدوية النشطة ، او على الاقل ، بالضعف والجبن امام الناصرية واتباعها المنتسبين للاخوان المسلمين والمحيطين به كالسوار بالمعصم .

وقد بذل العطار جهده لادخال الصيرفي وزيرا في الحكومة ، سواء قبل تاليفها او عند خلو وزارة العمل باستقالة منصور الاطرش . والصيرفي هذا ناصري منذ اختاره عبد الناصر للاتحاد القومي . وقد اجتمع في الجزائر الى عبد الحميد السراج وبدا منذ عودته يبيت روح الفتنة بين المعلمين ، يشاركه في ذلك عصام العطار . ولم يترك العطار وسيلة ولا بابا لم يطرقه لحمل الحكومة على الخضوع امام مطالب النقابة . فهل كان بذلك يقصد استرضاء هذا العدد الكبير من ذوي الاثر في الانتخابات ، او انه كان احد العناصر التي خصص لها دور معين في المخطط الناصري لاسقاط الحكم في سورية ؟

هذا ما اترك كشفه لمستقبل الايام . لكن لا بد لي من التصريح بان النزاع الذي دب بين البيطار وجماعته وطلابه من جهة ، وبين الحوراني وجماعته وطلابه من جهة اخرى ، كان وليد اختلاف وجهة النظر في الناصرية . وهو اختلاف له النصيب الكبير في تطور الامور ، بحيث ادت الى انسحاب الفريقين من الوزارة . وبذلك تزعزع الحكم وانسحق المجال امام الانقلاب . ولا يسعني ان انسى الدور الخبيث الذي لعبه وزير التربية رشاد برمدا . وقد ذكرت تفصيله فيما سبق .

واذا تركنا جانبا الخلاف بين الاخوان والاشتراكيين في قضية المعلمين ، فثمة امر آخر تجلى فيه بعد هذين الفريقين ، بعضهما عن بعض ، وتاكيد صعوبة التوفيق بينهما . وهذا الامر هو انه ، عقب اعتذار منصور الاطرش عن تسلم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رغم الحاحنا ، رئيس الجمهورية وانا ، اصدرنا مرسوما عهدنا به الى عبد الحليم قدور ، وزير الاعلام ، بوكالة وزارة العمل ، ريثما نختار وزيرا اصيلا لها . وهنا بدأت المشاحنات . للاشتراكيون بطالبون بوزير اصيل من جماعتهم ، معتبرين ان من حقهم التساوي في عدد الوزراء مع الاخوان المسلمين المواليين لهم . اما العطار فكان يطالب بوزير جديد ، بالاضافة الى الخطيب والطويل ، اذ كان لا يعتبر مظهر العظيمة من جماعته . ومع ان

الطرفين كانا على غير حق ، اذ ان الاطرش اخذ كمنصر بعثي ، وان العظمة اخذ كمضو في جماعة التمدن الاسلامي ، ومع ان بديل منصور الاطرش يقتضي في الواقع ان يكون بعثيا مثلته ، ومع ان المطالبة بوزير اخواني جديد يزيل التوازن المبتغى ، فقد حرصت مع رئيس الجمهورية وبناء على توصية القائد العام ان لا تزيد في الوزارة عدد من لا يعتبر تقديميا . وكان الحوراني يقدم لي اسما من يقترحهم لوزارة العمل ، ممن لم يكن مقبولا توزيعهم ، مثل عبد الفتاح زلط او حافظ الجمالي ، وذلك علاوة على الاسمين اللذين استبعدتهما عند تأليف الوزارة ، وهما احمد عبد الكريم وهاني السباعي ، حتى لا نوحش من يتكهرب من الشيوعية .

وهكذا استمرت مسألة املاء منصب وزارة العمل شغلي الشاغل طول عهد الوزارة ومع ان الامر كان يمكن ان يسوى على اسس ابقاء قدور وكيلا لها ، غير انه ظل يبعث الي باستقالته منها ويتمنع احيانا من توقيع معاملاتها . وكنت استرضيه يوما واهمله يوما ، معتمدا على الزمن في حل مشاكل يعثر حلها فوراً .

وقال لي ذات مرة ناظم القدسي : « لم لا تعين جورج الخوري وزير الصناعة ووزيرا للعمل ؟ » فقلت : « لا بأس . » واستدعيت الرجل ومانحته ، فسأل ما اذا كان سيبقى جامعا الوزارتين . فاجبته : « لا . فحبلهما ثقيل . » فأخذ يتردد ، لكنه في النهاية سكنت ولاح لي انه قبل .

فعمدت فورا الى اعداد مرسوم بنقله الى العمل وتعيين الكلاس وزيرا للصناعة بالاضافة الى المالية . وارسلت المشروع الى رئيس الجمهورية . ولشد ما استغربت تأخر اعادته الى موقعه منه . ولما سألته قال : « يجب ان نحصل على موافقة الخوري خطيا . » فاجبته : « لا . فمنحن لم نخرجه من الوزارة ، بل نقلناه من دائرة الى دائرة اخرى . » فتردد الرئيس . واذ بأمين القصر العام ، الميداني ، يدخل فجأة ويقول بان السيد جورج خوري هتف له قائلا انه ، اذا صدر مرسوم بنقله الى وزارة العمل ، فهو يعتبر اشتراكه في الوزارة مفتحيا ويذهب الى بيته . فسالت الميداني : « وكيف عرف ان المرسوم سيصدر الساعة ؟ » فقلت لهم . وهكذا توقف الرئيس عن التوقيع . وقلت في نفسي : انها مرتبة ومهياة باحكام . فوزارة الصناعة تشرف على مؤسسة البترول ، والكلاس المقترح تسليمه تلك الوزارة كان له موقف ضد شركة شل التي

الفصل الثامن : العمل الوحدوي في عهد حكومتي

تتبادل معها المؤسسة البنزين والمازوت ، بحيث لا يعود علينا ثمن تنكة البنزين (٢٠ ليرة) بأكثر من خمسة غروش ، كما صرح الكلاس على صفحات الجرائد واقترح فسخ العقد معها . فشرية شل وغيرها من الشركات التي تشتغل بالنفط ، مرورا او بيما او شراء او استخراجا ، لا تعرضى بالكلاس الاشتراكي التقدمي مشرفا عليها .

فهرس الاعسلام

ا

- ابراهيم باشا ، نهاد : ٢٤٤ ، ٣٠٥ ، ٢٢٢
ابو ريشة ، عمر : ٣٢٠ ، ٢٧٠
اتاسي ، جمال : ٤٠٤
الاتاسي ، عدنان : ٣٢ ، ٢٤ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٤١
الاتاسي ، غيضي : ٣٢ ، ٩٠ ، ٢٤٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩
الاتاسي ، لؤي : ٢٨٦
الاتاسي ، هاشم : ٣٦ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١١٨ ، ١٤١ ، ١٤٢
احمد ، الامام : ٨٥
احمد ، الملك : ٤١٥
الادريس : ٢٩٤
ارسلان ، شكيب : ١٠٥
ارسلان ، عادل : ١٢٨
ارسلان ، مجيد : ٣١١
ارسلان ، منيف : ٢٤٤
الارمنازي ، نجيب : ٢٠٢ ، ٢٠٣
استينو ، كمال رمزي : ١٥٣
اسماعيل ، احمد : ٣١٣ ، ٤٣٠
اسماعيل ، زياد : ٢٦٨
اسماعيل ، نعيم : ٣٠٢
الاطرش ، حسن : ٩٢ ، ١١٥ ، ٢٨٧
الاطرش ، سلطان : ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١
الاطرش ، منصور : ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٤٠٥ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤
الانفاتي ، جمال الدين : ٧٧
الياس ، روبير : ٣٠٥ ، ٢٩٠
اليان ، ميخائيل : ٣٢ ، ٣٥ ، ٤٤ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ١١٥ ،

١١٧ ، ١١٦

امجن ، مصطفى : ٣٦ ، ٤٢٨

الاطاكي ، شاكِر : ٢٢٩

ايمن ، انطوني : ٨٣ ، ١٧٦ ، ٤١٥

ايزنهاور ، دوايت : ١٠٦ ، ١٠٧ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٤١٥

ايفونو ، صصت : ٤٠٠

الايبوي ، علي : ٤٧

ب

البارودي ، فخري : ١٩

البارودي ، مصطفى : ٤٢٠

البدر ، الامام : ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٣٩٩ ، ٤١٥

بدوي الجبل : ٣٥ ، ١١٥

البرازي ، حسني : ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٢٩١

البرازي ، محسن : ٨٩ ، ٢١٠

البرقاوي : ٢١٥

بركات ، هوض : ٢٠٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٩ ، ٢٤٤ ، ٢٦٨ ، ٢٩٩

البرازي ، نجيب : ٣٢

برمدا ، رشاد : ٢٣٠ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٢٥ ،

٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤٢٨ ، ٤٤٣

البرزري ، عفيف : ٣٦ ، ٤٢ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ،

١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ،

١٧٦ ، ١٩٧

بسمارك : ٤٢٣

بشور ، رفيع : ٢٨٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥

البغدادي ، عبد اللطيف : ١٥٣ ، ١٦٦ ، ١٧٦ ، ٢٨٣ ، ٤٠١

بكداس ، خالد : ٣٦ ، ٤٨ ، ٨٧ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٦١ ،

١٧٠ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨

البكري ، نصيب : ٣٣٠

بلاك : ١٠١

بن بركة ، المهدي : ٢٩٤

بن بيلا : ٢٩٤ ، ٤٣٣

بن الحسين ، علي : ٥٦ ، ٥٧

بن الحسين ، فيصل : ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ٨٠

بن حده : ٤١٥ ، ٤٣٤

بن صالح ، يوسف : ٢٦٤ ، ٢٧٠
 بن طلال ، الحسين : ١٢ ، ٥٥ ، ٨٥ ، ١١٠ ، ١٥٧ ، ١٦٥ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ ،
 ٢٦٣ ، ٢٦٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٤١٥
 بن علي ، حسين : ٥٦ ، ٨٠
 بن غوريون : ٢٤٥
 بهلوي ، رضا : ٥٧
 بو حريد ، جميلة : ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٤٢٢
 بورقية ، الحبيب : ١٧٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٤ ، ٤١٥
 بوظو ، علي : ٢٢٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٤٠٥ ، ٤٣٠
 بولغانين : ١٤ ، ١٥ ، ٢٣ ، ١٩٢
 بنيش : ١٧٥
 البهستاني : ٣٦٩
 البيطار ، صلاح الدين : ١٠ ، ٤٠ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٦ ، ١١٥ ، ١٢٦ ،
 ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ،
 ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٦ ، ١٩٦ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ،
 ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٤٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٠٧ ،
 ٣١٣ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٦٤ ، ٣٨٨ ، ٤٠٥ ، ٤١٥ ، ٤٢٤ ، ٤٢٧ ،
 ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٣
 بينه ، انطوان : ٣٨٨
 بينو : ١٧٦

ت

تغلا ، فيليب : ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٤١٢ ، ٤١٦
 التل ، عبد القادر : ٨٨
 تلاوي ، سميد : ٢٦٨
 تيتو ، جوزف : ١٠ ، ١٠١ ، ١١١

ث

ثورة ١٤ رمضان : ٣٦٧ ، ٤٣٥
 ثورة ٨ آذار : ٣٦٤
 ثورة جبل الغروز ١٩٢٥ : ٦٠
 الثورة الجزائرية : ٨٣
 ثورة العراق : ٣٠٦ ، ٣٨١
 ثورة مصدق : ٣٩٣
 ثورة اليمن : ٣٦٥

ج

الجابري ، احسان : ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٦٠

الجابري ، سعد الله : ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٤١١
 الجابري ، شكيب : ٤٢٠
 الجابري ، علاء الدين : ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٤٠٨
 الجابري ، مجد الدين : ٩٢ ، ٩٦
 جامعة الدول العربية : ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ٤١٧ ، ٤٢١ ، ٤٢٦
 جبارة ، حسن : ١٧٦
 جبري ، رشاد : ٨٧ ، ٩٦ ، ٢٦٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٤٠٧
 الجراح ، محمد : ٤٣٨
 جسومة ، عبد الله : ٢٤٤ ، ٣١٣
 الحلال ، عرفات : ٢٠١ ، ٢٠٨
 الجمالي ، حافظ : ٤٤٤
 الجمالي ، فاضل : ١٧٥
 الحميل ، بنار : ٢٠٦ ، ٢٨٣ ، ٢٥١ ، ٢٦١ ، ٤١٥
 جنبلاط ، كمال : ٢٨٣ ، ٢٩٤ ، ٤١٣
 الجندي ، فرحان : ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٤٢ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥
 جنيدان ، علي : ٢٤٤
 حورح ، لويد : ٥٩
 جوكوف : ١٣ ، ٢٣
 حونستون : ٣١٨ ، ٣١٩

ح

حاتم ، انور : ١٠ ، ٢٦٠
 حاتم ، عبد القادر : ٧٢
 الحافظ ، امين : ٣٤٨
 الحبري ، زياد : ٣٠٧ ، ٤٣٤ ، ٤٣٧
 الحماسي ، هويد : ٢٩١
 الحماسي ، راميا : ٢٥٦ ، ٣١٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٤٠٥ ، ٤٢٧ ، ٤٣٠
 الحسن الثاني : ٢٩٤ ، ٣٧٤ ، ٤١٥
 حسن ، كمال الدين : ١٥٣
 حسن ، منصور : ٢٤٤
 الحسيني ، امين : ١٦٠
 الحفار ، لطفي : ٣٢ ، ٣٥ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٢٣
 الحكيم ، حسن : ٢١٠ ، ٢٩٧
 الحكم ، نزيه : ٢٤٧
 حلف الاطلسي : ٣٩٣
 حلف بغداد : ٣٤ ، ٣٥ ، ٦٠ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ١٤١ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ،

٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٩٢

حلف وارسو : ٢٨١

حمادة ، صبري : ٢٥٥

حمداني ، رام : ٢٢

حمدون ، مصطفى : ١١٩ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٢٠٢

الحنائي ، سامي : ٢٤ ، ٨٩ ، ٩١ ، ١٦٨ ، ٢١٠ ، ٢٧٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠٨

الحوارني ، اكرم ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ١١٥ ،

١١٦ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ،

١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ،

١٧٦ ، ١٦٦ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢٢٢

، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٣ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٩ ،

٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٣ ، ٢٨٣ ،

٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣١٠ ،

٣٢٥ ، ٣٦٣ ، ٣٦٧ ، ٣٧٨ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٤٠٤ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤

حومد ، عبد الوهاب : ١٦٧ ، ١٧٦ ، ٢٤٤ ، ٤٠٥ ، ٤٢٨

خ

خالد ، محمد : ٢٨١

خروشوف ، نيكيتا : ١٤ ، ٢٣ ، ١٠١ ، ١٧٥ ، ٢٧٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ،

٤٠١ ، ٤١٥

خطاب ، حسين : ٢٢١

الخطابي ، عبد الكريم : ١٦٠

الخطيب ، ابو الفرج : ٢٢٠

الخطيب ، عبد الباسط : ٣٢٥

الخطيب ، عمر هودة : ٢٢١ ، ٢٨٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٢٣ ، ٣٤٠ ،

٣٤١ ، ٤١٢

الخبيل ، عبد الحميد : ٢٩٩ ، ٢٠٢

اخوجة ، حامد : ١٥٣ ، ١٧٦

الخوري ، بشارة : ٤٨ ، ٥٥ ، ٨٤

خوري ، جورج : ٢٠٥ ، ٤٤٤

الخوري ، سميل : ٢٣ ، ٢٥ ، ١١٥ ، ١٦٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢٦٨ ، ٢٩٩ ،

٤٤٢

الخوري ، فارس : ١١٥

د

الداعستاني : العقيد : ٩٢

الدالاتي ، عصام : ٤٧
 دالاس : ١٥٧ ، ١٧٦ ، ٢٤٤
 الداودي ، اديب : ٢٩٢ ، ٤١٣
 الدقر ، رشيد : ٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٤٤١
 الليل السوري : ٧٢
 دنغشي ، عبد الكريم : ٢٦٨ ، ٢٨١
 الدغشي : ٤٢٠
 الفندل ، فهد : ٢٢٧
 دهيان ، مواد : ٢٢٠
 الدواليبي ، مصطفى : ٣١١
 الدواليبي ، معروف : ٦٦ ، ٩١ ، ١٠٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٢٢٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٤٠٨ ، ٤٢٠
 الدوماتي ، احمد اسماعيل : ٢٤٤
 دياب ، محمود : ٣٠٢
 الديري ، اكرم : ٢٩٣ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤١٩
 دينول ، شارل : ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤١٥
 دي مورفيل ، كوف : ٢٥٨

ج

الرزاق ، رياض عبد الله : ٢٤٤
 الرغامي : ٢٧٢ ، ٤٠٤
 رضوان ، فتي : ١٥٣
 رفعت ، كمال : ١٨٥ ، ٤٢٢
 رمضان ، بشر : ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٩
 رياض ، محمود : ٤١ ، ٤٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٦ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٩٦ ، ١٩٨
 الرمس ، هاني : ١٢١

ز

زاهدي ، الجنرال : ٥٧
 الزرقا ، مصطفى : ٢٣٠ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٩٩
 زيد ، رفعت : ٢٢٤
 الزعيم ، حسني : ٣٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، ١١٥

١١٧ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ، ١٦١ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٦٧ ، ٢٧٦ ،
٤١٠ ، ٤٠٠

الزعيم ، سعيد : ٢٢٢

زلط ، عبد الفتاح : ٤٤٤

زمرية ، ليون : ٢٥ ، ٢٢٩ ، ٢٨٠ ، ٢٠٣ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨

زهر الدين ، عبد الكريم : ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢٢٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩١

٢٩٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٥٥

٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٤٠٤ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤٢٧

س

السادات ، انور : ١٠٤ ، ١٥٣

سالم ، صلاح : ٤٧ ، ١١٥ ، ١٦٣

السامرائي ، المقيد : ٩٢

السباعي ، هاني : ٢٢ ، ١٢١ ، ١٦٣ ، ١٧٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٤٠٥

٤٤٤

ستالين : ٤٩

المراج ، عبد الحميد : ١١٩ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٤٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٤

١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢٠٧ ، ٢٨٦ ، ٢٢٩ ، ٢٤٦ ، ٢٦٤ ، ٢٧١ ، ٢٧٢

٤٤٣ ، ٤٢٢

سمادة ، انطون : ٤٨ ، ٥٥

سمود ، سمود بن عبد العزيز : ١٢ ، ٨٥ ، ٩٢ ، ١٥٧ ، ١٧٤ ، ١٧٥

٢٩٤ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٤١٥

سمود ، عبد العزيز : ٥٧ ، ٨٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠

سمود ، فيصل بن عبد العزيز : ٨٦ ، ٩٨ ، ١٠٥ ، ١٧٥ ، ٣٦٤ ، ٤١٥

السميد ، ثوري : ٢٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ١٠٠

١١٦ ، ١٥٧ ، ١٧٥ ، ١٩٥ ، ٢٢٤ ، ٢٦٢ ، ٤١٤

سعيد ، احمد : ٢٩٣ ، ٤٢٨

السلال : ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩

سلام ، صائب : ٢٩٤ ، ٣٥٥

سلطان ، غمي : ٣٦٦ ، ٤٣٥

السمان ، مطيع : ٢٠٣ ، ٣١١

سوكارنو : ١٠١

سولود : ١٤ ، ١٩

السيد ، جلا : ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٨٨ ، ٢٩٧ ، ٤٠٧

السيوي ، نعم : ٢٢٥ ، ٢٣٠ ، ٢٤٤ ، ٢٦٨

تس

- الشافعي ، حسن : ١٥٣
 شان كاي شليك : ٢٦٦
 شايوش ، زهير : ٢٢١
 الشرباتي ، احمد : ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٨١
 الشريجي ، مظهر : ٢٦٦ ، ٢٧١ ، ٤٢٣
 شركة ارامكو : ٢٧٧
 شركة التابلين : ٨٨
 شركة سينس : ٢١
 شركة شل : ٤٤٤
 شركة كونكورديا : ١٢
 شركة نفط العراق : ٢٧٧
 شركة نفط الكويت : ٢٧٧
 شعير ، شوكت : ١٤ ، ١٦٢ ، ٢١٠
 شلموب ، جورج : ١٢١ ، ٢٢١
 شلح ، جميل : ٢٠٢
 شمعون ، كميل : ٥٥ ، ٥٦ ، ١١٠ ، ١٧٥ ، ٢٨٢ ، ٤١٥
 شهاب ، فؤاد : ٥٥ ، ٨٥ ، ٢٦٤ ، ٣٥٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦
 شهبندر ، عبد الرحمن : ٢٢٠
 الصواف ، محمد : ٢٢٠ ، ٢٤٤ ، ٢٦٨
 شو آن لاي : ١٠١ ، ٢٢١
 شوقي ، احمد : ٢٣٠
 الشيشكلي ، اديب : ٣٤ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١١٥ ، ١٣٧ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ،
 ١٩١ ، ٢١٠ ، ٢٣٠ ، ٢٧٦ ، ٤٠١ ، ٤١٠

هـ

- هباج ، المريد : ٣١١
 صبري ، رشاد : ٢٢١
 صبري ، علي : ١٥٣
 صفناوي ، حنين : ٢٢١ ، ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١
 الصلح ، : ، يافى : ٢٨ ، ٥٥ ، ٨٤ ، ١٠٥
 الصلح ، سامي : ١٧٥ ، ٤١٥
 الصلح ، كاظم : ٣٥٩
 صليب ، جميل : ٤٠٥
 الصواف ، حسن : ٣١٧ ، ٣١٨

صوفان ، سامي : ٤٢٧
الصوفي ، اكرم : ٢٩٣ ، ٤٢٤
الصرفي ، نجيب : ٢٢٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٤٢٣ ، ٤٤٢

ط

الطرابلسي ، مزت : ٢٨٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٦٥
طراف ، نور الدين : ١٥٣
الطرزي ، صلاح : ٩٧ ، ٢٢٠
الطويل ، نبيل : ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٤٤٢

ع

عابدين ، محمد : ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠
العادل ، عزاد : ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٦٨ ، ٣٠٢
عارف ، عبد السلام : ٥٥ ، ١٥٨
عامر ، عبد الحكيم : ١٢٢ ، ١٥٣ ، ١٦٤ ، ١٧٦ ، ١٨٧ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ٢١٧
عباد ، عزيز : ١٧٤ ، ١٧٥
عباس ، فراحات : ٤٢٤
عبد الحق ، سليم : ٣٢٩
الملك عبد الله : ٨٤ ، ٤١٠
عبد الله ، الوصي ، ٥٥ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ١١٦ ، ١٥٧ ، ٤١٠ ،
٤١٤ ، ٤١٥
عبد الدائم ، عبد الله : ٤١٦
عبد القادر ، طلعت : ٢٤٤
عبد الكريم ، احمد : ١١٩ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٧٦ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ ، ٢٤١
٢٥٤ ، ٢٦٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٩ ، ٣٠٦ ، ٣٨٥ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤
عبد الكريم ، عزيز : ٣٠٥ ، ٣٣٥ ، ٣٤٠
عبد الناصر ، جمال : ٢٩ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٨٣ ، ٨٥ ،
٨٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ،
١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ،
١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ،
١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ،
١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ،
١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ،
٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢١٨ ، ٢٢٣ ، ٢٤٠ ،
٢٥٦ ، ٢٧٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣

المنظم ، مظهر : ٢٠٥ ، ٢٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤

العظم ، نائلة : ٢٧٠

المنظمة ، بشير : ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٢٧ ، ٢٥٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧

٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨ ، ٤٤٢

المنظمة ، عادل : ٩٠

المنظمة ، نبه : ٢٢٧ ، ٢٤٧

عنلق ، ميشال : ٣٦ ، ٩٠ ، ١٦٨ ، ٢٠٤ ، ٢٤٠ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢٦٧ ، ٤٠٥ ، ٤١٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٣٩

عقيل ، صالح : ١٥٣ ، ١٧٦ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦

عقيل ، عدنان : ٢٩٩

المودة الله ، طعمة : ٣٢٧

غ

غالب ، عبد الحميد : ٢٨٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٥٣ ، ٤٠٤ ، ٤١٣ ، ٤١٤

غانم ، وهيب : ٤٠٥

الغزي ، سعيد : ٩٥ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨

الغسيري : ٢٧٠ ، ٣٧١ ، ٤٣٣

غلوب ، باشا : ٢٩٣

غورو ، الجنرال : ٨٠

غني موله : ١٧٦ ، ٢٥٩

ف

فاروق : ٨٤ ، ٨٨ ، ٨٩

فاضل ، طاهر الحاج : ٢٤٤

الفتح ، عبد الصمد : ٤٠٥

الفرأ ، جمال : ١٣ ، ٢٢ ، ٢٥٣ ، ٤١٢

فرانكو : ٢٧٦

فريجة ، سعيد : ٢٨٣ ، ٤٣٧

فوزي ، محمود : ١٥٣

فياض ، عبد الكريم : ٤٠٥

ق

قاسم ، عبد الكريم : ٥٥ ، ٨٥ ، ١٥٨ ، ١٧٥ ، ٢٩٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٤ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥

الكبري ، مامون : ١٣٦ ، ١٥٣ ، ١٦٥ ، ١٧٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ،
٢٠٨ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٥٦ ،
٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ،
٣٥٠ ، ٤٢٠ ، ٤٣٥ .

الكلاس ، خليل : ٩٦ ، ١٤١ ، ١٥٣ ، ١٦٧ ، ١٧٦ ، ٢٠٥ ، ٢٢٥ ، ٢٤٤ ،
٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ،
٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٥ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٦٥ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ،
٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٣٠ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ .

كليمنسو : ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٨٠ ،
كوراني ، اسعد : ٢٤٤ ، ٢٥٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٤٠٤ ،
كوزمين : ١٣

كوسيتين : ١٤ ، ١٥ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ،
الكبخيا ، رشدي : ٣٢ ، ٤٢ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ،
١١٨ ، ١٦١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٦٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٧ ، ٣٢٤ ، ٤٠٥ ،
٤١٠ ، ٤١١ .

الكيلي ، رشيد : ٥٥ ،
الكيلي ، عبد الرحمن : ٣٣ ، ١٠٦ ، ١١٥ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٣٦ ،
الكيلي ، فاخر : ٩ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ١١٧ ،
١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٦ ، ٢٢٣ ،
الكيلاني : ١٥٨ ،
مخدي ، جون : ٢٧٨ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ ، ٣٢٠ ، ٣٥١ ، ٣٨٥ ، ٤١٥ ،

ل

لطف الله ، ميشيل : ١٠٥ ،
اللوزي ، سليم : ٤٢٧ ،
لبنين : ٤٩ ،

م

ماك ارثر : ٢٧٦ ،
ماكهاون : ٥٦ ، ٨٠ ،
مالك ، شارل : ٤١٥ ،
المالكي ، ممدان : ٤٨ ،
مبارك ، محمد : ٤٠٥ ،
مبارك ، موسى : ١٧٠ ، ٢٥٧ ،
مبدأ ايزنهاور : ١٧ ،
المجالي ، مزاع : ٢٩٣ ،

الحاسني ، اسعد : ١٢١ ، ٢٠٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣

الملك محمد الخامس : ٣٧٣ ، ٤١٥

محي الدين ، زكريا : ١٥٣

مدحت ، باشا : ١٦٣

مردم ، جميل : ٣٩ ، ٨٧ ، ١٥٩ ، ٢٢٣

مرعشي ، سعد الله : ٤٠٥

مرقص ، عادل : ٢٤٤

مرقص ، عبد : ٢٤٤

مشروع جونستون : ٢٢٠ ، ٢٨٤ ، ٢٩٦

المشقوق ، عبد الله ، ٤٢٧

مصطفى : ٥٧ ، ٤٠٠

معاهدة الدفاع المشترك : ٢٧٩

معاهدة سايكس - بيكو : ٥٩ ، ٨٠

مكييلان ، هارولد : ٢٧٨ ، ٤١٥

المالقي ، رثيف : ١٢١

منديس ، عدنان : ٤٠٠ ، ٤١٥

موبوتو : ٣٩٩

مؤتمر لبنان : ٢٥٧

مؤتمر باتدونغ : ٢٥ ، ٢١٥ ، ٤٠٣

مؤتمر شنورا : ٢٩٦ ، ٢٧١ ، ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤١٩

موسوليني : ٣٣٨

المؤيد ، نزيه : ٣٣٠

ميثاق التجمع القومي : سوريا ١٩٥٦ : ٤٠ ، ٤٢

الميداني ، رياض : ٢٢٠ ، ٣٣٥ ، ٤٤٤

ن

نجار ، الياس : ٣٠٢

نحاس ، باشا : ٨٣

النحلاوي ، مائق : ٢٢٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٦ ، ٢٧٢ ، ٤٠٤

النفس ، عزت : ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٧

نظام الدين ، توفيق : ٩ ، ١٢ ، ١١٩

النفوري ، امين : ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٧٦ ، ٢٠٥ ، ٢٣٠

٢٤١ ، ٢٥٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧

٢٢٥ ، ٣٤١ ، ٣٨٥ ، ٤٠٤ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤١٩ ، ٤٢٠
نهره ، جواهر لال : ١٠١ ، ٣٧٦
نيكيتن : ١٥ ، ١٩

هـ

الهادي ، دحام : ٢٢٧ ، ٢٦٥
منتر ، ادونف : ١٢٧ ، ١٧٥ ، ٣٣٨ ، ٣٦٤ ، ٣٩٥ ، ٤٢٧
هرون ، اسعد : ٣٢ ، ٦٦ ، ١٥٣ ، ١٧٦ ، ٢١٠ ، ٤٠٤
هرشولد : ١٠١
هناو : ٣٢٣
الهندي ، عبد الرحمن : ٢٢٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٢ ، ٤٠٤ ، ٤٢٨
الهندي ، هاني : ٤٢٧
هيلاسيلاسي : ٣٩٩

و

ويبك : ١٧٦
الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨) : ٧٠
وعد بلفور : ٥٦
ويسلنغ : ٤٢٧

ي

يحي ، الامام : ٨٤
يونس ، احمد الحاج : ١٠٣
اليونس ، عبد اللطيف : ٢٩٩

مطبعۃ الحمريّة - بیروت
تلفون: ۳۲۰۱۱۰

ثالثة

لسادة القراء الكرام في الوطن العربي:
التوزيع في بيروت تلبية هذا الطلب

لد بك العظم
سوريا السابق -

ة المتناهية وحرصاً على ان تكون
ضمنته هذه المذكرات.
لبيتنا طلب القراء الاكارم وحققنا ما

الناشر